

# دفاع عن التّشيع

تبنّي الود على الشبهات التي أثّرها أحمد الكاتب  
وكشف التروير والتحريف والكذب المتعمد على التّشيع وعلمائه

تأليف  
السيد نذير الحسني



• تقديم

• المقدمّة

## الفصل الأوّل: مخالافات صريحة

• ادعاء خال من التوثيق

• أخطاء منهجية

• استغفال القارئ

• الاعتماد على رواية الضعفاء

• لماذا لم يذكر أحمد الكاتب الرواية؟

• بثلاث روايات عليّة نفى الامامة وأقام الشورى

• الكذب على الصحابة

• التروير بتقطيع الحديث

• شواهد عليّة وكذب صريح

• تحريف الحقائق

• كذب وافراء

• تروير مفضوح

• شبهة لا محلّ لها

• صياغة نظرية شيعية من أعداء التشيع

• مخالفة نصّ القرآن الكريم

• عدم توحي الامانة في النقل من المصادر

• ردّ الشيخ الصدوق على الاعتراض الاول

• ردّ الشيخ الصدوق على الاعتراض الثاني

• ردّ الشيخ الصدوق على الاعتراض الثالث

• ردّ الشيخ الصدوق على الاعتراض الرابع

- البناء على أغلاط النسخ
- إنكار المسلّمات بدون بحث وتحقيق
- تضعيف الحديث ثم الاحتجاج به
- مخالفة جمهور المحدثين والمفسرين
- الكذب على التراث السنّي
- إنكار أحاديث صحيحة بدون علة
- إنكار علائم الظهور بدون بحث وتحقيق
- الاشتباه في فهم ألفاظ الروايات
- مخالفة المفسرين واتهامهم
- ادعاءات اعلامية فلغة
- الاهمال المتعمد لكثير من الروايات
- أحمد الكاتب يريح نفسه عناء البحث
- أحمد الكاتب يعتمد على رواية ثم يضعفها
- أحمد الكاتب يخصم نفسه
- أحمد الكاتب يفسر الحديث وأيه

### الفصل الثاني: الكذب المتعمد على علماء الشيعة

- أحمد الكاتب يكذب على الشيخين المفيد والنوبختي
- أحمد الكاتب يكذب على الشيخ الصدوق (قدس سوه)
- أحمد الكاتب يكذب على الصدوق والنوبختي والنعماني
- أحمد الكاتب لم يفهم منهج الشيخين الصدوق والكليني
- أحمد الكاتب يتهم الشيخ الطوسي
- أحمد الكاتب يتهم علماء الشيعة بما لم يفعلوه
- الكاتب يكذب على السيّد المرتضى

### الفصل الثالث: الخلط المفضوح

- عدم التمييز بين الحسن المثني والحسن المثلت

- ما الفرق بين الحسن المثنى أم الحسن المثلث؟
- عدم التمييز بين موقع العقل والنقل في الاستدلال
- معاني الاجتهاد وخط الكاتب فيها
- أحمد الكاتب لم يفهم معنى الاجتهاد مقابل النص ويكذب على السيّد الخميني
- الخلط بين الاقوال

## الفصل الرابع: افتراءات وأكاذيب المؤلف على مصاديق الامامة الالهية

- المبحث الأول: الامام علي (عليه السلام)
- النص أم الاولوية عند الامام علي (عليه السلام)
- لماذا علي (عليه السلام) في الشورى
- المبحث الثاني: الامام الحسن (عليه السلام)
- النص والوصية في فكر الامام الحسن (عليه السلام)
- المبحث الثالث: الامام الحسين (عليه السلام)
- النص والوصية في فكر الامام الحسين (عليه السلام)
- المبحث الرابع: الامام علي بن الحسين (السجاد) (عليه السلام)
- إمامة علي بن الحسين السّجّاد (عليه السلام)
- النص والوصية في فكر الامام زين العابدين (عليه السلام)
- أحمد الكاتب يتهم الامام السّجّاد (عليه السلام)
- موقف ابن الحنفية من علي بن الحسين (عليهما السلام)
- المبحث الخامس: الامام الباقر (عليه السلام)
- الامامة الالهية عند الامام الباقر (عليه السلام)
- إفراء الكاتب على إمامة الباقر (عليه السلام)
- المبحث السادس: الامام الصادق (عليه السلام)
- أكاذيب أحمد الكاتب حول إمامة الصادق (عليه السلام)
- الامامة عند الصادق (عليه السلام)
- أحمد الكاتب ومسألة البداء
- ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني

موقف الامام الصادق (عليه السلام) من مسألة الامامة

هل توجد نصوص دلّت على إمامة إسماعيل؟

هل توجد نصوص دلّت على إمامة موسى بن جعفر؟

مامعنى قول الصادق (عليه السلام) "مابدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني"

• المبحث السابع: الامام الكاظم (عليه السلام)

إمامة موسى الكاظم (عليه السلام)

موقف زرارة من إمامة الامام الكاظم (عليه السلام)

أكاذيب أحمد الكاتب حول إمامة الكاظم (عليه السلام)

الكذبة الاولى

الكذبة الثانية

• المبحث الثامن: الامام الرضا (عليه السلام)

أكاذيب أحمد الكاتب حول إمامة الرضا (عليه السلام)

الكذبة الاولى

الكذبة الثانية

الكذبة الثالثة

إمامة الرضا (عليه السلام) وموقف الشيعة

أحمد الكاتب يوماً ساحة المأمون

النتيجة المتوقعة

جنايات المؤرّخين بحق الرضا (عليه السلام)

المأمون يعرف الامامة والكاتب يجهلها

أحمد الكاتب ينكر إمامة الرضا (عليه السلام)

• المبحث التاسع: الامام الجواد (عليه السلام)

أكاذيب الكاتب حول إمامة الجواد (عليه السلام)

الحالة الخاصة للجواد التي أنكرها الكاتب

• المبحث العاشر: الامام الهادي (عليه السلام)

افتراءات الكاتب حول إمامة الهادي (عليه السلام)

يا بني أحدث لله شكراً فقد أحدث فيك أمراً

موقف الامام الهادي (عليه السلام) من الامامة

هل هناك نصوص على إمامة محمد ابن الامام الهادي؟

هل توجد نصوص على إمامة العسكري؟

ما معنى "أحدث لله شكراً"؟

• الحياة الشخصية لجعفر الكذاب

• المبحث الحادي عشر: الامام العسكري (عليه السلام)

هل أخبر العسكري بوجود خلف له؟

• الوضع السياسي عشية الغيبة وبعثاتها

قائمة بأسماء المقتولين في أيام العسكري من العلويين فقط

قائمة بأسماء العلويين الذين قتلوا في أيام العسكري (عليه السلام) بالسجون

موقف العسكري من خلفاء عصره (المعتز والمهتدي والمعتمد)

قطع الرؤوس وحملها للخلفاء أيام العسكري

منهج العسكري (عليه السلام) في التحرك السياسي

المؤرخون والصراع العباسي العلوي

وصف شعوي لظلم العباسيين للبيت العلوي

• المبحث الثاني عشر: الامام المهدي المنتظر (عج)

ما معنى المهدي؟

مهديّة محمد بن الحنفية

هوية المهدي عند رسول الله وأهل بيته (عليهم السلام)

الامام الثاني عشر وأنه المهدي المنتظر

اعترافات علماء السنة بأن المهدي هو محمد بن الحسن العسكري

أحمد الكاتب ينكر ما أثبتته علماء الانساب

حديث الغيبين

التوقيعات الصادرة من امام العصر والزمان

الاختلاف في اسم أم الامام وولادته

الفصل الخامس: نظرية الشورى في مواجهة التحديات

- سند الشورى الوثائقي
- إفلاس الشورى من الوثائق
- أحاديث صريحة بالامامة والخلافة ليست من طرق الشيعة
- النص أم الشورى في فكر الصحابة؟
- أهل البيت (عليهم السلام) ونظريّة النص
- الفكر السياسي الاموي
- نظريّة الامامة العباسية
- موقف بعض الحسينيين
- العدو يعترف بإمامة أهل البيت (عليهم السلام)
- اتهام لا محلّ له
- النتيجة النهائية

## الفصل السادس: افتراءات أحمد الكاتب على أركان نظريّة الامامة الالهية

- نظريّة الامامة الالهية
- النص والتعيين في الفكر الاسلامي
- العصمة
- العصمة في ضوء القوان
- العصمة في حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)
- 1 . موقف رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من العصمة
- 2 . العصمة في حديث علي (عليه السلام) وأبنائه (عليهم السلام)
- معرفة الامام بالنص عليه
- الامامة في ولد الحسين (عليه السلام)
- استنوار الامامة إلى يوم القيامة
- هل معرفة الامام عند عموم الشيعة؟
- ضرورة وجود العالم الوباني المفسر للقوان
- الفاضل والمفضول أو أفضليّة الامام
- هل طفولة بعض الائمة مشكلة واجهت الشيعة؟

## الفصل السابع: حديث الخلفاء اثنا عشر

- حديث الخلفاء اثنا عشر كلّهم من قو يش
- مصاديق حديث الخلفاء اثنا عشر
- النص على الاثني عشر إماماً من غير طويق سليم
- هل توجد روايات تقول الائمة ثلاثة عشر؟

## الفصل الثامن: التسرّع في الاحكام من دون بحث ودراية

- ثورة التوابين ومشكلة القيادة
- عقيدة المختار بن أبي عبيدة الثقفي
- نظرية الامامة واستفسلات الشيعة
- إسماعيل في نظر الشيعة
- الامامة الالهية
- الامامة في مواجهة الظروف الموضوعية
- الوكالة منهج الائمة للاتصال بشيعتهم
- حديث: من جاءكم يريد أن يفوق الجماعة

## الفصل التاسع: جهل الكاتب بموارد التقيّة وعلم الائمة بالغيب

- موقف الوآن من التقيّة
- مصاديق التقيّة في التاريخ
- التقيّة عند أئمة أهل البيت (عليهم السلام)
- التقيّة في الفكر الاسلامي
- الشيعة والتقيّة
- الائمة وعلم الغيب

## الفصل العاشر: الحركات والفرق ومدى اعتماد المؤلّف عليها

- سر نشوء الحركة الكيسانية



- الوقف والواقفة
- استغلال الفرق المنحرفة كأداة لضرب التشيع
- أسباب نشوء الفرق
- ما هي حكاية الفرق بعد وفاة العسكري (عليه السلام)

## الفصل الحادي عشر: كشف الحقائق

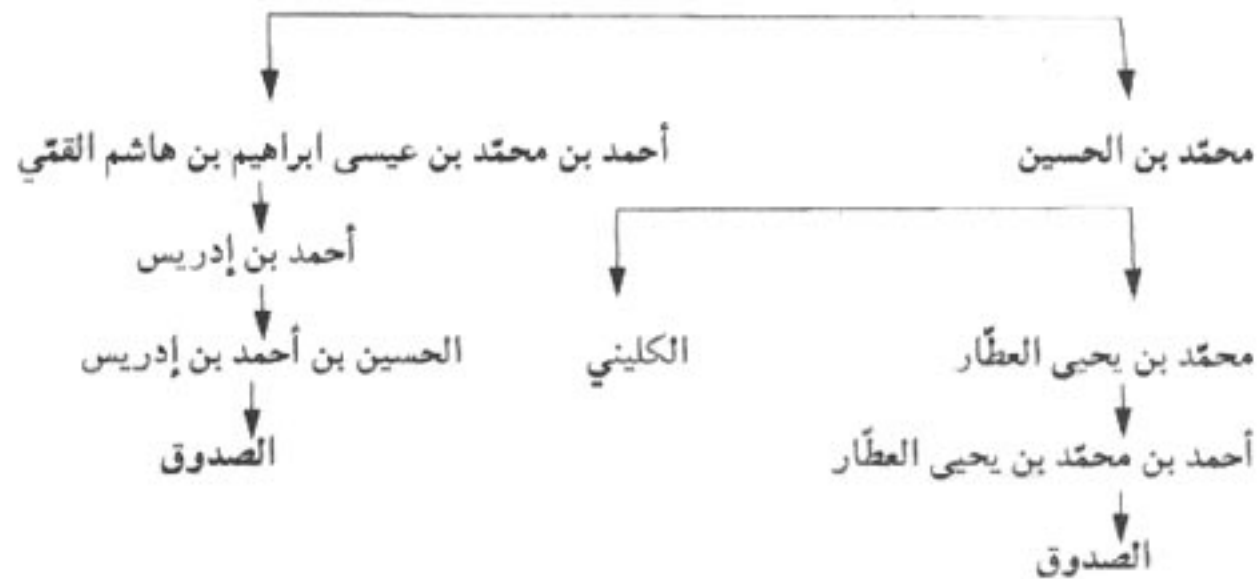
- الشيعة أول من كتب في الاحكام السلطانية
- الشيعة والصراع السياسي
- الغيبة وفقهاء الشيعة
- صلاحيات الفقيه الشيعي
- الشيعة والنظرية الاعلامية
- النتيجة النهائية التي توصل إليها الكاتب
- مصادر الكتاب

جابر بن عبدالله الأنصاري

أبو جعفر عليه السلام

أبو الجارود

ابن محبوب





{لَقَدْ ابْتِغُوا الْفِتْنَةَ مِنْ قَبْلِ وَقَلَبُوا لَكَ الْأُمُورَ حَتَّى جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَرَاهُونَ}

التوبة: 48

{وَلَا تَلْبَسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ}

البقرة: 42

{وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَوِي لَهُوَ الْحَدِيثَ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ}

لقمان: 6

الصفحة 7

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم: السيّد كمال الحيوي

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

غفل العديد ممن كتب في بحث الامامة من علماء مدرسة أهل البيت عن عدد من الأمور المنهجية التي أثرت على سير بحوثهم ونتائجها. ومن أهمها عدم الالتفات إلى أثر التراث الكلامي لاتباع الخلفاء في التراث الكلامي لاتباع أئمة أهل البيت (عليهم السلام). مما أدى بهم إلى أن يؤخروا مواضيع أساسية من حقها أن تتقدم، وتأخذ موقعها المناسب من البحث والتحقيق والتدقيق، ويبرزوا بدلاً عنها مواضيع ثانوية لا تشكل المحور الأساسي لمثل هذه الابحاث. وعلى هذا لا بدّ من التعرّض إلى بيان هذه النقطة المنهجية، والتي تحديد المنهج المختار في بحث الامامة ومحوره الأساسية ولو على نحو الاختصار.

### تحرير محلّ التّوابع:

انطلقت المدرسة السنيّة من نقطة مركزية في تكوين نظامها الفكري لفهم نظرية الامامة تمثلت في أن الامام أو الخليفة، يعني القائد والزعيم السياسي المسؤول عن إدارة شؤون الناس على مختلف الاصعدة والمستويات. ثمّ إنهم عندما رأوا أن يفهموا شرائط وموانع هذه الامامة. التي هي الخلافة باصطلاح علم الكلام السنيّ. حلّولوا تأسيس ذلك من خلال الواقع الذي لُجده الخلفاء الثلاثة الأوائل،

فصلت بصدد إقامة الأدلة من الطرق المختلفة العقلية والنقلية لاثبات صحة ما انتهت إليه الخلافة بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فأرادت أن تعرف الحق من خلال معرفة الرجال.

وحيث لم يتجاوز دور الامام في النظام الفكري لهذه المدرسة تخوم القيادة والزعامة السياسية، فقد كان من المنطقي، بقطع النظر عن دلالات الوحي الالهي، أن يؤلوا وجوههم صوب نظرية الشورى وانتخاب أهل الحل والعقد، وذلك: وألاً: لأن هذه النظرية أقرب إلى النوق العرفي.

ثانياً: إن الحكومة شأن من شؤون الناس وعهد بينهم وبين الامام القائد، واذ يكون الامر كذلك، فلا بد أن يكون للامة دور في إدرة الشؤون والنهوض بها، لأنّ القوان ينص (وأوهم شورى بينهم) <sup>(1)</sup>، ومن الواضح أنّ الامامة بمعنى القيادة داخلية في أمر الناس، لهذا اتجهت المجتمعات البشرية صوب نظرية الانتخاب لا النص.

وكان مما ترتب على تلك النواة المحورية في تأسيس نظرية الامامة، أنهم التزموا بانقطاعها وعدم دوامها، لان المفروض، أنّ هذا المنصب لا يتحقق لاحد إلا بعد الانتخاب والبيعة. ومع عدم تحقق ذلك لا يحق لاحد أن يتصدى لهذه المسؤولية ووعم الناس على القبول.

وعندما انتقلوا إلى الشروط التي لابد من توافرها، فيمن يتصدى للنهوض بهذا الدور، لم يجنوا مناصاً من الالزام، بأنه لا يشترط أن يكون معصوماً، بل تكفيه من الناحية السلوكية العدالة بمعناها المتداول في البحث الفقهي، ومن ناحية التأهيل العلمي تكفيه قوة علمية ترفعه إلى مستوى أداء المسؤوليات التي انيطت به. وهكذا انتهت عناصر النظام الفكري للمدرسة السنية في الامام إلى المكونات التالية بشكل عام:

1 . لا تعني الامامة غير الحكم والقيادة السياسية.

(1) الشورى: 38.

2 . تتم هذه العملية بالانتخاب والشورى.

3 . إنها منقطعة ليست دائمة.

4 . لا يشترط فيها غير العدالة والعلم بمعناهما المؤلف.

ذلك كان التسلسل الذي وجه العملية الفكرية لبناء نظرية الامامة في التصور السني.

### النتائج الخطوة:

عند الانتقال إلى الجانب الاخر من المشهد، نلمس أنّ المنهج الكلامي في المدرسة الشيعية، لم يبادر في الاغلب إلى تحرير محلّ النزاع وتحديد الخلاف بين المورستين، بل دخل إلى تضاعيف البحث مباشرة، فأشهر نظرية النص براء نظرية الشورى، وذهب إلى أنّ الامامة متصلة ومستورة إلى أن يرث الله الارض ومن عليها، في مقابل أولئك الذين أنكروا ديمومتها،

كما اشترط العصمة المطلقة على مستوى الاعتقاد والاخلاق والسلوك قبل البلوغ وبعده، والعلم الكامل التام من غير كسب. لكن لما كانت انطلاقة الطرفين المتتاليين، تبدو وكأنها تبدأ من نقطة شروع واحدة، فقد وجد بعض أن هناك ضرباً من التهافت وعدم الانسجام بين المسؤولية الملقاة على عاتق الامام، وهي الوعامة والقيادة السياسية، وبين الشروط والمواصفات التي ذُكرت له. فالشروط تبدو أضخم وأوسع بكثير من المهمة التي ينهض بها الامام. ربما هذه النقطة والمفارقة التي استتبعتها، هي التي تفسر لنا التداعيات التي راحت تنهل على بعضها بعض الكتابات المعاصرة حتى داخل الصف الشيعي ذاته.

فمن هؤلاء من تجلوز تخوم الشك إلى حذر فرض نظرية النص في الامامة، وما يستتبع ذلك من لولم، ومنهم من احتمل أن العصمة تكفي بحد معين لا تتجاوزها، لعدم الحاجة إلى ما هو زائد من ذلك. وفي رفض العصمة بنحو كلي، محتجاً بأنها

---

الصفحة 10

لو كانت شرطاً أساسياً في القائد، فلماذا لم يلتزم أصحاب هذه النظرية بهذا الشوط إلى آخر الشوط؟ بل تخلوا عنه واكتفوا بالقول بأنه يكفي في الامام. أي القائد. أن يكون عادلاً لا أكثر في زمن الغيبة. كما أن منهم من ذهب إلى أن النزاع في من هو الاحق بالامامة بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) زاع تزيخي عقيم لا طائل من ورائه. ومنهم من راح يتساءل عن الفائدة المترتبة على وجود إمام غائب عن الانظار ليس بمقبوره أن يواجه مشكلات العصر ويوجب عمّا يثوره من تحديات، ويتحمل مسؤولية فعلاً، فإن وجود مثل هذا الامام يعد لغوا لا فائدة منه، وهو محال على الحكيم سبحانه.

لقد نشأت هذه التسؤلات والاستفهامات على رضية تلك الانطلاقة التي أسس لها نظام الفكر السني في فهم الامامة، وتبعها بعض الاتجاهات في الكلام الشيعي"<sup>(1)</sup>.

### الامامة الوآنية:

إن الذي نستوحيه من القوان الكريم، والسنة النبوية الشريفة، والروايات الصحيحة الواردة عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) الذين هم عدل القوان العظيم كما هو نص حديث الثقلين المواتر سندا ومضمونا، أن الامامة التي تعتقد بها مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) تختلف اختلافاً جوهرياً عن دور الامامة التي تنحصر في الخلافة والحكم، وذلك لان هذا الاتجاه رى أن للامامة نورا فوق نور القيادة والوعامة، وهو النور الذي بيئه القوان الكريم من خلال قوله تعالى: (إني جاعل في الارض خليفة)<sup>(2)</sup>، وأشار إليه بقوله لاراهيم الخليل (عليه السلام) في قوله تعالى: (إني جاعلك للناس إماماً)<sup>(3)</sup>، وهي التي عبر عنها الامام الرضا (عليه السلام): "هل يعرفون قدر الامامة ومحلها من

---

(1) بحث حول الامامة، نص الحوار مع السيد كمال الحيدري، حاوره جواد علي كسار، المقدمة ص15.

(2) البوة: 30.

(3) البوة: 124.

الأمة، فيجوز فيها اختيلهم، إن الامامة أجل قوا، وأعظم شأنًا، وأعلى مكانًا، وأمنع جانبًا، وأبعد غورا، من أن يبلغها الناس بعقولهم، أو ينالوها برائهم، أو يقيموا إمامًا باختيلهم. إن الامامة خص الله عز وجل بها إواهيم الخليل (عليه السلام) بعد النبوة والحلة مرتبة ثالثة وأشاد بها ذكوه، فقال: (إنِّي جاعلك للناس إمامًا)<sup>(1)</sup>.

وهي التي قال عنها الامام السجّاد (عليه السلام): "نحن الذين بنا يمسك الله السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه، وبنا يمسك الأرض أن تميد بأهلها، وبنا يتول الغيث، وبنا ينشر الرحمة ويخرج بركات الأرض، ولولا ما في الأرض منّا لساخت بأهلها"<sup>(2)</sup>.

لذا عندما يُسأل الامام الباقر (عليه السلام) ويقال له: لاي شيء يحتاج إلى النبي والامام؟ فقال (عليه السلام): "لبقاء العالم على صلاحه. وذلك أنّ الله عز وجل يرفع العذاب عن أهل الأرض إذا كان فيها نبي أو إمام، قال الله عز وجل: (وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم)"<sup>(3)</sup>.

من هنا عبّر الرسول الاعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) عن هذا الدور لاهل بيته (عليهم السلام) بقوله: "النجوم أمان لاهل السماء، وأهل بيتي أمان لاهل الأرض، فإذا ذهب النجوم أتى أهل السماء ما يكوهون، وإذا ذهب أهل بيتي أتى أهل الأرض ما يكوهون"<sup>(4)</sup>.

ولعلّ تشبيه انتفاع الناس بالحجّة في زمان غيبته، عندما يسأل الامام الصادق (عليه السلام): فكيف ينتفع الناس بالحجّة الغائب المستور؟ قال (عليه السلام): "كما ينتفعون بالشمس إذا سترها السحاب"<sup>(5)</sup> يشير إلى حقيقتين أساسيتين: الأولى: أنّ الانتفاع به لا يختص بعالم التشريع والاعتبار، بل يتجاوز ذلك إلى عالم التكوين. الثانية: أنّ هذا الامر غير محسوس وموئي للناس، بل يرتبط بعالم الغيب لا نشأة

(1) الأصول من الكافي: ج 1، ص 199، كتاب الحجّة، باب نادر وجامع في فضل الامام وصفاته.

(2) بحار الانوار: ج 23، ص 6، ح 10.

(3) الانتفال: 33.

(4) بحار الانوار: ج 23، ص 19، ح 14.

(5) بحار الانوار: ج 23، ص 6، ح 10.

الشهادة.

وتأسيساً على ما تقدّم فنحن نعتقد أنّه لا يمكن الوقوف على فلسفة ما اشتدّ طناه في الامامة من العصمة والنص والديمومة والعلم الخاص، إلاّ إذا أركنا المهام والمسؤوليات التي انبثقت بدور الامامة والخلافة في النظرية القانونية. وخصوصاً ما نصطلح عليه بـ (الدور الوجودي) للامام (عليه السلام)، وهو غير (الدور التشريعي) و(القيادة السياسيّة) و(القوة الصالحة). بل

إن صحَّ التعبير فإنَّ هذه الاوار إنمَّا هي ثورات ذلك الاصل التي عبرَ عنه القوان الكريم بـ (الشوة الطيبة) التي (أصلها ثابت وفعها في السماء \* توتي أكلها كل حين بإذن ربها ويضوب الله الامثال للناس لعلمهم يتذكرون) (1).

ومن الواضح أنَّ هذه المقدمة لا تتسع للدخول في بيان تفاصيل هذه النظرية القوانية، لكن نقول على نحو الاجمال والاشرة، أنَّ هناك طويقين لفهم هذه الحقيقة القوانية، يختلف أحدهما عن الاخر في الاثار والنتائج المترتبة عليهما: الطويق الاول: أن فجع إلى القوان والسنة المبركة لوى ماذا يقولان عن حقيقة الامامة وشوائبها، بقطع النظر عن المسؤوليات والوظائف التي القيت على عاتقها.

الطويق الثاني: وهو الأسلوب الذي اتبعه كثير من علماء الكلام من الفويقين، وهو الذي سمّي في كلماتهم بالدليل العقلي لاثبات الامامة وشوائبها. ومنطلقه أن تحدّد المسؤوليات الاساسية التي القيت على عاتق النبي أو الامام، ثم يلتومون بالشوائب التي لا بدّ من توفوها في الشخص المسؤول عن ذلك، من خلال معرفة حدود تلك الوظائف، ومدى المسؤوليات التي ينهض بها الامام (2).

ويمكن التعبير عن الطويق الاول بالمنهج اللمي الذي يتحرك من العلة إلى المعلول لاننا نبحت فيه الامامة في نفسها لنتعرف على الامامة القوانية التي وردت

(1) إبراهيم: 24 - 25.

(2) العصمة، محاضرات السيّد كمال الحبيري، بقلم محمد القاضي، ص 18، الطبعة الخامسة.

الصفحة 13

في قوله تعالى: (إني جاعلك للناس إماماً) (1) وقوله تعالى: (وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون) (2)، وما هو العواد من الخلافة كمصطلح قواني لا كلامي، كما ورد في قوله تعالى: (إني جاعل في الارض خليفة)، ثم ننقل إلى بيان شوائبها وموانعها، ثم نتوقف عند المسؤوليات والمهام التي اوكلت إليها.

كما يمكن التعبير عن الطويق الثاني بالمنهج الاتي الذي يتحرك من المعلول إلى العلة، لاننا ننتهي فيه من خلال المسؤوليات الملقاة على عاتق الامام إلى الشوائب الواجب توفوها فيه، وسوف نحاول في هذه المقدمة اختيار الطويق الاول في طرح بعض مسائل الامامة الاساسية:

ولاً: هل إن ظاهرة الامامة مستورة أم منقطعة؟

ثانياً: هل إن الامامة على فوض استورها تنحصر في عدد معين أم لا؟

ثالثاً: وإذا كانت منحصرة في عدد معين، فمن هم هؤلاء الائمة؟

رابعاً: وإذا تعيّن الامام الاخير منهم، فهل هو حي الان، أم سيولد بعد ذلك؟

ولا يخفى أن بعض عناصر هذه المسائل تدخل في بحوث الامامة العامة، وبعضها الاخر في بحوث الامامة الخاصة.

توضيح ذلك: إن المنهج الذي نقترحه لفهم الامامة يقوم على أساس البحث في مستويين:

الأول: الامامة العامة.

الثاني: الامامة الخاصة.

وربما كانت أفضل وسيلة لفهم المراد من هذه المستويات، مقاربة الامامة بالنوّة منهجياً، فمن المعروف أن المنهج الكلامي

يدرس النوّة على مرحلتين:

الأولى: النوّة العامة: وهذه تدور حول أسئلة من قبيل، ما حاجة البشر إلى النوّة وبعث الوسل؟ ولماذا لا يمكن للبشرية أن

تستغني بعقلها وتكتفي به في تحقيق

(1) البقرة: 124.

(2) السجدة: 24.

الصفحة 14

الغاية التي خلقت من أجلها؟ وما هي شروط النبي العامة؟ حيث انتهى البحث إلى ضرورة أن يكون أي نبي مبعوث من

السماء، معصوماً مؤيداً بمعجزة، مسدداً بالبينات، بحسب التعبير القواني، إلى غير ذلك من البحوث المتداولة في علم الكلام.

الثانية: وتحوم بحوثها حول أسئلة خاصة مثل: من هو النبي؟ ما هي طبيعة الاوضاع الزمانية والمكانية في عصر بعثته؟ ما

هي المعجزة التي زوّد بها؟ لماذا هذه المعجزة بالذات دون سواها؟ هل يُعد من أولي الغم أم لا؟ هل هو رسول ونبي أم نبي

وحسب؟ إلى غير ذلك من الاسئلة التي تنصب حبال نوّة نبي بعينه، كنوّة محمد خاتم الانبياء (صلى الله عليه وآله وسلم)

مثلاً.

وكذلك تتم معالجة الامامة في المنهج المقترح من خلال خطوتين أو مرحلتين، الامامة العامة والامامة الخاصة.

فالمرحلة الأولى تضطلع بالبحث عن المسؤوليات التي انيطت بالامامة بشكل عام، وتدرس المكونات الاساسية لنظرية

الامامة بإطلاق أسئلة مثل: هل الامامة منصوبة أم لا؟ هل يشترط في الامام أن يكون معصوماً أم لا؟ هل ينبغي أن تكون

الامامة دائمة أم منقطعة؟ إلى غير ذلك من العناصر الاساسية التي تؤلف الاصول العامة لبحث الامامة. وهذه المرحلة ترتبط

بالمفهوم العام للامامة، ولا صلة لها بتحديد هوية الائمة وعددهم، وما يدخل في مهام المرحلة الثانية.

أما المرحلة الثانية فتتهض ببحث أبعاد الامامة الخاصة ومسؤولياتها، وتدرس من هم الائمة؟ وما هو عددهم؟ وما هي صيغ

إثبات إمامتهم؟ ما هي خصائص كلّ واحد منهم؟ وهل يتفاضلون فيما بينهم؟ لماذا اختص بعضهم بخصوصيات لا توجد في

غوره؟ إلى غير ذلك من البحوث التفصيلية<sup>(1)</sup>.

(1) بحث حول الامامة، المقدمة ص11.

الصفحة 15

المحور الأول



## استتوار الامامة وديمومتها

لا إشكال أنّ النوبة كظاهرة إلهية غيبية، منقطعة وليست مستنورة، وأنها ختمتُ بمحمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، قال تعالى: (ما كان محمدٌ أباً أحدٍ من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين وكان الله بكل شيء عليماً) <sup>(1)</sup> ، فهل أنّ الامامة أيضاً ظاهرة منقطعة كالنوبة، أم أنّها مستنورة إلى أن يوثق الله الأرض ومن عليها؟

الظاهر من الايات والروايات الواردة عن النبي الاكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) تؤكد استتوار ظاهرة الامامة والخلافة وعدم انقطاعها.

### دلائل استتوار الامامة:

يمكن الاستدلال على إثبات هذه الحقيقة من خلال الايات القوانية أولاً، ومن طويق الروايات ثانياً.

### الطريق الاول: الايات القوانية:

الاية الأولى: قوله تعالى: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ) <sup>(2)</sup> .

أشلت هذه الاية المبركة إلى:

ولاً: أنّ هذا الخليفة رُضي، وهو موجود في كل زمان، والدال على ذلك قوله: (جاعل) لان الجملة الاسمية، وكون الخبر على صيغة (فاعل) التي هي بمتولة الفعل المضارع، تفيد التوام والاستتوار، مضافاً إلى أنّ الجعل في اللغة كما يقول الواجب في

(1) الاحزاب: 40.

(2) البقرة: 30.

الصفحة 16

المفودات له استعمالات متعدّدة ومنها (تصيير الشيء على حالة دون حالة) <sup>(1)</sup> ، وهذا ما أكدّه جملة من المفسرين، كالوري في التفسير الكبير <sup>(2)</sup> والالوسي في روح المعاني <sup>(3)</sup> ، وعندما يقلن هذا الجعل بما يناظره من المورد في القوان الكريم نجد أنّه يفيد معنى السنة الالهية كقوله تعالى: (جعل لكم مما خلق ظلالاً) و(وجعل القمر فيهن نوراً) ونحوهما.

ثانياً: إنّ هذا الخليفة ليس هو مطلق الانسان فيكون من قبيل قوله تعالى: (هو الذي جعلكم خلائف في الارض فمن كفر فعليه كوفه) <sup>(4)</sup> . وإنّما المقصود به إنسان بخصوصه، وذلك بقوينة الايات اللاحقة التي أثبتت أنّ هذا الموجود الارضي إنّما

استحقّ الخلافة الالهية لانه علمُ الاسماء كلها مباشرة منه تعالى: (وعلم آدم الاسماء كلها)، ثم صار واسطة بينه تعالى وبين ملائكته (يا آدم أنبئهم بأسمائهم) ومن الواضح أنّه لا يمكن أن واد به كل انسان، حتى لوئلك الذين عبر عنهم القوان الكريم

(5)

(أولئك كالانعام بل هم أضل) ، إذن فهذه الآية تدل على ضرورة استتوار الخلافة الإلهية، أما من هو ذلك الخليفة في كل زمان فله بحث آخر، سنعرض له لاحقاً.

الآية الثانية: قوله تعالى لاواهيم الخليل (عليه السلام): (إني جاعلك للناس إماماً)<sup>(6)</sup> ، وهذه الإمامة هي غير النبوة والرسالة التي كانت لاواهيم (عليه السلام) والشاهد على ذلك:

1 . "طلب الإمامة للنبيّة حيث قال: (ومن نريتني)، ومن الواضح أن حصول إواهيم (عليه السلام) على النبيّة كان في كونه وشيخوته، كما قال: (الحمد لله الذي وهب لي

---

(1) المفردات في غريب القرآن: ص 94، مادة "جعل".

(2) التفسير الكبير: ج 2، ص 165.

(3) روح المعاني: ج 1، ص 220.

(4) فاطر: 39.

(5) الاغواف: 179.

(6) البقرة: 124.

---

الصفحة 17

على الكبر إسماعيل وإسحق)<sup>(1)</sup> ، وحكى سبحانه عن زوجة إواهيم: (قالت يا ويلتي ألد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخاً إن هذا لشيء عجيب)<sup>(2)</sup> . ولا يصح هذا الطلب إلا لمن كان عنده نبيّة، أما من كان آيساً من الولد ويجيب مبشوية بقوله: (أبشوتموني على أن مستني الكبر فيم تبشرون)<sup>(3)</sup> ، فلا يصح منه والحالة هذه أن يطلب أي شيء لنبيته<sup>(4)</sup> .

ولو كان ذلك في أوائل حياته وقبل أن يرزق النبيّة، لكان من الواجب أن يقول: "ومن نريتني إن رزقتني نبيّة"، والإثم منه أن يخاطب الخليل (عليه السلام) ربّه الجليل بما لا علم له به، وهذا ما يتوّ عنه مقام إواهيم الخليل (عليه السلام).

2 . "إنّ قوله تعالى: (وإذ ابتلى إواهيم ربّه بكلمات فأنمهنّ قال إني جاعلك للناس إماماً)<sup>(5)</sup> يدل على أنّ هذه الإمامة الموهوبة إنّما كانت بعد ابتلائه بما ابتلاه الله به من الامتحانات، وليست هذه إلا أنواع البلاء التي ابتلى (عليه السلام) بها في حياته، وقد نصّ القرآن على أنّ من أوضحها قضية ذبح إسماعيل (عليه السلام)، قال تعالى: (قال يا بني إني رى في المنام أنّي أذبحك) إلى أن قال: (إنّ هذا لهو البلاء المبين)<sup>(6)</sup> (7) .

وهذا ما أكدته جملة من الروايات الصحيحة الواردة في المقام. عن الامام الصادق (عليه السلام) في حديث مطوّل يقول فيه: "وقد كان إواهيم (عليه السلام) نبياً وليس بإمام حتّى قال الله (إني جاعلك للناس إماماً)"<sup>(8)</sup> .

---

(1) إبراهيم: 39.

(2) هود: 72.

(3) الحجر: 54.

(4) العصمة: ص 32.

(5) البقرة: 124.

(6) الصفات: 106.

(7) (المؤان في تفسير القرآن: ج 1، ص 268).

(8) الأصول من الكافي: ج 1، ص 174.

الصفحة 18

وهذه الامامة التي ثبتت لاواهيم (عليه السلام) طلبها لنبيته من بعده، حيث قال: (ومن نبيتي) وقد استجاب الحق سبحانه دعاءه، ولكن لم يجعلها في الظالمين من نبيته، وإنما في غيرهم. يقول الولي في ذيل هذه الآية: "وقوله: (ومن نبيتي) طلب للامامة التي ذكرها الله تعالى، فوجب أن يكون المراد بهذا العهد هو الامامة، ليكون الجواب مطابقاً للسؤال، فتصير الآية كأنه تعالى قال: (لا ينال الامامة الظالمين، وكل عاص فإنه ظالم لنفسه) فكانت الآية دالة على ما قلناه.

فإن قيل: ظاهر الآية يقتضي انتفاء كونهم ظالمين ظاهراً وباطناً، ولا يصح ذلك في الائمة والقضاة.

قلنا: أمّا الشيعة، فيستدلون بهذه الآية على صحة قولهم في وجوب العصمة ظاهراً وباطناً. وأما نحن فنقول: مقتضى الآية ذلك. إلا أننا تركنا اعتبار الباطن فتبقى العادلة الظاهرة معتدة<sup>(1)</sup>.

لكن لم يبين لنا الولي، لماذا ترك ما دلّت عليه الآية من وجوب العصمة ظاهراً وباطناً، واكتفى بالعدالة الظاهرية، مع اعترافه بدلالة الآية على ذلك، وكيف كان (ستكتب شهادتهم ويسألون)<sup>(2)</sup>.

ومن الواضح أنّ استجابة دعائه في نبيته، لا يختص بالصلبيين فقط، بل هو شامل لجميع نبيته شريطة أن لا يكون ظالماً. وهذا ما أكدّه الامام الرضا (عليه السلام) بقوله: "أنّ الامامة خصّ الله عزّ وجلّ بها إواهيم الخليل (عليه السلام) بعد النبوة والخلة مرتبة ثالثة، وفضيلة شرفه بها وأشاد بها ذكره، فقال: (إني جاعلك للناس إماماً)، فقال الخليل (عليه السلام) سروراً بها: (ومن نبيتي) قال الله تبرك وتعالى: (لا ينال عهدي الظالمين) فأبطلت هذه الآية إمامة كلّ ظالم إلى يوم القيامة، وصارت في الصفة، ثمّ أكرمه الله تعالى بأن جعلها في نبيته أهل الصفة والطهارة، فقال: (ووهبنا له إسحق ويعقوب نافلة كلاً جعلنا صالحين وجعلناهم أمّة يهدون بأمرنا وأوحينا إليهم فعل الخوات وإقام الصلاة

(1) التفسير الكبير: ج 4، ص 42.

(2) (الأخرف: 19).

الصفحة 19

وإيتاء الزكاة وكانوا لنا عابدين)<sup>(1)</sup>، فلم تول في نبيته بروثها بعضاً عن بعض، قونا فقونا، حتى ورثها الله تعالى النبي

(صلى الله عليه وآله وسلم) فقال جلّ وتعالى: (إنّ أولى الناس بإواهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا والله ولي

المؤمنين) فكانت له خاصّة، فقلّدها علياً (عليه السلام) بأمر الله تعالى على رسم ما فوض الله، فصلرت في نزيته الاصفياء الذين آتاهم الله العلم والايمان بقوله تعالى: (وقال الذين أوتوا العلم والايمان لقد لبثتم في كتاب الله إلى يوم البعث) (2) فهي في ولد علي (عليه السلام) خاصّة إلى يوم القيامة" (3).

الاية الثالثة: (وإذ قال إراهيم لأبيه وقومه إنني واءٌ مماّ تعبدون \* إلا الذي فطرنى فإنه سيهديني \* وجعلها كلمة باقية في عقبه لعلهم يرجعون) (4).

"ذهب جمع من المفسرين إلى أنّ الكلمة الباقية في عقب إراهيم (عليه السلام) هي كلمة التوحيد، إذ واءته مما يعبد قومه، واتجاهه نحو الذي فطره هو عين معنى كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) (5)، وقوله: (لعلهم يرجعون)، أي يرجع المشرك منهم بدعوة الموحّد إلى الله تعالى.

إذن، فقد جعل الله تعالى التوحيد باقياً في نزية إراهيم (عليه السلام) وعقبه، ولا تخلو نزيته من الموحدين. وقد بينا في كتاب (العصمة) أنّ جميع المعاصي نوع، بل مرتبة من مراتب الشرك بالله تعالى، والتوحيد الذي جعله الله تعالى باقياً في عقب إراهيم (عليه السلام) لا بدّ أن يكون التوحيد الحقيقي، الذي لا يشوبه شيء من الشرك أبداً، ليستحق الاشادة به في القرآن الكريم، وإلا فلا يمكن أن يريد به التوحيد الذي

(1) الانبياء: 73.

(2) الروم: 56.

(3) الأصول من الكافي: ج 1، ص 199، باب نادر وجامع في فضل الامام وصفاته.

(4) الأعراف: 26 . 28.

(5) البيان: ج 9، ص 193؛ الكشاف: ج 4، ص 246؛ التفسير الكبير: ج 27، ص 208؛ الميزان: ج 18، ص 96.

الصفحة 20

(1) وصفه الله سبحانه بقوله: (وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون) (1).

هذا مضافاً إلى أنّ ظاهر الآية أنّ هذا التوحيد الباقي في عقبه هو التوحيد الاواهيمي الذي لم يخالطه أدنى شك بالله العظيم. لكن من كان يتحلّى بمثل هذا التوحيد الحقيقي علماً وعملاً. ومن كان يحمل بين جوانحه ما يحمله شيخ الموحدين الذي قال له ربّه أسلم قال أسلمتُ لربّ العالمين) (2).

لا شك أنّ الذي يتحلّى بذلك هو الذي ناله عهد الله سبحانه من نزية الخليل (عليه السلام) حينما قال: (ومن نبيّي قال لا ينال عهدي الظالمين).

ومن هنا يتضح جلياً بقاء الامامة التي جعلها الله تبرك وتعالى لخليله إراهيم، ببقاء تلك الكلمة المباركة في عقبه

(3) ونزيته".

وعلى هذا الاساس جاءت جملة من الروايات التي بيّنت أنّ هذه الكلمة الباقية في عقبه (عليه السلام) هي الامامة.

عن أبي هريرة قال: سألت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عن قوله عز وجل: (وجعلها كلمة باقية في عقبه) قال: "جعل الامامة في عقب الحسين يخرج من صلبه تسعة من الائمة، ومنهم مهدي هذه الائمة"<sup>(4)</sup>.

وأكتفي بهذا القدر من الايات التي دلّت على استتوار الامامة والخلافة إلى يوم القيامة، وهناك آيات أخرى تشير إلى هذه الحقيقة القوانية، نؤجل الحديث عنها إلى مواضعها المناسبة.

### الطريق الثاني: الروايات:

هناك طوائف متعدّدة من الروايات تشير إلى أنّ ظاهرة الامامة مستورة غير

(1) يوسف: 106.

(2) البقرة: 131.

(3) العصمة: ص 35.

(4) كفاية الاثر: ص 86.

الصفحة 21

منقطعة، نقف عند بعضها:

### الطائفة الأولى: روايات حديث الثقلين:

"هذا الحديث يكاد يكون متواتراً، بل هو متواتر فعلاً، إذا لوحظ مجموع رواياته من الشيعة والسنة في مختلف الطبقات، واختلاف بعض الرواة في زيادة النقل ونقيصته، تقتضيه طبيعة تعدّد الواقعة التي صدر فيها، ونقل بعضهم له بالمعنى، وموضع الالتقاء بين الرواة متواتر قطعاً.

وحسب الحديث لئن يكون موضع اعتماد الباحثين، أن يكون من روايته، كل من صحيح مسلم، وسنن الدرهمي، وخصائص النسائي، وسنن أبي داود، وابن ماجه، ومسند أحمد، ومستترك الحاكم، وذخائر الطوي، وحلية الاولياء، وكنز العمال، وغوهم، وأن تعنى بروايته كتب المفسرين أمثال الوري، والثعلبي، والنيسابوري، والخزن، وابن كثير، وغوهم. بالإضافة إلى الكثير من كتب التريخ، واللغة، والسير، والتراجم. وما أظن أنّ حديثاً يملك من الشهرة ما يملكه هذا الحديث، وقد أوصله ابن حجر في الصواعق المحرقة إلى نيّف وعشرين صحابياً. يقول في كتابه: (ثم اعلم أنّ لحديث التمسك بذلك طرقاً كثرة وردت عن نيّف وعشرين صحابياً)<sup>(1)</sup>، وفي غاية العوام وصلت أحاديثه من طرق السنّة إلى (39 حديثاً)، ومن طرق الشيعة إلى (82 حديثاً)"<sup>(2)</sup>.

بل في نفحات الازهار في خلاصة عبقات الانوار للامام السيد حامد حسيني الكهنوي، ذكر أنّ هذا الحديث: "رواه عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أكثر من ثلاثين صحابياً، وما لا يقل عن ثلاثمائة عالم من كبار علماء أهل السنة، في مختلف العلوم والفنون، في جميع الاعصار والقرون، بألفاظ مختلفة وأسانيد متعدّدة، وفيهم أبواب الصحاح والمسانيد وأئمة

الحديث والتفسير والتاريخ، فهو حديث صحيح متواتر بين

---

(1) الصواعق المحرقة: ص 148.

(2) الأصول العامة للفقهاء المقلن: ص 164، دار الاندلس.



(1) المسلمين".

ولسان الحديث، كما في رواية زيد بن رُقم: "إني تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما" (2). ومقتضى عدم افتراق العترة عن الوان الكريم، هو بقاء العترة إلى جنب الوان إلى يوم القيامة، وعدم خلوّ زمان من الائمة منهم، لانّهما لن يفترقا حتى يردا عليه الحوض.

يقول ابن حجر: "وفي أحاديث الحث على التمسك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع متأهل منهم، للتمسك به إلى يوم القيامة، كما أنّ الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا أماناً لأهل الأرض" (3).

### الطائفة الثانية: روايات "لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة":

ورد مضمون هذا الحديث بعبوات مختلفة في كلمات الاعلام من الفويقين منهم الاسكافي المعتولي في المعيار والمولنة، وابن قتيبة في عيون الاخبار، واليعقوبي في تزيخه، وابن عبرّيه في العقد الفريد، وأبو طالب المكي في قوت القلوب، والبيهقي في المحاسن والمسوليء، والخطيب البغدادي في تزيخه وغوهم (4).  
يقول ابن أبي الحديد: "كي لا يخلو الزمان ممن هو مهيمن لله تعالى على عباده،

(1) نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار في إمامة الأئمة الأطهار، لِحجّة التاريخ والبحث والتحقيق الامام السيّد حامد حسين الكهنوي، بقلم علي الحسيني الميلاني: ج 1، ص 185 - 186، الطبعة الأولى.

(2) سنن الترمذي: ج 5، ص 664، ح 3786.

(3) الصواعق المحرقة: ص 149.

(4) المعيار والمولنة: ص 81؛ عيون الاخبار: ص 7؛ تزيخ اليعقوبي: ج 2، ص 400؛ العقد الفريد: ج 1، ص 265؛ قوت القلوب في معاملة المحبوب: ج 1، ص 227؛ المحاسن والمسوليء: ص 400؛ تزيخ بغداد: ج 6، ص 479؛ المناقب للخوارزمي: ص 13؛ مفاتيخ الغيب للوري: ج 2، ص 192؛ فتح البري في شوح صحيح البخاري: ج 6، ص 270، ح 3، وج 1، ص 274، ح 3.

ومسيطر عليهم، وهذا يكاد يكون تصويحاً بمذهب الامامية، إلا أنّ أصحابنا يحملونه على أن المراد به الابدال" (1).

وقال ابن حجر: "وفي صلاة عيسى (عليه السلام) خلف رجل من هذه الأمة، مع كونه في آخر الزمان، وقوب قيام الساعة، دلالة للصحيح من الاقوال، إنّ الأرض لا تخلو من قائم لله بحجة" (2).

أمّا في المجاميع الحديثية الشيعية، فقد وردت المئات من الروايات التي تؤكد هذه الحقيقة، وهي أنّ الأرض لا تخلو من حجة لله تعالى، وأنّها لو خلت لساخت بأهلها. ويمكن مراجعة جملة منها في بحار الأنوار، بحيث وصلت إلى حدود (120

رواية) بهذا المضمون أو ما يقرب منه. ومن أمثلة ذلك:

- 1 . عن الامام الصادق (عليه السلام): "ولولا ما في الارض منا لساخت بأهلها، ثم قال: ولم تخلو الارض منذ خلق الله آدم من حجة الله فيها ظاهر مشهور أو غائب مستور، ولا تخلو إلى أن تقوم الساعة من حجة الله فيها".
- 2 . قال الصادق (عليه السلام): "لو لم يبق في الارض إلا رجلان لكان أحدهما الحجة"<sup>(3)</sup> .

### الطائفة الثالثة: روايات "من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية"، أو ما يقرب من مضمونه، مثل:

"من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية" أو "من مات وليس عليه إمام، فإن موته موتة جاهلية" أو "من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية".

وتناقلت كتب الحديث السنية فضلاً عن الموسوعات الحديثية الشيعية، هذا الحديث بألفاظ مختلفة، فقد نقله البخاري، ومسلم، وابن حنبل، وابن حبان، والطواني، والحاكم النيسابوري، وأبو نعيم الاصفهاني، وابن الاثير الجزري،

(1) شرح نهج البلاغة: ج 18، ص 351.

(2) فتح الباري في شرح صحيح البخاري: ج 6، ص 385.

(3) بحار الانوار: ج 23، باب الاضطرار إلى الحجة، ح 10 و 24.

الصفحة 24

والطيالسي، والولابي، والبيهقي، والسخسي، وابن أبي الحديد، والنوي، والذهبي، وابن كثير، والتفتلاني، والهيثمي، والمتقي الهندي، وابن الوبيع الشيباني، والقنوزي الحنفي، والاسكافي المعولي، وغورهم<sup>(1)</sup> .

ولابد من الاشارة هنا إلى نكتة، وهي: قد يستشكل البعض على جملة من هذه الروايات التي تود في مثل هذه البحوث بأنها ضعيفة السند، إلا أن هذا الاشكال غير تام بحسب المولزين العلمية الثابتة في محلها، لان هذه الروايات ليست هي آحاد، حتى يمكن الاشكال السندي فيها، وإنما هي من الكثرة بمكان، بنحو إما أن تكون متواترة، أو قوية من ذلك، ومن الواضح أنه في مثل هذه الحالة لا مجال للبحث السندي فيها، طبعاً مع مراعاة الخصوصيات والعوامل الموضوعية والذاتية التي أشار إليها استاذنا الشهيد الصدر (قدس سوه) في نظرية حساب الاحتمالات، فإنه مع الاخذ بعين الاعتبار تلك العوامل، فلا ريب في حصول الاطمئنان للباحث المنصف، في صدور كثير من هذه الاحاديث عن النبي الاكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) وأئمة أهل البيت (عليهم السلام).

(1) صحيح البخاري: باب الفتن، ج 5، ص 13؛ صحيح مسلم: ج 6، ص 21، ح 1849؛ مسند أحمد: ج 2، ص 83؛ الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان: ج 7، ص 49، ح 4554؛ المعجم الكبير للطبراني: ج 10، ص 355، ح 10687؛ المستدرک: ج 1، ص 77؛ حلية الاولياء: ج 3، ص 224؛ جامع الأصول: ج 4، ص 7؛ مسند الطيالسي: ص 259؛ الكنى والاسماء: ج 2، ص 3؛ سنن البيهقي: ج 8، ص 156 - 157؛ المبسوط: ج 1، ص 113؛ شرح نهج البلاغة: ج 9، ص 100؛ شرح صحيح مسلم للنووي: ج 12، ص 44؛ تلخيص المستدرک للذهبي: ج 1، ص 77؛ تفسير ابن كثير: ج 1، ص 517؛ شرح المقاصد: ج 2، ص 275؛ مجمع الزوائد: ج 5، ص 218 - 219؛ كنز العمال: ج 3، ص 200؛ تفسير الوصول: ج 2، ص 350؛ ينابيع المودة: ص 117؛ خلاصة نقض كتاب العثمانية للجاحظ: ص 29.

الصفحة 25



## المحور الثاني

### عدد الاثمة

بعد أن ثبت في البحث السابق أنّ الامامة ظاهرة مستمرة غير منقطعة، نحاول في هذا البحث الوقوف على أن الاثمة هل ينحصر عددهم في حدّ معين أم لا؟

تبنّى أتباع مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) حصر عدد الاثمة بإثني عشر إماماً، تبعاً لما بين أيديهم من الروايات الصحيحة الدالة على ذلك.

حينئذ قد يثار إشكال على هذا الحصر، مؤداه أن هؤلاء إنّما اضطروا إلى ذلك لاسباب تاريخية أو سياسية ونحوها، والافان مقتضى ما تقدّم من البحث في المحور الاول، هو استتار الامامة وعدم الوقوف بها عند حدّ معين.

غير أنّ إثارة مثل هذا الاشكال أمر غريب، خصوصاً ممن يدعي أنه يريد الوقوف على هذه الابحاث من خلال المولدين العلمية بالبحث والتحقيق. وذلك لاننا عندما نوجع إلى صويح القوان الكريم، زاه يعبر عن الرسول الاعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) بأنّه: (وما ينطق عن الهوى \* إن هو إلا وحي يوحى) <sup>(1)</sup> ، ويقول في حقّه: (ولو تقول علينا بعض الاقويل \* لاخذنا منه باليمين \* ثم لقطعنا منه الوتين) <sup>(2)</sup> . ثمّ ترتب القوان على ذلك وجوب الاخذ منه (صلى الله عليه وآله وسلم) حيث قال: (وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) <sup>(3)</sup> . وتأسيساً على ذلك كلّه بين نور الرسول الاعظم حيث قال: (وأقولنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون) <sup>(4)</sup> ، وهكذا قام الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ببيان ما أمر بإبلاغه للناس، لذا يقول الامام الرضا (عليه السلام): "إنّ الله عزّ وجلّ لم يقبض نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) حتى أكمل له الدين وأقول عليه القوان فيه تبيان كلّ شيء،

(1) النجم: 3 - 4.

(2) الحاقّة: 44 . 46.

(3) الحشر: 7.

(4) النحل: 44.

بين فيه الحلال والحرام، والحدود والاحكام، وجميع ما يحتاج إليه الناس كمالاً، فقال عزّ وجلّ: (ما فوطنا في الكتاب من شيء)، وأقول في حجة الوداع وهي آخر عمره (صلى الله عليه وآله وسلم): (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً) <sup>(1)</sup> ، وأمر الامامة من تمام الدين، ولم يمض (صلى الله عليه وآله وسلم) حتّى بين لأمتة معالم دينهم وأوضح لهم سبيله وتوكلهم على قصد سبيل الحق، وأقام لهم علياً (عليه السلام) علماً وإماماً. وما ترك لهم شيئاً تحتاج إليه الامامة

إِلَّا بَيْنَهُ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَكْمَلْ دِينَهُ فَقَدَرِدَ كِتَابَ اللَّهِ، وَمَنْ رَدَّ كِتَابَ اللَّهِ فَهُوَ كَافِرٌ .

ومن الواضح أنّ أهم ما ينبغي بيانه في أمر الإمامة التي بها كمال الدين وتتمام النعمة، بل هي التي عبر عنها القرآن الكريم: (يا أيها الرسول بلّغ ما أوّل إليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته)<sup>(3)</sup> ، بعد أن بيّن (صلى الله عليه وآله وسلم) نواياها وعدم انقطاعها، هو بيان عددهم وتعيين أشخاصهم. وهذا ما نحاول الوقوف عليه في الأبحاث اللاحقة. ذكر المحقق آية الله الصافي في كتابه القيم (منتخب الأثر) أنّ الروايات التي ذكوت أنّ الخلفاء من بعد النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) هم اثنا عشر، قد تصل إلى ما يتجاوز (270 رواية) من طرق الفريقيين<sup>(4)</sup> .

ولعلّ العدد أكثر من ذلك بكثير، كما يقول في (معجم أحاديث الإمام المهدي) أنّ: (مصادر حديث أنّ الأئمة بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) اثنا عشر، وأنهم من قريش أو من أهل البيت (عليهم السلام) كثرة، وقد أفرد لها بعضهم كتباً خاصاً، وقد جمعناها وأيناها تبلغ مجلداً كاملاً، لذلك اخترنا منها هذه النماذج فقط، وقد نوفق لأكمال تحقيبها من

(1) المائدة: 3.

(2) الأصول من الكافي: ج 1، ص 199، باب نادر جامع في فضل الإمام وصفاته.

(3) المائدة: 67.

(4) منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر: ص 10، الطبعة الثالثة.

الصفحة 27

مصادر الفريقيين ونشرها مستقلة<sup>(1)</sup> .

وكنموذج على ذلك فقد خرج مضمون هذا الحديث كلّ من، صحيح البخاري، وصحيح مسلم، ومسنّد أحمد، وسنن الترمذي، وسنن أبي داود، والمعجم الكبير للطواني، وحلية الأولياء، ومستترك الحاكم، وصحيح مسلم بشوح النووي، ومشكاة المصابيح، والسلسلة الصحيحة للالباني، وعون المعبود في شوح سنن أبي داود، والصواعق المحرقة، وتاريخ الخلفاء، وكنز العمال، وغوهم كثير<sup>(2)</sup> .

ومن هذه الروايات: أخرج البخاري بسنده عن جابر بن سودة قال: سمعت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: "يكون اثنا عشر أمراً. فقال كلمة لم أسمعها. فقال أبي: أنه قال: كلهم من قريش"<sup>(3)</sup> . وفي صحيح مسلم عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "لا زال الدين قائماً حتى تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش"<sup>(4)</sup> . ويقول أحمد بن حنبل في مسنده عن مسروق، قال: كنّا جلوس عند عبدالله بن مسعود وهو يقرأ القرآن، فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن! هل سألت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كم يملك هذه الأمة من خليفة؟ فقال عبدالله: ما سألتني عنها أحد منذ قدمت الواق قبلك، ثم قال: نعم، ولقد سألتنا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فقال: "إثني عشر كعدّة نساء بني إسرائيل"<sup>(5)</sup> .

(1) معجم أحاديث الإمام المهدي (عج): ج 2، ص 265، تأليف ونشر مؤسسة المعارف الإسلامية.

( 2 ) صحيح البخاري: كتاب الاحكام، باب الاستخلاف، ج 4، ص 164 ; صحيح مسلم: ج 2، ص 119 ، كتاب الاملة، أخرجه بتسعة طرق; مسند أحمد: ج 5، ص 90 و93 و97 و106 و107 ; سنن الترمذي: ج4، ص 501 ; سنن أبي داود: ج 4 ، ص 106 ، ح 7279 و 4281 ; المعجم الكبير للطواني: ج 2 ، ص 238 ، ح 1996 ; حلية الاولياء: ج 4 ، ص 332 ; مستترك الحاكم: ج 3 ، ص 618 ; صحيح مسلم بشرح النووي: ج12 ، ص 201 ; مشكاة المصابيح للتوزي: ج 3، ص 327 ، ح 5983; السلسلة الصحيحة للالباني: ح376 ; عون المعبود في شوح سنن أبي داود: ج 11، ص 262 ، شوح الحديث 4259 ; الصواعق المحرقة: ص12 ; تريخ الخلفاء: ص 10; كنز العمال: ج 13، ص 27.

( 3 ) صحيح البخاري: ج 4، ص 164، كتاب الاحكام، باب الاستخلاف.

(4) صحيح مسلم: ج 2، ص 119 ، باب الناس تبع لقويش، أخرجه من تسعة طرق.

(5) مسند أحمد: ج 5، ص 90.

الصفحة 28

هذا بالاضافة إلى عشرات المصادر الشيعية.

### خصائص هذه الروايات:

تمتاز هذه الروايات التي ذُكرت بهذه الكيفية، وهذا العدد من الاسانيد والطوق من الصدر الاول إلى يومنا هذا، بمجموعة من الخصوصيات هي:

الخصوصية الأولى: إن هذه الروايات لا يمكن لاحد أن يتهم أتباع أهل البيت (عليهم السلام) بوضعها واختلاقها، بعد أن آمنوا بأن عدد الائمة اثني عشر، وذلك لورودها في أهم الصحاح والمسانيد السننية قبل ذكورها في المصادر الشيعية، وأن جملة من طوقها تعد موثوقة لديهم حسب الموزين الوجالية عندهم، مضافاً إلى أن هذا العدد ذكُر قبل أن يكتمل عدد الائمة عند مدرسة أهل البيت (عليهم السلام).

وقد أشار إلى هذه الحقيقة جملة من المحققين، منهم سيدنا الشهيد الصدر (قدس سوه) حيث يقول: (قد أحصى بعض المؤلفين روايات هذا الحديث النووي الشريف عن الائمة أو الخلفاء أو الأئواء بعده، أنهم اثنا عشر، فبلغت الروايات أكثر من (270) رواية)، مأخوذة من أشهر كتب الحديث عند الشيعة والسنة، بما في ذلك البخاري، ومسلم، والترمذي، ومسند أحمد، ومستترك الحاكم على الصحيحين. وليست الكثرة العددية لهذه الروايات هي الاساس الوحيد لقبولها، بل هناك إضافة إلى ذلك زوايا وقوائن توهن على صحتها، فالبخاري الذي نقل هذا الحديث، كان معاصراً للإمام الجواد (عليه السلام)، والامامين الهادي والعسكوي (عليهما السلام)، وفي ذلك معنى كبير، لأنه يوهن على أن هذا الحديث قد سَجُلَّ عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قبل أن يتحقق مضمونه، وتكتمل فكة الائمة الاتني عشر فعلاً، وهذا يعني أنه لا يوجد أي مجال للشك في أن يكون نقل الحديث متأثراً بالواقع الامامي الاتني عشوي وانعكاساً له، لان الاحاديث المزيفة التي تنسب إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، هي انعكاسات أو ترووات لواقع متأخر زمنياً، لا تسبق في ظهورها وتسجيلها في كتب الحديث، ذلك الواقع الذي

فمادما قد ملكنا الدليل المادّي على أنّ الحديث المذكور سبق التسلسل التاريخي للائمة الاثني عشر، وضبط في كتب الحديث قبل تكامل الواقع الامامي الاثني عشري، أمكننا أن نتأكد من أنّ هذا الحديث ليس انعكاساً لواقع، وانما هو تعبير عن حقيقة ربانيّة نطق بها من لا ينطق عن الهوى، فقال: إنّ الخلفاء بعدي اثنا عشر، وجاء الواقع الامامي الاثني عشري ابتداءً من الامام علي (عليه السلام) وانتهاءً بالمهدي ليكون التطبيق الوحيد المعقول لذلك الحديث النبوي الشريف<sup>(1)</sup>.

الخصوصيّة الثانية: إنّ عدداً كبيراً من هذه الروايات من طرق الفويقيين شبهت هؤلاء الائمة والخلفاء، بأنهم كنعباء بني إسرائيل، كما في رواية أحمد، والحاكم النيسابري، وغوهما. أخرج أحمد عن مسروق قال: كنتا جلوس عند عبدالله بن مسعود، يقرئنا القرآن، فسأله رجل، فقال: يا أبا عبد الرحمن، هل سألتم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كم يملك هذه الأمة من خليفة، فقال عبدالله: ما سألتني عنها أحد منذ قدمت العراق قبلك، ثم قال: نعم، ولقد سألتنا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال: "إثني عشر كعده نقباء بني إسرائيل"<sup>(2)</sup>. وفي رواية أخرى لابن مسعود، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "يكون بعدي من الخلفاء عدة أصحاب موسى"<sup>(3)</sup>.

وقد ورد في التراث الشيعي عشرات الروايات التي تؤكد الحقيقة السابقة، وشبهتهم بأنهم عدة نقباء بني إسرائيل أيضاً، يمكن الرجوع إليها في معجم أحاديث الامام المهدي<sup>(4)</sup>.

ومقتضى هذا التشبيه كما يقول أستاذنا السيّد محمد تقي الحكيم، أن يكون هؤلاء الامراء معينون بالنص، وذلك لقوله تعالى: (ولقد أخذنا ميثاق بني إسرائيل وبعثنا

(1) بحث حول المهدي: آية الله السيّد الشهيد محمد باقر الصدر، ص 54 ، معاونيّة الرئاسة للعلاقات الدوليّة في منظمة الاعلام الاسلامي.

(2) مسند أحمد: ج 5، ص 90 ؛ الصواعق المحرقة: ص 12 ؛ تزيخ الخلفاء: ص 10.

(3) كنز العمال: ج 13، ص 27.

(4) معجم أحاديث الامام المهدي: ج 2، ص 262.

منهم اثني عشر نقيباً)<sup>(1)</sup>، وعلى هذا الاساس فلا يمكن الوقوف على هؤلاء الخلفاء والائمة من خلال اختيار الأمة، أو انتخاب أهل الحلّ والعقد لهم، بل لا بدّ من الرجوع إلى من لا ينطق عن الهوى، للتعرف عليهم والوقوف على أشخاصهم.

الخصوصيّة الثالثة: إنّ هذه الروايات افترضت لهم البقاء ما بقي الدين الاسلامي، أو حتى تقوم الساعة، كما هو مقتضى هذه الرواية التي جاءت في مسند أحمد قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "لا زال الدين قائماً حتى يكون اثنا عشر خليفة من قویش"<sup>(2)</sup>.

وأصح من ذلك روايته الأخرى، عن عبدالله بن عمر، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "لا يزال الأمر في قريش ما بقي من الناس إثنان، قال: وحرك أصبعيه يلويهما هكذا"<sup>(3)</sup>.

الخصوصية الرابعة: إن هذه الروايات جميعاً أكدت أن هؤلاء الخلفاء من قريش، بالإضافة إلى أن هناك عدد كبير من الروايات ذكرت خصائص أخرى لهؤلاء الخلفاء والأئمة، إلا أنها لم تأت في مصادر التراث السني، ولعلنا نوفق للأشوة إليها بعد ذلك.

لكن يبقى هناك تساؤل ملفت للنظر، هو أنه بحسب الروايات التي وردت في الصحاح والمسانيد السنية، أن الأئمة سكنت ولم تستوضح من النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) من هم هؤلاء الخلفاء الاثنا عشر؟ خصوصاً وأن النبي الأعظم، في مواضع متوقعة وأماكن مختلفة كان يؤكد على هذه الحقيقة، بالنحو الذي لم تدع مجالاً للمحقق المنصف، أن يشكك في مضمون هذه الروايات، وإنما نجد أن جملة من أعلام القوم صلوا بصدد توجيهها بما يتلاءم مع الواقع التاريخي الذي وجد بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ومن هنا تضلرت أقوالهم في توجيه هذه الروايات وبيان العواد منها.

(1) المائدة: 12.

(2) مسند أحمد: ج 5، ص 86؛ صحيح مسلم: ج 6، ص 4.

(3) مسند أحمد: ج 2، ص 29.

الصفحة 31

فمثلاً السيوطي، بعد أن أورد ما قاله العلماء في هذه الأحاديث المشكلة، خرج رأي غريب، حيث قال: (وعلى هذا فقد وجد من الاثني عشر، الخلفاء الأربعة، والحسن، ومعاوية، وابن الزبير، وعمر بن عبدالعزيز، وهؤلاء ثمانية، ويحتمل أن يضم إليهم المهدي من العباسيين، لأنه منهم كعمر بن عبدالعزيز في بني أمية، وكذلك الظاهر لما أوتيه من العدل، وبقي الاثنان المنتظران، أحدهما: المهدي لآته من أهل بيت محمد<sup>(1)</sup> . ولم يبين المنتظر الثاني، ورحم الله من قال في السيوطي: (أنه حاطب ليل، وما يقال عن السيوطي يقال عن ابن روزبهان في رده على العلامة الحلي وهو يحاول توجيه هذه الأحاديث)<sup>(2)</sup> . ونتيجة لهذا التضرب لجأ القندوزي الحنفي إلى بعض المحققين حيث قال: (قال بعض المحققين: إن الأحاديث الدالة على كون الخلفاء بعده (صلى الله عليه وآله وسلم) إثنان عشر، قد اشتهرت من طرق كثيرة، فبشوح الزمان وتعريف الكون والمكان، علم أن مواد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من حديثه هذا: الأئمة إثنان عشر من أهل بيته وعقوته، إذ لا يمكن أن يحمل هذا الحديث على الخلفاء بعده من أصحابه، لقلتهم عن إثني عشر، ولا يمكن أن نحمله على الملوك الأموية لزيادتهم على اثني عشر، ولظلمهم الفاحش إلا عمر بن عبدالعزيز، ولكنهم غير بني هاشم، لأن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: كلهم من بني هاشم، في رواية عبد الملك عن جابر، وإخفاء صوته (صلى الله عليه وآله وسلم) في هذا القول يوجب هذه الرواية، لأنهم لا يحسنون خلافة بني هاشم)<sup>(3)</sup> .

ولنرجع إلى التساؤل الذي أثارناه، وهو أنه لماذا لم يسأل الأصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من هم هؤلاء

الأول: أن الأمة لم تهتم بذلك، على الرغم من الاهتمام الخاص الذي وُلاه الرسول لبيان هذه الحقيقة، من خلال العشرات بل المئات من الروايات التي بينت أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)

(1) تاريخ الخلفاء: ص 12.

(2) الأصول العامة للفقهاء المقلن: ص 180.

(3) ينابيع المودة: ج 3، ص 105، باب 77، في تحقيق حديث (بعدي اثنا عشر خليفة).

الصفحة 32

أشار إلى أن الخلفاء من بعده اثنا عشر، وهذا الاحتمال لا يمكن قبوله، لأنه طعن واضح في سيرة أصحاب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، حيث تؤكد لنا الوقائع التاريخية، أنهم كانوا يهتمون بكل صغيرة وكبيرة من أمر هذا الدين، بل كانوا يسألون عن أمور لا تهمهم، لذا قول قوله تعالى: (لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم) (1).

الثاني: أنهم سأوا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولكن الرسول لم يهتم ببيان ذلك لهم، وهذا أيضاً لا يمكن قبوله، لأنه خلاف ما صرح به القرآن بالنسبة إلى رسوله الأمين، حيث قال: (وما هو على الغيب بضنين) (2)، بل هو مأمور ببيان ما قول إليه من الأمر الإلهي (لتبين للناس ما نزل إليهم) خصوصاً، أن ذلك الأمر يرتبط بكمال الدين، بل بأساسه، لقوله تعالى: (وإن لم تفعل فما بلغت رسالته).

الثالث: أن الأصحاب سأوا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وبيّنه لهم، من خلال بيانات متعددة وفي مواقع مختلفة، وبأساليب متنوعة لكن الاجتهاد الحاكمة حالت دون ذلك ومنعت عن تدوين حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، بل وأمرت بإحراق كل ما كتب في هذا المجال، ونهت عن تدوين ما هو في صدور الأصحاب، وليس غريباً أن تقف السلطات التي أرادت أن تتسلط على رقاب الأمة باسم خلافة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وتمنع من هو منها كالقطب من الرحي، دون نشر مثل هذه الأحاديث التي بينت أحقية الامام علي وأولاده بالخلافة والامامة من بعده، ومن هنا نستطيع الوقوف على جواب تساؤل طالما أشار إليه جملة من أعلام السنة المتقدمين، وردته بعض الاقلام المعاصرة، أنه لو كانت الخلافة والامامة لعلي وأولاده من الأمور التي أكد عليها النبي الاكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) فلماذا أصيبت بمثل هذه الضبابية والابهام، وصلت منشأ للنقض والارام.

هو أن السلطات الحاكمة وأجهزتها الاعلامية، كانت تعمل بكل ما وسعها من

(1) المائدة: 101.

(2) التكوير: 24.

الصفحة 33

أجل طمس الحقائق التي لا تؤتضيها، ولا تصب في مصالحها، كما نجد ذلك واضحاً بالنسبة إلى الامام علي (عليه السلام)، وهو أقرب الصحابة إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) علماً وعملاً، حيث سُنُّ لَعْنَه وشتمه على منابر المسلمين ولعشوات السنين، ولم يمر على رحلة الرسول الاعظم، إلا ثلاثين عاماً، فإذا كان بمقدور هذه الاجهزة كتمان الحقيقة وتشويهها، وإيصال الأمة إلى هذا المستوى من الجهل بأقرب الصحابة إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فإن بإمكانها أيضاً أن تخفي الحقيقة المتعلقة بالائمة الاحد عشر، بحيث تصبح تلك الحقائق المسلمة قوانياً غير واضحة في أذهان المسلمين بصورة عامة، فيقع الاختلاف بينهم لا محالة. ولكن (ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين) (1) و(يريدون ليطفؤوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون) (2).

### المحور الثالث

#### تعيين مصاديق الائمة

الواقع أنّ الاحاديث التي أشرت إلى أنّ الخلفاء اثنا عشر، عيّنت بنحو واضح، من هم أولئك الخلفاء؟ وهذا هو مقتضى القاعدة في المسألة، لانه من الطبيعي عندما يصوّح الرسول الاعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) بأنّ خلفاءه من بعده اثنا عشر، لا بدّ أن يذكرهم مباشرة أو بعد السؤال على الاقل، وهذا ما نجده واضحاً في التواتر الشيعي الذي تكلم عن هذه الحقيقة، ونحاول هنا الوقوف على بعض النماذج من هذه الروايات الكثيرة في المقام.

عن سلمان قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "الائمة بعدي اثنا عشر، ثمّ قال: كلهم من قريش، ثمّ يخرج قائمنا فيشفي صدور قوم مؤمنين، ألا إنّهم أعلم منكم فلا تعلموهم، ألا إنّهم عتوتي ولحمي ودمي، ما بال أقوام يؤذونني فيهم، لا أنالهم الله شفاعتي" (3).

(1) الانفال: 30.

(2) الصف: 8.

(3) كفاية الاثر: ص 44، باب ما جاء عن سلمان الفارسي.

وعن أبي ذر، قال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: "من أحببني وأهل بيتي، كنا نحن وهو كهاتين، وأشار بالسبابة والوسطى، ثمّ قال: أخي خير الاوصياء وسبطي خير الاسباط، وسوف يخرج الله تبارك وتعالى من صلب الحسين أئمة أوار، ومنّا مهدي هذه الائمة، قلت: يا رسول الله، وكم الائمة بعدك؟ قال: عدد نساء بني إسرائيل" (1).

وبسند آخر، عن أبي ذر، عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في حديث طويل، وفيه: "... وبعلمها سيّد الوصيين وإبنيتها الحسين والحسين سيّد شباب أهل الجنة، وإنهم إمامان إن قاما أو قعدا، وأوهما خير منهما، وسوف يخرج من صلب الحسين

تسعة من الائمة معصومون قوامون بالقسط، ومنا مهدي هذه الامة، قال: قلت: يا رسول الله فكم الائمة بعدك؟ قال: عدد نقباء بني إسرائيل" (2) .

وعن أيوب الانصلي، قال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: "أنا سيدّ الانبياء، وعلي سيدّ الاوصياء، وسبطاي خير الاسباط، ومنا الائمة المعصومون من صلب الحسين، ومنا مهدي هذه الامة. فقام إليه إعرابي فقال: يا رسول الله، كم الائمة من بعدك؟ قال: عدد الاسباط وحوري عيسى ونقباء بني إسرائيل" (3) .

وهذا الذي ذكرته الاحاديث ينسجم تماماً مع الخصوصيات الاربعة التي استفدناها في البحث السابق، وهي أنهم اثنا عشر، وأنهم معيّنون بالنص، وموجودون ما بقي الدين قائماً، وكلهم من قريش، وبهذا تجد تلك الروايات تفسيرها الصحيح، بلا حاجة إلى ما تكلفه السيوطي وغره في بيان العواد منها.

على أننا في غنى عن هذه الروايات وغرها، بحديث الثقلين نفسه، فهو الذي ترك بأيدينا الضابط الذي على أساسه يمكن معرفة خلفائه (صلى الله عليه وآله وسلم)، حيث أنه جعل المقياس فيهم هو عدم افتراقهم عن الوان الكريم حتى يردا عليه الحوض، إذن فلنمسك بأيدينا هذا المقياس ونسبر به الواقع السلوكي لجميع من تسموا بالائمة

(1) كفاية الاثر: ص 35، باب ما جاء عن أبي ذر.

(2) كفاية الاثر: ص 36 . 38.

(3) كفاية الاثر: ص 113 . 114.

الصفحة 35

والخلفاء بعده (صلى الله عليه وآله وسلم)، لنقف على الاجدر بانطباق هذا الضابط عليه. ومن هنا لا بدّ من الوقوف على بعض دلالات هذا النص المتواتر بين المسلمين:

## 1 . دلالاته على عصمة العوة:

وبيان ذلك يتم من خلال النقاط التالية:

ولاً: "اقتوانهم بالكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وتصويحه بعدم افتراقهم عنه، ومن البديهي أن صور أية مخالفة للشريعة سواء كانت عن عمد أو سهو، أم غفلة، تعتبر افتراقاً عن الوان في هذا الحال، وإن لم يتحقق انطباق عنوان المعصية عليها أحياناً، كما في الغافل والساهي، والمدار في صدق عنوان الافتراق عنه، عدم مصاحبته لعدم التقيد بأحكامه، وإن كان معذوراً في ذلك، فيقال فلان مثلاً، افترق عن الكتاب وكان معذوراً في افتراقه عنه، والحديث صريح في عدم افتراقهما حتى يردا الحوض.

ثانياً: على أن تجوز الافتراق عليهم بمخالفة الكتاب وصور الذنب منهم، تجوز للكذب على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الذي أخبر عن الله عز وجل بعدم وقوع افتراقهما، وتجوز الكذب عليه متعمداً في مقام التبليغ والاعبار عن الله في الاحكام وما يرجع إليها من موضوعاتها وعللها، مناف لافتراض العصمة في التبليغ، وهي مما أجمعت عليها كلمة المسلمين



على الاطلاق، حتى نفاة العصمة بقول مطلق.

يقول الشوكاني بعد استواضه لمختلف مبانيهم في عصمة الانبياء: (وهكذا وقع الاجماع على عصمتهم بعد النبوة، من تعمد الكذب في الاحكام الشوعية، لدلالة المعجزة على صدقهم، وأما الكذب غلطا، فمنعه الجمهور وجيزة القاضي أبو بكر)<sup>(1)</sup>.  
ولا إشكال في أنّ الغلط لا يتأتى في هذا الحديث لاصوار النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) على تبليغه

(1) إرشاد الفحول: ص 34.

الصفحة 36

في أكثر من موضع، وإلزام الناس بمؤداه، والغلط لا يتكرر عادة"<sup>(1)</sup>.

## 2 . دلالاته على تمييزهم بالعلم بكل ما يتصل بالشرعية وغوها:

كما يدل على ذلك اقترانهم بالكتاب الذي لا يغادر صغيرة ولا كبيرة، لقوله تعالى: (ما فوّطنا في الكتاب من شيء)<sup>(2)</sup> ، وقوله تعالى: (وقولنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء)<sup>(3)</sup> . لذا ورد عنه (صلى الله عليه وآله وسلم): "لا تعلموهم فإنهم أعلم منكم".  
يقول ابن حجر: تنبيه: (سمى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) القوّان وعترته، وهي بالمتنأة الفوقية، الالهل والنسل والرهط الادنون، الثقلين، لأنّ الثقل كلّ نفيس خطير مصون، وهذان كذلك، إذ كلّ منهما معدن العلوم اللدنية، والاسوار والحكم العلية، والاحكام الشوعية، ولذا حتّ (صلى الله عليه وآله وسلم) على الاقتداء والتمسكّ بهم والتعلم منهم، وقال: "الحمد لله الذي جعل فينا الحكمة أهل البيت"، وقيل: سميا ثقلين لثقل وجوب رعاية حقوقهما. ثمّ إنّ الذي وقع الحثّ عليهم منه، إنّما هم العرفون بكتاب الله وسنة رسوله، إذ هم الذين لا يفلقون الكتاب إلى الحوض، ويؤيده الخبر السابق، ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم"، وتمييزوا بذلك عن بقية العلماء، لانّ الله أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهرا، وشرفهم بالكوامات الباهرة، والنزاي المتكاوّة، وقد مرّ بعضها)<sup>(4)</sup>.

إذن، فهذا النص المبرك يثبت لنا ضرورة عصمة العوة، مضافا إلى عشوات الادلة القوانية والروائية التي لا مجال للوقوف عليها في هذه العجالة.

نعم، قد يقال: أنّ العوة عنوان عام يمكن أن يشمل غير الائمة الاثني عشر، الذين تمسكّ بهم الشيعة الامامية، لانه كما ثبت في محلّه، أنّ القضية لا تثبت

(1) الأصول العامة للفقّه المقارن: ص 166.

(2) الانعام: 38.

(3) النحل: 89.

(4) الصواعق المحرقة: ص 149، مطبعة دار الطباعة المحمدية بمصر.

الصفحة 37

موضوعها، ومن هنا لا يمكن التمسك بهذا الحديث وما يشابهه لتعيين مصاديق أحاديث الخلفاء إثني عشر. لذا أشكل أبو زهرة في هذا الحديث بقوله: (وبعد التسليم بصحة اللفظ نقول: بأنه لا يقطع، بل لا يعين من ذكروهم من الائمة الستة المتفق عليهم عند الامامة الفاطميين، وهو لا يعين أولاد الحسين نون وأولاد الحسن، كما لا يعين واحداً من هؤلاء بهذا الترتيب) (1).

ولكن هناك طرق عديدة من خلالها يمكن تعيين مصاديق العروة وأهل البيت نعرضها بإيجاز:

الطريق الأول: وهو الطريق المباشر لتعيينهم من خلال الروايات المنقولة عن النبي الاكرم (صلى الله عليه وآله وسلم)،

والتي تنص عليهم بأسمائهم.

منها: ما ذكره في (ينابيع المودة) عن كتاب (فوائد السمطين) بسنده عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: قدم يهودي يقال له

نعثل، فقال: يا محمد أسألك عن أشياء تلجلج في صوري منذ حين، فإن أحببتي عنها أسلمت على يديك. قال: سل يا أبا عملة.

فقال: يا محمد، صف لي ربك. فقال (صلى الله عليه وآله وسلم): "لا يوصف إلا بما وصف به نفسه، وكيف يوصف الخالق

الذي تعجز العقول أن تتركه، والاهام أن تتاله، والخطوات أن تجده، والابصار أن تحيط به، جلّ وعلا عما يصفه

الواصفون...". إلى أن قال السائل: صدقت. فأخبرني عن وصيِّك من هو؟ فما من نبي إلا وله وصي، وإن نبينا موسى بن

عمران أوصى إلى يوشع بن نون، فقال (صلى الله عليه وآله وسلم): "إن وصيَّ علي بن أبي طالب، وبعده سبطاي الحسن

والحسين، تتلوه تسعة أئمة من صلب الحسين"، قال: يا محمد، فسمهم لي، قال: "إذا مضى الحسين فابنه علي، فإذا مضى علي

فابنه محمد، فإذا مضى محمد فابنه جعفر، فإذا مضى جعفر فابنه موسى، فإذا مضى موسى فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه

محمد، فإذا مضى محمد فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه الحسن، فإذا مضى الحسن فابنه الحجة محمد المهدي" (2).

(1) الامام الصادق: ص 199.

(2) منتخب الاثر: ص 97، الباب الثامن، فيما يدل على الائمة الاثني عشر بأسمائهم.

الصفحة 38

ومنها عن الصادق (عليه السلام)، عن أبيه، عن آبائه، عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله

عليه وآله وسلم): "لما أوري بي إلى السماء، أوحى إلي ربي جل جلاله، فقال: يا محمد اطلعت على الارض اطلاعة، فاخترتك

منها، فجعلتك نبياً، وشفقت لك من اسمي اسماً، فأنا المحمود، وأنت محمد، ثم اطلعت الثانية، فاخترت منها علياً، وجعلته

وصيِّك وخليفتك، وزوج ابنتك، وأبا نبيِّك، وشفقت له اسماً من أسمائي، فأنا العلي الاعلى وهو علي، وخلقت فاطمة والحسن

والحسين من نوركما، ثم عرضت ولايتهم على الملائكة، فمن قبلها كان عندي من المقربين... إلى أن تقول الرواية: يا محمد

تحب أن تراهم؟ قلت: نعم يا رب، فقال عز وجل: لرفع رأسك، فوفعت رأسي، وإذ أنا بأوار علي وفاطمة والحسن والحسين،

وعلي بن الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وموسى بن جعفر، وعلي بن موسى، ومحمد بن علي، وعلي بن محمد،

والحسن بن علي، ومحمد بن الحسن القائم في وسطهم كأنه كوكب نوي... إلخ" (1). وروايات المواجه التي تحدتت عن هذه

الحقيقة كثيرة جداً.

وقد أحصى الصافي الكلبايگاني في كتابه (منتخب الاثر) أكثر من خمسين رواية في هذا المجال، وقال بعد ذلك: (النصوص الواردة في ساداتنا الائمة الاثني عشر، بلغت في الكثرة حداً، لا يسعه مثل هذا الكتاب، وكتب أصحابنا في الامامة وغيرها مشحونة بها، واستقصوها صعب جداً)<sup>(2)</sup>.

الطريق الثاني: وهو طريق نقلي أيضاً، ولكنه طولي، ونعني به: أن النبي الاكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) يعين بعضاً من هؤلاء الائمة من بعده، ثم يقوم كل واحد من هؤلاء بتعيين الخليفة الذي يأتي بعده وهكذا، ومنها: أ. الروايات الكثيرة التي نصت على عصمة الامام علي (عليه السلام) وهي متواترة بين الفريقين، مثل قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): "علي مع الحق والحق مع علي، يدور معه حيثما دار"<sup>(3)</sup>، وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) لعمار: "يا عمار إن رأيت علياً قد سلك وادياً، وسلك الناس وادياً آخر،

(1) إكمال الدين: ج 1، ص 252، باب 23، ح 2.

(2) منتخب الاثر: ص 145.

(3) شوح نهج البلاغة: ج 18، ص 72، باب 77.

الصفحة 39

فاسلك مع علي ودع الناس، إنّه لن يدلك على ردى، ولن يخرجك من هدى"<sup>(1)</sup>.

من هنا قال أبو القاسم البجلي وتلامذته من المعولة: (لو نزع علي عقيب وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وسل سيفه لحكمتنا بهلاك كل من خالفه وتقدّم عليه، كما حكمتنا بهلاك من نزع حين أظهر نفسه، ولكنه مالك الامر وصاحب الخلافة، إذا طلبها وجب علينا القول بتفسيق من ينزعه فيها، وإذا أمسك عنها وجب علينا القول بعدالة من أغضى له عليها، وحكمه في ذلك حكم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، لأنه قد ثبت عنه في الاخبار الصحيحة أنه قال: "علي مع الحق والحق مع علي، يدور معه حيثما دار"، وقال له غير مرة: "حربك حربي وسلمك سلمتي"<sup>(2)</sup>.

لذا قال (عليه السلام) عن نفسه في مواضع متعدّدة من النهج: "اخواننا وأهل دعوتنا، استقالونا واستأخوا إلى كتاب الله... وأنّ الكتاب لمعي، ما فرقته مذ صحبتته"<sup>(3)</sup>. ونعلم جميعاً أنه صحب الكتاب وهو نون العاشرة.

وقال أيضاً: "أيها الناس، إنّي قد بثنت لكم المواعظ التي وعظ الانبياء بها أممهم، وأديت إليكم ما أدت الأوصياء إلى من بعدهم، وأدبتكم بسوطي، فلم تستقبوا، وحدثكم بالزواج فلم تستوسقوا، الله أنتم، أنتوقعون إماماً غوي يظأ بكم الطريق، ويرشدكم السبيل"<sup>(4)</sup>.

وقال أيضاً: "والله ما كتمت وشمة، ولا كذبت كذبة"<sup>(5)</sup>.

وقال أيضاً: "فاتق الله وردد إلى هؤلاء القوم أموالهم، فإنك إن لم تفعل ثم أمكنني الله منكم لاعنرن إلى الله فيك،

ولا ضربتك بسيفي الذي ما ضربت به أحداً إلا دخل

(1) كنز العمال: ج 11، ص 613 - 614، ح 32972.

(2) شوح نهج البلاغة: ج 2، ص 297، باب 37.

(3) نهج البلاغة: خطبة رقم 122.

(4) نهج البلاغة: خطبة رقم 182.

(5) نهج البلاغة: خطبة رقم 16.



(1) النار".

ثم إنَّ الامام بعد أن ثبتت عصمته وإمامته من خلال تلك البيانات، عرف للامة أهل بيت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ببيانات كثيرة في النهج، نقف عند بعضها:

قال (عليه السلام): "لا يقاس بآل محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، من هذه الامة أحد، ولا يستوي بهم من جرت نعمتهم عليه أبداً، هم أساس الدين، وعماد اليقين، إليهم يفيء الغالي، وبهم يلحق التالي، ولهم خصائص حق الولاية وفيهم الوصية والوراثة"<sup>(2)</sup>.

ثم قال (عليه السلام): "انظروا أهل بيت نبيكم، فاقوموا سمتهم، واتبعوا أثرهم، فلن يخرجكم من هدى، ولن يعيدوكم في ردى، فإن لبوا فالبوا، وإن نهضوا فانهضوا، ولا تسبقوهم فتضلوا، ولا تتأخروا عنهم فتهلكوا"<sup>(3)</sup>.

وقال أيضاً: "ألا أن مثل آل محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) كمثل نجوم السماء، إذا خوى نجم، طلع نجم، فكأنكم قد تكاملت من الله فيكم الصنائع، وأراكم ما كنتم تأملون"<sup>(4)</sup>.

وقال أيضاً: "فأين تذهبون، وأنى توفكون، والاعلام قائمة، والايات واضحة، والمنار منصوبة، فأين يتاه بكم، وكيف تعمهون، وبينكم عترة نبيكم، وهم زمة الحق، وأعلام الدين، وألسنة الصدق، فأقولهم بأحسن منزل القوان، وروهم وروود الهيم العطاش"<sup>(5)</sup>.

مع كل هذه النصوص وعشرات غيرها، تأتي بعض الاقلام لتقول: إنَّ أئمة أهل البيت (عليهم السلام) وعلى رأسهم الامام علي ابن أبي طالب، لم يدعوا لانفسهم العصمة، ولم يقولوا ما قالته الشيعة عنهم، وإنما هي من اختلافات فلاسفة الشيعة ومنتكلميهم، والامر كما ترى.

(1) نهج البلاغة: رسائل الامام، رسالة رقم 41.

(2) نهج البلاغة: الخطبة رقم 2.

(3) نهج البلاغة: الخطبة رقم 97.

(4) نهج البلاغة: الخطبة رقم 100.

(5) نهج البلاغة: الخطبة رقم 87.

ب . حديث الكساء: رواه الفريقان بطرق كثيرة وأساليب مختلفة، وأماكن متعددة أشرنا إليها في كتاب العصمة<sup>(1)</sup>. ويمكن

مراجعته تفصيلاً في كتاب آية التطهير<sup>(2)</sup>.

وقد رواه مسلم في صحيحه، والحاكم في مستدرکه، والبيهقي في سننه الكبرى، وكل من الطوري وابن الاثير والسيوطي في تقاسوهم، وغوهم كثير، فقد ورد عن عائشة قالت: خرج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) غداً وعليه موط موحل من

شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثم جاء الحسين، فدخل معه، ثم جاءت فاطمة، فأدخلها، ثم جاء علي فأدخله، ثم قال: "إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهراً"<sup>(3)</sup>.

ويقول الالوسي في هذا المجال: (وأخبار ادخاله (صلى الله عليه وآله) علياً وفاطمة وابنيهما. رضي الله تعالى عنهم. تحت الكساء، وقوله. عليه الصلاة والسلام: "اللهم هؤلاء أهل بيتي" ودعاه لهم، وعدم إدخال أم سلمة أكثر من أن تحصي، وهي مخصّصة لعموم أهل البيت، بأي معنى كان البيت، فالمراد بهم من شملهم الكساء، ولا يدخل فيهم أزواجه (صلى الله عليه وآله))<sup>(4)</sup>.

وقال الورلي في تفسيره الكبير في ذيل قوله تعالى: (قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى) (الشورى 23). وأنا أقول: (آل محمد (صلى الله عليه وآله) هم الذين يؤول أروهم إليه، فكل من كان أروهم إليه أشد وأكمل، كانوا هم الال، ولا شك أن فاطمة وعلياً والحسن والحسين، كان التعلق بينهم وبين رسول الله (صلى الله عليه وآله) أشد التعلقات، وهذا كالمعلوم بالنقل المتواتر، فوجب أن يكونوا هم الال. وأمّا غروهم، فهل يدخلون

(1) العصمة: محاضرات السيّد كمال الحيدري، بقلم محمّد القاضي، ص 199 - 228.

(2) آية التطهير في أحاديث الفويقين: ج 2، ص 159 - 312.

(3) صحيح مسلم: ج 7، ص 130؛ مستترك الحاكم: ج 3، ص 147؛ سنن البيهقي: ج 2، ص 149؛ تفسير الطوي: ج

22، ص 5؛ الدر المنثور: ج 5، ص 198؛ تفسير ابن كثير: ج 3، ص 485.

(4) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: ج 22، ص 14، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

تحت لفظ الال، فمختلف فيه)<sup>(1)</sup>.

ويقول بعض الاعلام المعاصرين: (والذي يبدو أن الغرض من حصولهم تحت الكساء، وتطبيق الآية. آية التطهير. عليهم، ومنع حتى أم سلمة من الدخول معهم، كما ورد في روايات كثيرة، هو التأكيد على اختصاصهم بالآية، وقطع الطريق على كل ادعاء بشمولها لغروهم. وكان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وقد خشى أن يستغل بعضهم قربه منه، فزعم شمول الآية له، فحاول قطع السبيل عليهم بالتأكيد على تطبيقها على هؤلاء بالخصوص، وتكرار هذا التطبيق، حتى تألفه الاسماع، وتطمئن إليه (القلوب)<sup>(2)</sup>. وهذا ما ورد في روايات عديدة أشار إليها السيوطي في الدر المنثور، قال: (أخرج ابن جرير وابن موديه عن

أبي الحواء. رضي الله عنه. قال: حفظت من رسول الله (صلى الله عليه وآله) ثمانية أشهر بالمدينة، ليس من مرة يخرج إلى صلاة الغداة، إلا أتى إلى باب علي. رضي الله عنه. فوضع يده على جنبتي الباب، ثم قال: "الصلاة الصلاة، إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهراً"<sup>(3)</sup>.

ج. خروجه إلى المباهلة: روى مسلم في صحيحه، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، قال: أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً فقال: ما يمنعك أن تسب أبا تراب؟ قال: أما ما ذكرت ثلاثاً قالهن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فلن أسبه، لأن

يكون لي واحدة منهم أحب إليّ من حمر النعم، سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول حين خلفه في بعض مغزليه، فقال له علي: يا رسول الله خلقتني مع النساء والصبيان؟ فقال له رسول الله (صلى الله عليه وآله): "أما ترضى أن تكون مني بمثولة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي"؟، وسمعتة يقول يوم خيبر: "لاطين الراية غدارجلا يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله"، قال: فتطولنا لها، فقال: "ادعوا لي علياً"، فأتى به رمد العين، فبصق في عينه، ودفع الراية إليه، ففتح الله على يديه، ولما تزلت هذه الآية: (قل تعالوا ندع

(1) التفسير الكبير: ج 27، ص 166.

(2) الأصول العامة للفقهاء المقلن: ص 156.

(3) الدر المنثور في التفسير بالمأثور: ج 6، ص 606، دار الفكر.

الصفحة 43

أبناءنا وأبنائكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ثم نبتهل) دعا رسول الله (صلى الله عليه وآله) علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً، وقال: "اللهم هؤلاء أهل بيتي".

وروى ذلك الترمذي في صحيحه، وأبو المؤيد في كتاب فضائل علي، وأبو نعيم في الحلية، والحموي في الشافعي في فائد السمطين.

وفي قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): "اللهم هؤلاء أهل بيتي"، دلالة واضحة على أن هؤلاء لا غير هم أهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وعترته، لما ينطوي عليه الكلام من القصر والاختصاص.

وعلى كل حال، فإن خلاصة هذا الطويق، أنه بعد أن تعين عدد من المعصومين من أهل البيت في الخطوة الأولى، كما تم لعلي وفاطمة والحسن والحسين، يأتي دور هؤلاء لتعيين كل سابق، الامام اللاحق له. وهذا ما نجده واضحاً في كثير من الروايات التي عين فيها كل سابق اللاحق له ونص عليه.

لا يقال: إن بعض هذه الروايات إما هي ضعيفة السند، وعلى فرض صحتها فهي آحاد، لا يمكن الاعتماد عليها في الأصول الاعتقادية كمبحث الامامة.

فإنه يقال: حتى لو سلمنا ما يقوله المستشكل، فإنه لا نعتمد على خصوص هذه الروايات لتعيين الائمة من السجاد (عليه السلام) إلى القائم (عليه السلام)، وإنما يضاف إليها عشرات الروايات التي تحدتت عن أسمائهم جميعاً، كما في الطويق الاول. مضافاً إلى دليل آخر يمكن اعتماده في هذا المجال وهو الدليل التاريخي، لاثبات إمامتهم، وتوضيحه كما قرره أستاذنا الحكيم في الأصول العامة: (إن هؤلاء الائمة الاثني عشر، قد ادعوا لانفسهم الامامة في عوض السلطات الزمنية، واتخونا من انفسهم، كما اتخذهم الملايين من أتباعهم قادة للمعرضة السلمية للحكم القائم في زمنهم، وكانوا عرضة للسجون والواقبة، وكثير منهم قُتل بالسم، وفيهم من استشهد في ميدان الجهاد على أيدي القائمين بالحكم، وفي هؤلاء من تولى الامامة وهو ابن عشرين سنة كالحسن العسكري (عليه السلام)، بل فيهم من تولى منصبها وهو ابن ثمان كالامامين الجواد والهادي (عليهما

الاحاطة في شؤون الشريعة جميعها، بل ادعوا الاعلمية في جميع الشؤون وهم أنفسهم صرّحوا بذلك<sup>(1)</sup>.

ومن كلماتهم في ذلك:

1 . عن الامام أمير المؤمنين (عليه السلام) حيث يقول: "نحن شجرة النبوّة، ومحطّ الواسلة، ومختلف الملائكة، ومعادن العلم، ويناابيع الحكمة"<sup>(2)</sup>.

2 . وعنه (عليه السلام) أيضاً: "أين الذين زعموا أنّهم الواسخون في العلم دوننا، كذباً وبغياً، أنّ رفعنا الله ووضعهم، وأعطانا وحرّمهم، وأدخلنا وأخرجهم، بنا يُستعطي الهدى، ويُسْتجلى العمى، إنّ الائمة من قوِش، غوسوا في هذا البطن من هاشم، لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولاية من غورهم"<sup>(3)</sup>.

3 . وقال الامام السجّاد (عليه السلام): "وذهب آخرون إلى التقصير في أمرنا، واحتجّوا بمتشابهه القرآن، فتأوّلوه بآرائهم، واتهموا مآثر الخبر فينا . إلى أن قال: . وإلى من يؤع خلف هذه الأمة، وقد رُسيت أعلام الملة، ودانت الامة بالفوقة والاختلاف، يكفّر بعضهم بعضاً، والله تعالى يقول: (لا تكونوا كالذين تفرّقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات) فمن الموثوق به على إبلاغ الحجّة، وتأويل الحكمة، إلّا أهل الكتاب، وأبناء أئمة الهدى، ومصابيح الدجى، الذين احتج الله بهم على عباده، ولم يدع الخلق سدى من غير حجّة، هل تعرفونهم أو تجنونهم، إلّا من فروع الشجرة المباركة، وبقايا الصفوة الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهراً"<sup>(4)</sup>.

4 . وقال الامام الصادق (عليه السلام): "إنّ الله عزّ وجلّ أوضح بأئمة الهدى من أهل بيت نبينا عن دينه، وأبلج بهم عن سبيل مناهجه، وفتح بهم عن باطن ينابيع علمه . إلى أن يقول . فلم يزل الله تبارك وتعالى يختلهم لخلقه، من ولد الحسين (عليه السلام) من عقب كلّ إمام،

(1) الأصول العامّة للفقّه المقارن: ص 181.

(2) نهج البلاغة: الخطبة رقم 109.

(3) نهج البلاغة: الخطبة رقم 144.

(4) كشف الغمّة: ج 2، ص 99.

بصطفيهم لذلك، ويجتبيهم ويرضى بهم لخلقه، ويرتضيهم، كلّ ما مضى منهم إمام نصب لخلقه من عقبه إماماً، علماً بيّناً، وهادياً نوراً، وإماماً قيماً، وحجة عالماً، أئمة من الله، يهدون بالحقّ وبه يعدلون، حجج الله ودعواته وورعته على خلقه... جعلهم حياةً للنام، ومصابيح للظلام، ومفاتيح للكلام، ودعائم للسلام، جرت بذلك فيهم مقادير الله على محتومها"<sup>(1)</sup>.

5 . وقال الامام الرضا (عليه السلام): "إنّ الامامة هي متولة الانبياء ورث الاوصياء، إنّ الامامة خلافة الله وخلافة الرسول



(صلى الله عليه وآله وسلم)، ومقام أمير المؤمنين (عليه السلام)، وموآث الحسن والحسين (عليهما السلام)، إنّ الامامة زمام الدين، ونظام المسلمين، وصلاح الدنيا، وعزّ المؤمنين، إنّ الامامة أسّ الاسلام النامي، وفوّه السامي . إلى أن يقول . الامام واحد دهره، لا يدانيه أحد، ولا يعادله عالم، ولا يوجد منه بدل، ولا له مثل ولا نظير، مخصوص بالفضل كلّ من غير طلب منه له ولا اكتساب، بل اختصاص من المفضّل الوهاب "أتظنون أن ذلك يوجد في غير آل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، كذبّتهم والله أنفسهم، ومنّتهم الاباطيل، فارتقوا مرتقاً صعباً دحّضاً، تَوَلَّى إلى الحضيض أقدامهم، راموا إقامة الامام بعقول حائرة باؤة ناقصة، وراء مظّلة، فلم يزدوا منه إلاّ بعداً، ولقد راموا صعباً، وقالوا إفكاً، وظلّوا ظلّالاً بعيداً... " وأنّ العبد إذا اختلّه الله عزّ وجلّ لأمر عباده، شوح صوه لذلك وأودع قلبه ينابيع الحكمة، وألهمه العلم إلهاماً، فلم يعي بعده بجواب، ولا يحير فيه عن الصواب، فهو معصوم مؤيّد، موفق مسدّد، قد أمن من الخطايا والأزل والعتار، يخصه الله بذلك ليكون حجّته على عباده، وشاهده على خلقه، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم" (2).

ونظير هذه الاقوال كثير في كلام أئمّة أهل البيت (عليهم السلام). من هنا قد يقال: (أما كان بوسع السلطة وهي تملك ما تملك من وسائل القمع، أن تقضي على هذه الجبهة من المعرّضة ذات الدعوى العريضة من أيسر طرقها، وذلك بتعويض أئمّتها لشيء من الامتحان العسير في بعض ما يملكه العصر من معرف، وبخاصّة ما يتصل بغوامض

(1) الأصول من الكافي: ج 1، ص 203، باب نادر وجامع في فضل الامام وصفاته، ح 2.

(2) الأصول من الكافي: ج 1، ص 200، ح 1.

الصفحة 46

الفقه والتشريع، ليسقط دعاها في الاعلمية من الاساس، أو يعوّضهم إلى شيء من الامتحان في الاخلاق والسلوك ليسقط ادعاءهم العصمة. وإذا كان في الكبار منهم عصمة وعلم، نتيجة توبه ومعاناته، فما هو الشأن في ابن عشرين عاماً أو ابن ثمان، فهل تملك الوسائل الطبيعيّة تعليلاً لتمتّلتهم لذلك كله. ولو كان هؤلاء الائمة في زوايا أو تكايا، وكانوا محجوبين عن الرأي العام كما هو الشأن في أئمّة الاسماعيلية، أو بعض الفرق الباطنية، لكان لاضفاء الغموض والمناقبيّة على سلوكهم من الاتّباع مجال، ولكن ما نصنع وهم مصحرون بأفكلهم وسلوكهم وواقعهم، اتجاه السلطة وغرها من خصومهم في الفكر، والتريخ حافل بمواقف السلطة منهم ومحلّبتها لافكلهم، وتعويضهم لمختلف وسائل الاغواء والاختبار، ومع ذلك فقد حفل التريخ بنتائج اختبراتهم المختلفة وسجلّها بإكبار. ولقد حدثت المؤرّخون عن كثير من هذه المواقف المحرّجة، وبخاصّة مع الامام الجواد، مستغلّين صغر سنّه عند تولّي الامامة. وحتى لو افترضنا سكوت التريخ عن هذه الظاهرة، فإنّ من غير الطبيعي أن لا تحدث أكثر من موهّة، تبعاً لتكرّر الحاجة إليها، وبخاصّة أن المعرّضة كانت على أشدها في العصور العباسيّة. وطريقة إعلان فضيحتهم بإجراج أئمّتهم فيما يدعونه من علم واستقامة سلوك، وإراز سخفهم لاحتضانهم أئمّة بهذا السن وهذا المستوى لو أمكن ذلك، أيسر بكثير من تعويض الأئمّة إلى حروب قد يكون الخليفة نفسه من ضحاياها، أو تعويض هؤلاء الائمة إلى السجون والرقابة أو المجاملة أحياناً... وإذا كان للصدفة . وهي مستحيلة . مجالها في امتحان ما، بالنسبة إلى شخص

ما، فليس لها موقع بالنسبة إليه في مختلف المجالات، فضلاً عن تكرّرها بالنسبة إلى جميع الأئمة، صغرهم وكبرهم، كما يحدث في ذلك التاريخ. وأظنّ أنّ في هذه الاعتبارات التي ذكرناها مجتمعة ما يغني عن استيعاب كل ما ذكر في تشخيص العواد من أهل البيت<sup>(1)</sup>.

(1) الأصول العامّة للفقّه المقارن: ص 182.

الصفحة 47

## المحور الرابع

### المهدي، هل هو حي، أم سيولد بعد ذلك؟

تعتبر مسألة الامام المهدي (عج) من المسائل الاساسية في بحث الامامة الخاصة، من هنا ورد التأكيد عليها في التراث الشيعي، بما يناسب موقعها المهم هذا. كما إنّ فكرة مجيء المصلح في آخر الزمان، فكرة لا خلاف عليها بين علماء المسلمين عامة، حيث اتفقت كلمتهم إلا من شدّ منهم، على أنه لا بد أنّ يأتي في آخر الزمان من يصلح الارض، ويملاها قسطاً وعدلاً، بعد أن ملئت ظلماً وجوراً. وممن صوّح بأحاديث المهدي، الترمذي في السنن، والنيسابوري في المستدرک، والبخاري في مصابيح السنّة، وابن الاثير في النهاية، وابن تيمية في منهاج السنّة، والذهبي في تلخيص المستدرک، والتفتزاني في شرح المقاصد، والهيثمي في مجمع الزوائد، والجزري الدمشقي في أسنى المطالب، والصبان في إسعاف الراغبين، والشوكاني وعشرات غوهم<sup>(1)</sup>.

وصحح النيسابوري كثير من روايات المهدي، وعبر عن طائفة منها بأنها صحيحة على شوط الشيخين ولم يخوّجها، كحديث أم سلمة حول خسف البيداء الذي يكون في زمن المهدي<sup>(2)</sup>، وحديث ابن مسعود "لا تذهب الدنيا حتّى يملك العرب رجل من أهل بيتي، يواطىء اسمه اسمي"<sup>(3)</sup>، وحديث ثوبان حول الروايات التي

(1) سنن الترمذي: ج 4، ص 505؛ مستدرک الحاكم: ج 4، ص 553؛ مصابيح السنّة: ص 488، ح 4199؛ النهاية في غريب الحديث والاثار: ج 5، ص 254؛ منهاج السنّة: ج 4، ص 211؛ تلخيص المستدرک: ج 4، ص 553؛ شرح المقاصد: ج 5، ص 312؛ مجمع الزوائد: ج 7، ص 313 - 314؛ أسنى المناقب في تهذيب أسنى المناقب: ص 163 - 168؛ إسعاف الراغبين: ص 145؛ الاذاعة: ص 125.

(2) مستدرک الحاكم: ج 4، ص 429.

(3) مستدرک الحاكم: ج 4، ص 442.

الصفحة 48

توطّىء للمهدي سلطانه<sup>(1)</sup>، وحديث أبي سعيد: "المهدي منّي أجلي الجبهة"<sup>(2)</sup>، وحديث أبي سعيد أيضاً: "لا تقوم الساعة حتّى تُملا الارض ظلماً وجوراً وعواناً، ثمّ يَخُوج من أهل بيتي من يملاها قسطاً وعدلاً"<sup>(3)</sup>، وحديث محمد ابن الحنفية عن أبيه علي (عليه السلام) أنّه قال، وقد سأله رجل عن المهدي: "ذاك يَخُوج في آخر الزمان"<sup>(4)</sup>.

وعبر عن طائفة ثانية منها، بأنها صحيحة على شرط مسلم ولم يخرجّه، كحديث أبي سعيد الخوري: "المهدي منا أهل البيت" (5) ، وحديثه الآخر أيضاً: "تملا الأرض جراً وظلماً فيخرج رجل من عتوتي" (6) .

وعبر عن طائفة ثالثة بأنها صحيحة الاسناد ولم يخرجّاه، كحديث أبي سعيد: "يقول بامتّي في آخر الزمان بلاء شديد، فيبعث الله عزّ وجلّ من عتوتي، فيملا الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت ظلماً وجراً" (7) ، وحديث أبي سعيد أيضاً: "يخرج في آخر أمّتي المهدي" (8) .

بل صوّح بعض الاعلام بقواتر هذه الاحاديث، كالأروي في مناقب الشافعي، كما نقل ذلك الزيّ في تهذيبه (9) ، والقوطني في التذوّة (10) ، والعسقلاني في تهذيب التهذيب (11) ، والسخوي في فتح المغيبي، والسيوطي في مصباح الؤجاجة، والمتقي

---

(1) مستدرک الحاكم: ج 4، ص 464.

(2) مستدرک الحاكم: ج 4، ص 457.

(3) مستدرک الحاكم: ج 4، ص 557.

(4) مستدرک الحاكم: ج 4، ص 554.

(5) مستدرک الحاكم: ج 4، ص 557.

(6) مستدرک الحاكم: ج 4، ص 558.

(7) مستدرک الحاكم: ج 4، ص 465.

(8) مستدرک الحاكم: ج 4، ص 558.

(9) تهذيب الكمال: ج 25، ص 146 / 5181 ، في ترجمة محمد بن خالد الجندي.

(10) التذوّة: ص 701.

(11) تهذيب التهذيب: ج 9، ص 125 / 201 ترجمة محمد بن خالد الجندي.

---

الصفحة 49

الهندي في الوهان في علامات مهدي آخر الزمان، والبرزنجي في الاشاعة لاشواط الساعة، وعشوات غير هؤلاء لا مجال لذكهم في هذه العجالة (1) .

فمثلاً، قال ابن حجر في تهذيب التهذيب، نقلاً عن الأروي في ترجمة محمد بن خالد الجندي: (وقد قوّرت الاخبار، واستفاضت بكثرة روايتها، عن المصطفى (صلى الله عليه وآله وسلم) في المهدي، وأنّه من أهل بيته، وأنّه يملك سبع سنين، ويملا الأرض عدلاً، وأنّ عيسى (عليه السلام) يخرج فيساعده على قتل الدجال، وأنه يؤم هذه الامّة، وعيسى خلفه) (2) .

وقال أيضاً: (وفي صلاة عيسى (عليه السلام) خلف رجل من هذه الامّة، مع كونه في آخر الزمان، وقرب قيام الساعة، دلالة للصحيح من الاقوال "أنّ الأرض لا تخلو من قائم لله بحجة" والله العالم) (3) .

ولم يقتصر الامر على المتقدّمين من علماء المسلمين، بل نجد ذلك واضحاً في كتابات المتأخريين أيضاً، حيث صوّح أهل

التحقيق منهم، بصحة أحاديث المهدي، بل بتواترها، كالشيخ محمد الخضر المصوي، والشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، وأبو

- (4) .  
الاعلى المودودي، وناصر الدين الالباني، والشيخ حمود التويجوي، والشيخ عبدالغزيز بن باز، وغوهم .  
وقال الشيخ منصور علي ناصف في كتابه (التاج الجامع للأصول): (اشتهر بين

(1) نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني: ص 144; العطر الوردي لشرح القطر الشهدي للبيبيسي: ص 45.

(2) تهذيب التهذيب: ج 9، ص 201 / 125، ترجمة محمد بن خالد الجندي.

(3) فتح البري: ج 6، ص 385.

(4) نظرة في أحاديث المهدي: ص 829 . مقال نشرته مجلة التمدين الاسلامي، دمشق 1370 هـ . 1950 م; محاضرة

نشرت في مجلة الجامعة الاسلامية للشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، العدد الثالث، السنة الاولى، 1388 هـ السعودية; البيانات

للمودودي: ص 116 ; حول المهدي . مقال . 644 . نشرته مجلة التمدين الاسلامي 1371 هـ . دمشق; الاحتجاج بالاثر على من

أنكر المهدي المنتظر: ص 70 . 71 ; الاحتجاج بالاثر للتويجوي: كلمة التصدير، بقلم ابن باز، ص 3.

الصفحة 50

العلماء سلفاً وخلفاً، أنه في آخر الزمان، لابد من ظهور رجل من أهل البيت، يسمى المهدي، يستولي على الممالك

الاسلامية، ويتبعه المسلمون، ويعدل بينهم، ويؤيد الدين، وبعده يظهر الدجال، ويقول عيسى (عليه السلام) فيقتله، أو يتعاون

عيسى مع المهدي على قتله. وقد روى أحاديث المهدي، جماعة من خيار الصحابة، وخرجها أكابر المحدثين، كأبي داود

والترمذي، وابن ماجه...، ولقد أخطأ من ضعف أحاديث المهدي كلها، كابن خلدون وغوه) (1) .

وقال ابن باز: (فأمر المهدي معلوم، والاحاديث فيه مستفيضة، بل متواترة متعاضدة، وقد حكى غير واحد من أهل العلم

تواترها... وهي متواترة تواتراً معنوياً، لكثرة طرقها واختلاف مخرجها، وصحابتها، ورواتها، وألفاظها، فهي تدل على أن

هذا الشخص الموعود به، أمره حق ثابت وخروجه حق) (2) .

وقال أيضاً: (ولقد تأملت ما ورد في هذا الباب من أحاديث، فاتضح لي صحة كثير منها، كما بين ذلك العلماء الموثوق

بعلمهم وروايتهم، كأبي داود، والترمذي، والخطابي، ومحمد بن الحسين الاوي، وشيخ الاسلام ابن تيمية، والعلامة ابن القيم،

والشوكاني وغوهم) (3) .

وقد ورد في معجم أحاديث الامام المهدي ما يقرب من (2000 رواية) عن رسول الله وأهل بيته تعرضت لمختلف شؤون

المهدي، كالأبحاث المتعلقة بمرحلة ما قبل ظهور المهدي (عج)، ثم ما يتعلق بشخصيته، وحركة ظهوره، وأحداثها، ثم ما

(4)

يكون بعده .

إذن، فمسألة ظهور المهدي في آخر الزمان، وأنه من أهل بيته (صلى الله عليه وآله وسلم) وعقوته، وأنه

(2) كلمة ابن باز في آخر محاضرة: عقيدة أهل السنة والاثار، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة 1388.

(3) الاحتجاج بالاثار للتويحي: كلمة التصدير لابن باز، ص 3.

(4) معجم أحاديث الامام المهدي: ج 1، ص 11، تأليف ونشر مؤسسة المعارف الإسلامية.

الصفحة 51

يملا الارض قسطاً وعدلاً، مما لا يريب فيها، ولا مجال للتشكيك والتردد رآئها، وبتعبير الشيخ محمود التويحي: (أنه لا ينكر خروجه إلا جاهل أو مكابر) <sup>(1)</sup>.

ولقد أجاد بعض الكتاب المعاصرين حيث قال: (إن في عالم الدجل، الكثير من الذين يدعون العلم ويتاجرون بالوهم، يريدون أن يجعلون واثنا خالياً من الهواء...، لقد رفض فكرة المهدي رجال هناك، أمثال (غولد سابهر) و(فلهوزن) فاتبعهم رجال هنا، من منطلق أنهم يأكلون كل طعام يأتي من هناك) <sup>(2)</sup>.

نعم، الذي وقع الخلاف فيه بين علماء المسلمين، إنما هو في جهة أخرى من البحث، هي: هل أن المهدي حي؟ ولكنه غائب مستور، كما ذهب إلى ذلك أتباع مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) تبعاً للروايات الصحيحة الواردة عن النبي الاكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) وأئمة أهل البيت (عليهم السلام)، أم أنه سيولد بعد ذلك؟ كما هو الاتجاه العام عند مدرسة الخلفاء. من هنا لابد أن ينصب الحديث على إثبات أن المهدي المنتظر حي أم لا؟ ويمكن ذكر طويقين في هذه العجالة لإثبات حياته:

الطويق الأول: وهو الطويق غير المباشر، إن صح التعبير، وذلك بأن يقال: بعد أن ثبتت ضرورة استتار وجود معصوم، لا يفرق الكتاب ولا يفرقه الكتاب، كما هو نص حديث الثقلين، وأن هؤلاء المعصومين لا يتجاوز عددهم (12) كما هو مقتضى أحاديث (خلفائي من بعدي اثنا عشر)، وأن هؤلاء هم علي والحسن والحسين وتسعة من صلب الحسين (عليهم السلام) ينتهون بالمهدي المنتظر، كما هو نص عشرات الروايات من الفويقين، إن ثبت بالدلالة اللائمة العقلية، أن الامام الثاني عشر، حيٌّ يزرُق، لكنه غائب مستور عن الخلق لحكمة إلهية في ذلك.

ومن الواضح أن هذا الطويق يثبت لنا وجود إمام معصوم غائب، هو المهدي

(1) الاحتجاج بالاثار: ص 127.

(2) عقيدة المسيح الدجال في الاديان، قواة في المستقبل، تأليف سعيد أيوب، ص 361، دار البيان للطباعة والنشر.

الصفحة 52

المنتظر ابن الامام الحسن العسكري (عليه السلام) الذي ينتهي نسبه إلى الامام الحسين بن علي (عليهما السلام). ولكنه لا يتعوض لتفاصيل سنة ولادته، وكيفية ذلك، ومن هي امه، ومتى غاب، وهل له غيبة واحدة أم أكثر. إلا أن هذا لا يؤثر في أصل فكرة إثبات وجوده، وأنه حيٌّ غائب، لان الضرورة النقلية وما يؤمها عقلا تثبت هذه الحقيقة. الطويق الثاني: وهو الطويق المباشر، ولكي يتضح ذلك جيداً لابد من الاشارة إلى التسلسل الورد في الروايات، لإثبات هذه

- 1 . الروايات التي تبشّر بظهور (عج) 657 رواية
- 2 . الروايات التي تبين أنه يملا الارض عدلاً وقسطاً 123 رواية
- 3 . الروايات التي تثبت أن المهدي المنتظر من أهل البيت 389 رواية
- 4 . الروايات التي تبين أنه من ولد أمير المؤمنين (عليه السلام) 214 رواية
- 5 . الروايات التي تثبت أنه من ولد فاطمة الزهراء (عليها السلام) 192 رواية
- 6 . الروايات التي تقول أنه من ولد الامام الحسين (عليه السلام) 185 رواية
- 7 . الروايات التي تقول أنه التاسع من ولد الامام الحسين (عليه السلام) 148 رواية
- 8 . الروايات التي تقول أنه من ولد علي بن الحسين (عليهما السلام) 185 رواية
- 9 . الروايات التي تقول أنه من ولد محمد الباقر (عليه السلام) 103 رواية
- 10 . الروايات التي تقول أنه من ولد الصادق (عليه السلام) 103 رواية
- 11 . الروايات التي تقول أنه السادس من ولد الصادق (عليه السلام) 99 رواية
- 12 . الروايات التي تقول أنه من ولد موسى بن جعفر (عليهما السلام) 101 رواية
- 13 . الروايات التي تقول أنه الخامس من ولد موسى بن جعفر (عليهما السلام) 98 رواية
- 14 . الروايات التي تقول أنه الرابع من ولد علي بن موسى الرضا (عليه السلام) 95 رواية
- 15 . الروايات التي تقول أنه الثالث من ولد محمد بن علي التقي (عليه السلام) 90 رواية
- 16 . الروايات التي تقول أنه من ولد علي الهادي (عليه السلام) 90 رواية

الصفحة 53

- 17 . الروايات التي تقول أنه ابن أبي محمد الحسن العسكري (عليه السلام) 146 رواية
- 18 . الروايات التي تقول أنه الثاني عشر من الائمة وخاتمهم 136 رواية
- 19 . في ولادته (عليه السلام) وتاريخها وبعض حالات أمه 214 رواية
- 20 . في أنه له غيبتين 10 رواية
- 21 . في أنه له غيبة طويلة 91 رواية
- 22 . في أنه طويل العمر جداً (1) 318 رواية

ولا شك أن روايات بعض هذه العناوين، قد تتداخل مع بعضها الآخر، كما هو واضح.

لا يقال: بأن الاستدلال بروايات أئمة أهل البيت (عليهم السلام) لاثبات إمامة أنفسهم وبيان خصائصها، وعدد الأئمة، وأن الثاني عشر حي، ونحو ذلك، إنما يؤم منه الدور، لأن حجية أقوالهم موقوفة على إمامتهم وعصمتهم، والمفروض أن إمامتهم متوقفة على حجية أقوالهم.

لأنه يقال: إن هذا الاشكال مدفوع ببيانين:

الأول: إننا بعد أن أثبتنا عصمتهم بإحدى الطرق المتقدمة في المحور الثالث، يمكن الاحتجاج والاستناد إلى أقوالهم لاثبات خصائص إمامة المهدي المنتظر (عج)، ولا يؤم محنور في المقام، لاختلاف الموقف عن الموقف عليه، فيرتفع الدور. الثاني: إنه حتى لو لم تثبت عصمة أئمة أهل البيت (عليهم السلام) في الوتبة السابقة، إلا أنه يمكن الاعتماد على رواياتهم، وذلك من خلال أنهم رواة ثقة عن الرسول الاعظم (صلى الله عليه وآله وسلم)، فتكون حجية قولهم على حد حجية قول أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الذين قبل المسلمون عامّة، الاعتماد على ما ينقلونه عن النبي الاكرم (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولا أظن أن أحد من المسلمين يتوقف في قبول مثل هذا الامر بشأن أهل البيت (عليهم السلام) سواء فيما صوّحوا فيه من الروايات، بأنهم ينقلونه عن الرسول الاكرم (صلى الله عليه وآله وسلم)، أو التي لم يصوّحوا فيها بذلك، بل اکتفوا بالقاعدة الكلية التي بيّروا فيها، أن حديثهم هو

(1) منتخب الاثر، للصافي الكلبايجاني.

الصفحة 54

حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، كما يقول الامام الصادق (عليه السلام): "حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدّي، وحديث جدّي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)" (1).

وعلى هذا، لم نجد أحداً من المسلمين، شكك فيما نقل الامام الباقر أو الامام الصادق (عليهما السلام) عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مع علمنا أن كثراً من هؤلاء الذين سمعوا هذه الاحاديث من الأئمة (عليهم السلام) وقبلوها، ورووها، لم يكونوا يعتقدون بعصمة الأئمة (عليهم السلام) كاعتقاد الشيعة بهم، غير أنهم، كانوا يعتقدون، بأن هؤلاء في أعلى درجات التقى والعلم والوثاقة والصدق.

ولا يخفى أن هناك طرق أخرى لاثبات حياته (عج) كشهادة من رآه، وهم جم غفير، وفيهم الثقاة والعلماء، فقد أحصى البعض (عدد من شاهد الامام المهدي، فبلغوا 304 شخص) (2). ولعل ما فاته أكثر مما ذكره.

من هنا جاءت اعترافات عدد كبير من علماء السنة، تبيين ولادة المهدي (عج)، وقد صوّح بعضهم، أنه هو الامام الموعود بظهوره في آخر الزمان. وقد أحصت بعض المؤلفات المعاصرة وهو (المهدي في نهج البلاغة) للشيخ مهدي فقيه إيماني ما

يزيد عن (100) شخصية، صوّحت ولادته (عج).

وكنموذج على ذلك، ما ذكره العلامة الشواني الحنفي في كتابه القيم (اليواقيت والجواهر) حيث قال: (فهناك يترقب خروج المهدي (عليه السلام) وهو من أولاد الامام الحسن العسكري، ومولده (عليه السلام) ليلة النصف من شعبان سنة خمسة وخمسين ومائتين، وهو باق إلى أن يجتمع بعيسى بن مريم (عليه السلام). إلى أن يقول .وعبرة الشيخ محي الدين في الباب السادس والستين وتلثمائة من (الفتوحات): واعلموا أنه لا بدّ

(1) وسائل الشيعة: ج 27، ص 83، باب 8; الكافي: ج 1، ص 53.

(2) من هو المهدي، أبو طالب التجلي التوزي، ص 460 . 505، نقلاً عن كتاب دفاع عن الكافي: ج 1، ص 562.

الصفحة 55

من خروج المهدي (عليه السلام)، لكن لا يخرج حتى تمتلئ الأرض جوراً وظلماً، فيملاها قسطاً وعدلاً، ولو لم يكن من الدنيا إلا يوم واحد، طول الله تعالى ذلك اليوم، حتى يلي ذلك الخليفة، وهو من عترة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من ولد فاطمة (رضي الله عنها) جدّه الحسين بن علي بن أبي طالب، ووالده الحسن العسكري، ابن الامام علي النقي بالنون، ابن الامام محمدّ النقي بالتاء، ابن الامام علي الرضا، ابن الامام موسى الكاظم، ابن الامام جعفر الصادق، ابن الامام محمدّ الباقر، ابن الامام زين العابدين علي، ابن الامام الحسين، ابن الامام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، اسمه اسم رسول الله (صلى الله عليه وآله)، يبايعه المسلمون بين الوكن والمقام... (1)

كانت هذه عبرة صاحب الفتوحات المكيّة، كما ينقلها أحد أعلام القرن العاشر الهجري، ولكن مما يؤسف له، فإنّ الأبيادي غير الامينة، عبثت بهذا النص، عندما طبعت الفتوحات، فجاء النص بنحو آخر: (اعلم أيّدنا الله، إنّ الله خليفة يخرج وقد امتلات الأرض ظلماً وجوراً، فيملاها قسطاً وعدلاً، لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد، طول الله ذلك اليوم حتى يلي هذا الخليفة من عترة رسول الله (صلى الله عليه وآله)، من ولد فاطمة، يواطىء اسمه اسم رسول الله (صلى الله عليه وآله)، جدّه الحسن بن علي بن أبي طالب، يبايع بين الوكن والمقام... (2)

وبهذا تخرج مسألة الايمان بالمهدي المنتظر (عج)، وأنّه حيٌّ يرزق، عن داوّة اتهام الشيعة، باختلافها وإيجادها في الفكر الاسلامي.

وبإضافة هذا المحور إلى المحاور الثلاثة المتقدّمة، ونعني بها: استوار الامامة، وعدد الائمة، ومصاديقهم، يتم بحث الامامة بشكل منطقي، وننتهي من خلاله إلى نتائج قطعية لا ينكوها أي عالم باحث عن الحق والحقيقة.

(1) اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الاكابر: ج 2، ص 562، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان.

(2) الفتوحات المكيّة: ج 3، ص 327، دار إحياء التراث العربي.

الصفحة 56

وفي الختام:



فإنّ الكتاب المائل بين أيدينا، وهو كتاب (دفاع عن التشيع) فقد طالعتّه، وسرتي ما وجدت فيه من الجهد العلمي والتحقيقي، الذي بذله أحد أعمدة تلامذتنا المنتبغ، السيد نذير الحسني، حيث تصدّى فيه للرد على بعض الاسئلة والاستفهامات، بل جملة من الاتهامات التي جاءت في كتاب (تطور الفكر السياسي الشيعي) لاحمد الكاتب.

وأود الاشارة هنا إلى أنّ البحث في مسائل الامامة، يمكن أن يكون من خلال بعدين:

الأول: البعد الوجودي والتكويني.

الثاني: البعد السياسي والفقهّي والتاريخي.

والراجع لكتاب (تطور الفكر السياسي...) يجد أنّ المؤلف تجاهل البعد الاول تماماً، وأغفل الحديث عنه بالكلية، وإنما حاول أن يوّأ الامامة من خلال البعد الثاني، وهذا ما أوصله إلى جملة من النتائج الخاطئة، وهذه هي النكته التي أومأنا إليها في بداية هذا البحث، وقلنا بأنّ المدرسة السنيّة، انطلقت من نقطة مركزية لفهم نظرية الامامة، تمثلت في أن الامام والخليفة، يعني القائد والرعيّ السياسي. لذا بيّنا أننا ما لم نحدّد محل النزاع في الامامة، ونقف على المسؤوليات التي انيطت بها، فإنّ البحث لا يمكن أن ينتهي إلى نتائج صحيحة.

وعلى هذا الاساس جاءت محاولة هذا الكتاب لعرض الجوانب السياسيّة والتاريخيّة لبحث الامامة، واستطاع مؤلفه أن

يعطي صورة واضحة وتفصيليّة عن هذا البعد، مضافاً إلى بيان مدى الاشتباه والتحريف الذي وقع فيه الكاتب.

وما توفيقي إلا بالله، على توكلت، واليه انيب

كمال الحيري

24 صفر 1421 هـ

قم المقدّسة



## المقدمة:

بينما أنا أتجول في خزائن السلف الصالح، أقلب تلك الكنوز التي تركها مصنفوها والتي تحكي واقعهم العلمي والعملية من خلال نقلهم الحقائق بأدلة لا تقبل الشك والخلاف، وقع نظري على كتاب أسفل المكتبة بعنوان (تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه)، وكان مؤلفه باسم (أحمد الكاتب) ونظراً لعدم شهرة هذا الاسم لم أتعرف عليه بدقة، ولكنني أخذت أتصفح الكتاب وأقلب فهلسه، فوجدت فيه عناوين لمواضيع مختلفة شدتني إلى قواعده، وبدأت في القاءة وإذا بالمؤلف يتحدث عن شبهات كثرة قرائتها في كتب المتقدمين الشيعة سابقاً مع ردها، ولكن الذي أثار انتباهي هنا أن المؤلف ينسب في كثير من الأحيان هذه الشبهات إلى علماء الشيعة وليس إلى أصحاب المذاهب الأخرى الذين أثروها، فكان هناك فرق كبير بين ما أقرأه في كتب الشيعة الأوائل التي اعتمدها المؤلف وبين ما نسبه إليهم، أضف إلى ذلك أنه نسب إلى علي (عليه السلام) وأبنائه القول بالشورى خلافاً لما نقل إلينا من وثائق صحيح علم به المخالف والموافق، وتحدثت أيضاً عن أمور نعلم خلافها بالضرورة، ولعدم التسويع في الحكم على الكتاب حتى لا يظلم صاحبه، عدت من جديد لقراءة الكتاب للمرة الثانية على التوالي وبدون فاصل زمني بين القراءتين، فلم يسعفني محمل واحد من السبعين لحمل المؤلف عليه، عندها بارت إلى من له باع طويل في الحوزة وأبلغته بذلك،

فقال لي: (قأت الكتاب ولكنه لا يستحق الورد)، والسرف في هذه الكلمة أن هذه الشبهات أثرت قبل مئات السنين وردها المفيد والصدوق والطوسي والمرتضى وغيرهم. ولكن بعد فترة ليست طويلة أخذت هذه الشبهات تطلق وتنسب إلى المؤلف، وتناقلت بعض الصحف ذلك، وطبل لها الكثير ليؤججوا نار الفتنة بعدما أخذت الحقيقة تتجلي شيئاً فشيئاً، ولكي تتصف الحقيقة ولا تتحقق أهداف أولئك، تركت ما تعودت عليه يومياً وتوغت لهذا الكتاب بالكامل. صباحاً ومساءً. وأخذت في أول عملي بتخريج جل الروايات والأقوال التي اعتمدها المؤلف، معتمداً بذلك ما أشار إليه هو في هامشه، ولم يكن هذا العمل سهلاً، خصوصاً وأن المؤلف لم يتبع المنهج العلمي في ذكر المصادر، ولم يذكر مشخصات الكتاب المقتبس منه بالكامل، ومن المعلوم أن لاكثر الكتب طبعت مختلفة تختلف الأجزاء وأرقام الصفحات والمطالب بحسبها، هذا فضلاً عن اعتماد المؤلف على أكثر من طبعة لمصدر واحد، فاستغرق العمل وقتاً طويلاً جداً، خرج بنتيجة تقول: (من يقرأ كتاب المؤلف يقرأ تاريخاً منكوساً على رأسه، ومن يقرأ مصادره يقرأ تاريخاً قويمًا ناصعاً لا شك فيه ولا خلاف)، أضف إلى ذلك مخالفات كثيرة وقع فيها المؤلف عمداً تارة، وسهواً أخرى. حملاً على قاعدة صحة عمل المسلم، ومن هذه المخالفات:

1 . مخالفات منهجية في أجزائه الثلاثة، ففي جزئه الأول يقول في (صفحة 19): (وبالرغم مما يذكره الاماميون من

نصوص حول تعيين النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) للامام علي بن أبي طالب كخليفة من بعده، إلا أن تراثهم يحفل

بنصوص أخرى تؤكد التّوام الرسول الاعظم وأهل بيته بمبدأ الشورى)، بالرغم من هذا الاعتراف لم يقدّم المؤلف بمقلنة

نصوص التعيين ونصوص الشورى، ولم يوزن بينهما حسب المنهج العلمي المتعارف عليه، فتترك نصوص التعيين وتعلق

بنصوص الشورى الزعومة.

وفي جزئه الثاني بحث عن وجود ولد للعسكري بعد أن نفى إمامته في جزئه

الصفحة 59

الأول، ولا أعلم ما فائدة وجود ولد للعسكري أو عدم وجوده إذا لم يكن إماماً.

وفي جزئه الثالث ربط قضايا فقهية بمسألة الغيبة، وجعل الاختلاف فيها من الآثار السلبية لها، مع أن الاختلاف في هذه

المسائل نابع من دليوية الدليل وأمر أخرى ذكرناها في المتن، فضلاً عن اختلاف علماء أهل السنة في كثير منها وهم لا

يؤمنون بأن المهدي هو ابن الحسن العسكري.

2 . بثلاث روايات عليّة . كما سنرى . نفى المؤلف الامامة وأقام الشورى دستوراً للمسلمين .

3 . الكذب الصريح على علماء الشيعة، وبالخصوص الشيخ المفيد والنوبختي والصدوق والطوسي والنعمانى والسيد

المرتضى وغيرهم .

4 . عدم التروى في نسبة الكتاب إلى مؤلفه، فنسب "فوق الشيعة" إلى النوبختي، مع أن هذه النسبة عليها عدة علامات

استفهام .

5 . الاعتماد على روايات الضعفاء وتضعيف الثقة وتوثيق الضعيف، كما فعل ذلك مع الويان بن الصلت، وقال عنه:

(ضعيف)، مع أن النجاشي يقول: (ثقة، صدوق).

6 . قِراءة منكوسة لتاريخ أئمة أهل البيت، وتأويل بعض الروايات بالوأي، وتحميلها معنىً قسرياً تأباه .

7 . الجهل التام بما ورد في التاريخ الاسلامي (الشيعة والسني) حول مسألة "الخلفاء اثنا عشر كلهم من قريش"، فنسب عدم

حصر الخلفاء باثني عشر إلى التواتر السني، مع أن البخاري ومسلم وبقية علماء السنة نقلوا هذا الحديث وبالاحصر .

8 . التشبث بروايات تعلق المؤلف بأعناقها لاويًا إياها مطيعاً معنأها إلى مرامه .

9 . الخلط الواضح في كثير من المسائل، وعدم التمييز بين المصطلحات وخصوصاً في مسألة الاجتهاد .

10 . النتيجة التي توصل إليها (شورى الأمة على نفسها) لا تستدعي نفي

الصفحة 60

الامامة الالهية . كما فعل . لان من يؤمن بالامامة اليوم يؤمن بشورى الأمة على نفسها .

وغير ذلك من المخالفات العلمية لابسوط قواعد البحث العلمي، والتي سيجدها القارئ في هذا الكتاب الذي قسمنا فصوله إلى

أحد عشر فصلاً .

تتاول الفصل الاول المخالفات الصريحة والتعريف المتعمد والتجاهل لكثير من الحقائق في التاريخ .

وتناول الثاني مورد الكذب المتعمد الذي اعتمده المؤلف على علماء الشيعة، أمثال المفيد والصدوق والموتضى والطوسي والنوبختي والنعمانى وغيرهم.

وتناول الثالث مورد الخلط التي وقع فيها المؤلف وعدم التمييز في المواقع.

وتناول الرابع افتراءات وأكاذيب المؤلف على مصاديق الامامة الالهية ابتداءً بـعلي (عليه السلام) وانتهاءً بالمهدي المنتظر (عج).

وأما الخامس فقد كرسناه لنظرية الشورى والتحديات التي واجهتها.

وتحدثت السادس عن الافتراءات المتعمدة التي افترها المؤلف على رُكان نظرية الامامة الالهية.

وتحدثنا في السابع عن حديث "الخلفاء اثنا عشر" ومصاديقه، ودفعنا بعض الشبهات في ذلك.

وأما الثامن فتناول التسويع الذي وقع فيه الكاتب في إصدار الاحكام من دون بحث ورواسة للظروف الموضوعية لكثير من المسائل التريخية.

وتحدثت التاسع عن التقيية في الفكر الاسلامي، وقسم من أقسام العلم بالغيب الذي أطلع الله رسوله وأولياءه عليه.

وذكرنا في العاشر الحركات والفرق التي حاول الكاتب التعلق بأهدافها لخدمة نتائجه.

وفي الحادي عشر تحدثنا عن التشيع وعلمائه والظروف التي واجهوها.

وأخراً، روضة النتيجة النهائية التي توصل إليها المؤلف والتي كانت غريبة

الصفحة 61

عن مقدماتها تماماً.

وبهذه الجولة المضنية والطويلة نقدّم للقارئ دفاعاً عن التشيع الذي حاول المؤلف إثارة الغبار على كثير من مسائله

العقائدية.

وأخيراً لا أنسى شكري العام إلى الأخوة العاملين في المكتبات المختصة في فروع الحديث والرجال والتريخ والتفسير

والفقه والأصول، المنتشرة في مدينة قم المقدسة، وشكري الخاص إلى الاخ الشيخ كمالى، الذي لم يدخر جهداً في المساعدة.

ونسأل الله أن يهدي أولئك الذين لم ينشوا الحقيقة، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

نذير الحسنى

محرم الحرام 1421 هـ

قم المقدسة

الصفحة 62

الصفحة 63

## الفصل الاوّل

### مخالفات صريحة

الصفحة 64

الصفحة 65

#### ادعاء خال من التوثيق

(1) ادعى أحمد الكاتب في مطلع بحثه، أنّ الأمة الإسلامية كانت خلال العقود الأولى من تليخها تؤمن بنظام الشورى<sup>(1)</sup>، وأطلق هذا الشعار من دون الاستناد إلى أي وثيقة، وأين يجد الوثيقة وصانع الشورى عمر بن الخطاب . كما يتضح فيما بعد . يحكي لنا بيعة أبي بكر بقوله: (كانت فلنة وقي الله شوها)<sup>(2)</sup> ، ثمّ لما أفلت الخلافة عنه قال: (لو كان أبو عبيدة حيا لوليتَه)<sup>(3)</sup> ، وقال أيضاً: (لو كان معاذ بن جبل حيا لوليتَه)<sup>(4)</sup> !؟

وبالإضافة إلى أقوال الخليفة الثاني عمر التي تعبّر عن شعور راسخ بمسألة النص، وعدم إيمان بمسألة الشورى، نجد أنّ الخليفة الثالث عثمان بن عفّان صوّح بذلك أيضاً عندما خاطب ابن عباس قائلاً: (ولقد علمت أن الأمر لكم، ولكن قومكم دفعوكم عنه واختلوه نونكم)<sup>(5)</sup> .

وأما عبدالله بن عباس فكان لا يروق له أي صفة يصف بها علي (عليه السلام) إلا أنّه

(1) أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي: ص 19.

(2) صحيح البخاري: كتاب المحلبيين من أهل الكفر والوّدّة، باب رجم الحبلى، ح 6442 ; تليخ الطوي: ج 3، ص

446 ; سوة ابن هشام: ج 4، ص 308 . 309.

(3) الكامل في التليخ: ج 3، ص 65 ; صفة الصفة: ج 1، ص 367 ; سير أعلام النبلاء: ج 1، ص 10.

(4) صفة الصفة: ج 1، ص 367.

(5) ابن أبي الحديد، شوح نهج البلاغة: ج 9، ص 9.

- وصي، كما يقول المسعودي: (إنّ ابن عباس كان يصف علياً بأنه سيّد الأوصياء) <sup>(1)</sup> .  
 وكذلك محمّد ابن الخليفة الأوّل أبي بكر، يصف علياً أنّه ورث رسول الله ووصيه <sup>(2)</sup> .

هذا فضلاً عن موقع أمير المؤمنين عند الزبير وعمار بن ياسر وأبي ذر والمقداد وسلمان، وعشوات الصحابة الذين آمنوا بمسألة النص والوصية.

إذن مسألة النص كانت من ماركوات الفكر السياسي الاسلامي في الصدر الأوّل من تربيخه، ومجرّد دعوى من قبل الكاتب وإن كان تشوّش الاذهان . لا تمحو الواقع الاسلامي والتاريخ المكتوب، وسيتضح ذلك . فيما بعد . بشكل جليّ.

### أخطاء منهجية

الخطأ الأوّل: يقول الكاتب: (بالرغم مما يذكره الاماميون من نصوص حول تعيين النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) للامام علي بن أبي طالب (عليه السلام) كخليفة من بعده إلا أنّ واثم يحفل بنصوص أخرى تؤكد التّوام الرسول الاعظم وأهل البيت بمبدأ الشورى وحقّ الامّة في انتخاب أئمتها) <sup>(3)</sup> .

#### يلاحظ على هذا النص:

- 1 . تجلوز الكاتب الاعتبارات العلمية للبحوث، فعلى الرغم من اعترافه بنصوص الامامة التي ملات كتب الشيعة، إلا أنّه لم يذكر نصاً واحداً في كتابه، والمنصف في هذا المجال عليه أن يذكر أدلة الطرفين ويناقشها، ويثبت صحة ما يعتقد به، فهذا لم نجده عند الكاتب مطلقاً.
- 2 . حلول استغلال القارئ وإيهامه بأنّ نصوص تعيين الامام ولادة من طرق الشيعة فقط، والمطالع للرواية السنية يجد مسألة تعيين الامام كخليفة من قبل رسول

(1) مروج الذهب: ج 3، ص 8.

(2) مروج الذهب: ج 3، ص 21؛ وقعة صفين: ص 118 . 119.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 19.

الله (صلى الله عليه وآله وسلم) واضحة آبية عن التّأويل القسوي الذي تعرّضت له، ومن مصاديق ذلك:

#### وَأولاً: حديث الغدير:

- (1) قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "فمن كنت هولاه فعليّ هولاه، اللهمّ وال من والاه وعاد من عاداه" .

وتعرّض هذا الحديث إلى محاولتين:

الأولى: فسوّته بالنصوة والمحبة، وأصبح معنى الحديث: إنكم تحبونني أكثر من أنفسكم، فمن يحبني يحب علياً، اللهم أحب من أحبه، وعاد من عاداه<sup>(2)</sup>.

الثانية: رأت الأولى غير كافية لتصحيح مواقف الصحابة الذين خرجوا على علي (عليه السلام)، فأصدرت بنداً جديداً يقول: إن بعض الصحابة لهم حقّ على غرار ما يسمّى بحق النقص، بأن يجتهدوا أمام النصوص، فقالت هذه المحاولة بأن من حق هؤلاء الذين نصّوا العداء لعلي الاجتهاد في مقابل النص، وهم معذورون وإن أخطأوا<sup>(3)</sup>. ولم يبق لهذا الحديث بعد ذلك أي معنى، لأن من أحبّ علياً ومن أبغضه واحد من حيث التكليف، مادام باب الاجتهاد مقابل النص مفتوحاً.

### ثانياً: حديث الدار:

قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "إنّ هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا"<sup>(4)</sup>. وحاولت كثير من الكتب الحديثية مساورة هذا المعنى بعدم نقله، ولكن رفضت كتب التاريخ ذلك وأبرزته بأجلى صورته، ولما كان لسان الحديث آبياً عن التّأويل القسوي وجهت أصابع الاتّهام إلى عبدالغفار بن القاسم الواقع في سنده، حيث اتهمه

(1) مسند أحمد: ج 1، ح 642 و672 و953 و964؛ سنن النسائي: كتاب الخصائص، ح 8542؛ البداية والنهاية: ج 5، ص 229 - 232 وج 7، ص 383 - 385 في عشرين طريقاً.

(2) روح المعاني: ج 6، ص 195 - 196.

(3) الفصل في الملل والاهواء والنحل: ج 3، ص 291 - 292؛ الباعث الحثيث: ص 135.

(4) تزيخ الطوي: ج 2، ص 63؛ الكامل في التاريخ: ج 2، ص 62 - 64؛ السورة الحليّة: ج 1، ص 461؛ تفسير

الخرن: ج 3، ص 333.

(1) ابن كثير بالكذب لآته شيعي .

(2) والذي يهون الخطب أن ابن حجر قال بحقه: (ذا اعتناء بالعلم وبالرجال، وقال شعبة: لم أر أحفظ منه) .

### ثالثاً: حديث المتولة:

قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "أنت مّي بمتولة هارون من موسى، إلاّ إنّه لا نبي بعدي"<sup>(3)</sup>. فقالوا: هذا الحديث ورد تطبيياً لخطر الامام (عليه السلام)، وتغيباً له في البقاء بالمدينة، ولئلاّ يلتفت إلى مقالة المنافقين،

وقد تتاسوا تلك الآية التي نسبت كلّ أقوال الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى الوحي، حيث قال تعالى: (إنّ هو إلاّ وحيّ

(4) يوحى) .

هذا بعض ما ورد في كتب العامّة الحديثية والتاريخية والتفسيرية بشأن تعيين الامام خليفة لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فحتّى هذا الواضح الذي لا يختلف فيه اثنان، ولا يتناطح عليه عزان، لم يذكره الكاتب، ولم يناقشه، والسرّ الذي يكمن

وراء عدم ذكره لهذه النصوص أنه لا يستطيع أن يستغفل القارئ بتلك التأييلات التي ما أتول الله بها من سلطان، فاكتفى بالعبارة المتقدمة: (بالرغم مما يذكره الاماميون من نصوص حول تعيين النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) للامام علي بن أبي طالب (عليه السلام) كخليفة من بعده)، متناسياً ما ورد من نصوص في كتب العامة الحديثية والتاريخية والتفسيرية، التي هي كالشمس الطالعة في وضوح النهار على إمامة علي (عليه السلام).

الخطأ الثاني: ربط في جزئه الثالث القضايا الفقهيّة مثل ولاية الفقيه والامر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإقامة الحدود، والجهاد، والخمس، وصلاة الجمعة. ربطها .بالغيبية، وجعل اختلاف العلماء في ذلك من الآثار السلبية لنظرية الغيبة، كما

---

(1) ابن كثير، البداية والنهاية: ج 3، ص 53.

(2) ابن حجر، لسان الميزان: ج 4، ص 42 . 43.

(3) مسند أحمد: ج 1، ح 1550 ; صحيح البخاري: باب مناقب علي، ح 3503 ; صحيح مسلم: فضائل علي، ح 2404;

مصنف ابن أبي شيبة: ج 7، ص 496 / 11 . 15.

(4) النجم: آية 4.

---

الصفحة 69

صوّح هو بذلك<sup>(1)</sup> ، علماً إنّ هذه الامور الفقهيّة قد اختلف فيها فقهاء السنة، وهم لا يؤمنون بغيبية المهدي الذي هو الحجة بن الحسن العسكري.

يقول القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء:

وأما الامامة في صلاة الجمعة، فقد اختلف الفقهاء في وجوب تقليدها، فذهب أبو حنيفة وأهل العراق إلى أنّها من الولايات الواجبة، وأنّ صلاة الجمعة لا تصحّ إلا بحضور السلطان أو من يستتبه فيها، وذهب الشافعي (رضي الله عنه) وفقهاء الحجاز إلى أنّ التقليد فيها ندب، وأنّ حضور السلطان ليس شرطاً فيها... ويجوز أن يكون الامام فيها عبداً وأن لم تتعد ولايته<sup>(2)</sup> . ويقول مغنية متحدثاً عن صلاة الجمعة: (واختلفوا هل يشترط في وجوبها وجود السلطان أو من يستتبه لها أو أنّها واجبة على كلّ حال).

وقال الحنفية والامامية: (يشترط وجود السلطان أو نائبه، ويسقط الوجوب مع عدم وجود أحدهما، واشترط الامامية عدالة السلطان، وإلا كان وجوده كعدمه، واكتفى الحنفية بوجود السلطان ولو غير العادل).

ولم يعتبر الشافعية والمالكية والحنابلة وجود السلطان، وقال كثير من الامامية: (إذا لم يوجد السلطان أو نائبه، ووجد فقيه عادل يخيّر بينها وبين الظهر مع ترجيح الجمعة)<sup>(3)</sup> .

وقد اختلفوا في مسألة الخمس، فمنهم من أسقط سهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بموته، وهم الحنفية، وأما

المالكية فقالوا يرجع أمر الخمس إلى الامام يصوفه حسبما واه من المصلحة.

وقالت الشافعية والحنابلة: (تقسم غنيمة الخمس إلى خمسة أسهم، واحد منها سهم الرسول، ويصرف على مصالح المسلمين،



(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 271.

(2) الاحكام السلطانية: ص 134.

(3) الفقه على المذاهب الخمسة: ص 120.

الصفحة 70

انتسب إلى هاشم بالابوة من غير فرق بين الاغنياء والفقراء، والثلاثة الباقية تتفق على اليتامى والمساكين وأبناء السبيل، سواء كانوا من بني هاشم أم من غورهم).

وقالت الامامية: (إنّ سهم الله وسهم الرسول وسهم نوي القوي يفوض أمرها إلى الامام أو نائبه يضعها في مصالح المسلمين، والاسم الثلاثة الباقية تعطى لايام بني هاشم ومساكينهم وأبناء سبيلهم، ولا يشركهم فيها غورهم) (1).

وأما مسألة الامامة والولاية فقد اختلف فيها السنة وفي كيفية انعقادها، وفي شروطها، وشروط الامام، وكيفية الاختيار (2). فكلّ هذه المسائل اختلف فيها أهل السنة مع عدم إيمانهم بغيبة الامام الثاني عشر، لانها من المسائل الفقهية التي لا علاقة لها بوجود غائب أم لا، ومرد الاختلاف فيها إلى دليّة الدليل شرعاً عند واحد نون غوره، أو الاختلاف في حصول الجرم والتصديق لبعض نون آخر، أو الاختلاف في الازهان في الحدّة والذكاء، وسوعة الانتقال إلى المطالب وبطوّه من الادلة الثابتة كالحجّة المقررة (3).

وراح الكاتب في هذه البحوث الفقهية التي لا يحقّ لاحد الخوض فيها ماعدا الفقهاء والعلماء، راح يخلط بين الجهاد الابتدائي والجهاد للدفاع عن بيضة الاسلام الذي قال عنه الشهيد الثاني: (أما الجهاد الذي يخشى فيه على بيضة الاسلام يجب بغير إذن الامام أو نائبه) (4).

ولم ينقل الكاتب الصورة بأمانة للقرئ حول موقف الشيعة من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث يقول الشهيد

الأول فيهما:

(وهما واجبان عقلاً ونقلاً على الكفاية... ويجوز للفقهاء حال الغيبة إقامة الحدود

(1) الفقه على المذاهب الخمسة: مج 1 - 2، ص 188.

(2) الاحكام السلطانية: ص 6 . 21.

(3) تريخ حصر الاجتهاد: ص 80.

(4) (الروضة البهيّة في شوح اللمعة الدمشقية: ج 2، ص 379 . 381.

الصفحة 71

(1) مع الامن، والحكم بين الناس مع اتصافهم بصفات المفتي (...).

وهذه البحوث لا يحق لأي أحد أن يدلي بها دلوه إلا إذا كان فقيهاً مجتهداً معلوماً طريقه إلى الفقه.

الخطأ الثالث: وبعد أن عجز الكاتب من إيجاد أي ثغرة عند الامامية، راح يبحث عن سبب للغيبة بعد أن نفى إمامة المهدي (عج) <sup>(2)</sup>.

وهذا المنهج عليل، لأن البحث عن سبب غيبة الامام بعد نفى إمامته لا معنى له.

يقول الشيخ الطوسي: (ذلك لأن الكلام في سبب غيبة الامام فرع على ثبوت إمامته، فأما قبل ثبوتها فلا وجه للكلام في سبب الغيبة) <sup>(3)</sup>.

فلا بد أن نبحت أولاً إمامة المهدي (عج) ثم تبحت عن سبب الغيبة، فإذا لم يكن إمام فساء غاب أم لم يغيب لا ربط له بالمسألة المبحوث عنها.

وأثبت الشيعة بالأدلة العقلية والنقلية إمامة الامام الثاني عشر، وتجاهل الكاتب ولم يذكر تلك الأدلة والروايات الصحيحة . التي سنذكرها فيما بعد . بل اكتفى بالعبيرات الاعلامية والشعرات الخالية من التوثيق، والشيعة أثبتوا ذلك قبل أن يلجأوا إلى إثبات سبب غيبته، لأن في الإثبات الأول استدلالاً لا يحتمل الاشتباه والغموض، وإمكان التأويل. أما سبب الغيبة والعلة النهائية فيها فقد يخالطها الشك والغموض والتأويل من قبل من لا دين له، وممن يعتمد على المنهج الحسي في إثبات الحقائق ويهمل المنهج الغيبي الذي صوّح به القوان مراً وتكراراً.

يقول الشيخ الطوسي: (وإنما رجحنا الكلام في إمامته (عليه السلام) على الكلام في غيبته، لأن الكلام في إمامته مبني على أمور عقلية لا يدخلها الاحتمال، وسبب الغيبة ربما غمض واشتبه، فصار الكلام في الواضح الجلي أولى من الكلام في المشتبه الغامض، كما فعلنا مع المخالفين للملة، فوجحنا الكلام في نبوة نبينا (صلى الله عليه وآله وسلم) على الكلام على ادعائهم

(1) اللمعة الدمشقية في فقه الامامية: ص 84.

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 241 . 246.

(3) الغيبة للطوسي: ص 59.

(1) تأييد شعهم لظهور ذلك وغموض هذا، وهذا بعينه موجود هاهنا).

فبينما تتابع الشيعة وفقهوها بالبحوث الدقيقة التي لا تحتمل التأويل، غير خائفين من نتائجها للقطع بعقيدتهم، يتابع الكاتب وغره منهجاً ملتوياً غامضاً، يعومون المسائل خلاله، ويشوشون أذهان القراء التي لم تسمح لهم الفرصة للاطلاع على الوثائق الشيعية.

وعندما نفى الكاتب إمامة الامام المهدي بالتزوير والتحريف للحقائق، ونفى أي سبب للغيبة بنفس الاسلوب، راح يبحث عن نظرية الخوف، والتي نفى سببها من خلال إيجاد الموادة بين البيتين العباسي والعلوي.

(2) وهنا تخبط الكاتب تخبطاً عجيباً، وضاق خناقاه، وأطلق شعرا يقول: (لقد زال الخوف اليوم).

فلماذا لا يظهر المهدي، وكأته سلم بالخوف في تلك الحقبة الزمنية، وتراجع عن الوداعة والسلام بين العباسيين. وهذا هو منهج الغريق، وسنبيّن للكاتب بالادلة القاطعة وضع العلاقة بين العباسيين والعلويين، أضف إلى ذلك أن الخوف هو أحد الحكم التي غاب الامام لاجلها.

## استغفال القارئ

حاول أحمد الكاتب أن يستغل ذهن القارئ، حيث ذكر رواية نقلها من كتاب الشافي للسيد المرتضى، تقول تلك الرواية: إن علي بن أبي طالب خاطب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) حول الخلافة هو والعباس بن عبدالمطلب، فقالوا له: يا رسول الله استخلف علينا، فقال: "لا، إني أخاف أن تتقوا عنه كما تقوت بنو اسوائيل عن هارون، ولكن إن يعلم الله في قلوبكم خواً اختار لكم"<sup>(3)</sup>.

(1) الغيبة للطوسي: ص 59 - 60.

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 246.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 19.

الصفحة 73

وعمدة استدلال الكاتب هنا: إن هذه الرواية التي تدلّ على الشورى ذكّرت في كتب الشيعة، ويقصد من كتب الشيعة. كما أشار في الهامش. كتاب الشافي للسيد المرتضى، ولم يشر إلى منهج السيد المرتضى في كتابه الشافي الذي هورد على الشبهات التي أثارها القاضي عبدالجبار المعتولي في كتابه المغني، فيقوم السيد المرتضى بعرض الشبهة ثم يشوع بالود عليها، وواحدة من تلك الشبهات التي أثارها القاضي عبدالجبار هذه الرواية، التي ذكرها السيد لود عليها، فاقتنص الكاتب الرواية من كتاب الشافي وتوكّود عليها لزهاته في البحث العلمي! وإليك ردّ السيد المرتضى:

قال السيد المرتضى: يقال له. أي للقاضي عبدالجبار المعتولي: . أما سؤال العباس (رض) عن بيان الامر من بعده فهو خبر واحد غير مقطوع عليه، ومذهبنا في أخبار الاحاد، التي لا تكون متضمنة لما يعترض على الادلة والايخبار المتواترة المقطوع عليها، معروف، فكيف بما يعترض بما ذكّره من أخبار الاحاد؟ فمن جعل هذا الخبر المروي عن العباس دافعاً لما تذهب إليه الشيعة من النص الذي قد دللنا على صحته، وبيّنا استفاضة الرواية به، فقد أبعد، على أن الخبر إذا سلمناه وصحت الرواية به غير دافع للنص، ولا مناف له، لأنّ سؤاله (رحمه الله) يحتمل أن يكون عن حصول الامر لهم وثبوتهم في أيديهم، لا عن استحقاقه ووجوبه، يجري ذلك مجرى رجل نحل بعض أقربه نحلاً وأفوده بعطية بعد وفاته، ثم حضرته الوفاة، فقد يجوز لصاحب النحلة أن يقول له: أوى ما نحلتنيه وأفودتني به يحصل لي من بعدك، ويصير إلى يدي، أم يُحال بيني وبينه ويمنع من وصوله إليّ ورثتك؟ ولا يكون هذا السؤال دليلاً على شكّه في الاستحقاق، بل يكون دالاً على شكّه في حصول الشيء

الموهوب له إلى قبضته. والذي بيّن صحّة تأويلنا وبطلان ما توهموه قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في جواب العباس على ما وردت به الرواية: "إنّكم المقهورون"، وفي رواية أخرى: "إنّكم المظلومون"<sup>(1)</sup>.

(1) الشافعي في الامامة: ج 2، ص 152 - 153.

الصفحة 74

## الاعتماد على رواية الضعفاء

خالف الكاتب المنهج العلمي في قبول الرواية وردّها، وراح . كالقصاصين . يسود الروايات، من دون بحث وتحقيق، فنقل رواية تقول: إنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عرض على العباس بن عبدالمطلب بقوله: "يا عم النبي محمد، تأخذ واث محمد وتقضي دينه وتتجز عداته"، فرفض العباس وقال: يا رسول الله، بأبي أنت وأمّي، إني شيخ كبير، كثير العيال، قليل المال، من يطيقك وأنت تبري الويح، فعرضها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) على العباس مرة أخرى، وعاد العباس مقالته، ثمّ عرضها على علي (عليه السلام) فقبلها.

وقال بعدها: (إنّها وصية عادية شخصية آنية، لا علاقة لها بالسياسة والامامة والخلافة الدينية)<sup>(1)</sup>.

وجعل الكاتب هذه الرواية ركناً لنفي الامامة الالهية، ولكنّه تناسى أن الشيعة لا تعتمد على هذه الرواية لاثبات الخلافة السياسيّة للإمام علي (عليه السلام) مطلقاً، ولم نجد في كتبهم ذلك، بل تعتمد على ما جاء بطريق لا يقبل الشك، أمثال حديث الدار، وحديث المتولة، وحديث الغدير، والعشرات من هذه الاحاديث، وسرّ عدم استدلال الشيعة بهذه الرواية أنّ في سندها سهل بن زياد الذي ضعّفه النجاشي<sup>(2)</sup>، وقال عنه الطوسي: (ضعيف جداً عند نقاد الاخبار)<sup>(3)</sup>.

فعرض الكاتب هذه الرواية مجردة عن السند، خوفاً من اطلاع القوّاء عليه، والحكم عليها قبل قراءتها.

## لماذا لم يذكر أحمد الكاتب الرواية؟

يقول: (هناك وصية أخرى، ينقلها الشيخ المفيد في بعض كتبه عن الامام أمير

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 19 - 20.

(2) خلاصة الاقوال: ص 356 . 357، ر 1411.

(3) الاستبصار: ج 3، ص 267، ح 935.

الصفحة 75

المؤمنين (عليه السلام)، ويقول: إنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد أوصى بها إليه قبل وفاته، وهي أيضاً وصية<sup>(1)</sup>

أخلاقية روحية عامة، وتتعلق في الوقوف والصدقات) .

يلاحظ على ذلك:

1 . لم يرو الشيخ المفيد في (المجلس رقم 21 ) من كتاب الامالي . الذي اقتبس الكاتب الكلام منه . أي رواية عن الامام علي (عليه السلام) عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولم يوجد أي ذكر لاي وصية جاء في طويقها علي (عليه السلام) من قبل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في المجلس (21)، نعم هذا المعنى جاء عن جابر، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كما سنوضحه، فلقد وردت في المجلس (21) سبع روايات:

الاولى: عن أبي حفصة الشمالي (رحمه الله)، عن أبي جعفر الباقر محمد بن علي (عليهما السلام) قال: سمعته....

الثانية: عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم):....

الثالثة: عن جابر بن عبدالله الانصلي، قال: أتيت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فقلت: يا رسول الله....

الرابعة: عن أبي ذر الغفري (رحمه الله) قال: رأيت رسول الله....

الخامسة: عن عبدالرحمن بن جندب، عن أبيه قال... سمعت المقداد بن الاسود يقول لعبدالرحمن بن عوف....

السادسة: عبدالملك بن عمير اللخمي، قال: قدم جارية بن قدامة السعدي على معاوية...

السابعة: عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)...

فهذه سبع روايات لم نجد فيها ما يقوله الكاتب بأن هناك وصية عن أمير المؤمنين، ويقول . أي أمير المؤمنين (عليه

السلام) . إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد أوصى بها إليه قبل وفاته.

2 . إن في المجلس (21) ( في الرواية الثالثة، أن جابر بن عبدالله الانصلي سأل رسول الله: يا رسول الله، من وصيك؟

فأجاب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد ما أمسك عنه، قال

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 20.



له: "أتاني جبرئيل فقال: يا محمد، إن ربك [يقولك السلام] ويقول لك: إن علي بن أبي طالب وصيك وخليفتك على أهلِكَ وأُمَّتِكَ" (1).

ويسأل جابر عن نتيجة مَنْ لم يؤمن بهذا؟ فأجابه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فقال: "نعم، يا جابر، ما وضع هذا الموضوع ليتابع عليه، فمن تابعه كان معي غداً، ومن خالفه لم يود عليّ الحوض أبداً" (2).

3 . إن الوصية التي تحدت عنها الكاتب وجدناها في المجلس (22)، ولكنّه حذف منها قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلي: "وأنت الامام لامتي، والقائم بالقسط في رعيّتي، وأنت وليي، ووليي ولي الله، وعدوك عوي، وعوي عدو الله" (3).

فهذه الفقرة لم يذكرها الكاتب بل اكتفى بالقول: (هناك وصية ينقلها الشيخ المفيد... وهي أيضاً وصية أخلاقية روحية عامة) (4)، فأين الزاوية العلميّة باقتباس الروايات؟! وأين الاحترام الذي يكنّه الكاتب لذهن القارئ؟!

### بثلاث روايات عليّة نفى الامامة وأقام الشورى

اكتفى الكاتب بثلاث روايات فقط ليقول بعدم وصية رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) للامام علي (عليه السلام) بالخلافة والامامة، وتوك الامر شورى (5). فكان عمدة استدلاله في الأولى أنّها ذكرت في كتب الشيعة، والمقصود من كتب الشيعة كتاب الشافي للسيد المرتضى، ولم يذكر أنّ السيد المرتضى ذكرها ليرد على القاضي عبدالجبار المعتزلي الذي استدلل بها.

وأما الرواية الثانية التي اعتمد عليها الكاتب، فقد حذف الكاتب سندها ولم

(1) الامالي: ص 167 - 168، باب 7، المجلس 21.

(2) الامالي: ص 167 - 168، باب 7، المجلس 21.

(3) الامالي: ص 174، المجلس 22، ح 4.

(4) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 20.

(5) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 20.

(1) يتطوّر إليه، لأن فيه سهل بن زياد الذي ضعفه النجاشي، وقال عنه الطوسي: (ضعيف جداً عند نقاد الأخبار) (1).

وأما الثالثة، فقد حذف منها قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلي (عليه السلام): "وأنت الامام لامتي، والقائم

(2) بالقسط في رعيّتي".

وبهذه الروايات العليّة خرج الكاتب بنتيجة تقول: إنّ الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قد ترك الأمر شورى . وبالرغم من ذلك كلّهُ ننتزل للكاتب جدلاً، ونسلمّ معه بما ذكر، ولكن هل من المعقول أن يتوكّد ذات ضخم قائم على النص والوصيّة لاجل ثلاث روايات فقط، فلم يقنع الكاتب حتّى نفسه بذلك فراح يجنّد الشواهد التي كان يعتقد أنها تؤيد رواياته الثلاث، فوى أعناقها ليؤكّد ذلك التأييد، فأول تلك الشواهد التي ذكرها هو إجماع أمير المؤمنين (عليه السلام) عن العوض الذي قدمه العباس إليه عندما قال له: (أمّد يدك أباعك).

يقول الكاتب: (بالرغم من إلحاح العباس بن عبدالمطلب عليه بذلك، حيث قال له: امد يدك أباعك وأتيتك بهذا الشيخ من قريش (يعني أبا سفيان)، فيقال: إنّ عم رسول الله بايع ابن عمّة، فلا يختلف عليك من قريش أحد، والناس تبع قريش، فوفض الامام علي (عليه السلام) ذلك) (4) .

يفسر امتناع الامام عن قبول البيعة إيماناً منه بالشورى، ليؤكّد نظريته التي استخرجها من ثلاث روايات فقط. ونحن نشاطر الكاتب هذا الفهم ولا جواب الامام للعباس الذي حذفه الكاتب ولم يشر إليه، يقول الولوي: بعدما عرض العباس على الامام ذلك أجابه الامام بقوله:

(1) الاستبصار: ج 3، ص 267، ح 935.

(2) الامالي: ص 74، المجلس 22، ح 4.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 20.

(4) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 20.

الصفحة 78

(1) أوّمنهم من ينكر حقناً ويستبدّ علينا" (1) .

فهذا الجواب يوضّح لنا أنّ الخلافة ليست بيعة، حتّى يوافق الامام على ذلك العوض، وانما هي حق من الحقوق يؤخذ ولا يعطى، فحذف الكاتب هذه العبارة التي تفسّر لنا عقليّة الصحابة الذين لا يستطيعون أن ينكروا حقّة في الامامة والخلافة، إلا أنّ يقوموا بانقلاب . كما نسمّيه اليوم . على كلّ ما هو سائد لدى القوم. فحذف الكاتب تلك العبارة ليزور الحقائق ويشوش ذهن القارئ.

ولم يقف عند هذا الحد، بل جاء بما هو أسوأ من ذلك، جاء بالمعونة التي قدمها أبو سفيان للامام علي (عليه السلام) عندما قال له: (ابسط يدك أباعك فوالله لاملاها على أبي فصيل خيلاً ورجلاً)، وجعل من رفض الامام علي (عليه السلام) دليلاً على إيمانه بالشورى (2) ، ولكنّه عاد من جديد وحذف جواب الامام "ويحك يا أبا سفيان، هذه من نواهيك".

وعجباً لرجل يأتي في القرن العشرين، ويستدل بعروض أبي سفيان بعدما عرف المؤلف والمخالف من هو أبو سفيان، ولماذا عرض ذلك على الامام؟ وما هو قصده؟ وهل آل الامر بعلي بن أبي طالب أن ينتصر لدين الله بعدد الله أبي سفيان! ولعلّ الكاتب استدلّ على إيمان الامام علي (عليه السلام) بالشورى من عبارة أخرى موضوعة ذكّرت في الرواية، وهي:

"ويحك يا أبا سفيان، هذه من نواهيك، وقد اجتمع الناس على أبي بكر" (3).

فهذا الاجتماع الزعوم لم يؤيده عمر بن الخطاب الذي وصف لنا أجواء السقيفة بقوله: (كثر اللغظ وارتفعت الاصوات) (4)، فضلاً عن أمير المؤمنين الذي لا يملك اجتماع الناس على الخلافة أي مساحة في حساباته، فهو يقول في هذا المجال: "لا يقاس بآل محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) من هذه الأمة أحد، ولا يسوى بهم من جرت نعمتهم عليه أبداً، هم

(1) نهج البلاغة: ج 1، ص 160.

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 20 . 21.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 21.

(4) فتح الباري في شرح صحيح البخاري ج 14، ص 111، طبعة دار الفكر.

الصفحة 79

أساس الدين، وعماد اليقين، إليهم يفى الغالي، وبهم يلحق التالي، ولهم خصائص حقّ الولاية، وفيهم الوصية والوراثة" (1). ولذا ناشد أمير المؤمنين (عليه السلام) كلّ المسلمين عندما قال: "أنشد الله من سمع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول يوم غدير خم: من كنت مولاه فعلي مولاه، لما قام وشهد"، فقام اثنا عشر بديراً فقالوا: (نشهد إنا سمعنا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول يوم غدير خم.... إلخ) (2).

إذن، الإمامة عند أمير المؤمنين (عليه السلام) منصب إلهي، مجعول من قبله تعالى، كما ورد في الذكر الحكيم: (إني جاعلك للناس إماماً)، وهذا ما أثبتته ابن عباس لعمر عندما قال له عمر: (إن القوم كرهوا أن يجمعوا لكم النبوّة والخلافة). فأجابه ابن عباس: (وأما قولك: إنهم أخوا أن تكون لنا النبوّة والخلافة، فإن الله عز وجل وصف قوماً بالكواهية فقال: (ذلك بأنهم كرهوا ما أتول الله فأحبب أعمالهم) (3))، فقد جعل ابن عباس مسألة الإمامة من المسائل المتولة من الله تعالى، لا من عطايا البشر حتى يجتمعوا عليها على فوض تحقق ذلك الاجتماع.

وتحدّث الدلوودي عن بيعة أبي بكر. شراحاً قول عمر: (كانت فلتنة): (يعني وقعت من غير مشورة) (4).

بهذه الشواهد وأمثالها استدلل الكاتب على الشورى متناسياً أن الاجتماع الذي يتحدث عنه قتل سعد بن عباداً لأنه لم يبايع، ونسب قتله إلى الجن، ولكن هذه الكذبة إذا انطلت على بعض، لم تنطل على المفكرين، أمثال طه حسين الذي عوا مقتل سعد بن عباداً إلى السياسة (5).

(1) نهج البلاغة: الخطبة 2، ص 25.

(2) مسند أحمد: ج 1، ح 642 و672؛ البداية والنهاية: ج 5، ص 229 . 232؛ سنن الترمذي: ج 5، ح 3713؛ سنن ابن

ماجة: ج 1، ح 116 و121.

(3) تزيخ الطوي: ج 3، ص 289.



(4) فتح البري: ج 14، ص 117، دار الفكر.

(5) طه حسين، تزيخ الادب العربي: ج 1، ص 146.

الصفحة 80

وأخراً، لماذا لم يبادر الامام علي (عليه السلام) إلى بيعة أبي بكر، ومتابعة اجتماع الناس الزعوم؟ ولماذا راح يناشد الناس عن حقّه المغتصب؟ فلو كان يؤمن بالشورى فكان عليه أن يبادر للبيعة، ولا يتأفف هنا وهناك، ولا يقول: "فيا الله وللشورى"<sup>(1)</sup>، وهل يؤمن بالشورى من يقول: "أين الذين زعموا أنهم الواسخون في العلم دوننا كذباً وبغياً؟... إن الأئمة من قريش، غسوا في هذا البطن من هاشم، لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولاية من غورهم"<sup>(2)</sup>، وكذلك قال محتجاً على البيعة: "احتجوا بالشجرة وأضاعوا الثرة"<sup>(3)</sup>.

إذن، ما اعتمد عليه الكاتب من الروايات الثلاث العليّة، ومن الشواهد المويضة، لا ينطلي على القوي، فضلاً عن الباحث والمحقّق.

### الكذب على الصحابة

يقول الكاتب: (إنّ الصحابة لم يفهموا من حديث الغدير أو غوه من الاحاديث معنى النص والتعيين بالخلافة، ولذلك اختاروا طويق الشورى وبايعوا أبا بكر)<sup>(4)</sup>.

ولنسأل الكاتب: أي قسم من أقسام الصحابة تقصد هنا؛ لأنّ الصحابة بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) انقسموا إلى قسمين: الأوّل ذهب إلى السقيفة، والقسم الثاني امتنع عن السقيفة.

وبلا إشكال لا يستطيع الكاتب أن يقول: كلاهما المقصود، لأنّ الممتنعين لم نطّلع على نواياهم لنعرف سبب امتناعهم، هل لأنّهم لم يفهموا من كلام الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) تعيين علي وتنصيبه، ولم وغرّوا في الدخول في هذه المعمة السياسيّة، أم لا، امتنعوا لأنّهم يقرّون ويعترفون بأنّ الرسول نصب أمير المؤمنين (عليه السلام)، وهذا الذي يحدث انقلاب

(1) نهج البلاغة: الخطبة 3، ص 28.

(2) نهج البلاغة: الخطبة 144، ص 263.

(3) نهج البلاغة: الخطبة 67، ص 102 - 103.

(4) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 22.

الصفحة 81

على ما وضعه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لهم.

وتحديد أي الطرفين متروك لهم في أؤلهم، وسنبيّن تحت عنوان (النص أم الشورى في فكر الصحابة) رآء هذا القسم

وأفكلهم، وسيتضح أنّها قائمة على أساس النص والوصية السياسية لعلي (عليه السلام).

إذن، الكاتب يقصد القسم الأول، أولئك الذين ذهبوا إلى السقيفة، فلو أثبتنا للكاتب أن رأس أولئك عمر بن الخطاب لا يعترف بمبدأ الشورى، بل يعترف بمبدأ النص، ويصوّح بذلك، فلا يبقى له كلام في هذا المجال.

أمّا متى اعترف عمر بمبدأ النص؟ ولماذا لم يعمل فيه؟ كل ذلك تطالعنا به الرواية التاريخية المنقولة، وهي قول عمر لابن عباس: (كيف خلّفت ابن عمك؟ قال: يعني ابن عباس :: فظننته يعني عبدالله بن جعفر، فقلت: خلفته مع أترابه. قال: لم أعن ذلك، إنّما عنيت عظيمكم أهل البيت. قال: خلفته يحتج بالغوب وهو يوقأ الوآن. قال: يا عبدالله، عليك دماء البدن إن كتمتنيها، هل بقي في نفسه شيء من أمر الخلافة؟ قال: قلت: نعم. قال: أُوعم أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) نصّ عليه؟ قال ابن عباس: قلت: ورؤيدك، سألت أبي عما يدعي. من نص رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عليه بالخلافة. فقال: صدق. فقال عمر: كان من رسول الله في أمره نرو<sup>(1)</sup> من قول، لا يثبت حجّة، ولا يقطع عنراً، ولقد كان يربع<sup>(2)</sup> في أمره وقتاً ما، ولقد أراد في مرضه أن يصوّح باسمه فمنعته من ذلك<sup>(3)</sup>).

واجتهاد عمر هذا بمنع رسول الله من التصويح نابع من قاعدة استنتاجها تقول تلك القاعدة على لسان عمر: (إنّ قوياً

كوهت أن تجتمع فيكم . بني هاشم . النبوة

(1) الذرو: المكان المرتفع والعلو مطلقاً، والمعنى أنّه كان من رسول الله في أمر علي علو من القول في الثناء عليه، أي مبالغة.

(2) يريد أنّ النبي كان في ثنائه على علي بتلك الكلمات البليغة يمتحن الأمة في أنّها هل تقبله خليفة أم لا؟

(3) شوح نهج البلاغة: ج 11، باب 223، ص 21.

الصفحة 82

(1) والخلافة فتجحفون على الناس).

إذن، زعيم الصحابة في السقيفة يعترف بأنّ النص هو الفكر الاسلامي الاصيل ولا يرفض قوياً لذلك، أضف إلى ذلك

أقواله المتكررة أمثال: (لو كان سالم حياً لوليتيه) وكذلك (لو كان أبو عبيدة حياً لوليتيه)، كل ذلك يدلنا على أنّ الشورى بدعة

حدثت متأخراً، وستتوقف على وقت حدوثها في البحث اللاحق إن شاء الله تعالى.

### التروير بتقطيع الحديث

يقول: (وهناك رواية في كتاب سليم بن قيس الهلالي تكشف عن إيمان الامام علي بنظريّة الشورى، وحقّ الامّة في اختيار

الامام، حيث يقول في رسالة له: الواجب في حكم الله وحكم الاسلام على المسلمين بعدما يموت إمامهم أو يقتل... أن لا يعملوا

عملاً، ولا يحدثوا حدثاً، ولا يقدموا يداؤلاً رجلاً، ولا يبدؤوا بشيء قبل أن يختاروا لانفسهم إماماً عفيفاً، عالماً، ورعاً، عرّفاً

(2) بالقضاء والسنة).

والواجب يفرض على كل باحث تربيته يتعامل مع التزيخ أن يحفظ الحقيقة العلمية، ويدافع من أجلها، ولا يحاول تشويش ذهن القارئ ظاناً منه عدم الرجوع إلى مصاوه المعتمدة، والتأكد من دقة كلامه، فمن عاد إلى كتاب سليم بن قيس الهلالي يجد الرواية بهذا الشكل: "والواجب في حكم الله وحكم الاسلام على المسلمين بعدما يموت إمامهم أو يُقتل أن لا يعملوا عملاً، ولا يحدثوا حدثاً، ولا يقدموا يداً ولا رجلاً، ولا يبدؤوا بشيء قبل أن يختاروا لانفسهم إماماً عفيفاً، عالماً. إن كانت الخوة لهم، وإن كانت الخوة إلى الله عزّ وجلّ وإلى رسوله فإنّ الله قد كفاهم النظر في ذلك الاختيار، ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قدرضي لهم إماماً، وأمرهم بطاعته واتباعه"<sup>(3)</sup>.

فقد حذف الكاتب التريديد الثاني الذي رجّحه أمير المؤمنين (عليه السلام) وقال: "إنّ الله

---

(1) الكامل في التاريخ: ج 3، ص 63 - 64; تاريخ الطبري: ج 3، ص 289.

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 23.

(3) كتاب سليم: ج 2، ص 752 . 753، ح 25.

---

الصفحة 83

قد كفاهم النظر في ذلك الاختيار ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قدرضي لهم إماماً، وأمرهم بطاعته واتباعه"، فالرسالة كانت تحمل أمرين اكتفى الكاتب بالاول وحذف الثاني الذي اعتمده أمير المؤمنين (عليه السلام) في كلامه وهما:  
الامر الاول: إن كانت الخوة للناس فعليهم أن يختاروا إماماً عفيفاً... إلخ.  
الامر الثاني: إن كانت الخوة لله ورسوله فإنّ الله قد كفاهم النظر في ذلك الاختيار، ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قدرضي لهم إماماً وأمرهم بطاعته واتباعه.  
ولم يشر الكاتب لا من قريب ولا من بعيد إلى الامر الثاني، محولاً استغفال القارئ وتشويش ذهنه، بل اعتمد على الاول وجعله ركناً أساسياً في نظريته.

هذا مضافاً إلى أن كتاب سليم بن قيس الهلالي معد لتوكيز نظرية الامامة وتعداد الائمة وأسماهم، فكيف بكتاب يكون هذا منهجه ينقل رواية تخالف منهجه بالرة؟!  
أضف إلى ذلك، أن الكاتب ضعف كتاب سليم، وحاول جاهداً أن يتتبع كلمات العلماء في تضعيف كتاب سليم<sup>(1)</sup>، وما هذا التتبع الخالي عن الموضوعية إلا لأن كتاب سليم نصّ على الائمة (عليهم السلام)، وعندما وجد ما توهم أنه ينفعه اعتمد على الكتاب، وهذا منهج الغويق، فإنّه يتعلّق بالقشة لعلها تنفعه.

### شواهد عليّة وكذب صريح

حاول الكاتب أن يحشد أكبر عدد من الشواهد كدليل على نظريته الجديدة (الشورى) فاستدلّ بقول الامام علي (عليه السلام)  
(2)

إلى طلحة والزبير: "بايعتاني ثم نكثتما" ، واتخذ من هذا الكلام دليلاً على إيمان الامام بالشورى؛ لأنه لو كان يؤمن بالنص لاحتج عليهم به.

وهذا من عجيب القول؛ لأن طلحة والزبير بايعا ثم نكثا، فكيف يؤمنان بالنص على علي (عليه السلام) كي يحتج الامام عليهما به، واحتجاج الامام هنا من باب "أؤمؤهم بما

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 205.

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 24.

الصفحة 84

أؤمؤوا به أنفسهم"، وهذا منهج للامام (عليه السلام) كان يتبعه مع خصومه، حتّى مع معاوية عندما قال له: "فإنّ بيعتي بالمدينة قد لؤمتك وأنت بالشام". وهذه أساليب عرفيّة في الاحتجاج يتبعها كلّ إنسان، فضلاً عن أمير المؤمنين، أضف إلى ذلك، أنّ طلحة والزبير كانا على علم تام بنص رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) على أمير المؤمنين (عليه السلام)، ولهذا امتنعوا عن بيعة أبي بكر.

وبعد أن أفلس الكاتب من ذلك، عدل عن مسألة إيمان الامام علي بالشورى، وراح يبحث عن طويق آخر ينفي فيه عصمة الامام ليسوّغ لنفسه نسبة الخطأ إليه، فقال: (كان الامام علي (عليه السلام) ينظر إلى نفسه كإنسان عادي غير معصوم، ويطالب الشيعة المسلمين أن ينظروا إليه كذلك...) (1) ، ونقل الكاتب دليلاً لذلك الادّعاء كلام الامام أمير المؤمنين (عليه السلام): "إنّي لست في نفسي بفوق أن أخطئ ولا آمن ذلك من فعلي، إلا أن يكفيني الله من نفسي ما هو أملك به مني".

ونسي الكاتب أنّ الامام علي (عليه السلام) هو المرّبيّ الأوّل للإنسانية، بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) اعتماداً على قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): "يا علي أنا وأنت أبوا هذه الأمة" فهو يربّي الناس على أخلاق التعامل فيما بينهم، فكيف يكون إنساناً عادياً. كما يقول أحمد الكاتب. وهو يقول: "ينحدر عنيّ السيل، ولا يرقى إليّ الطير"، فهل يوجد إنسان عادي أو غير عادي. عبّوي مثلاً. يقول هذه الكلمة، ونحن في هذا القون.

أضف إلى ذلك أنّه بناءً على منهج الكاتب يكون الامام علي (عليه السلام) قد ارتكب كل الذنوب، صغوة وكبوة، لأنّ الامام هو القائل: "اللهم اغفر لي الذنوب التي تهتك العصم، اللهم اغفر لي الذنوب التي تتول النقم، اللهم اغفر لي الذنوب التي تحبس الدعاء، اللهم اغفر لي الذنوب التي تتول البلاء..." (2) .

فإذا لم تحمل هذه الأمور على أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) يحاول تربية الناس على أخلاق التعامل فيما بينهم ترة، وفيما بينهم وبين ربّهم أخرى، يكون أمير المؤمنين (عليه السلام)

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 24.

(2) دعاء كميل للامام علي (عليه السلام).

موتكباً لكل المعاصي، وحاشاه من ذلك، فسورته الذاتية دلت على أنه أمير المؤمنين بنص من الله تعالى، وليس بانتخاب أو شورى.

وبعدما أفلس الكاتب من كل ما اعتمد عليه، وأحس في نفسه أن كل هذا غير كاف لإيهام القرئ وتشويش ذهنه، راح يكذب على أصحاب الكتب، وبالخصوص السيد المرتضى، فقال: (إن السيد المرتضى ينقل رواية يتجلى فيها إيمان الامام علي بالشورى دستوراً للمسلمين بصورة واضحة، وذلك في خلافة الامام الحسن (عليه السلام)، ويقول الكاتب نقلاً عن كتاب الشافعي: إن المسلمين دخلوا على الامام علي (عليه السلام) بعدما ضوبه عبدالرحمن بن ملجم، وطلبوا منه أن يستخلف ابنه الحسن، فقال: "لا، وسألو علياً أن يشير عليهم بأحد فما فعل" (1).

ويلاحظ على كلامه هذا الذي نسبه إلى الشافعي أنه كذب على السيد المرتضى؛ لأن الشافعي هو رد السيد المرتضى على القاضي عبدالجبار المعتولي، فيورد السيد المرتضى ما أثره القاضي وورده، فأحمد الكاتب أخذ فقط الرواية التي نقلها السيد المرتضى من المغني. كتاب القاضي عبدالجبار. ولم يذكر الود على تلك الرواية من قبل السيد المرتضى، فأين الامانة العلمية؟ وأين الزاهة التي يفترض أن تتصف بها البحوث؟

يقول السيد المرتضى (قدس سوه) رداً على تلك الرواية التي ذكها أحمد الكاتب ونسبها للشافعي، يقول (قدس سوه): (إن الخبر الذي رواه عن أمير المؤمنين. رواه القاضي. متضمن لما يكاد يعلم بطلانه ضرورةً. والظاهر من أحوال أمير المؤمنين والمشهور من أهواله وأفعاله جملة وتفصيلاً، يقتضي أنه كان يقدم بنفسه على أبي بكر وغوه من الصحابة، وأنه كان لا يعترف لاحدهم بالتقدم عليه).

وذكر السيد المرتضى (قدس سوه) الامثلة الكافية على ذلك، وجعل هذا الخبر. الذي ذكوه الكاتب. شاذاً، وجعل براءه الاخبار التي تزويها الشيعة من جهات عدّة، وطرق مختلفة، تضمنت الوصية السياسية من الامام علي (عليه السلام) لابنه الحسن حيث أشار إليه واستخلفه، ورشد إلى طاعته من بعده، وهي أكثر من أن تحصى، فمنها: ما رواه أبو

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 24.

الجارود، عن أبي جعفر (عليه السلام): "إن أمير المؤمنين لما أن حضوه الذي حضوه قال لابنه الحسن (عليه السلام): ادن مني حتى أسر إليك ما أسر إلي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأنتمك على ما أئتمني عليه" (1). وروى حماد بن عيسى، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: "أوصى أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى الحسن (عليه السلام)، وأشهد على وصيته الحسين ومحمداً (عليهما السلام)، وجميع ولده ورؤساء شيعته وأهل بيته ثم دفع إليه الكتب والسلاح" (2).

وأضاف السيد المرتضى: (وأخبار وصية أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى ابنه الحسن (عليه السلام) واستخلافه له ظاهرة

فهذا منهج السيد المرتضى الذي حاول الكاتب أن يحرّقه عن معناه الحقيقي من خلال نقله الرواية من كتاب الشافي بنون ردّ السيد عليها.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الرواية لم تذكر في كتب الشيعة أبداً.

وبعد أن أعلن الكاتب إفلاسه من كتب الشيعة راح يبحث في كتب السنّة أمثال كتب ابن أبي الدنيا، صاحب الموسوعة المتعلقة بالأمور الروحية الاخلاقية، ليستدل بشواذ ما نقلوه حتى يدعم نظريته (الشورى) الجديدة، وذكر رواية ينقلها ابن أبي الدنيا حول عدم نص الامام علي على ولده الحسن، وبغض النظر عن القيمة العلمية لكتب ابن أبي الدنيا، فقد اعتمد على شاهد عليل وتوك العشوات من روايات الاشارة والنص على الحسن بن علي (عليهما السلام) في كتب الشيعة، فعن جابر، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: "أوصى أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى الحسن، وأشهد على وصيّته الحسين (عليه السلام)، ومحمّد وجميع ولده ورؤساء الشيعة وأهل بيته، ثمّ دفع إليه الكتاب والسلاح، ثمّ قال لابنه الحسن: يا بني، أمرني رسول الله ودفع إليّ كتبه وسلاحه، وأمرني أن أموك إذا حضرك الموت أن تدفع إلى أخيك الحسين... ثمّ أقبل على ابنه الحسن فقال: يا بني أنت وليّ

(1) الشافي: ج 3، ص 99 - 102.

(2) المصدر نفسه.

(3) الشافي: ج 3، ص 199 . 102.

الامر وولي الدم، فإن عفوت فلك، وإن قتلت فضوبة مكان ضوبة"<sup>(1)</sup> .

وبعد كلّ ذلك راح يكذب على العلماء، أمثال الشيخ المفيد، حيث نسب إليه عدم القول بوصيّة الامام علي إلى ابنه الحسن (عليهما السلام)، ونسب ذلك إلى "الارشاد" ولم ينقل الكاتب كلام المفيد حول المسألة، وبمراجعة بسيطة إلى "الارشاد" نجد أنّ الشيخ المفيد يقول عندما حضت الامام الحسن الوفاة: (ثمّ وصّى (عليه السلام) إليه . إلى الحسين . بأهله وولده وتوكانته، وما كان وصّى به إليه أمير المؤمنين (عليه السلام) حين استخلفه وأهله لمقامه، ودل شيعته على استخلافه ونصبه لهم علماً من بعده)<sup>(2)</sup> .

فالامام الحسن (عليه السلام) كان وصي أبيه، والحسين (عليه السلام) وصي أخيه، وتوجّهت لهم الناس، واشتأبت إليهم الاعناق، وحرروا من طغاة زمانهم أشدّ محاربة؛ لما يعرفه أولئك الطغاة من موقع لهم (عليهم السلام) في الدين المحمديّ الحنيف.

أضف إلى ذلك عشوات الروايات التي دلّت على إمامة الحسن (عليه السلام)، والتي آمن بها المفيد والمعتضى والطوسي والكليني والصدوق وغيرهم من أقطاب الفكر الشيعي، ويكفي القارئ تصفح كتبهم للاطلاع على ذلك.

## تحريف الحقائق

يقول: (وتبعاً لمفهوم الاولوية قالت أجيال من الشيعة الاوائل، وخاصة في القرون الاولى الهجري: إن علياً كان أولى الناس بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لفضله وسابقته...)<sup>(3)</sup> .

ونسب الكاتب هذا الكلام إلى النوبختي في (فوق الشيعة)، ولو سلمنا أن هذا الكتاب للنوبختي، ورجعنا إلى نص النوبختي وجدناه يقول هكذا: (فجميع أصول فوق كلها الجامعة لها أربع فوق: الشيعة، والمعتولة، والموجئة، والخولج. فأول فوق الشيعة، وهم فرقة علي بن أبي طالب (عليه السلام) المسمون بشيعة علي في زمان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)،

(1) الكافي: ج 1، ص 358 - 309، ح 5.

(2) الإرشاد: ج 2، ص 17.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 30.

الصفحة 88

وبعده معروفون بانقطاعهم إليه، والقول بإمامته، منهم المقداد بن الأسود وسلمان الفارسي وأبو ذر: جندب بن جنادة، وعمّار بن ياسر)<sup>(1)</sup> .

فهذا نص النوبختي الذي يؤكّد أنّ الشيعة الاوائل في زمن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أو بعده كانوا يقولون بإمامة علي بن أبي طالب (عليه السلام)، ولم يقولوا بمفهوم الاولوية كما زعم أحمد الكاتب.

ولكن بعد وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) افتقرت الشيعة إلى ثلاث فوق، فرقة قالت: الامام علي (عليه السلام) إمام مفترض الطاعة بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وفرقة قالت: إنّ علياً (عليه السلام) أولى الناس بعد رسول الله....<sup>(2)</sup> .

وهذا كما هو واضح حدث بعد وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، والذين قالوا: إنّ علياً أولى الناس بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يكونوا هم الجيل الاوّل للشيعة كما شوش أحمد الكاتب أذهان القراء بذلك، بل صوّح النوبختي . كما ذكرنا سابقاً . بأنّ الشيعة الاوائل انقطعوا إلى القول بإمامة علي بن أبي طالب (عليه السلام)، واستمروا على ذلك حتّى آخر حياتهم.

## كذب واقراء

كذب الكاتب على الامامية من جديد بقوله: (... مؤرّخي الامامية لم يستطيعوا إثبات أي نص حول إمامة الائمة الاخرين، وخاصة علي بن الحسين...)<sup>(3)</sup> .

ولا أظنّ من له أدنى اطلاع بآثار التشيع يصدقّ هذا الكلام، لان الشيعة في موسوعاتهم الحديثية أفروا أبواباً كاملة تحت عنوان (أبواب النص والاشارة على الائمة) ابتداءً من أمير المؤمنين وحتى الامام المهدي (عج) <sup>(4)</sup>، وأمّا إمامة علي بن

---

(1) فرق الشيعة: ص 36 - 37.

(2) فرق الشيعة: 37 . 38.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 67.

(4) الكافي: أبواب الاشارة والنص على إمامة أمير المؤمنين.

الحسين (عليهما السلام) فقد نصّ عليها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وتسلم عليها المحدثون كحقيقة موضوعية مفروغ منها، نقلها المسعودي (ت 346) والكليني (ت 329) والصدوق (ت 381) والطوسي (ت 460) والنعماني والمفيد (ت 413) وابن شهر آشوب (ت 588) <sup>(1)</sup>.

بالإضافة إلى نصوص الامامة عليه من قبل أبيه الحسين (عليه السلام)، والتي أوردها الكافي في (باب الاشارة والنص على علي بن الحسين (عليهما السلام)) <sup>(2)</sup>.

وينقل المؤرخ المسعودي: (إنّ الحسين عندما توجّح ام علي السجّاد قال له أمير المؤمنين: "احتفظ بها وأحسن إليها، فستلد لك خير أهل الارض بعدك" <sup>(3)</sup>.

هذا من ناحية النصوص الواردة بحقّ السجّاد (عليه السلام).

ومن ناحية أخرى، أنّ السجّاد (عليه السلام) جعل نفسه من أولي الامر الذين وجبت طاعتهم، فقال: "إنّ أولي الامر الذين جعلهم الله عزّ وجلّ أئمةً للناس وأوجب طاعتهم: أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ثم الحسن، ثم الحسين ابنا علي بن أبي طالب، ثم انتهى الامر إلينا" <sup>(4)</sup>.

فهذا كلام السجّاد (عليه السلام) نفسه، الذي يقول عنه حماد بن زيد بن سعيد الانصلي: (إنّه . أي السجّاد . أفضل هاشمي أركته) <sup>(5)</sup> . ويقول الزهري بحقّه: (لم أترك من أهل البيت أفضل من علي بن الحسين) <sup>(6)</sup>.

---

(1) إثبات الوصيّة: ص 168 - 170 ; الكافي: ج 1، ص 592 - 594، باب 126 ; عيون أخبار الرضا: ج 2، ص 47 / ح 1 ; الغيبة للطوسي: ص 91 ; الغيبة للنعماني: ص 59 ; الارشاد: ج 2، ص 138 - 139 ; مناقب ابن شهر آشوب: ج 4، ص 143.

(2) الكافي: ج 1، ص 364.

(3) إثبات الوصيّة: ص 170.

(4) كمال الدين: ص 299، ح 2، باب ما أخبر به سيّد العابدين.

(5) تهذيب الكمال: ج 20، ص 387.

(6) الجرح والتعديل: ج 6، ص 178، رقم 977.



فهذا موقع السجّاد من ناحية الصدق والكذب، إلاّ أن يرفع أحمد الكاتب شعار الكذب بحقّ السجّاد، فهذا بحث آخر.

### تروير مفضوح

لقد نسب الكاتب إلى أحمد بن محمّد بن عمرو بن أبي نصر الزونطي السكوني الكوفي .نسب إليه .أنّه قد سأل الامام  
الرضا، وأجاب الامام عن بعض المسائل الفقهيّة بخلاف ما جاء عن آباءه وأقربائه، وجعل الكاتب من هذه الشبهة دليلاً لتوقّف  
الزونطي عن القول بإمامة الرضا <sup>(1)</sup> .

ولم يذكر الرواية التي أكدت ذلك، ولكنّه صاغها بكلامه، ونقف هنا لنكشف للقارئ حقد هذا الرجل، وطريقته في التروير  
والتحريف، وننقل الرواية بالكامل ليتضح ما قلناه:

عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر الزونطي، قال: كتبت إلى الرضا (عليه السلام): إنّي رجل من أهل الكوفة، وأنا أهل بيت  
ندين الله عزّ وجلّ بطاعتكم، وقد أحببت لقاءك لأسألك عن ديني وأشياء جاء بها قوم عنك بحجج يحتجّون بها علي فيكم، وهم  
الذين زعمون أنّ أباك حي في الدنيا لم يمّت يقيناً ومما يحتجّون به إنهم يقولون: إنا سألناه عن أشياء فأجاب بخلاف ما جاء  
عن آباءه وأقربائه.... إلخ <sup>(2)</sup> .

إذن، الزونطي يسأل الامام عن موقفه من أولئك الذين يدعون أنّ الامام أجاب عن مسائل، بخلاف ما أجاب عليها آباءه  
وأقربائه، وليس الزونطي هو الذي سأل الامام تلك المسائل، كما حرّف الكاتب مورد الرواية.  
ولننظر إلى جواب الامام الرضا (عليه السلام) على رسالة الزونطي هذه، وهذه الاجابة تشمل أولئك الذين نسوا للامام ما  
قالوه، وتشمل أيضاً أحمد الكاتب.

يقول الزونطي: فأجابني الامام فقال: "ولعمري ما يسمع الصمّ ولا يهدي العمي إلاّ"

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 101.

(2) قرب الاسناد: ص 348 . 349، ح 1260.



الله (وَمَنْ يُؤَدِّ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَتَّخِذْ لِنَفْسِهِ لِلْأَسْلَامِ وَمَنْ يُؤَدِّ أَنْ يَضِلَّهُ يَجْعَلْ صِدْقَهُ ضَيْقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ كَذِبًا لِكَيْ يَجْعَلَ اللَّهُ الْوَجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ) (1).

فلقد جعل الله الرجس على الكاتب بتحريفه لهذه الرواية واتهام الزنطي بأمر هو وريء منها، وشوش ذهن القرئ بأكاذيبه وضلالاته، ولم يكتفِ بإلصاق التهم بأصحاب الامام الرضا (عليه السلام)، فراح يتهم بعضهم الآخر أمثال داود بن كثير الوقي وقال: إنّه توقّف بالامام الرضا لرواية حول الكاظم أنه القائم (2)، ولكنّه لم يذكر الرواية، ولا حتّى أي شيء حول داود، هذا، والرواية تقول: إنّ داود سأل الامام الرضا (عليه السلام) بأنّه قد سمع رواية بأنّ سابعنا قائمنا، ولم يفهم معنى القائم، فهو معنى عام، كما صوّح به أحد الائمة، بأن كلّ إمام هو قائم، فأجابه الامام الرضا (عليه السلام) على مراده (3).

أضف إلى ذلك، أنّ الكاتب لم يكلّف نفسه عناء البحث في موقف داود هذا، فإنّ الشيخ المفيد عده من خاصة الامام الكاظم (عليه السلام) وثقاته وأهل الروع والعلم والفقّه من شيعته (4).

ونحن هنا لا نريد أن نعطي الموقف النهائي بحق هذا الرجل، الذي وثّقه الكشي أيضاً باعتراف الكاتب (5)، بقدر ما نشير إلى ما يجب عمله كمقدّمات للبحث العلمي التريه.

ثمّ راح يعتمد على الروايات الضعيفة، فاعتمد على رواية ضعيفة. كما يقول السيّد الخوئي (6)، وجعل من عبدالله بن المغيرة واقفياً لم يقل بإمامة الرضا (عليه السلام)، مع أنّ السيّد الخوئي بعد بحثه عن الرجل قال: (لم يثبت أنّ عبدالله بن المغيرة كان مسبقاً

(1) الانعام: الآية 125.

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 101.

(3) خاتمة المستترك: ج 4، ص 286.

(4) نقله عن الإرشاد محمد صادق آل بحر العلوم، رجال الطوسي: هامش رقم 1، ص 190، دائر الذخائر.

(5) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 101.

(6) معجم رجال الحديث: ج 10، ص 339.

(1) بالوقف.

فيجب على الكاتب التدبّر والمراجعة، فإنّ في الروايات ما هو ضعيف لا يمكن الاعتماد عليه. وراح يتهم البعض بنهم مجردة عن التحقيق والبحث، فاتهم الوشاء بمثل ما اتهم به أصحابه، ولم يلتفت إلى أنّ الوشاء نقل رواية عن جده العباس قال: لمّا حضوته الوفاة قال: اشهوا عليّ وليست ساعة الكذب هذه الساعة لسمعت أبا عبدالله (عليه السلام) يقول: والله لا يموت عبد يحبّ الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) ويقولّى الائمة فتسمه النار" (2)، فالوشاء يعتقد بما يروي حول إمامة الائمة

(عليهم السلام).

فكلّ هذا الكذب والدجل والتزوير لم ينفع الكاتب لحد الان في النيل من الامامة ومن مصاديقها ومن حملها من أصحاب

الائمة (عليهم السلام).

ولم يقف الكاتب عند هذا الحدّ، بل أضاف لبعض الروايات كلمات ليحرف معناها، فقال: (وكان ابنه عبدالله . أي ابن الحسن . يقول: ليس لنا في هذا الامر ما ليس لغونا، وليس في أحد من أهل البيت إمام مفقوض الطاعة من الله) <sup>(3)</sup> .

فحاول أن يدلّس على القرئ وبزور الحقيقة؛ لانّ الرواية لم يكن فيها كلمة (ليس)، فأضاف هذه الكلمة ليسهلّ عملية أنكار

الامامة الالهية على لسان عبدالله بن الحسن، واليك نصّ الرواية بالكامل ليتبين زيف الكاتب:

عن علي بن سعيد، قال: كنت جالساً عند أبي عبدالله (عليه السلام)، وعنده محمد بن عبدالله ابن علي إلى جنبه جالساً، وفي

المجلس عبدالملك بن أعين ومحمد الطيار وشهاب بن عبدربه، فقال رجل من أصحابنا: جعلت فداك، إن عبدالله بن الحسن

يقول: (لنا في هذا الامر ما ليس لغونا)، فقال أبو عبدالله (عليه السلام) . بعد كلام :: "أما تعجبون...<sup>(4)</sup>" ، إلى آخر الرواية.

(1) المصدر السابق.

(2) معجم رجال الحديث: ج 5، ص 34، رقم 2960.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 31.

(4) بصائر الدرجات: ص 153، رقم 5.

الصفحة 93

وحتى لو كان هناك ما يشير إلى هذا الانكار من قبل عبدالله نجد أنّ السيد الخوئي ذكر رواية حول هذا الرجل وقال بشأنها:

(هذه الرواية تدل على أنّ عبدالله بن الحسن كان قد نصب نفسه للامامة وكان يفتي بغير ما أتول الله...)، وقال عن الكشي:

(إنّ عبدالله بن الحسن هذا كان موجعاً للويدية وكان يتصدى للفتيا) <sup>(1)</sup> .

إذن، فليس من الغريب أن يدّعي هذا الرجل الامامة لنفسه، ولكن الغريب أنّ الكاتب ينفي الامامة الالهية بإضافة كلمة

(ليس) في الرواية على لسان هذا الرجل، أضف إلى ذلك أنّ الرواية خالية من عبارات أخرى أضافها أحمد الكاتب، والعبارات

هي: (وليس في أحد من أهل البيت امام مفقوض الطاعة من الله).

وحول الكاتب أن يوكّز فهمه هذا في ذهن القرئ بقطع جواب الامام الصادق (عليه السلام) رداً على نزاع عبدالله هذا،

والذي أكّد فيه الامام الصادق (عليه السلام) موقعه في الأمة؛ لما يملك من تواتر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)،

وتواتر آبائه وأجداده (عليهم السلام) <sup>(2)</sup> .

وبعد عمليّات التزوير والتحريف والقطع، خلص إلى نتيجة تقول بعدم وجود إمامة إلهية <sup>(3)</sup> .

شبهة لا محلّ لها

أثار الكاتب شبهة نتجت عن عدم معرفته بالمفهوم العام للعصمة التي تقول بها الشيعة، وتصور أنّ هذا المفهوم هو نفس المفهوم الذي دأب الامويّون على ترويجه ومطالبة الناس بطاعتهم طاعة عمياء.

والشبهة التي أثارها تقول: (كانت فلسفة العصمة تقوم على مفهوم الاطلاق في الطاعة وولي الامر، وعدم جواز امكانيّة النسبيّة فيها، وذلك مثل الود على الامام، ورفض طاعته في المعاصي والمنكوات لو أمر بها، والاخذ على يده عند ظهور فسقه

---

(1) معجم رجال الحديث: ج 10، ص 161 - 162، رقم 6794.

(2) بصائر الدرجات: ص 153، رقم 5.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 31.

---

الصفحة 94

وانحرافه، وهذا المفهوم.... أوقع فلاسفة الشيعة في شبهة التناقض، بين ضرورة طاعة الله الذي يأمر بطاعة أولي الامر في الالية، وبين ضرورة طاعة الحكام بصورة مطلقة حتى في المعاصي والمحرمات).  
ومن هذا نستنتج أنّ الكاتب لم يفهم معنى العصمة عند الشيعة، وإلّا لما قال هذا الكلام، لانّ العصمة عندهم هي: (عصمتهم . الائمة . عن جميع القبائح والفواحش من الصغر إلى الموت عمداً أو سهواً)<sup>(1)</sup>، وهذا المعنى مأخوذ من النص القواني (لَا يَنَالُ عَهْدِي الظالمين).

والامامة هي العهد الالهي كما يقول الرزي<sup>(2)</sup>، وصوّح به الرّمخثوي بقوله: (أي من كان ظالماً من نوبتك لا يناله استخلافي وعهدي إليه بالامامة، وإتّما ينال من كان عادلاً نوبتياً من الظلم)<sup>(3)</sup>.  
فمفهوم الامام المعصوم هو الامام العادل الويء من الظلم، صغواً كان الظلم أو كبواً، وهذا هو العواد من (أولى الامر) الذين أمر الله بطاعتهم.

إذن، لا يوجد مقتض للتناقض حتى يقع الشيعة فيه؛ لانّ أولئك الذين أمر الله بطاعتهم ليس الحكام والجباة حتى تتوفّق الشيعة بين طاعة الله وطاعتهم التي أمر الله بها، بل أولئك الائمة المعصومون المطهرون من كل رجس صغواً كأن أو كبواً، وعلى أحمد الكاتب أن يوضّح كيف يوفّق بين طاعة الله في الالية وطاعة أولئك الذين أمر الله بطاعتهم؛ لانّ عنده أن أولى الامر هم من ينتخبه الشورى، فلا بدّ له أن يثبت كيف قرن الله طاعته بطاعة أولئك إن لم يكونوا معصومين مطهريين.  
فالشيعة عندهم الطاعة مطلقة، لانّ الامام معصوم من كل رجس، ولهذا قال الشيخ الطوسي: (فإن قيل: فلم أنكرتم أن يكون الاقتداء بالامام إنّما يجب فيما نعلمه حسناً، فأما ما نعلمه قبيحاً أو نشك في حاله فلا يجب الاقتداء فيه؟

---

(1) نهج الحقّ وكشف الصدق: ص 164.

(2) تفسير الفخر الرزي: ج 4، ص 31 - 42.

قيل له: هذا يسقط معنى الاقتداء جملة وزيله عن وجهه... وللؤم أيضاً أن يكون الامام نفسه مقتدياً وبعيته من هذا الوجه، وفساد ما أدى إلى ما ذكرناه ظاهر<sup>(1)</sup>.

وكذلك قول الصدوق: (إنّ الدليل على أنّ الامام يجب أن يكون معصوماً هو أنه لو جاز عليه فعل الخطيئة، فإن وجب الانكار عليه سقط محلّه من القلوب فلا يتبع)<sup>(2)</sup>.

فلا معنى لان يجعل الكاتب المعصوم هو الحاكم الذي يقع في الخطأ والمعاصي والمنكرات، فهذا ليس معصوماً حتّى يشكل أحمد الكاتب على مبنى الشيعة في ذلك.

### صياغة نظرية شيعية من أعداء التشيع

صاغ أحمد الكاتب نظرية شيعية تقول: لم يكن عامة الشيعة يميزون بين أئمة أهل البيت<sup>(3)</sup>؛ ليسهل له نفي النص الالهي. وحصل الكاتب على هذه النظرية من أقوال سليمان بن جرير، وأبي الجارود زياد ابن أبي زياد الهمداني الكوفي، ومن مواقف كثير النواء أبي إسماعيل، أو كثير بن إسماعيل بن نافع النواء، والحكم بن عيينة، وسلمة بن كهيل، وأبي المقدم ثابت الحدّاد.

وهؤلاء الذين صاغ أحمد الكاتب من أقوالهم ومواقفهم نظرية شيعية عامة هم من أعداء أئمة أهل البيت، بل نسب بعضهم الكذب إلى الأئمة، واليك أقوالهم:

أمّا سليمان بن جرير الذي نظر للكذب على أئمة أهل البيت (عليهم السلام)، كما ذكر ذلك النوبختي. ونسب الكذب إليهم، وخصوصاً في البداء والتقية، وكفوه أهل السنة لانه كفر عثمان بن عفان، فقد قال هذا متحرّثاً على أئمة أهل البيت (عليهم السلام): (إنّ أئمة الواضحة وضوا لشيعتهم مقاليتين لا يظهرون معهما من أئمتهم على كذب أبداً، وهما القول بالبداء واجلّة التقية)<sup>(4)</sup>.

(1) تلخيص الشافي: ج 1، ص 192.

(2) النكت الاعتقادية: ص 40.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 45.

(4) فرق الشيعة: ص 76 . 77.

أما بالنسبة إلى أبي الجارود، فيقول أحمد الكاتب: (كان يوالي الامام الباقر في البداية، ثم انتقل إلى حزب أخيه زيد بن علي<sup>(1)</sup>).

وهذا ليس انتقالاً كما يصوره أحمد الكاتب؛ لأن زيد بن علي لم يشكل حزبا أمام أخيه الباقر (عليه السلام)، وكان زيد على علم بالامامة.

ولما وجد الكاتب أن زيدا وأنصاره على علم تام بالامامة، وأن انضمام أبي الجارود لا يشكل نقطة سلبية على الامامة، راح يبحث عن مواقفه وأقواله، ناسياً البحث العلمي الذي أثبت رجوع أبي الجارود إلى مذهب الحق بعد أن شوق يمينا وشمالا؛ لأن الحسن بن محبوب نقل عن أبي الجارود، عن أبي جعفر (عليه السلام)، عن جابر بن عبدالله الانصلي، قال: دخلت على فاطمة (عليها السلام) وبين يديها لوح فيه أسماء الاوصياء، فعددت اثني عشر آخوهم القائم، ثلاثة منهم محمد وأربعة منهم علي<sup>(2)</sup>.

ورواية هكذا خبر تدل على رجوعه عن مذهب الزيدية، خصوصاً وإن الحسن ابن محبوب الذي روى الخبر عن أبي الجارود ولد قريباً من وفاة الصادق (عليه السلام)، فلا محالة. كما يقول السيد الخوي. أن تكون هذه الرواية بعد تغوّه، وبعد اعتناقه مذهب الزيدية. أي بعد اعتناق مذهب الزيدية عاد وروى هذا الخبر الذي يعتقد بمضمونه. بكثير، فإذا روى أن الاوصياء اثنا عشر، آخوهم القائم، ثلاثة منهم محمد، وأربعة منهم علي، كان هذا رجوعاً منه إلى الحق، والله العالم<sup>(3)</sup>.

فلم يتطرق الكاتب إلى كل تلك البحوث والأقوال، وراح يجرّد النظرية الشيعية من كل الملامات، ويستخرجها من أقوال ومواقف سليمان بن جرير الذي عرفت موقفه وقوله، ومن قول أبي الجارود الذي أرسله لرسال المسلمات بنون بحث

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 45.

(2) عيون أخبار الرضا: ج 2، ص 52، ح 6 و7.

(3) معجم رجال الحديث: ج 7، ص 325 . 326.

وتحقيق.

أما كثير النوء، فقد توأّمه الصادق (عليه السلام) بقوله: "اللهم إني إليك من كثير النوى أوأ في الدنيا والاخرة"<sup>(1)</sup>.

وأما بالنسبة إلى الحكم بن عيينة. أو عتيبة. فقد قال له الباقر ولسلمة بن كهيل: "شوقاً أو غرباً، لن تجدا علماً صحيحاً إلا شيئاً خرج من عندنا أهل البيت"<sup>(2)</sup>.

وأيضاً حكم عليه الباقر (عليه السلام) وجعله ممن قال الله عز وجل عنهم: (ومن الناس من يقول آمناً بالله وباليوم الآخر

وما هم بمؤمنين).

وشمل الامام الباقر (عليه السلام) بهذا الحكم سلمة بن كهيل، وكثير النوء، وأبا المقدم... إلخ.

وأما سلمة بن كهيل وأولئك الذين ذكروهم أحمد الكاتب، فإن الكشي يقول بحقهم ما هذا نصه: (والحسن بن صالح بن حي،

وسالم بن أبي حفصة، والحكم بن عيينة، وسلمة بن كهيل، وأبو المقدم ثابت بن الحدّاد، وهم الذين دعوا إلى ولاية علي (عليه السلام) ثمّ خلطوها ولاية أبي بكر وعمر، ويثبتون لهما إمامتهما، ويغضون عثمان وطلحة والزبير وعائشة... إلخ<sup>(3)</sup> .  
إذن، لا تصاغ نظويّة شيعة عامة من هؤلاء الذين صدّرت أحكام اللعن بحقهم من أهل البيت (عليهم السلام)، والذين لا يميّزون بين إمامة علي وأبي بكر وعمر، ويثبتون لهم إمامتهم كما يقول الكشي.

ولا أوري لماذا لم يناقش الكاتب أقوال أبي خالد الوالبي، الذي يقول للسجاد (عليه السلام): (فعلتُ أنك الامام الذي فرض الله طاعته على كلّ مسلم)<sup>(4)</sup> . ومحمّد بن الحنفية، الذي يقول: (إنّ الامام علي بن الحسين عليّ وعليك وعلى كلّ مسلم)<sup>(5)</sup> مخاطباً أبا

---

(1) رجال الكشي: ترجمة كثير النوى، ص 241، رقم 440 و441.

(2) الكافي: ج 1، ص 463، باب ليس شيء من الحقّ في يد الناس إلاّ ما خرج من الائمة.

(3) معجم رجال الحديث: ج 8، ص 14، نقلاً عن الكشي في رجاله.

(4) معجم رجال الحديث: ج 14، ص 131.

(5) معجم رجال الحديث: ج 18، ص 347.

---

الصفحة 98

خالد الوالبي.

وأمثال منصور بن حرّم، الذي يقول للصادق (عليه السلام): (وأشهد بالله أنّك أنت الحجة، وأنّ طاعتك مفروضة)<sup>(1)</sup> .  
فالنظويّة الشيعيّة تؤخذ من أنصار نفس تلك النظويّة، لا من أعدائها. أضف إلى ذلك، أنّ الكاتب يحكم بدون بحث وتحقيق، فهو يقول: (إنّ سالم بن أبي حفص الذي كان أوّل الدعاة إلى إمامة الصادق بعد وفاة أبيه ينضم إلى حركة زيد)<sup>(2)</sup> .  
ونحن لا نناقش مسألة الانضمام إلى حركة زيد؛ لأنّ الحركة كانت تعرف الامامة والامام، كما صوّح بذلك قائدها زيد الشهيد، ولكنّ سالمًا هذا ذمة الامام الباقر (عليه السلام) بقوله: "ويل سالم ويل سالم، ما يبوي سالم ما متولة الامام، إن متولة الامام أعظم ممّا يذهب إليه سالم والناس أجمعون"<sup>(3)</sup> .  
فالوجل مذموم في زمن الباقر والد الصادق (عليهما السلام)، فكيف يكون أوّل الدعاة إلى إمامة الصادق، أضف إلى ذلك، أنّه ضالّ مضلّ منحرف، كما عبر عنه السيد الخوئي<sup>(4)</sup> ، فلا تؤخذ منه نظويّة شيعة.  
واستنكر الامام الصادق (عليه السلام) عليه أقواله وأفعاله وقال: "ما يريد منّي سالم"<sup>(5)</sup> .  
فمن هؤلاء وأمثالهم صاغ أحمد الكاتب نظويته التي تقول: (لم يكن عامة الشيعة يميّزون بين أئمة أهل البيت).

ورأى من تلك النظويّة نتيجة تقول: إنّ الامامة ليست من الله. وبعد أن اطّلع القارئ على أقوال ومواقف أولئك، نتوك له الحكم على ما كتبه أحمد الكاتب، ثمّ راح يشوش على القارئ بقوله: (ويؤيد هذا . يؤيد قول الجارودية . قول قسم من الشيعة في

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 45.

(3) معجم رجال الحديث: ج 8، ص 15 . 16.

(4) معجم رجال الحديث: ج 8، ص 15 . 17.

(5) معجم رجال الحديث: ج 8، ص 15 . 16.

ذلك الوقت بانقطاع الامامة بعد الحسين<sup>(1)</sup>.

ونسب هذا الكلام إلى النوبختي، وبعد مراجعة كتاب فوق الشيعة للنوبختي وجدنا أنّ هؤلاء يسمّون بالسرحوبية، وقال

النوبختي: (إنّ أبا الجارود زياد بن المنذر لقبه سرحوبياً. وقال: كلهم من الزيدية)<sup>(2)</sup>.

فلماذا عدّهم الكاتب فرقة أخرى مناصرة للجارودية، فهل أراد أن يكثر السواد ظناً منه أن القرئ غافل عن هكذا تدليس؟!!

### مخالفة نص القرآن الكريم

لقد خالف الكاتب نص القرآن الكريم عندما نفى عقلياً أن ينصبّ الله تعالى لقيادة المسلمين طفلاً صغواً، فقال: (لم يكن

يُعقل أن يُنصب الله تعالى لقيادة المسلمين طفلاً صغواً)<sup>(3)</sup>.

وهذا النفي العقلي من قبل الكاتب خالف به نص القرآن الكريم عندما قال متحدّثاً على لسان عيسى: (قال إني عبد الله أتاني

الكتاب وجعلني نبياً)<sup>(4)</sup>.

ويقول الرزي: الجمهور قالوا: (إنّه قال هذا الكلام حال صغوه)<sup>(5)</sup>.

فعلى قول الكاتب يكون القرآن قد خالف العقل في تنصيب عيسى نبياً لقيادة الناس وهو طفل صغير.

وقال تعالى: (وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمُ صَبِيًّا)<sup>(6)</sup>.

والحكم هنا هو النبوة، يقول الرزي: (والاقرب حمل الحكم على النبوة لوجهين:

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 46.

(2) فوق الشيعة: ص 67 . 68.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 102.

(4) سورة مريم: آية 30.

(5) التفسير الكبير: ج 21، ص 182.

(6) سورة مريم: الآية 12.



الأول: أن الله تعالى ذكر في هذه الآية: (وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صُبِيًّا) صَفَاتٌ شَوْفَهُ وَمَنْقَبَتَهُ، ومعلوم أن النية أشرف صفات

الانسان، فذكرها في معرض المدح أولى من ذكر غيرها، فوجب أن تكون نبوته مذكورة في هذه الآية، ولا لفظ يصلح للدلالة على النية إلا هذه اللفظة، فوجب حملها عليها.

الثاني: أن الحكم هو ما يصلح لان يحكم به على غيره ولغيره على الاطلاق، وذلك لا يكون إلا بالنية.

فإن قيل: كيف يعقل حصول العقل والفتنة والنية حال الصبا.

قلنا لهذا السائل: إما أن يمنع من خرق العادة أو لا يمنع؟ فإن منع منه فقد سد باب النوات، لان النية بناء الامر فيها على

المعجزات ولا معنى لها إلا خرق العادات، وإن لم يمنع فقد زال هذا الاستبعاد، فإنه ليس استبعاد صيرورة الصبي عاقلاً أشد

من استبعاد انشقاق القمر وانفلاق البحر).

إذن، لقد خالف الكاتب نص القوان عندما قال: (لم يعقل أن يُصَبَّ اللهُ طفلاً)، وقصد الكاتب من نفيه العقلي هذا، نفي إمامة

الجواد (عليه السلام) لأنه صغير، متناسياً أن الامامة تجري مجرى النوات، فليس منكراً إذ أن تكون إمامة الجواد قبل أن

يبلغ الرشد، إذ يجوز للامام أن يؤتى الحكم صبياً<sup>(1)</sup>.

ولا يوجد سبباً لانكار إمامة الجواد (عليه السلام) إلا صغر السن كما يقول النوبختي: (إن أبا الحسن الوضا (عليه السلام)

توفي وابنه محمد ابن سبع سنين فاستصوه واستصغوه، وقالوا: لا يجوز الامام إلا بالغا)<sup>(2)</sup>.

ومن المعلوم أن أولئك الذين استصغوه ليس كأمثال علي بن جعفر الذي جعل نفسه عبداً للامام عندما وبخه أصحابه

لتعظيمه هذا الصغير وهو شيخ كبير، فقال لهم:

(اسكوا، إذا كان الله عز وجل. وقبض على لحيته. لم يؤهل هذه الشيبة وأهل

(1) الامامة وأهل البيت: ج 3، ص 168.

(2) فرق الشيعة: ص 97.

(1) هذا الفتى ووضع حيث وضعه أنكر فضله؟ نعوذ بالله مما تقولون، بل أنا له عبد).

فأولئك الذين استصغوه هم عبدة العباسيين الذين دعوا له يحيى بن أكثم ليناظوه.

فالمشكلة الرئيسية هي صغر الامام، ولكنهم نبوا الكتاب وراء ظهورهم كما فعل أحمد الكاتب، ولم يلتفتوا إلى أن عيسى

ويحيى أعطيا النية صغيرين، ولهذا رد الامام الوضا (عليه السلام) مقالتهم عندما قال: "فقد قام عيسى بالحجة وهو ابن ثلاث

سنين".

وبهذا المنهج دعا الامام الجواد إلى إمامته عندما قالوا له: إن الناس ينكرون عليك حادثة سنك، فقال: "وما ينكرون من ذلك،

وقد قال الله تعالى لنبيه: (قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي)<sup>(3)</sup>، فوالله ما اتبعه حينئذ إلا علي وله تسع

سنين وأنا ابن تسع سنين".

## عدم توحي الامانة في النقل من المصادر

اعتمد الكاتب هذا الاسلوب لتشويش ذهن القارئ عمداً. وهذه وسيلة العاجز. ولم نقل بالعمدية إلا بعد العجز عن تأويل ذلك لتوثيقه حتى على مبدأ السبعين محملاً، فلقد كذب الكاتب على الشيخ الصدوق من خلال نقله لشبهة وردّها في كمال الدين، لانّ منهج الصدوق في كمال الدين هو ذكر إشكال الزيدية وغوهم، ثمّ يشوع بالود، وعادة ما ينقل شبهتين أو ثلاث ثمّ يشوع بالود عليها واحدة بعد واحدة، ولكنّ الكاتب نقل اعتراض الزيدية على لسان الشيخ الصدوق، وهذا الاعتراض شمل على أربع إشكالات، ولم ينقل جواب الصدوق إلا على الاشكال الرابع حتى يشوش ذهن القارئ بذلك، يقول أحمد الكاتب: (وقد نقل الصدوق اعتراض الشيعة الزيدية على الاثني عشرية وقولهم: إن الرواية التي دلت على أن الائمة اثنا عشر قول أحدثته الامامية قبيهاً

(1) الكافي: ج 1، ص 383 - 384، باب 73، ح 12.

(2) الكافي: باب الاشارة والنص على أبي جعفر الثاني (عليه السلام).

(3) يوسف: الاية 108.

(4) الكافي: ج 1، ص 447، ح 8.

الصفحة 102

وولّوا فيه أحاديث كاذبة، واستشهادهم على ذلك بتفوق الشيعة بعد وفاة كل إمام إلى عدة فوق، وعدم معرفتهم للإمام بعد الامام، وعن معنى البداء في إسماعيل ومحمّد بن علي الذي يتنافى مع وجود القائمة المسبقة بأسماء الائمة، ووفاء زرارة نون معرفته بالامام بعد الصادق، ثمّ ردّ الصدوق على الزيدية فقال: إن الامامية لم يقولوا إن جميع الشيعة كانوا يعرفون الائمة الاثني عشر، ولم ينكر أنّ زرارة لم يكن يعرف الحديث، ولكنه انتبه بعد ذلك إلى مقولة زرارة وعدم إمكانية جهله بأي حديث من هذا القبيل، وهو أعظم تلامذة الامام الصادق، فتراجع وقال: إنّ زرارة ربما كان يخفي ذلك تقيّة، ثمّ عاد فتراجع مرة أخرى بعد قليل، وقال: إنّ الكاظم قد استوهبه من ربه لجهله بالامام، لان الشاك فيه على غير دين الله<sup>(1)</sup>.

هذا هو نص الكاتب الذي نقل من كمال الدين للشيخ الصدوق، وفي هذا النص عدّة اعتراضات للزيدية:

الأول: الائمة اثنا عشر قول أحدثته الامامية.

الثاني: تفوق الشيعة بعد وفاة كل إمام.

الثالث: معنى البداء في إسماعيل ومحمّد.

الرابع: وفاة زرارة من دون معرفة الامام بعد الصادق.

ولكن للأسف لم ينقل الكاتب سوى ردّ واحد مزور للشيخ الصدوق على مسألة زرارة، ونحن سنذكر ربود الشيخ الصدوق

على تلك الاشكالات، ونبين تروير الكاتب وتحريفه.

### ردّ الشيخ الصدوق على الاعتراض الاول:

نقل الشيخ الصدوق الروايات التي تؤكد أنّ أصل نظرية الاثني عشرية هو رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ونقل ذلك من كتب العامة، وليس من كتب الشيعة فقط، فعن مجالد، عن الشعبي، عن مسروق، قال: بينا نحن عند عبدالله بن مسعود نعرض مصاحفنا عليه، إذ قال له شاب: هل عهد إليكم نبيكم (صلى الله عليه وآله وسلم) كم يكون من بعده خليفة؟ قال: إنك لحدث

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 112.

الصفحة 103

السنن، وإنّ هذا شيء ما سألني عنه أحد من قبلك، نعم عهد إلينا نبينا (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه يكون من بعده اثنا عشر خليفة بعدد نقباء بني إسرائيل.

وذكر الشيخ الصدوق طرق هذا الحديث وألفاظه المختلفة من كتب السنة، ثم قال: (وقد أخرج طرق هذا الحديث أيضاً، وبعضهم روى "اثنا عشر أمراً"، وبعضهم روى "اثنا عشر خليفة"، فدلّ بذلك أنّ الاخبار التي في يد الامامية عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والائمة (عليهم السلام) بذكر الائمة الاثني عشر أخبار صحيحة<sup>(1)</sup>. كل ذلك حذفه الكاتب، ونقل فقط اشكال الويدية، ليشوش ذهن القارئ.

### ردّ الشيخ الصدوق على الاعتراض الثاني:

وردّ الشيخ اعتراضهم حول توقّ الشيعة بعد وفاة كل إمام، والمعتضين هم الويدية الذين يؤمنون بنص الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) على علي بالامامة، فدّع عليهم ناقضاً: (إنكم تقولون إنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) استخلف علياً وجعله الامام بعده، ونصّ عليه، وأشار إليه، وبين أمره وشهوه، فما بال أكثر الامة ذهبت عنه وتباعدت)<sup>(2)</sup>. وكلام الشيخ نقض على كلامهم ومبناهم، وإلا فيوجد جواب حلّي لهذه الشبهة، ولكن حتىّ هذا النقض لم يذكره الكاتب ليجعل من الشيخ الصدوق مسلماً لشبهاتهم.

### ردّ الشيخ الصدوق على الاعتراض الثالث:

ملخص الرد: إنكم قلتم إنّ الصادق نصّ على إسماعيل بالامامة، فأين هذا الخبر، ومن رواه، ومن تلقاه بالقبول، وتحدهم الصدوق في أن يأتوا بحديث واحد على ذلك، وقال: إنّما هذه حكاية ولدها قوم قالوا بإمامة اسماعيل، وليس لها أصل، لأنّ الخبر بذكر الائمة الاثني عشر (عليهم السلام) قد رواه الخاص والعام عن النبي والائمة. وقال الشيخ الصدوق: (فأمّا قول الصادق "ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل

(1) كمال الدين: ص 74.

ابني " فإنه يقول: ما ظهر لله أمر كما ظهر له في إسماعيل ابني، إذ اخترمه في حياتي ليعلم بذلك أنه ليس بإمام بعدي).  
وقد ذكر الصدوق عقيدة الشيعة في البداء ليسد المنافذ على المتصيدين بالماء العكر، فقال: وعندنا من زعم أن الله عز وجل يبدو له في اليوم شيء لم يعلمه أمس فهو كافر والواعة منه واجبة<sup>(1)</sup>.  
وردّ الشيخ الصدوق من قال بإمامة إسماعيل بالنصوص الواردة على الائمة الاثني عشر، وغير ذلك. كل ذلك حذفه الكاتب ليوهم القارئ عدم وجود ردّ من قبل الصدوق عليه.

### ردّ الشيخ الصدوق على الاعتراض الرابع:

لقد حرّف الكاتب الشبهة وجوابها، وصاغ ذلك بكلمات منمقة كالشعرات الواقة البعيدة عن الحق والحقيقة، فلقد نسب للشيخ الصدوق أنه لم ينكر عدم معرفة زرارة بحديث الائمة الاثني عشر<sup>(2)</sup>، ولا يعرف الامام موسى الكاظم. وبمراجعة بسيطة لكلام الصدوق نجده يقول: (إنّ هذا كلفه غرور من القول وزخرف)، راداً على الزيدية الذين أشكوا بعدم معرفة زرارة بإمامة الكاظم (عليه السلام)، ثم قال: فالصادق (عليه السلام) لا يجوز أن يقول لزرارة إنه من أحب الناس إليه وهو لا يعرف إمامة موسى بن جعفر<sup>(3)</sup>.

فعرّف الكاتب كلام الشيخ الصدوق، ونسب إليه أنه لا ينكر عدم معرفة زرارة بالائمة الاثني عشر.  
وما اتبعه الكاتب ليس جديداً على التشييع وعلمائه حتى ينطلي ببساطة على القارئ المسلم، أضف إلى ذلك، أن الشيخ الصدوق قد ضعّف الخبر الذي يروي أن زرارة وضع المصحف على صوره، لانّ فيه أحمد بن هلال، وهو مجروح عند مشايخنا .

(1) كمال الدين: ص 75.

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 112.

(3) كمال الدين: ص 82.



كما يقول الصدوق . وقال أيضاً: حدثنا شيخنا الحسن بن أحمد بن الوليد، قال: سمعت سعد بن عبدالله يقول: مارأينا ولا سمعنا بمتشيع رجع عن التشيع إلى النصب إلا أحمد ابن هلال، وكانوا يقولون إن ما تفود بـروايته أحمد بن هلال فلا يجوز استعماله<sup>(1)</sup> .

وما ذكره الكاتب بأن الكاظم قد استوهب زلزلة من الله، فهذا حديث ضعيف، ومن أراد فليرجع إلى كتب الحديث والرجال ليطلع على ذلك .  
ونحن قد بحثنا قضية زلزلة بما فيه الكفاية، فراجع .

### البناء على أغلاط النساخ

من الامور التي استفاد منها الكاتب، وجعلها ركناً لنظريته هي الاغلاط التي وقع بها النساخ لبعض الكتب، أو بعض الروايات، وستعرف هنا على أحد المورث التي طبّل لها الكاتب من دون أن يبحث عن الحقيقة، وهي أن الصادق (عليه السلام) أشار بصراحة إلى إسماعيل، وأن الهادي (عليه السلام) أشار بصراحة أيضاً إلى محمد، ثم عدلوا عن ذلك، وصير الصادق (عليه السلام) الامر في موسى، وصير الهادي (عليه السلام) الامر في الحسن العسكري، وكلمة (أشار بصراحة) توقف الباحث، فلقد نقل الكاتب هذه الاشارة بصراحة من البحار، والرواية كما يلي:

عن أبي هاشم الجعفي، قال: كنت عند أبي الحسن العسكري (عليه السلام) وقت وفاة ابنه أبي جعفر، وقد كان أشار إليه ودلّ عليه، واني لأفكر في نفسي وأقول هذه قصة أبي إراهيم وقصة إسماعيل، فأقبل علي أبو الحسن (عليه السلام)، وقال: "نعم يا أبا هاشم، بدا لله في أبي جعفر وصير مكانه أبا محمد، كما بدا له في إسماعيل بعدما دلّ عليه أبو عبدالله (عليه السلام)، ونصبه هو، كما حدثتكَ نفسك وإن كره المبطلون، أبو محمد ابن الخلف من بعدي عنده ما تحتاجون إليه ومعه آل الامامة والحمد لله"<sup>(2)</sup> .

واستفاد الكاتب من عبارات ذكرت في الرواية، والعبارات هي:

(1) كمال الدين: ص 81.

(2) بحار الانوار: ج 50، ص 241.

- 1 . وقد كان أشار إليه ودلّ عليه.
- 2 . وصير مكانه أبا محمد.
- 3 . بعدما دلّ عليه أبو عبدالله ونصبه.

ورواية البحار هذه أخذت من رواية الشيخ الطوسي (قدس سوه) والتي أخطأ النساخ عند نقلها، وسنذكر رواية الشيخ الطوسي، ثم نبين كيفية خطأ النساخ في ذلك.

هذه الرواية نقلها الطوسي في الغيبة بنفس ما ذكر في البحار بلازيادة أو نقصية، حرفاً بحرف<sup>(1)</sup>، إذن مصدر الرواية هو الغيبة للشيخ الطوسي، ولو تعمقنا في التزريح قليلاً إلى ما قبل الشيخ الطوسي المتوفى سنة 460، أي لو ذهبنا إلى المفيد، المتوفى سنة 413. قبل الطوسي بـ 47 سنة. وإلى رواية الكليني المتوفى سنة 329. قبل الطوسي بـ 131 سنة. نجد أن نفس هذه الرواية، ونفس الطريق وجد عند المفيد وعند الكليني، فيقطع بأن الطوسي أخذ الرواية من المفيد والكليني، ولكن ما هي رواية المفيد والكليني، هل فيها نفس تلك الالفاظ حتى يستفيد منها الكاتب أم لا؟

يقول المفيد: عن أبي هاشم الجعفي، قال: كنت عند أبي الحسن (عليه السلام) بعدما مضى ابنه أبو جعفر وإني لأفكر في نفسي لريد أن أقول: كأنهما أعني أبا جعفر وأبا محمد في هذا الوقت كأبي الحسن موسى وإسماعيل ابني جعفر بن محمد (عليهما السلام)، وإن قصتهما كقصتهما، إذ كان أبو محمد هو الموجي بعد أبي جعفر (عليه السلام)، فأقبل علي أبو الحسن قبل أن أنطق فقال: "نعم يا أبا هشام، بدا لله في أبي محمد بعد أبي جعفر (عليه السلام)، ما لم يكن يُعرف له، كما بدا له في موسى بعد مضي إسماعيل ما كشف به عن حاله، وهو كما حدثتكَ نفسك وإن كره المبطلون، وأبو محمد ابني الخلف من بعدي عنده العلم وما يحتاج إليه، ومعه آلة الامامة"<sup>(2)</sup>.

وبنفس هذه الالفاظ حرفاً بحرف نقل الكليني الرواية، فخلت من تلك العبارات التي استفاد منها الكاتب، أضف إلى ذلك أنك عرفت معنى البداء، وهو الكشف للناس

(1) الغيبة للطوسي: ص 55 - 56.

(2) الإرشاد: ج 2، ص 319؛ الكافي: ج 1، ص 388.

بقوله "لم يكن يُعرف له"، فعرّفها الله لهم بموت محمد، وكذلك كشف الحال بالنسبة لموسى بموت إسماعيل. وللاسف الشديد، نسب الكاتب الرواية بتلك العبارات إلى الطوسي والمفيد والكليني وغيرهم<sup>(1)</sup>. مع أن رواية المفيد والكليني التي هي المصدر خلّت من هذه العبارات التي جعلها الكاتب ركناً أساسياً في عدم وجود إمامة إلهية. ومما قدّمنا يظهر كذب الكاتب في النسبة، وحتى في الغيبة للطوسي، فبالرغم من نقل تلك العبارات في الغيبة فإنها من أغلاط النساخ، فالبناء على أغلاط النساخ لا ينتج نظرية مطلقاً.

### إنكار المسلّمات بدون بحث وتحقيق

أنكر الكاتب مسلّمات كثيرة، من دون بحث وتحقيق، فبعد إنكار الامامة الإلهية وإنكار ولادة وامامة محمد بن الحسن

العسكري بكلمات إعلامية أكثر من كونها تحقيقية، حوّه ذلك إلى إنكار الامامة العمودية هاملًا كل الأحاديث التي زدهت بها كتب الشيعة حول هذا الموضوع، فلم يشر إلى حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بحق الحسين (عليه السلام): "أنت سيّد ابن سيّد أخو سيّد، أنت امام ابن امام أخو امام، أنت حجة ابن حجة أخو حجة، وأنت أبو حجج تسعة تاسعهم قائمهم"<sup>(2)</sup>. ولم يناقش ذلك تضعيفاً أو تأويلاً.

ولم يشر إلى قول الصادق الامين (صلى الله عليه وآله وسلم) بحق ولده الحسين (عليه السلام): "أنت حجة أبو حجج تسعة من صلبك، تاسعهم قائمهم"<sup>(3)</sup>.

وأهمّل قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "يكون تسعة أئمة بعد الحسين بن علي تاسعهم

---

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 115.

(2) ينابيع المودة: ج 3، ص 394، باب 94، ح 44.

(3) الخصال: ج 2، ص 486، باب التسعة، ح 12؛ كمال الدين: ص 250، باب 24، ح 9.

(1) قائمهم".

ولم يشر إلى عثوات الاحاديث التي تسالم على نقلها محدثو الشيعة وثقاتهم، ونقلها بعض المنصفين من أهل السنة، أمثال القندوزي الحنفي والجويني وغوهم، والتي أكدت تلك الحقيقة<sup>(2)</sup>.

أضف إلى ذلك، أنّ كثراً من الفرق التي سقطت في الطويق، وانحرفت عن جادة الصواب لم توصل الاعتراف بباقي أئمة البيت العلوي، وكثراً منهم لم يخرجوا عن فضاء التسلسل العمودي لائمتهم كي يحافظوا على هذا الاصل الاسلامي.

ولم يجهد الكاتب نفسه عناء البحث في ذلك، وما أن علم بوث الشيعة الضخم المليء بالاحاديث التي نقلها صحابة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أمثال جابر بن عبدالله، وسلمان الفارسي وغوهم، والتي تؤكد كون الامامة عمودية، عدل عن ذلك وشكك في ولادة الامام المهدي، التي نقلت إلينا بأحاديث صحيحة، مثل قول أبي هاشم الجعفي للامام العسكري: ألك ولد؟ فقال: "نعم".

وهذا الحديث الذي أثبت فيه العسكري الخلف من بعده، نقله لنا ثقة الاسلام الكليني عن محمّد بن يحيى العطار (الثقة)<sup>(3)</sup>، عن أحمد بن اسحاق (الثقة)<sup>(4)</sup>، عن أبي هاشم الجعفي (الثقة) عن الحسن العسكري.

وغير ذلك من الاحاديث التي امتلات بها كتب الشيعة، والتي بوبها محدثوهم وثقاتهم، ووضعوا في أبواب وأخضعوها لمختلف الواسات الحديثية والوائية التي أكدت صحة عقيدتهم، فلم يستطع الكاتب ولا غوه أن يوجد ثروة في الوثائق الشيعي على مرّ القرون والذي توّه وحفظه ثقات المسلمين كاراً عن كابر.

---

(1) الكافي: ج 1، ص 599، باب 126، ح 15.

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 191.

(3) رجال النجاشي: ص 353، رقم 946.

(4) خلاصة الاقوال: ص 63، رقم 73.

الصفحة 109

### تضعيف الحديث ثم الاحتجاج به

من الواضح الجليّ أنّ الباحث إذا اعتقد بضعف حديث لسبب معين، إما لوضعه أو لجهالة في السند أو ما شابه ذلك، فإنه لا يحتجّ به على الخصوم، لأنّ منتهى الحجة به خصومة نفسه بعد أن ضعفة، وقد اتبع أحمد الكاتب هذا الطريق، فقد نقل حورا بين زيد الشهيد وبين أخيه الامام الباقر (عليه السلام)، وقال: (فدخل زيد ذات موة على أخيه الباقر ومعه كتب من أهل الكوفة يدعونه فيها إلى أنفسهم ويخبرونه باجتماعهم ويأمرونه بالخروج، فقال له أبو جعفر: "هذه الكتب ابتداء منهم أو جواب ما كتبت بهم إليه ودعوتهم إليه"؟ فقال: بل ابتداء من القوم لمعرفتهم بحقنا وبوابتنا من رسول الله، ولما يجنون في كتاب الله عزّ وجلّ من وجوب مودّتنا وفرض طاعتنا، ولما نحن فيه من الضيق والظنك والبلاء، فقال له أبو جعفر: "إنّ الطاعة مفروضة من الله عزّ وجلّ، وسنة أمضاها في الاولين، وكذلك يجريها في الاخرين، والطاعة لواحد منا والمودة للجميع..."، فغضب زيد عند ذلك.... ثم قال: ليس الامام منا من جلس في بيته ورأى ستره وثبط عن الجهاد، ولكن الامام منا من منع حوزته وجاهد في سبيل الله حقّ جهاده، ودفع عن رعيته وذبّ عن حريمه.... فقال أبو جعفر: "هل تعرف يا أخي من نفسك شيئا مما نسبتها إليه فتجيء عليه بشاهد من كتاب الله أو حجة من رسول الله أو تضوب به مثلاً...؟"<sup>(1)</sup>.

وقال الكاتب بعد ذلك: (ومن المحتمل أن يكون موضوعاً في وقت متأخر من قبل الامامية)<sup>(2)</sup>.

والسرّ في ذلك أنّ هذا الحديث حمل لنا موقف الباقر (عليه السلام) المساند للامامة والمدافع عنها، ثم بعد لحظات احتجّ بهذا الحديث وقال: (يعبر عن احتجاج الامام الباقر على أخيه زيد بالعلم قبل نشوء نظرية النص أو الوصية في الامامة)<sup>(3)</sup>، واحتجّ به موة أخرى، وجعل

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 37.

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 38.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 38.

الصفحة 110

زيداً يتبنّى الموقف بقوله: (أما زيد بن علي فقد كان يقول: ليس الامام منا من جلس في بيته ورأى ستره وثبط عن

الجهاد...). إلى آخر ما في كلام زيد أعلاه.



أضف إلى ذلك، أنّ الكاتب تجاهل في هذا الحوار قول زيد إلى الباقر (عليه السلام): (إنّ الناس يجدون في كتاب الله فرض طاعتنا). وأجابه الامام الباقر (عليه السلام): "إنّ الطاعة لواحد منّا"<sup>(1)</sup>.

ألا يدلّ وجدان الناس . باعتراف زيد . في كتاب الله فرض طاعة أهل هذا البيت الحسيني على النص والوصية، وهذا شاهد واضح لا يحتاج إلى استدلال وبحث وتفكير، ولكن أحمد الكاتب استفاد من ذيل الحديث وترك صوره الذي صوّح بأنّ الناس يعلمون من كتاب الله لا من شيء آخر، بأنّ أحدرجال البيت الحسيني إمام مفترض من الله تعالى.

أمّا بالنسبة لموقف زيد من إمامة الباقر (عليه السلام)، فأجاب عنه الصادق (عليه السلام): "لو ملك لعرف كيف يضعها"<sup>(2)</sup>.

ونحن لا نريد أن نثبت صحّة هذا الحوار بقدر تبين منهج الكاتب في الاستفادة من الروايات، وأخذ ما ينفعه وترك ما

يؤوّه في نفس الرواية، وإلاّ فإنّ ذلك الحوار ضعيف بالارسال، وبجهالة الحسين بن الجرود وموسى بن بكر، كما يقول السيد

<sup>(3)</sup>  
الخوئي .

### مخالفة جمهور المحدثين والمفسرين

لقد خالف الكاتب جمعاً كبيراً من المفسرين والمحدثين حول مصاديق أهل البيت، حيث اتفق المفسرون على أن العواد من

أهل البيت: محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين (عليهم السلام)، وقال بهذه الحقيقة الفخر الوري في تفسيره، والمختوي

في الكشاف،

(1) الكافي: ج 1، ص 417.

(2) معجم رجال الحديث: ج 17، ص 347.

(3) معجم رجال الحديث: ج 7، ص 353.

الصفحة 111

والقوطني في الجامع لاحكام القرآن، والشوكاني في فتح القدير، والطوي في جامع البيان، والسيوطي في الدر المنثور<sup>(1)</sup>.

وشرك أهل الحديث في هذا الاتفاق، فقال بهذه الحقيقة كلّ من: ابن حجر في الاصابة، والحاكم في المستدرک، والذهبي في

التلخيص، وأحمد بن حنبل في مسنده، ومسلم في صحيحه، والتّرمذي في صحيحه، والطوي في معجمه الصغير<sup>(2)</sup>.

فكل هؤلاء اتفقوا على أنّ العواد من أهل البيت هؤلاء الخمسة، فضلاً عن إجماع الشيعة على ذلك، ولكن الكاتب خالف

ذلك وقال: (إنّ كلمة أهل البيت لم تكن محدّدة في أشخاص معينين)<sup>(3)</sup>.

فكيف يمكن الاعتماد على كلام شخص مثل أحمد الكاتب خالف كلّ هؤلاء، وحتى أنه لم يشر إليهم لا من قريب ولا من

بعيد.

## الكذب على التّراث السنّي

لم يقصر الكاتب كذبه على الشيعة وتراثهم فحسب، بل طال تراث إخواننا أهل السنّة أيضاً، وهذا مما يؤكد هوية الكاتب الجديدة وانتماءه الاصيل إلى من كان يتولّى.

فلقد كذب على التّراث السنّي قاطبة عندما نسب إليه أنّه لم يحصر الخلفاء باثني عشر خليفة، فقال: (وانّ الاحاديث السنّيّة بالذات لا تحصوهم في اثني عشر)<sup>(4)</sup>.

وبكلامه هذا كذب على البخري، لأنّ البخري نقل في صحيحه قول رسول

---

(1) الجامع لاحكام القرآن: ج 14، ص 183؛ فتح القدير: ج 4، ص 279؛ جامع البيان: ج 12، ص 6؛ الدر المنثور: ج 6، ص 603.

(2) المستترك على الصحيحين: ج 3، ص 158 . 160، رقم 4705 . 4709؛ مسند أحمد: ج 4، ص 16540؛ صحيح مسلم: ح 2424؛ سنن الترمذي: ج 5، ح 3787؛ المعجم الصغير للطوي: 23 / 3.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 99.

(4) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 206.

---

الصفحة 112

الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "يكون اثنا عشر أمواً.... كلهم من قویش"<sup>(1)</sup>.

وكذب على مسلم، لأنّ مسلم نقل في صحيحه عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: "ولا يزال الدين قائماً حتّى تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة من قویش"<sup>(2)</sup>.

وكذب على أحمد، فإنّ أحمد بن حنبل نقل في مسنده قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): "اثني عشر كعدّة نعباء بني إسرائيل"<sup>(3)</sup>.

فهل يوجد عاقل يقول بأنّ هذه الاحاديث لا تحصر الخلفاء في اثني عشر؟ ولم يقف التّراث السنّي عند البخري ومسلم

وأحمد بن حنبل، ولكثرة من خرّج هذا الحديث ننقل فقط المصادر محيلين القرئ إليها لمطالعتها:

سنن أبي داود: ج 4، ص 106، ح 4279 . 4281؛ المعجم الكبير للطواني: ج 2، ص 238، ح 1996؛ سنن الترمذي: ج 4، ص 501؛ مستترك الحاكم: ج 3، ص 618؛ حلية الاولياء: ج 4، ص 333؛ فتح الباري: ج 13، ص 211؛ البداية والنهاية: ج 1، ص 153؛ صحيح مسلم بشوح النووي: ج 12، ص 201؛ تفسير ابن كثير: ج 2، ص 24 في تفسير الاية 12 من سورة المائدة؛ كتاب السلوك في دول الملوك للمقروزي: ج 1، ص 13 . 15 من القسم الاوّل؛ شوح الحافظ ابن قيم الجزية على سنن أبي داود: ج 11، ص 363، شوح حديث 4259؛ شوح العقيدة الطحاوية: ج 2، ص 736؛ الحوي للفتوي: ج 2، ص 85؛ عون المعبود شوح سنن أبي داود للعظيم آبادي: ج 11، ص 362، شوح حديث 4259؛ مشكاة المصابيح للتبروزي: ج 3، ص 327، ح 5983؛ السلسلة الصحيحة للاباني؛ حديث رقم 376؛ كنز العمال: ج 12، ص 32،

حديث رقم 33848 وص 33 ، حديث رقم 33858 ، وص 34 ، حديث رقم 33861 ؛ فوائد السمطين: ج 2، ص 145، ح 42؛ ينابيع المودة: ج 3، ص 104، باب 77.

(1) صحيح البخاري: ج 6، ص 1640، رقم 6796، كتاب الاحكام، باب الاستخلاف.

(2) صحيح مسلم: ج 3، ص 155، رقم 1822، كتاب الاملة، باب الناس تبع لقويش.

(3) مسند أحمد: ج 1، ص 657، رقم 3772.

الصفحة 113

كَلَّ هذا الوَاقِعُ رفضه الكاتب وقال: (إنَّ الاحاديث السنية بالذات لا تحوهم في اثني عشر) (1).

فياقوى هل يوجد بعد ذلك من يصدّق كلمة واحدة مما كتبه المؤلف، ولماذا هذا الحقد على الائمة بحيث أعماه حتى عن

مشاهدة مسلمة من مسلمّات الفكر الاسلامي السنّي والشيعي؟ ولماذا أراد الكاتب أن يمسح من لواوين الاسلام الحديثية حتى

الاشارة إلى العدد بشكل إجمالي؟

### انكار أحاديث صحيحة بدون علة

عودنا الكاتب بإنكاراته المتكررة التي طالت حتى المسلمّات، ولم يقف عند مسلمّات الشيعة، بل أنكر حتى مسلمّات الفكر

السنّي، كما يتبيّن من إنكار حصر الخلفاء باثني عشر، وبعد أن أنكر ولادة المهدي (عج) التي أخبر بها والده العسكري

وبأحاديث صحيحة . كما تقدّم . تحتّم عليه أن ينكر الغيبة وما شابه ذلك، ونحن هنا لا نريد أن نبحث الوَاقِعُ الشيعي حول الغيبة

إلّا بقدر إعلام الكاتب بأنّ هناك أحاديث صحيحة أكّدت هذا الموضوع، ومن رجال ثقّات، فما هو توجيهه لتلك الاحاديث؟

نقل الشيخ الصدوق عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن محمّد بن الحسن الصفارّ، عن يعقوب بن يزيد، عن أيوب بن

فوح، قال: قلت للرضا (عليه السلام): إنّنا لوجو أن تكون صاحب هذا الامر، وأن يوده الله عزّ وجلّ إليك من غير سيف، فقد

بويع لك وضوبت الواهم باسمك، فقال (عليه السلام): "ما منّا أحد اختلفت إليه الكتب وسئل عن المسائل وأشّرت إليه الاصابع

وحملت إليه الاموال إلا اغتيل أو مات على فاشه حتى يبعث الله عزّ وجلّ لهذا الامر رجلا خفي المولد والمنشأ، وغير خفي

(2) في نسبه".

تؤكّد هذه الرواية وضوح نسب المهدي الذي أنكوه الكاتب، فضلاً عن غيبته، ولم

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 206.

(2) كمال الدين: ص 345، باب 35، ح 1.

الصفحة 114

يوجّه لنا الكاتب هذه الاحاديث، ولم يستطع أن يرميها بتهمة الضعف السندي أو الإرسال أو ما شابه ذلك، لأنّ السند هنا

الشيخ الصدوق، فلا يحتاج إلى تعريف، فهو قطب الامامية وثقتهم وصاحب شمعة من شوع زائهم (من لا يحضوه الفقيه) والذي نقل عنه الشيخ الصدوق هو محمد بن الحسن بن الوليد الذي يقول عنه النجاشي: (هو شيخ القميين وفقههم ومتقدمهم ووجههم... ثقة، ثقة، عين مسكون إليه) <sup>(1)</sup>.

وتوجم له الشيخ الطوسي بأنه: (جليل القدر، بصير بالفقه، ثقة) <sup>(2)</sup>.

وقال الحلّي بحقه: (ثقة، ثقة، عين، مسكون إليه، جليل القدر، عظيم المتولة، علف بالرجال، موثوق به) <sup>(3)</sup>. وقال المامقاني عنه: (ثقة) <sup>(4)</sup>.

فهذا الرجل الثاني في السند، والرجل الثالث فيه هو محمد بن الحسن الصفار الذي جعله النجاشي وجهاً في القميين، وقال عنه: (ثقة، عظيم القدر، راجحاً) <sup>(5)</sup>، وعدّه الطوسي من أصحاب العسكري <sup>(6)</sup>، ووثقه الحلّي والمامقاني <sup>(7)</sup>.

وأما الرجل الرابع الذي أخبر بوضوح نسب المهدي وأنكوه الكاتب هو يعقوب ابن يزيد الذي قال عنه النجاشي: (ثقة صدوقاً) <sup>(8)</sup>. وقال عنه الطوسي: (هو وأبوه ثقتان) <sup>(9)</sup>. وقال عنه الحلّي: (ثقة صدوقاً) <sup>(10)</sup>. وقال عنه المامقاني (ثقة) <sup>(11)</sup>.

---

(1) رجال النجاشي: ص 383، رقم 1042.

(2) رجال الطوسي: ص 439، رقم 6273، من لم يرو عن واحد من الائمة.

(3) خلاصة الاقوال: ص 247، رقم 842.

(4) تنقيح المقال: ج 1، ص 134، رقم 10534.

(5) رجال النجاشي: ص 354، رقم 948.

(6) رجال الطوسي: ص 402، رقم 5898، أصحاب العسكري (عليه السلام).

(7) خلاصة الاقوال: ص 260، 261، رقم 910، تنقيح المقال: ج 1، ص 135، رقم 10551.

(8) رجال النجاشي: ص 450، رقم 1215.

(9) رجال الطوسي: ص 369، رقم 5488، أصحاب علي بن موسى الرضا (عليه السلام).

(10) خلاصة الاقوال: ص 298، رقم 1107.

(11) تنقيح المقال: ج 1، ص 168، رقم 13291.

---

الصفحة 115

وآخر ما في السند الذي أنكر الكاتب، والذي روى عن الامام الرضا (عليه السلام) هو أيوب بن فوح الذي تحدت عنه النجاشي بقوله: (كان وكيلاً لابي الحسن وأبي محمد (عليهما السلام)، عظيم المتولة عندهما، مأمونا، وكان شديد الروع، كثير العبادة، ثقة في رواياته) <sup>(1)</sup>. وقال عنه الطوسي إنه ثقة <sup>(2)</sup>. وقال الحلّي بحقه: (ثقة، مأمونا، شديد الروع، صحيح الاعتقاد) <sup>(3)</sup>. وقال المامقاني بحقه: (ثقة) <sup>(4)</sup>.

هذا هو حال السند الذي أثبت غيبة المهدي المنتظر، وأثبت وضوح نسبه للذين أنكوهما الكاتب من نون سبب يذكر.

وأُنكر الكاتب الحديث الذي نقله الشيخ الصدوق عن أبيه علي بن الحسين بن بابويه القمي، عن سعد بن عبدالله، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن العباس بن عامر القصابي، قال: سمعت أبا الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام) يقول: "صاحب هذا الامر من يقول الناس لم يولد بعد"<sup>(5)</sup>.

فأثبت الامام الكاظم (عليه السلام) في هذا الحديث وقبل الغيبة بعشرات السنين بأنَّ الناس سيختلفون في مولده، وإنكار الكاتب لهذا الحديث لا وجه له لا من ناحية المتن ولا من ناحية السند، وكيف ينكر السند الذي فيه والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه القمي، الذي قال عنه النجاشي: (شيخ القميين في عصره ومتقدمهم وفتيهم وثقتهم)<sup>(6)</sup>. وقال عنه الطوسي: (ثقة)<sup>(7)</sup>. ووثقه كل من الحلبي والمامقاني<sup>(8)</sup>.

---

(1) رجال النجاشي: ص 102، رقم 254.

(2) رجال الطوسي: ص 352، رقم 5214، أصحاب علي بن موسى رضا (عليه السلام).

(3) خلاصة الاقوال: ص 59، رقم 58.

(4) تنقيح المقال: ج 1، ص 19، رقم 1195.

(5) كمال الدين: ص 336، باب 34، ح 2.

(6) رجال النجاشي: ص 261، رقم 684.

(7) رجال الطوسي: ص 432، رقم 6191، من لم يرو عن واحد من الائمة (عليهم السلام).

(8) خلاصة الاقوال: ص 178، رقم 531، تنقيح المقال: ج 1، ص 106، رقم 8246.

---

الصفحة 116

وأما سعد بن عبدالله فجعله النجاشي شيخ هذه الطائفة وفتيها ووجهها<sup>(1)</sup>. وقال عنه الطوسي: (جليل القدر)<sup>(2)</sup>. وقال الحلبي: (واسع الاخبار، كثير التصانيف، ثقة، شيخ هذه الطائفة وفتيها ووجهها)<sup>(3)</sup>. ووثقه المامقاني<sup>(4)</sup>.

ونقل سعد بن عبدالله الحديث عن الحسن بن موسى الخشاب، وهو من وجوه أصحابنا، مشهور كثير العلم والحديث كما يقول النجاشي<sup>(5)</sup>. وعده الطوسي من أصحاب العسكري<sup>(6)</sup>، وتابع الحلبي النجاشي بقوله المتقدم<sup>(7)</sup>.

وأما الرجل الاخير في السند الذي نقل الحديث الذي أثبت مولد الامام المهدي واختلاف الناس فيه، هو العباس بن عامر القصابي، الذي ترجم له النجاشي بقوله: (الشيخ الصدوق الثقة، كثير الحديث)<sup>(8)</sup>. وذكره الطوسي في رجاله<sup>(9)</sup>. وعده الحلبي من الثقات<sup>(10)</sup>، وكذلك المامقاني<sup>(11)</sup>.

فهذا حال السند الذي أنكر منته الكاتب، وكذلك أنكر حديثاً رواه الشيخ الصدوق عن أبيه، عن عبدالله بن جعفر الحموي، عن أيوب بن فوح، عن محمد بن أبي عمير، عن جميل بن وارج، عن زرارة، قال: قال أبو عبدالله (عليه السلام): "يأتي على الناس زمان يغيب عنهم إمامهم"، فقلت له. والكلام لزرارة. ما يصنع الناس في ذلك

(1) رجال النجاشي: ص 177 - 178، رقم 467.

(2) رجال الطوسي: ص 427، رقم 6141، من لم يرو عن واحد من الائمة (عليهم السلام).

(3) خلاصة الاقوال: ص 156، رقم 452.

(4) تنقيح المقال: ج 1، ص 62، رقم 4702.

(5) رجال النجاشي: ص 42، رقم 85.

(6) رجال الطوسي: ص 398، رقم 5840، أصحاب العسكري.

(7) خلاصة الاقوال: ص 104، رقم 240.

(8) رجال النجاشي: ص 281، رقم 744.

(9) رجال الطوسي: ص 434، رقم 6222، من لم يرو عن واحد من الائمة (عليهم السلام).

(10) خلاصة الاقوال: ص 210، رقم 682.

(11) تنقيح المقال: ج 1، ص 81، رقم 6214.

الصفحة 117

أزمان؟ قال: "يتمسكون بالامر الذي هم عليه حتى يتبين لهم"<sup>(1)</sup>.

هذا الحديث الذي أنكره الكاتب نقله الشيخ الصدوق الثقة، عن والده (الثقة) كما قال النجاشي والطوسي والحلي والمامقاني<sup>(2)</sup>، نقله والد الصدوق عن عبدالله بن جعفر الحموي شيخ القميين ووجههم بتعبير النجاشي<sup>(3)</sup>، ووثقه الطوسي والحلي والمامقاني<sup>(4)</sup>، ونقل عبدالله بن جعفر الحموي هذا الحديث. الذي أثبت غيبة الامام المنتظر (عج) وحدد موقف الناس منه. عن أيوب بن فوح الثقة عند النجاشي والطوسي والحلي والمامقاني<sup>(5)</sup>، ونقل أيوب بن فوح عن محمد بن أبي عمير الذي ترجمه له النجاشي بقوله: (جليل القدر، عظيم المترلة فينا وعند المخالفين)<sup>(6)</sup>، وجعله الطوسي من أوثق الناس عند الخاصة والعامّة<sup>(7)</sup> والذي قال الكشي بحقه: (إنه ممن أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عنه وأقر له بالفقه والعلم)<sup>(8)</sup>، وأما المحقق المامقاني فقد قال بحقه: ثقة، مراسيله كالمسانيد الصحاح<sup>(9)</sup>.

ونقل الرجل هذا الحديث الذي أنكره الكاتب عن جميل بن وّاج، الذي تحدث

(1) كمال الدين: ص 328، باب 33، ج 44.

(2) رجال النجاشي: ص 261، رقم 684؛ رجال الطوسي: ص 433، رقم 6191، من لم يرو عن واحد من الائمة

(عليهم السلام)؛ خلاصة الاقوال: ص 178، رقم 531؛ تنقيح المقال: ج 1، ص 106، رقم 8246.

(3) رجال النجاشي: ص 219، رقم 573.

(4) رجال الطوسي: ص 400، رقم 5857، أصحاب العسكري (عليه السلام)؛ خلاصة الاقوال: ص 193 - 194، رقم

605؛ تنقيح المقال: ج 1، ص 88، رقم 6785.

- (5) رجال النجاشي: ص 102 ، رقم 254 ، رجال الطوسي: ص 352 ، رقم 5214 ، أصحاب الرضا (عليه السلام); خلاصة الاقوال: ص 59 ، رقم 58; تنقيح المقال: ج 1، ص 19 ، رقم 1195.
- (6) رجال النجاشي: ص 326 . 327 ، رقم 887.
- (7) الفهوسـت للطوسي: ص 218 . 219 ، رقم 617.
- (8) خلاصة الاقوال: ص 239 . 240 ، رقم 816. نقلاً عن الكشي.
- (9) تنقيح المقال: ج 1، ص 13 ، رقم 10272.

الصفحة 118

عنه النجاشي، فقال: (شيخنا ووجه الطائفة ثقة) <sup>(1)</sup> ، ووثقه الطوسي والحلي والمامقاني <sup>(2)</sup> ، وقال بحقه الكشي إنه: (ممّن) اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه فيما يقول، والاقوال له بالفقه <sup>(3)</sup> .

وأما الرجل الاخير في السند، والذي سمع الحديث من فم الامام الصادق (عليه السلام) والذي أثبت للناس على لسان الصادق (عليه السلام) أنّ للمهدي غيبة، فهو زرارة بن أعين الذي تحدّث عنه النجاشي بقوله: (شيخ أصحابنا في زمانه ومتقدّمهم، وكان قرناً، فقيهاً، منكلاً، شاعوا، أدبياً، قدّ اجتمعت فيه خلال الفضل والدين، صادقاً فيما يرويه) <sup>(4)</sup> ، وقال بحقه الطوسي إنه ثقة <sup>(5)</sup> ، وقد تابع الحلي النجاشي في توثيقه المتقدّم <sup>(6)</sup> ، وأما المامقاني فقد قال: (ثقة، وأي ثقة) <sup>(7)</sup> . فهذا موقع الرجل الذي نسب إليه الكاتب بأنّه يجهل إمام زمانه.

هذه الاحاديث الصحاح التي نقلناها من الشيخ الصدوق فقط هي غيـض من فيض من الاحاديث الصحاح التي نقلها الامامية الاثنا عشرية حول مولد الامام الثاني عشر وغيبته واختلاف الناس فيه، وتلقوها كأرواً عن كابر، كل ذلك أنكوه الكاتب بكلمات إعلامية وشعوات واهية لا تنطلي إلا على جهال الناس.

(1) رجال النجاشي: ص 126 - 127 ، رقم 328.

(2) الفهوسـت للطوسي: ص 94 ، رقم 154 ; خلاصة الاقوال: ص 92 . 93 ، رقم 209; تنقيح المقال: ج 1، ص 28 ، رقم 1933.

(3) رجال الكشي: ترجمة محمد بن أبي عمير.

(4) رجال النجاشي: ص 175 ، رقم 463.

(5) رجال الطوسي: ص 337 ، رقم 5010.

(6) خلاصة الاقوال: ص 152 ، رقم 441.

(7) تنقيح المقال: ج 1، ص 56 ، رقم 4213.





## إنكار علائم الظهور بدون بحث وتحقيق

أنكر الكاتب علائم الظهور التي تحدّث عنها الفكر الاسلامي عامة (السنّي والشيعي)، والتي رويت بأسانيد صحاح لا يعترّيها الشكّ مطلقاً، فقال في هذا المجال:

(إنّ جميع هذه الروايات الواردة في هذا الشأن هي مرسلة أو مروية عن مجاهيل وغلاة ووضّاعين) (1).

وهذا الشعار . كالشعرات السابقة . خلا من التحقيق لسند أو متن روايات علائم الظهور، فهو إنكار ساذج لاسانيد صحيحة روت لنا علائم الظهور، منها:

ما رواه الحاكم، عن علي بن أبي طالب (عليه السلام) عندما سأله رجل عن المهدي فقال: "هيهات"، ثمّ عقد بيده سبعاً فقال: "ذلك يخرج في آخر الزمان، ثمّ إذا قال الرجل الله الله قتل، فيجمع الله تعالى له قوماً كوّح السحاب، يؤلف الله بين قلوبهم، لا يستوحشون إلى أحد، ولا يفوحون بأحد، يدخل فيهم على عدّة أصحاب بدر، لم يسبقهم الاوثون، ولا يبركهم الاخرون، وعلى عدد أصحاب طالوت الذين جازوا معه النهر".

وقال الحاكم: (صحيح على شوط الشيخين، ولم يخرجاه) (2).

وأخرج ابن ماجه حديثاً في علائم الظهور عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: "يقتل عند كركم ثلاثة كلّهم ابن خليفة، لا يصير إلى واحد منهم، ثمّ تطلع الرايات السود من قبل المشوق، فيقتلونكم قتلاً لم يقتله قوم"، ثمّ ذكر شيئاً لا أحفظ . على حدّ تعبير الروي . ثمّ قال: "فإذار أيتّموه فبايعوه ولو حوا على الثلج، فإنه خليفة الله المهدي" (3).

قال الحاكم . متحدثاً عن سند هذا الحديث .: (صحيح على شوط الشيخين) (4) . وقال ابن كثير: (وهذا إسناد قوي صحيح) (5).

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 255.

(2) مستترك الحاكم: ج 4، ص 596 . 597، رقم 8659.

(3) سنن ابن ماجه: ج 2، ص 1367، رقم 4084.

(4) مستترك الحاكم: ج 4، ص 510، رقم 8432.

(5) كتاب النهاية (الفن والملاحم): ج 1، ص 301.

ثمّ تحدّث ابن كثير عن هذا الحديث فقال: (هذه الوايات ليست هي الوايات التي أقبل بها أبو مسلم الخراساني فاستنّب بها دولة بني أمية في 132 هـ بل روايات سود تأتي بصحبة المهدي) (1).

وغير ذلك من العلامات التي نُقلت بالاحاديث الصحاح عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وعن أمير المؤمنين،

والعشوات من هذه الروايات نقلت عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام)، وقد رماها الكاتب بسهام الضعف والوضع من دون مناقشة تذكر، أضف إلى ذلك أنّ الصحابة رووا بالاثار الصحيحة الكثير من العلامات، كما ذكر ابن حماد.

يقول عبدالرزاق في مصنفه، عن معمر بن راشد الأزدي أبي عروة البصوي، عن ابن طلوس وهو عبدالله بن طلوس بن كيسان، عن علي بن عبدالله بن عباس، قال: (لا يخرج المهدي حتى تطلع مع الشمس آية) <sup>(2)</sup>.

فهذا الاثر الذي روي عن معمر بن راشد الثقة الثبت الفاضل، الذي قال عنه ابن حجر في تهذيبه: (إن حديثه عن ابن طلوس مستقيم) <sup>(3)</sup>، وكذلك قال الذهبي <sup>(4)</sup>، وأما ابن طلوس فهو ثقة فاضل <sup>(5)</sup>، وأخيراً علي بن عبدالله بن عباس أبو محمد فهو ثقة عابد <sup>(6)</sup>.

فهذه الاحاديث، وعشوات مثلها، وبأسانيد صحيحة من ثقات تؤكد وجود علامات للمهدي قبل ظهوره، استهزأ بها الكاتب من غير فحاشة ولا بحث، ورماها بالوضع والاختلاق، وجوه هذا القول إلى قول آخر، وهو أنّ أحاديث علامات الظهور لم تحدّد هوية المهدي، بينما نجد علي بن المكي الهلالي يقول في حديث إنه دخل

(1) كتاب النهاية (الفتن والملاحم): ج 1، ص 301.

(2) مصنف عبدالرزاق: ج 11، ص 373، رقم 2775.

(3) تهذيب التهذيب: ج 10، ص 220، رقم 441.

(4) ميزان الاعتدال: ج 4، ص 154، رقم 8682.

(5) تزيين التهذيب: ص 251، رقم 3397.

(6) تزيين التهذيب: ص 342، رقم 4761.

على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وفاطمة (عليها السلام) عند رأسه في موضعه، فبكت، فأخوها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) باختيلها واختيار علي (عليه السلام) والأوصياء من بعده، وهم خير الأوصياء، وأخذ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يعدّد علائم الظهور التي أنكها الكاتب، ثم أخيراً. وكما يقول الحديث. أخبر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فاطمة بأنّ المهدي من ولدها، ومن ولد الحسين بالذات. وأخرج هذا الحديث الذي أنكر الكاتب مضمونه الطواني والهيثمي والجويني وغيرهم، والذي حدّد فيه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) هوية المهدي من فاطمة (عليها السلام) من الحسين (عليه السلام)، وحدّد الأوصياء فيه.

وهذا غيض من فيض من الاحاديث التي حدّدت معالم الظهور وعلاماته، ومن أراد الاطلاع أكثر فلواجع معجم أحاديث الامام المهدي <sup>(1)</sup>، كلّ ذلك أنكوه الكاتب بكلمة إنشائية خالية من المصادر.

ونتيجة للفهم الخاطيء لالفاظ الروايات وقع الكاتب في اشتباهات فضيعة، أدت به إلى إنكار نصر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) على أئمة أهل البيت (عليهم السلام)، ومن مصاديق ذلك قوله: (إنّ الأئمة لم يكونوا يعرفون بخلفهم من قبل) (2).  
والسرّ في فهمه الخاطيء هذا أنه لم يستطع أن يميّز بين الروايات جيّداً، أي لم يستطع التمييز بين معرفة الامام بنفسه أنه إمام، وبين بداية إمامته.

أمّا الامر الاول، وهو معرفة الامام بنفسه أنه إمام، فهذا مما دلّت عليه كتب الحديث، وطالعنا به الروايات التريخية بالتصريح بأسمائهم من قبل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، كما نقل ذلك القنوزي الحنفي في يناعه، والصدوق في إكمال الدين، والكليني في الكافي، مضافاً إليه حديث الوح الذي نقله الصدوق والكليني.  
أمّا الصدوق فقد قال: حدّثنا الحسين بن أحمد بن إريس، قال: حدّثنا أبي عن

(1) معجم أحاديث الامام المهدي 5 مجلّدات.

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 73.

الصفحة 122

أحمد بن محمّد بن عيسى، وإراهيم بن هاشم، جميعاً، عن الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر (عليه السلام)، عن جابر بن عبدالله الانصلي، قال: دخلت على فاطمة (عليها السلام) وبين يديها لوح فيه أسماء الاوصياء، فعددت اثني عشر اسماً، آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمّد، وأربعة منهم علي صلوات الله عليهم (1).  
وروى الصدوق هذا الحديث بطويق آخر، وهو: عن أحمد بن محمّد بن يحيى العطار، عن أبيه، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر، عن جابر بن عبدالله الانصلي... الحديث.  
وقد يقال: إنّ السند غير حجة من وجهين:

الاول: أنّ الحسين بن أحمد بن إريس في السند الاول، وأحمد بن محمّد بن يحيى العطار في السند الثاني لم يوثقا.  
قلت: هما من مشايخ الاجرة، ولم يذكر الصدوق أحدهما في جميع كتبه إلاّ متوضياً عليه، ومن البداهة أن لا يقال للفاسق: (رضي الله عنه)، بل يقال ذلك للرجل الجليل.

ولو تولنا بعدم دلالة هذا اللفظ على الوثاقّة، فإنّه من البعيد كلّ البعد أن يتفق كلّ منهما على الكذب على أبيه، لانهما رويَا الحديث عن أبيهما.

ومما يدل على صدقهما أنّ الكليني أخرج الحديث بسند صحيح، عن أبي الجارود، وابتدأ السند بوالد الشيخ الصدوق عن محمّد بن يحيى العطار، عن محمّد بن الحسين، عن ابن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر، عن جابر بن عبدالله الانصلي (2)، والمشايخ الثلاثة الاول في هذا السند من أجلاء المحدثين وثقاتهم المشهورين بالاتفاق.

الثاني: أنّ أبا الجارود قد طعن عليه، فالسند ليس بحجة.

والجواب: إنَّ أبا الجارود تابعي، ومن أين للتابعي أن يعلم بأنَّ في أسماء الاوصياء (عليهم السلام) ثلاثاً باسم محمدٍ وأربعة باسم علي؟! وهذا هو المنطبق مع الواقع، وقد مات أبو الجارود قبل إتمام هذا الواقع بعشرات السنين، على أنَّ الشيخ المفيد قد وثَّقه

(1) كمال الدين: ص 293، باب 28، ح 3.

(2) الكافي: ج 1، ص 532، باب 126، ح 9.

الصفحة 123

في رسالته العددية.

هذا، والصدوق أخرج حديث اللوح في أول الباب بهذا السند، قال: حدَّثني أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما) قالوا: حدَّثنا سعد بن عبدالله وعبدالله بن جعفر الحموي، عن أبي الحسن صالح بن حماد والحسن بن طريف، عن بكر بن صالح. وحدَّثنا أبي، ومحمد بن موسى المتوكِّل، ومحمد بن علي بن ماجيلويه، وأحمد بن علي بن إواهيم، والحسن بن إواهيم بن تاتانه، وأحمد بن زياد الهمداني (رضي الله عنهم) قالوا: حدَّثنا علي بن إواهيم، عن أبيه إواهيم بن هاشم، عن بكر بن صالح، عن عبدالرحمن بن سالم، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله... الحديث.

والسندان صحيحان، إلا بكر بن صالح الذي ضعُف، ولا يضر ضعفه هنا لأنه من غير المعقول أن يخبر الرجل الضعيف عن شيء قبل وانه، ثم يتحقَّق ذلك الشيء على طبق ما أخبر به، ثم لا يكون الخبر . بعد ذلك . صادقاً، فالرجل روى عن الامام موسى بن جعفر (عليه السلام)، فمن أين له أن يعلم بولاده وصولاً إلى المهدي (عليهم السلام)؟! وهو كما يبدو من طبقتهم لم يبرك الاثمة (الهادي والعسكوي والمهدي (عليهم السلام))، ويدلُّك على هذا أن مشايخ الحسن بن طريف الروي عن بكر بن صالح في السند الأوَّل هو ابن أبي عمير (ت 217)، ومن في طبقتهم (1).

فحديث اللوح: . عهد من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى الاثمة من ولده، كما قال الصادق (عليه السلام): "أترون الامر إلينا نضعه فيمن نشاء؟ كلاً والله، إنَّه عهد من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى علي بن أبي طالب، رجل فوجل إلى أن ينتهي إلى صاحب هذا الامر" (2). يخبر بحقيقة علم الاثمة بأنفسهم بأنهم أئمة، وقد أنكر أحمد الكاتب ذلك (3).

وأما الامر الثاني . وهو معرفة الامام وقت بداية إمامته . فيقول الصادق (عليه السلام): "إنَّ

(1) المهدي في الفكر الاسلامي: ص 86 - 88.

(2) بصائر الوجدات: ص 471، باب 1، ح 2.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 73.

الصفحة 124

الامام التالي يعرف إمامته في آخر دقيقة من حياة الأوّل" ، أي يعرف بداية إمامته بقراءة آخر دقيقة من حياة الأوّل. وعوّت رواية صفوان بن يحيى عن هذا المعنى الذي خلط الكاتب فيه، قال: قلت لابي الحسن الوضا (عليه السلام) أخبرني عن الامام متى يعلم أنّه إمام، حين يبلغ أنّ صاحبه قد مضى، أو حين يمضي مثل أبي الحسن (عليه السلام) قبض ببغداد وأنت هيهنا؟ قال: "يعلم ذلك حين يمضي صاحبه"<sup>(2)</sup> .

فالامام الوضا (عليه السلام) أكّد أنّ الامام اللاحق يعرف بداية إمامته حينما يمضي الامام السابق، لا حينما يبلغ بأن الامام السابق قد مضى، فعلاً هذا الابلاغ ليس له حقيقة وواقع، فلا يمكن أن يكون هناك إمامان في وقت واحد، فبداية إمامته تبدأ بعد وفاة السابق.

وهذا الخلط الذي وقع فيه الكاتب بين معرفة الامام نفسه بأنّه إمام، وبين بداية إمامته، أدّى به إلى القول: (لم تكن هناك قائمة مسبقة بأسماء الائمة القادمين، وإنّما كانت هذه القضية متروكة للؤمن.... وقال: . إن الائمة لم يكونوا يعرفون بخلفهم من قبل)<sup>(3)</sup> .

وبعد ما تقدّم تبين أنّ هذا الكلام لا معنى له، ناشئ من عدم التحقيق والبحث والتمييز بين الروايات. وعندما لم يجد الكاتب أدلة على ما يقول، راح يبحث عن قضية سؤال الشيعة للائمة عن هوية الامام اللاحق، وفي بعض الاسئلة يرفض الائمة تحديد الهوية<sup>(4)</sup> ، ولكنّه تجاهل السبب الذي حدا بالائمة عدم تحديد هوية الامام اللاحق لأولئك الذين لم يؤنس منهم رشد<sup>(5)</sup> ، واكتفى بالنتيجة، لأنّ السبب يدينه، والسبب . كما هو واضح

(1) بصائر الدرجات: ص 477 - 478.

(2) بصائر الدرجات: ص 466، ح 1.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 73.

(4) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 74.

(5) معجم رجال الحديث: ج 19، ص 299 . 300.

(1) عملاً. ما قام به أبو جعفر المنصور ببيت جواسيسه ينظرون إلى من تتفق شيعة جعفر عليه فيضوبون عنقه .

فلهذا السبب رفض الائمة تحديد هوية الامام اللاحق لأولئك الذين لم يؤنس منهم رشدًا، فالمسألة ليست كما يتصور الكاتب بهذه السهولة أن يطرح الامام هوية الامام اللاحق، لأنّ ذلك معناه الذبح، كما يقول الكاظم (عليه السلام)<sup>(2)</sup> .

### مخالفة المفسرين واتهامهم

(3) خالف الكاتب المفسرين في تفسيرهم لقوله تعالى: (يا أيّها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولياء الأمر منكم)<sup>(3)</sup> ،

ونفى الكاتب دلالة الآية على العصمة، وقال: (إنّ الآية قد تفهم على أساس النسبية، بل إنّ هذا . النسبية في الطاعة . ما يوحي به العرف والعقل والايات الأخرى في القرآن الكريم) (4).

وهراد الكاتب من النسبية في الطاعة أنّ أولي الامر ليسوا بمعصومين، ولكن فلنستمع إلى الولي في تفسيره لهذه الآية، يقول الولي: (إنّ الله تعالى أمر بطاعة أولي الامر على سبيل الجرم في هذه الآية، ومن أمر الله بطاعته على سبيل الجرم والقطع لا بدّ أن يكون معصوماً عن الخطأ، إذ لو لم يكن معصوماً عن الخطأ كان بتقدير إقدامه على الخطأ يكون قد أمر الله بمتابعته، فيكون ذلك أمراً بفعل ذلك الخطأ، والخطأ لكونه خطأ منهي عنه، فهذا يفضي إلى اجتماع الامر والنهي في الفعل الواحد بالاعتبار الواحد، وإنه محال، فنبت أنّ الله تعالى أمر بطاعة أولي الامر على سبيل الجرم، وثبت أنّ كل من أمر الله بطاعته على سبيل الجرم وجب أن يكون معصوماً عن الخطأ، فنبت أنّ أولي

(1) الكافي: ج 1، ص 412، ح 7.

(2) نفس المصدر السابق.

(3) النساء: الآية 59.

(4) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 79.

الصفحة 126

(1) الامر المذكور في الآية لا بدّ أن يكون معصوماً (1).

بينما نجد الكاتب يقول: بأنّ من يفهم من الآية هذا المعنى مخالف للعرف والعقل والايات الأخرى، لأنه جعل العرف والعقل والايات الأخرى كلّها أدلّة على فهم النسبية في الطاعة التي تتحدث عنها الآية، فاتهام الولي بعدم معرفته بالعرف والعقل وآيات القرآن ومن قبل الكاتب من عجائب الدنيا.

ثمّ راح الكاتب يشوش ذهن القارئ فقال: (فإنّ المسلمين الأوائل لم يكونوا يفهمون من معنى الاطلاق والطاعة لأولي الامر حتّى في المعاصي والمنكرات، وقد رفضت جماعة من المسلمين كان الرسول الاكرم قد أرسلها في سوية وأمر عليها رجلاً طاعة ذلك الرجل عندما أمر الجماعة في وسط الطريق بدخول نار أشعلها وطالبهم بالامتثال لأوامره، وقالوا له: لقد هورنا من النار فكيف ندخل فيها) (2).

ومن الغريب جدّاً أنّ يجعل الكاتب مورد نزول الآية دعابة فعلها عبدالله بن حذافة، تقول الرواية: إنّ عبدالله بن حذافة بن قيس بن عدي السهمي إذ بعثه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في سوية، قال أبو عمر: وكان في عبدالله بن حذافة دعابة معروفة، ومن دعابته أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أمره على سوية فأمرهم أن يجمعوا حطباً ويوقنوا نرا، فلما أوقنوها أمرهم بالتقمّم فيها، فقال لهم: ألم يأمركم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بطاعتي؟ وقال: "من أطاع أموي فقد أطاعني"، فقالوا: ما آمنّا بالله واتبعنا رسوله إلاّ لننجو من النار، فصوب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فعلهم، كما يقول القوطي (3).

لقد أصبح القرآن عند الكاتب نولاً لدعابات يلعب بها عبدالله بن حذافة، وليس لهداية البشوية، فمورد نزول الآية عند الكاتب هو دعابة يلعب بها عبدالله بن حذافة، ورفض أن يكون مورد نزول الآية علي بن أبي طالب (عليه السلام)، تقول الرواية: رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بعث سوية يوماً على رأسها علي، فصنع علي شيئاً أنكره، فتعاهد أربعة

(1) التفسير الكبير: ج 10، ص 116.

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 79 . 80.

(3) الجامع لاحكام القرآن: ج 5، ص 260.

الصفحة 127

من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أن يعلموه، وكانوا إذا قدموا من السفر بدؤوا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فقالوا له ذلك، فنهزم وقال غاضباً: "ما تريدون من علي، ما تريدون من علي، علي مني وأنا من علي، وعلي ولي كل مؤمن بعدي" (1).

أضف إلى ذلك قول الباقر (عليه السلام) في قوله تعالى: (أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ) (2) قال: "هُنِي فِي عَلِي وَفِي الْأئِمَّةِ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ مَوَاضِعَ الْأَنْبِيَاءِ" (3).

ويقول أمير المؤمنين (عليه السلام): "إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ تَوَلَّتْ فِي مَنْ قَوْلَهُمُ اللَّهُ بِنَفْسِهِ وَنَبِيِّهِ، وَهُمْ أَوْلَئِكَ الَّذِينَ قَالَ عَنْهُمْ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): إِيَّيْ تَرَكَ فِيكُمْ أُمُورٍ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا، كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَعَوْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي" (4). كل ذلك نبذه الكاتب وراء ظهره ليشتهي به ثمناً قليلاً، فبئس ما يشترون.

### ادعاءات إعلامية فلرعة

امتلا كتاب أحمد الكاتب بالادعاءات الاعلامية الفلرعة التي في كثير منها لا يسوق لها أي شاهد، وفي بعضها الآخر يحرّف البراد الواقعي لها من قبل فقهاء الامامية ومنتكلميهم، وأنكر في بعض آخر حقائق اتفق عليها الفكر الاسلامي، أعم من كونه سنياً أو شيعياً، فلقد أنكر العدد المحدد للائمة أو الخلفاء من بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) (5). في الوقت الذي نجد فيه أنّ العدد الاثني عشر (خليفة، امام، أمير) ورد في روايات كتب الفويقين، كما سيتضح فيما بعد.

ثمّ شنّع على الشيعة فهمه الخاطيء لالفاظ أحاديث تقول: إن الامامة مستورة في

(1) مصّّف بن أبي سنيّة: ج 7، ص 504، ح 58؛ مسند أحمد: ج 4، ح 19426؛ سنن الترمذي ج 5، رقم 3712؛ الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان: ج 6، ص 269، رقم 6938.

(2) النساء: الآية 59.

(3) الموزان: ج 4، ص 421.

الخلق، وقال: (إنّ الامامة لا تنقطع ولا تنحصر في عدد معين)<sup>(1)</sup>، ولكنّه لا يستطيع أن يطلي أكاذيبه على القارئ، لتسالم الفكر الشيعي والسني على وجود اثني عشر خليفة حتّى تقوم الساعة، يقول مسلم في صحيحه: "لا زال الدين قائماً حتّى تقوم الساعة، ويكون عليكم اثني عشر خليفة كلهم من قویش"<sup>(2)</sup>.

فالحديث واضح المعنى، إنّ الرقم المحدد اثني عشر، هو خلفاء الله على البشرية من بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) حتّى تقوم الساعة، ولكن عندما أنكر الكاتب ذلك العدد زور كلمة (حتّى تقوم الساعة) وما يشابهها في كتب الشيعة، ليجعل الامامة إلى يوم القيامة وأنها مستورة بدون عدد محدد.

وبعد هذا وذاك، كذب على الشيعة من جديد عندما قال: (إنّ النظرية الامامية تقول: إنّ النص قد حدث على علي فقط، وإنّ النص على الائمة الاخرين يتم من قبل الاول للثاني، وهكذا)<sup>(3)</sup>.

وهذا كذب محض، وافتراء واضح، لأنّ الشيعة تسالموا في نقل النصوص على إمامة أهل البيت (عليهم السلام) من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأعدّ بعض الفقهاء أبواباً خاصة باسم (النصوص العامة على إمامة الائمة الاثني عشر (عليهم السلام) وخلافتهم على لسان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)... إلخ)، كما نقل ذلك الحر العاملي وغيره<sup>(4)</sup>، ومسألة النص على الائمة من قبل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، كما في حديث الوح الذي نقله جابر وغيره من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كسلمان، مسألة مفروغ عنها في الفكر الشيعي، وكذلك بعض كتب المنصفين من السنة، أمثال القندوزي الحنفي الذي جعل باباً بعنوان: (بيان الائمة الاثني

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 109.

(2) صحيح مسلم: ج 1822.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 110.

(4) إثبات الهداة: ج 2، ص 244 . 566.

عشر بأسمائهم)<sup>(1)</sup>، ونقل حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهرون معصومون".

يقول الحر العاملي: إنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: "أوحى الله إليّ يا محمد، إنّي أطلعت إلى الارض إطلاعةً فاخترتك منها فجعلتك نبياً، ثمّ أطلعت ثانياً فأخترت منها علياً فجعلته وصيك وورث علمك والامام بعدك، وأخرج من أصلابكم النوية الطاهرة والائمة المعصومين، قرآن علمي، فولاكم لما خلقت الدنيا ولا الاخوة ولا الجنة ولا النار، يا محمد"



أتحب أن تراهم؟ فقلت: نعم، فنوديت، يا محمد، لرفع رأسك، فوفعت رأسي، فإذا أنوار علي، وفاطمة، والحسن، والحسين، وعلي بن الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وموسى بن جعفر، وعلي بن موسى، ومحمد بن علي، وعلي بن محمد، والحسن بن علي، والحجة يتللا من بينهم كأنه كوكب لوى، يا محمد هم الائمة بعدك المطهرون من صلبك...".<sup>(2)</sup>

هذا ما ذكره الحرّ العاملي في إثبات الهداة، والغرض من نقلنا لهذا الكلام هو أن نبين أن الكاتب نسب إلى الحرّ العاملي أنه قال بأنّ النص حدث على الامام علي فقط، وأنّ النص على الائمة الاخرين يتم من قبل الاول للثاني<sup>(3)</sup>، بينما زى أن الحرّ العاملي نقل الحديث أعلاه، وعشرات مثله تؤكد النص على الائمة من قبل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم).

ثم أطلق الكاتب شعرات فرغة، لم تعترف بها الشيعة في أي زمان، فقال: (وكانت النظرية تعترف بعدم وجود النص الصريح من بعض الائمة على بعض)<sup>(4)</sup>.

فلو تفضّل علينا الكاتب، وذكر لنا مورداً واحداً تقول الشيعة فيه أن النص على هذا الامام لم يبق عليه دليل؟ بل على العكس تماماً، فقد ذكروا أحاديث للنص عليهم من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وثم من آبائهم واحداً بعد واحد، وأنه أمر إلهي لا يضعه الامام

---

(1) ينابيع المودة: ج 3، ص 281، باب 76.

(2) إثبات الهداة: ج 2، ص 520؛ عيون أخبار الرضا: باب النصوص على الرضا (عليه السلام).

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 110.

(4) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 110.

---

الصفحة 130

حيث يشاء، كما يقول الصادق (عليه السلام).

وأول تأويلاً قسويّاً بعض الأحاديث التي تقول بأن الامام اللاحق تبدأ إمامته في اللحظة الاخيرة من حياة الامام الاول، فأوله الكاتب بأنّ الامام السابق يجهل الامام اللاحق، وحاول جاهداً بتأويل قسوي أن يحمل الأحاديث ذلك المعنى<sup>(1)</sup>.

### الاهمال المتعمد لكثير من الروايات

أهمل الكاتب تراثاً كاملاً من الروايات الصحيحة التي حفلت بها كتب الشيعة، منها ما تعلق بالامامة الالهية، ومنها ما تعلق ولادة المهدي (عج)، فلقد روى الشيخ الطوسي وحده (31 رواية) حول ولادة الامام الثاني عشر، أضف إلى ذلك روايات الكليني والمفيد والصدوق وغوهم، كلّ ذلك أهمله الكاتب، واكتفى بمناقشة روايتين منه فقط، وأهمل أيضاً خبر محاولة اعتقال الامام المهدي الذي رواه الصدوق، والذي حدّث به أحمد بن عبيدالله بن خاقان، فقال:

لقد ورد . جعفر . إلى السلطان يخوه باعتلال الامام العسكري واستعتوا لذلك، وبعد وفاة الامام أعتوا العدة للمداهمة

(2)

والتفتيش للقبض على من يهد عروش الطواغيت، ولكن خيب الله مسعاهم .

كلّ ذلك أهمله الكاتب، ونسب محاولة القبض على الامام إلى مرويات الطوسي والمجسبي والصدر، واتهم أخبرهم بالارسال (3) ، ولم يذكر بقيّة علماء الشيعة أمثال الصدوق وغوه، والذين دوّوا حادثة محاولة اعتقال الامام.

وعندما أحسّ الكاتب بأنّ الروايات في هذا المجال كثرة جداً وكلامه السابق لا يفي بالغرض، جعل من العباسيين الساعد الايمن للعوليين، وأوجد الموادعة والمؤانسة بينهم، فقال: (كان المعتضد العباسي يميل إلى التشيع... مما يبعد صحة الرواية المرسلة التي

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 110.

(2) كمال الدين: ص 49 . 52.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 225.

الصفحة 131

تتحدّث عن محاولة اعتقال الامام المهدي (1) .

ولقد فسّر أحمد الكاتب لرسال السلطان إلى دره . الحسن العسكري . من يفتنّها ويفتنّ حوّها، وختم على جميع ما فيها، وطلبوا أثر ولده، وجأؤوا بنساء يعرفن الحبل، فدخلن على جوليه فنظرن إليهنّ، فذكر بعضهن أنّ جلية هناك بها حمل، فأمر بها فجعلت في حوّة ووكّل بها تحرير الخادم وأصحابه ونسوة معهم (2) ، فسوّه بالميل إلى التشيع . ولم يذكر الكاتب أنّ جعفر أخبر المعتمد . الذي يميل إلى التشيع على حدز عمه . بالامام المنتظر، فثلث تآوّه . كما يقول الصدوق . فوجّه المعتمد بخدمه فقبضوا على صقيل الجلية، فطالوها بالصبي فأنكوته وادعت حبلاً بها لتغطي حال الصبي، فسلمّت إلى أبي الثورب القاضي (3) .

ولم يذكر الكاتب قول أحمد بن عبدالله حيث قال: فلما دفن . الحسن والمنتظر . وتفوق الناس، اضطرب السلطان وأصحابه في طلب ولده، وكثر التفتيش في المنزل والنور (4) .

كلّ هذا أهمله الكاتب ليجعل المؤانسة والمودة والمحبة بين العباسيين والعوليين دليله لعدم الضغط العباسي على البيت العلوي .

### أحمد الكاتب يريح نفسه عناء البحث

أراح الكاتب نفسه عناء البحث عن فصل مهم، نقله الثقات إلينا من فصول واسة الامام الثاني عشر، وهو الاعزافات الصويحة والصحيحة من قبل العشوات، بل المئات الذين شاهوا الامام المنتظر في حياة أبيه العسكري وبعدها، ونحن هنا

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 225.

(2) كمال الدين: ص 51 . 52.

(3) كمال الدين: ص 472.

(4) كمال الدين: ص 52.

الصفحة 132

بنقل بعض الاسماء والثقات الذين شاهنوا الامام، والذين ضرب الكاتب عنهم صفحاً، فلم يشر لهم بكلمة واحدة، منهم:

إبراهيم ابن إريس أبو أحمد<sup>(1)</sup>، وإبراهيم ابن عبده النيسابوري<sup>(2)</sup>، وإبراهيم بن محمد بن أحمد الانصلي<sup>(3)</sup>، وإبراهيم بن مهزيار أبو إسحاق الأهولي<sup>(4)</sup>، وأحمد بن إسحاق بن سعد الأشعوي<sup>(5)</sup>، وأحمد بن إسحاق الوكيل<sup>(6)</sup>، وأحمد بن الحسين بن عبد الملك الأردني<sup>(7)</sup>، وأحمد بن عبدالله الهاشمي<sup>(8)</sup>، وأحمد بن محمد بن مطهر<sup>(9)</sup>، وأحمد بن هلال والحسن بن أيوب<sup>(10)</sup>، وأبو الاديان<sup>(11)</sup>، وإسماعيل بن الحسن الهرقلي<sup>(12)</sup>، وإسماعيل بن علي النوبختي<sup>(13)</sup>، وجعفر بن علي<sup>(14)</sup>، وجعفر الكذاب<sup>(15)</sup>، وجعفر بن محمد بن عمرو<sup>(16)</sup>، والحسن

(1) الكافي: ج 1، ص 392، ح 8؛ الإرشاد: ج 2، ص 353.

(2) الكافي: ج 1، ص 392، ح 6؛ الإرشاد: ج 2، ص 352.

(3) الطوي، دلائل الإمامة: ص 298.

(4) كمال الدين: ص 408، باب 44، ح 19؛ ينابيع المودة: ج 3، ص 335، باب 83، ح 12.

(5) ينابيع المودة: ص 331، باب 83، ح 7.

(6) كمال الدين: ص 418، ح 21؛ الاحتجاج للطوسي: ج 2، ص 524 . 525.

(7) الغيبة للطوسي: ص 152.

(8) الغيبة للطوسي: ص 155.

(9) الكافي: ج 1، ص 392، ح 5؛ الإرشاد: ج 2، ص 352.

(10) الغيبة للطوسي: ص 217.

(11) كمال الدين: ص 432، باب 44، ح 25.

(12) النجم الثاقب: ج 2، ص 343، الباب السابع.

(13) الغيبة للطوسي: ص 164.

(14) الكافي: ج 1، ص 392، ح 9.

(15) كمال الدين: ص 405، ح 15.



(1) ابن أيوب بن فوح ، والحسن بن الحسين الايادي (2) ، والحسن بن عبدالله التميمي (3) ، والحسن بن وجناء النصيبي (4) ،  
والحسين بن روح أبو القاسم، وأبو الحسين ابن أبي البغل الكاتب (5) ، وحكيمة بنت الامام الجواد (6) ، ورشيق صاحب  
المادري (7) ، وسعد بن عبدالله القمي (8) ، وأبو سورة (9) ، وغورهم، هذا فضلاً عن المشاهدات الجماعية في حياة العسكري  
وبعدها، وآمن بتلك المشاهدات ونقلها ثقات الشيعة ومؤلفوها، أمثال المفيد والطوسي والكليني والصدوق وغيرهم من أقطاب  
الفكر الشيعي، كل ذلك تجاهله الكاتب ولم يذكره إلا بعبارة إعلامية خالية من أي مصدر قائلًا: (إن عامة الشيعة لم يكونوا  
شاهوا أي ولد للامام العسكري) (10) .  
وأهمل الكاتب هذا الكم الهائل من الاعترافات من دون تأويل أو تضعيف وما شابه ذلك والذي تعودناه من الكاتب أمام كل  
دليل خلاف مدّعا.

### أحمد الكاتب يعتمد على رواية ثم يضعفها

لقد تخبط الكاتب تخبطاً عجيباً في الاعتماد على الروايات، فنزلة يعتمد على رواية لان قبيها مقطعا نأفعا في استدلاله،  
فيجعل تلك الرواية ركناً لنظريته، وأخرى يضعف نفس تلك الرواية إذا كان المقطع الاخر يهدم استدلاله في المقطع الاول،  
فيتناول

(1) الغيبة للطوسي: ص 217.

(2) تبصرة الولي: ص 279 . 280.

(3) الغيبة للطوسي: ص 163 ; الخواجج والخواجج: ج 1، ص 471، ح 15.

(4) منتخب الاثر: ص 488، رقم 7.

(5) فوج المهموم: ص 245.

(6) إعلام الوري: ج 2، ص 214.

(7) الغيبة للطوسي: ص 149.

(8) كمال الدين: ص 454، ح 21 ; حلية الارار: ج 2، ص 557.

(9) الثاقب في المناقب: ص 596، رقم 538.

(10) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 191.

سندها وممتنها وبدون أمانة علمية، إما بتضعيف الثقات أو بالتأويل القسري الذي لا تتحملة ألفاظ الرواية، ومن مصاديق ذلك

أنّ الكاتب جعل رواية أبا الاديان البصوي ركناً أساسياً لعدم مشاهدة الشيعة لامامهم المنتظر، وقال:

(عامّة الشيعة لم يكونوا يعرفون أحداً غير جعفر من أبناء الامام الهادي، ولم يكونوا شاهنوا أي ولد للامام العسكري، وهذا ما تؤكّده رواية أبي الاديان البصوي)<sup>(1)</sup>.

ولكن عندما حملت هذه الرواية بعض الاشارات للتعرف على الامام المهدي، قال الكاتب بحقها:

وأما رواية أبي الاديان البصوي التي ينفود بنقلها الصدوق وورسلها نون أي سند.... ولا يعرف أحد شخصاً بهذا الاسم مما يؤكّد اختلاقه من بعض الغلاة)<sup>(2)</sup>.

فما حدا ممّا بدأ، بالامس وفي (ص 191) كانت الرواية القاعدة الاساسية للاستدلال على ما أراد، واليوم وفي (ص 224) أصبحت ضعيفة مرسلة، روايتها غير معروف. وما هذا التخبّط إلاّ للمنهج العشوائي الذي اعتمده الكاتب في الاعتماد على الروايات وتقطيعها، وتأبيد ما ينفعه من قطعها، وتضعيف ما يهدم لركان استدلاله منها.

ولم يكتفِ الكاتب بذلك، بل حمل الرواية أكاذيب لم تحملها، وجعل من أبي الاديان البصوي . على الرغم من اتهامه بالجهالة رجلاً مغزياً ومهنئاً لجعفر، مغزياً بوفاة العسكري، ومهنئاً بمقام جعفر الجديد، وهو الامامة، ونسب ذلك إلى الرواية<sup>(3)</sup>، بينما نجد أبا الاديان هذا في تلك الرواية يقول: (إن كان جعفر هو الامام فقد بطلت الامامة لآتي . والكلام لابي الاديان . كنت أعرفه يشوب النبيذ ويقامر في الجسوق ويلعب الطنبور)<sup>(4)</sup> . فلم ينقل هذه المواصفات لجعفر والتي حدّث بها أبو الاديان،

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 191.

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 224.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 191.

(4) كمال الدين: ص 432.

واكتفى بالتغوية والتهنئة، فقطع الرواية عن سياقها الموضوعي.

ولم يقف الكاتب عند ذلك، ولكي يضلّل القارئ بأكاذيبه أضاف إلى المغزّين والمهنئين عثمان بن سعيد العمري، وجعل من الرواية تلك دليلاً على ذلك، وهذا كذب محض، وافتراء واضح، ومن أراد التأكّد فليرجع إلى الرواية<sup>(1)</sup>، ولن يجد فيها ذلك

أبدأ.

ولم يقف الكاتب عند ذلك الحد، بل نسب للرواية بأنّ وفداً من الشيعة هنا جعفر وغواه، بينما نجد أنّ ذلك الوفد أراد أن يبرز للناس عدم أهلية جعفر لهذا المنصب، تقول الرواية: سألوه عن بعض مواصفات الامامة فلم يجب عنها، وأجاب عنها الخادم الذي خرج من الامام الحجّة، وهذا لم يذكره الكاتب الذي قطع الرواية، وأخرج ما هو داخل فيها، وأضاف ما هو خراج

عنها تشويشاً لذهن القارئ.

## أحمد الكاتب يخضم نفسه

امتلا كتاب المؤلف بالمتناقضات حتى عجزنا عن إحصائها، فلقد نسب إلى أهل قم أنهم لم يلتزموا بقانون الوراثة العمودية في الامامة وقال:

(إن أهل قم.... لم يكونوا يلتزمون بقانون الوراثة العمودية في الامامة) (2)

ولكن بعد أسطر نقل رواية تشير إلى أن أهل قم رفضوا إمامة جعفر الكذاب لهذا البند الاساسي الواسخ في أذهانهم، فقال: (العقبة الرئيسية التي حالت دون إيمان بعض الشيعة بإمامة جعفر هي المبدأ القديم المشكوك فيه الوافض لاجتماع الامامة في الاخوين بعد الحسن والحسين وقد طرحه وفد قم على جعفر بن علي أثناء الحوار) (3)

ولم يميّز الكاتب بين لفظة "الوراثة العمودية" وبين لفظة "عدم اجتماع الامامة في

(1) كمال الدين: ص 431 - 433، ج 25.

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 192.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 192.

الصفحة 136

الاخوين بعد الحسن والحسين" والتي تعبّر عن الوراثة العمودية، فنسب إلى أهل قم كلا اللفظين ذات المعنى الواحد من دون أن يلتفت إلى أن معنى كلا اللفظين واحد، وقال متحدّثاً عن الشيعة:

(المشكلة الرئيسية في جعفر لدى البعض منهم هي مسألة الجمع بين الاخوين في الامامة) (1)

وكثير مثل هذه العيولات العشوائية اتسم به كتاب هذا الرجل.

## أحمد الكاتب يفسّر الحديث وأيه

تحدّث الكاتب عن كثير من الاحاديث التي نقلها الفويقيين، وأيه من دون أي وثيقة تؤيّدّه، ففسر كلمة الحجة في الاحاديث بأنها الحكومة، ولم يعطِ للإمام أي صلاحية أخرى سوى الحكومة، فوجد تناقضا لم يكن موجودا بين الغيبة وبين الاحاديث التي تنصّ على ضرورة وجود حجة الله على الارض، فقال:

(ما فائدة هذه الاحاديث إذا كان الامام غائبا ولم ينظم المسلمين ويقودهم لتطبيق أحكام الاسلام ويؤسس الحكومة

(2) الاسلامية)

وهذا التساؤل مبني على عدم فهم وظيفة الامام أو الحجة بالامة، وأشكال الكاتب هذا لاربط له بالغائب المنتظر، لان كل أممتنا . ما عدا علي والحسن (عليهما السلام) اللذين حكما لبعض الوقت . لم يحكوا ولم يستلموا القيادة السياسية في المجتمع،

ولكن ظلّوا يدافعون عن الشريعة وحفظوها من التحريف والتلاعب، ابتداءً من زمن الخلفاء الراشدين وإلى يوم الغيبة التي أرسوا فيها قواعد الفقه الإسلامي وحدّثوا مسلمات الشريعة، ووضعوا الخطوط الحمراء لكلّ من أراد البحث والتقصّي حول أحكامها. إذن، كلام الكاتب كان مبنياً على عدم الفهم . الذي أوقعه في اشتباهاً كثيرة . لالفاظ الاحاديث، ومن هذه الاحاديث:

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 193.

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص

الصفحة 137

قول العبد الصالح (عليه السلام): "إنّ الحجّة لا تقوم لله على خلقه إلاّ بإمام حيّ يعوف"<sup>(1)</sup>.

وقول الامام علي (عليه السلام): "اللهم بلى، ولا تخلو الارض من حجة قائم لله بحجّته، إما ظاهر معلوم، وإما خائف مغمور، لئلا تبطل حجج الله وبياناته"<sup>(2)</sup>. وغير ذلك كثير.

فعندما عجز الكاتب عن إيجاد نقطة ضعف في هذه الاحاديث سنداً وممتناً، رماها بتهمة التناقض بين ضرورة وجود الحجّة وقيامه، وبين غيبة الامام المنتظر<sup>(3)</sup>.

وفسر وجود الحجّة بقيام الدولة أو الرئيس في المجتمع، وعندما فهم من الرئيس القائد السياسي الذي يقود دفعة الحكم وقع في الفخ الذي رسمه لنفسه، وإشكال الكاتب هذا لا علاقة له بالغيبة وإن كان هو لا يعلم بذلك، لأنّ الاثمة (عليهم السلام) باستثناء علي والحسن (عليهما السلام)، لم يستلموا الحكم ولم يتهبأ لهم الظروف السياسي لذلك، ولكن لم ينغولوا عن المجتمع، بل ظلّوا يدافعون عن الوظيفة الاساسية لهم وهي حفظ الشريعة من التحريف والتبديل، فحتّى لو سدّ الطريق السياسي والسيطرة على دفعة الحكم لتنفيذ هذه الوظيفة، فهناك طرق أخرى سار عليها الاثمة (عليهم السلام) لتنفيذ وصية رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

يقول الشيخ الصدوق:

(إنّ خصومنا قد جهلوا آثار حكمة الله تعالى، وأغفلوا مواقع الحقّ ومناهج السبيل في مقامات حجج الله تعالى مع أئمة الضلال في دول الباطل في كلّ عصر وزمان، إذ قد ثبت أنّ ظهور حجج الله تعالى في مقاماتهم في دول الباطل على سبيل الامكان والتدبير لاهل الأمان، فإن كانت الحال ممكنة في استقامة تدبير الاولياء لوجود الحجّة في الخاص والعام، كان ظهور الحجّة كذلك، وإن كانت الحال غير ممكنة من استقامة تدبير الاولياء لوجود الحجّة بين الخاص والعام، وكان استتاره مما توجب الحكمة ويقتضيه التدبير، حجب الله وسّوه إلى وقت بلوغ الكتاب أجله، كما قد وجدنا

(1) الكافي: ج 1، ص 232، باب 4.

(2) الغيبة للنعماني: ص 136، باب 8، ح 1.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 207.



من ذلك في حجج الله المتقدّمة من عصر وفاة آدم (عليه السلام) إلى حين زماننا هذا منهم المستخفون ومنهم المستعلنون،  
بذلك جاءت الآثار ونطق الكتاب <sup>(1)</sup>.

ولكن من لا علم له بالآثار ولا رواية له بالكتاب يرتب دليل التناقض بينه وبين نفسه، حتّى لو لم يصدّقه أحد، فالمهم إواجه  
ضمن كتاب يثير شبهات ضدّ الإسلام والمسلمين.

(1) كمال الدين: ص 32.

## الفصل الثاني

### الكذب المتعمّد

### على علماء الشيعة

### أحمد الكاتب يكذب على الشيخين المفيد والنوبختي

نسب الكاتب لرجال الامامية وثقاتهم أحاديث ما قالوها وما تطوّر لها قط، بل قالوا عكسها تماماً، وكان ذلك نتيجة لمنهج  
الكاتب في صياغة حديث الامام أو كلام الامامي بأسلوبه الخاص، أخفى هذا المنهج وراءه الكثير من الحقائق، ونسب الاقوال  
إلى أناس هم بريئون منها، فنسب للشيخ المفيد والنوبختي كلاماً لم يقلاه، ولا حتّى أشلوا إليه، بل نقل لنا المفيد خلافه تماماً.

يقول الكاتب: (إنّ الشيخ المفيد والنوبختي قالوا: إنّ كثراً من الشيعة الامامية لبوا نداء جعفر أخ الامام العسكري، وكانوا

يجمعون على القول بإمامته) <sup>(1)</sup>.

ولكن الشيخ المفيد الذي تُسبب إليه هذا الكلام يقول خلاف ذلك تماماً، وجعل الجمهور من الشيعة يؤمنون بإمامة ابنه القائم، ولم يقولوا بإمامة جعفر هذا، ونسب الشيخ المفيد هذا الكلام إلى النوبختي، يقول الشيخ المفيد: (ولما توفي أبو محمد الحسن ابن علي بن محمد، اختلف أصحابه بعده على ما حكاه أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي، فقال الجمهور منهم بإمامة ابنه القائم المنتظر وأئبوا ولادته) (2).

والعبارة واضحة لا تحتاج إلى تأمل وشوح، ليقف القارئ على معناها، أو يؤولها بألفاظ، ويحملها معنى قسرياً، فلم يستطع الكاتب بهذه الطرق أن يوجد ثوة فيها، فغير معناها ولفظها ونسب ذلك إلى المفيد بلفظه الخاص.

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 191.

(2) الفصول المختارة: ص 318.

الصفحة 142

والمطالع لكتاب "فرق الشيعة" للنوبختي لا يجد هذا الاجماع على جعفر الذي تكلم به الكاتب ونسبه إليه، بل إن النوبختي قال: (سوى نفر يسير قليل، فإنهم مالوا إلى أخيه جعفر بن علي) (1). ولا يوجد أيضاً في كتاب المقالات والفرق للاشوي هذا الاجماع على جعفر، الذي تحدّث عنه الكاتب (2)، ومن أراد فليراجع ليطلع على الحقيقة بنفسه.

### أحمد الكاتب يكذب على الشيخ الصدوق (قدس سوه)

يقول أحمد الكاتب: (ويتطوّر الصدوق جداً، وبشكل غير معقول، فينقل عن الامام السجاد أنه كان يوصي الشيعة بالخضوع للحاكم والطاعة له، وعدم التعوّض لسخطه، ويطعن النّائرين بالمسؤولية عن الظلم الذي يلحق بهم من قبل السلطان) (3). ولكن بمرّاجعة بسيطة لما نقله الصدوق (قدس سوه) يكتشف القارئ زيف ما ادّعاه أحمد الكاتب، ونحن هنا ننقل كلام الصدوق حتّى يعرف القارئ خبث الكاتب وادّعاءه، يقول الشيخ الصدوق نقلاً عن زين العابدين (عليه السلام): "وَحَقَّ السُّلْطَانُ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّكَ جُعِلْتَ لَهُ فِتْنَةً، وَأَنْهُ مَبْتَلَى فَيْكَ بِمَا جَعَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ عَلَيْكَ مِنَ السُّلْطَانِ، وَأَنْ عَلَيْكَ أَنْ لَا تَتَعَوَّضَ لِسَخَطِهِ فَنُتْقِي بِيَدِكَ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَتَكُونُ شَرِيكاً لَهُ فِيمَا يَأْتِي إِلَيْكَ مِنْ سُوءٍ" (4).

فهذه الكلمات تحذّر الانسان من أن يلقي بنفسه إلى التهلكة بيد حكام الجور وسلاطين الزمان الذين لا يتورعون عن هتك المحرم وسفك الدماء، ومن قصد لذلك عامداً كان كمن ساعد على نفسه، فهي وصية لا تأبأها العقول، وتقبلها الانفس المفطورة على المحافظة، ولا أعلم كيف طوّعها الكاتب لمرامه، وهو أنّ السجّاد (عليه السلام) يوصي الشيعة بالخضوع للحاكم، والطاعة له؟! والغريب نسبة هذا الفهم إلى الشيخ

(1) فرق الشيعة: ص 104.

(2) المقالات والفرق: ص 110.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 29.

(4) الامالي للصدوق: المجلس 59، ص 452.

الصفحة 143

الصدوق، مع واءة الشيخ عن هذا الفهم واءة الذنب من دم يوسف.  
فالامام يطالب المسلم بالمحافظة على نفسه في حالة عدم قابليته على المقاومة، والا لو توفرت القابلية والمقومات لذلك كان هناك منهج آخر تماماً، ونتيجة لوضوح كلام الامام زين العابدين (عليه السلام)، لم ينقل الكاتب كلام الامام بنصه، بل عبر عنه بتعبوه الخاص، كما هو أعلاه، معتقداً أنّ القرئ لا وابع المصادر، وغافل عن هذا النوع من التحريف.

### أحمد الكاتب يكذب على الصدوق والنوبختي والنعمانى

عاد الكاتب إلى الكذب على أقطاب الفكر الشيعي، ونسب إليهم أهوالاً يصوغها بعيلاته، لا يصدق بها من له أدنى عقل، فمثلاً نسب إلى الشيخ الصدوق أنه شاك في نظرية الامامة الاثنا عشرية<sup>(1)</sup>، بينما نجد الشيخ الصدوق يصوح بقوله: (إنّ عدد الائمة (عليهم السلام) اثنا عشر، والثاني عشر هو الذي يملا الارض قسطاً وعدلاً).  
وردّ الشيخ الصدوق كلام الزيدية بقوله: (أفيكذب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في قوله الائمة اثنا عشر)<sup>(2)</sup>.  
هذه كلمات الشيخ الصدوق في نظرية الاثني عشرية التي نسب الكاتب الشك إليه فيها، أضف إلى ذلك فإن كتب الشيخ الصدوق قد امتلات بأحاديث تنص على الامامة في أولاد علي، وهم اثنا عشر، والثاني عشر هو الغائب المنتظر، ولو طالعت أي كتاب للشيخ الصدوق لعرفت صحّة هذا المعنى، ونحن لن نحيل القرئ إلى كتاب خاص، فأني كتاب شاء طالعه وجد خلاف ما يقوله أحمد الكاتب.

وأما النوبختي، فقد نسب الكاتب إليه هذا القول: (إنّ الامامة ستستمر في أعقاب الامام الثاني عشر إلى يوم القيامة)<sup>(3)</sup>.

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 203.

(2) كمال الدين: ص 83.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 200.

الصفحة 144

وجعل مصدر هذا الكلام كتاب النوبختي (فوق الشيعة) الفوقة التي قالت بوجود ولد للعسكري، وبواجعتنا لذلك لم نجد هذا النص، ولا حتّى أي إشارة إليه في كتاب فوق الشيعة، الفوقة التي قالت بوجود ولد للعسكري<sup>(1)</sup>.

وأما كذبه على النعماني، فلقد نسب إليه أنه لم يستطع إثبات وجود الامام محمد بن الحسن العسكري<sup>(2)</sup>.

بينما نجد النعماني من بين علماء الشيعة كتب كتاباً باسم الغيبة، كرسه لاثبات أن المهدي هو الحجة بن الحسن العسكري،

وهو صاحب الغيبة، وذكر نسبه وعلامات ظهور، ومدّة حكمه، وغير ذلك من الأدلة الكثيرة التي احتواها كتابه الذي صنّفه على أبواب بلغت (25 باباً) موزعة على (332 صفحة).

## أحمد الكاتب لم يفهم منهج الشيخين الصدوق والكليني

فهم المنهج من المبادئ الأساسية للحديث عن صاحبه، والذي يجهل بمنهج أحد لا يحقّ له التحدّث عنه، لأنّ ذلك سيوقعه في أخطاء فادحة.

وهنا وقع الكاتب في خطأ فادح بعدما جهل منهج الكليني والصدوق في قبول الرواية وردّها، وأخذ يناقشهم في مروياتهم. فأما منهج الكليني في الكافي فهو أخذه الرواية التي يثق بصورها من المعصوم بحيث يقطع بذلك الصدور، يقول ثقة الاسلام:

(وقلت: إنك تحب أن يكون عندك كتاب كاف يجمع جميع فنون علم الدين ما يكفي به المتعلّم ويرجع إليه المسترشد ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالاثار الصحيحة عن الصادقين والسنن القائمة التي عليها العمل وبها يؤدّى فرض الله وسنة نبيه<sup>(3)</sup>).

(1) فرق الشيعة: ص 105 - 119.

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 198.

(3) الكافي: ج 1، ص 55.

الصفحة 145

فهذه هي شهادة الشيخ الكليني على ما ورد في كتابه، بأنّ جميع الاخبار صحيحة وردة عن الصادقين، واعتبرت هذه الشهادة من الوثائق الاجمالية لصحة صدور أخبار الكافي عن الصادقين، وفوق بين القطع بصور الاخبار وبين كون رواة تلك الاخبار ثقات.

وهكذا الشيخ الصدوق قال في مقدّمة كتابه "من لا يحضوه الفقيه":

(ولم أقصد فيه قصد المصنّفين في إيراد جميع ما رووه، بل قصدت إلى إيراد ما أفتي به وأحكم بصحّته، وأعتقد فيه أنه

حجّة فيما بيني وبين ربّي تقدّس ذكوه وتعالق قنوته، وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعولّ واليهي

(1) العرجع).

فالخبر الصحيح عند الكليني والصدوق والمتقدّمين هو ما أبدته القوائم الداخلية والخارجية، وليس الاعتماد على وثيقة

الأشخاص فقط، فوثيقة الشخص طويق لصحة صدور الخبر، وليس هو الطويق المنحصر في الوثيقة، بل هناك طرق أخرى،

وهي القوائم الخرجية ومن جملتها:

- 1 . وجود الحديث في كثير من الاصول الاربعمائة المؤلفة في عصور الائمة، أو وجوده في أصل معروف الانتساب لمن اجتمعت العصابة على تصديقهم كررارة ومحمد بن مسلم وأضوابهم.
- 2 . انواع الحديث في أحد الكتب التي عرضت على الائمة فأثتوا على مصنفها، وكتاب سليم من الكتب التي أثنى الصادق (عليه السلام) عليها.

3 . كون الحديث مأخوذاً من الكتب التي شاع عن السلف الوثوق بها والاعتماد عليها.

فهذه القوائن وغورها كانت بيد الكليني والصدوق والطوسي والمتقدمين، يعملون بها لقبول الرواية وردّها، ولا يحقّ لأحد بعد تصريحهم بذلك أن يشكل على أنّ هذا الحديث في طريقه شخص ضعيف مثلاً أو ما شابه ذلك، وهذا ما سقط فيه الكاتب عندما قال: (الكليني والصدوق اعتموا في قولهم بالنظرية الاثني عشرية على كتاب

(1) من لا يحضره الفقيه: ج 1، ص 3.

الصفحة 146

(1) سليم .

فحتّى لو اعتموا على كتاب سليم، وسلّمنا . جدلاً . للكاتب بعلته الاعلامية التي ضعف بها كتاب سليم، فهذا لا يعني . وعلى ضوء ما تقدّم . بأنّ أحاديث (الائمة اثنا عشر) ليست صاورة عن أئمة الحق (عليهم السلام)، أضف إلى ذلك أن الكليني والصدوق لم يعتمدا على كتاب سليم في ذلك، ومن راجع الكافي علم بصحة هذا الكلام جيّداً، وكذلك كتب الشيخ الصدوق . فالواجبة السريعة، والنقاط الروايات بشكل غير مدروس، وعدم فهم مناهج المحدثين أوقع أحمد الكاتب في اشتباه فظيع لا يقع فيه من له أدنى معرفة بمناهج المحدثين ومروياتهم.

### أحمد الكاتب يتهم الشيخ الطوسي

ونتيجة لعدم الاطلاع الكافي للكاتب على مناهج المحدثين . وخصوصاً ألقدماء . في قبول الرواية وردّها، رمى الشيخ الطوسي بقوله: (زى الشيخ الطوسي الذي ألف الفهرست والرجال في علم الرجال ينقل... عن رجال يضعفهم في كتبه) (2) . وسبب اتهام الشيخ الطوسي بذلك ما قدّمناه من عدم الفهم والاطلاع للكاتب على منهج الشيخ في قبول الرواية وعدمها، فحاسبه الكاتب على منهج لم يكن يعمل به، وإتّما حدث هذا المنهج زمن العلامة الحلي وشيخه ابن طلوس (ت 673 هـ)، هذا المنهج الذي قسم الحديث فيه إلى أربعة أقسام: الصحيح، والحسن، والموثّق، والضعيف، وهذا التقسيم لم يكن موجوداً في زمن الطوسي والمتقدمين حتّى يشكل عليهم الكاتب به، بل كان لهم منهج خاص ساعد عليه العصر الزماني الذي عاشوه آنذاك، والعجيب أنّ الكاتب قد اعترف بالحدوث المتأخّر لهذا التقسيم الوباغي ولكنه نسي واتهم الشيخ الطوسي بعدم العمل به.

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 205.

يقول الشيخ البهائي في محكي مشرق الشمسين . بعدما ذكر التقسيم الرباعي ::

وهذا الاصطلاح لم يكن معروفاً بين قدمائنا، بل المتعارف بينهم إطلاق الصحيح على ما اعتضد بما يقتضي اعتمادهم

عليه، واقترن بما يوجب الوثوق به والركون إليه، وذلك بأمر:

1 . منها وجوده في كثير من الاصول الاربعمائة التي نقلوها عن مشايخهم بطرقهم المتصلة بأصحاب العصمة وكانت

متداولة في تلك الاعصار مشتوهة بينهم اشتهاه الشمس في رابعة النهار .

2 . ومنها تكرره في أصل أو أصلين فيها فصاعداً بطرق مختلفة وأسانيد عديدة معتوة .

3 . وجوده في أصل معروف الانتساب إلى أحد الجماعة الذين أجمعوا على تصديقهم، كزرارة ومحمد بن مسلم.... إلخ.

4 . انواجه في أحد الكتب التي عوضت على الائمة فأتوا على مصنفها، ككتاب عبيدالله بن علي الحلبي الذي عرضه على

الصادق (عليه السلام).... إلخ.

5 . كونه مأخوذاً من الكتب التي شاع بين السلف الوثوق بها والاعتماد عليها <sup>(1)</sup> .

إذن، هناك قوائن أخرى غير القوائن الداخلية للخبر، كوثاقة الروي وما شابه ذلك، وهي القوائن الخرجية كما ذكرنا سابقاً،

تبتني على أسس موضوعية ومنهجية علمية في قبول الحديث ورفضه، هذه القوائن بموجبها يتم الوثوق بصور الخبر من

المعصوم، وفوق بين الوثوق بصور الخبر من المعصوم وبين كون رواة الخبر كلهم ثقات.

فالمنهج القديم هو الاعتماد على القوائن الداخلية والخرجية للخبر، ولكن بعد تقادم الزمان فقدت الكثير من القوائن الخرجية

وأصبح الاعتماد فقط على القوائن الداخلية من قبل علماء الشيعة احتياطاً منهم من الاحاديث الضعيفة التي يصعب تمييزها،

وبدأ العمل بهذا المنهج من زمن العلامة الحلّي وشيخه ابن طلوس (ت 673

(1) وسائل الشيعة: ج 20، ص 65 - 66.

ه)، وأشكل الكاتب على الطوسي وطالبه بأن يتبع المنهج الثاني فقط، متجاهلاً المنهج الاول الصحيح والدقيق والموضوعي

في اعتماد الاخبار والركون إليها والذي ساعد عليه العصر الزماني أيضاً.

### أحمد الكاتب يتهم علماء الشيعة بما لم يفعلوه

نتيجة لكثرة التزوير والقطع والتحريف الذي اتبعه الكاتب في مناجاه، ونتيجة لعدم الاطلاع الكافي على التراث الشيعي

اتهمهم بإهمال قضية الامام المهدي التي تعتبر من مسلمّات الفكر الاسلامي (السنّي والشيعي)، فقال بعدم وجود قضية مهملة

أو معرض عنها في التراث الشيعي كقضية وجود الامام المهدي .

وهذا الشعار الاعلامي الذي لم يستند الكاتب فيه إلى أي مصدر موثوق، لم يكن جديداً عليه، فلقد أنكر على الفكر الشيعي القول بالامامة الالهية، وأنكر على الفكر السنّي حصر الخلفاء في اثني عشر وهو ما صوّح به البخاري ومسلم، وغير ذلك من المسلّمات، وسنوقف الكاتب على بعض كتابات الشيعة وعلمائها حول قضية الامام المهدي وغيبته إلى يومنا هذا، حيث ألف أولئك المدافعون عن الاسلام كتباً مستقلة في هذا الموضوع، وصل بعضها إلينا ونالت يد التخريب والتشويه للاسلام بعضها الآخر، فقد ألف اواهيم بن صالح الانماطي الذي روى عن أبي الحسن (عليه السلام) <sup>(2)</sup> كتاباً باسم الغيبة كما يقول الشيخ الطوسي <sup>(3)</sup>، وألف الحسن بن محمد بن سماعة الكوفي (ت 263 هـ) كتاباً باسم الغيبة <sup>(4)</sup>، وكتب اواهيم بن اسحاق أبو إسحاق الاحوي النهاوندي الذي كان حياً سنة (269 هـ) كتاباً باسم الغيبة <sup>(5)</sup>، وكتب محمد بن أحمد ابن الجنيد

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 209.

(2) رجال النجاشي: ص 24، رقم 37.

(3) الفهرست للطوسي: ص 39، رقم 9.

(4) الفهرست للطوسي: ص 34، رقم 2.

(5) الفهرست للطوسي: ص 39، رقم 9.

الصفحة 149

كتاباً باسم (إزالة الازن عن قلوب الاخوان في معنى الغيبة) <sup>(1)</sup>، وكتب محمد بن الحسن ابن جمهور العمي البصوي كتاباً باسم وقت خروج القائم <sup>(2)</sup>، وألف محمد ابن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي كتاباً باسم الغيبة <sup>(3)</sup>، وألف الشيخ الطوسي محمد بن الحسن كتاباً بالغيبة أيضاً <sup>(4)</sup>، وألف النعماني محمد بن اواهيم المعروف بابن أبي زينب، وهو من اعلام القون الرابع الهجري كتاباً باسم الغيبة أيضاً <sup>(5)</sup>.

أضف إلى الابواب الكثيرة والمتناثرة في كتب القدماء والمتأخرين والمسماة (أبواب الغيبة)، كل هذه الكتب الفُتت للاستدلال، ونقل الروايات وتمحيصها وردّ الشبهات المثورة ضد الامام المنتظر، سواء كانت حول ولادته أو غيبته، فهذا التراث العظيم من الكتب والمؤلفات أنكوه الكاتب بشعار واحد (إن قصة الامام المهدي مهمة).

أضف إلى ذلك، كتب أخرى حملت أسماء أخرى كوست لاثبات الغيبة، مثل كمال الدين للشيخ الصدوق وغوها.

### الكاتب يكذب على السيد المرتضى

قال الكاتب: (وإذا كان حديث الغدير يعتبر أوضح وأقوى نصّ من النبي بحق أمير المؤمنين، فإن بعض علماء الشيعة الامامية الاقدمين كالشؤيف المرتضى يعنونه نصّاً خفياً غير واضح بالخلافة) <sup>(6)</sup>.

والعجيب من هذا الكلام أنه كذب صريح لا يحتمل التأويل والحمل، ونحن نعرف أن أولئك الذين يكذبون عادة يكذبون بأمر

يخفى على القارئ ولا يستطيع كشفه

---

(1) الفهرست للطوسي: ص 209، رقم 601.

(2) الفهرست للطوسي: ص 223، رقم 626.

(3) الفهرست للطوسي: ص 237 . 238، رقم 710.

(4) الغيبة للشيخ الطوسي: كتاب مستقل.

(5) الغيبة للشيخ النعماني: كتاب مستقل.

(6) أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي: ص 22.





بسهولة، أمّا هذا الرجل فإنه يجعل من القرئ وكأنه لم ير كتاباً في حياته إلا كتابه، ولم يطالع قصاصة إلا ما قاله، فالسيد

الموتضى واضح وصريح في حديث الغدير حيث يقول:

(قد دللنا على ثبوت النص على أمير المؤمنين (عليه السلام) بأخبار مجمع على صحتها، متفق عليها وإن كان الاختلاف

واقعاً في تأويلها، وبيئاً أنها تفيد النص عليه بغير احتمال ولا إشكال، كقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) "أنت مني بمثولة

هارون من موسى" و"من كنت هولاه فعلي هولاه"، إلى غير ذلك مما دللنا على أن القوان يشهد به، كقوله تعالى: (إنمّا وليكم

الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راعون) <sup>(1)</sup>، فلا بد أن نطرح كل خبر ناف ما دلّت عليه هذه

الادلة القاطعة إن كان غير محتمل للتأويل فحملة بالتأويل على ما يوافقها ويطبّقها إذا ساغ ذلك فيه) <sup>(2)</sup>.

وأكثر من ذلك ذهب السيد الموتضى إلى أن النص على أمير المؤمنين ثابت بطريقتين:

الأول: الفعل، ويدخل فيه القول.

الثاني: القول دون الفعل.

وذكر أمثلة لذلك، ولو كان الكاتب موضوعياً في طرحة، لا يريد أن يستغفل القرئ، لا أقل يذكر عبلة السيد الموتضى

التي يقول فيها: (الذي نذهب إليه أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) نصّ على أمير المؤمنين (عليه السلام) بالامامة بعده،

ودلّ على وجوب فرض طاعته ولزومها لكل مكلف، وينقسم النص عندنا في الاصل إلى قسمين:

أحدهما: يرجع إلى الفعل، ويدخل فيه القول.

الآخر: إلى القول دون الفعل.

فأمّا النص بالفعل والقول فهو ما دلّت عليه أفعاله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأقواله المبيّنة لامير المؤمنين (عليه السلام)

من جميع الامّة، الدالة على استحقاقه من التعظيم والاجلال،

(1) المائدة: 55.

(2) الموتضى، الشافي: ج 3، ص 99.

والاختصاص بما لم يكن حاصلًا لغوه، كمواخاته (صلى الله عليه وآله وسلم) بنفسه، وإنكاحه سيّدة نساء العالمين ابنته

(عليها السلام)، وأنه لم يولّ عليه أحداً من الصحابة، ولا ندبه لامر أو بعثه في جيش إلا كان هو الوالي عليه، المقدم فيه، وأنه

لم ينقم عليه من طول الصحبة، وتواخي المدّة شيئاً، ولا أنكر منه فعلاً، ولا استبطأه في صغير من الامور ولا كبير، مع كثرة

ما توجه منه (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى جماعة من أصحابه من العتب، إما تصريحا أو تلوّحا، وقوله (صلى الله عليه

وآله وسلم) فيه: "علي منّي وأنا منه" و"علي مع الحقّ والحقّ مع علي" و"اللهم أنتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا

الطائر" <sup>(1)</sup>، إلى غير ذلك مما ذكرناه من الافعال والاهوال الظاهرة التي لا يخالف فيها ولي ولا عدو، ويطول المقام بذكرها

جميعها، وإِثْمًا شهدت هذه الافعال والاقوال باستحقاقه (عليه السلام) الامامة، ونبّهت على أنّه أولى بمقام الرسول من قبل دلالتها على التعظيم والاختصاص الشديد....

وأما النص بالقول دون الفعل، فينقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما علم سامعوه من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مراده منه باضطرار وإن كان الان نعلم ثبوته والرواد منه استدلالاً، وهو النص الذي في ظاهره ولفظه الصريح بالامامة والخلافة، ويسميه أصحابنا النص الجلي، كقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): "سَلِّمُوا عَلَى عَلِيٍّ بِإِثْمَةِ الْمُؤْمِنِينَ"، و"هذا خليفتي فيكم من بعدي، فاسمعوا له وأطيعوا".

والقسم الاخر: لا نقطع على أنّ سامعيه من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) علموا النص بالامامة منه اضطراراً، ولا يمتنع عندنا أن يكونوا علموه استدلالاً من حيث اعتبار دلالة اللفظة وما يحسن أن يكون الرواد، أو لا يحسن، وأما نحن فلا نعلم ثبوته والرواد به إلاّ استدلالاً، كقوله: "أنت مني بمقتلة هارون من موسى، إلاّ أنّه لا نبي بعدي" و"من كنت مولاه فعلي مولاه"، وهذا الضرب من النص هو الذي يسميه أصحابنا بالنص الخفي <sup>(2)</sup>.

فعرّف الكاتب معنى الخفي عند السيد المرتضى وكذب عليه بأنّ حديث الغدير غير واضح الدلالة، على الرغم من عدم قطع السيد المرتضى في هذا القسم الاخير،

(1) المستدرک علی الصحیحین: ج 3، ص 142 - 143، ح 4651؛ تاریخ بغداد: ج 3، ص 390.

(2) الشافي: ج 2، ص 65 . 68.

لكنه قطع في القسم الاوّل بأنّ أولئك الذين سمعوا الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) علموا بالنص اضطراراً، فلو كان الكاتب موضوعياً في الطرح لنقل القسمين، بينما نجده اكتفى بالقسم الاخير ليشوِّس ذهن القرّئ ويحرف كلام السيد المرتضى من معناه المقصود.

فكيف تنسب جهالات الكاتب للسيد المرتضى وهو يصوّح بقوله: (قد دللنا على ثبوت النص على أمير المؤمنين بأخبار مجمع على صحّتها، متفق عليها، وإن كان الاختلاف واقعاً في تأويلها، وبيناً أنها تفيد النص عليه بغير احتمال ولا إشكال، كقوله: "أنت مني بمقتلة هارون من موسى" و"من كنت مولاه فعلي مولاه" <sup>(1)</sup>).

إذ دلالة حديث الغدير عند السيد المرتضى لم تكن خفية، بل واضحة ناصعة بالوهان والاستدلال، ومن خلال ذلك بان مراد السيد المرتضى الذي حوّق معناه الكاتب بقوله: (إنّا لا ندعي علم الضرورة في النص لا لانفسنا ولا على مخالفينا، وما نعرف أحداً من أصحابنا صوّح بادعاء ذلك).

فالسيد المرتضى جعل لأولئك الذين سمعوا من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) طويقين للنص على أمير المؤمنين (عليه السلام): طويق الفعل ويدخل فيه القول، وطويق القول دون الفعل، فلا عذر لهم أبداً في توك أوامر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وقد ذكّرهم أمير المؤمنين (عليه السلام) بقوله: "الله الله، لا تنسوا عهد نبيكم إليكم في أئوي" <sup>(2)</sup>. وكذب

الكاتب على السيّد المرتضى مرة أخرى عندما قال: (ويعتبر كتاب السيّد المرتضى "الزريعة إلى أصول الشريعة" أول كتاب أصولي شيعي يعتبر مبدأ القياس والاجتهاد)<sup>(3)</sup>.

ويكفي في تكذيب كلامه هذا، كلام السيّد المرتضى في الزريعة نفسها، حيث نفى القياس بعنوان (فصل: في نفي ورود العبادة بالقياس)، قال: (ويمكننا أن نستدلّ على نفي العبادة بالقياس أيضاً بإجماع الامامية على نفيه وإبطاله في الشريعة، وقد بينا أنّ في

---

(1) الشافعي: ج 3، ص 99.

(2) الاحتجاج: ج 1، ص 183.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 327.

---

الصفحة 153

(1) إجماعهم الحجّة<sup>(1)</sup>.

وقال أيضاً: (فأما نسخ القياس والنسخ به فمبني على أن القياس دليل في الشريعة على الاحكام وسندل على بطلان ذلك...)<sup>(2)</sup>.

فإلى أي حد يصل أحمد الكاتب في تضليل وتشويش الوأي العام حول فقهاء الامامية وعلمائها، فكم هو الفرق بين اعتبار الزريعة مبنية على القياس، وبين كلام صاحب الزريعة الذي ينقل إجماع الامامية على نفي القياس.

أضف إلى ذلك، إنّ السيّد حمل حملة شديدة على القياس والاجتهاد العرّادف له، فقال: (إنّ الاجتهاد والقياس لا يثمران فائدة ولا ينتجان علماً، فضلاً عن أن تكون الشريعة محفوظة بهما)<sup>(3)</sup>.

---

(1) الزريعة في أصول الشريعة: القسم الثاني، ص 697.

(2) ( الزريعة في أصول الشريعة: القسم الاول، ص 459.

(3) الشافعي: ج 1، ص 276.

---

الصفحة 154

---

الصفحة 155

## الفصل الثالث

## الخط المفصوح

## عدم التمييز بين الحسن المثنى والحسن المثلث

ونتيجة لعدم إعطاء البحث حقّه، والتسوّع في الاحكام لمجرد وجود ما يلائم الفكر الذي واد دعمه، لم يميز الكاتب بين

الحسن المثنى والحسن المثلث، فقد قال:

(وقد قيل للحسن بن الحسن بن علي الذي كان كبير الطالبين في عهده، وكان وصي أبيه وولي صدقة جدّه: ألم يقل رسول

الله: "من كنت مولاه فعلي مولاه"؟ فقال: بلى، ولكن والله لم يعن رسول الله بذلك الامامة والسلطان، ولو أراد ذلك لافصح لهم

(1) به .

وعلينا أن نعرف من هذا الحسن بن الحسن بن علي، وهنا نطرح هذه الاسئلة:

1 . هل ورد في الرواية الاسم بالكامل، أي (الحسن بن الحسن بن علي) أم ورد في الرواية فقط (الحسن بن الحسن)

وأضاف الكاتب كلمة (علي)؟

2 . هل هذا هو الحسن المثنى الذي كان يلي صدقات جدّه أمير المؤمنين (عليه السلام)، كما يقول أحمد الكاتب، كما في

النص أعلاه، أم هو الحسن المثلث الذي يقول عنه الامام الصادق (عليه السلام): "لو توفي الحسن بن الحسن . أي المثلث كما

يقول السيّد الخوئي . على الزنا والربا وشرب الخمر كان خوا له مما توفي عليه" (2) .

أمّا بالنسبة للسؤال الاول، فلم يرد في الرواية أنه (الحسن بن الحسن بن علي)، بل أضاف أحمد الكاتب كلمة (علي) ليوهم

القرئ بأن المقصود من هذا هو الحسن المثنى، وليس المثلث، واليك نص السند الذي روى منه أحمد الكاتب في تهذيب ابن

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 31.

(2) معجم رجال الحديث: ج 4، ص 300 . 301، رقم 2760.

عساكر: (عن فضيل بن مرزوق، أنه قال: سئل الحسن بن الحسن بن علي: ألم يقل رسول الله...)، إلى آخر الرواية (1) .

فهذا هو سند الرواية، فلم يُذكر فيه أن الحسن هذا هو الحسن بن الحسن بن علي، بل ذكر فقط الحسن بن الحسن، فلماذا

أضاف أحمد الكاتب (علي)؟ لا نعوف له وجهاً إلا أنه أراد أن يوهم القرئ، ويشوش ذهنه بأن الحسن هذا هو الحسن المثنى،

إذن سند الرواية خال من كلمة الامام علي (عليه السلام).

وأما بالنسبة للسؤال الثاني: إن الحسن هذا هل هو المثنى . أي الحسن بن الحسن ابن علي ، أم هو الحسن المثلث الذي هو الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي؟

الجواب على هذا السؤال يتوقف على معرفة الشخص الذي روى الخبر عن الحسن بن الحسن؛ لأن سند الرواية لم يحدد من هو هذا الحسن، وبمراجعة بسيطة لكتب الرجال السنية نجد أن فضيل بن مرزوق الذي روى هذا الخبر لم يرو عن الحسن المثنى مطلقاً، بل روى عن الحسن المثلث، ومن أراد ذلك فليرجع إلى تهذيب الكمال للزوي ليطلع على الحقيقة<sup>(2)</sup> .  
إذن، بقراءة الرواية عن الحسن نعرف أن الحسن هذا هو الحسن المثلث وليس الحسن المثنى.

### ما الفرق بين الحسن المثنى أم الحسن المثلث؟

الجواب: إن أحمد الكاتب نسب الكلام المتقدم إلى الحسن المثنى، الذي كان يلي صدقات جده، والذي يقول عنه الشيخ المفيد: (إنه كان جليلاً رئيساً فاضلاً ورعاً، كان يلي صدقات أمير المؤمنين (عليه السلام) في وقته.... إلى أن قال: ومضى الحسن بن الحسن . المثنى . ولم يدع الإمامة ولا ادعاها له مدع)<sup>(3)</sup> .  
ولم يجعل أحمد الكاتب قائل هذا الكلام الحسن المثلث، الذي كانت له مواقف

(1) تهذيب تاريخ دمشق: ج 4، ص 169، طبعة احياء التراث العربي.

(2) تهذيب الكمال: ج 23، ص 306، رقم 4769 ، ترجمة فضيل بن مرزوق.

(3) مجمع رجال الحديث: ج 4، ص 301 . 302 ، رقم 2761.

سيئة مع الأئمة، والذي لا يستغرب صدور هذا الكلام منه، ولم يكن ذا شأن في المجتمع، ولم تؤثر كلمته كما تؤثر كلمة الحسن المثنى، ولهذا قال بحقه الامام الصادق (عليه السلام): "لو توفي الحسن بن الحسن . المثلث كما يقول السيد الخوئي . على الزنا والربا وشرب الخمر كان خواً له مما توفي عليه"<sup>(1)</sup> .  
فجل مذموم بهذا الشكل من قبل الامام الصادق (عليه السلام) لحوي به أن ينكر الامامة لحسده، ولهذا يتأسف الامام الصادق (عليه السلام) على ما مات عليه من إنكار الامر، أي الامامة.

### عدم التمييز بين موقع العقل والنقل في الاستدلال

يقول: (ونظراً لضعف النصوص التي يرويها الامامية حول النص بالخلافة على أهل البيت، فقد اعتمد المتكلمون الأوائل بالبرجة الأولى على العقل في تسنيدهم نظريتهم)<sup>(2)</sup> .

وهذه النتيجة التي لتجل بها الكاتب لم تسبقها دراسة لاسانيد ونصوص الروايات التي تقول بالنص والخلافة لاهل البيت،

أضف إلى ذلك أنه خلط بين موقع العقل وموقع النقل، فهو لم يميّز كما ميّز المتكلمون الشيعة بين الموقعين في الاستدلال. وحل هذا الخلط هو أنّ نور العقل هو إثبات أصل ووجوب الحاجة إلى الامام، أما موقع النص فهو إثبات هذا الامام، وهذا الامام، أي مصاديق الامامة، يقول الشيخ الحواكي: (اعلم . أيّدك الله . إنّ الله جلّ اسمه قد يسرّ لعلماء الشيعة من وجوه الأدلة العقلية والسمعية على صحة إمامة أهل البيت ما يثبت الحجة على مخالفيهم. فالعقليات دالة على الاصل من وجوب الحاجة إلى الامام في كل عصر وكونه على صفات معلومة كالعصمة مثلاً، ليتميّز بها عن جميع الأمة، ليست موجودة في غير من أشار إليه. والسمعيّات، منها القرآن الدال في الجملة على إمامتهم وفضلهم على الانام)<sup>(3)</sup> .

(1) معجم رجال الحديث: ج 4، ص 299 - 301، رقم 2760.

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 67 . 68.

(3) الاستتصار: ص 3.

الصفحة 160

وكذا الشيخ المفيد يقول: (لا يمنع الحجّة لهم بها كونها أخبار آحاد؛ لما اقترن إليها من الدلائل العقلية فيما سميتاه وشروحناه من وجوب الامامة وصفات الائمة)<sup>(1)</sup> . وغير ذلك من كلمات متكلمي الامامية الذين أعطوا للعقل نورا في مسألة وجوب الحاجة إلى الامام وان كانت هناك نصوص تدلّ على ذلك أيضاً. وكذلك قال المرتضى حول وجوب النص على الامام: (اعلم أنّ كلامنا في وجوب النص، وأنه لا بد منه، ولا يقوم غوه في الامامة مقامه تقدم). وقال: (العصمة والفضل في الثواب والعلم على جميع الأمة؛ لانه لا شبهة في أن هذه الصفات لا تستترك بالاختيار ولا يوقف عليها إلا بالنص). فخلط أحمد الكاتب بين موقع العقل وموقع النقل، وحمل الشيعة أخطاءه الناجمة عن سوء فهمه.

### معاني الاجتهاد وخط الكاتب فيها

خلط الكاتب بين معاني الاجتهاد، حيث يوجد معنيان، أحدهما حرّمه الائمة واستمرّ تحريمه عند فقهاءهم، وهو المعنى الخاص، ومعنى جاز يستعمل بين علماء الامامية، وأدى خلط الكاتب في المعنيين إلى إثارة الشبهات على الشيعة من قبله، وربط ذلك بمسألة الامام المهدي (عج)، وسنقف على مداخل البحث حول الاجتهاد ومعانيه، ونميّز المحرّم من المحلّ حتّى يتضح للكاتب ولغوه معنى الاجتهاد الذي تقول به الشيعة.

(2)

الاجتهاد في اللغة هو بذل الوسع في طلب الامر .

وأما في الاصطلاح عند الفقهاء والاصوليين فله معنيان:

1 . معنى خاص . 2 . معنى عام .

المعنى الخاص: هو المعنى الموادف للقياس عند البعض، وللقياس والاستحسان

(1) الثقلان، عدّة رسائل: ص 180.

(2) لسان العرب: ج 2، ص 397، مادة جهد.

الصفحة 161

والاستنباط عند البعض الاخر .

(1) يقول الشافعي: (فما القياس؟ أهو الاجتهاد أم هما مفترقان؟ قلت: هما اسمان بمعنى واحد) .

أما مصطفى عبدالرزاق، فقد عدّ القياس والاستنباط والاستحسان معاني مرادفة للاجتهاد، فقال: (فالرأي الذي نتحدث عنه

هو الاعتماد على الفكر في استنباط الاحكام الشرعية، وهو مرادنا بالاجتهاد والقياس، وهو أيضاً مرادف للاستحسان

(2) والاستنباط) .

وظلّ هذا المعنى موافقاً لكلمة الاجتهاد عند السنة، الامر الذي دعا أئمة أهل البيت وفقهاء الشيعة إلى رفض هذا المعنى،

وكان في طليعة الراضين جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام)، فقال لابي حنيفة القائل بهذه المباني المرادفة للاجتهاد:

"أيهما أعظم قتل النفس أو الزنا؟" وعندما قاس الامر أبو حنيفة في عقله وجد قتل النفس أعظم، فقال: قتل النفس .

فسأله الامام: "فإنّ الله قبل في قتل النفس شاهدين، ولم يقبل في الزنا إلا أربعة!"

ثمّ سأله أيهما أعظم الصلاة أم الصوم؟

فقال أبو حنيفة فوجد الصلاة يوميّة والصوم شهر واحد في السنة، فقال: الصلاة .

فردّ عليه الامام (عليه السلام): "فما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة؟"

ثمّ قال له الامام: "انق الله ولا تقس الدين وأيك" (3) .

وتابع فقهاء الامامية أئمتهم في هذا الرفض، فألّفوا الكتب في ذلك، فصنّف عبدالله ابن عبدالرحمن الزبوي كتاباً أسماه

"الاستفادة في الطعون على الاوائل والورد على أصحاب الاجتهاد والقياس" (4) .

(1) الرسالة للشافعي: ص 477.

(2) تمهيد لتاريخ الفلسفة الاسلاميّة: 138 كما في مقدمة النص والاجتهاد.

(3) حلية الاولياء: ج 3، ص 196 . 197.

(4) رجال النجاشي: ترجمة عبدالله بن عبدالرحمن الزبوي، ص 220، رقم 575.

وصنف علي بن أحمد الكوفي أبو القاسم كتاباً أسماه "الرد على أصحاب الاجتهاد في الاحكام"<sup>(1)</sup>.  
وصنّف الشيخ المفيد كتاباً ردّ فيه على ابن الجنيد أسماه "النقض على ابن الجنيد في اجتهاد الوأي"<sup>(2)</sup>.  
وتركت تصانيف ابن الجنيد؛ لما نسب إليه من العمل بالاجتهاد بهذه المعاني المرفوضة عند الشيعة، كما قال الشيخ الطوسي في الفهرست<sup>(3)</sup>.

فهذا المعنى مرفوض عند الشيعة وأئمتهم من ذلك الزمان إلى يومنا هذا.

أمّا المعنى العام للاجتهاد، فلقد تحدّث عنه الغوالي (المتوفى سنة 505 هـ)، فقال: (الاجتهاد عبارة عن بذل المجهود واستنواغ الوسع في فعل من الافعال...، ولكن صار اللفظ في عرف العلماء مخصوصاً ببذل المجتهد وسعه في طلب العلم بأحكام الشريعة)<sup>(4)</sup>.

وقال الامدي: (استنواغ الوسع في طلب الظن بشيء من الاحكام الشوعيّة على وجه يحس من النفس العجز عن المزيد فيه)<sup>(5)</sup>.

وقال محمّد الخضوي بيك: (بذل الجهد في استنباط الحكم الشوعي مما اعتوه الشلوع دليلاً)<sup>(6)</sup>.

وقال المحقّق الحلبي (المتوفى سنة 676 هـ): (الاجتهاد في عرف الفقهاء بذل الجهد في استخراج الاحكام الشوعيّة، وبهذا الاعتبار يكون استخراج الاحكام الشوعيّة، من أدلّة الشوع اجتهاداً لأنه يبيّتي على اعتبارات نظرية ليست مستفادة من ظواهر

(1) رجال النجاشي: ترجمة علي بن أحمد الكوفي، ص 265 - 266، رقم 691.

(2) رجال النجاشي: ترجمة الشيخ المفيد، ص 399، رقم 1067.

(3) فهرست الطوسي: ص 209، رقم 601.

(4) المستصفى: ج 2، ص 350.

(5) الاحكام في أصول الاحكام: ج 4، ص 396.

(6) تزيخ التشريع الاسلامي: ص 87.

النصوص في الاكثر).

وفصل المحقّق الحلبيّ الاجتهاد عن القياس فقال: (على هذا يؤزم أن يكون الامامية من أهل الاجتهاد؟ قلنا: الامر كذلك، لكن فيه إيهام من حيث أنّ القياس من جملة الاجتهاد، فإذا استثنى القياس كناً من أهل الاجتهاد في تحصيل الاحكام بالطرق النظرية التي ليس أحدها القياس)<sup>(1)</sup>.

وقال السيّد الخوئي في تعريفه للاجتهاد: (بذل الوسع لتحصيل الحجة على الواقع أو على الوظيفة العملية الظاهرية).

فقالته الشيعة بهذا المعنى من الاجتهاد، ورفضوا المعنى الاوّل، فخلط الكاتب بين المعنيين، ولم يستطع التمييز بينهما، فحمل



الشريعة ما لم يقولوه، حملهم تبعات استنتاجه الخاطيء وعدم تمييزه بين المعنى الخاص للاجتهد ومعناه العام.

وبقي هنا سؤال: لماذا لجأ السنّة إلى الاجتهاد بهذه المعاني: القياس، الاستحسان، المصالح الموسلة؟

السّر في ذلك هو نقص النصوص اللفظية لتغطية وقائع الحياة، لانهم وقوا بعد وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)

على عدم استوار الامامة، ولهذا يقول ميمون بن مهران:

(وكان أبو بكر إذا ورد عليه الخصم نظر في كتاب الله، فإن وجد فيه ما يقضي بينهم قضى به، وإن لم يكن في الكتاب وعلم

عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في ذلك الامر سنّة قضى بها، فإن أعياه خرج، فسأل المسلمين، فقال: أتاني كذا

وكذا، فهل علمتم أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قضى في ذلك بقضاء؟ فوبما اجتمع اليهم نفر كلهم يذكر فيه

قضايا، فيقول أبو بكر: الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ علينا علم نبينا، فإن أعياه أن يجد فيه سنّة عن رسول الله (صلى الله

عليه وآله وسلم) جمع رؤوس الناس وخيلهم فاستشروهم، فإذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به) (2).

وقال عمر بن الخطّاب لاحد عماله: (فإن جاءك ما ليس في كتاب الله ولم يكن فيه

---

(1) معارج الاصول: ص 117.

(2) ( دائرة المعارف، الانصاف في بيان سبب الاختلاف: ج 3، ص 212.

الصفحة 164

سنّة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يتكلّم فيه أحد قبلك، فاختر أي الامرين شئت، وإن شئت أن تجتهد وأيك

لنتقدّم فتقدّم، وإن شئت تتأخّر فتأخّر) (1).

وكلام أبي بكر أكثر احتياطاً من كلام عمر، لانه لم يجعل الامر لأبي واحد، بل جعله لراء متعدّدة لعلها تتم عن تصوف

معين زمن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

وعن ابن مسعود قال: (من عرض له منكم قضاء فليقضي بما في كتاب الله، فإن لم يكن في كتاب الله فليقضي بما قضى

فيه نبيّه (صلى الله عليه وآله وسلم)، فإن جاء أمر ليس في كتاب الله ولم يقض فيه نبيّه، ولم يقض به الصالحون فليجتهد

وأيه) (2).

أضف إلى ذلك الاجتهادات المقابلة للنصوص الذي توّج بالقيام بها مجموعة من الصحابة، أعطت الضوء الاخضر لمن

يأتي بعدهم أن يجتهد بقياسه واستحسانه ومصالحه في الدين.

أما الامامية الاثني عشرية فقد آمنوا باستوار الرسالة وحملها من قبل خلفاء رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، الذي

خصّهم بما تحتاج إليه الامّة، فقاموا بتغطية المستجدات الزمانية والمكانية بالنصوص المودعة عندهم من قبل رسول الله (صلى

الله عليه وآله وسلم)، ولقد توجّج في زمن الصادق (عليه السلام) وحده أربعة آلاف من طلبة العلم، منهم أصحاب المذاهب

الاربعة، واعترف أولئك بفضل حضور حلقة درس الصادق (عليه السلام) كما روي عن أبي حنيفة قوله: (ولا السنّان لهلك

النعمان) (3)، تلك السنّان التي قضاها تحت منبر الصادق (عليه السلام)، فهذه الجامعة النصوصية المستمدة من رسول الله

(صلى الله عليه وآله وسلم) أغنت الإمامية عن دخول صواع مع المستجدات، ووضعت في تلك الفترة التي عاش الائمة فيها القواعد الاصولية والفقهية التي مهدت للغيبة، يقول محمد علي الانصلي متحدثاً عن تلك الفترة: (وضعت نواة القواعد العامة للفقه الجعوي، ونقلت إلينا بشكل روايات، ثم وضعت على طاولة البحث العلمي، فكانت نتيجة ذلك بروز القواعد الاصولية

(1) المصدر السابق.

(2) تمهيد لتاريخ الفلسفة الاسلامية: ص 177، كما في مقدمة النص والاجتهاد.

(3) التحفة الاثني عشرية: ص 8.

الصفحة 165

والفقهية التي يعتمد عليها الاجتهاد (بالمعنى العام) حتى اليوم، من: الاستصحاب والوادة الشرعية، وقاعدة اليد، وتوجيه الروايات المتعرضة، والعمل بالخبر الواحد وأمثال ذلك، وهذه كلها لها أهميتها الخاصة التي تميز المذهب عن غيره، وتجعله غنياً يماشي احتياجات كل عصر من دون تحريف<sup>(1)</sup>. ومن خلال هذه القواعد المنبثقة في نصوص الروايات، قضى أئمة الشيعة على أكبر مشكلة تواجه فقهاء هذه الطائفة بعد الغيبة، وبهذه القواعد أرسى المذهب الشيعي أصوله المحمدية، فوَع العلماء في عصر الغيبة لتلك السوءة، فألّفوا كتباً في جمعها ليُدور رحي الاجتهاد حولها، فألّف السيد المرتضى (المتوفى سنة 436 هـ) كتاب "الريعة إلى أصول الشيعة" بحث فيه عن القواعد الاصولية.

يقول الانصلي محمد علي: (إنّ الكتب الفقهية كانت على شكل كتب روائية، ثم أخذت تتسع شيئاً فشيئاً، فظهرت بشكل كتب فقهية مبنية واستدلالية مبنية على القواعد العامة، ومن كان لهم الاثر الكبير في هذه المحولة الشيخ محمد بن محمد بن نعمان المفيد المتوفى (سنة 413 هـ) وتلميذه الشريف السيد المرتضى علم الهدى المتوفى (سنة 436 هـ)، وكان أكثرهم جهداً في هذه العملية شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي المتوفى (سنة 460 هـ)، فقد ألّف عدة كتب فقهية وروائية وأصولية، منها الخلاف والنهاية والمبسوط في الفقه، والتهذيب والاستبصار في الحديث، والعدة في الاصول<sup>(2)</sup>. وحمل الشيخ الطوسي على أولئك الذين يتهمون التشيع بقلة فروع عدم استخدامه القياس والاجتهاد بالمعنى الخاص المتقدم، فقال:

(أما بعد، فإنّي لا أزال أسمع معاصر مخالفينا من المتفهمة والمنتسبين إلى علم الفروع يستحقرون فقه أصحابنا الامامية ويستنزونه وينسبونهم إلى قلة الفروع وقلة المسائل، ويقولون: إنهم أهل حشو ومناقضة، وإن من ينفي القياس والاجتهاد لا

(1) مقدمة تاريخ حصر الاجتهاد: ص 41 - 42.

(2) مقدمة تاريخ حصر الاجتهاد: ص 43 - 44.

طريق له إلى كثرة المسائل ولا التفريع على الاصول، لأنّ جلّ ذلك وجمهرهم من هذين الطريقتين، وهذا جهل منهم

بمذاهبنا، وقلة تأمل لاصولنا، ولو نظروا في أخبارنا وفقهنا لعلموا أنّ جلّ ما ذكروه من المسائل موجودة في أخبارنا).

ثمّ قال: (وأما ما كثروا به كتبهم من مسائل الفروع فلا فوع من ذلك إلاّ ولّه مدخل في أصولنا ومخرج على مذاهبنا، لا

على وجه القياس، بل على طريقة توجب علماً يجب العمل عليها ويسوغ الوصول إليها من البناء على الاصل ورواة الذمّة

(1) وغير ذلك).

والغريب هنا أنّ التشييع سابقاً كان يتهم بعدم العمل بالقياس، واليوم يتهمه الكاتب بالعمل بالقياس لجهله حتىّ بشبهات أسلافه

على الامامية.

فالاجتهاد بالمعنى الخاص لا رصيد له عند التشييع لا ماضياً ولا حاضراً، والاجتهاد بالمعنى العام الذي يدور حول تلك

القواعد الاصولية والفقهية المبنوثة بالروايات عليه المعولّ، واليه المؤج لتحصيل الحجة على الواقع أو على الوظيفة الفعلية،

(2) كما يقول السيّد الخوئي .

وخاب مسعى أحمد الكاتب عندما ظنّ بوجود ثوة في الفكر الشيعي، ورأاد أن ينفذ منها، فعاد خائباً، ولكن هل يعود بدون

تخليط وكذب وافتراء أم لا؟

فهو على عادته السابقة، وكما في كلّ مورد يفشل في الحصول على مؤيدّ له، راح ينسب القول بالقياس إلى الشيخ المفيد،

بينما نجد المفيد ألف كتباً للود على ابن الجنيد الذي يقول بالقياس حسب ما نسب إليه.

أمّا اجتهاد الشيخ المفيد فهو بذل الجهد والوسع في الكتاب والسنة.

ثمّ كذب الكاتب على السيّد المرتضى عندما نسب إليه القول ببطلان الاجتهاد (3) ،

(1) المبسوط: ج 1، ص 1.

(2) الوأي السديد في الاجتهاد والتقليد: ص 9.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 279.



(1) ثمّ نسب إليه العمل بالقياس .

بينما نجد السيّد المرتضى لا يعمل بالاجتهاد بمعنى القياس، حيث يقول: (إنّ الاجتهاد . بالمعنى الخاص . والقياس لا يثوران فائدة ولا ينتجان علماً، فضلاً عن أن تكون الشريعة محفوظة بهما) (2) .

### أحمد الكاتب لم يفهم معنى الاجتهاد مقابل النص ويكذب على السيّد الخميني

حاول الكاتب الكذب على السيّد الخميني (قدس سوه) من خلال اتهامه بالاجتهاد بمعنى القياس، واتهامه بمسألة الاجتهاد مقابل النص (3) .

ولم يستطع الكاتب أن يثبت ذلك بدليل، بل اكتفى . وعلى طويقته السابقة . بالكلام اليتيم الخالي من التوثيق . فلقد عوّف الامام الخميني (قدس سوه) الاجتهاد بأنه: (تحصيل الحكم الشرعي المستنبط بالطرق المتعارفة لدى أصحاب الفن، أو تحصيل العذر كذلك) (4) .

فالسيد الامام لم يذكر شيئاً جديداً خلافاً لما عليه الامامية، بل اتبع نفس الطرق والوسائل المستخدمة لاستنباط الحكم الشرعي، وأطلق عليها ومن خلال التعريف أعلاه "الطرق المتعارفة" .

وكذلك حمل السيّد الخميني الاخبليين مسؤولية الفهم الخاطئ لمباني الاصوليين وقال:  
(وظني أنّ تشديد نكير بعض أصحابنا الاخبليين على الاصوليين في تدوين

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 327.

(2) الشافي: ج 1، ص 276.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 332.

(4) الوسائل: ج 2، ص 96.

الاصول وتووع الاحكام عليها إنّما نشأت من ملاحظة بعض مباحث كتب الاصول مما هي شبيهة في كيفية الاستدلال والنقض والايام بكتب العامة، فظوّروا أنّ بيان استنباطهم الاحكام الشرعية أيضاً شبيهة بهم من استعمال القياس والاستحسان والظنون، مع أنّ المطلّع على طويقتهم في استنباطها وى أنّهم لم يتعنوا عن الكتاب والسنة والاجماع الراجح إلى كشف الدليل (المعتبر) (1) .

وبكلام الامام هذا واً نفسه والاصوليين الامامية من التهم الموجهة إليهم من رجل لا يحق له التحدّث عن هكذا مباحث

لأنها من شأن الفقهاء.

وبعد أن وجد الكاتب أنّ الامام الخميني يصوّح بنفي القياس والاستحسان وغيرهما، كذب عليه مرة أخرى، فنسب إليه العمل بالاجتهاد مقابل النص<sup>(2)</sup>.

وخالف الكاتب في نسبته هذه إلى السيّد الامام أبسط قضية اتفق عليها الفكر الشيعي، وهي حرمة الاجتهاد مقابل النص الذي عرفها السيّد تقي الحكيم بأنها: إعمال الرأي في التماس الحكم الشوعي مع إغفال النص القائم على خلافه<sup>(3)</sup>. وتسمية ذلك باجتهاد من قبل الامامية مراعاة لبعض الامور، والإأي اجتهاد هذا يضوب النص الشوعي ويأتي وأيه، وبمعنى آخر: تكذيب للشريعة، وإدخال الاهواء فيها.

فالامامية لم يقفوا عند حد إنكار مسألة الاجتهاد مقابل النص الذي اتهم الكاتب السيّد الخميني بها فقط، بل لم يسموا ذلك اجتهاداً أصلاً، إلا لظروف استثنائية حفاظاً على وحدة المسلمين، والأي اجتهاد هذا الذي يقول: (متعتان كانتا على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما، متعة الحجّ ومتعة النساء)<sup>(4)</sup>. والسرّ الذي دعا الكاتب أن يفقد عقله في نسبة الاجتهاد مقابل النص إلى السيّد

(1) الرسائل: ج 2، ص 97.

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 333.

(3) مقدمة الاجتهاد والنص: ص 14.

(4) تفسير الرزي: تفسير قوله: (من تمتع بالحج إلى العورة)، سورة البقرة.

الصفحة 169

الخميني هو عدم فهم المنهج العام للسيّد الامام في فهم الدين الذي رآه نظاماً شاملاً متكاملًا لمختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويقوم هذا الدين بالاثراف المباشر على حياة الناس، وسعى السيّد الامام إلى تطبيق ذلك، فواجه مختلف التحديات التي تحول إبعاد الدين عن السياسة وعن الاثراف العام على أعمال الناس، فأخطأ الكاتب في فهم هذا المنهج المشرف على حياة المجتمع فسمّاه اجتهاداً مقابل النص، ومنهج السيّد هذا قد ورثه من أسلافه علماء الامامية، فالمتبع في صلاحيات الفقيه الشيعي من عصر الغيبة إلى يومنا هذا يجد انبساطاً وانقباضاً في تلك الصلاحيات، نشأ الانقباض في الظروف الزمانية والمكانية، فكان استثناءاً.

## الخط بين الاقوال

يقول: (وقد اندسّ السبئية في الحركة الكيسانية التي انطلقت للنار من مقتل الامام الحسين (عليه السلام) بقيادة المختار بن عبيدالله الثقفي)<sup>(1)</sup>.

لقد أطلق أحمد الكاتب هذا الشعار بدون أن يسنده إلى أي مصدر، فلقد ذكره إنشاءً فقط، ولا يستطيع أن يذكر مصورا لهذا الكلام؛ للفق الشاسع بين الحركتين السبئية والكيسانية، ولهذا نجد بعض المستشرقين وأذناهم عندما رأوا أن يؤرخوا للتشيع قالوا: التشيع من صنع عبدالله بن سبأ. وآخرون قالوا: التشيع نتيجة لحالة الندم التي عبر عنها الشيعة بعد مقتل الحسين وقيامهم بالثورة.

ولكل من القولين أنصروه، ففصل هؤلاء بين السبئية وبين الحركة التي قام بها الشيعة بعد مقتل الحسين (عليه السلام) للثأر، والتي وصفها البعض من دون بحث وتحقيق بالكيسانية.

فجاء أحمد الكاتب ودمج بين الحركتين من دون بحث وتحقيق، أضف إلى ذلك أن أحمد الكاتب قد اعترف بأن عبدالله بن سبأ شخصية أسطورية، قال: (سواء كان

---

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 33 - 34.

الصفحة 170

عبدالله بن سبأ شخصية حقيقية أم أسطورية)<sup>(1)</sup>. فالسبئية ليست مقطوعاً بها عند الكاتب حتى تندس في الحركة الكيسانية. أضف إلى ذلك أنهم زعموا أن السبئية قائلة بالامامة السياسية للامام علي، ولم يثبت لنا أحمد الكاتب أن السبئية قالت بالائمة من ولده أم لا؟ فإذا قالت بالائمة من ولده، أي الحسن والحسين والتسعة من ولد الحسين (عليهم السلام) فلا معنى لان تندس مع الكيسانية القائلة بإمامة محمد بن الحنفية لاختلاف المعتقد، وإذا لم تقل بإمامة الحسن والحسين (عليهما السلام) فعلى أحمد الكاتب أن يثبت بقاء الحركة السبئية الزعومة إلى وقت انطلاق الثورة على قتلة الحسين (عليه السلام) حتى تندس بها، فكل ذلك لم يتطوق له أحمد الكاتب لا من قريب ولا من بعيد، بل اكتفى بالكلام الانشائي فقط.

---

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 33 - 34.

الصفحة 171

## الفصل الرابع

### افتراءات وأكاذيب المؤلف

### على مصاديق الامامة الالهية

## المبحث الأول: الامام علي (عليه السلام)

### النص أم الأولوية عند الامام علي (عليه السلام):

لم يستطع الكاتب تجاوز إجماع أمير المؤمنين (عليه السلام) عن بيعة أبي بكر بعد أن اتفق الجميع على ذلك، فتراجع عن الشورى نسبياً وقال: (لا شك أن تمنع الامام علي من المسئلة إلى بيعة أبي بكر كان بسبب أنه كان يرى نفسه أولى وأحق بالخلافة)<sup>(1)</sup>.

إذن، تراجع الكاتب عن مسألة الشورى، لأن الشورى لا تنظر إلى ما يعتقده الشخص بقدر نظرها إلى اجتماع الناس وعدمه، وهذا ما عليه المسلمون، ولنقف مع الكاتب قليلاً لنتعرف على نظر الامام في مسألة الخلافة بالوجوع إلى الفكر الذي ناشد فيه المسلمين بعدما حدث في سقيفة بني ساعدة، هل كان فكراً قائماً على أساس النص، ويدعي أن النص عليه من رسول الله، أم قائماً على أساس أن الامام يرى نفسه أولى من الجميع؟ فلنذهب إلى علي بن أبي طالب للجواب عن هذا السؤال، يقول (عليه السلام) في معرض رده:

"لا يقاس بآل محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) من هذه الامة أحد، ولا يسوى بهم من جرت نعمتهم عليه أبداً، هم أساس الدين، وعماد اليقين، إليهم يفىء الغالي، وبهم يلحق التالي، ولهم خصائص حقّ الولاية، وفيهم الوصية والوراثة"<sup>(2)</sup>.

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 21.

(2) نهج البلاغة: الخطبة 2، ص 25.

أي وصية هذه التي يتحدث عنها أمير المؤمنين (عليه السلام)؟ وأي وراثة؟ فهو يطالب المسلمين بالتعرف على أهل البيت، ومعرفة موقعهم في الاسلام، وفي أي رتبة يصنّفون: هل مع الناس، أم أحقّ من الناس؟ وهل هذا الحق من باب أولى، أو من باب الوصية والوراثة؟

ففي هذه الخطبة يبيّن أمير المؤمنين (عليه السلام) حقّ الائمة من ولده، وحقه في الخلافة بأنها وصية رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بالنص، وليست بالأولوية، ويتعجب أمير المؤمنين (عليه السلام) من هذه الامة التي أقصته لا من باب أنه أولى بالخلافة، بل من باب أنه وصي نبي، أقصته من منصبه ورتبته التي وضعه الله فيها، وينقل لنا تعجبه هذا بقوله: "فيا عجب! ومالي لا أعجب من خطأ هذه الفرق على اختلاف حججها في دينها، لا يقتصون أثر نبي، ولا يقتنون بعمل

ما هو الاثر الذي تركه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ويطالب به أمير المؤمنين؟ ومن هو الوصي الذي يتعجب

أمير المؤمنين من الامّة التي لم تتبعه؟

وأكثر من ذلك كلّ نرس في فكر علي (عليه السلام) أنّ الائمة هم من قویش بل من بني هاشم، ولا تصلح الولاة من

غورهم، فقال (عليه السلام): "أين الذين زعموا أنّهم الواسخون في العلم دوننا كذباً وبغياً؟.... إن الائمة من قویش غوسوا في

هذا البطن من هاشم، لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولاة من غورهم" (2) .

وراح الامام غير موة يطالب الائمة بالتعرفت على أهل البيت، ويأمرهم بالتزام سمتهم، واتباع أوّهم، فقال (عليه السلام):

"انظروا أهل بيت نبيكم، فالزموا سمتهم، واتبعوا أوّهم، فلن يخرجوكم من هدى، ولن يعيدوكم في ردى، فإن لبوا فاللبوا، وإن

نهضوا فانهضوا، ولا تسبقوهم فتضلّوا، ولا تتأخروا عنهم فتهلكوا" (3) .

فأي أولوية هذه تجعل من المتنوع مقياساً للحق، سبقه ضلالة، والتأخر عنه هلاك؟!

(1) نهج البلاغة: الخطبة 88، ص 143.

(2) نهج البلاغة: الخطبة 144، ص 263.

(3) نهج البلاغة: الخطبة: 97، ص 181.

فهذا الفكر الذي كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يطالب الناس أن يؤمنوا به، ويتبعوه، وحجّهم يوماً من الايام فقال لهم:

"الله الله، لا تنسوا عهد نبيكم إليكم في أوري" (1) .

أي عهد هذا الذي يتكلّم عنه أمير المؤمنين ويطالب الامة أن لا تنساه؟ إنّه عهد الامامة والخلافة، فهو بنفسه يقول: "فوالله

الذي أكرمنا أهل البيت بالنبوّة والخلافة، وجعل منّا محمّد (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأكرمنا بعده بأن جعلنا أئمة للمؤمنين،

لا يبلغ عنه غرنا، ولا تصلح الامامة والخلافة إلّا فينا" (2) . ولا تتحمّل هذه الالفاظ التأويل القسوي ليجوّها الكاتب إلى ما يريد.

بالاضافة إلى ذلك، ناشد أمير المؤمنين الناس يوماً، فقال لهم: "أنشد الله من سمع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)

يقول يوم غدیر خم: من كنت هولاه فعلي هولاه، لما قام وشهد"، فقام اثنا عشر بئرياً شهدوا لعلي بذلك (3) .

وأخيراً ننقل فكر الامام علي (عليه السلام) من قول عمر لابن عباس، حيث سأله موة، فقال له: مرّال ابن عمك زعم أن

رسول الله قد نصّ عليه (4) .

إذن، علي (عليه السلام) أرى بفكره من الكاتب، وفكره قائم على أساس النص والوصيّة، لا على أساس الشورى، كما

صوّح هو بذلك وأيدّه عمر بن الخطاب . كما بيناه ..

### لماذا علي (عليه السلام) في الشورى:

يقول الكاتب: (مما يؤكد كون نظام الشورى دستوراً كان يلتزم به الامام أمير المؤمنين.... هو دخوله في عملية الشورى



(1) الاحتجاج: ج 1، ص 153.

(2) الاحتجاج: ج 1، ص 353.

(3) مسند أحمد: ج 1، ح 642 و 672 و 953؛ سنن النسائي: ح 8542؛ سنن الترمذي: ج 5، ح 3713؛ سنن ابن ماجه:

ج 1، ح 116 و 121؛ البداية والنهاية: ج 5، ص 229 - 232، وج 7، ص 383 - 385 في نحو عشرين طويلاً.

(4) نهج البلاغة: ج 10، باب 223، ص 21.

الصفحة 176

(1) عمر بن الخطاب

ويلاحظ على هذا الكلام أنّ الامام علي (عليه السلام) كان يؤمن بالنص والوراثة والوصية، ولم يلتزم بمبدأ الشورى قط .

كما اتضح فيما تقدّم .، وهذا منهج الامام في الدفاع عن حقّ أهل البيت (عليهم السلام)، فقد قال يوماً مبيناً موقّعهم

وخصائصهم: "لا يقاس بآل محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) من هذه الأمة أحد، ولا يسوى بهم من جرت نعمتهم عليه أبداً،

هم أساس الدين، وعماد اليقين، إليهم يفيء الغالي، وبهم يلحق التالي، ولهم خصائص حقّ الولاية، وفيهم الوصية والوراثة" (2).

بهذا المنهج دافع الامام عن موقع أهل البيت (عليهم السلام)، وأما مسألة دخوله بالشورى بعد وفاة عمر بن الخطاب، فنتبين

وتتضح من الشروط التي سنّها عمر، ومنها:

الشروط الأولى: يدخل في هذه الشورى ستة أشخاص، يعينهم عمر بن الخطاب. وتسمية الخلافة بهذا الشرط شوري من

ضيق الخناق واقعاً.

الشروط الثانية: الخليفة الموعود بالخلافة يخرج من هؤلاء الستة لا من غوهم. فكأنّما الأمة الإسلامية كانت عبلة عن ستة

أشخاص فقط.

الشروط الثالثة: ضوب أعناق أولئك الذين يعرضون إذا اتفق أكثر الستة على رجل واحد.

الشروط الرابعة: في حالة اتفاق اثنين على رجل، واثنين على آخر، رجّحت الكفة التي فيها عبدالرحمن بن عوف . أي حقّ

النقض في كفة عبدالرحمن بن عوف . وإن لم يسلم الباقر ضوبت أعناقهم.

الشروط الخامسة: مدّة التشاور ثلاثة أيام، والإضوبت أعناق الستة، أي أهل الشورى جميعاً.

الشروط السادسة: يتكفل ضوب الاعناق صهيب الرومي في خمسين رجلاً

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 23.

(2) نهج البلاغة: الخطبة 2، ص 25.

الصفحة 177

يحملون السيوف، على رأسهم أبو طلحة الانصلي .

فيا ترى كيف كانت الحالة السائدة عند أهل الشورى قبل الدخول فيها؟ وهل هناك تهديدات بالقتل لمن لم يدخل في هذه الشورى؟ كل ذلك حكاة لنا المأمون عندما رفض الرضا (عليه السلام) ما عرضه عليه، قال: (إنّ عمر بن الخطاب جعل الشورى في ستّة أحدهم جدك أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وشرط فيمن خالف منهم أن تضرب عنقه)<sup>(2)</sup>، وحتى لو لم يقل المأمون ذلك فإنّ شورى محاطة بالسيوف حوي بها أن تهدّد أعضائها وتملّس بحقهم القتل والإهابة.

هذا بالإضافة إلى أنّ الخلافة عند أمير المؤمنين أهم من حفة المغتصب، وعدم دخوله معناه تهديد المنصب الوحيد الذي بقي بعد رسول الله تشوّب له الاعتناق، يقول الامام بهذا الخصوص: "حتى رأيت راجعة الناس قدرجعت عن الاسلام، يدعون إلى محق دين محمد، فخشيت إن لم أنصر الاسلام وأهله أن رى فيه تلمأ أو هدماً، تكون المصيبة به علي أعظم من فوت ولايتكم التي إنّما هي متاع أيام قلائل، يزول منها ما كان كما يزول السواب، أو كما ينتشع السحاب"<sup>(3)</sup>. فهو (عليه السلام) ينظر إلى الاسلام أولاً، ثم إلى حقوقه ثانياً.

إذن، مسألة دخوله في الشورى واضحة المعالم لمن عرف شوائب الشورى، ومن عرف منهج الامام في التعامل مع القضايا المختلفة بعد وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

وحتى لا يضيّع هذا المنهج حفة المغتصب توّم الامام من الشورى، واستهان بها حتى وصل به الامر إلى أن يقول: "فيا الله وللشورى، متى اعترض الريب فيّ مع الاول منهم حتى صوت اقون إلى هذه النظائر"<sup>(4)</sup>. فالامام . كما هو واضح . يغتصب نفسه اغتصاباً للدخول في الشورى الزعومة

(1) التكامل في التاريخ: ج 3، ص 67.

(2) ( شوح شافية أبي فاس: ص 220.

(3) نهج البلاغة: ص 427.

(4) نهج البلاغة: خطبة رقم 2، ص 28 المعروفة بالشقشقية.

المطوّقة بالسيوف.

ولهذا جعل أمير المؤمنين (عليه السلام) كلام عمر في أنّ علياً أحد الستّة، جعله رُعماً وليس حقيقة، يقول (عليه السلام): "حتى إذا مضى لسبيله جعلها في جماعة زعم أنّي أحدهم، فيا الله وللشورى"<sup>(1)</sup>، وإلاً فالامام قطب الوحي، ينحدر عنه السيل، ولا يرقى إليه الطير.

إذن، دخول الامام في الشورى كان محاطاً بهذا الواقع المرير الذي كان يعيشه، ويصبر نفسه عليه بقوله: "لا يعاب العوء بتأخير حقه، إنّما يعاب من أخذ ما ليس له"<sup>(2)</sup>. كل ذلك تجاهله الكاتب ورتّب على دخول الامام في الشورى بسذاجة واضحة.

## المبحث الثاني: الامام الحسن (عليه السلام)

### النص والوصية في فكر الامام الحسن (عليه السلام):

حاول أحمد الكاتب أن يعتمد على حجة واهية أخرى تقول: (إن الامام الحسين لم يعتمد في دعوة الناس لبيعته على ذكر أي نص حوله من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ومن أبيه)<sup>(3)</sup>.

والراجع المتأمل لكلمات الامام الحسن (عليه السلام) يجد عكس ما يقوله هذا الرجل تماماً، ولهذا نجد الكاتب يكتفي في هذا المجال بنقل الروايات بتعبيره الخاص فقط؛ من دون أن يذكر لسان الرواية ليوهم القارئ بصحة ما يقول، والإ كيف لم يعتمد الامام الحسن (عليه السلام) على النص وهو القائل: "والله ما فيها وما بينها حجة لله على خلقه غوي وغير أخي الحسين"<sup>(4)</sup>.

وكيف لا يعتمد على النص، وهو يخاطب الناس بقوله: "ألا تعلمون إنني إمامكم

---

(1) نهج البلاغة: خطبة رقم 3، ص 28، وشرح النهج لابن أبي الحديد: ج 1، ص 184.

(2) شوح نهج البلاغة: ج 18، ص 390، باب 168.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 26.

(4) الإرشاد: ج 2، ص 29.

---

الصفحة 179

مفروض الطاعة عليكم"<sup>(1)</sup>.

وكذلك خاطب الناس بمصطلح (أهل البيت) الذي كان لا يشك أحد بأن مصاديق هذا المصطلح لهم امتيازات خاصة خلفها لهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بسلوكة العملي ترة، والقولي أخرى، فيقول الامام الحسن (عليه السلام) في هذا المضمرة: "أيها الناس، أنا ابن البشير، وأنا ابن النذير، وأنا ابن السواج المنير، وأنا الذي أرسله رحمة للعالمين... وأنا من أهل البيت".

وأشار إلى مسألة النص والخلافة بعد وفاة أبيه (عليه السلام) عندما خطب بالناس قائلاً: "إن الله عز وجل بمنه ورحمته لما فرض عليكم الفرائض لم يفرض ذلك عليكم لحاجة منه إليه، بل رحمة منه، لا إله إلا هو... ففرض عليكم الحج والعمرة وإقام الصلاة... والولاية لنا أهل البيت، وجعلها لكم باباً لتفتحوا به أبواب الفرائض، ومفتاحاً إلى سبيله، ولولا محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وأوصيؤه كنتم حيرى لا تعرفون فوضاً من الفرائض، وهل تدخلون دراً إلا من بابها"<sup>(2)</sup>.

فلقد جعل الامام الحسن (عليه السلام) مسألة الولاية والخلافة مفتاحاً لشوائع دين الله، وباباً لقبول فرائضه وطاعته، وهل يوجد أجلى وأوضح من هذا الكلام من ابن بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)؟ ولكن إفلاس الكاتب من كل ما ذكره

سابقاً جعله يتشبّهت بأبسط الطرق لايهام القارئ وتشويش ذهنه؛ ليجعل منه أداة طيعة لتصديق ما يقول، ولكن أنى له ذلك؛ لان القارئ ليس كالكاتب يصدّق بمجرد أن يقرأ، بل يبحث عن ذلك بحثاً يجعله مقتنعاً بما يقول ويفعل.

ولم يقف الكاتب عند هذا الحد، بل راح يبحث في الكتب السنّية لينقل لنا قول عبدالله بن العباس: (لما توفي علي عليه السلام) خرج عبدالله بن العباس فقال: إن أمير المؤمنين توفي، وقد ترك خلفاً، فإن أحببتم خرج إليكم، وإن كرهتم فلا أحد على أحد، فبكى الناس،

---

(1) كمال الدين: ص 297، باب 29.

(2) يبايع المودة: ج 3، ص 364 . 365، نقلها عن أمالي الطوسي: ج 2، ص 268.

الصفحة 180

وقالوا: بل يخرج إلينا<sup>(1)</sup>.

واعتمد في نقل هذا النص على مصدر سنّي، ولكن المقرن لهذا النص الورد في ذلك المصدر مع نفس النص الورد في الكتب الشيعيّة يجد أنّ هناك حذفاً تعرّض إليه هذا النص حتى ينسجم مع مبادئ من نقله، فلقد نقل الشيخ المفيد في الإرشاد قول ابن عباس: (معاشر الناس هذا ابن نبيكم ووصي إمامكم فبايعوه، فاستجاب له الناس وقالوا: ما أحبه إلينا وأوجب حقه علينا. وتبادروا إلى البيعة له بالخلافة)<sup>(2)</sup>.

فالقوة التي تقول: (وصي إمامكم)، تخالف تماماً ما استشهد به الكاتب، وجعله شاهداً على فكه السياسي بأن الشورى هي الدستور السائد عند المسلمين، وكان يجب على الكاتب . لو كان موضوعياً . أن يبحث النصوص الواردة عن الطرفين . على أقلّ التقادير . وتقييمها سنداً ومتناً والحكم عليها، لا أن يكتفي بنقل نص من طرف واحد، ويستخرج لنا نظريته السياسية.

أضف إلى ذلك، أنّ مسألة النص كانت تعيش مع الامام الحسن (عليه السلام) في كلّ جلساته ومحاجاته مع معاوية، فعندما يحاول معاوية أن ينال من الامام علي (عليه السلام) يتصدّى الحسن (عليه السلام) لاواز نور الامام وموقعه في الشيعة، ولقد جمعت إحدى الجلسات معاوية والحسن (عليه السلام)، فنال معاوية من الامام علي (عليه السلام)، فقام الحسن (عليه السلام) خطيباً، فحمد الله وأثنى عليه ثمّ قال: "إنه لم يبعث نبي إلا وجعل له وصي من أهل بيته، وإن علياً كان وصي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من بعده"<sup>(3)</sup>.

فهل يحتاج المنصف بعد هذا الكلام إلى إيضاح موقف الحسن (عليه السلام) من مسألة الوصيّة والخلافة.

إلى هنا لم يستطع الكاتب أن يشوّش ذهن القارئ حول موقف الامام الحسن (عليه السلام) ودفاعه عن منصب أبيه ومنصبه في خلافة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولكنّه ولخبثته راح

---

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 26.

(2) الإرشاد: ج 2، ص 8 . 9. نقلًا عن مقاتل الطالبين: ص 51.

يبحث في بنود الصلح، فيقتطع منها ما يحلو له، فقال: (وقد تجلّى هذا الايمان . إيمان الامام الحسن بالشورى . هوة أخرى عند تنزله عن الخلافة إلى معاوية واشترطه عليه العودة بعد وفاته إلى نظام الشورى، حيث قال في شروط الصلح: "... على أنه ليس لمعاوية أن يعهد لاحد من بعده، وأن يكون الامر شورى بين المسلمين")<sup>(1)</sup> .  
ولكن خفي عليه أنّ الوجالي السنّي الشهير "الذهبي" نقل هذا النص بألفاظ أخرى في سير أعلام النبلاء، قال: (واشروط عليه . اشروط الحسن على معاوية . أن يكون له الامر من بعده)<sup>(2)</sup> .

فحاول الكاتب أن يخفي هذا البند الذي جاء به الذهبي، والذي يثبت أنّ الخلافة للحسن من بعد معاوية، وتنزل الامام هذا ليس عن موقع الامامة، بل عن موقع القيادة؛ للخلل الذي أصاب المسلمين آنذاك، وهذا ما صوّح به الامام عندما خطب المسلمين قائلاً: "إنما هادنت إشفاقاً على نفسي وأهلي والمخلصين من أصحابي"<sup>(3)</sup> .  
وتوجم الامام ذلك بقوله: "أنا المدفوع عن حقّي"<sup>(4)</sup> .

إذن، لو كانت الخلافة شورى . كما قال الكاتب . لم يجز للحسن (عليه السلام) أن يخاطب المسلمين بحفظ موقعه كإمام مفترض الطاعة من الله<sup>(5)</sup> ، ولم يجز له أن يقول: "والله ما فيها وما بينها حجة الله على خلقه غوي وغير أخي الحسين"<sup>(6)</sup> .  
فكل ذلك دليل على تمسك الامام الحسن (عليه السلام) بالولاية والخلافة بالنص والتعيين، لا بالشورى والانتخاب، ولهذا قال: "إنه لم يبعث نبي إلاّ وجعل له وصي من أهل بيته،

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 36.

(2) سير أعلام النبلاء: ج 3، ص 278.

(3) بحار الانوار: ج 44، ص 56، باب كفيّة مصالحة الحسن لمعاوية.

(4) بحار الانوار: ج 44، ص 89 ، باب سائر ما جرى بينه وبين معاوية.

(5) كمال الدين: ص 297، باب 29.

(6) الإرشاد: 2/11، ص 29.

(1) وإنّ علياً كان وصي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من بعده"<sup>(1)</sup> .

### المبحث الثالث: الامام الحسين (عليه السلام)

النص والوصية في فكر الامام الحسين (عليه السلام):

بعد أن لبّى الامام الحسن (عليه السلام) نداء الحق مسموماً على أيدي الطغاة، ولم يترك في حياته أي إشلة على خلاف منهج أبيه لمعاوية وأنصره ليتمسكوا بها من بعده، وبعد أن بيّن موقع أخيه الحسين (عليه السلام) في الامة قائلاً: "وَالله ما فيها وما بينها حجة الله على خلقه غوي وغير أخي الحسين"<sup>(2)</sup> ، بعد هذا كلّه جاء الامام الحسين (عليه السلام) مدافعاً عن نظرية النص والولاية، قائلاً: "أما بعد، فانسبوني فانظروا من أنا، ثم رجعوا إلى أنفسكم وعاتبوا فانظروا... ألسنت ابن بنت نبيكم وابن وصيّه"<sup>(3)</sup> ، وقال أيضاً مخاطباً أصحاب ابن زياد: "ما بالكم تتاصرون عليّ... أما والله لئن قتلتموني لتقتلن حجة الله عليكم"<sup>(4)</sup> .

وبعد كلّ هذه التأكيدات من قبل أخيه الحسن ومن قبله (عليهما السلام) جاء الكاتب ليقول: (لا توجد أية آثار لنظرية النص في قصّة كربلاء)<sup>(5)</sup> .

ولم يعطِ الكاتب أي رواية على ذلك، بل اكتفى بذكر الكلام المنقذ؛ لانه لا يستطيع أن يحذف أو يعرف استدلالات الامام الحسين (عليه السلام) أمثال "حجة الله عليكم"، وغيرها العشرات من الشواهد التي حفلت بها قصّة كربلاء، متناسياً أن سبب وقعة كربلاء هي خلافة الحسين (عليه السلام) لآخيه الحسن (عليه السلام) في الولاية وتصديّه لقيادة الشيعة سياسياً آنذاك.

(1) بحار الانوار: ج 44، ص 90، باب سائر ما جرى بينه وبين معاوية.

(2) الإرشاد: ج 2، ص 29.

(3) الإرشاد: ج 2، ص 97.

(4) الإرشاد: ج 2، ص 29.

(5) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 27.

وعلى عادته السابقة وفي نهاية كلّ بحث يختمه بالكذب على أحد العلماء مقتطعاً من كلامه قطعة يشوش فيها ذهن القارئ، واختار هنا الشيخ المفيد ونسب إليه القول: بأنّ الامام الحسين لم يدعُ أحداً إلى امامته في ظل عهد معاوية<sup>(1)</sup> . من دون أن يذكر السبب الذي ذكره الشيخ المفيد، حيث قال: (فلما مات معاوية وانقضت مدّة الهدنة التي كانت تمنع الحسين بن علي (عليهما السلام) من الدعوة إلى نفسه، أظهر أمره)<sup>(2)</sup> ، فالكاتب يطلب من الحسين أن يسير على خلاف منهج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) . عدم نقض العهود . الذي انتهجه مع الكفار، وخلاف منهج أبيه الذي انتهجه مع معاوية، وخلاف منهج أخيه الحسن، والغريب أنّ هذا الطلب وضعه على لسان الشيخ المفيد الويء من ذلك كلّه.

المبحث الرابع: الامام علي بن الحسين (السجاد) (عليه السلام)

إمامة علي بن الحسين السجاد (عليه السلام):

ولمّا لم يجد الكاتب في النصوص ما يدعم نظريّته، راح يبحث عن أفكار الامام الحسين (عليه السلام) وتأمّلاته، وكان الكاتب استقواً فكر الامام كاملاً وحصل منه على نتيجة تقول: (لم يفكر . الامام الحسين . بنقل الامامة إلى أحد من ولده، ولم يوص إلى ابنه الوحيد الذي ظلّ على قيد الحياة)<sup>(3)</sup> .

ويظهر أنّ الكاتب لم يطلّع، أو تجاهل ما ورد في كتب الشيعة الامامية المعنوة أمثال الامامة والتبصوة والكافي والارشاد وغوها حول النص على إمامة زين العابدين (عليه السلام)، وتجاهل ما فيها من التركيز على وصية الحسين (عليه السلام) إلى ولده علي (عليه السلام) قبل أن يتوجّه إلى العواق، بالاضافة إلى دفعه لسلاح رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إليه، وغير ذلك من الشواهد والنصوص التي أدّت بعمّ الامام محمد بن الحنفية أن يقول بإمامة علي بن

---

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 27.

(2) الارشاد: ج 2، ص 31.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 28.



(1) الحسين (عليهما السلام) من بعد أبيه .

أضف إلى ذلك، هناك أبواب خاصة في كتب الشيعة سميت باسم (الاشئرة والنص على علي بن الحسين) (2) .

كل ذلك نبذه الكاتب وراء ظهره، وأطلق عبرته المتقدمة بدون رواية ورواية ولا تفكير ومطالعة.

ثم لجأ إلى التزوير والتقطيع بعدما وجد (عليه السلام) وصية لولده علي، فقال: (إنها وصية عادية جداً، تتعلّق بأموره

الخاصة، ولا تتحدّث أبداً عن موضوع الامامة والخلافة) (3) .

وهذه الوصية (العادية جداً) يقول الروي فيها: (فيها جميع ما يحتاج إليه ولد آدم إلى أن تنفي الدنيا) (4) .

فهل توجد وصية عادية وشخصية جداً، فيها جميع ما يحتاج إليه الناس إلى يوم القيامة.

فأحمد الكاتب لم ينقل هذا المقطع تروياً منه للحقائق، وتحريفاً لنصوص الروايات.

إلى هنا تبين أن الكاتب اتبع كل أنواع التزوير والقطع والتحريف، لكنه لم يستطع أن ينفي إمامة الحسين (عليه السلام)،

ومن بعده إمامة ولده الامام زين العابدين (عليه السلام)، ووصية الامام الحسين (عليه السلام) إليه.

### النص والوصية في فكر الامام زين العابدين (عليه السلام):

لقد أوضح الامام زين العابدين (عليه السلام) نظرية النص والخلافة والامامة الالهية بقوله: "إنّ لولي الامر الذين

(1) الامامة والتبصرة: ص 60 - 61; بصائر الدرجات: ص 502; الكافي: ج 1، ص 409; إعلام الوري: ج 1، ص 482; الاحتجاج: ج 2، ص 147 - 148.

(2) الكافي: ج 1، ص 364، باب 68، باب الاشئرة والنص على علي بن الحسين.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 28.

(4) بصائر الدرجات: ص 9/148.

جعلهم الله عزّ وجلّ أئمةً للناس، وأوجب عليهم طاعته أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ثم الحسن، ثم الحسين ابنا علي

بن أبي طالب، ثم انتهى الامر إلينا" (1) .

ولام الامام زين العابدين الناس على تقصوهم بحق أهل البيت، وعلى تأويلهم القوان برائهم، فأدى بهم الامر في نهاية

المطاف إلى الاختلاف والفرقة، ولم يبقَ شخص موثوق به يمكن الرجوع إليه والركون إلى قوله، ولو أنّهم تمسّكوا بأحاديث

رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بحق أهل البيت وسلوا على طويق الامامة الالهية لما حدث كل ذلك، فقال (عليه

السلام):

"وذهب آخرون إلى التقصير في أمرنا، واحتجوا بمتشابه القوان، فقالوا برائهم.... فإلى من يؤخ خلف هذه الاممة وقد

درست أعلام هذه الملة، ودانت الاممة بالفرقة والاختلاف، يكفر بعضهم بعضاً، والله تعالى يقول: (لا تكونوا كالذين تفرّقا



وَاخْتَلَفُوا مِنْ يَعْدُ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ)، فَمَنْ الْمُؤْتَقُ بِهِ عَلَى إِبْلَاحِ الْحُجَّةِ وَتَأْوِيلِ الْحُكْمِ؟ إِلَّا أَعْدَالَ الْكِتَابِ وَأَبْنَاءَ أُمَّةِ الْهُدَى وَمَصَابِيحِ الدُّجَى، الَّذِينَ احْتَجَّ اللَّهُ بِهِمْ عَلَى عِبَادِهِ، وَلَمْ يَدْعِ الْخَلْقَ سِوَى مَنْ غَيْرِ حُجَّةٍ، هَلْ تَعْرِفُونَهُمْ أَوْ تَجِدُونَهُمْ إِلَّا مَنْ فُرِعَ الشَّجَرَةُ الْمُبْرَكَةُ وَبَقَايَا الصَّفْوَةِ الَّذِينَ أَذْهَبَ اللَّهُ عَنْهُمْ الرُّجْسَ وَطَهَّرَهُمْ تَطْهِيراً<sup>(2)</sup>.

فيؤكد الامام (عليه السلام) على الامّة موقع هؤلاء الحجج، وقوناء الكتاب، وأبناء الائمة.

وبعد كلام الامام هذا ومنهجه في التعامل مع أهم قضية من قضايا المسلمين، يقول أحمد الكاتب: (إنّ الامام زين العابدين لم يدع الامامة ولم يتصد لها)<sup>(3)</sup>.

فهذه أقوال الامام زين العابدين (عليه السلام) التي تكشف زيف ادعاء الكاتب وترووه وتحريفه.

### أحمد الكاتب يتهم الامام السجّاد (عليه السلام):

لقد اتهم الكاتب الامام زين العابدين

(1) كمال الدين: ص 299 - 300.

(2) ( الصواعق المحرقة: ج 2، ص 443 . 444 ، تفسير الآية (واعتصموا بحبل الله جميعاً).

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 29.

الصفحة 186

بالانغوال، ووضع عنواناً بارزاً سماه (اعوّال الامام زين العابدين)<sup>(1)</sup>.

ويكفي لود هذه التهمة ما قاله العالم السنّي الشهير "الذهبي" بحق الامام زين العابدين، فقد قال: (فقد كان زين العابدين . أهلاً للامامة العظمى لشرفه وسؤدده وعلمه وتألّهه وكمال عقله)<sup>(2)</sup>.

أضف إلى ذلك، أنّ الانغوال المقصود هنا؛ إمّا اجتماعياً، أو سياسياً. أمّا الأول فقد خالفه التزيخ المنقول عن زين العابدين، يقول أبو حنّوّة الثمالي: (كان زين العابدين يحمل الخبز بالليل على ظهره، يتبع به المساكين في الظلمة)<sup>(3)</sup>. ويقول شبّية بن نعاقة: (لما مات عليّ وجوه يعول مائة أهل بيت)<sup>(4)</sup>.

فكيف بحال المنغول أن يتبع هؤلاء؟! ونحن نجد اليوم من يتصدّى للمواقع، ومن يدعي ألقاباً كثيرة، نجده غافلاً عما يدور حوله، فنّم من يدعي أنه أبو الايتام وصاحب نظرية الدفاع عن حقوق الانسان، بينما نجد في الواقع أن الناس تتضورون من حوله جوعاً ولا يعلم بهم.

إذن، الانغوال الاجتماعي لا ينسجم مع التزيخ الذي وصف لنا مواقف الامام زين العابدين.

أمّا إذا كان المقصود منه سياسياً، فهو لا ينسجم أيضاً مع أقوال الامام (عليه السلام) في الدفاع عن الحق المّغتصب، وعن بيان نور الائمة في المجتمع، فهو الذي يقول: "وأبناء أئمة الهدى، ومصابيح الدجى الذين احتجّ الله بهم على عباده، ولم يدع الخلف سدى من غير حجة"، وراح الامام يحدّد أصولهم وفروعهم حيث يقول: "هل تعرفونهم أو تجدونهم إلا من فروع الشجرة

المبركة، وبقايا الصفة الذين أذهب الله عنهم الرجس

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 29.

(2) سير أعلام النبلاء: ج 4، ص 157/398.

(3) تزيخ دمشق: ح 41، ص 383؛ حلية الأولياء: ج 3، ص 135 . 136.

(4) طبقات ابن سعد: ج 5، ص 755/172.

الصفحة 187

(1) وطهّوهم تطهروا؟! .

وأخيراً لجأ إلى ما عوّدنا عليه من التروير والقطع، فراح يجرّد الحقائق التريخية عما يحيط بها، وينقلها للقارئ ليشوش ذهنه، فيقول في هذا المضمّار: (وقد بايع الامام علي بن الحسين يزيد بن معاوية بعد واقعة الحرة<sup>(2)</sup> . ولم ينقل ما أحاط بهذه الواقعة من أمور وتهديدات، ونحن هنا ننقل إليك كامل الظروف التي أحاطت ذلك الموقف: يقول الكليني في روضته: (ثم أرسل . يزيد . إلى علي بن الحسين (عليهما السلام)، فقال له مثل مقالته للقوشيين، فقال له علي بن الحسين (عليهما السلام): "رأيت إن لم أقر لك أليس تقتلني كما قتلت الرجل بالامس"؟ فقال له يزيد . لعنه الله .: بلى . فقال له علي بن الحسين (عليهما السلام): "أقد أقرت لك بما سألت، أنا عبدٌ مكوه، فإن شئت فأمسك، وإن شئت فبع"، فقال له يزيد . لعنه الله .: أولى لك، حققت دمك، ولم ينقصك ذلك من شرفك<sup>(3)</sup> .

فهذه الرواية التريخية التي استند إليها أحمد الكاتب وتبيّح بها من غير أن ينقلها للقارئ كما هي، لا تحتاج إلى تعليق، فالامام مكوه مهذّب بهدر الدم، غير قادر على دفع ما يواجهه، ولا يحق لاحمد الكاتب أن يستند إلى هذه الرواية ليجعل الاعوّال هو العنوان لزين العابدين، وإلاّ لما اضطرّ يزيد أن يهدّد الامام بهذا الاسلوب، فكان عليه أن يبحث عن رواية في ظرف طبيعي، وليس تحت التهديد والوعيد، هذا كلّه إذا سلّمنا بصحة صدور البيعة من الامام (عليه السلام) ليزيد.

### موقف ابن الحنفية من علي بن الحسين (عليهما السلام):

كان موقف ابن الحنفية من زين العابدين واضحاً لا ريب فيه، وطالعتنا الرواية التريخية بذلك، فقد ذكر جعفر بن محمد بن نما في كتابه (أنّه اجتمع جماعة قالوا لعبدالرحمن بن شريح: إنّ المختار يريد

(1) الصواعق المحرقة: ج 2، ص 443 - 444، في تفسير الآية (واعتصموا بحبل الله جميعاً).

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 29.

(3) روضة الكافي: ص 160، حديث علي بن الحسين مع يزيد.

الصفحة 188

الخروج بنا للاخذ بالثأر، وقد بايعناه ولا نعلم، أرسله إلينا محمّد بن الحنفية أم لا؟ فانهضوا بنا إليه نخوره بما قدم به علينا، فإن رخص لنا اتباعناه، وإن نهانا تركناه، فخرجوا وجئوا إلى ابن الحنفية... فلما سمع ابن الحنفية كلامهم.. حمد الله وأثنى

عليه وصلى على النبي، وقال: أما ما ذكرتم بما خصنا الله، فإن الفضل لله يعطيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم، وأما مصيبتنا بالحسين فذلك في الذكر الحكيم، وأما الطلب بدمائنا فقوموا بنا إلى إمامي وإمامكم علي بن الحسين، فلما دخل ودخلوا عليه أخبر خوهم الذي جئوا لاجله، قال: "يا عم، لو أن عبدازنجياً تعصب لنا أهل البيت، لوجب على الناس مؤازرته، وقد وليتكم هذا الأمر، فاصنع ما شئت"، فخرجوا وقد سمعوا كلامه، وهم يقولون: أذن لنا زين العابدين (عليه السلام) ومحمد بن الحنفية<sup>(1)</sup>.

فأعطى زين العابدين (عليه السلام) الخطوط العريضة لمحمد بن الحنفية وأتباعه بقوله: "لو أن عبدازنجياً يتعصب لنا أهل البيت وجب على الناس مؤازرته"، وفهم محمد وأصحابه من هذا الضوء الأخضر الالتفاف حول أي ثورة تدعو للاطاحة بالواقع القائم، أضف إلى ذلك اعتراف محمد بن الحنفية وأصحابه بإمامة زين العابدين (عليه السلام)، وذلك عندما قال لهم: (قوموا بنا إلى إمامي وإمامكم علي بن الحسين).

فهذا الموقف لابن الحنفية واضح وجلي، لا يستطيع أحمد الكاتب ولا غيره أن يدغدغ فيه، ولقد تسالم عليه علماء الشيعة، فهذا الشيخ المفيد يقول: (محمد بن الحنفية لم يدع قط الامامة لنفسه، ولا دعا أحدا إلى اعتقاد ذلك فيه، وقد كان سئلاً عن ظهور المختار وادعائه عليه أنه أمره بالخروج والطلب بئار الحسين (عليه السلام) وأنه أمره أن يدعو الناس إلى امامته عن ذلك وصحته فأنكره، وقال لهم: والله ما أمرته بذلك، لكنني لا أبالي أن يأخذ بئارنا كل أحد، وما يسوعني أن يكون المختار هو الذي يطلب بدمائنا، فنصر بعض الشيعة المختار بناءً على الطلب بدم الحسين، ولم ينصروه على القول بإمامة أبي القاسم)<sup>(2)</sup>.

(1) البحار: ج 45، ص 365، ج 2، الطبعة الحديثة؛ معجم رجال الحديث: ج 18، ص 100 - 101.

(2) الفصول المختارة، المفيد: ج 2، ص 300 - 301.

وقال السيد الخوئي: (هذا القول باطل جزماً، فإن محمد بن الحنفية لم يدع الامامة لنفسه حتى يدعو المختار الناس إليه)<sup>(1)</sup>. وقد صرح ابن الحنفية ثانياً إلى أبي خالد الكابلي، بأن الامام هو علي بن الحسين (عليهما السلام) عندما سأله قائلاً: (جعلت فداك، إن لي حومة ومودة وانقطاعاً، فأسألك بحومة رسول الله وأمير المؤمنين، إلا أخوتني أنت الامام الذي فرض الله طاعته على خلقه؟ قال: فقال: يا أبا خالد حلفتني بالعظيم، الامام علي بن الحسين (عليهما السلام) عليّ وعليك وعلى كل مسلم...)<sup>(2)</sup>. لقد طالعتنا هذه الرواية بأمرين:

الأول: أن الامامة هي الفكر السائد لدى الناس، ومن يمثله يحمل امتياز الطاعة المفروضة.

الثاني: أن الامام هو علي بن الحسين (عليهما السلام).

ولهذا وغوه قال المسعودي: (لم تكن إمامة محمد بن الحنفية إلا بعد أن أبى علي بن الحسين (عليهما السلام))، والامامة

التي يقصدها المسعودي هنا ليس الامامة الالهية، بل قيادة المسلمين الذين رأوا الطلب بئار الحسين (عليه السلام).

## المبحث الخامس: الامام الباقر (عليه السلام)

### الامامة الالهية عند الامام الباقر (عليه السلام):

اعتمد الامام الباقر (عليه السلام) في طرح إمامته على ثلاثة محاور:  
المحور الأول: النص.

المحور الثاني: العلم ووراثته رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

المحور الثالث: امتلاكه سلاح رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

(1) معجم رجال الحديث: ج 18، ص 101 - 102.

(2) معجم رجال الحديث: ج 14، ص 131.

الصفحة 190

أما بالنسبة للمحور الأول، فقد ترجمه الباقر (عليه السلام) بقوله: "من عبد الله عبادة اهتمام وتعبد ولم يعتقد بإمام عادل، وأنه منصوب من الله، فلا يقبل الله منه سعيًا، ومثله كمثل نعجة فقدت راعيها وقطيعها، فظلت حائرة نهلها، فلما جن الليل ظننت أنها وجدت راعيها وقطيعها لتلحق بهم، فلما أصبح الصباح رأت الراعي غير راعيها، فعادت إلى حيرتها تبحث، ثم رأت قطيعًا آخر، فأرادت أن تلحق بها، ودعاها راعي ذلك القطيع، وقد رأى أنها ضالة، ولما وجدت أنه غير راعيها عادت إلى حيرتها، حتى لقيها الذئب فافتوسها، ذلك هو حال من أصبح لا إمام له، حتى إذا مات مات ميتة جاهلية"<sup>(1)</sup>.

فلقد صوّح الامام الباقر (عليه السلام) بأنّ الامام منصوب من الله بالنص بقوله: "وأنة منصوب من الله"، وجعل اتباع الامام من أمهات المسائل في الشريعة الاسلامية، والإكانت النتيجة الحتمية لكدحه ميتة الجاهلية.

أما بالنسبة إلى المحور الثاني، وهو العلم ووراثته رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فلقد ركّز الامام الباقر (عليه السلام) ذلك في أذهان الناس، وراح يصوّح به ويطوحه كمسألة من مسائل الامامة الالهية، يقول أبو بصير: قلت يوماً للباقر (عليه السلام): أنتم ورثة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)؟ قال: "نعم"، قلت: رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ورث الانبياء جميعهم؟ قال: "ورث علومهم"، قلت: وأنتم ورثتم جميع علوم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)؟ قال: "نعم".... إلخ<sup>(2)</sup>.

فكيف لا يكون ورث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو خليفة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بالنص

والتعيين؟!!

أما المحور الثالث، وهو امتلاك سلاح رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، يقول الباقر (عليه السلام): "إنّ السلاح فينا

كمثل التابوت في بني إسرائيل، كان حيثما دار فنمّ الملك، وحيث ما دار السلاح فنمّ العلم"<sup>(3)</sup>.

إذن، نظرية الامام الباقر (عليه السلام) تركزت على هذه المحاور الثلاثة في طوح الامامة

(1) الامامة وأهل البيت: ج 3، ص 23.

(2) نور الابصار: ص 220.

(3) بصائر الدرجات: ص 176 . 177، ح 5.

الصفحة 191

كقيادة عامة للمسلمين باعتبارها منصب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهم ورثته، وأضاف الباقر (عليه السلام) جماعاً غفراً من الروايات التي تشير إلى تلك المعاني، فقد نقل الصفار في بصائر الدرجات عن الباقر (عليه السلام)، قال: "الامام يعرف الامام الذي يكون من بعده"<sup>(1)</sup>.

وقال أيضاً مفسراً ل قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤْتُوا الْأَمَانَاتُ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ) قَالَ: "إيانا عنى أن يؤدي الاول منا إلى الامام الذي يكون من بعده الكتب والسلاح"<sup>(2)</sup>.

فلقد طوح الباقر (عليه السلام) الامامة ومحاورها الثلاثة بدون أي منزع أو منافس له، لارتكزه في طوحه على ركن أساسي من أركان الامامة، ألا وهو البيت الحسيني، فلقد روى الصدوق عن سلمان الفارسي قوله: دخلت على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، فإذا الحسين ابن علي على فخذه وهو يقبل عينه ويلثم فاه، ويقول: "أنت سيد ابن سيد، أنت إمام ابن إمام أبو أئمة تسعة، أنت حجة الله ابن حجته، وأبو حجج تسعة من صلبك تاسعهم قائمهم"<sup>(3)</sup>.

أضف إلى ذلك طائفة من الروايات أكدت أن الامامة للبيت الفاطمي الحسيني، ومن ادعى خلاف ذلك فهو مفتر على الله، ومن هذه الروايات ما نقله علي الهلالي عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، قال: "يا فاطمة إنا أهل بيت أعطينا ست خصال لم يعطها أحد من الأولين، ولا يبركها أحد من الآخرين غيرنا أهل البيت . إلى أن قال: . ومنأ مهدي هذه الامة الذي يصلّي عيسى خلفه... ثم ضوب على منكب الحسين (عليه السلام) وقال: . من هذا مهدي هذه الامة"<sup>(4)</sup>.

وكذلك قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): "إن الله اختار من صلبك يا حسين تسعة أئمة، تاسعهم

(1) بصائر الدرجات: ص 474، ح 4.

(2) بصائر الدرجات: ص 475 . 476، ح 4.

(3) اكمال الدين: ص 250، ح 9 ; عيون أخبار الرضا: ج 2، ص 56، ح 17; الخصال: ج 2، ص 559، ح 38.

(4) ( أخرج الدار قطني، كما في البيان في أخبار صاحب الزمان للكنجي الشافعي: ص 117، باب 9; والفصول المهمة لابن

الصباغ: ص 295 . 296، فصل 120 ; فضائل الصحابة للسمعاني، على ما في ينابيع المودة: ج 3، ص 394، باب 94، ح

.43

الصفحة 192

(1)

قائمهم، وكلهم في الفضل والمثولة عند الله سواء " .

فهذه الركزة الاساسية وهي البيت العلوي الفاطمي الحسيني هي التي يرتكز عليها الائمة، والتي جاءت على لسان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وتناقلتها كتب الحديث والرواية، فلقد نقلها الصدوق والكليني والقندوزي الحنفي والمقدسي الشافعي (2) ، وغورهم، ومن الائمة الباقر (عليه السلام) الذي هو الوريث لذلك البيت الحسيني، فبعد كل هذه الحقائق جاء أحمد الكاتب ليقول: (وقد خاض الباقر معركة مبررة لانتواع قيادة الشيعة من ابن عمه أبي هاشم وأتباعه وتثبيتها للويع الفاطمي والبيت الحسيني) (3) .

فبعدها تقدم تبين أن الباقر كان هو الوريث الوحيد للبيت العلوي الفاطمي الحسيني، وهذا يعني أنه يحصل على امتياز خاص لامامة الناس بنصوص رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) التي أثبتت أن الامامة والقيادة في البيت الحسيني. ولا يحتاج إلى خوض معركة جعجع سلاحها الكاتب بالالفاظ فقط؛ لأن أحاديث الامامة في البيت الحسيني أكثر من أن تحصى، اتفقت جميعها على حقيقة تقول على لسان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "إن الله اختار من صلبك يا حسين تسعة أئمة تاسعهم قائمهم..."، إلخ (4) .

وعندما اصطدم أحمد الكاتب بهذه الطوائف الكثيرة من الروايات التي تثبت الخلافة للبيت الحسيني من قبل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عاد وقال: (الامام الباقر يعتبر نفسه أولى من الجميع) (5) .  
وهذا ممّا لا غبار عليه حتى يقره أحمد الكاتب، فهو أولى من الجميع لامور كثرة جداً، منها:

(1) يبايع المودّة: ج 3، ص 395، باب 94، ح 45.

(2) الخصال: ج 2، ص 559، ح 38 ، أبواب الاثني عشر؛ اكمال الدين: ص 250، ح 9، باب 24؛ الكافي: ج 1، ص 599، ح 15، باب 126؛ عقد الدرر: ص 132، باب 4، فصل 2.

(3) أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي: ص 35.

(4) يبايع المودّة: ج 3، ص 395، باب 94، ح 45.

(5) أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي: ص 35.

1 . النص عليه بالامامة.

2 . امتلاكه سلاح رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

3 . وراثته العلم من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

4 . وريث البيت العلوي الفاطمي الحسيني.

5 . ما يمتاز به الباقر (عليه السلام) من مؤهلات ذاتية.

كل ذلك جعله أولى من الجميع في إمامة وقيادة المسلمين.

## إفتاء الكاتب على إمامة الباقر (عليه السلام):

أشكل أحمد الكاتب على نظرية النص والوصية، وقال: (فإن نظرية الامام الباقر السياسية كانت تقوم بصورة رئيسية على أعمدة العلم وامتلاك سلاح رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وحق وراثته المظلوم، أكثر مما كانت تقوم على النص الصريح والوصية الواضحة، حيث لم تكن نظرية الامامة قد تبلورت لدى الشيعة في بداية القون الثاني الهجري إلى مرحلة الارتكاز على موضوع النص والوصية).

وحمل هذا الاشكال بين مفوداته محورين:

المحور الاول: أن الامام الباقر (عليه السلام) اعتمد بصورة رئيسية في طرح إمامته على أعمدة العلم وامتلاك سلاح رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

المحور الثاني: نظرية الامامة تبلورت في بداية القون الثاني الهجري.

أما بالنسبة للمحور الاول فإن المطالع للرواية التاريخية والحديثية يجد خلاف ذلك تماماً، لأن الامام الباقر (عليه السلام) يقول: "من عبد الله عبادة اهتمام وتعبد ولم يعتقد بإمام عادل، وأنه منصوب من الله..."، إلخ<sup>(1)</sup>. فهذا يخالف كلام الكاتب بالموعة.

وقد جعل الامام الباقر (عليه السلام) الولاية لهم مما أتله الله إليهم، فقال: (ولو أنهم أقاموا التوراة والأنجيل وما أتول الله إليهم من ربهم) قال: "الولاية"<sup>(2)</sup>.

ولماذا لا يعتمد الباقر (عليه السلام) على النص، وقد ورد عليه النص بالامامة عن النبي وألاً،

---

(1) الامامة وأهل البيت: ج 3، ص 23.

(2) الكافي: ج 1، ص 477، باب نكت ونتف من التتويل في الولاية.

وأمر المؤمنين ثانياً، والحسن والحسين ثالثاً، وأبيه رابعاً، كما يقول الشيخ المفيد<sup>(1)</sup>!؟

فكل هذه الوكائز التي رفدت الباقر (عليه السلام) وجعلته إماماً للشيعة أنكروها أحمد الكاتب، وقال: (إن نظرية الامام الباقر السياسية لم تقم على النص والوصية).

أما المحور الثاني، وهو ما افتراه الكاتب بأن نظرية الامامة تبلورت في بداية القون الثاني الهجري، فبالإضافة إلى ما ورد من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حول مسألة النص على أمير المؤمنين، وقد نقلنا ذلك فيما تقدم، احتج أمير المؤمنين بالنص والوصية له، فقام مخاطباً المسلمين: "أنشد الله من سمع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول يوم غدير خم: من كنت مولاه فعلي مولاه، لما قام وشهد".

وشهد بالامامة والنص والوصية للامام علي (عليه السلام) اثنا عشر بديراً، قالوا: نشهد أنا سمعنا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول ذلك يوم غدير خم.

وتسالم على هذا المناشدة أمّهات الكتب السنية من الصحاح وغيرها ومؤلفيها، أمثال أحمد بن حنبل والنسائي والترمذي وابن ماجة وغيرهم <sup>(2)</sup> ، وقد نقل ابن كثير أسانيد هذه المناشدة <sup>(3)</sup> .  
واحتج أيضاً من بعده ولده الحسن (عليه السلام) بقوله: "أنا ابن النبي وأنا ابن الوصي" <sup>(4)</sup> .  
واحتج الحسين (عليه السلام) من بعد أخيه الحسن (عليه السلام) بالنص والوصية السياسية بقوله: "أست ابن بنت نبيكم وابن وصيّه".

فلا أعلم كيف يحتج علي وولده الحسن والحسين (عليهم السلام) على الأمة بالنص والوصية السياسية، والكاتب يقول: (لقد تبلورت هذه النظرية في القون الثاني)؟!!

ثم بعد أن فشل الكاتب في إيجاد منفذ له في نظرية الامام الباقر (عليه السلام) السياسية، راح

(1) الارشاد: ج 2، ص 160.

- (2) مسند أحمد: ج 1، ح 642 و 672 و 953 و 964؛ سنن النسائي: كتاب الخصائص، ح 8542؛ الترمذي: ج 5، ح 3713؛ ابن ماجة: ج 1، ح 116 و 121.  
(3) البداية والنهاية: ج 5، ص 228 - 231.  
(4) ذخائر العقبى: ص 239.

الصفحة 195

يبحث عن منفذ آخر له بعد وفاة الباقر (عليه السلام)، وقال: (بعد وفاته . الباقر (عليه السلام) . سنة 114 هـ حيث ذهب فويق منهم إلى اتباع أخيه الامام زيد بن علي الذي أعلن الثورة ضدّ الخليفة الاموي هشام بن عبدالملك سنة 122 هـ اعتماداً على نظرية أولي الارحام) <sup>(1)</sup> .

ورأى من هذا الكلام القول بأنّ نظرية الامامة لم تكن نظرية معروفة، ولكن أنى له هذا؟ فقد رده زيد بن علي نفسه عندما قال: (جعفر إمامنا في الحلال والحرام) <sup>(2)</sup> .

فلقد اعترف زيد بالامامة في هذه الوثيقة وغيرها من الوثائق التي ملأت كتب الحديث الشيعة، وأنها في جعفر الصادق بعد والده الباقر، وقد وأ الامام الصادق (عليه السلام) زيدا ممّا ينسب إليه من البعض بقوله: "إن زيد كان عالماً، وكان صدوقاً، ولم يدعكم إلى نفسه، إنّه دعاكم إلى الرضا من آل محمد (عليهم السلام)، ولو ظهر لوفى بما دعاكم إليه" <sup>(3)</sup> .

إذن، لم ينفذ أحمد الكاتب ذلك الفويق الذي التفّ حول زيد بن علي؛ لعلم ذلك الفويق وعلم زيد نفسه وتصريحه بإمامة جعفر (عليه السلام).

وبعد أن عجز الكاتب عن إيجاد أي منفذ في البيت العلوي، راح يتبع أولئك المنحرفين . بعد وفاة الباقر (عليه السلام) . الذين انحرفوا عن خط أهل البيت، فقال: (وذهب فويق آخر بقيادة المغيرة بن سعيد إلى القول بإمامة محمد بن عبدالله بن الحسن). ومن المعلوم أنّ هذا الرجل ذهب إلى هذا القول قبل وفاة الامام الباقر (عليه السلام)، ولكنه لم يظهر ذلك إلا بعد وفاة



الامام، على زعم أنه نبي في نهاية المطاف<sup>(4)</sup>.

فأراد الكاتب أن يقول بعد هذا الكلام: إنَّ نظرية الامامة غير واضحة، وإلّا لما توقّوا. وهذا كلام خال من الموضوعية؛ لأنّ أولئك الذين ذهبوا مع يزيد كانوا عالمين بإمامة جعفر الصادق (عليه السلام)، كما هو واضح. وذكرناه سابقاً، وبتصريح قائدهم زيد ابن علي، وأما المغيرة بن سعيد فقد قال بإمامة عبدالله بن الحسن قبل وفاة الباقر (عليه السلام)،

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 38.

(2) رجال الكشي: ترجمة سليمان بن خالد، ص 361، رقم 668.

(3) روضة الكافي: ص 180، ح 381؛ معجم رجال الحديث: ج 7، ص 346.

(4) فوق الشيعة: ص 75.

الصفحة 196

وليس بعدها، وكان هذا الرجل مذموماً من قبل الباقر نفسه، ومثله الامام الباقر بالشیطان لانه قد "أنته آياتنا وعلم مكانتنا، ولكن اتبع الشيطان وكان من الغالوين"<sup>(1)</sup>، ولقد ذمّه الامام الصادق (عليه السلام) بقوله: "لعن الله المغيرة بن سعيد"<sup>(2)</sup>، وسواء فوق المغيرة وأمثاله أم لا لا يضر ذلك في الامامة مادام الباقر والصادق وأبناء البيت العلوي يدافعون عن هذا المنصب. إذن، أفلس الكاتب من أي وثيقة تنفعه، لا من البيت العلوي. أي من الباقر وزيد. ولا من أعدائهم، أمثال المغيرة وغيره.

## المبحث السادس: الامام الصادق (عليه السلام)

### أكاذيب أحمد الكاتب حول إمامة الصادق (عليه السلام):

سار الامام الصادق (عليه السلام) على ما سار عليه أبؤه في طرحه لمسألة الامامة والنص والوصية، وتحرك بنفس الاتجاه الذي تحوّلوا فيه لتوكيز هذه النظرية في الفكر الاسلامي.

فقد تحدّث الصادق (عليه السلام) عن الامامة بالنص والوصية، وقال لعبدالاعلى: "فذكر ما أقول الله في علي، وما قاله رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في حسن وحسين (عليهما السلام)، وما خصّ الله به علياً (عليه السلام)، وما قال فيه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من وصيته إليه ونصّه إياه.... ووصيته إلى الحسن..."<sup>(3)</sup>.

وجعل الامام الصادق مسألة النص من أمّهات مسائل الامامة والخلافة، وقيادة دفّة المجتمع الاسلامي، ونقل حديث الوح الذي كان بيد أمه فاطمة (عليها السلام)، الذي رآه جابر بن عبدالله الانصلي، والذي فيه السلسلة الذهبية للاتمة (عليهم السلام) واحداً بعد واحد،

(1) معجم رجال الحديث: ج 18، ص 278، رقم 12558.

(2) معجم رجال الحديث: ج 18، ص 275، رقم 12558.

(3) الكافي: ج 1، ص 441، باب ما يجب على الناس عند مضي الامام، ح 2.

الصفحة 197

(1) ينص السابق على اللاحق .

وانطلق الامام الصادق (عليه السلام) ليركز نظرية فرض الطاعة التي هي من رواشح الامامة قائلاً: "نحن الذين فرض الله طاعتنا، لا يسع الناس إلا معرفتنا، ولا يُعذر الناس بجهالتنا" (2).

وتحوّك (عليه السلام) باتجاه آخر لتوكيز هذه النظرية عن طريق العلم ووراثة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فقال: "واتا ورثنا محمداً (صلى الله عليه وآله وسلم)، وان عندنا صحف إواهم وأواح موسى (عليهما السلام)" (3).

إلى غير ذلك من الطرق والوسائل التي اتبعها الامام الصادق (عليه السلام) في تأصيل نظرية النص والولاية في أذهان

المسلمين.

أضف إلى ذلك، النصوص الكثيرة التي وردت بحق الصادق (عليه السلام) من أبيه الباقر (عليه السلام)، والتي توّجت الصادق (عليه السلام) إماماً للمسلمين، ومن هذه النصوص التي حفلت بها كتب الشيعة، أن الباقر (عليه السلام) نظر يوماً إلى

أبي عبدالله (عليه السلام) يمشي، فقال: "رى هذا؟ هذا من الذين قال الله عزّ وجل: (وَيُؤَيِّدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلُهُمْ أُتَمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ)" (4).

وكذلك نقل أبو عبدالله الصادق (عليه السلام) قول الوصية من أبيه إليه (5)، وكذلك قول الامام الباقر (عليه السلام) إلى الصادق (عليه السلام). عندما أقبل إليه: "هذا خير البرية" (6).

ونقلت أحاديث النص على الصادق (عليه السلام) في كتب الشيعة المختصة بهذا المجال (7).

(1) الكافي: ج 1، ص 593، باب ما جاء في الاثني عشر (عليهما السلام).

(2) الكافي: ج 1، ص 243، باب فرض طاعة الائمة.

(3) الكافي: ج 1، ص 283، باب أن الائمة ورثوا علم النبي وجميع الانبياء والاصياء.

(4) الكافي: ج 1، ص 366، باب الاشارة والنص على أبي عبدالله جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام).

(5) المصدر السابق.

(6) المصدر السابق.

(7) أبواب الاشارة والنص على الائمة (عليهم السلام) في الكافي وغوه.





وبالرغم من كلّ هذه النصوص الواردة بحق الصادق (عليه السلام)، وما قام به الصادق من دور في توكيز لهذه النظرية، قال أحمد الكاتب: (لا توجد في الثّواتر الشيعي أحاديث كثيرة عن موضوع النص عليه . الامام الصادق . أو الوصية له من أبيه في الامامة، ماعدا رواية تتحدّث عن وصية عادية جدا) <sup>(1)</sup> .  
وحثّى هذه الرواية التي لم يفهم الكاتب مغاها، كانت تحمل بين طياتها الوصية والنص على الامام الصادق (عليه السلام)، وإليك نصّ الرواية:

عن أبي عبدالله قال: "إنّ أبي (عليه السلام) استودعني ما هناك، فلما حضوته الوفاة قال: ادع لي شهودا، فدعوت له أربعة من قريش فيهم نافع مولى عبدالله بن عمر، فقال: اكتب: هذا ما أوصى به يعقوب بنيه (يا بنى إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون)، وأوصى محمد بن عليّ إلى جعفر بن محمد، وأمره أنّ يكفنه في بده الذي كأن يصلي فيه الجمعة، وأن يعمره بعمامته وأن يبيع قوه ويرفعه أربع أصابع... قال للشهود انصرفوا رحمكم الله، فقلت له: يا أبت . بعدما انصرفوا . ما كان في هذا بأن تشهد عليه؟ فقال: يا بني، كوهت أن تغلب وأن يقال: إنّه لم يوص لي، فرددت أن تكون لك الحجة" <sup>(2)</sup> .

فأراد الامام الباقر (عليه السلام) أن يثبت عنوان الوصية للصادق فقط أمام هؤلاء، ويكون وصي أبيه.  
وهناك روايات كثيرة نقلنا بعضها دلّت على أنّ الباقر نصب الصادق (عليه السلام) إماماً للمسلمين، فالنتيجة النهائية أنّه وصي أبيه أمام هؤلاء، وإماماً للمسلمين عند أصحابه وأنصره، ولهذا قال الامام الباقر له في ذيل هذه الرواية: "فرددت أن تكون لك الحجة".

فعنوان الوصية هو الحجة، والغريب أن أحمد الكاتب قال بعد أسطر: (إن الامام الصادق ناس عمه زيدا اعتماداً على موضوع الوصية من أبيه) <sup>(3)</sup> .

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 39.

(2) الكافي: ج 1، ص 368 باب الاشارة والنص على أبي عبدالله جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام).

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 39.

فإذا كانت الوصية عادية فكيف يعتمد عليها الامام الصادق (عليه السلام) في موضوع المنافسة الزعومة؟ فاضطرب الكاتب في الكلام، ووجد أنّ مسألة النص من المسائل الموكزة في جلسات الائمة ونقاشاتهم، فراح يبحث عن وسيلة أخرى، فقال: (وتشير بعض الروايات التي ينقلها الصقار والكليني والمفيد عن الامام الصادق أنّه كان يخوض معركة الامامة مع منافسة عمه زيد...)، إلخ.

والمتابع للرواية التلخيية يجد أنّ زيدا قد اعترف بإمامة جعفر ولم ينافسه، وقال بحق الامام الصادق (عليه السلام): (جعفر إمامنا في الحلال والحرام) <sup>(1)</sup> .

وكان الامام الصادق (عليه السلام) في طبيعة المدافعين عن زيد الشهيد بقوله: "فإن زيدا كان عالما وكان صدوقا، ولم

يدعكم إلى نفسه، إنما دعاكم إلى الرضا من آل محمد (عليهم السلام)، ولو ظهر لوفى بما دعاكم إليه"<sup>(2)</sup>.

فقول زيد بحق جعفر (عليه السلام)، وقول الصادق جعفر بن محمد (عليهما السلام) بحق زيد، ينفي موضوع المناقشة التي خلقها أحمد الكاتب.

وعندما أفلس أحمد الكاتب من إيجاد صواع بين زيد وعمه الصادق (عليه السلام) حول الامامة، راح يقلب دفاوته حول موضوع جديد، ألا وهو امتلاك سلاح رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فقال: (ويظهر من بعض الروايات التي يذكرها الصفاور والمفيد أن موضوع السلاح كان في تلك الفترة أهم موضوع حاسم في معركة الامامة بين محمد بن عبدالله بن الحسن وبين الصادق)<sup>(3)</sup>.

وهذا الاستظهار لا مجال لتصديقه، ونشأ لدى الكاتب نتيجة لعدم فهم مناهج المحدثين، أمثال الصفاور والمفيد، فهم يقسمون كتبهم إلى أبواب أو أجزاء أو فصول، وفي كل واحد من تلك الأجزاء أو الفصول يحمل جهة من الجهات التي اختص بها الائمة (عليهم السلام)، فذهب أحمد الكاتب إلى الفصول والأجزاء التي تحدثت عن امتلاك

(1) رجال الكشي: ترجمة سليمان بن خالد، ص 361، رقم 668.

(2) روضة الكافي: ص 180، ح 381؛ معجم رجال الحديث: ج 7، ص 346.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 40.

الصفحة 200

الائمة (عليهم السلام) لسلاح رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وترك في نفس تلك الكتب الأبواب التي تحدثت عن النصّ والوصية، ومن أراد الاطلاع على ذلك فمجرد مطالعة الفهرس لكتب أولئك الاعلام يتضح له ما نقول.

وبعد أن يئس الكاتب من كل ما تقدم، عاد وكما عودنا إلى التروير وتقطيع الروايات، عاد إلى الامام الصادق (عليه السلام) نفسه، وقال: (لم يكن الامام الصادق يطرح نفسه كإمام مفترض الطاعة من الله، وإنما كزعيم من زعماء أهل البيت، ولذلك فقد استتكر قول بعض الشيعة في الكوفة: إنه إمام مفترض الطاعة من الله. وهذا ما تقوله نفس الرواية السابقة الوردة على لسان سعيد السمان وسليمان بن خالد: أن الامام الصادق كان جالسا في سقيفة له إذ استأذن عليه أناس من أهل الكوفة، فأذن لهم، فدخلوا عليه فقالوا: يا أبا عبدالله، إن أناسا يأتوننا زعمون أن قيكم أهل البيت إماما مفترض الطاعة؟.... فقال: "لا، ما أعرف ذلك في أهل بيتي"، قالوا: يا أبا عبدالله، إنهم أصحاب تشمير وأصحاب خلوة وأصحاب روع، وهم زعمون أنك أنت هو؟... فقال: "هم أعلم، وما قالوا، ما أموتهم بهذا"<sup>(1)</sup>. واكتفى الكاتب بهذه الكلمات ولم يكمل الرواية التي تقول:

فخرجوا، فقال لي: "يا سليمان. الامام قال لاحد أصحابه. من هؤلاء؟" قلت: الناس من العجلية. وهم الضعفاء من الزيدية، فسموا العجلية لانهم أصحاب هارون ابن سعيد العجلي. قال الامام: "عليهم لعنة الله..."<sup>(2)</sup>.

فلنسأل أحمد الكاتب: لماذا قال: "عليهم لعنة الله؟" فتفسير هذه الكلمة بوضوح معنى قول الامام (عليه السلام): "ما أعرف ذلك

في أهل بيتي"، هذا أولاً.

وثانياً: إنَّ الامام الصادق (عليه السلام) لا تأخذه في الله لومة لائم، فعندما يجد شخصاً أدخل في الدين ما ليس فيه يلعنه على رؤوس الاشهاد، وهذا ما حصل مع المغوة بن سعيد، حيث قال الامام الصادق (عليه السلام) بحقه: "لعن الله المغوة بن سعيد"<sup>(3)</sup>، وكذلك قال

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 41.

(2) بصائر التراجعات: ص 176.

(3) معجم رجال الحديث: ج 18، ص 275، رقم 12558.

الصفحة 201

بحقّ محمد بن عبدالله بن الحسن الذي ادعى أنه المهدي، قال: "كذب عدو الله، بل هو ابني"<sup>(1)</sup>.

بينما في هذه الرواية نجد الامام الصادق (عليه السلام) لم يكذب القوم بدعواهم أنه إمام مفتوض الطاعة، بل قال: "هم أعلم وما قالوا"، ولم يكذبهم ولم يلعنهم، فمفودات الرواية وأجوبة الامام (عليه السلام) تعطي للرواية فهماً واضحاً، ولكن الكاتب جرد الرواية من جوهر الحقيقي، وقطع منها ما يعتوض طريقه، فشوش ذهن القرئ بما قال.

وبعد فشل أحمد الكاتب من كلّ ما تقدّم عاد ليتهمّ الامام الصادق (عليه السلام) بعدم اتصافه بمؤة إلهية، فقال: (ونتيجة لعدم تمتّع الامام الصادق بمؤة إلهية خاصة، وعدم معرفة الشيعة في ذلك الزمان بأي نص إلهي حول الامامة، فقد نمت الحركة الزيدية بقيادة زيد بن علي الذي فجر الثورة في الكوفة عام 122 هـ)<sup>(2)</sup>.

ولا ننوي كيف لا يتمتع الامام الصادق (عليه السلام) بمؤة إلهية وهو يقول: "إنّ سليمان ورث داود، وإنّ محمداً ورث سليمان، وإنّا ورثنا محمداً، وإنّ عندنا علم التوراة والانجيل والربور وتبيان ما في الاواح"<sup>(3)</sup>.

ولم نجد مَنْ وقف أمام الامام واستنكر قوله هذا، بل لم نجد في التاريخ مطلقاً مَنْ وقف بوجه أحد الائمة ورد عليهم ما يقولون، وكما قال الائمة من أقوال ومن صفات نسوها لانفسهم، وتحدّى الكاتب أن يجد نصاً واحداً يثبت مواجهة نفر من الامة الاسلامية لما يقوله الائمة، فكل ذلك ألا يعتبر مؤة إلهية لتولاء الاشخاص. ومن تصفح كتب الامامية يجد ممزوات إلهية وليس مؤة واحدة، ثم كيف لا تعرف الشيعة أي نص حول الامامة، وقد تمسكوا بعد وفاة كل امام بالامام اللاحق، فإذا لم يوجد نص، فلماذا امتنع عن البيعة عمّار وأبو ذر والبيبر وغوهم؟ ولماذا قُتل علي بن أبي طالب (عليه السلام)؟ ولماذا سم الحسن (عليه السلام)؟ ولماذا قُتل الحسين (عليه السلام)؟ ولماذا كل هذه المؤامرات

(1) مقاتل الطالبين: ص 212.

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 42.

(3) الكافي: ج 1، ص 282.

والدسائس بحق الشيعة؟

وأما حركة زيد الشهيد فلم تكن حركة قبالة الإمامة، كما يقول الكاتب: إنها نمت نتيجة لعدم وجود نص؛ لأن زيدا نفسه يقول لابنه يحيى: (الأئمة اثنا عشر، أربعة من الماضين وثمانية من الباقين. فقلت: فسقم يا أبا، فقال: أما الماضون فعلي بن أبي طالب والحسن والحسين وعلي بن الحسين...)، وراح يعد الأئمة، ثم لم يكتف يحيى بذلك، بل سأله: هل هو أحد هؤلاء أم لا؟ فقال له زيد: (لا، ولكني من العروة...) (1).

فحركة زيد حركة مبركة من قبل الأئمة (عليهم السلام)، وإلا لما دعا له الإمام الصادق (عليه السلام) بقوله: رُحِمَ اللهُ، أما أنه كان مؤمناً، وكان عرفاً، وكان عالماً، وكان صدوقاً، أما أنه لو ظفر لوفى، أما أنه لو ملك لعرف كيف يضعها" (2). هذا بالنسبة إلى حركة زيد، أما الزيدية كفوفة نشأت بعد وفاة زيد بن علي، وسرّ نشوئها هو عدم الفهم الحقيقي لثورة زيد، وما كان يريد منها، فاجتهد البعض في تفسير أهداف تلك الثورة والنوايا التي يدعو زيد إليها، فقالوا بأن زيدا يدعو إلى نفسه، وقال الشيخ المفيد في هذا المضمرة: (واعتقد كثير من الشيعة في الإمامة، وكان سبب اعتقادهم ذلك فيه خروجه بالسيف يدعو إلى الرضا من آل محمد، فظنوا يريد بذلك نفسه، ولم يكن يريد؛ لمعرفته باستحقاق أخيه (عليه السلام) للإمامة من قبله ووصيته عند وفاته إلى أبي عبدالله) (3).

ووافق كثير من علماء الشيعة الشيخ المفيد هذا الرأي (4).

ثم قال أحمد الكاتب لينقذ موقفه: (وقد بايع محمد بن عبدالله بن الحسن ذي النفس الزكية عامة الشيعة بمن فيهم العباسيون والسفاح والمنصور) (5).

(1) كفاية الاثر: ص 300.

(2) رجال الكشي: ترجمة السيد بن محمد الحموي، ص 385، رقم 505.

(3) الإرشاد: ج 2، ص 712.

(4) كفاية الاثر: ص 301 . 303؛ بحار الانوار: ج 46، ص 205.

(5) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 42.

وذكر أحمد الكاتب لهذه الدعوى مصادر، أمثال فوق الشيعة للنوبختي، والإرشاد للمفيد، ومقاتل الطالبين للصفهاني، وبمراجعة بسيطة لهذه المصادر نجد أنّ هذا المعنى غير موجود مطلقاً، بل هو من صياغات الكاتب نفسه لكي يستخرج نتيجة تقول بعدم وضوح الإمامة لدى عامة الشيعة، وكذب النوبختي بقوله: (وعندما توفي أبو جعفر افتقرت أصحابه فوقتين، فوفة قالت بإمامة محمد بن عبدالله بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وأما الفوفة الأخرى من أصحاب أبي جعفر محمد بن علي (عليه السلام) فتولت إلى القول بإمامة أبي عبدالله جعفر بن محمد الصادق).

إذن، فعبارة (إنَّ عامَّةَ الشيعة بايعت محمدَ بن عبد الله بن الحسن) غير موجودة في فرق الشيعة للنوبختي مطلقاً، بل هي من ترورات الكاتب الكثيرة، وكيف تباع الشيعة محمد بن عبد الله والامام الصادق (عليه السلام) يكذب دعواه بقوله: "كذب عدو الله" (1).

وقال بحقه الصادق (عليه السلام): "إنَّها والله ما هي إليك ولا إلى ابنك، ولكنها لهؤلاء، وإنَّ ابنك لمقتولون"، فتفوق أهل المجلس. الذين اجتمعوا لمبايعة محمد هذا. ولم يجتمعوا بعدها، كما يقول الاصفهاني (2).

فتفوق القوم عنه لا ينسجم مع مبايعة عامَّة الشيعة له كما يقول الكاتب.

إذن، كلَّ الغبار الذي أثاره أحمد الكاتب حول إمامة الصادق (عليه السلام) لم يجد نفعاً، ونذكر أحمد الكاتب أن أعداء الامام الصادق (عليه السلام) اعترفوا بإمامته، أمثال أبي مسلم الخواساني، حيث عوض الخلافة ابتداءً على الامام الصادق (3)، ورفضها الامام لعلمه بعاقبة الأمور، وكذلك أبو سلمة طلب من الامام الصادق القنوم لمبايعته (4).

وقد نظم أبو هوية الأبار صاحب الامام الصادق (عليه السلام) هذه الحادثة شعراً فقال:

ولمّا دعا الداعون هولاي لم يكن ليثني إليه عزمه بصواب

(1) مقاتل الطالبين: ص 212.

(2) مقاتل الطالبين: ص 225.

(3) الامام الصادق والمذاهب الاربعة: ج 1، ص 57.

(4) مروج الذهب: ج 3، ص 280 ; تزيخ اليعقوبي: ج 3، ص 95.

بحرق الكتاب نون ردّ

الجواب

ولا ملساً منها الودي بثواب

دليل إلى خير وحسن

(1)  
مآب

ولمّا دعوه بالكتاب أجابهم

وما كان هولاي كمشوي

ضلالة

ولكنّه لله في الارض حجة



فولاء اعترفوا بالامام الصادق (عليه السلام) إماماً وكتابه على ذلك.

### الإمامة عند الصادق (عليه السلام):

ركّز الامام الصادق (عليه السلام) مفهوم الامامة في أذهان أصحابه وأنصاره آنذاك، فقال لاحدهم عندما سأله عن قوله تعالى: (وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ)، قَالَ (عَلَيْهِ السَّلَام): "يعني بذلك الامامة، جعلها الله في عقب الحسين إلى يوم القيامة". وحفلت كتب الحديث بأقوال وتوصيات الامام الصادق (عليه السلام) لأصحابه حول مسألة الامامة، وراح يوجّه الاصحاب إلى زيارة قبر جدّه الحسين (عليه السلام)، وأعلمهم بأنّ هناك شروطاً لقبولها، وهو أنّك تعترف بأنه إمام مفوض الطاعة، فقال الصادق (عليه السلام): "وزيلته. زيلة الحسين (عليه السلام). مفوضة على من أقرّ للحسين بالامامة من الله عزّ وجلّ"<sup>(2)</sup>. وعندما تطوّق الكاتب إلى موقف الامام الصادق (عليه السلام) من الامامة لم يجد بداً إلاّ التحريف وقطع الاحاديث حتى تنفعه في نظريته، فقال: (إنّ هشام بن سالم الجواليقي كلم رجلاً بالمدينة من بني مخزوم في الامامة، فقال له الرجل: فمن الامام اليوم؟ فقال له: جعفر ابن محمّد، فتعجّب الرجل، وقال: فوالله لا قولها له، فغم لذلك هشام غماً شديداً خوفاً من أن يلومه الامام الصادق أو يترواً منه)<sup>(3)</sup>.

فاكتفى الكاتب بذلك، ولم يكمل الرواية لكي يوقع في هشام بن سالم، ولكن الرواية تقول: فأتاه المخزومي فدخل عليه فجرى الحديث، قال: فقال له مقالة هشام، فقال أبو

(1) مناقب ابن شهر آشوب: ج 4، ص 250.

(2) أمالي الصوق: ص 206، ح 226.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 85 . 86.

(1) عبدالله الصادق: "أفلا نظرت في قوله؟ فنحن لذلك أهل".

كلّ ذلك قطعه الكاتب ولم يبيّنه، فأيدّ الامام مقالة هشام، وقال للمخزومي: "نحن لذلك أهل"، وأما خوف هشام من طرحه للامامة فيجيب عليه المنصور الذي دسّ الجواسيس في كلّ مكان حتى وصل به الامر أن يعطيهم أموالاً يحمّلونها للامام حتى يوقعه في الفخّ، وهذا ما حدّث به التريخ<sup>(2)</sup>.

ثمّ راح الكاتب يبحث عن الروايات الموسّلة التي تشير إلى عتاب الامام الصادق لهشام بن سالم، وقيس الماصر، ولقد كفانا السيّد الخوئي بحث تلك الروايات، وقال عنها: موسّلة<sup>(3)</sup>.

وعلى فرض صحّتها فالشيعة لا تدعي العصمة لهشام بن سالم، ولا إلى قيس الماصر، ولا إلى أي شخص آخر سوى اثني عشر بنص رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

أضف إلى ذلك أنّ الكاتب أراد أن يستدلّ بكلام الصادق (عليه السلام) لضرب موقف هشام بن سالم وقيس الماصر، لأنهم يقولون بالامامة، والرواية على فرض صحّتها والتي أطلق الامام كلامه على هشام بن سالم وقيس الماصر فيها، تحدّث بها

هشام بن الحكم، وأثبت للشامي الامامة، وقال الشامي: فأنا الساعة أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وأنتك. الامام الصادق. وصي الاوصياء، ولما انتهى ذلك، قال الامام لهشام بن الحكم مؤيداً مناظرته وشهادة الشامي، قال له: "مثلك فليكلم الناس". هذا كله لم يعترف به الكاتب حتى يستدل ببعض الفوات لضوب أصحاب الامام.

أضف إلى ذلك أنّ هذا الشامي عندما جاء إلى المناظرة قال له الامام الصادق (عليه السلام): "إنّ الذي عندك وتريد أن تتناظرونا به من كلام رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أم من عندك؟" فقال الشامي: من كلام رسول الله بعضه، ومن عندي بعضه، فقال له الامام: "فأنت إذن

(1) رجال الكشي: ترجمة هشام بن سالم، ص 281، رقم 501.

(2) مناقب ابن شهر آشوب: ج 4، ص 239 . 240.

(3) معجم رجال الحديث: ج 14، ص 99، رقم 9672.

الصفحة 206

شريك رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، فقال: لا. قال: "فسمعت الوحي عن الله؟" قال: لا. قال: "فتجب طاعتك كما تجب طاعة رسول الله؟" قال: لا. فالتفت الامام إلى أحد أصحابه وقال: "هذا قد خصم نفسه قبل أن يتكلم"<sup>(1)</sup>.

فالامام جعل وجوب الطاعة من صفات ذلك الشخص الذي يدعي أنّ عنده فرائض وفقهاً وكلاماً وكل شيء، وهذا مختص بالائمة فقط، فإلا فقط تجب طاعتهم، وهذا لا يعترف به الكاتب أيضاً.

كلّ هذا الكلام حذفه الكاتب، وذكر فقط قول الامام الصادق (عليه السلام) في هذه الجلسة، بعد أن تمت لهشام بن سالم وقيس الماصر، الذي راد الامام بكلامه أن يوجههم ويعلمهم كيفية النقاش والمحورة، على فوض صحة الرواية، ونصحهم بأن يكونوا كهشام بن الحكم الذي لعب في الرواية نور المناظر والمدافع عن الامامة.

ثمّ راح الكاتب يفتش جعبته عن رواية اخرى بشروط أن تكون قابلة للتحريف، فذكر رواية بوجه فيها الامام الصادق (عليه السلام) مؤمن الطاق وجعل منها مورداً من مورد ذم الامام الصادق لهذا الرجل، لانه تكلم بالامامة مع أن الرواية لم تذكر مورد الحديث، أضف إلى ذلك أنّ السيد الخوئي قال: (فلا ينبغي الشك في عظمة الرجل وجلالته، والروايات المادحة له متظافرة وصحيحة السند)<sup>(2)</sup> ، فكلام السيد الخوئي هذا أطلق بعد البحث والتحقيق في حال الرجل الذي يقول عنه الطوسي: (ثقة متكلماً حاذقاً).

وأخذ الكاتب يتمسك بتوجيهات الصادق لاصحابه، ومنها قوله إلى مؤمن الطاق: "لا تتكلم"، فقال مؤمن الطاق للمفضل بن عمر: أخاف أن لا أصبر<sup>(3)</sup>. ولم تبين الرواية أي مورد آخر غير هذا الكلام، فهي توصية من الصادق (عليه السلام)

لاصحابه، لأنّ الفترة كانت حرجة، كما يقول محمد أبو زهرة: (ليس هناك من ريب في أنه كان للتقية

(2) معجم رجال الحديث: ج 17، ص 39.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 86.

الصفحة 207

في عصر الامام الصادق وما جاء بعده وهي كانت مصلحة للشريعة وفيها مصلحة للاسلام لانها كانت مانعة من الفتن  
(1) المستنورة .

وعلى فرض أنها دامة لمؤمن الطاق فهي متعلّضة مع كثير من الروايات المتضافرة والمادحة له، ومنها الصحيحة السند  
(2) كما يقول السيد الخوئي .

وأخراً، فالرواية ضعيفة السند، لوجود المفضل بن عمر، وهو مطعون، كما قال السيد الخوئي (3) .

وراح الكاتب يعتمد على تلك الروايات الدامة للوجل، منها الرواية التي سأل الامام الصادق فضيل بن عثمان عن موقف  
مؤمن الطاق وقال: "بلغني أنه جدل..."، إلخ، وهذه الرواية ضعيفة بعلي بن محمد النعيمي، كما يقول السيد الخوئي (4) .

وعلى فرض صحّتها، فالامام يوجّه مؤمن الطاق في نقاشاته، ولم تقل الشيعة بعصمة مؤمن الطاق، وكلام الاحول في  
نفسه، يقول السيد الخوئي: (لا يريد أن يتكلّم بالجدل إلا أن الحماية عن الدين والعصبة له دعتة إلى ذلك) (5) .

ثم راح الكاتب يدمج بين الروايات ليشوش ذهن القارئ بدمر رجل مثل أبي بصير، فقال: (ويقول الكشي: إن الامام الصادق  
رفض أن يستقبل أبا بصير، وقال له: "يهلك أصحاب الكلام وينجو المسلمون، إنّ المسلمين هم النجباء"، وقال: "إنّي لاحدث  
الوجل الحديث وأنهاه عن الجدال والعراء في دين الله، وأنهاه عن القياس، فيخرج من عندي فيتأول حديثي على غير  
تأويله") (6) .

ورأد من ذلك أن يشوّه صورة الوجل الامامي أبي بصير، ونحن هنا نفكك بين

(1) الامام الصادق: ص 243 - 244.

(2) معجم رجال الحديث: ج 17، ص 39.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 86 - 87.

الصفحة 208

الروايات التي دمجها الكاتب ليتبين إلى أي حد تمادى هذا الوجل في كذبه وترواره.

أمّا الرواية التي تقول: إنّ الامام الصادق (عليه السلام) لم يأذن لابي بصير فهي:

محمد بن مسعود، قال: حدثني جوائيل بن أحمد، قال: حدثني محمد بن عيسى، عن يونس، عن حماد الناب، قال: جلس

أبو بصير على باب أبي عبدالله (عليه السلام) ليطلب الاذن، فلم يؤذن له.

وهذه الرواية ضعيفة لأنّ جوائيل بن أحمد لم يوثق، فلا يمكن الاعتماد عليها<sup>(1)</sup>.

وأما كلمة الامام "يهلك أصحاب الكلام وينجو المسلمون..."، إلخ، التي نسبها الكاتب إلى الكشي. كما ذكره سابقاً. هذه الكلمة لا توجد في ترجمة أبي بصير عند الكشي، وهناك ثلاث رجال يقبون بأبي بصير لم يوجد هذا الكلام في واحد منهم كما يقول الكشي، وأسماء الرجال الثلاثة هي: ليث بن البخّوي، وعبدالله بن محمد الاسدي، ويحيى بن أبي القاسم، وكلّ منهم يقبّ بأبي بصير.

أما كلمة الامام التي دمجهما الكاتب وهي "إني لاحدث الرجل الحديث وأنهاه عن الجدال...."، إلخ، والتي جعل منها الكاتب مورد ذم لابي بصير، جاءت عند الكشي نفسه بهذا الشكل:

"إني لاحدث الرجل الحديث وأنهاه عن الجدال والعواء في دين الله، وأنهاه عن القياس فيخرج من عندي فيتأول حديثي على غير تأويله.... إن أصحاب أبي كانوا زينا أحياء وأمواتا، أعني زررة ومحمد بن مسلم ومنهم ليث بن البخّوي ووريد العجلي، وهؤلاء القوامون بالقسط، وهؤلاء السابقون السابقون أولئك المقويون"<sup>(2)</sup>.

وأبو بصير هو ليث بن البخّوي، الذي جعله الكاتب بدمج الروايات وتحريفها مضموماً، بينما هو عند الصادق (عليه السلام) من القوامين بالقسط السابقين السابقين. كما يقول الكشي. وغير مشمول بالحديث الذي نسبته الكاتب إلى الامام الصادق بحق أبي بصير.

(1) معجم رجال الحديث: ج 20، ص 80.

(2) رجال الكشي: ترجمة ليث بن البخّوي، ص 170، رقم 287.

ألا يكفي كلّ هذا الدجل والشعوذة وخلق الفتن داخل الأمة الاسلامية بعد أن بدأ الحق يتّضح وبدأت الغيوم تتجلي.

## أحمد الكاتب ومسألة البداء

وقبل التعوّض لكلام الكاتب الذي رددّ مقالة السابقين فيه، نقول: إنّ البداء بمعناه المفروض من الشعرات التي رفعت قديماً وحاضراً لضوب نظرية الامامة الالهية، واستخدم هذا الشاعر على مرحلتين:

المرحلة الاولى: رفع لاسقاط مكانة الائمة (عليهم السلام) عند الناس، وأول من تصدّى لذلك سليمان بن جرير. الذي اعتقد بأنّ الامامة شوري. وقال: (إنّ أئمة الوافضة وضعوا لشيعتهم مقاتلين لا يظهرون معها من أئمتهم على كذب أبدأ، وهما القول بالبداة وإجرة النقيّة)<sup>(1)</sup>.

ومقالة هذا الكذاب واضحة الهدف، وهو تحجيم نور الائمة (عليهم السلام) داخل المجتمع من خلال الاتهامات والظنون التي

تصدى لها أئمة أهل البيت لكشف زيفها وبيان أهدافها، فقال الامام الصادق (عليه السلام): "مابدا لله في شيء إلا كان في علمه قبل أن يبدو له"<sup>(2)</sup>.

وقال أيضاً: "إن الله لم يبدا له من جهل"<sup>(3)</sup>.

وحلروا أولئك القائلين بالبداء الذي ينسب الجهل إلى الله تعالى، فلقد سأل منصور بن حازم الامام الصادق (عليه السلام): هل يكون اليوم شيء لم يكن في علم الله بالامس؟ قال (عليه السلام): "لا، من قال هذا فأخواه الله"<sup>(4)</sup>.  
وبهذه المواجهة الصريحة لود الشبهات فشلت كل مخططات أولئك لتحجيم نور

(1) فرق الشيعة: ص 76.

(2) الكافي: ج 1، ص 202، باب 24 باب البداء.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

الصفحة 210

الامام في الامّة، والقضاء على الامامة الالهية.

المرحلة الثانية: وبعد فشل تلك النسبة إلى الائمة توجه أولئك المنحرفون إلى الشيعة ليغيروا الهجمة ويبدلوا طرف المواجهة، فجعلوا طرفهم الجديد هم أصحاب الائمة، وهكذا بدأت الهجمة على الشيعة بعدما فشلت على الائمة أولاً، وأنوى علماء الشيعة لمواجهة ذلك بفتوى وأقوال صريحة.

فقال الشيخ المفيد: (إن الله تعالى عالم بكل ما يكون قبل كونه، وأنه لا حادث إلا وقد علمه قبل حدوثه، ولا معلوم وممكن أن يكون معلوماً إلا وهو عالم بحقيقته، وأنه سبحانه لا يخفى عليه شيء في الارض ولا في السماء، وبهذا اقتضت دلائل العقول والكتاب المسطور والاحبار المتواترة من آل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهو مذهب جميع الامامية)<sup>(1)</sup>.

وقال الشيخ الطوسي: (إن الله تعالى عالم، بمعنى أن الأشياء واضحة له حاضرة عنده، غير غائبة عنه، بدليل أنه فعل الافعال المحكمة المتقنة، وكل من كان كذلك فهو عالم بالضرورة)<sup>(2)</sup>.  
وهكذا قال السيد المرتضى والعلامة والحلي وغوهم<sup>(3)</sup>.

فسد علماء الشيعة باب حجة المنحرفين بأن الشيعة تنسب الجهل إلى الله تعالى بتريغة البداء، وجاء الكاتب في القون العشرين، وبلا بحث وتحقيق، ليجعل من البداء مشكلة تعيشها الشيعة<sup>(4)</sup>.

ونبع هذا الكلام من جهل تام بمعنى البداء في الفكر الاسلامي، وليس الشيعي فحسب، والدليل على ذلك، أنه جاء في صحيح

البخري عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "إن ثلاثة في بني إسرائيل أوص وأوع وأعمى، بدا الله أن يبتليهم، فبعث

إليهم ملكاً، فأتى

(2) الرسائل العشر: ص 94، المسألة السادسة.

(3) النويعة: ج 1، ص 128 ; كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ص 310.

(4) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 106.

الصفحة 211

الايروص فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: لون حسن وجلد حسن، قد فترني الناس، قال: فمسحه فذهب عنه فأعطي لونا حسناً وجلداً حسناً، فقال: أي المال أحب إليك، قال: الابل، فأعطي ناقة عشواء.... وهكذا فعل مع الاقوع والاعمى، وأغناهم الله، وبعد مدّة أتاهم ذلك الملك بصورة رجل مسكين، فطلب منهم، فلم يعطه الاقوع والايروص، وأعطاه الاعمى، فقال الملك للاعمى: أمسك مالك، فإنما ابتليتم، فقد رضي الله عنك وسخط على صاحبك" (1).

وعلق ابن الاثير على هذا الحديث فقال: (وفي حديث الاقوع والايروص والاعمى: بدا الله عزّ وجلّ أن يبتليهم، أي قضى بذلك، وهو معنى البداء هاهنا) (2).

فعبارة (بدا الله) نقلها البخاري وابن الاثير، وهؤلاء لم يكونوا شيعة، فالفكر الاسلامي يقول بالبداء بالمعنى الجائر إطلاقه على الله، لا بالمعنى الذي رفع لضوب الائمة (عليهم السلام) ولألا، والشيعنة ثانياً، وهو نسبة الجهل إلى الله. فجهل الكاتب وأمثاله بالمعنى المسووح وشنّع على الشيعة قولهم بالبداء المرفوض الذي رده الشيخ الطوسي قبل مئات السنين بقوله: (فأما إذا أضيفت هذه اللفظة . أي البداء . إلى الله تعالى، فمنه ما يجوز إطلاقه عليه ومنه ما لا يجوز، فأما الذي يجوز من ذلك فهو ما أفاد النسخ بعينه، ويكون اطلاق ذلك عليه على ضوب من التوسّع، وعلى هذا الوجه يحمل جميع ما ورد عن الصادقين (عليهم السلام) من الاخبار المتضمنة لاضفاء البداء لله تعالى دون ما لا يجوز عليه من حصول العلم بعد أن لم يكن، ويكون إطلاق ذلك فيه تعالى والتشبيه هو أنه إذا كان ما يدلّ على النسخ يظهر به للمكلفين ما لم يكن ظاهراً لهم، ويحصل لهم العلم به بعد أن لم يكن حاصلًا لهم أطلق على ذلك لفظ البداء) (3).

إذن، فالبداء عند الشيعة ليس كما تصوّره سليمان بن جرير وأتباعه، ومن يقول

(1) صحيح البخاري: كتاب الانبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، ح 3277.

(2) النهاية في غريب الحديث: ج 1، ص 109.

(3) عدّة الاصول: ج 2، ص 29، الطبعة الحجرية.

الصفحة 212

بهذا المعنى فهو كافر عندهم وأفتوا بذلك.

قال الشيخ الصدوق: (وعندنا من زعم أنّ الله عزّ وجلّ يبدو له اليوم في شيء لم يعلمه أمس، فهو كافر والوادة منه

(1) واجبة).

وقال الشيخ الطوسي: (فأما من قال بأنّ الله تعالى لا يعلم بشيء إلاّ بعد كونه، فقد كفر وخوج عن التوحيد) .  
وهكذا سار علماء الشيعة بالافتاء بكفر من قال بهذا المعنى، يقول السيّد محسن الامين: وقد أجمع علماء الشيعة في كلّ  
عصر وزمان على أنّه بهذا المعنى باطل ومحال على الله، لانه يوجب نسبة الجهل إليه تعالى، وهو مؤهّ عن ذلك تزيهه عن  
جميع القبائح<sup>(3)</sup> .

فنبذ الكاتب كل تلك الاقوال الشيعيّة والفتوى من علمائهم ومفكرهم، ونسب البداء إلى الشيعة بالمعاني المرفوضة لديهم،  
وجعله مشكلة عند الشيعة<sup>(4)</sup> .  
أمّا لماذا قال الكاتب بذلك، فإنّه سيتبينّ بعد هذا البحث.

### ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني

لم يستطع الكاتب أن يوفّق بين أمرين عندما اطّلع على قول الصادق (عليه السلام) أعلاه:  
الامر الأوّل: هو قول الامام الصادق (عليه السلام): "ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني".  
الامر الثاني: إذا كانت الامامة من الله تعالى وأنّ الائمة معروفون معلومون من زمان رسول الله (صلى الله عليه وآله  
وسلم)، فلماذا قال الصادق (عليه السلام) هذا الكلام؟  
وبعبارة أخرى: إنّ الكاتب أغمض عينيه عن المعنى الحقيقي لقول الامام

(1) كمال الدين: ص 69.

(2) الغيبة للطوسي: ص 264.

(3) نقض الوشيعة: ص 515.

(4) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 106.



الصادق (عليه السلام) ذلك، وراح يتهم المتكلمين الشيعة بأنهم لم ينظروا إلى أحاديث أهل البيت في تأويلهم لكلام الامام الصادق (عليه السلام) <sup>(1)</sup>، ولا إلى الحقائق التاريخية.

ونحن هنا نستجيب لهذه الدعوة من الكاتب، لننظر سوياً في أحاديث الامام الصادق (عليه السلام)، ولنعرف قبل تأويل

الكلام:

وَأولاً: موقف الامام الصادق من مسألة الامامة.

ثانياً: هل توجد نصوص دلّت على إمامة إسماعيل بن الامام الصادق؟

ثالثاً: هل توجد نصوص دلّت على إمامة موسى بن جعفر.

رابعاً: ما معنى قول الصادق (عليه السلام): "ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني؟"

### وَأولاً: موقف الامام الصادق (عليه السلام) من مسألة الامامة:

سار الصادق (عليه السلام) في مسألة طوح الامامة على موال أبيه الباقر (عليه السلام)، لتشابه الظروف التي عاشها الباقر

وولده الصادق (عليهما السلام)، ففي تلك الحقبة الزمنية صار تحدي الامامة من قبل الملوك والحكام بواسطة اناس موقوا عن

الدين، فباعوا دينهم بدنيا غوهم، وطبل البعض لامامة زيد بن علي، ليعوم مسألة الامامة، مستغلاً الظروف التي سادت ذلك

العصر، وخروج زيد بن علي على حكام الجور.

فانوى الباقر ومن بعده الصادق لهذه الحركات المشوهة، فكما أثبت الباقر (عليه السلام) أن الارض لا تبقى يوماً واحداً

بغير حجة لله على الناس <sup>(2)</sup>، أثبت ولده الصادق (عليه السلام) هذه الحقيقة بقوله: "لو لم يبقى في الارض إلا اثنان لكان أحدهما

الحجة" <sup>(3)</sup>.

ثم تخطى الصادق (عليه السلام) هذه المرحلة، وأثبت للناس مكانة هذا الحجة، ومصير

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 117.

(2) نظرية الامامة والسياسة: ص 358.

(3) الكافي: ج 1، ص 179، ح 1.

الناس في حالة جهلهم له، فقال: "من مات لا يعرف إمامه مات ميتة جاهلية" <sup>(1)</sup>.

ولكن وإلى هذا الحد بقي عدد هؤلاء الحجج غير معروف ومن أي نسب هم؟ ونقل الصادق (عليه السلام) حديثاً عن رسول

الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال لعلي: "يا علي هم اثنا عشر أولهم أنت وأخوهم قائمهم" <sup>(2)</sup>.

ونقل أيضاً حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "الائمة بعدي اثنا عشر، أولهم علي بن أبي طالب وأخوهم القائم



هم خلفائي وأوليائي وأوصيائي وحجج الله على أمتي بعدي، المعترف بهم مؤمن والمنكر لهم كافر" .

ولم يقف الامام الصادق (عليه السلام) في طرحه لموضوع الامامة عند هذا الحد، لانّ ما طرحه قد يؤوّل ويحرق، فواح يضيق الدائرة على المتصيدين بالماء العكر، ويحدّد صفات الامام وشوائطه فقال: "الله تبارك وتعالى نصب الامام علماً لخلقه، وجعله حجة على أهل مواده وعالمه وألبسه الله تاج الوقار وغشاه من نور الجبار.... فهو عالم بما يرد عليه من ملتبسات الدجي ومعميات السنن ومشبهات الفتن، فلم يزل الله يختلهم لخلقه من ولد الحسين.... فالامام هو المنتجب المرتضى والهادي المنتجى والقائم المرتجى"<sup>(4)</sup> .

ثم ذكر عشرة صفات للامام منها: العصمة والنصوص، وأن يكون أعلم الناس وأتقاهم الله، وأعلمهم بكتاب الله، وأن يكون صاحب الوصية الظاهرة، ويكون له المعجز والدليل، وتنام عينه ولا ينام قلبه، ولا يكون له فيء، ووي من خلفه كما وي من بين يديه<sup>(5)</sup> .

وقال الصادق (عليه السلام) متحدّثاً عن الامام قائلاً: "المعصوم هو الممتنع بالله من جميع محرم

---

(1) الغيبة للنعماني: ص 129، ح 6، عنه البحار: ج 23، ص 78.

(2) الامالي للصوق: ص 728، ح 998.

(3) كمال الدين: ص 247، ح 4؛ عيون أخبار الرضا: ج 2، ص 62 . 63، ح 28.

(4) الكافي: ج 1، ص 261 . 262، ح 2.

(5) الخصال: ج 2، ص 498، ح 5، باب العشرة.

---

الصفحة 215

الله، وقد قال الله تبارك وتعالى: من يعتصم بالله فقد هُدي إلى صراط مستقيم"<sup>(1)</sup> .

وقال أيضاً: "هو المعتصم بحبل الله وحبل الله هو الوان، لا يفتقران إلى يوم القيامة، والامام يهدي إلى الوان، والوان يهدي إلى الامام"<sup>(2)</sup> .

وأشار (عليه السلام) في حديثه هذا إلى حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الذي تسالم عليه الشيعة والسنة "لن يفتورا حتى يردا عليّ الحوض".

وأخوفاً، أوضح الامام (عليه السلام) بأنّ المسألة ليست راجعة إليهم يضعون الامر فيمن يشؤون، فقال: "أترون الامر إلينا نضعه حيث نشاء؟ كلا والله، إنّه لعهد معهود من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى رجل فوجل، حيث ينتهي إلى صاحبه"<sup>(3)</sup> .

وأكد في حديثه الاخير على حديث اللوح وغوره من الاحاديث عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في تبيان عدد وأسماء الائمة من بعده.

وراح الصادق (عليه السلام) يبيّن لاصحابه وخوآصه خواء من يدعي الامامة، فقال: "من ادعى الامامة وليس من أهلها فهو

وجعله مفترياً على الله ورسوله، فقال: "من ادعى الامامة وليس بإمام، فقد افترى على الله وعلى رسوله وعلينا" (5) .

وجعل مؤاهم جهنم خالدين فيها، فقال: (يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وَجَّوَّهُهُمْ مِسْوُودَةً أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى

لِلْمُتَكَبِّرِينَ) (6) .

ثم جعل الناس كلهم محتاجين إلى الامام، والامام مستغن عنهم، فقال: "حاجة

(1) معاني الاخبار: ص 132، ح 2.

(2) معاني الاخبار: ص 132، ح 1.

(3) كمال الدين: ص 213 . 214، ح 9 ; بصائر الوجدات: ص 471، ح 3.

(4) الكافي: ج 1، ص 434، ح 2.

(5) ثواب الاعمال: ص 254، ح 2.

(6) غيبة النعماني: ص 111، ح 1.

الصفحة 216

(1) الناس إليه ولا يحتاج إلى أحد" .

فهذا هو التراث الحديثي الذي دعا أحمد الكاتب المتكلمين إلى النظر فيه قبل تأويل "مابدا لله في شيء"، وهذه الحقائق

التاريخية، فهل يستجيب الكاتب لها؟

إن، نظرة الامام الصادق إلى الامامة هو عهد معهود من الله إلى نبيه، وبلغه رسوله إلى علي وبعض الصحابة، أمثال

جابر الذي نقل حديث الوح، وسلمان وغورهما، فهذه النظرة هي المقدمة الاولى التي دعانا الكاتب إلى سورها لفهم كلام الامام

الصادق (عليه السلام): "ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني".

### ثانياً: هل توجد نصوص دلت على إمامة إسماعيل؟:

تحدى الشيخ الصدوق قبل مئات السنين، أولئك النفر اليسير الذين قالوا بإمامة إسماعيل، تحداًهم في أن يأتوا ببوابة واحدة

تدل على مدعاهم، فقال:

(بِمَ قَلْتُمْ إِنْ جَعَفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) نَصَّ عَلَى إِسْمَاعِيلَ بِالْإِمَامَةِ؟ وَمَا ذَلِكَ الْخَبْرُ؟ وَمَنْ رَوَاهُ؟ وَمَنْ تَلَقَّاهُ بِالْقَبُولِ؟ فَلَمْ

يَجْلُوا إِلَى ذَلِكَ سَبِيلاً، وَإِنَّمَا هَذِهِ حِكَايَةٌ وَلَدَّهَا قَوْمٌ قَالُوا بِإِمَامَةِ إِسْمَاعِيلَ، لَيْسَ لَهَا أَصْلُ) (2) .

وكذلك تحدى الشيخ المفيد، فقال:

(إِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِنَا يَعْتَرِفُ بِأَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) نَصَّ عَلَى ابْنِهِ إِسْمَاعِيلَ، وَلَا رَوَى رَأْوٍ ذَلِكَ فِي شَاذٍ مِنْ

الاجبار، ولا في معروف منها) (3) .

وهكذا تحدى علماء الشيعة ومفكرهم بعدم وجود أي نص في ذلك، ولو كان شاذاً وغير معروف على إمامة إسماعيل.

والمتتبع لما نقله التلزيخ، وكتّاب الفوق والملل عنهم، يجد أنّهم تمسّكوا بالود والحب الذي يكنه الإمام الصادق (عليه السلام) لولده إسماعيل، أضف إلى ذلك أنّه أكبر ولده، وما ذنب

(1) غيبة النعماني: ص 242، ح 40.

(2) كمال الدين: ص 75.

(3) الفصول المختارة: ج 2، ص 308 . 309.

الصفحة 217

الإمامة عندما تُفسَّر خطأ من قبل البعض، وهذا ما تحدّث عنه الشيخ المفيد، فقال:

(كان الناس في حياة إسماعيل يظنّون أنّ أبا عبدالله (عليه السلام) ينصّ عليه، لانه أكبر ولده، وبما كانوا يرونه من تعظيمه، فلمّا مات إسماعيل زالت ظنونهم وعلّموا أنّ الإمامة في غوه) (1).

وهذه هي المقدّمة الثانية لفهم كلام الإمام الصادق المتقدّم.

### ثالثاً: هل توجد نصوص دلّت على إمامة موسى بن جعفر؟:

لقد حفلت كتب الإمامية بالنصوص الدالّة على إمامة موسى بن جعفر، وعلى حدّ تعبير الشيخ المفيد: (فمن روى صريح النص بالإمامة من أبي عبدالله الصادق (عليه السلام) على ابنه أبي الحسن موسى (عليه السلام) من شيوخ أصحاب أبي عبدالله وخاصّته وبطانته وثقاته الفقهاء الصالحين) (2).

فلقد روى الكليني والمفيد وابن الصبّاح والعلامة والمجلسي عن الفيض بن المختار، قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السلام) خذ بيدي من النار، من لنا بعدك؟ قال: فدخل أبو إبراهيم. وهو يومئذ غلام. فقال: "هذا صاحبكم فتمسّك به" (3).  
وروى المفيد والطوسي وغيرهم، أنّ أبو عبدالله قال بحق موسى بن جعفر: (وهو القائم مقامي والحجّة لله تعالى على كافة خلقه من بعدي) (4).

فلم يتوكّد الصادق (عليه السلام) أصحابه بكون إمام، فلقد شخّصه لهم باسمه وعلاماته، وحفلت كتب الشيعة بعشرات النصوص الدالّة على إمامة موسى بن جعفر من قبل والده الصادق (عليهما السلام)، ولم يكتفِ الاصحاب بمعرفة الإمام بعد الصادق (عليه السلام)، بل راهوا

(1) المصدر السابق.

(2) الإرشاد: ج 2، ص 216.

(3) الكافي: ج 1، ص 368، ح 1؛ الفصول المهمة: ص 231؛ الإرشاد: ج 2، ص 217؛ بحار الاقوال: ج 48، ص

18، ح 18.

(4) إعلام الوري: ج 2، ص 7؛ الإرشاد: ج 2، ص 220.

يسألون الامام بعد ولده موسى؟ فهذا عيسى بن عبدالله بن محمد بن عمر بن أبي طالب، يسأل الصادق (عليه السلام)، إن كان كون فبمن أتم؟ قال: فأوماً إلى ابنه موسى (عليه السلام)، قلت: فإن حدث بموسى حدث، فبمن أتم؟ قال: "بولده"، قلت: فإن حدث بولده حدث وترك أماً كبيراً وابناً صغيراً فبمن أتم؟ قال: "بولده"، ثم قال: "هكذا أبداً"، قلت: فإن لم أعرفه ولا أعرف موضعه، قال: "تقول: اللهم إنني أتولّي من بقي من حججك من ولد الامام الماضي"<sup>(1)</sup>.

والمطالع لكتب الشيعة حول هذا الموضوع يجد قولنا نزرأ يسواً مما نقلوه ودونوه عن أئمتهم (عليهم السلام). وهذه هي المقدّمة الثالثة التي دعا الكاتب المتكلمين إليها لفهم معنى قول الصادق (عليه السلام): "ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني".

### رابعاً: ما معنى قول الصادق (عليه السلام):

#### (ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني)

بعد تلك المقدمات الثلاثة التي أكّدت أنّ الامام الصادق (عليه السلام) ينظر إلى الامامة إلى أنّها عهد من الله تعالى، ليس لاحد يضعه حيث يشاء، وبعدهما نفى إمامة إسماعيل لأصحابه<sup>(2)</sup>، وبعد تنصيبه لولده موسى بن جعفر (عليه السلام) لموقع الامامة، بعد كلّ تلك المقدمات التي حفلت كل واحدة منها بعشرات الاحاديث من قبل الامام، نستطيع أن نفهم قول الامام الصادق (عليه السلام): "ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني".

قال الشيخ الصدوق: (فأمّا قوله "ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني" يعني ما ظهر لله أمر كما ظهر له في إسماعيل ابني، إذ اخترمه ليُعلم بذلك أنّه ليس بإمام بعدي)<sup>(3)</sup>.

(1) الكافي: ج 1، ص 369، ب 37.

(2) الكافي: ج 1، ص 337، ح 1.

(3) كمال الدين: ص 75.

ولا يتوهم الكاتب وغوه بأنّ هذا التّأويل دخيل على الفكر الاسلامي، فإنّ هذا المعنى نقله البخاري في حديث "بدا لله أن يبتليهم"<sup>(1)</sup>.

وقال ابن الاثير معلّقاً على هذه العبارة في الحديث الذي جاء في صحيح البخاري: وفي حديث الاقوع والايوص والاعمى: بدا لله عزّ وجلّ أن يبتليهم<sup>(2)</sup>.

فهذا المعنى وهذه الكلمة "ما بدا لله" لم تأت عند الشيعة فقط، بل جاءت عند السنّة أيضاً، وفي صحيح البخاري بالمعنى

الصحيح الذي يمكن نسبته إلى الله تعالى، وليس كما ذهب إليه الكاتب وغوه.

أضف إلى ذلك، أنّ الشيخ المفيد جعل كلام الصادق (عليه السلام) كلاماً أجنبياً عن الإمامة، فقال في تفسير الكلمة: (يعني ما ظهر لله تعالى فعل في أحد من أهل البيت (عليهم السلام) ما ظهر له في إسماعيل؛ ذلك أنّه كان الخوف عليه من القتل مستنداً، والظنّ به غالباً، فصرف الله عنه ذلك بدعاء الصادق (عليه السلام) ومناجاته لله فيه، وبهذا جاء الخبر عن علي ابن موسى الرضا (عليه السلام)، وليس الخبر كما ظنّه قوم من الشيعة في أنّ النص كان قد استقرّ في إسماعيل، فقبضه الله إليه وجعل الإمامة بعده في موسى (عليه السلام)، فقد جاءت الرواية بصد ذلك عن أئمة آل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فروي أنّهم قالوا: "مهما بدا لله في شيء فإنه لا يبدو له في نقل نبي عن نبوته ولا إمام عن إمامته ولا مؤمن قد أخذ عهده بالآيمان عن إيمانه"<sup>(3)</sup>.

ونظر كلّ من الصدوق والمفيد إلى كلام الصادق (عليه السلام)، وأعطى تفسيره بناءً على ذلك التواتر الذي دعا الكاتب المفكرين للجزء إليه قبل فهم قول الصادق المتقدم، وسواء حمل كلام الصادق (عليه السلام) على فهم الشيخ الصدوق أو فهم المفيد لا يدل كلا الفهمين على ما ادّعاه الكاتب.

(1) صحيح البخاري: كتاب الانبياء، باب ما ذكر في بني إسرائيل، ح 3277.

(2) النهاية في غريب الحديث: ج 1، ص 109.

(3) المسائل الحكويّة: ص 100، مسألة 37.

## المبحث السابع: الامام الكاظم (عليه السلام)

### إمامة موسى الكاظم (عليه السلام):

بعد النصوص الكثيرة التي اتفق على نقلها علماء الشيعة أمثال الصدوق والكليني والطوسي والمفيد وغوهم، وبعد الاجماع الذي قال به النوبختي على إمامة موسى بن جعفر عندما قال: (فاجتمعوا . أصحاب أبي عبدالله الصادق . جميعاً على إمامة موسى بن جعفر)<sup>(1)</sup> ، بعد كلّ ذلك، احتلّ الامام موسى الكاظم (عليه السلام) موقعه القيادي والتوجيهي للشيعة، وليس كما ذهب الكاتب إلى أنّ الامام الكاظم احتلّ مقامه القيادي بعد وفاة أخيه عبدالله الاطّح، لان أصحاب الصادق (عليه السلام) . وكما يقول النوبختي . أنكروا إمامة عبدالله وخطّوه في فعله وجلسه مجلس أبيه وادعائه الامامة، وكان فيهم من وجوه أصحاب أبي عبدالله (عليه السلام)<sup>(2)</sup> .

وعندما علم الكاتب بتلك النصوص الدالّة على إمامة موسى الكاظم (عليه السلام)، وقول النوبختي وغوه، راح يكذب على الشيخ الصدوق، فقطع جزءاً من كلامه، واستدلّ به على عدم وجود نص على الامام الكاظم، وعدم عصمته، ونسب هذا

التروير للشيخ الصدوق، فقال: (يقول الشيخ الصدوق في معوض الاستدلال على إمامة الكاظم: إنّ الامام إذا كان ظاهراً واختلقت إليه شيعته ظهر علمه... وظهر من فضله في نفسه ما هو بين عند الخاصة والعامّة، وهذه هي أمّرات الامامة...) (3).

ورأد الكاتب من نقل هذا النص للصدوق القول: إنّ الامام موسى الكاظم يتمتع بمواصفات ليس بحاجة بعدها إلى النص أو العصمة.

وعوّدنا الكاتب على ذلك، فقد اقتطع صدر الكلام للشيخ الصدوق الذي صوّح بنصوص الامامة إلى الكاظم من قبل أبيه الصادق، وقال: (أوصى بالامامة إلى

---

(1) فرق الشيعة: ص 89.

(2) فرق الشيعة: ص 89.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 90 . 91.

الصفحة 221

(1) موسى... (1) ، إلخ، وكتاب الصدوق (كمال الدين) قائم على إثبات النص والعصمة للائمة، وقد أفرد عنواناً خاصاً بأسم: (وجوب عصمة الامام)، وساق الأدلة والاحاديث على ذلك (2) ، ولم يقف الكاتب عند هذا الحد، بل تحدّث حديثاً إنشائياً خالياً من أي توثيق، يقول فيه: (إنّ النصوص . النصوص الدالة على إمامة الكاظم . لم تكن حاسمة في معركة الامامة) (3) .  
وعندما سبر تلك النصوص واطّلع على أقوال علماء الشيعة، ومنهم الصدوق الذي قال: (إنّ لنا أخبار وحملات آثار... نقلوا عن جعفر بن محمّد (عليه السلام) من علم الحلال والحرام... وحكوا مع نقل ذلك عن أسلافهم أنّ أبا عبدالله (عليه السلام) أوصى بالامامة إلى موسى (عليه السلام)... (4) ، . بعد أن علم بكلّ ذلك . عرف أن كلمة (لم تكن حاسمة) لا معنى لها، فومى كلّ تلك النصوص بالوضع والتروير والتحريف، فقال: (إنّ تلك النصوص لم تكن حاسمة في معركة الامامة، أو بالاجرى لم تكن موجودة في البداية) (5) .

ولكن لم يناقش لا سنداً ولا متناً حتى حديثاً واحداً من تلك الاحاديث التي قال عنها الشيخ الصدوق: (وردت إلينا من حملة الاثار، أولئك الذين نقلوا إلينا الحلال والحرام).

وبعد الافلاس التام راح يتشبّث بالثرات التي قامت آنذاك، وجعلها علامة على نفي إمامة موسى الكاظم (عليه السلام)، ومن تلك الثرات ثورة شهيد فخر الحسين بن روح، ولكنّه نسي أنّ الحسين هذا لم يدعّ الإمامة لنفسه، بل دعا إلى الرضا من آل محمّد (صلى الله عليه وآله وسلم)، ورفض أي بيعة له إلاّ على هذا الشوط، فقال لاصحابه: (أبأيكم على كتاب الله وسنة رسول الله، وعلى أن يُطاع الله ولا يعصى، وأدعوكم إلى الرضا من آل

---

(1) كمال الدين: ص 106.

(2) كمال الدين: ص 22.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 91.

(4) كمال الدين: ص 106.

(5) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 91.

الصفحة 222

(1) . فهو يدعو إلى الرضا من آل محمّد، كما اعترف بهذا الكاتب نفسه عندما نقل بيعة الحسين لأصحابه (2) .  
ثمّ راح يكذب على المؤرّخين عندما قال نقلاً عن مقاتل الطالبين: إنّ عامّة الشيعة في عهد الكاظم انصروا إلى عيسى بن زيد بن علي وبايعوه سوياً بالإمامة.  
ونحن ندعو كلّ أصحاب الفكر لوجعوا إلى مقاتل الطالبين (3) ليروا كذب الكاتب بأنفسهم.

### موقف زرّرة من إمامة الامام الكاظم (عليه السلام):

لقد أثرت الزيدية أمام الاثني عشرية شبهة تقول: إنّ زرّرة مات ولم يعرف إمام زمانه، ورُسل ابنه عبيدالله إلى المدينة ليتعرّف على ذلك، ومات زرّرة قبل عودة عبيدالله، ووضع زرّرة المصحف على صدره وقال: اللهمّ إنّ إمامي من أثبت هذا المصحف إمامته من ولد جعفر بن محمّد (عليه السلام).  
وكرّر أحمد الكاتب . كالبغاء . هذه الشبهة من لسان الزيدية، وتجاهل كلّ الودود عليها من ذلك الزمان إلى يومنا هذا، ونحن هنا نبتعد عن البحث السندي لهذه الشبهة، ومتمن الحديث الذي لا يدلّ على ما أرادته، ونسلمّ جدلاً بما يقول ليتبين الأمر فيما بعد، ونرس ذلك في اتجاهات:  
الأول: لماذا لم يخبر زرّرة بعض الشيعة بالامام الذين ظلّوا منه معرفة اسمه بعد وفاة الصادق (عليه السلام)، ورُسل ابنه عبيدالله ليتحصّس الخبر.

الثاني: هل روى زرّرة خوياً ينافي هذه الشبهة.

الثالث: موقع زرّرة عند أهل البيت (عليهم السلام).

أمّا الأمر الأول: فقد أجاب عنه الامام الرضا بعد حفنة من السنين، وبعد وفاة

(1) مقاتل الطالبين: ص 378.

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 92.

(3) مقاتل الطالبين: ص 342.

الصفحة 223

الصادق والكاظم وزرّرة، قال الشيخ الصدوق: حدّثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني (الثقة الديني) (1) ، قال: حدّثنا علي بن

(2)

إواهيم بن هاشم (الثقة الثابت المعتمد الصحيح المذهب عند النجاشي والطوسي) ، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن عيسى ابن عبيد (الذي قال عنه النجاشي: جليل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التصانيف) <sup>(3)</sup> ، عن إواهيم بن محمد الهمداني (الذي حجّ أربعين حجةً وهو وكيلاً للرضا والجراد والهادي، وقد صرحت الروايات بعدالته وفضله عند الكشي) <sup>(4)</sup> ، قال: قلت للرضا (عليه السلام): يا بن رسول الله أخبرني عن زلزلة، هل كان يعرف حقّ أبيك (عليه السلام)؟ قال: نعم، فقلت له: فلم بعث ابنه عبيدالله ليتعرّف الخبر إلى من أوصى الصادق جعفر ابن محمد، فقال (عليه السلام): إن زلزلة كان يعرف أمر أبي (عليه السلام)، ونصّ أبيه عليه، وإتّما بعث ابنه ليتعرّف من أبي (عليه السلام) هل يجوز له أن يرفع التقيّة في إظهار أمره ونصّ أبيه عليه، وأنه لما أبطأ عنه ابنه طولب في إظهار قوله في أبي (عليه السلام) فلم يحبّ أن يقدم ذلك دون أمره، فرفع المصحف وقال: اللهم إنّ إمامي من أثبت في هذا المصحف إمامته من ولد جعفر ابن محمد (عليهما السلام) <sup>(5)</sup> .

وهذه الرواية بهذا السند المعتبر . كما عرفت حال رجاله . تؤكّد أنّ زلزلة كان يعرف إمامه بعد الصادق (عليه السلام) جيّداً، ولكن كان يكتّم ذلك، وعندما طُوبِ بإظهار الأمر وضع المصحف على صوته وقال: قوله المتقدم.

ويبرز هنا سؤال، هل فعلاً كان زمن زلزلة والوضع السياسي يتطلّب هذا التكتّم على الامام موسى بن جعفر أم لا؟ أجاب عن هذا السؤال الكليني في الكافي عندما أثبت أنّ أبا جعفر المنصور بثّ

(1) كمال الدين: ص 344، ذيل الحديث 6، باب 34 ما أخبر به الكاظم من وقوع الغيبة.

(2) رجال النجاشي: ص 260، رقم 680.

(3) رجال النجاشي: ص 333، رقم 896.

(4) رجال الكشي: الاحاديث: 1009، 1053، 1135، 1136.

(5) كمال الدين: ص 81.

الصفحة 224

(1) جواسيسه في المدينة ينظرون إلى من تتفق شيعة جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام) عليه فيضربون عنقه .  
وأجاب عن هذا السؤال موقف المنصور من الشيعة، عندما قال: قتلت من نريّة فاطمة ألفاً أو يزيدون، وتوكت إمامهم وسيّدهم جعفر بن محمد.

وأجاب عنه أيضاً قول الصادق (عليه السلام) لزرزلة عندما سأله عن التقيّة، قال له: إن هذا خير لنا وأبقى لنا ولكم، ولو اجتمعتم على أمر لصدقكم الناس علينا، ولكن أقلّ لبقائنا وبقائكم <sup>(2)</sup> .

وأجاب عنه أيضاً الامام الكاظم لاصحابه الذين سألوا في أن يذيعوا أمره، قال: "لا تندّع فإن أذعت فهو الذبح".  
وأجابت عنه أيضاً وصيّة الامام الصادق (عليه السلام)، يقول أيوب النهوي: بعث إليّ أبو جعفر المنصور في جوف الليل فأثيته، فدخلت عليه وهو جالس على كرسي، وبين يديه شمعة، وفي يده كتاب، فقال لي: هذا كتاب محمد بن سليمان (من المدينة) يخبرنا أنّ جعفر بن محمد قد مات... ثم قال لي: اكتب إن كان أوصى إلى رجل واحد بعينه فقدمه واضرب عنقه،



قال: فوجع الجواب: إنّه قد أوصى إلى خمسة، أحدهم أبو جعفر المنصور. فقال المنصور: ليس إلى قتل هؤلاء سبيل<sup>(3)</sup>.  
هذه وصية الامام الصادق (عليه السلام)، يوصي فيها إلى خمسة منهم الامام الكاظم، ومنهم أبو جعفر المنصور، فهل توجد  
ترجمة لهذه الوصية غير الوضع السياسي المتربص بالامام بعد الصادق (عليه السلام)، وكيف بهذا الوضع يطالب زرة  
باعلان إمامة الكاظم من دون أن يستشوه في الامر، ولما لم يرجع الجواب كتم زرة الامر تحسباً لهذه الاوضاع.  
وأما الامر الثاني: فإن زرة روى عن الصادق (عليه السلام) خواً ينافي عدم معرفته

---

(1) الكافي: ج 1، ص 351، ح 7.

(2) الكافي: ج 1، ص 65، ح 5.

(3) الكافي: ج 1، ص 370 . 371، ح 13 و 14.

---

الصفحة 225

بالامام بعد الصادق، والخبر الذي رواه زرة عن الامام الصادق قوله: اعرف إمامك، فإنك إذا عرفته لم يضرك تقدم هذا  
الامر أو تأخر<sup>(1)</sup>.

فهل من المعقول يسمع مثل زرة الذي يقول عنه الصادق له ولأصحابه: "والله إنهم أحب الناس إليّ أحياءً وأمواتاً"<sup>(2)</sup>، ولم  
يسأل عن الامام الذي بعده.

واعلم أنّ هدف هذه التهمة التي أثّرها الزيدية وردّها أحمد الكاتب<sup>(3)</sup>، ليس النيل من زرة فقط، بل الهدف بالدرجة  
الاولى ضوب الامام الصادق (عليه السلام)، الذي لا تؤمن به الزيدية من خلال ضوب أعوانه وأنصره المقيّنين إليه، لان  
الامام الصادق يقول على لسان جدّه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "من مات وليس له إمام فميتته ميتة جاهلية"<sup>(4)</sup>،  
فتكون موتة زرة على قولهم . مع مدح الامام الصادق له وقوبه منه . موتة جاهلية، فالامامة ليست عند الصادق (عليه  
السلام)، بل عندنا نحن الزيدية.

وأما الامر الثالث: فإن رجال الشيعة وعلماءها أثبتوا وبطوق مختلفة جلاله وعظمة بيت زرة وعلمهم بالامامة بشكل  
قاطع لا يقبل الشكّ، يقول الحسين بن روح متحدّثاً عن بيت زرة: (أهل بيت جليل عظيم القدر في هذا الامر)<sup>(5)</sup>، ويورد  
بالامر الامامة، وبعد أن علم الكاتب أنّ الطعن في بيت زرة وشخص زرة ليس كافياً للتشويش والتدليس، قال: (إن أقطاب  
الامامية لم يكونوا يعرفون بأي نص حول الكاظم)<sup>(6)</sup>، فهنا لم يكتف بزرة، بل شمل الامر أقطاب الامامية.

فكيف لا يعرفون النص، وقد روى الكليني (16) حديثاً للنص على الامام

---

(1) الكافي: ج 1، ص 432، ح 1.

(2) كمال الدين: ص 82.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 88.

(4) الكافي: ج 1، ص 438، ح 2.

(5) الغيبة للطوسي: ص 184.

(6) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 90.

الصفحة 226

الكاظم (عليه السلام)، وأورد إليها باباً أسماه: الاثارة والنص على الكاظم (عليه السلام) <sup>(1)</sup>.

وكيف لا تعرف الاقطاب النص على موسى الكاظم (عليه السلام)، وهذا الفيض بن المختار قال: قلت لابي عبدالله (عليه السلام): خذ بيدي من النار، من لنا بعدك؟ فدخل أبو إواهيم الكاظم (عليه السلام) وهو يومئذ غلام، فقال: "هذا صاحبكم فتمسك به" <sup>(2)</sup>.

وكيف لا تعرف الشيعة الامام الكاظم (عليه السلام)، والصادق (عليه السلام) يوصي أحد أصحابه بأن يوضّح لأصحابه الثقات أمر الكاظم (عليه السلام) <sup>(3)</sup>. أضف إلى ذلك، قول الصادق لأصحابه: "هذا صاحبكم فتمسكوا به"، كما يقول المفيد والكليني وابن الصبّاغ <sup>(4)</sup>.

ولم يكنف الامام (عليه السلام) بذلك، بل أوضح إلى سليمان بن خالد أمر الكاظم (عليه السلام) بقوله: "عليكم بهذا بعدي، فهو والله صاحبكم بعدي" <sup>(5)</sup>.

وبعد أن سُدَّتْ الابواب بوجه الكاتب، راح يحرق ويذور ويقطع الحديث، فلقد استدل بصدر حديث يقول: إن هشام بن سالم وأصحابه ذهبوا إلى المدينة يسألون عن الامام. وسلّم الكاتب بهذا المقطع، ولكن تجاهل ذيل الرواية وهو دخولهم على الكاظم (عليه السلام) وتصريحهم بأنّه الهدى إلى الله <sup>(6)</sup>، والامام من بعد أبيه.

### أكاذيب أحمد الكاتب حول إمامة الكاظم (عليه السلام)

#### الكذبة الاولى:

قال: (لم يكن الامام موسى الكاظم يدعو إلى نفسه) <sup>(7)</sup>.

ولا أوري ماذا يفسّر كلام الامام موسى بن جعفر (عليهما السلام) إلى هشام بن سالم، عندما

(1) الكافي: ج 1، ص 368 - 372، باب 71.

(2) الكافي: ج 1، ص 368، ح 1.

(3) الإرشاد: ج 2، ص 216 - 217.

(4) الكافي: ج 1، ص 368، ح 1؛ الإرشاد: ج 2، ص 217؛ الفصول المهمة: ص 231.

(5) الكافي: ج 1، ص 371، ح 12؛ الإرشاد: ج 2، ص 219.

- (6) الكافي: ج 1، ص 412 . 413، ح 7.
- (7) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 92.



سأله عن الامام، وأنّ قسماً من الشيعة لا يعرفون الامام، فقال له: "لا إلى المرجئة، ولا إلى القريّة، ولا إلى الزيدية، ولا إلى المعتولة، ولا إلى الخولج، إلّٰي إلّٰي"<sup>(1)</sup>.

ولا يستطيع الكاتب ردّ هذه الرواية، لأنّه استدلّ بصورها في (ص 90)، حيث ورد في الصدر أنّ مجموعة من الشيعة كانوا لا يعرفون الامام فتحبّروا إلى أين يذهبون إلى المرجئة، أم إلى القريّة، أم الزيدية، أم المعتولة، أم الخولج، فأى الكاتب أنّ هذا الكلام ينفعه ليقول: إنّ الشيعة لا يعرفون الامام، فاستدلّ بصورها<sup>(2)</sup>، وقطع كلام الامام، وهنا قال: لم يكن الامام يدعو إلى نفسه، فلا عذر للكاتب في رد الرواية أبداً.

### الكذبة الثانية:

قال: (لم يكن يوجد عليه أي نص خاص من الله أو من أبيه).

والمطالع لكتب الشيعة المختصة بهذا المجال يجد أنّهم أفردوا أبواباً خاصة للنصوص على أئمتهم، فهذا الكليني أفرد باباً خاصاً نقل فيه (16) حديثاً، كلّها تدلّ على إمامة الكاظم (عليه السلام) بنص أبيه وأجداده، وسمّى ذلك الباب: (الاشارة والنص على إمامة الامام الكاظم)<sup>(3)</sup>.

أضف إلى ذلك، اعترافات علماء الشيعة بورود النصوص على إمامة الكاظم (عليه السلام) من أبيه، يقول الشيخ الصدوق: "إنّ أبا عبدالله (جعفر الصادق) أوصى بالامامة إلى موسى"<sup>(4)</sup>. واعترف علي بن جعفر، أخو الامام الكاظم (عليه السلام) بإمامة أخيه، حيث قال: كنت عند أخي موسى بن جعفر، وكان والله حجّة بعد أبي صلوات الله عليه<sup>(5)</sup>.

وبعد هذا الكذب الصريح، راح يستهوي بحوث الكوامات لأولئك الأئمة (عليهم السلام)،

(1) الكافي: ج 1، ص 412 - 413، ح 7.

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 90.

(3) الكافي: ج 1، ص 368 . 372 / باب الاشارة والنص على أبي الحسن موسى، الاحاديث 1 . 16.

(4) كمال الدين: ص 106.

(5) الغيبة للطوسي: ص 28.

أولئك الذين شهدت سيوتهم الذاتية بتقواهم ووروعهم وقربهم من الله، وكما حدثت به كل علماء الرجال من السنة والشيعة،

فلقد حدثت الكوامات لأناس لم يكونوا بمرجبتهم من الايمان والرع والتقى، فكيف بالائمة، ومن راجع كتاب كوامات

(1) الاولياء يجد وضوح هذا الكلام.

## المبحث الثامن: الامام الرضا (عليه السلام)

### أكاذيب أحمد الكاتب حول إمامة الرضا (عليه السلام):

#### الكذبة الاولى:

قال: (غموض النص على إمامة علي بن موسى الرضا) <sup>(2)</sup>.

لقد روى الكليني في الكافي (16) حديثاً حول إمامة الرضا (عليه السلام)، بعدد أحاديث إمامة الكاظم (عليه السلام)، وأفرد لها باباً أسماه: الاشوة والنص على أبي الحسن الرضا (عليه السلام)، وكذلك الشيخ المفيد في الارشاد، واختلفت ألسن تلك الاحاديث اختلافاً لفظياً، واتفقت على إمامة الرضا (عليه السلام) من بعد أبيه الكاظم (عليه السلام)، فمن تلك الالفاظ: (هذا صاحبكم بعدي)، (اشهوا أنّ ابني هذا وصيي والقيّم بأموي وخليفتي من بعدي)، (وقال له سائل: أخونني من الامام بعدك، فقال: ابني فلان، يعني الحسن الرضا)، وغير ذلك من الاحاديث الكثيرة التي رواها خاصّة الامام الكاظم وثقاته، وأهل الورع والعلم والفقهاء من شيعته، مثل داود بن كثير الرقي، ومحمد بن إسحاق بن عمار، وعلي بن يقطين، ونعيم القابوسي وغيرهم، كما يقول الشيخ المفيد والكليني <sup>(3)</sup>.

#### الكذبة الثانية:

قال: (إنّ زوجة الكاظم الاثوة أم أحمد لم تعرف إمامة الرضا) <sup>(4)</sup>.

(1) جامع كرامات الاولياء: ج 1 وج 2.

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 94.

(3) (الارشاد: ج 2، ص 248، ح 11؛ الكافي: ج 1، ص 372 . 380 ، باب الاشوة والنص على الامام الرضا (عليه السلام)).

(4) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 94.

واعتمد الكاتب في هذا الكلام على رواية أشار لها في الهامش، ولم ينقلها بالنص، لأنّ الرواية ليس فيها ما يدعيه، وسنقلها حتّى يتبيّن ذلك:

عن مسافر، قال: أمر أبو إراهيم (عليه السلام) حين أخرج به أبا الحسن أن ينام على بابه في كل ليلة... فلما كان ليلة من الليالي أبطأ عنه، وفُرش له، فلم يأت كما كان، فاستوحش العيال ودُعروا، ودخلنا أمر عظيم من إبطائه، فلما كان من الغد أتى الدار ودخل على العيال وقصد إلى أم أحمد، فقال لها: هات التي أودعك أبي، فصوخت ولطمت وجهها وشقت جيبها، وقالت: مات والله سيدي... فأخرجت له سفظاً وألفي ديناراً وأربعة آلاف دينار، فدفعت ذلك أجمع إليه دون غوه، وقالت: إنه قال لي

فيما بيني وبينه وكانت أثرة عنده: احتفظي بهذه الوديعة عندك لا تطلعي عليها أحداً حتى أموت، فإذا مضيت فمن أذاك من ولدي فطلبها منك فادفعيها إليه واعلمي أنني مت.... (1)

فالرواية كما هو واضح لا علاقة لها بتشخيص الامام، بل ناظرة إلى الوقت الذي تعلم فيه زوجة الامام بوفاته، فلعلّ تلك العرأة كانت تعلم بإمامة الرضا، وتجهل أمر زوجها، هل هو حي أم لا؟ وعندما طلب منها الرضا الوديعة علمت بوفاته. أضف إلى ذلك، أنّ الرواية تحمل أمراً أنكوه الكاتب، وهو أنّ الامام لا يغسله إلا إمام، فهي تشير إلى غياب الامام الرضا (عليه السلام) ليلة كاملة لا يعرفون مكانه، ولا يستطيع الكاتب أن ينكر الرواية، لأنّه قد استفاد منها استفادة خاطئة. ثمّ أضاف إلى كذبه: (إنّ الشيعة بايعت أحمد ابن الامام الكاظم بالامامة، وأخذ البيعة منهم)، مع أنّ الشيخ المفيد يقول: إنّ أحمد كان كريماً جليلاً ورعاً، وكان أبو الحسن يحبه ويقدمه، وكذلك قال السيد الخوئي (2). وتؤدّد الكاتب بنسبة البيعة إليه.

### الكذبة الثالثة:

قال: (تشبّهت الاماميون في عملية إثبات الامامة للرضا بوصية الامام الكاظم إليه... ولكن الوصية كانت غامضة أيضاً) (3)

(1) الكافي: ج 1، ص 444، في أنّ الامام متى يعلم أنّ الامر قد صار إليه.

(2) الإرشاد: ج 2، ص 244؛ معجم رجال الحديث: ج 2، ص 345، رقم 982.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 94.

الصفحة 230

ويورد على ذلك أنّ الامامية لديها من النصوص الكثيرة جداً غير الوصية تدلّ على إمامة الرضا من قبل أبيه وأجداده، نقلها الكليني والمفيد والطوسي وغوهم، أضف إلى ذلك أنّ الوصية لم تكن غامضة كما يدعيّ الكاتب، فقد جعلت تلك الوصية الامام الرضا هو المحور في كلّ شيء، وأنّ بقية أبناء الامام كما عوتّ الوصية التي وردت على لسان الكاظم: "لا أمر لهم معه"، وجاء فيها: "أي شخص يمنع الرضا من هذه الوصية فهو وئ من الله ورسوله، وأي سلطان أو أحد من الناس كفه (الرضا) عن شيء أو أحال بينه وبين شيء ممّا ذكرت، فهو من الله ومن رسوله وئ، والله ورسوله منه واء، وعليه لعنة الله وغضبه ولعنة اللاعنين والملائكة المقويين والنبيين والموسلين وجماعة المؤمنين" (1).

فأي أمر تحمل هذه الوصية كي يسورها الكاظم (عليه السلام) بهذه الاسوار التي تخوّل الانسان من الاسلام رأساً؟ ولهذا السبب اعترف القاضي أبو عوان الطلحي قاضي المدينة بمكانة علي بن موسى الرضا، فقال: ما أحد أعرف بالولد من والده، والله ما كان أبوك عندنا بمستخفّ في عقله ولا ضعيف في رأيه (2).

وتقول الرواية: عندما فضّ الخاتم العباس بن موسى وجوا فيه إخراجهم (أي جميع ولد الامام موسى بن جعفر إلاّ علي بن موسى الرضا) وإقرار علي لها وحده، وإدخاله إيّاهم في ولاية علي إن أحيوا أو كوهوا، وإخراجهم من حد الصدقة وغوها، وكان فتحه عليهم بلاء وفضيحة ودلّة، ولعلي (عليه السلام) خوة، كما تقول الرواية.

## إمامة الرضا (عليه السلام) وموقف الشيعة:

لقد طرح الكاظم (عليه السلام) إمامة ولده الرضا لشيئته في حياته، فنزلة ينص عليه بالامامة من بعده، يقول الشيخ الكليني بسنده عن داود الرقي، قال: قلت لابي إواهيم (عليه السلام) جُعِلت فداك اني قد كبر سنيّ فخذ بيدي من

(1) الكافي: ج 1، ص 378، باب الاشارة والنص على أبي الحسن الرضا.

(2) المصدر السابق.

الصفحة 231

النار، فأشار إلى ابنه أبي الحسن الرضا، وقال: "هذا صاحبكم من بعدي" (1)، وكذلك عندما سأله عن الخلف من بعده، قال: "هذا أبو الحسن الرضا" (2).

ونقل الكليني (16) حديثاً حول إمامة الرضا (عليه السلام) (3)، وكذلك المفيد، وأفرد علماء الشيعة لمراسيم تنصيب الامام علي الرضا (عليه السلام) وتقليده الامامة أبواباً خاصة سميت باسم الاشارة والنص على أبي الحسن الرضا (عليه السلام)، كل هذا لم يلتفت إليه الكاتب ولم يناقشه بكلمة واحدة، وأطلق عبارة إعلامية تقول بغموض النص على إمامة الرضا (عليه السلام) (4).

ولم يشهد الشيعة وحدهم بإمامة الرضا (عليه السلام)، بل شهد أعداء الشيعة وأعداء الامام الرضا أيضاً بذلك، فقام عامل المأمون خطيباً عندما أرسل إليه المأمون رسالة قال فيها: اخطب الناس وادعهم إلى بيعة الرضا، فلنر ماذا قال هذا الرجل في خطبته، هل دعا الناس بأمر المأمون، وأنهم يجب عليهم الطاعة، أم دعاهم إلى ما في نفوسهم ومكنون ضمورهم؟ فقال عبدالجبار بن سعد المساحقي عامل المأمون:

(أيها الناس؛ هذا الامر الذي كنتم فيه تغبون، والعدل الذي كنتم تنتظرون والخير الذي كنتم توجون، هذا علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب).

(5) ستة أبؤهم ما هم من أفضل من يشوب صوب الغمام

ولا تحتاج هذه الخطبة إلى شوح يبين موقع الرضا في النفوس، والعجيب من الكاتب أن يقول: (ولم يظهر عليهم أي ميل خاص لامامة علي بن موسى الرضا) (6).

(1) الكافي: ج 1، ص 372، ج 3.

(2) الكافي: ج 1، ص 373، ج 5.

(3) الكافي: ج 1، باب الاشارة والنص على أبي الحسن الرضا (عليه السلام).

(4) أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي: ص 95.

(5) العقد الفريد: ج 5، ص 101 . 102.

(6) أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي: ص 95.

الصفحة 232

أي ميل أكثر من هذا الذي تحدت عنه عامل المأمون عدو الرضا (عليه السلام)، وهذا العامل يعرف الناس وميولهم لأنه كان والياً عليهم.

وبعد أن يئس الكاتب من كلامه المتقدم التجأ إلى قادة البيت العلوي ليجعل منهم قادة للرعاة الشيعية، فقال:

(ونتيجة لغموض النص حول الامام الرضا..... فقد برز عدد من الرعماء العلويين الاخرين كقادة للحركة الشيعية

المعلضة، كعلي بن عبيدالله بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وعبدالله بن موسى، ومحمد بن إراهيم (ابن طبا) بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب<sup>(1)</sup> .

ولنبحث معاً في مواقف هؤلاء، هل هم حقاً كانوا يجهلون موقع الرضا (عليه السلام)، كما يقول الكاتب أم لا؟

أمّا بالنسبة إلى علي بن عبيدالله بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، هذا الرجل كما يقول الكليني يعرف مقام الامام الرضا جيداً، وروح بذلك عندما قال: (أشتهي أن أدخل على أبي الحسن (عليه السلام) اسلم عليه، فقال له أحدهم: فما يمنعك من ذلك؟ قال: الاجلال والهيبة له، وأتقي عليه).

وشهد الامام الرضا (عليه السلام) له ولزوجته بأنه على علم تام بالامامة، فقال (عليه السلام) لسليمان ابن جعفر عندما حدثه عنه قال له: "يا سليمان إن علي بن عبيدالله وامراته وبنيه من أهل الجنة، من عرف هذا الامر من ولد علي وفاطمة (عليهما السلام) لم يكن كالناس"<sup>(2)</sup> .

ولا يستطيع الكاتب أن يرمي هذه الرواية بضعف السند أو ما شابه ذلك، لأن السيد الخوئي بعد تحقيق لها قال: هذه الرواية صحيحة<sup>(3)</sup> .

إذن، فقد نسب الكاتب الكذب حتى إلى الامام الرضا (عليه السلام)، لأن الامام أقر ولاية الرجل وأنكر الكاتب ذلك.

(1) أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي: ص 95.

(2) الكافي: ج 1، ص 439 ، باب فيمن عرف الحق من أهل البيت ومن أنكره، كتاب الحجة.

(3) معجم رجال الحديث: ج 12، ص 89.

الصفحة 233

وأما عبدالله بن موسى، والذي جعله الكاتب طامعاً في منصب الامامة، يقول السيد الخوئي بحقه: (إنه لم يتصد لهذا الموقع أبداً)<sup>(1)</sup> ، وكذلك ابن طبا، فهؤلاء لم يتصنوا لموقع الامامة، بل تصنوا لموقع قيادة المعلضة، وهذا التصدي لم يكن بعيداً عن أنظار الامام الرضا (عليه السلام) الذي صوّح لسليمان بن جعفر بأن علي بن عبيدالله بن الحسن يعرف هذا الامر.



وكيف يجهل هؤلاء الامام الرضا، ويعرفه عوّه، فقد دخل ابن مؤنس يوماً على المؤمن ورأى الامام جالسا إلى جنبه، فقال للمؤمن: يا أمير المؤمنين هذا الذي بجنبك والله صنمٌ يُعبد من دون الله <sup>(2)</sup> .

وكذب ابن مؤنس، فهو إمام يطاع، مفروض الطاعة من الله، ولكنه أراد أن يثير حفيظة المؤمن بهذا الكلام.

وكيف يجهل هؤلاء الامام الرضا، وقد جعل الامام طاعته مفروضة من الله، كطاعة علي بن أبي طالب عندما سأله رجل، قال له: طاعتك مفروضة، فقال: "نعم"، قال: مثل طاعة علي بن أبي طالب، قال: "نعم" <sup>(3)</sup> .

وهل هناك تأويل يتفضل به الكاتب علينا لقول الرضا (عليه السلام)، وهو يمرّ بنيسابور: "لا إله إلا الله حصني، فمن دخل حصني أمن من عذابي". ولكن لم يتوكلها على حالها، بل قال: "بشروطها وأنا من شروطها" <sup>(4)</sup> .

ولا يستطيع الكاتب أن ينكر هذا الحديث، لأنّ السند فيه هو السلسلة الذهبية الذي يقول عنه أحمد بن حنبل: لو قُي هذا الاسناد على مجنون لوى من جثّه <sup>(5)</sup> .

ويقول المؤمن العدو للود للامام: (هذا خير أهل الارض وأعلمهم وأعبدهم).

(1) معجم رجال الحديث: ج 10، ص 352 - 353.

(2) عيون أخبار الرضا: ج 2، ص 161؛ مسند الامام الرضا: ج 1، ص 86، باب ما وقع بينه وبين المؤمن.

(3) الكافي: ج 1، ص 243، ح 8؛ الاختصاص: ص 278؛ مسند الامام الرضا: ج 1، ص 103.

(4) أمالي الصدوق: ص 306، ح 349.

(5) مناقب آل أبي طالب: ج 4، ص 341 - 342.

الصفحة 234

وننقل للكاتب الذي جهل موقع الرضا بالأمة، ننقل له كلمة للدكتور الشيباني حيث يقول: (وجاء الرضا ليكون مطمح أنظار الطوائف الاسلامية كلها) <sup>(1)</sup> .

فلاحظ كيف خالف الكاتب أبسط وأجلى حقيقة في الفكر الاسلامي، ولهذه المكانة العظيمة في المجتمع الاسلامي وقف كلّ الثوار، وكلّ الاحرار أمام الرضا (عليه السلام) وقفة المطيعين، ولم يحدثنا التاريخ. كما يقول السيد مرتضى العامل. عن حدوث أي ثورة علوية ضد المؤمن بعد البيعة للرضا، سوى ثورة عبدالرحمن بن أحمد في اليمن، وكان سببها. باتفاق المؤرخين. هو فقط ظلم الولاة وجورهم، وقد رجع إلى الطاعة بمجرد الوعد بتلبية مطالبه، والسرف في عدم القيام بالثورات هو أنّ الكل قادة وسوقة ينظرون إلى الرضا (عليه السلام) إماماً من أئمة الله تعالى <sup>(2)</sup> .

وعدم حصول ثورة بعد البيعة نقطة تستوقف الباحث، فلعلّ كلّ الثورات التي حدثت من العلويين والشيعية كانت بإيعاز من الائمة، وهذا ما ترجمه المؤمن برسالته إلى عبدالله بن موسى، حيث قال: (ما ظننت أحداً من آل أبي طالب يخافني بعد ما عملته بالرضا) <sup>(3)</sup> .

أحمد الكاتب يورث ساحة المؤمن:

لم يكتفِ الكاتب بالتحويي على الائمة (عليهم السلام)، بل راح يوي ساحة أعدائهم، فهو يقول: (إن المأمون قد عاهد الله أن يضع الخلافة في أفضل العلويين) <sup>(4)</sup>.

إذن، المسألة أن المأمون قد عاهد الله، ولم يكن هناك تخطيط مسبق، فلنستنطق التريخ عن هذه الحقيقة بهذه الاسئلة: هل كان فعلاً عهد من المأمون إلى الله في تحويل الخلافة؟

(1) الصلة بن التصوف والتشييع: ص 32.

(2) الحياة السياسيّة للامام الرضا (عليه السلام): ص 226.

(3) المصدر نفسه.

(4) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 97.

الصفحة 235

وهل قبل الامام هذه الخلافة وحابة صدر لانها عهد من قبل المأمون لله تعالى؟

أما بالنسبة للسؤال الاول فيجبنا عنه المأمون نفسه، عندما قال له الريان: إن الناس يقولون: إن البيعة للامام كانت من تدبير الفضل بن سهل، قال المأمون.... ويحك ياريان أيجسر أحد أن يجيء إلى خليفة وقد اسقامت له الرعية والقواد، واستوت له الخلافة، فيقول له ادفع الخلافة من يدك إلى غوك؟ أيجوز هذا في العقل <sup>(1)</sup>.

فهل يحتاج كلام المأمون إلى توضيح؟ إذن، مكانة الامامة والطاعة المفروضة من الله للائمة حتمت على المأمون أن يغير أساليب التصفية الجسدية إلى سياسة الاحتواء، حتى يحفظ للعباسيين حكمهم ودولتهم، وروح المأمون بقوله للعباسيين عندما احتجوا على ولاية العهد هذه، فقال: (فإن وءموا أني ردت أن يؤول إليهم . للعلويين . عافية ومنفعة، فإني في تدبيركم والنظر لكم ولعقبكم ولابنائكم من بعدكم) <sup>(2)</sup>.

إذن، ولاية العهد في ظل سياسة الاحتواء هذه هي لتوكيز السلطة والسيطرة عليها بسياسة جديدة، ولكن يقظة وحذر الامام قلبت على المأمون موليينه، حيث صوح أبو الصلت أن هذه الولاية رفعت الامام وزداد بها فضلاً عند الناس ومحللاً في نفوسهم، فلم يتقبل ذلك المأمون وعاد إلى سياسة آباءه; التصفية الجسدية <sup>(3)</sup>.

وأما السؤال الثاني: هل قبل الامام الخلافة وحابة صدر؟ كي يوضح لنا أن الامر هو عهد من المأمون إلى الله في تحويل الخلافة، كما يقول الكاتب أم لا؟

لقد طالعنا التريخ بجواب لهذه المسألة:

يقول ابن كثير والقندوزي الحنفي والصدوق والمفيد والكليني: إن المأمون قال

(1) عيون أخبار الرضا: ج 1، ص 163، ح 22; مسند الامام الرضا: ج 1، ص 75، باب ما وقع بينه وبين المأمون.

(2) الحياة السياسيّة للامام الرضا (عليه السلام): ص 207.

لِلرُضَا (عَلَيْهِ السَّلَام).... فَإِنِّي قَد رَأَيْتُ أَنَّ أَعْزَلَ نَفْسِي عَنِ الْخِلَافَةِ وَأَجْعَلُهَا لَكَ وَأَبَايَعُكَ.

قال الامام: "إن كانت هذه الخلافة لك فلا يجوز لك أن تخلع لباساً ألبسكه الله وتجعله لغيرك، وإن كانت الخلافة ليست لك فلا يجوز أن تجعل لي ما ليس لك".

قال المأمون: لا بدّ لك من قبول هذا الامر.

قال الامام: "لست أفعل ذلك طائعاً أبداً"<sup>(1)</sup>.

فالكلام المنمّق للمأمون الذي جعله الكاتب دليلاً له، لتطم بحنكة الامام السياسية وتدبوه، وسوعان مارجع إلى حقيقته

(لا بدّ لك من قبول هذا الامر).

وقد صوّح الامام بكراهيته لهذا الامر، فقال: "قد علم الله كراهيتي"<sup>(2)</sup>.

ولماذا لا يكره ذلك وهو مجبور على قبوله وإلا القتل، وتحدّث الامام عن ذلك فقال: "خبرت بين قبول ذلك وبين القتل

فاخترت القبول على القتل... ودفعنتي الضرورة إلى قبول ذلك على إجبار وإكراه"<sup>(3)</sup>.

ووصف الامام (عليه السلام) قبوله الولاية بقبول جدّه علي (عليه السلام) بالشورى التي خلفها عمر ابن الخطاب، فقال

لاحدهم عندما استنكر ذلك، قال له: ما حمل جدّي على الدخول في الشورى"<sup>(4)</sup>.

ولم يقف الكاتب عند اتهام الامام وتورئة ساحة المأمون، بل راح يمدح المأمون، فقال: (وقد أعاد المأمون الفكر العباسي

السياسي إلى الجناح العلوي الفاطمي، وأعلن أنّ الحقّ الاساسي في الخلافة للعلويين بناء على حقّ الامام في خلافة الرسول

(صلى الله عليه وآله وسلم))"<sup>(5)</sup>.

وأصوّر أنّ الكاتب عندما بحث هذا لم يكن يوعيه التام، لانه لو طالع مطالعة سريعة للتاريخ، لوجد أنّ المأمون يصوّح

وبعبارة لا تقبل التأويل مجيباً الويان: ويحك

(1) البداية والنهاية: ج 10، ص 273; علل الشرائع: ج 1، ص 236; الارشاد: ص 310.

(2) الامالي للصدوق: ص 1022 / 757; بحار الانوار: ج 49، ص 130.

(3) الامالي للصدوق: ص 1022 / 757; علل الشرائع: ج 1، ص 239.

(4) معادن الحكمة: ج 2، ص 192; عيون أخبار الرضا: ج 1، ص 152.

(5) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 97.

ياريان أيجسر أحد أن يجيء إلى خليفة وقد استقامت له الوعية والقواد، واستوت له الخلافة، فيقول له ادفع الخلافة من

يدك إلى غيرك؟ أيجوز هذا في العقل"<sup>(1)</sup>.

ونترك الاجابة لاحمد الكاتب فقد يجوز عقله ذلك!!

### النتيجة المتوقعة:

بعد أن فشل المأمون في سياسة الاحتواء لكي يركز قيادة العباسيين ويدعمها باستغلال الرضا (عليه السلام)، بعد هذا الفشل الذي تحدّث عنه أبو الصلت وقال: إنّ المأمون كان يكرمه ويحبه لمعرفته وجعل له ولاية العهد من بعده لوى الناس أنه رآغب في الدين، فلمّا لم يظهر منه إلاّ ما زاد به فضلاً عندهم ومحلّاً في نفوسهم انقلب عليه <sup>(2)</sup>.  
يقول ابن حجر وابن الصبّاح وغيرهم: (إنّ المأمون سمّ الامام الرضا (عليه السلام)) <sup>(3)</sup>.  
وتكتم أحمد الكاتب على هذه الجريمة لشكّه في عملية السم هذه، ولم يشر إليها، ولكي تثبت للكاتب أنّ الذي دس السم هو المأمون، حتّى يقطع في ذلك، لأنّ دينه منعه من اتهام المأمون، ولم يمنعه من التروير والتحريف، نقول:  
إنّ هذه الحقيقة تتبيّن من خلال ما دار في أذهان أولئك الذين عاشوا ذلك العصر، فهم أوى بمن فعل هذه الفعلة، فالناس قالوا: إنّ المأمون هو الذي سمّ الرضا، وهذا ما نستكشفه من كلام المأمون للرّضا عندما قال للامام قبل موته: (وما أوى أيّ المصيّبتين عليّ أعظم، فقدي إياك أو تهمة الناس لي أنّي اغتلتك وقتلتك) <sup>(4)</sup>.

(1) عيون أخبار الرضا: ج 1، ص 163، ح 22؛ مسند الامام الرضا: ج 1، ص 75، باب ما وقع بينه وبين المأمون.

(2) عيون أخبار الرضا: ج 1، ص 263.

(3) (الصواعق المحرقة: ج 2، ص 593؛ الفصول المهمة: ص 262؛ إثبات الوصيّة: ص 216؛ التنبيه والاشواق: ص 302؛ مروج الذهب: ج 4، ص 35).

(4) مقاتل الطالبين: ص 460؛ عيون أخبار الرضا: ج 1، ص 269، ح 1.

الصفحة 238

فالناس كانوا على علم بالقاتل والفاعل لهذه الفعلة الخسيّة التي ورثها العباسيون من الامويين، وبالخصوص من معاوية. وما إن توفي الرضا (عليه السلام)، وموت فتوة لم تكن طويلة حتّى برز ما أضمره المأمون سنين وسنين، حيث أمر عامله على مصر بأن يغسل المنابر التي دعي عليها لعلي بن موسى فغسلت <sup>(1)</sup>.  
وبعد كلّ هذه الحقائق الجليّة جاء الكاتب ليبرر شوعية خلافة المأمون بكلّ ما في جعبته، ولكن أوى الصبح إلا أنّ يسفر عن وجهه.

### جنايات المؤرّخين بحقّ الرضا (عليه السلام):

عندما يحاول بعض الناس الالتفاف على قضية من القضايا، يذكر لها أسباب فيها نوع خفاء، حتّى تنطلي على الناس، بحيث لا يستطيع أحد أن يكشفها، بينما نجد بعض المؤرّخين عندما يصلون إلى أئمة أهل البيت (عليهم السلام) يتوسّلون بأمور لا يعقلها الطفل الصغير فضلاً عن القارئ المتأمل.

ونحن هنا أمام حادثة سم الامام الرضا (عليه السلام)، فلقد جنى الطوي وابن الاثير وأبو الفداء وغيرهم على أنفسهم وعلى عقولهم قبل جنابيتهم على الحقيقة، عندما قالوا في قضية موت الرضا (عليه السلام): (إنه أكل عنباً فأكثر منه فمات) <sup>(2)</sup> .  
إمام من أئمة المسلمين، وولي العهد، يكثر من أكل العنب فيكون سبباً في موته، ولا أوري أوجد مصدقٌ لذلك أم لا؟!  
هذه الأمور تدعونا للتوقف أمام كل ما نقله هؤلاء في كتبهم، والبحث عن مقاصدهم، قبل النظر في سطورهم وأوراقهم. ولم يصدق البعض هذه الأكثوبة، وفكر بمحاولة جديدة للالتفاف على المسألة، فقال: إن موت الامام كان فجأة <sup>(3)</sup> .  
وهذا على الأقل، أهون من السابق، ونسب فريق آخر السم إلى (القييل) ليقال منها

---

(1) الولاة والقضاة للكندي: ص 170.

(2) الطوي: ج 7، ص 150؛ الكامل في التاريخ: ج 6، ص 35؛ تزيخ أبي الفداء: ج 2، ص 23، وغيرهم.

(3) تزيخ ابن خلدون: ج 3، ص 313.

---

الصفحة 239

ويضعفها، أمثال اليعقوبي.

وصرحت بعض الكتب، كالصواعق المحرقة والفصول المهمة وإثبات الوصية والتنبيه والاشراف ومروج الذهب وغيرها، بأنّ المأمون قد سمّ الرضا (عليه السلام) <sup>(1)</sup> .

### المأمون يعرف الإمامة والكاتب يجهلها:

لقد توهّ الامام للمأمون بإمامته، وذلك من خلال قوله له: "وما زادني هذا الامر الذي دخلت فيه في النعمة عندي شيئاً، ولقد كنت في المدينة وكتابي ينفذ في المشوق والمغرب، ولقد كنت لركب حملي وأمر في سكك المدينة وما بها أعزّ مني" <sup>(2)</sup> .  
واعترف المأمون بالإمامة ووجوب نصب الامام من قبل الله كالنبي، فقال بأنّ الامام حجة الله على خلقه ومعدن العلم ومفترض الطاعة <sup>(3)</sup> .

وهذه المعرفة لم تقتصر على المأمون فقط، بل كان عمّاله أيضاً، يرون هذا كما نقل عن عبدالجبار بن سعيد المساحفي، وكذلك الفضل بن سهل <sup>(4)</sup> .

كل ذلك أنكره أحمد الكاتب وأهمله ولم يشر إليه.

### أحمد الكاتب ينكر إمامة الرضا (عليه السلام):

لقد ذكر الكاتب حديثاً واحداً عن يزيد ابن سليط حول إمامة الرضا (عليه السلام)، وقال: (هو أبرز ما في تلك النصوص) <sup>(5)</sup> .

ثمّ قال: (إنّ هذه الرواية الاخوة هي أكثر الروايات الوردية بشأن إمامة الرضا صراحة

---

(1) الصواعق المحرقة: ج 2، ص 593؛ الفصول المهمة: ص 262؛ إثبات الوصية: ص 216؛ التنبيه والاشراف: ص 203؛ مروج الذهب: ج 4،

- (2) الكافي: ج 8، ص 151، ب 8، ح 151.
- (3) الحياة السياسيّة للإمام الرضا (عليه السلام): ص 333.
- (4) رسالة الفضل للإمام، الحياة السياسيّة للإمام الرضا (عليه السلام): ص 445 . 446.
- (5) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 99.



(1) ووضوحاً .

فأول الكاتب الرواية وحملها تحميلاً قسرياً، بألغام من هجومه على بعض من يؤولون الاحاديث، ونحن نتجنب البحث فيها، ونذكر للقرئ عدّة روايات أخرى نصاً وتصريحاً على إمامة الرضا (عليه السلام)، جهلها الكاتب ولم يلتفت إليها، لما فيها من الوضوح والصراحة، بل كذب على القرئ بأنه لا يوجد أبرز من تلك الرواية التي ذكرها، وإليك بعض ما ورد في كتب الشيعة حول إمامة الرضا (عليه السلام):

يقول الكليني بسنده إلى داود الرقي، قال: قلت لابي إواهيم (عليه السلام): جعلت فداك، إني قد كبر سنّي فخذ بيدي من النار، قال: فأشار إلى ابنه أبي الحسن (عليه السلام) فقال: "هذا صاحبكم من بعدي" (2) .

ويقول المخزومي: بعث إلينا أبو الحسن موسى (عليه السلام) فجمعنا ثم قال لنا: "أتدرون لم دعوتكم؟" فقلنا: لا. فقال: "اشهوا أنّ ابني هذا وصيّي والقيم بأوري وخليفتي من بعدي" (3) .

ويقول داود بن سليمان: قلت لابي إواهيم (عليه السلام): إني أخاف أن يحدث حدث ولا ألقاك، فأخبرني من الامام بعدك؟ فقال: "ابني فلان". يعني أبا الحسن (عليه السلام) . (4)

ويقول الصدوق: بسنده إلى محمّد بن إسماعيل بن الفضل الهاشمي، قال: دخلت على أبي الحسن موسى بن جعفر (عليهما السلام)، وقد اشتكى شكاية شديدة، فقلت له: إن كان ما أسأل الله أن لا يريناه فإلى من؟ قال: "إلى علي ابني، وكتابه كتابي، وهو وصيي وخليفتي من بعدي" (5) .

وقد نقل الشيخ الصدوق أحاديث وروايات في النص على الامام الرضا (عليه السلام)،

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 99.

(2) الكافي: ج 1، ص 372، باب الاشارة على أبي الحسن الرضا (عليه السلام).

(3) الكافي: ج 1، ص 373، باب الاشارة على أبي الحسن الرضا (عليه السلام).

(4) الكافي: ج 1، ص 374، باب الاشارة على أبي الحسن الرضا (عليه السلام).

(5) عيون أخبار الرضا: ج 2، ص 31، ح 1.

بلغت (29) حديثاً، وكذلك نقل الكليني والمفيد وغيرهم، فكل ذلك أهمله الكاتب، ونقل نصاً واحداً، وقال: هذا أبرز النصوص. مع أنه واحد من تلك النصوص البارزة على إمامة الرضا (عليه السلام).

أضف إلى ذلك، أنّ الكاتب قد كذب على الامام الرضا (عليه السلام) أيضاً، لانه شكك بإمامته، بينما نجد أن الامام نفسه صوّح بذلك كما طالعنا الرواية التريخية التي تقول: إن النجاشي الاسدي سأل الامام أنت صاحب هذا الامر؟ فأجابه الامام:

"إي والله على الانس والجن" (1) .

وسأله أحدهم: طاعتك مفروضة؟ فأجابه الامام: "نعم"، فقال له: مثل طاعة علي ابن أبي طالب؟ فقال له: "نعم".  
ولم يكتفِ الكاتب بذلك، بل صوّح بأنّ الامام الكاظم (عليه السلام) كان يجهل إمامة الرضا (عليه السلام) (2).  
وخالف بهذا ما نقله علماء الشيعة قاطبة من نص الكاظم (عليه السلام) على الرضا (عليه السلام) في مورد كثرة جدّاً.

## المبحث التاسع: الامام الجواد (عليه السلام)

### أكاذيب الكاتب حول إمامة الجواد (عليه السلام):

ولمّا ينس الكاتب من صغر عمر الجواد (عليه السلام) لمّا ظهر منه من علم الامامة، راح يتهم الجواد (عليه السلام) بعدم النص عليه (3).

ونحن هنا نكتفي بالجواب على هذا الكذب الصريح بقول الشيخ المفيد، حيث قال:

(فمن روى النص عن أبي الحسن الرضا على ابنه أبي جعفر (عليهما السلام) بالامامة علي بن جعفر بن محمد الصادق، وصفوان بن يحيى، ومعمّر بن خلاد، والحسين بن يسار، وابن

(1) عيون أخبار الرضا: ج 2، ص 35، ح 10.

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 100.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 104.

أبي نصر الزونطي، وابن قياما الواسطي، والحسن بن الجهم، وأبو يحيى الصنعاني، والخواني، ويحيى بن حبيب الزيات في جماعة كثرة يطول بذكّهم الكتاب (1).

ومن أراد أن يطّلع على مرويات هؤلاء بالنص على إمامة الجواد (عليه السلام) فليرجع إلى كتب الحديث المعتمدة عند الامامية، أمثال الكافي وغيره.

ويكفينا هنا قول رجل من البيت العلوي وهو علي بن جعفر، حيث قال للجواد (عليه السلام): (أشهد أنّك إمامي عند الله). وفي رواية: (أشهد أنّك إمام عند الله) (2).

ومن شدة تعظيم علي بن جعفر للجواد (عليه السلام) وتكريمه له، وبخه أصحابه على ذلك، بأنك شيخ كبير، وهذا صبي، فأجابهم:

(اسكّوا، إذا كان الله عزّ وجلّ. وقبض على لحيته. لم يؤهّل هذه الشبية وأهلّ هذا الفتى ووضع حيث وضعه أنكر فضله؟ نعوذ بالله ممّا تقولون، بل أنا له عبد) (3).

فهل يشهد علي بن جعفر بهذا المقام وبهذه العبودية ولم يعرف الامامة؟ لكنّ الكاتب شاهد النصوص الصريحة لامامة



الجواد، وشاهد اعترافات أصحابه بإمامته التجأ إلى اتهام الامام الجواد (عليه السلام) بتهمة جديدة، حيث يقول: إنّ الامام الجواد لم يدّع الإمامة لنفسه، فقال: (عدم ادعاء الامام الجواد نفسه بالامامة) <sup>(4)</sup> .

وخالف بهذا الكلام الرواية التاريخية التي تقول إنّ الامام كان يدعو إلى نفسه، وكان يستند إلى كتاب الله بقوله: (قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصْوَةٍ أَنَا وَمَنْ اتَّبَعَنِي) <sup>(5)</sup> ، وكان يردّ على أولئك الذين أنكروا إمامته لصغر سنه بهذه الآية، ويفسّرها لهم فقال: "فوالله ما اتبعه حينئذ إلاّ علي وله تسع سنين وأنا ابن تسع

(1) الارشاد: ج 2، ص 274 - 275.

(2) الكافي: ج 1، ص 384، ب 73.

(3) الكافي: ج 1، ص 383، باب 73.

(4) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 104 - 105.

(5) يوسف: الآية 108.

الصفحة 243

(1) سنين".

فالامام يدعو الناس إلى إمامته ويردّ مقالة المنحرفين والمموّلين من قبل المأمون وغوه من العباسيين.

### الحالة الخاصة للجواد التي أنكروها الكاتب:

رأد العباسيون بقيادة المأمون أن يوقعوا بالامام الجواد من خلال مناظرة عقفوها له مع قاضي القضاة يحيى بن أكثم، حتّى يكشفوا للناس بأنّ الامامة والعصمة مصطلحات لا واقع لها في الخلق، وخصوصاً أنّ صغر السن للامام الجواد شجّعهم على ذلك.

فجاء يحيى بن أكثم قاضي القضاة مستعداً للمنزلة، مستهزئاً بالطرف المقابل لصغر سنه، متوقفاً فزّه بالجولة الاولى وانهاى مسألة الامامة والعصمة في الواقع الاسلامي، والغاءها من أذهان الناس، فابتدر يحيى بن أكثم بالسؤال عن محرم قتل صيداً: أجا به الامام (عليه السلام) مستفسراً عن سؤاله بشقوق يجهلها السائل، فقال له:

"هل قتل في حل أو حرم؟ عالماً كان أو جاهلاً؟ عمداً أو خطأ؟ حوا كآن المحرم أو عبداً؟ صغوا كان أو كبيراً؟ مبيّدياً بالقتل أو معيداً؟ من نوات الطير كان الصيد أو من غوها؟ من صغار الطير أو من كبله؟ مصواً على ما فعل أو نادماً؟ في الليل كان القتل أو في النهار؟ في عبوة كان ذلك أو في حج؟" <sup>(2)</sup> .

وراح الامام ينهل من علم الامامة ويشقّق المسألة، فتحيّر ابن أكثم بجواب هذه الشقوق والقّم حوا، عند ذلك انوى

المأمون ليتستر على هذه الفضيحة الجديدة لهم بقوله: (إنّ أهل هذا البيت خصوا من دون الخلق بما ترون من الفضل، وإنّ

صغر السنّ فيهم لا يمنعهم من الكمال.... أفلا تعلمون أنّ الله قد خصّ هؤلاء القوم وأنهم نرية بعضهم من بعض، يجري

<sup>(3)</sup>

لاخوهم ما يجري لأولهم)، قالوا: صدقت .

(1) الكافي: ج 1، ص 447، ح 8.

(2) الشيعة في الميزان: ص 243 . 244.

(3) الشيعة في الميزان: ص 244.

الصفحة 244

فالعجب كلّ العجب، أنّ المأمون يعترف بهذه الحالة الخاصة، والكاتب يحاول إنكلها.

وأكد المسعودي ذلك بقوله: (إنّ أصحاب الرضا (عليه السلام) سألوا الجواد فأجابهم بإجابات والده، فاعترفوا له

(1) بالامامة).

ومن المعلوم أنّ الرضا (عليه السلام) قد توفّي والجواد له من العمر تسع سنين، ولهذا اعترف المأمون بسر اختياله للجواد

زوجاً لابنته، قال: (وقد اختوت محمد بن علي الجواد لتفوقه على كافة أهل الفضل والعلم مع صغر سنه، وسيظهر لكم

وتعلمون أنّ الوأي مارأيت.

قالوا: إنّه صغير السن ولا معرفة له ولا فقه.

قال: ويحكم، أنا أعرف به منكم إنّه من أهل بيت علمهم الله ولم يزل أبؤه أغنياء في علم الدين والادب على الوعايا، وإن

(2) شئتم فامتحنوه حتّى يتبين لكم ذلك).

كل هذه الأقوال، وهذا الواقع التاريخي، أهمله الكاتب ولم يشر إليه، ولم يكتف بإهمال الواقع التاريخي الذي يثبت حالة

خاصة للجواد (عليه السلام) باعتراف العباسيين والمأمون نفسه، بل أنكر النص على ولده الهادي، متناسياً ما نقلته كتب الشيعة

(3) عليه من قبل أبيه الجواد، منها قول الجواد لاسماعيل بن مهزيب: "الامر من بعدي إلى ابني علي".

أضف إلى ذلك، عشرات الاحاديث التي حفلت بها كتب الشيعة على إمامة الهادي (عليه السلام)، والتي أفردوا لها أبواباً

(4) خاصة سميت أبواب الاشارة والنص على الامام الهادي.

ولم يقف الكاتب عند هذا الحد، بل زور وصية الجواد للهادي، حيث قال: (إنّ

(1) إثبات الوصية: ص 216 - 228.

(2) الشيعة في الميزان: ص 243 . 244.

(3) الكافي: ج 1، ص 384، باب 74.

(4) الكافي: ج 1، ص 384، باب 74.

الصفحة 245

(1) الجواد أوصى بابنه علي الهادي إلى عبدالله بن المسور).

بينما نص الوصية يقول: إنّه . الجواد (عليه السلام) . أوصى إلى علي ابنه بنفسه وإخوانه... وجعل عبدالله بن المسور قائماً

(2)

على تركته من الضياع والاموال والنفقات .

إذن، عبدالله بن المسلور لم يكن وصياً على الهادي، كما زور ذلك الكاتب، بل هو قائم على الاموال والتركات، وهذه استجابة من الجواد (عليه السلام) لسنة جدّه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولا ضير فيها أبداً.

## المبحث العاشر: الامام الهادي (عليه السلام)

### افتراعات الكاتب حول إمامة الهادي (عليه السلام):

لم يتطوّر الكاتب إلى النصوص التي دلّت على إمامة الهادي (عليه السلام)، والتي حفلت بها كتب الشيعة الامامية، ولكنه لم يترك إمامة الهادي (عليه السلام) تمرّ عليه بدون توير وتعريف للحقائق، فبينما يقول النوبختي:

(قول أصحاب محمد بن علي (عليهما السلام) الذين ثبتوا على إمامته إلى القول بإمامة ابنه ووصية علي بن محمد (عليهم السلام)، فلم زالوا على ذلك سوى نفر منهم يسير عدلوا عنه إلى القول بإمامة أخيه موسى بن محمد، ثم لم يلبثوا على ذلك إلا قليلاً حتى رجعوا إلى إمامة علي بن محمد، ورفضوا إمامة موسى بن محمد)<sup>(3)</sup> .

وهذا النص من مؤرّخ مثل النوبختي يكذب كل ما ادعاه الكاتب حول إمامة الامام الهادي (عليه السلام)، وأن الشيعة وقعوا في حوة وغموض حول إمامة الهادي<sup>(4)</sup> ، فكيف وقع الشيعة بالغموض والحوة وعمامة الناس تنتظر إلى الهادي (عليه السلام) أنّه الامام المبرّر من البيت العلوي؟ يقول يحيى بن هورثة الذي أرسله المتوكّل للقبض على

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 114.

(2) الكافي: ج 1، ص 386.

(3) فوق الشيعة: ص 100 . 101.

(4) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 105.

الهادي (عليه السلام): لما دخلت المدينة ضجّ أهلها ضجيجاً عظيماً ما سمع الناس بمثله خوفاً على الامام الهادي وأقامت الدنيا على ساق<sup>(1)</sup> .

ولهذا المقام الرفيع الذي يحتلّه الهادي (عليه السلام)، لم يثق المتوكّل بأي شخص من العرب لالقاء القبض عليه، فأوكل أمره إلى الاتراك فهاجموا دره ليلاً في سامراء<sup>(2)</sup> .

وقد اعترف الدكتور محمد بيومي مهوان بهذه المكانية السامية بقوله: (مقام علي الهادي في المدينة وميل الناس إليه خاف . المتوكّل . منه)<sup>(3)</sup> .

وهذا المقام كان للامام الهادي (عليه السلام) في أيام حياته، وليس كما يقول الكاتب: إنّ الشيعة ابتدعوا . أي الامامة . بعد

قرون من زمان الائمة. فهذا أحد الاشخاص يقول: أنا واقف على باب المتوكّل أنتظر الدخول حتى نوّدي بإحضار علي الهادي، فقلت: من هذا؟ فقالوا لي: رجل علوي نقول الرافضة بإمامته يريد المتوكّل قتله.

ولمّا يئس الكاتب من إيجاد فجوة في إمامة الهادي، سواء كانت في النصوص التي دلّت على إمامته، أو بالرأي العام الذي كان ينظر للهادي بأنّه إمام، راح يبحث عن طريق المعاجز وعلم الامام بالغيب الذي اختصّ الله به رسوله، وعلمه الرسول للائمة (عليهم السلام) واحداً واحداً، واستغوب الكاتب استغواباً شديداً من حصول بعض الكرامات للامام الهادي، متناسياً أنّ هذه الكرامات تُسبب لائمة أهل البيت من قبل السيوطي وابن الساعي والاصفهاني وغيرهم، فضلاً عن علماء الشيعة ومؤلفيها.

### يا بني أحدث لله شكراً فقد أحدث فيك أمراً:

وعلى نفس الطريقة التي دعا الكاتب المتكلمين إليها، وهي البحث عن تراث أهل البيت، لمعرفة هذه الرواية قبل اللجوء إلى تأويلها، ونحن كما فعلنا مع كلمة الامام الصادق "بدا لله في إسماعيل" نفعل هنا حيث نقوم بواسطة موضوعيّة لتراث الامام الهادي (عليه السلام) حتّى نستطيع أن نفهم

(1) الامامة وأهل البيت: ج 3، ص 188.

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق.

الصفحة 247

كلمة الهادي (عليه السلام) وستشمل هذه الواسة أربعة محاور:

المحور الأوّل: موقف الامام الهادي (عليه السلام) من الامامة.

المحور الثاني: هل توجد أحاديث تصوّح بإمامة محمد بن الهادي؟ لانّ الرواية تقول عن علي بن جعفر، قال: كنت حاضراً

أبا الحسن (عليه السلام) لمّا توفي ابنه محمد، فقال للحسن: يا بني أحدث لله شكراً فقد أحدث فيك أمراً.

المحور الثالث: هل توجد نصوص على إمامة العسكري (عليه السلام)؟

المحور الرابع: ما معنى كلمة الهادي (عليه السلام) للعسكري: "يا بني أحدث لله شكراً فقد أحدث فيك أمراً".

وبعد واسة التراث الشيعي حول هذه المحاور نتضح بشكل جلي كلمة الامام الهادي (عليه السلام) لابنه العسكري (عليه

السلام).

## المحور الأوّل

### موقف الامام الهادي (عليه السلام) من الامامة:

بنفس الخط سار الهادي (عليه السلام) في طرحه لنظريّة الامامة الالهية المتبناة من قبل البيت العلوي، والمستلهمّة من

رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فقد جعل معرفة الائمة والسير خلفهم، هو دين الله الذي ارتضاه لعباده<sup>(1)</sup>.

فلترواء الناس من هذا المنهل هو الدين الصادق عند الهادي (عليه السلام)، وما عداه فليس بشيء، بل ليس من الله تعالى، وبادر الاصحاب إلى عرض دينهم وعقائدهم على إمامهم الهادي، فأقبل عبدالعظيم الحسني ليعرض معتقداته عليه، ويحصل على الامضاء الشرعي فقال له:

(إنَّ الله تبارك وتعالى واحد ليس كمثلته شيء، خرج عن الحدّين حدّ الابطال وحدّ التشبيه...)، وهكذا راح السيد عبدالعظيم

الحسني يعرض معتقداته . إلى أن قال: . (وإنَّ الامام والخليفة وولي الامر بعده . بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) .

أمير المؤمنين علي بن

(1) مسند الامام الهادي: ص 145 - 146، رقم 83.

الصفحة 248

أبي طالب، ثم الحسن، ثم الحسين، ثم علي بن الحسين، ثم محمد بن علي، ثم جعفر بن محمد، ثم موسى بن جعفر، ثم علي بن موسى، ثم محمد بن علي، ثم أنت يا هولاي).

ولنستمع إلى إمضاء الامام الهادي (عليه السلام) إلى هذا التقرير الذي يحمل معتقدات رجل من المسلمين، قال له: "يا أبا القاسم، هذا والله دين الله الذي ارتضاه لعباده فاثبت عليه"<sup>(1)</sup>.

ويكشف هذا الامضاء عن التبنّي الكامل والمطلق للامامة الالهية من قبل الامام الهادي (عليه السلام)، وتأصيل هذا الفهم

لدين الله في نفوس أصحابه يعبر عن الخطّ الفكري الذي انتهجه الامام في حياته، ولم يكتفِ الامام باعتراف عبدالعظيم الذي

أوقف الامامة الالهية عند الهادي، بل قال: "ومن بعدي الحسن ابني، فكيف للناس بالخلف من بعده؟"

فأعطى الامام الهادي (عليه السلام) المصداق الحقيقي لحديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الذي اتفقت السنة

والشيعة عليه "الخلفاء اثناء عشر"، وهذا خير دليل على علمهم بما يقع من أمور في المستقبل، ولهذا تعجّب الرجل من كلام

الامام هذا، وراح يسأله عمّا يحدث وما الخبر، فقال: وكيف ذلك يا هولاي؟

فأجابه الامام: "لأنه لا روى شخصه، ولا يحل ذكره باسمه حتى يخرج فيملا الارض قسطاً وعدلاً، كما ملئت ظلماً

وجوراً".

ولم يكتفِ الامام الهادي (عليه السلام) بهذا الطرح فقط، بل أصرّ على أن الامامة جلية فيه عندما كتبت له الشيعة يسألونه

عن الامر من بعده، فكتب إليهم (عليه السلام): "الامر لي مادمت حياً"<sup>(2)</sup> وإذا حدث حدث فالامر إلى من أنا أنصبه.

إنَّ الامام بعدي الحسن ابني، وبعد الحسن ابنه القائم، الذي يملأ الارض قسطاً وعدلاً، كما ملئت جوراً وظلماً".

إذن، المقدّمة الاولى هي أن الامام الهادي (عليه السلام) كان على علم تام وتبين مطلق لمسألة

(1) مسند الامام الهادي (عليه السلام): ص 146.

الامامة الالهية، وهي ليست إمامة عادية بشوية، كما يقول الكاتب<sup>(1)</sup>، حتى يجهل الامام الذي بعده.

## المحور الثاني

### هل هناك نصوص على إمامة محمد ابن الامام الهادي؟:

من خلال تصريح النوبختي يستطيع القارئ معرفة وجود نصوص حول محمد ابن الامام الهادي أم لا؟ يقول النوبختي: (إن سائر أصحاب الامام علي بن محمد الهادي قالوا بإمامة الحسن بن علي (عليه السلام)، وثبّوا له الامامة بوصية أبيه)<sup>(2)</sup>.  
إن، سائر أصحاب الامام توجهوا إلى الحسن (عليه السلام)، ولم يقل أحد من أصحابه بأن الامامة في محمد، وبقي متمسكاً بهذا القول، أضف إلى ذلك أنه لا يوجد نص واحد على إمامة محمد ابن الامام الهادي، بل يوجد نهي من الامام الهادي (عليه السلام) لأصحابه عندما توهّموا أن الامام هو محمد لكبر سنه.

يقول الكليني بسنده إلى النوفلي، الذي قال: قلت يوماً للهادي (عليه السلام) عندما مرّ بنا السيد محمد ابن الامام الهادي، قال له: جعلت فداك هذا صاحبنا بعدك، فقال: "لا"<sup>(3)</sup>.

إن، توجد توصية من الامام الهادي إلى أصحابه في مسألة ولده محمد، والسر الوحيد الذي حدا بالبعض للتمسك بمحمد ابن الامام هو كبر سنه، ولكن عندما توفي ظهر لهم خلاف ما ذهبوا إليه.  
أضف إلى ذلك، أنه قبل مئات السنين تحدّى علماء الشيعة كل أعدائهم بأن يأقوا بنص واحد على إمامة محمد بن الهادي (عليه السلام)، كما فعل الشيخ المفيد، ولكن لم يجد

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 106.

(2) فرق الشيعة: ص 104.

(3) الكافي: ج 1، ص 386، باب 75، ح 2.

(1) الاعداء لذلك سبباً<sup>(1)</sup>.

## المحور الثالث

### هل توجد نصوص على إمامة العسوي؟:

لقد نصَّ الامام الهادي (عليه السلام) بعشوات الاحاديث على إمامة الحسن العسكري (عليه السلام)، وتناقل الكليني والمفيد والطوسي وغيرهم هذه الحقيقة، وأوردوا أواباً خاصةً بذلك، ووضع الكليني باباً خاصاً نقل فيه أحاديث النص على العسكري. يقول الكليني بسنده عن النوفلي، قال: كنت مع أبي الحسن (عليه السلام) في صحن دله، فمرَّ محمدُ ابنه، فقلت له: جعلت فداك هذا صاحبنا بعدك؟ فقال: "لا، صاحبكم بعدي الحسن"<sup>(2)</sup>.

ووصف الامام الهادي (عليه السلام) لاصحابه أنَّ الامر بعده إلى الاكبر من ولده، ولكنهم لم يلتفتوا إلى أنَّ الاكبر من ولده بعد حياته وليس في حياته، بقوينة أنَّ الامر بعده. أي بعد حياته. فتمسكوا بمحمد الذي كان أكبر ولده في حياته، ولكن بعد وفاة محمد في حياة أبيه أصبح العسكري هو الاكبر في ولد الهادي.

وجعل له علامة، بأنَّه الذي يصلِّي عليه بعد مماته. ويقول عبدالله بن محمد الاصفهاني: (لما مات الهادي (عليه السلام)، خرج العسكري أبو محمد، فصلَّى عليه)<sup>(3)</sup>.

ثم أخذ الامام يصف ابنه العسكري لاصحابه فقال: "أبو محمد ابني أنصح آل محمد غزوة، وأوثقهم حجة، وهو الاكبر من ولدي، وهو الخلف، وإليه ينتهي عوَى الامامة وأحكامها"<sup>(4)</sup>.

وأحال الامام الهادي أصحابه من بعده إلى الحسن، ووصفه بأنَّ عنده ما يحتاج

---

(1) الفصول المختارة: ج 2، ص 317.

(2) الكافي: ج 1، ص 386، ح 2.

(3) الكافي: ج 1، ص 386، ح 3.

(4) الكافي: ج 1، ص 388، ح 11.

(1) الناس إليه .

ونتيجة لكل هذه التأكيدات التفّ سائر أصحاب الهادي حول العسكري، كما يقول النوبختي: (إن سائر أصحاب الامام علي بن محمد الهادي قالوا بإمامة الحسن بن علي (عليه السلام) وثبتوا له الامامة بوصية أبيه)<sup>(2)</sup>. فهذه هي المقدّمة الثالثة التي نستطيع أن نفهم بها كلام الامام الهادي للعسكري: "يا بني أحدث لله شكراً، فقد أحدث فيك أمراً".

## المحور الرابع

**ما معنى "أحدث لله شكراً"؟**

فبعد تلك المحاور الثلاثة التي أثبتنا فيها أنَّ الامام الهادي (عليه السلام) كان يتبنّى خط الامامة الالهية، وكان يعرف

أصحابه بالائمة من بعده، وبعد نفيه إمامة محمد ابنه، واثبات النصوص الكثيرة على إمامة العسكري، بعد كل ذلك نستطيع أن نفهم معنى كلمة الهادي (عليه السلام) للإمام العسكري (عليه السلام): "يا بني أحدث لله شكواً، فقد أحدث فيك أمراً". فلقد فهم بعض أصحاب الامام، أن الامامة في محمد، ونشأ فهمهم الخاطئ هذا مما روي عن أحدهم أنه دخل على الامام الهادي وسأله عن الخلف من بعده؟ فأجابه بأنه في الكبير من ولدي، وكان الكبير هو السيد محمد<sup>(3)</sup>.  
وتوهم أولئك بأن الامام ينصب محمداً في حياته، ولكن الامام ناظر إلى أن الأمر من بعده، وليس في حياته، والا لا معنى للامر في حياته لمحمد، والامام حي يرزق، ولما توفي محمد في حياة أبيه بقي الحسن أكبر ولده من بعده، فأمره أن يشكر الله بأن أظهر الامر بعد خفائه على الناس.

(1) المصدر السابق.

(2) فرق الشيعة: ص 104.

(3) الكافي: ج 1، ص 387، ح 6.

الصفحة 252

وهذا ما صوّح به الامام الهادي (عليه السلام) إلى أبي هاشم الجعفي، الذي كان عنده لحظة وفاة محمد، يقول الجعفي: بينما أنا أفكر فأقبل إلي الهادي (عليه السلام) وقال: "نعم يا أبا هاشم، بدا لله في أبي محمد بعد أبي جعفر (عليه السلام) ما لم يكن يعرف له كما بدا له في موسى بعد مضي إسماعيل ما كشف به عن حاله"<sup>(1)</sup>.  
ففسر الامام الهادي (عليه السلام) لابي هاشم البداء بمعنى الكشف، أي كشف الله إمامة العسكري بعد أن أخفيت على الناس، كما أخفيت إمامة الكاظم نتيجة الفهم الخاطئ للاحاديث، وكشفها الله بوفاة إسماعيل.  
فالناس كانوا يظنون بإمامة محمد بعد وفاة أبيه، ولكن محمداً توفي في حياة أبيه، فانكشف زيف ما توهموه، وأن الامر للحسن وليس لمحمد.

يقول الشيخ الطوسي: (بدا لله في محمد كما بدا له في إسماعيل، معناه: ظهر من الله وأمره... أن الامر في محمد من حيث كان الاكبر، كما كان يظن جماعة أن الامر في إسماعيل بن جعفر بن موسى (عليه السلام)، فلما مات محمد ظهر من أمر الله فيه، وأنه لم ينصبه إماماً كما ظهر في إسماعيل مثل ذلك، لا أنه كان ينص عليه ثم بدا له في النص على غيره، فإن ذلك لا يجوز على الله تعالى العالم بالعواقب<sup>(2)</sup>).

إن، بعد تلك المقدمات الاربعة، وهي تبني الامام الهادي لخط الامامة، كما اتضح فيما تقدم، وبعد عدم وجود أي نص على إمامة محمد، بل شهادة الامام الهادي (عليه السلام) بأنه ليس بإمام، وبعد النصوص الكثيرة على إمامة الحسن العسكري في حياة محمد أخيه، بعد كل ذلك يتضح قول الامام: "يا بني أحدث لله شكواً، فقد أحدث فيك أمراً"، بأن الله أظهر أمر الحسن (عليه السلام) بعدما خفي على البعض، لوجود محمد في الحياة.



## الحياة الشخصية لجعفر الكذاب

لقد تشبَّث الكاتب بمواقف جعفر هذا في أكثر من مرة، وجعل من مواقفه دليلاً

(1) الكافي: ج 1، ص 388، ح 10.

(2) الغيبة للطوسي: ص 121.

الصفحة 253

على عدم الامامة، وإن كان ذلك عليلاً، لأن الامامة قبل جعفر، كما تبيّن فيما تقدم، واعترف الكاتب بذلك في أكثر من مورد، فاستفاد الكاتب من مواقف جعفر، ولكنّه لم يتطرق إلى حياة جعفر هذا. لقد اتفق الكليني والمفيد والطوسي والطوسي على أنّ جعفر هذا مُعلن الفسوق فاجر شريب للخمر... خفيف قليل في نفسه (1).

وقال بحقه أبو الاديان الذي اعتمد الكاتب على تلك الرواية في (ص 191) وضعفها في (ص 224) قال: إن يكن هذا إماماً فقد بطلت الامامة، لآتي كنت أعرفه يشرب النبيذ ويقامر في الجوسق ويلعب بالطنبور (2). ولقد ألفت كتب للرد على جعفر الكذاب هذا وأنصلره، منها ما ألفه سعد بن عبدالله العتبي كتاباً للرد عليه (3). بالإضافة إلى ذلك كلّه توسّله بالحكامّ والوزراء كي يجعلوا له منصب أخيه، ورواه بأن منّصب أخيه من الله، فإذا أعطاه الله لك فلن يضرّك ما عملنا، كما حدّث بذلك جعفر بن خاقان الوزير لوالي آنذاك. فكلّ هذه الحقائق تتكرّر لها الكاتب، ولم يشر إليها، وجعل من جعفر هذا ركناً ركينا لنظريته، لانه لم يجد من الثقات والصالحين من أصحاب الامام الهادي وغورهم من يسعفه فيما يقول.

## المبحث الحادي عشر: الامام العسكري (عليه السلام)

**هل أخبر العسكري بوجود خلف له؟:**

أنكر الكاتب حقيقة ناصعة نقلت إلينا

(1) الكافي: ج 1، ص 571، باب 124، ح 1؛ كمال الدين: ص 51 المقدمة؛ الارشاد: ج 2، ص 323؛ إعلام الوري بأعلام الهدى: ج 2، ص 148.

(2) كمال الدين: ص 432، باب 43 من شاهد القائم.

(3) قاموس الرجال: ج 2، ص 395 . 396.



بأخبار الثقات ثقة عن ثقة، بأنّ العسكري (عليه السلام) أخبر بوجود ولد له، وأنه الخليفة من بعده على منصب الامامة والقيادة.

يقول ثقة الاسلام الشيخ الكليني: عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن إسحاق، عن أبي هاشم الجعفي، قال: قلت لابي محمد (عليه السلام) جلالتك تمنعني من مسألتك، فتأذن لي أن أسألك؟ فقال: "سل"، قلت: يا سيدي، هل لك ولد؟ فقال: "نعم". وسند هذا الحديث لا مجال لانكراه مطلقاً لأنّ الكليني هو ثقة الاسلام، وهو غني عن التعريف.

ومحمد بن يحيى العطار، يقول النجاشي بحقه: (شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث) (1).

ويقول الطوسي متوجماً له: (قمي كثير الرواية) (2). ونقل الحلّي ما قاله النجاشي بحق الرجل (3).

وأما أحمد بن إسحاق فهو مشترك بين الرزي والاشعوي، كما يقول السيد الخوئي (4).

أما الاشعوي: يقول النجاشي بحقه: (كان خاصة أبي محمد (عليه السلام)) (5).

وقال الطوسي بحقه: (قمي ثقة) (6). وقال الحلّي: (ثقة... شيخ القميين، رأى صاحب الزمان) (7). وقال المامقاني متوجماً له: (ثقة) (8).

(1) رجال النجاشي: ص 353، رقم 946.

(2) رجال الطوسي: ص 439، رقم 6274، من لم يرو عن واحد من الائمة (عليهم السلام).

(3) خلاصة الاقوال، القسم الاول: ص 260، رقم 908.

(4) معجم رجال الحديث: ج 2، ص 43.

(5) رجال النجاشي: ص 91، رقم 225.

(6) رجال الطوسي: ص 397، رقم 5817، من أصحاب العسكري.

(7) خلاصة الاقوال: ص 63، رقم 73.

(8) تنقيح المقال: ج 1، ص 8، رقم 294.

هذا بالنسبة للاشعوي، أما الرزي فهو ثقة كما يقول الطوسي (1)، ووثقه الحلّي وقال: (أورد الكشي ما يدل على اختصاصه بالجهة المقدسة) (2). وقال المامقاني بحقه: (ثقة) (3).

فسواء كان الرزي أو الاشعوي، فكلاهما تفتان مصوّح بوثاقتهم وجلالتهما عند علماء الرجال.

وأما الرجل الرابع الذي نقل الرواية عن العسكري مباشرة، وهو أبو هاشم الجعفي داود بن القاسم، فيقول النجاشي بحقه: (كان عظيم المتولة عند الائمة (عليهم السلام)، شريف القدر، ثقة) (4).

وعده الطوسي ثقة جليل القدر (5). وقال الحلّي بحقه: (ثقة، جليل القدر، عظيم المتولة عند الائمة (عليهم السلام)، وكان

شريفاً عندهم، له موقع وجيل عندهم<sup>(6)</sup> .

فهذه كلمات أساطين فن الرجال بحق من نقل رواية تدلّ على وجود ولد للعسكري (عليه السلام)، وهو الخلف من بعده، كلّها تتكرّر لها الكاتب ولم يشر إليها، لأنها لا تتحمل التأويل والكذب حتى يشير إليها ويعرف العواد منها. إذن، بهذا الخبر الصحيح وبأمثاله المتورث كأولاً عن كابر، أثبت الشيعة إمامة المنتظر الغائب، أضف إلى ذلك، إخبار العسكري لمحمد بن علي بن بلال بالخلف من بعده.

يقول ثقة الاسلام الكليني: عن علي بن محمد (الثقة)<sup>(7)</sup> (وقال بحقه الحلّي: ثقة،

---

(1) رجال الطوسي: ص 383، رقم 5643، أصحاب علي بن محمد أبي الحسن الثالث.

(2) خلاصة الاقوال: ص 62، ح 71.

(3) تنقيح المقال: ج 1، ص 8، رقم 293.

(4) رجال النجاشي: ص 156، رقم 411.

(5) رجال الطوسي: ص 375، رقم 5553، أصحاب محمد بن علي الثاني (عليه السلام).

(6) خلاصة الاقوال: ص 142، رقم 390.

(7) معجم رجال الحديث: ج 12، ص 127، رقم 8384.

---

الصفحة 256

فاضل، فقيه، أديب)<sup>(1)</sup> ، عن محمد بن علي بن بلال (الذي وثقه الطوسي<sup>(2)</sup> ، والحلي<sup>(3)</sup> ، والخوئي<sup>(4)</sup> ) ، قال: خرج إليّ من أبي محمد قبل مضيّة بسنتين يخبرني بالخلف من بعده، ثم خرج إليّ من قبل مضيّة بثلاث أيام يخبرني بالخلف من بعده<sup>(5)</sup> . كل تلك التوثيقات الرجالية والتصريحات من قبل العسكري (عليه السلام) بوجود ولد له أنكروها الكاتب وأهمّلها ولم يشر إليها.

أضف إلى ذلك، إخبار العسكري عمراً الاهولي بالخلف من بعده، وقال له: "هذا صاحبكم من بعدي"<sup>(6)</sup> .

وأفرد ثقة الاسلام الكليني باباً لاختبارات العسكري (عليه السلام) بإمامة ولده الحجة المنتظر سماها "باب الاشارة والنص إلى صاحب الدار"<sup>(7)</sup> .

فيا ترى لماذا تجاهل الكاتب هذا الوثائق الروائي الصحيح المنقول من ثقة إلى ثقة؟ ولماذا أهمّله من دون أن يشير إليه؟ ولماذا بحث عن روايات حرّفها وأولّها قسرياً للاستدلال على مطلوبه؟ كل ذلك يجعلنا نقف التشكيك من نوايا مبيتة لهذا الرجل ليس للشيعة فحسب، بل للاسلام كله.

الوضع السياسي عشية الغيبة وغداتها

عَوَدنا الكاتب أن يطلق الشعرات الاعلامية الفلغة عند البحث في أي نقطة من النقاط الحساسة والمهمة في موضوع

الامامة أو الغيبة، فرفع هنا شعار التعاطف

---

(1) خلاصة الاقوال: ص 187، رقم 559.

(2) رجال الطوسي: ص 401، رقم 5888، أصحاب الحسن بن علي العسكري (عليه السلام).

(3) خلاصة الاقوال: القسم الاوّل، ص 242، رقم 825.

(4) معجم رجال الحديث: ج 16، ص 311.

(5) الكافي: ج 1، ص 389، ح 1.

(6) الكافي: ج 1، ص 389، ح 3.

(7) الكافي: ج 1، باب 76 الاثولة والنص إلى صاحب الدار.

---

الصفحة 257

العبّاسي مع البيت العلوي، ووضع لذلك عنواناً بلزاً في كتابه<sup>(1)</sup>، وخالف بشعره هذا الذي لم يذكر له أي مصدر، أقوال المؤرّخين ومروياتهم عن تلك الفترة، وجعل الكاتب من عصر العسكري عصر الازدهار الذي عاشه أئمة أهل البيت (عليهم السلام). ولفوض منهجية البحث هنا، نحن نثبت للكاتب ثمانية بحوث من خلالها يستطيع القارئ أن يطلّع على التعاطف الذي زعمه الكاتب بين العبّاسيون والبيت العلوي، وبالخصوص مع الهادي والعسكري والحجة المنتظر (عج).

البحث الاوّل: قائمة بأسماء المقتولين في أيام العسكري من العلويين.

البحث الثاني: قائمة بأسماء العلويين الذي قتلوا في أيام العسكري بالسجون.

البحث الثالث: موقف العسكري من خلفاء عصره (المعتز والمهتدي والمعتمد).

البحث الرابع: قطع الرؤوس وحملها للخلفاء أيام العسكري.

البحث الخامس: منهج العسكري في التحرك السياسي.

البحث السادس: المؤرّخين والصراع العبّاسي العلوي.

البحث السابع: وصف شعوي لظلم العبّاسيين للبيت العلوي.

وبعدما يكمل القارئ هذه البحوث الثمانية يستطيع أن يفهم التعاطف العبّاسي العلوي الذي زعمه الكاتب.

---

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 252.

---

الصفحة 258

## البحث الاوّل

قائمة بأسماء المقتولين في أيام العسكري من العلويين فقط

لقد قفز الكاتب على كلِّ الحقائق التّاريخية عندما نسب للعبّاسيين كلمة التعاطف التي أراد منها نتيجة نقول لا داعي للغيبة مادام العبّاسيين يسعون إلى كسب خواطر العلويين وموادعتهم من خلال مشاعر الحب التي يكتوّنها إليهم، ونحن هنا سنبرز (مشاعر الحب) التي قال بها الكاتب من خلال قائمة بأسماء العلويين الذين قتلوا أيام العسكوي فقط، وإلا فإن عدد العلويين الذين قتلوا من الدولة العبّاسية لا تسعه مجلّدات وهم:

- 1 . أحمد بن عبدالله بن موسى بن محمّد بن سليمان بن داود بن الحسن بن الحسن ابن علي (عليه السلام).
  - 2 . جعفر بن محمّد بن جعفر بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين (عليه السلام).
  - 3 . يحيى بن علي بن عبدالرحمن بن القاسم بن الحسن بن زيد.
  - 4 . محمّد بن الحسن بن إواهيم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي.
  - 5 . جعفر بن إسحاق بن موسى بن جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين بن علي.
  - 6 . موسى بن عبدالله بن موسى بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب.
- وقال الاصفهاني بحقه: كان رجلاً صالحاً روياً للحديث... دس السم إليه سعيد الحاجب فقتله، وأخذ رأسه وحمله إلى المهدي في المحرم سنة 256<sup>(1)</sup>.
- 7 . محمّد بن عبدالله بن إسماعيل بن إواهيم بن محمّد بن عبدالله بن أبي الكوام بن محمّد بن علي بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب.
  - 8 . أحمد بن محمّد بن عبدالله بن إواهيم بن الحسن بن إسماعيل بن إواهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب.
  - 9 . عبيدالله بن علي بن عيسى بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين.
  - 10 . علي بن إواهيم بن الحسن بن علي بن عبيدالله بن الحسين بن علي، أُغتيل هذا غواً.
  - 11 . محمّد بن أحمد بن محمّد بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين.

(1) مقاتل الطالبين: ص 531.

- 12 . حنّوة بن الحسن بن محمّد بن جعفر بن القاسم بن إسحاق بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب. قتل ومثّل به، كما يقول المؤرخ السنّي الاصفهاني.
- 13 . حنّوة بن عيسى بن محمّد بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب.
- 14 . محمّد وإواهيم ابنا الحسن بن عبيدالله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب.
- 15 . الحسن بن محمّد بن زيد بن عيسى بن زيد بن الحسين.
- 16 . إسماعيل بن عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن إسماعيل بن عبدالله بن جعفر ابن أبي طالب.

17 . الحسين بن إواهيم بن علي بن عبدالرحمن بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب .  
وهذا غيضٌ من فيضٍ من أولئك الذين لم تتقل لنا أخبارهم، ودون ذلك المؤرخ الاصفهاني في كتابه مقاتل الطالبين<sup>(1)</sup> ،  
ولا طريق لاحمد الكاتب لاثبات التعاطف العباسي العلوي إلا من خلال إنكار هذه الاسماء والشخصيات التلخيية، ووضعها  
في خانة الاسطورة ليتخلص من شبحها في بحثه.

## البحث الثاني

### قائمة بأسماء العلويين الذين قتلوا في أيام العسكري (عليه السلام) بالسجون

وإذا استطاع الكاتب أن ينكر تلك القائمة التي حوت أسماء العلويين الذين قتلوا في المواجهات نرة، والغدر والاغتيال  
أخرى، فعليه أن يعد العدة لانكار هذه القائمة الجديدة لأولئك الثرفاء الذين أبوا المواجهة مع الظالمين وترك أئمتهم، فسجنوا  
وماتوا صواً في السجون، وهذه القائمة أيضاً خاصة بزمان العسكري (عليه السلام)، الذي ادعى فيه الكاتب الحب والتعاطف  
العباسي للعلويين بشعرات فرغة، وأما القائمة فهي:

(1) مقاتل الطالبين: ص 525 - 539.

الصفحة 260

- 1 . الحسن بن محمد بن جعفر بن عبدالله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب، وأمة أم عبدالله بنت  
عبدالله بن الحسين بن علي بن أبي طالب، فهو علوي الاب والام.
- 2 . عيسى بن إسماعيل، وهو من أحفاد عبدالله بن جعفر بن أبي طالب، حبس بالكوفة ومات هناك.
- 3 . أحمد بن محمد بن يحيى بن عبدالله بن الحسن بن علي بن أبي طالب، حبسه الحرث بن أسد عامل أبي الساج في دار  
مروان، فمات بالحبس.
- 4 . علي بن موسى، من أحفاد الحسن (عليه السلام).
- 5 . محمد بن الحسين بن عبدالرحمن، من أحفاد الامام الحسن (عليه السلام).
- 6 . علي بن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر.
- 7 . إواهيم بن موسى، من أحفاد الحسن، حبسه محمد بن أحمد عامل المهدي على المدينة فمات في حبسه.
- 8 . عبدالله بن محمد بن يوسف، من أحفاد الحسن، توفي في حبسه.
- 9 . موسى بن موسى بن محمد بن سليمان، من أحفاد الحسن الزكي، توفي بالسجن.
- 10 . محمد بن الحسين بن محمد، من أحفاد الحسن.
- 11 . محمد بن أحمد بن عيسى، من أحفاد زيد بن علي.

12 . ابنه أحمد بن محمد بن أحمد بن عيسى، من أحفاد زيد.

13 . محمد بن عبدالله، من أحفاد الحسن.

هذا ما جادت به قريحة المؤرخ الاصفهاني في كتابه المعروف مقاتل الطالبين<sup>(1)</sup>، وإلا فإنّ الاعداد كثرة جداً، لأنّ الحروب كانت دمويّة، والمواجهة علنيّة بين أفواد البيت العلوي والعباسيين، وكانت توف إلى السجون جماعات جماعات، منهم من يُعلم قتله ومنهم من يغيب ولم يعلم حاله. وأخيراً ننقل كلمة للمهدي . الخليفة المعاصر للعسكري . تثبت وحشية هؤلاء،

(1) مقاتل الطالبين: ص 434 - 456.

الصفحة 261

(1) حيث قال متهدداً العلويين: والله لاجلينهم عن جديد الارض .

وبعد ذلك كلّه، هل يوجد من يشكّ في أنّ الكاتب كان كاذباً فيّ عبرته الاعلامية الخالية من التوثيق بأنّ هناك تعاطفاً من قبل العباسيين تجاه العلويين، والتي اعتمد عليها في ادعاء عدم وجود سبب للغيبة.

### البحث الثالث

#### موقف العسكري من خلفاء عصره (المعتز والمهدي والمعتمد)

بعد أن أثبتنا للقارئ قائمة بأسماء المقتولين، وقائمة بأسماء الموتى في السجون من العلويين زمن العسكري (عليه السلام)، نأتي إلى سياسة التوتر الشديدة بين العسكري (عليه السلام) وخلفاء عصره.

من المعروف تاريخياً أنّ العسكري (عليه السلام) عاصر المعتز العباسي والمهدي العباسي والمعتمد العباسي.

أما بالنسبة إلى المعتز العباسي . الذي قتل أخاه المستعين بمعونة الأتراك وحمل رأسه إليه وهو يلعب بالشطرنج . فقد

تعرض للعسكري أكثر من مرة لما رواه من العسكري بأنّه العدو اللدود له، فأمر بحبسه . كما يقول الكليني . وصير أمره في

الحبس إلى أشدّ خلق الله كما اعترف صالح بن وهب بذلك<sup>(2)</sup> .

ولم يكتفِ المعتز بحبس العسكري عند أحد من أشقائه، بل حبسه مرة أخرى عند علي بن اوتامش الذي كان يظهر العدوة

لاهل البيت، وعلى وصف الشيخ المفيد: كان شديد العدوة لال محمد<sup>(3)</sup> .

ولمّا أحسن المعتز بأنّ وسائل الحبس غير كافية لمواجهة العسكري (عليه السلام)، غزم على قتله، وهذا ما طالعنا به

الاربلي عندما قال: لما أمر المعتز سعيد الحاجب بحمل الامام

(1) الكافي: ج 1، ص 576، باب 124، ح 16.

(2) الكافي: ج 1، ص 578، باب 124، ح 23.



أبي محمد إلى الكوفة، كتب إليه أبو الهيثم: جعلت فداك، بلغنا خبر ألقنا؟  
فأجابه الامام: "بعد ثلاثة يأتكم الفوج، فقتل المعتز يوم الثالث"<sup>(1)</sup>.

ويقول ابن شهر آشوب: (إنَّ المعتز تقدّم إلى سعيد الحاجب: أن أخرج أبا محمد إلى الكوفة ثم اضرب عنقه في

(2) الطويق).

فهذا هو موقف الخليفة المعاصر للعسكري والذي حاول بمختلف الوسائل القضاء على العسكري (عليه السلام)، ولكن خيب

الله مسعاه.

وأما المهدي الذي عاصره العسكري والذي حاول بمختلف الوسائل القضاء على العسكري (عليه السلام)، ولكن خيب

(3) الأرض).

وهذا التهديد الذي انتهى بقتل العشوات منهم، وزجّ الآخرين في السجون وموتهم فيها. كما اتضح من البحث الأول والثاني.

ختم بحبس الامام العسكري، حيث نقل الطوسي عن أبي هاشم قوله: كنت محبوساً مع أبي محمد (عليه السلام) في حبس

(4) المهدي بن الواثق.

فهذا حال الخليفة الثاني المعاصر للعسكري.

وأما الثالث، وهو المعتمد، فقد سعى لقتل الامام (عليه السلام) حينما حبسه وسلّمه إلى يحيى ابن قتيبة الذي كان يضيق عليه

(5) حبسه، كما قال ابن شهر آشوب.

ولم يكتفِ المعتمد بحبس الامام وإيداعه في ظلمات السجون، بل راح حتى في تلك الظلمات يتجسس عليه، فعندما حبسه في

سجن علي بن جرير مع أخيه جعفر، كان المعتمد يسأل علي بن جرير عن أخبار العسكري في كلّ وقت، فحتّى في ظلمات

السجون لم يتركوا الاثمة وشأنهم، بل كانوا يتابعونهم ويتابعون تحركاتهم، ولعلّ هذه

(1) كشف الغمّة: ج 3، ص 212.

(2) مناقب آل أبي طالب: ج 4، ص 464.

(3) الكافي: ج 1، ص 576، باب 124، ح 16.

(4) الغيبة للطوسي: ص 134.

(5) مناقب آل أبي طالب: ج 4، ص 462.

## البحث الرابع

### قطع الرؤوس وحملها للخلفاء أيام العسكري

هذه الطريقة التي ورثها العباسيون من الامويين، عندما مثلوا بجثة سيد الشهداء أبي عبدالله الحسين، وحملوا رأسه ورؤوس اخوانه وأصحابه إلى عاصمة الامويين دمشق مستهينين بكل القيم والمعايير الانسانية، فضلاً عن الاسلامية، ومروعين الاطفال والنساء ومهددين المناطق الاسلامية، والفعلة الخسيصة هذه ورثها العباسيون من اسلافهم الامويين، ولا فريد أن نستعرض الحالات التي قُطعت فيها الرؤوس وحملت إلى ملوك بني العباس على طول الحقة الزمنية المشؤومة التي حكموا فيها المسلمين إلا بقدر الحاجة، وإعلام أحمد الكاتب بأن التعاطف العباسي مع العلويين كان حلماً واه، ورأى أن يثبتته في كتابه، ولم تقتصر وحشية العباسيين في هذا العمل على البيت العلوي، بل تعدت حتى إلى العباسيين أنفسهم، حيث قام المعتز العباسي المعاصر للعسكري (عليه السلام) بقطع رأس أخيه المستعين وحمله بواسطة الاتراك إلى عاصمة الدولة العباسية إلى المعتز الذي كان مشغولاً بلعب الشطرنج حينها.

ونفس الفعلة فعلها المعتمد . الذي عاصر العسكري . مع العلويين، فقد عمد . بعد أن شؤدهم وطردهم وقتل من قتل منهم وحبس من حبس . إلى قطع رؤوسهم والطواف بها في البلدان الاسلامية ليشهر بهم، فلقد قتل المعتمد أحمد بن محمد بن عبدالله بن إواهيم، وهو من البيت العلوي الطاهر، وقطع رأسه، وحمل إلى المسلمين<sup>(1)</sup> ، كدليل للتعاطف العباسي مع العلويين الذي قال به أحمد الكاتب.

والذي يطالع التاريخ يجد أنّ هذه الوسيلة، وهي قطع الرؤوس وحملها إلى الخلفاء، كانت مزة الحكومات مع العلويين، سار الامويون عليها وورثها العباسيون، وقتلوا

(1) راجع مقاتل الطالبين: ص 536.

## البحث الخامس

### منهج العسكري (عليه السلام) في التحرك السياسي

تقول الروايات: إنّ العسكري كان على اتصال دائم بأصحابه، لموقعه القيادي الذي شغله بعد أبيه الهادي (عليه السلام)، ونقف هنا لنتعرف على طريق الاتصال هذا.

هل هو الطويق العلني الواضح، وأمام أعين الناس . بناءً على التعاطف العباسي العلوي الزعوم من قبل الكاتب . أم هناك طويق آخر غير ذلك فوضته الظروف والاحوال على تحركات الامام؟ فالتاريخ . وليس العبرات الاعلامية . هو الذي يحدد هذا الطويق أو ذلك!

ونستطيع أن نعرف واسطة الاتصال من خلال وصف العسكري (عليه السلام) لعصوه، قال (عليه السلام): "اللهم وقد شملنا زيغ الفتن واستولت غشوة الحرة، وقلعنا الذل والصغار، وحكم علينا غير المأمونين في دينك، وابتزّ أمرنا معادن الابن ممن عطلّ حكمك وسعى في إتلاف عبادك وإفساد بلادك... ثمّ قال: واشترت الملاهي والمعزف بسهم اليتيم والارملة، وحكم في ابشار أهل الذمة وولي القيام بأمرهم فاسق كل قبيلة، فلا ذائد ينودهم عن هلكه، ولا راع ينظر إليهم بعين الرحمة، ولا ذو شفقة يشبع الكبد الحرّى من مسغبة، فهم أولوا ضوع بدار مضيعة، وأسواء مسكنة، وخلفاء كأبه وذلة"<sup>(1)</sup> .

بهذه الكلمات التي لا تحتاج إلى شوح لفهم معناها، يتلاشى العصر الذهبي الذي رسمه الكاتب للعسكري، وجعل أبرز سماته التعاطف بين بني العباس والعلويين، وعلى أساس ذلك تحرك العسكري للاتصال بأصحابه وخلص شيعته، فلم يكن اتصالاً

(1) مهج الدعوات: ص 86.

الصفحة 265

علنياً.

نقل ابن شوآشوب عن داود بن الاسود قوله: (دفع إليّ العسكري عصا وقال لي اعطها للعموي، وفي الطويق انكسوت العصا، فإذا في وسطها كتاب)، ويقول ابن الاسود: لمّارجعت قال لي الامام بعدما أخبرني بما حدث لي في الطويق: وإذا سمعت لنا شاتماً فامض لسبيك، وإياك أن تجاوب من شيعتنا أو تعرفه من أنت، فإننا ببلد سوء ومصر سوء، وامض في طويقك، فإنّ أخبرك وأحوالك ترد إلينا، فاعلم ذلك"<sup>(1)</sup> .

فبينما يضع العسكري كتابه في وسط عصا، يقول الكاتب لا داعي لغيبة الامام الحجة، لعدم الخوف، وبينما يصف العسكري بلده بأنه بلد سوء ومصر سوء، يقول الكاتب بأنّ الحياة كانت تملأها العاطفة بين بني العباس والعلويين.

إذن، تحرك العسكري كان بأقصى درجات السرية، بحيث وصل الامر إلى تحذير داود بن الاسود في نهاية الخبر: بأنّ ما يفعله يعلم به العسكري، حتّى يكون هذا الرجل أميناً في تصوراته تحسباً لمواقف السلطة الغاشمة.

ولم يقف العسكري على هذا المنهج فحسب، بل أوصى أصحابه بقوله: "ألا لا يسلمنّ عليّ أحد، ولا يشير إليّ بيده، ولا يومئ، فإنّكم لا تؤمنون على أنفسكم"<sup>(2)</sup> .

ورسم لهم طويقاً للاتصال، ألا وهو التجمّع في أحد البيوت في عتمة الظلمات، يقول السيد المرتضى واصفاً ذلك الزمان: كان أبو محمّد يبعث إلى أصحابه وشيعته: "صيروا إلى موضع كذا وكذا وإلى دار فلان بن فلان العشاء العتمة في ليلة كذا، فإنّكم تجبوني هناك"<sup>(3)</sup> .

ويقول محمّد بن عبدالغريز البلخي: (كنت واقفاً عندما مرّ العسكري بباب العامة بسرّ من رأى، فقال في نفسه: واني إن

صحت يا أيها الناس هذا حجة الله عليكم فاعرفوه يقتلونني).

(1) مناقب ابن شهر آشوب: ج 4، ص 460 - 461.

(2) البحار: ج 50، ص 269.

(3) ( عيون المعجزات من دلائل المولى أبي محمد الحسن الاخير (عليه السلام) وواهينه: ص 140.

الصفحة 266

يقول هذا الرجل: فلما دنا مني العسكري ونظرت إليه... فقال لي: "أما إنك لو أذعت لهلكت"، وقال: "إنما هو الكتمان أو القتل، فأبقوا على أنفسكم" (1).

كل ذلك أدى بأصحاب العسكري أن لا يصرّحوا حتى باسمه عندما ينقلون رواية عنه لتوصياته (عليه السلام) بذلك.

يقول الاربيلي: (وكلماً ورد عن الرجل فالظاهر أنه العسكري (عليه السلام)) (2).

فهذه هي توصيات الامام لشييعته، وهذه هي استجابات الشيعة لتلك التوصيات، والتي حدثنا عنها التاريخ، وهذا عصر العسكري المليء بالظلم والانحراف وسيطرة الذين لا يؤمن عليهم في الدين والدنيا على مقاليد الحكم آنذاك. ولهذا العصر قلّد الكاتب وسام التعاطف.

## البحث السادس

### المؤرخون والصواع العباسي العلوي

خلف ذلك الصواع الديموي عشوات الالاف من القتلى ومثلهم من الايتام والامل، وعلى مدى سنين وسنين طال فيها الحكم العباسي، يقول الخوارزمي متحدّثاً عن السفاح:

(وسلّط عليهم . على العلويين . أبا مجرم لا أبا مسلم يقتلهم تحت كل حجر ومدبر ويطلبهم في كل سهل وجبل).

ويقول الخطيب البغدادي وابن كثير: (إنّ أبا مسلم هذا اعترف بذلك حينما قال: أموت أن أجردّ السيف وأخذ بالظنة، وأقتل

على التهمة، ولا أقبل المعفوة، فهتكت حرّات حتمّ الله صونها، وسفكت دماءً فوّض الله حقنها، وزويت الامر عن أهله،

ووضعت في غير محلّه) (3). ولكن جاء هذا الاعتراف عندما ضُربت مصالح هذا المجرم

(1) إنبات الوصيّة: ص 251.

(2) جامع الرواة: ج 2، ص 461 - 462.

(3) تزيخ بغداد: ج 7، ص 20.



من قبل المنصور.

ومازلنا مع السفّاح وظلمه، حيث يقول أحمد أمين: (كانت حياته حياة سفك للدماء وقضاء على المعرضين)<sup>(1)</sup>. واعترف  
الجزال جلوب بذلك في كتابه إمواطورية العرب<sup>(2)</sup>.

وبعد أن زالت هذه الغمّة، جاء المنصور الذي افتتح دولته بقتل أخيه السفّاح للسيطرة على مقاليد السلطة، وقتل عمّة عبد الله  
بن علي وأبا مسلم مؤسس الدولة العباسية.

يقول المسعودي: (إنّ السرّ في تسمية نفسه بالمنصور، لانه انتصر على العلويين)<sup>(3)</sup>.

واعترف بعظمة لسانه عندما قال: (قتلت من نويّة فاطمة ألفاً أو يزيدون، وتوكت سيدهم وهولاهم وامامهم جعفر بن  
محمّد)<sup>(4)</sup>.

يقول الطوي: (إنّه ترك خزّانة فيها رؤوس من العلويين، وقد علّق في كل رأس ورقة كتب فيها ما يستدلّ على اسمه واسم  
أبيه ومنهم شوخ وشبان وأطفال)<sup>(5)</sup>.

وعندما لامه عمّه عبدالصمد بن علي على هذا الاسراف في القتل، قال له: (آل أبي طالب لم تغمد سيوفهم ونحن بين قوم  
رأونا بالامس سوقة واليوم خلفاء، فليس نتعهد هيبتنا إلاّ بنسيان العفو واستعمال القوة)<sup>(6)</sup>.

يقول السيوطي: (قتل خلقاً كثراً حتّى استقام ملكه)<sup>(7)</sup>.

(1) ضحى الاسلام: ج 1، ص 105.

(2) إمواطورية العرب: ص 420 . 499.

(3) التتبيه والاثواف: ص 295.

(4) الادب في ظل التشيع: ص 63.

(5) النزاع والتخاصم للمقوزي: ص 63.

(6) تريخ الخلفاء: ص 323.

(7) تريخ الخلفاء: ص 315.

وتوعّد الامام الصادق بالقتل، يقول ابن شهر آشوب: (إنّ المنصور هذا قال للصادق (عليه السلام): لاقتلناك ولاقتلنا أهلنا  
حتّى لا أبقي على الارض منكم قامة سوط)<sup>(1)</sup>.

فهذا الرجل الذي توغّل في سفك دماء العلويين هو وعماله، يقول المسعودي الذي نقل كلام المسيب ابن زهرة عندما قال له

المنصور:

(إنّي رى أنّ الحجاج أنصح لبني مروان، فأجابه المسيب: يا أمير المؤمنين، ما سبقنا الحجاج إلى أمر فتخلفنا عنه، والله ما

خلق الله على جديد الارض خلقاً أعزّ علينا من نبينا (صلى الله عليه وآله وسلم)، وقد أمرتنا بقتل ولاده فأطعنك<sup>(2)</sup> .  
فهم يتسابقون على قتل ولاد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) طاعة للعباسيين، الذي يقول الكاتب إنهم يتعاطفون مع العلويين.

وجاء من بعده المهدي الذي أضاف وسيلة جديدة للمحاربة والنزاع، وهي خلق الفرق وبأسماء أصحاب الاثمة، حتى يشوة سمعتهم عند الناس، فاخترع فرقة الزرزية نسبة إلى زررة، وأخرى الجواليقية<sup>(3)</sup> .  
واتهم الشيعة وأصحاب الاثمة بالزندقة لكي يسوخ لنفسه قتلهم وتشريدهم ومطردتهم، يقول عبدالرحمن بوي: (إن الاتهام بالزندقة في ذلك العصر كان يسير جنباً إلى جنب مع الانتساب إلى مذهب الرفضة)<sup>(4)</sup> .  
وجاء بعد المهدي الهادي ابنه، يقول اليعقوبي عنه: (أخاف الطالبين خوفاً شديداً، وألح في طلبهم وقطع أرزاقهم وعطيائهم، وكتب إلى الافاق يطلبهم)<sup>(5)</sup> .  
ويكفيك واقعة فخ التي روّعت المسلمين عموماً، ولم يكتف هؤلاء بالقتل والتشريد، بل كانوا يعمدون إلى قطع الرؤوس وحملها لإرهاب الناس، وجاء بعده

(1) مناقب ابن شهر آشوب: ج 3، ص 251؛ بحار الانوار: ج 47، ص 178.

(2) مروج الذهب: ج 3، ص 328.

(3) تنقيح المقال: ج 3، ص 296؛ قاموس الرجال: ج 9، ص 324.

(4) من تزيخ الاحاد في الاسلام: ص 37.

(5) تزيخ اليعقوبي: ج 3، ص 148.

الرشيد ليعن الحرب الشعواء على آل أبي طالب وشوة النبوة، وعلى حدّ تعبير الخوارزمي: (حصد شجرة النبوة واقتلع غرس الامامة).

ويقول الفخري في الاداب السلطانية: (كان يقتل ولاد بيت الرسول من غير جرم).

واعترف هو بنفسه على جرمه بحق آل أبي طالب، ونقل اعترافه أبو الفوج الاصفهاني في الاغانى، حيث قال على لسان الرشيد: (حتام أصبر على آل بني أبي طالب، والله لاقتلهم ولاقتلن شيعتهم ولافعلن وأفعلن).  
ونفذ هذا المخطط الإهابي بقتل ولاد فاطمة وشيعتهم، كما يقول ابن عبدربة<sup>(1)</sup> .

وعندما أرسل الجلودي لحرب محمد بن جعفر بن محمد، أموه أن يغير على نور آل أبي طالب في المدينة ويسلب ما على نساءهم من ثياب وحلي، ولا يدع على واحدة منهمن إلا ثوباً واحداً<sup>(2)</sup> .

ولم يبق له أن يرى أحداً من الطالبين في بغداد، يقول الطوي وابن الاثير: (أمر بإخراج الطالبين جميعاً من بغداد إلى المدينة كرهاً لهم)<sup>(3)</sup> .

ولم يكتفِ هذا بالقتل والتشريد والمطرودة للاحياء حتى عطف حقه على الاموات وهدم قبر الحسين، وحرث أرض كربلاء على يد عامله هناك.

وختم ملف الاحرام والعداء لال أبي طالب بقتل الامام الكاظم (عليه السلام) في قعر السجون المظلمة، واعترف بذلك جلّ المؤرخين المنصفين، ولم يشكك به إلا أحمد الكاتب، ليؤيِّ الوشيد من إجرامه، حتى تستقيم نظريته.

ونحن لا نريد في بحثنا هذا أن نستوى مواقف ملوك بني العباس: السفاح، المنصور، المهدي، الهادي، الوشيد، الامين،

المأمون، المعتصم، الواثق، المتوكل، المنتصر، المستعين، المعتز، المهدي، المعتمد، المعتضد، المكتفي، المقتدر، القاهر،

الراضي، المتقي،

(1) العقد الفريد: ج 2، ص 180.

(2) أعيان الشيعة: ج 1، ص 29؛ عيون أخبار الرضا: ج 2، ص 479.

(3) تزيخ الطوي: ج 8، ص 235؛ الكامل لابن الاثير: ج 5، ص 85.

الصفحة 270

المطيع، إلا بقدر إعلام القرئ بأن هذا التعاطف . الزعوم . خيال وليس حقيقة، فتلزيخهم كان صفحة سوداء ملوثة بدماء

عزة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، ووصمة عار على جبين الانسانية بمواقفهم من آل أبي طالب، ومطر دنتهم

وتشريدهم وقتلهم ومحاصرتهم اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، حيث وصل الامر إلى العلويات، كما يقول الاصفهاني: (كن

يتداولن الثوب الواحد من أجل الصلاة) (1).

وسار هؤلاء جميعهم بسياسة واحدة مع العلويين، يقول بندها الاساسي: من كان بينه وبين أحد من الطالبين خصومة فاقبل

قوله بدون بيّنة، ولا تسمع لطالبي بيّنة أو قولاً.

(2) هذا هو البند الاساسي للدولة العباسية الذي عمل به وكتبه المنتصر إلى عماله .

واستمر هذا الارهاب الذي لا مثيل له في التاريخ، والذي أدّى في بعض الحالات إلى إبادة مناطق كاملة، كما حدث في

(3) الموصل .

ولاقي أئمة أهل البيت وشيعتهم أقسى أنواع السياسات الظالمة والجاؤة من بني العباس، بحيث أصبح ذلك الظلم انشودة

الشعواء، حيث يقول أحدهم:

معشار ما فعلت بنو العباس

تالله ما فعلت أمية فيهم

وقال أبو عطاء أفلح بن يسار السندي المتوفى (سنة 180 هـ) وهو ممّن عاصر الدولتين الاموية والعباسية، قال في زمن

السفاح:



يأليت جور بني مروان دام لنا ولأيت عدل بني العباس في النار<sup>(4)</sup>

ولقد تكلمنا سابقاً في مواقف المعتز والمهتدي والمعتمد الذين حاصروا العسكري (عليه السلام)، وذكرنا ما لاقاه منهم، فلا

نعيد.

حتىّ المستثوقون أقرّوا بهذا الظلم، الذي سماه أحمد الكاتب تعاطفاً.

(1) مقاتل الطالبين: ص 477.

(2) الخطط للمقزوي: ج 4، ص 153.

(3) الزواع والتخاصم للمقزوي: ص 99.

(4) المحاسن والمسئول: ص 246؛ الشعر والشعراء: ص 484.

الصفحة 271

(1) يقول فان فلوتن: ولا غرو، فإنّ العلويين لم يلقوا من الاضطهاد مثل ما لقوا في عهد الاولين من خلفاء بني العباس .

وقد وصل هذا الظلم إلى حدّ أنّ اواهيم بن هومة المعاصر للمنصور دخل إلى المدينة وأتاه رجل من العلويين فسلمّ عليه،

(2) فقال له اواهيم: (تتحّ عنيّ ولا تشط بدمي) .

وأخيراً ننقل كلمات الخضوي والشولوي حول هذه العصور المظلمة، يقول الخضوي حول الوضع العباسي مع البيت

العلوي: (فكان نصيب آل علي في خلافة بني هاشم أشدّ وأفسى ممّا لاقوه في عهد خصومهم من بني أمية، فقتلوا وشربوا كلّ

شرد، وخصوصاً في زمن المنصور والرشيد والمتوكّل من بني العباس، وكان اتهام شخص في هذه الدولة بالميل إلى واحد

(3) من بني علي كافياً لاتلاف نفسه ومصالحة أماله، وقد حصل فعلاً لبعض الوزراء وغيرهم) .

ويقول الشولوي: (وخلف العسكري بعده ولده، وهو الثاني عشر من الائمة أبو القاسم محمد (عليه السلام)، وكان أبوه قد

أخفاه حين ولد، وستر أمره لصعوبة الوقت وخوفه من الخلفاء، فإنهم كانوا في الوقت يتطلّبون الهاشميين ويقصدونهم بالحبس

(4) والقتل ويريدون إعدامهم) .

وما نقلناه غيظ من فيض من الاعترافات التي ملأت كتب التريخ والحديث، والتي تحدّثت عن الظلم العباسي للبيت

العلوي، والتي تجلّزها الكاتب بهوء من نون إشارة، ووضع لها عنواناً بارزاً في كتابه، مجرداً من الوثائق، أسماء: (تعاطف

(5) الخلفاء العباسيين مع العلويين) .

(1) السيادة العربيّة والشيعيّة والاسرائيليات: ص 134.

(2) تريخ بغداد: ج 6، ص 127.

(3) محاضرات تزيخ الامم الاسلاميّة: ج 1، ص 161.

(4) الاتحاف بحب الاشراف: ص 179.

(5) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 252.

الصفحة 272

## البحث السابع

### وصف شعوي لظلم العباسيين للبيت العلوي

لكلّ حالة من حالات المجتمع أديها الخاص، فبينما وُصِفَ الظلم العباسي من قبل المؤرخ والمحدث وغيرهم، ساهم الشاعر في ذلك الوصف وأخرجه، بحلّة جديدة، تضيف وصمة عار أخرى على جبين العباسيين ومن حاول ترونتهم. وفي هذه الوقفة القصيرة نقف مع الشعراء لوصف تلك الحالة، يقول أحدهم:

تالله ما فعلت أمة فيهم      معشار ما فعلت بنو العباس

وقال أبو عطاء أفلح بن يسار السندي المتوفى (سنة 180 هـ) وهو ممّن عاصر الدولتين الاموية والعباسية، حيث عاصر خلاصة الظلم الاموي، وأوج الظلم العباسي، قال في شوه:

ياليت جور بني مروان دام لنا      وليت عدل بني العباس في النار<sup>(1)</sup>

ويقول منصور بن الزبوران النوي المتوفى في خلافة الرشيد:

آل النبي ومن يحبهم      يتضامنون مخافة القتل  
أمن النصرى واليهود وهم      من أمة التوحيد في زل<sup>(2)</sup>

ولقد وقعت هذه الابيات كالصاعقة على الرشيد، ممّا أدّى به إلى إصدار أوامره بأن ينبش قبر هذا الشاعر وتحرق

عظامه<sup>(3)</sup>.

ويقول أبو حنيفة أو الطغوثي . على اختلاف النسبة . في جملة أبيات له:

ومتى تولى آل أحمد مسلم قتلوه أو وصموه بالاحاد

ويقول إبراهيم بن عبدالله بن الحسن واصفاً آل الرسول في ذلك العهد:

(1) المحاسن والمساوئ: ص 246; الشعر والشعراء: ج 2، ص 767.

(2) الزل: الضيق والشدة.

(3) زهرة الادب: ج 3، ص 705.

الصفحة 273

أصبح آل الرسول أحمد في النا س كذي عوة به جوب

ويقول دعبل القراعي:

وليس حي من الاحياء من ذى بيان ولا بكر ولا

نعلمه مضر

إلا وهم شركاء في دمائهم كما تشرك أيسار على جزر

قتلاً وأسراً وتحريقاً ومنهبة فعل العواة بأهل الروم والخزر

رأى أمية معنورين إن ولا رأى لبني العباس من عنذر

فعلوا

ويقول علي بن العباس، الشاعر المعروف بابن الرومي مولى المعتصم:

بني المصطفى كم يأكل الناس لبواكم عما قيل مفرج

شلوكم

قتيل زكي بالدماء

أكلُ وأن للنبي محمد

ضوج

وخاطب بني العباس قائلاً:

أفي الحق أن يمساوا خماصاً  
وأنتم  
يكاد أحوكم بطنه يتبعج  
وتمشون مختالين في حواتكم  
ثقال الخطى أكفالكم  
تخرج  
من الويف ريان العظام  
وليدهم بادي البطون ووليدكم  
خدلج  
ولم تقنوا حتى استلرت  
قبرهم  
كلابكم فيها بهيم ودرج

ولقد ذكر سماحة العلامة جعفر مرتضى العاملي جانباً مهماً من ظلم العباسيين ووحشيتهم، لا يستغني القارئ عن معرفته.  
ويقول الشاعر الشيعي البسامي:

تالله إن كانت أمية قد أتت  
فلقد أتاه بنو أبيه بمثله  
قتل ابن بنت نبيها مظلوما  
هذا لعمر كقوه مهوما  
أسفوا على أن لا يكونوا شركوا  
في قتله فنتبعوه رميما

ويقول عيسى بن زيد:

إلى الله أشكو ما نلاقي  
ويسعد قوم بحبهم لنا  
نقتل ظلماً جهوة ونخاف  
ونشقى بهم والامر فيه خلاف

ولقد دُفن الشاعر سديف حياً من قبل عبدالصمد بن علي عامل المنصور لانه قال:

إِنَّا لَنَأْمَلُ أَنْ تَوْتِدَ الْفُتْنَا      بعد التباعِد والشحناء والاحن  
وَتَتَقْضِي نَوْلَةَ أَحْكَامِ قَادَتِهَا      فينا كأحكام قوم عابدي وثن<sup>(1)</sup>

وقال أحمد بن أبي نعيم الذي نفاه المأمون بسبب هذا البيت:

ما أحسب الجور ينقضي وعلى الـ      أمة وال من آل عباس<sup>(2)</sup>

وأخراً نختم هذا الفصل بمقتطفات من قصيدة أبي فواس الحمداني (المتوفى 357 هـ)، فقال في قصيدته المعروفة بالشافية:

يا للرجال أما لله منتصر      من الطغاة، أما للدين منتقم  
بنو علي رعايا في ديارهم      والامر تملكه النسوان والخدم

ثم قال:

لا يطغين بني العباس ملكهم      بنو علي مواليتهم وإن رغبوا  
أتفخرون عليهم لا أبا لكم      حتى كأن رسول الله جدكم  
وما تولن يوماً بينكم شرف      ولا تساوت لكم في موطن  
قدم  
ولا لكم مثلهم في المجد      ولا لجدكم مسعاة جدكم  
متصل  
ولا لعرقكم من عرقهم شبه      ولا نثيلتكم من أمهم أمم

ثم أضاف:

كم غوة لكم في الدين

وكم دم لرسول الله عندكم

واضحة

أظفركم من بنيه الطاهرين

أأنتم آله فيما ترون وفي

دم

يوماً إذا أقصت الاخلاق

هيهات لا قوبت قربي ولا

والشيم

رحم

ولم تكن بين فوح وابنه رحم

كانت مودّة سلمان لهم رحماً

بعد كلّ هذا الظلم الذي عبّر عنه الشواء المعاصرون له، والذين تحملوا بسبب شوهم أشد أنواع القتل والتعذيب، فحفظوا لنا وصفاً أميناً لخلفاء بني العباس، جاء أحمد الكاتب وفي القرن العشرين ليصف لنا أولئك الخلفاء بالعطف والرحمة على

(1) العمدة لابن رشيقي: ج 1، ص 75؛ العقد الفريد: ج 5، ص 87.

(2) وفيات الاعيان: ج 6، ص 153.



العلويين، ووضع لذلك عنواناً بارزاً ليصادر تلك الدماء بكلمات واقة.

## المبحث الثاني عشر: الامام المهدي المنتظر (عج)

### ما معنى المهدي؟:

هذا اللقب حمل بين طيَّاته معنيين:

المعنى الاول: أنه لقب لكل من يهدي إلى الله تعالى.

المعنى الثاني: ذلك الرجل النائر الذي يملا الارض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً.

ومصاديق المعنى الاول تشمل الثاني، بخلاف العكس لانّ الاول لقب لكل من يحمل مشعل الهداية إلى الله تعالى، ولقب المهدي بكلا قسميه تحدّث عنه الباقر (عليه السلام) عندما نسب لنفسه أنه المهدي بالمعنى الاول، ونفى عنها أنه المهدي النائر الذي يملا الارض قسطاً وعدلاً صاحب السيف.

يقول الحكم بن أبي نعيم: سألت الباقر (عليه السلام)، أنت المهدي؟

فأجابه الباقر (عليه السلام): "كلنا يهدي إلى الله".

ولم يكتفِ السائل بهذا الجواب العام، لانّ الموكوز في ذهنه أن المهدي هو صاحب السيف الذي يملا الارض قسطاً وعدلاً،

فأعاد السؤال على الباقر (عليه السلام):

أنت الذي تقتل أعداء الله؟

هنا حدّد السائل مراده من المهدي، ولكنّ الامام (عليه السلام) أجابه:

"يا حكم، كيف أكون أنا وقد بلغت خمساً وأربعين سنة؟ وإنّ صاحب هذا الامر أقرب عهداً باللبن مني وأخف على ظهر

الدابة" (1).

إذن، ميّز الباقر (عليه السلام) بين المهدي الهادي إلى الله، والمهدي الذي يملا الارض قسطاً وعدلاً، فاشتبه الكاتب في

التمييز هذا، ولم يستطع اكتشافه، وراح يشنّع على الائمة

(1) الكافي: ج 1، ص 601 - 602، باب 128، ح 1.

وبالخصوص الامام الباقر (عليه السلام) بأنّ هوية المهدي غامضة لديهم (1).

وما أوري كيف تكون هوية المهدي غامضة عند الباقر (عليه السلام) والشيخ الصدوق نقل باباً كاملاً أحقوى على (17)

حديثاً تحت عنوان "ما أخبر به أبو جعفر بن محمد ابن علي الباقر (عليهما السلام) من وقوع الغيبة بالقائم (عليه السلام) وأنه

الثاني عشر من الائمة"، كل ذلك ذكوه في كمال الدين (2).

وكيف تكون غامضة لديه وهو يقول بحقه: "انظروا من تخفى على الناس ولادته فهو صاحبكم" (3).

وكيف تكون غامضة لديه وهو يرفض أن يكون هو المهدي الذي يملا الارض قسطاً وعدلاً كما أجاب الحكم بن أبي نعيم

بقوله:

كيف أكون أنا وقد بلغت خمساً وأربعين سنة (4)؟

ولما يئس الكاتب من إيجاد ثغرة عند الباقر (عليه السلام) انتقل إلى ولده الصادق (عليه السلام)، ونسب له غموض هوية

المهدي لديه (5)، ونقل حديثاً عن الامام الصادق (عليه السلام)، عندما سأله أحد أصحابه مرة، أنت صاحب هذا الامر، فقال:

"لا". قال: من هو؟ قال: "الذي يملاها عدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً على فتوة من الائمة".

وأقصى ما يدلّ عليه هذا الحديث أنّ الامام الصادق (عليه السلام) رفض نسبة المهدي بالمعنى الثاني لديه، ووصفه بأنه

ذلك الرجل الذي يملا الارض قسطاً وعدلاً.

ولا يدلّ الحديث على غموض هوية المهدي عند الصادق أبداً، فهو تحميل قسوي لمعنى الحديث، لاثبات مدعى سابق لا

دليل عليه، سوى التأويلات القسوية والتحميل المرفوض.

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 177 - 178.

(2) كمال الدين: ص 304 . 311، باب 32.

(3) كمال الدين: ص 304 . 305، باب 32، ح 3.

(4) الكافي: ج 1، ص 601 . 602، باب 128، ح 1.

(5) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 179.

وكذلك فعل الرضا (عليه السلام)، فلقد أكد لايوب بن فوح عندما قال له: اني رجو أن تكون صاحب هذا الامر... رفض

الرضا هذا المعنى (1).

والسرّ الذي أدّى إلى تبادل المعنى الثاني عند أصحاب الائمة من لقب المهدي هو الضغط السياسي الذي كانوا يتعرّضون له

في كلّ فترة ابتداءً من وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وإلى يومنا هذا، ولهذا نسب بهذا المعنى إلى كثير من الائمة

(عليهم السلام) كعلي بن أبي طالب (2) مثلاً، وإلى غير الائمة كأبنائهم مثل محمد بن الحنفية (3)، وإلى عبدالله بن محمد بن

الحنفية (4)، وإلى الطيار عبدالله بن معاوية (5) وغيرهم.

فهؤلاء وغيرهم أُلصقت بهم صفة المهدي بمعناه الثاني، لكن لم يشهد لنا التاريخ أي تصويح لهم بذلك، بل رفضوا ذلك

المعنى وأكّوا أنّهم هداة إلى الله تعالى فقط.

فلم يستطع الكاتب الاطلاع على الوثائق لكي يميّز بين هذين المعنيين جيّداً، فنسب غموض الهوية للائمة (عليهم السلام)



**مهديّة محمد بن الحنفية:**

يقول الذهبي: (عن الاسود بن قيس، قال: لقيت رجلاً من عزة، فقال: انتهيت إلى ابن الحنفية، فقلت: السلام عليك يا مهدي، قال: وعليك السلام، قلت: إن لي حاجة، فلما قام دخلت معه، فقلت: مؤال بنا الشين في حبكم حتى ضربت عليه الاعناق، وشوّدنا في البلاد، وأوذينا، ولقد كانت تبلغنا عنك أحاديث من وراء، فأحبيت أن أشافهك، فقال: إياكم وهذه الاحاديث، وعليكم بكتاب الله، فإنه به هُدي أولكم، وبه يهدى آخركم، ولئن أوذيتم لقد أوذيت من كان

(1) الكافي: ج 1، ص 402 - 403، باب 8، ح 325؛ كمال الدين: ص 345، باب 35، ح 1.

(2) المقالات والفرق: ص 19 . 20.

(3) فرق الشيعة: ص 44 ; المقالات والفرق: ص 26.

(4) فرق الشيعة: ص 48.

(5) فرق الشيعة: ص 52 ; المقالات والفرق: ص 44.

الصفحة 278

(1) خراً منكم، ولامر آل محمد أبين من طلوع الشمس).

لقد طالعتنا هذه الرواية بمبادئ متعدّدة:

أحدها: أنّ محمد بن الحنفية يقال له المهدي.

ثانيها: نهى الشيعة عن الاحاديث الواردة بحق محمد بن الحنفية.

ثالثها: أنّ آل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وقيادتهم وإمامتهم أبين من طلوع الشمس، كما يقول ابن الحنفية.

ويجب علينا في هذا المجال أن نعرف المعنى الاساسي لكلمة المهدي التي تطلق على محمد بن الحنفية؛ لان المهدي في

الفكر الاسلامي: هو ذلك الرجل الذي يملا الارض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، حيث قال رسول الله (صلى الله عليه

وآله وسلم): "لا تقوم الساعة حتى تمتلئ الارض ظلماً وعدواناً، ثم يخرج رجل من عتوي أو من أهل بيتي . التوحيد من

الروي . يملؤها قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وعدواناً" (2).

والحديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، كما قال ذلك الحاكم (3).

إذن، الفكر الاسلامي يحمل معنى لكلمة المهدي، فهل هذا المعنى هو نفس المعنى العواد من إطلاق كلمة المهدي على

محمد بن الحنفية أم لا؟

وأفضل طريق لمعرفة ذلك هو ما صوّح به محمد بن الحنفية نفسه، فقال: (أجل، أنا مهدي أهدي إلى الوشد والخير،

واسمي محمد، قولوا سلام عليك يا محمد، أو يا أبا القاسم) (4).

إذن، لم يكن المهدي بمعناه المتركز لدى الفكر الاسلامي هو نفس المعنى الذي يطلق على محمد بن الحنفية، ومن هذا نفهم

معنى كلام محمد بن الحنفية عندما قال:

(1) سير أعلام النبلاء: ج 14، ص 122.

(2) مسند أحمد: ج 3، ح 10920؛ صحيح ابن حبان: ج 15، ص 236، ح 6223؛ المستدرک علی الصحیحین: ج 4، ص 601، ح 8674.

(3) (أواز الوهم المكنون: ص 515.

(4) سير أعلام النبلاء: ج 4، ص 123.

الصفحة 279

(1) (أمر آل محمد متأخر).

فمهدوية محمد بن الحنفية بمعنى أنه راشد إلى الخير، ورشد إلى طريق الحق، أما المهدي المنتظر في الفكر الاسلامي فهو الذي يهدي إلى أمر قد خفي.

ولهذا بشر ابن الحنفية بالمهدي، وقال ناقلاً الرواية عن أبيه علي (عليه السلام)، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "المهدي من أهل البيت، يصلحه الله في ليلة".

فما نسبة الكاتب إلى محمد بن الحنفية ومهدويته كلام خال من البحث والتحقيق.

### هوية المهدي عند رسول الله وأهل بيته (عليهم السلام):

لقب المهدي كان أملاً يخلق فوق رأس كل من له طموح سياسي لقيادة الدولة، لما لهذا اللقب من مواصفات حصل عليها من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأهل بيته من بعده، فهو يحمل شريعة القيام والثورة، ويقنع الناس لما هو مركز في أذهانهم بالانتقال حول حامله، وحتى لا يستغل هذا اللقب في الاسلام من قبل الانتهزيين الذين يحرقون المداليل اللفظية، حدد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) نسب هذا الشخص بتحديدات ضيقت على المتصيدين بالماء العكر فوصة استغلاله. فلقد ذكر ابن ماجة والحاكم والسيوطي والطوسي وغيرهم أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) حدد نسب المهدي ومنبعه بأنه من ولد عبدالمطلب حين قال (صلى الله عليه وآله وسلم): "نحن ولد عبدالمطلب سادة أهل الجنة أنا وحفزة وعلي وجعفر والحسن والحسين والمهدي".

وبما أن ولد عبدالمطلب كثيرون، ومن أي ولد عبدالمطلب يكون المهدي، وما اسمه؟ كل ذلك أجاب عنه قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "لا تتقضي الايام ولا يذهب الامر حتى يملك

(1) سير أعلام النبلاء: ج 4، ص 125.

(2) الوهان: ص 157، باب 8، رقم 10.

(3) حيلة الاولياء: ج 3، ص 177.

( 4 ) سنن ابن ماجه: ج 2 ، ص 1368 ، رقم 4087 ، باب خروج المهدي: مستترك الحاكم: ج 3 ، ص 233; الغيبة للطوسي: ص 113.

الصفحة 280

(1) العرب رجل من أهل بيتي اسمه بواطئ اسمي" .  
وقد عدّ البغوي هذا الحديث من الاحاديث الحسان.

ولكن هل اكتفى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بهذه التحديدات؟ يقول أبو داود، وابن ماجه، والطواني، والحاكم، وابن حجر، والمتقي الهندي وغوهم، أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يكتفِ بالتحديدات السابقة، فأضاف إلى المهدي تحديداً آخر أضيق دائرة من السابق، فنقلوا عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قوله: "المهدي حق وهو من ولد فاطمة"<sup>(2)</sup> .

والغريب أنّ هذا الحديث تعرّض لمحاولة اغتيال وحذف من صحيح مسلم، فبينما نشاهد ابن حجر والمتقي الهندي والشيخ محمّد بن علي الصبّان والشيخ حسن العوي المالكي، خرجوا هذا الحديث من صحيح مسلم، ولكنه لا وجود له في الصحيح في طبعااته الجديدة، كما جاء في كتاب المهدي المنتظر في الفكر الاسلامي.

المهم أنّ المهدي من ولد عبدالمطلب ومن النبي من فاطمة (عليها السلام) واسمه محمّد، إلى هنا يستطيع من ينتسب إلى فاطمة (عليها السلام) أن يستغل هذا اللقب، فضيق رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الدائرة كما حدثنا بذلك الدار قطني وابن الصبّان المالكي والسمعاني والقنوزي الحنفي والشيخ الصدوق وغوهم، قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لفاطمة (عليها السلام): "يا فاطمة إنّنا أهل بيت أعطينا ست خصال لم يعطها أحد من الاولين ولا يتركها أحد من الاخرين غيرنا أهل البيت.... ومنا مهدي الامّة الذي يصليّ عيسى خلفه، ثم صّوب على منكب الحسين (عليه السلام) فقال: من هذا مهدي الامّة"<sup>(3)</sup> .

( 1 ) مسند أحمد: ج 1 ، ص 710 ، رقم 4087 ؛ سنن أبي داود: ج 4 ، ص 233 ، رقم 4282 ؛ المعجم الكبير للطبراني: ج 10 ، ص 1134 ، رقم 10218 ؛ سنن الترمذي: ج 4 ، ص 505 ، رقم 2230 ؛ مصابيح السنّة للبغوي: ج 3 ، ص 492 ، رقم 4210 .

( 2 ) سنن أبي داود: ج 4 ، ص 107 ، رقم 4284 ؛ سنن ابن ماجه: ج 2 ، ص 1368 ، رقم 4086 ؛ المعجم الكبير للطواني: ج 23 ، ص 267 ، رقم 566 ؛ الصواعق المحرقة: ج 2 ، ص 472 ، باب 11 ؛ كنز العمال: ج 14 ، ص 264 ، رقم 38662 ؛ اسعاف الراغبين: ص 145 ؛ مشرق الانوار: ص 59 .

( 3 ) أخرجه الدارقطني كما في البيان في أخبار صاحب الزمان للكنجي: ص 116 . 117 ، باب 9 ؛ الفصول المهمّة: ص 295 . 296 ، فصل 12 ؛ فضائل الصحابة للسمعاني على ما في ينابيع المودّة: ج 3 ، ص 839 ، رقم 26 ، باب 94 .

الصفحة 281

وكذلك أخرج الصدوق عن سلمان قوله: دخلت على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وإذا الحسين (عليه السلام) على فخذه

وهو يقبل عينيه ويلثم فاه وهو يقول: "أنت سيّد ابن سيّد، أنت إمام ابن إمام أبو الائمة، أنت حجة ابن حجة أبو حجج تسعة من صلبك، تاسعهم قائمهم" (1).

وبالإضافة إلى النسب الذي أوصله رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى الحسين (عليه السلام) أضاف إليه صفة أخرى: بأنّ عيسى يصليّ خلفه، ولم يكتف بصفة واحدة، بل أضاف أخرى كما صرح بذلك الصدوق والجويني والقنذوري الحنفي، بأنّ للمهدي هذا غيبة حيث قال (صلى الله عليه وآله وسلم): "المهدي من ولدي... تكون له غيبة" (2).

إلى هنا قيّد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) هذا اللقب بتحديدات يصعب على الانتهزيين استغلالها، وسار أئمة أهل البيت (عليهم السلام) على هذا المنهج، كلّ منهم يضيف إليه تحديداً يضيّق الدائرة لهذا اللقب، فقال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام): "هو . المهدي . رجل منّي" (3).

ولا يشتبه البعض، بأنّ المهدي إذا كان من ولد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فكيف يكون من ولد علي (عليه السلام)، فهو من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لأنّه من ولد فاطمة، ومن علي لأنه زوج البتول وقرّة عين الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم).

وكذلك الامام الحسن (عليه السلام) حيث قال: "ذلك التاسع من ولد أخي" (4).

وهكذا سار أئمة أهل البيت . كما نقل ذلك النعماني وغيره . على إضافة التحديدات

---

(1) الخصال: ج 2، ص 486، رقم 12 باب التسعة؛ كمال الدين: ص 250، باب 24، ج 9.

(2) كمال الدين: ص 272، باب 25، ح 5؛ فرائد السمطين: ج 2، ص 335، ح 587؛ ينابيع المودّة: ج 3، ص 395.

396، باب 94.

(3) الفتن لابن حماد: ص 266، باب نسبة المهدي؛ التشريف بالمنن لابن طلوس: ص 176، باب 190، ح 238.

(4) كمال الدين: ص 297 . 298، ح 2، باب 29.

(1) لهذا اللقب، وهذا موسى بن جعفر (عليهما السلام) يقول: إذا فقد الخامس من ولد السابع من الائمة فالله الله في أديانكم . إلى أن وصل الامر إلى أبيه الحسن العسكري، فأخبر ولادة ابنه، وأنّه المهدي المنتظر، والخليفة من بعده، ليغلق الباب تماماً ويطوي عليهم كلّ الفوص، يقول الكليني: أخبرنا علي بن محمد (الثقة) (2)، عن محمد بن بلال (الثقة) (3) يقول بأنّ العسكري أخوه بالخلف من بعده . (4)

(5) وكذلك ورد الحديث الصحيح عن أبي هاشم الجعفي الذي يخبر فيه العسكري أبا هاشم هذا بولده وأنه الخلف من بعده . (5)

وغوها من الاحاديث التي نقلها الكليني في الكافي، والمفيد في الارشاد، والطوسي والنعماني في غيبتيهما وغيرهم، والتي

تؤكد إخبار العسكري أصحابه بولده المنتظر.

وبعد كلّ هذا التضييق والتحديد لهذا اللقب بالاسم والنسب ترة، وبالوصف والاشارة أخرى، أنكر الكاتب ابن الحسن

العسكري عن طريق غموض هويته عند أهل البيت <sup>(6)</sup> ، ولكنّ الصحيح أنّ الغموض ليس عند أهل البيت، بل عند الكاتب لانه لم يستطع . على أفضل التقادير . أن يميّز بين المهدي بأنّه هاد إلى الله، وبين المهدي الذي يملا الأرض قسطاً وعدلاً، وهذا ما اتضح سابقاً <sup>(7)</sup> .

### الامام الثاني عشر وأنه المهدي المنتظر:

بعد أن أفلس الكاتب من الحصول على

(1) الغيبة للطوسي: ص 104.

(2) ( خلاصة الاقوال: ص 187 ، رقم 559 ; معجم رجال الحديث: ج 12 ، ص 127 ، رقم 8484 ; تنقيح المقال: ج 2، ص 303 ، رقم 8354.

(3) تنقيح المقال: ج 1، ص 14 ، رقم 10455.

(4) الكافي: ج 1، ص 389، باب 76، ح 1.

(5) الكافي: ج 1، ص 389، باب 76، ح 2.

(6) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 177.

(7) في الصفحة 229.

الصفحة 283

الوثائق الكافية لنقد ونفي نظرية الامامة الاثني عشرية راح يبحث في الجزء الثاني عن الامام المهدي (عج) ليدعم نظريته التي أفلست من الوثائق في جزئه الاول وبمختلف الوسائل التي رأيناها يتبعها هناك من التروير والتعريف وقطع الاحاديث وتوثيق الضعفاء وتضعيف الثقاة، ولم يستطع بكل ذلك أن يفتح ثوة في نظرية الامام الالهية، فلجأ إلى طريق جديد لعله يجد فيه ضالته، وأول ما افتراه على المهدي (عج) هو أن نظرية المهدي موكبة من الايمان بوجود الامام الثاني عشر، وأنه المهدي المنتظر، وراح يفصل بين جزئي النظرية التي لم يثبت فصلها في التاريخ، كما سنوضح ذلك، فقال:

(كانت النظرية المهديّة الاثنا عشرية نظرية موكبة من الايمان بوجود الامام الثاني عشر وأنه المهدي المنتظر.....، ولكن الوراثة التلخيّة المعقدة لقصة نشوء هذه النظرية تكشف عن وجود فاصل زمني طويل بين جزئي النظرية) <sup>(1)</sup> .

وبعد فشله في إقناع القارئ بعدم وجود إمامة إلهية، راح يفكك بين الايمان بالامام الثاني عشر وبين كونه المهدي المنتظر الغائب، والمستوى لتاريخ الاسلام وما حمله الرواة والمحدثون يجد أنّ الايمان بمسألة الامام الثاني عشر وكونه المنتظر الغائب من زمن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

يقول الشيخ الصدوق: إنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال بعدما نصب علي وولده الحسن والحسين أئمة من بعده قال: "وتسعة من ولد الحسين تاسعهم قائم أمّتي، يملا الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت جراً وظلماً" <sup>(2)</sup> .

فلم يفصل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بين الامام الثاني عشر، وبين كونه الغائب المنتظر الذي يملا الأرض قسطاً

وعدلاً كما ملئت ظلماً وجراً.

ويقول النعماني في الغيبة: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال مخاطباً علي: "يا علي الائمة الواشون المهنتون المعصومون من ولدك، أحد عشر إماماً أنت أولهم

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 177.

(2) كمال الدين: ص 245، باب 24، ح 1.

الصفحة 284

وآخرهم اسمه اسمي يخرج فيملا الأرض عدلاً كما ملئت جوراً وظلماً يأتيه الرجل والمال كدس" (1).

وقد نقل المفيد والكليني والصدوق والنعماني والمسعودي روايات كثرة عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يكن فيها ذلك الفصل الزعوم، وشركت المصادر السنية المصادر الشيعية بنقل عدم الفصل هذا، فذكر القنوزي الحنفي عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، قال:

"أنا سيدّ النبيين، وعلي سيدّ الوصيين، وإن أوصيائي بعدي اثنا عشر، أولهم علي، وآخرهم المهدي" (2).

وقال الجويني: عن عبدالله بن عباس، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "إن خلفائي وأوصيائي وحجج الله على الخلق بعدي اثنا عشر، أولهم أخي وآخرهم ولدي"، قيل: يا رسول الله، ومن أخوك، قال: "علي بن أبي طالب"، قيل: فمن ولدك، قال: "المهدي الذي يملأها قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً" (3).

وغير ذلك من الأحاديث الشريفة التي لم تفصل. كما فصل الكاتب. بين الايمان بالامام الثاني عشر، وبين كونه المهدي المنتظر، ولو فرضنا أنّ هذه الأحاديث يشكك فيها الكاتب، فلماذا لم يذكر بحقها شيئاً، لا من ناحية السند ولا من ناحية المتن، فقد أهملها تماماً مشوشاً ذهن المطالع بعدم وجودها، وأكثر الظن أنه أهملها لعدم إمكانه إنكار متنها ولا سندها، فأفضل طريق لذلك الإهمال، ولم يقف عدم الفصل على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، بل سار أئمة أهل البيت (عليهم السلام) على عدم الفصل هذا، يقول الصدوق: عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قوله: "التاسع من ولدك يا حسين هو القائم بالحق المظهر للدين الباسط للعدل" (4).

وكذلك بنت الرسول وقّة عينه فاطمة البتول (عليها السلام)، حيث نقل جابر حديث الوح

(1) الغيبة للنعماني: ص 92 - 93، ح 23.

(2) ينابيع المودة: ج 3، ص 295 - 296، باب 78، ح 3.

(3) فوائد السمطين: ج 2، ص 312، ح 562.

(4) كمال الدين: ص 287، باب 26، ح 16.

الصفحة 285

الذي بيدها، حيث يقول جابر: دخلت على فاطمة وبين يديها أسماء الاوصياء من ولدها فعددت اثني عشر اسماً آخرهم القائم<sup>(1)</sup> . وأخرج الكليني هذا الحديث بسند صحيح<sup>(2)</sup> .

وكذلك الحسن (عليه السلام) أخبر بعدم الفصل هذا الذي نسجه الكاتب، فقال متحدثاً عن الغائب وأنه الثاني عشر: "ذلك التاسع من ولد أخي الحسين ابن سيّدة الاماء، يطيل الله عمره في غيبته"<sup>(3)</sup> .

وقال الحسين (عليه السلام) في ذلك: "دخلت على جدّي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فأجلسني على فخذي، وقال لي: إنّ الله اختار من صلبك يا حسين تسعة أئمة، تاسعهم قائمهم، وكلهم في الفضل والمقالة عند الله سواء"<sup>(4)</sup> .

ويقول أيضاً: "منّا اثنا عشر مهدياً، أولهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وآخوهم التاسع من ولدي، وهو الامام القائم بالحق.... له غيبة يترد فيها أروام"<sup>(5)</sup> .

وسار علي بن الحسين السجّاد على عدم الفصل الذي ابتدعه الكاتب، فقال:

"إنّ الله تبرك وتعالى خلق محمّد وعلي والائمة الاحد عشر من نور عظمتة... ثم في حديث آخر ذكر بقوله: "الغيبية بولي الله عزّ وجلّ الثاني عشر من أوصياء رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والائمة من بعده"<sup>(6)</sup> .

وكذلك الامام الباقر (عليه السلام)، حيث قال: "يكون تسعة أئمة بعد الحسين بن علي، تاسعهم قائمهم"<sup>(7)</sup> .

(1) الغيبة للطوسي: ص 92; كمال الدين: ص 294، باب 28، ح 4; الكافي: ج 1، ص 598، باب 126، ح 9.

(2) المهدي المنتظر في الفكر الاسلامي: ص 87.

(3) كمال الدين: ص 297، باب 29، ح 2.

(4) ينابيع المودة: ج 3، ص 395، باب 94، ح 45.

(5) كمال الدين: ص 298، باب 30، ح 3.

(6) كمال الدين: ص 299 . 300، باب 31، ح 1.

(7) الكافي: ج 1، ص 599، باب 126، ح 15.

وقال أيضاً: "منّا اثنا عشر محدثاً، السابع من بعدي ولدي القائم"<sup>(1)</sup> .

أمّا الصادق (عليه السلام) فقد روي عنه عدم الفصل هذا، كما حدث الطوسي بذلك<sup>(2)</sup> .

وقال الامام الكاظم (عليه السلام): "إذا فقد الخامس من ولد السابع فانه الله في أديانكم لا يزيلنكم عنها، فإنه لا يبد لأصاحب هذا الامر من غيبة"<sup>(3)</sup> .

وبهذا قد أجمع أئمة أهل البيت (عليهم السلام) على عدم الفصل بين الامام الثاني عشر وبين كونه المهدي المنتظر، وقام

الشيخ الصدوق بجمع الاحاديث التي لم تفصل بين الثاني عشر وبين كونه الغائب في فصل خاص بين فيه أن الائمة اثنا عشر

وأنّ الثاني عشر هو القائم، فقد روى عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) سبعة وثلاثين حديثاً مؤكداً هذه الحقيقة ومن طرق

مختلفة، وعن أمير المؤمنين (عليه السلام) تسعة عشر حديثاً، وعن الزهراء (عليها السلام) حديث الوح، وعن الحسن (عليه السلام) حديثين، وعن الحسين (عليه السلام) خمسة أحاديث، وعن زين العابدين (عليه السلام) تسعة أحاديث، وعن الباقر (عليه السلام) سبعة عشر حديثاً، وعن الصادق (عليه السلام) سبعة وخمسين حديثاً، وعن الكاظم (عليه السلام) ستة أحاديث، وعن الرضا (عليه السلام) سبعة أحاديث، وعن الجواد (عليه السلام) ثلاثة أحاديث، وعن الهادي (عليه السلام) عشرة أحاديث، وعن العسكري (عليه السلام) خمسة أحاديث، فبلغ عدد الاحاديث عند الصدوق وحده (177 حديثاً) تؤكد عدم الفصل، ابتداءً من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى العسكري، كل ذلك أهمله الكاتب ولم يشر إليه بكلمة واحدة، أضف إلى ذلك أنه فصل بين الامام الثاني عشر وأنه المهدي المنتظر بعبوات إعلامية لم يذكر لها مصورا واحداً، ولا أوي بم يوصف بحث مثل هذا الذي قام به الكاتب؟

### اعترافات علماء السنة بأن المهدي هو محمد بن الحسن العسكري:

ولكي نكمل حقول الهوية الشخصية للامام محمد بن الحسن العسكري، وبعد اعترافات

(1) غيبة النعماني: ص 96، ح 28.

(2) الغيبة للطوسي: ص 93.

(3) غيبة النعماني: ص 154، ح 11.

الصفحة 287

علماء الانساب بذلك، نأتي إلى علماء السنة الذين صوّروا بأنّ محمدًا هو ابن الحسن العسكري.

يقول محمد بن طلحة الشافعي (المتوفى سنة 652 هـ):

(محمد بن الحسن الخالص بن علي المتوكل بن القانع بن علي الرضا ابن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر

بن علي زين العابدين بن الحسين الزكي بن علي المرتضى أمير المؤمنين بن أبي طالب، المهدي الحجة الخلف الصالح

المنتظر عليهم السلام) (1).

ويقول محمد بن يوسف الكنجي الشافعي (المتوفى سنة 658 هـ):

(وخلف علي الهادي من الولد أبا محمد الحسن ابنه)، ثم ذكر تليخ ولادته ووفاته، وقال: (ابنه هو الحجة الامام المنتظر،

وكان قد أخفى مولده وستر أمره لصعوبة الوقت وخوف السلطان) (2).

ويقول علي بن محمد الصباغ المالكي: (الحجة الخلف الصالح ابن أبي محمد الحسن الخالص...)، إلخ (3).

ويقول سبط ابن الجوزي (المتوفى سنة 654 هـ):

(هو محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى الرضا بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي

طالب (عليهم السلام)، وكنيته أبو عبدالله، وأبو القاسم، وهو الخلف الحجة، صاحب الزمان، القائم، والمنتظر، والتالي، وهو

آخر الائمة) (4).



ويقول ابن خلكان (المتوفى سنة 681 هـ):

(أبو القاسم محمد بن الحسن العسكري بن علي الهادي بن محمد الجواد المذكور....

(1) مطالب السؤل: ج 2، ص 79 الباب الثاني عشر.

(2) كفاية الطالب.

(3) الفصول المهمة: الفصل الثاني عشر، ص 291.

(4) تذكرة الخواص: ص 325.

الصفحة 288

(1) كانت ولادته يوم الجمعة منتصف شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين

ويقول الذهبي (المتوفى سنة 748 هـ):

(وفيها أي في سنة 256 هـ ولد محمد بن الحسن بن علي الهادي بن محمد الجواد.... الذي تلقبهُ الرافضة الخلف الحجة،

وتلقبهُ بالمهدي والمنتظر، وتلقبهُ بصاحب الزمان، وهو خاتمة الاثني عشر) (2).

ويقول يوسف بن قنبر علي بن عبدالله البغدادي الحنفي: (أولاد العسكر منهم:

(م ح م د) بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن الرضا بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن

أبي طالب، وكنيته أبو عبدالله، وأبو القاسم، وهو الخلف الحجة صاحب الزمان القائم المنتظر والتالي، وهو آخر الائمة) (3).

أما محي الدين ابن العربي (المتوفى سنة 638 هـ)، فيقول الشواني:

وعيلة الشيخ محيي الدين في الباب السادس والستين وثلاثمائة من الفتوحات: واعلموا أنه لا بد من خروج المهدي (عليه

السلام)، ولكن لا يخرج حتى تمتلئ الأرض جوراً وظلماً، فيملأها قسطاً وعدلاً، ولو لم يكن من الدنيا إلا يوم واحد طول الله

تعالى ذلك اليوم حتى يلي ذلك الخليفة، وهو من عترة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من ولد فاطمة (عليها السلام)،

وجده الحسين بن علي بن أبي طالب، ووالده الحسن العسكري ابن الامام علي النقي) (4).

هذا ما نقله الشواني من الفتوحات لابن العربي، ولكن يد التحريف طالت هذا الكلام، وحذفته من الفتوحات لابن

(5)

العربي .

ويقول عبدالله بن علي الشافعي اليافعي (المتوفى سنة 768 هـ):

(1) وفيات الاعيان: ج 4، ص 176، رقم 562.

(2) العبر في خبر من غبر: ج 1، ص 381؛ نول الاسلام: ص 145.

(3) الزام الناصب: ج 1، ص 323.

(4) اليواقيت والجواهر: ج 2، ص 562، المبحث الخامس والستون.

(5) دفاع عن الكافي: ج 1، ص 573.



(وفيها . حوادث سنة 260 . توفي الشريف العسكري أبو محمد الحسن بن علي ابن محمد بن علي بن موسى الرضا بن جعفر الصادق، أحد الأئمة الاثني عشرية على اعتقاد الامامية، وهو والد المنتظر عندهم، صاحب السوداب، ويعرف بالعسكري، وأبوه أيضاً يعرف بهذه النسبة)<sup>(1)</sup> .

ويقول أحمد بن حجر (المتوفى سنة 974 هـ):

(ولم يخلف . العسكري . غير ولده أبي القاسم محمد الحجة، وعوه عند وفاة أبيه خمس سنين، لكن أتاه الله فيها الحكمة، ويسمى القائم المنتظر...)، إلخ .<sup>(2)</sup>

وقال أحمد بن يوسف أبو العباس القوماني الحنفي (المتوفى سنة 1019 هـ):

(وكان عوه . الحجة . عند وفاة أبيه خمس سنين، أتاه الله فيها الحكمة، كما أوتيها يحيى (عليه السلام) صبياً)<sup>(3)</sup> .

وقال سليمان بن إواهيم المعروف بالقنوزي الحنفي (المتوفى سنة 1270):

(فالخبر المعلوم المحقق عند الثقات، أن ولادة القائم (عليه السلام) كانت ليلة الخامس عشر من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين في بلدة ساهراء)<sup>(4)</sup> .

وقال الشبلنجي (المتوفى سنة 1308):

(وهو آخر الأئمة الاثني عشر على ما ذهب إليه الامامية... إلى أن قال: ولد محمد ابن الحسن الخالص سنة خمس وخمسين ومئتين)<sup>(5)</sup> .

ويقول الزركلي الوهابي (المتوفى سنة 1396 هـ): (محمد بن الحسن العسكري الخالص بن علي الهادي، أبو القاسم، آخر

الأئمة الاثني عشر عند الامامية، ولد في ساهراء ومات أبوه وله من العمر نحو خمس سنين، وقيل في تليخ مولده ليلة

النصف

(1) مرآة الجنان: ج 2، ص 127، حوادث سنة 260.

(2) الصواعق المحرقة: ج 2، ص 601، الباب الحادي عشر.

(3) أخبار الدول وآثار الأول: ج 1، فصل 11، ص 353 . 354.

(4) ينابيع المودة: ج 3، ص 306، آخر باب 79.

(5) نور الابصار: ص 257.

(1) من شعبان سنة 255 هـ وفي تليخ غيبته سنة 265 هـ)<sup>(1)</sup> .

ويقول عبدالوهاب بن أحمد بن علي الشواني:

(يتوقّف خروج المهدي (عج)، وهو من أولاد الحسن العسكري، ومولده ليلة النصف من شعبان سنة 255)<sup>(2)</sup> .

واعترف بهذه الحقيقة العلامة الشيخ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي النيسابوري الشافعي (ت 458 هـ) في كتابه "شعب الايمان"، والعلامة عبدالله بن أحمد بن محمد بن الخشاب (ت 567 هـ) في كتابه "تزيخ مواليد الائمة ووفياتهم"، والشيخ محمد بن طلحة الحلبي الشافعي (ت 652 هـ) في كتابه "مطالب السؤل"، والمؤرخ الشهير شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت الحموي (ت 626 هـ) في كتابه "معجم البلدان"، والشيخ فريد الدين العطار (ت 627 هـ) في كتابه "مظهر الصفات"، والشيخ محي الدين أبو عبدالله محمد بن علي بن محمد المعروف بابن الحاتمي الطائي الاندلسي (ت 638 هـ) في كتابه "الفتوحات"، والشيخ جلال الدين محمد البلخي الرومي المعروف بالمولوي (ت 672 هـ) في ديوانه الكبير، والشيخ صلاح الدين الصفدي (ت 764 هـ) في كتابه شرح الدائرة، وغير هؤلاء، وأحصاهم الشيخ نجم الدين جعفر بن محمد العسكري في كتابه "المهدي الموعود المنتظر" عند علماء أهل السنة والامامية، وأوصلهم إلى (40 عالماً) من أصحاب الكتب، وأضاف الشيخ لطف الله الصافي (26 عالماً) آخر من أصحاب الكتب، فبلغ عددهم (66 عالماً) من علماء السنة اعترفوا ولادة الامام المهدي ابن الحسن العسكري (عليه السلام). وهذا غيضٌ من فيضٍ من الاعترافات الكثيرة جداً ولادة الامام الثاني عشر، وأنه ابن الحسن العسكري.

كلّ هذا تجاهله أحمد الكاتب ولم يناقشه بكلمة واحدة.

### أحمد الكاتب ينكر ما أثبتته علماء الانساب:

لا يحق لاي أحد أن يدلو دلوه في

(1) الاعلام: ج 6، ص 80.

(2) (الواقيت والجواهر: ج 2، ص 562، المبحث الخامس والستون.

الصفحة 291

أي مكان وفي أي زمان، إلا أن يكون ذا خوة كافية في المورد المطروح للنقاش، وفي مولد ولادة الرجال وعدمها. وخصوصاً إذا طالت المدّة. يتوك الامر إلى علماء الانساب المشتغلين بهذا الفن لكي يثبتوا الحقيقة أو ينفوها. وعلماء الانساب ابتداءً من زمن الغيبة الصوى، وحتى عام 1246 هـ قالوا بوجود ولد للعسكري (عليه السلام) وهو المهدي المنتظر.

يقول النسابة سهل بن عبدالله بن دلود بن سليمان البخري الذي عاصر الغيبة الصوى: (وولد علي بن محمد النقي (عليه السلام) الحسن بن علي العسكري (عليه السلام) من أم ولد نوبية تدعى ربحانة، وولد سنة إحدى وثلاثين ومائتين، وقبض سنة ستين ومائتين بسامراء وهو ابن تسع وعشرين سنة، وولد علي بن محمد النقي (عليه السلام) جعفر، وهو الذي تسميه الامامية جعفر الكذاب، وإنما تسميه الامامية بذلك لادعائه مراث أخيه الحسن (عليه السلام) دون ابنه القائم الحجة (عج) لا طعنا في

(1) نسبه .

ويقول السيد العمري . وهو نسابة مشهور في القرن الخامس الهجري .:

(ومات أبو محمّد (عليه السلام) وولده من فوجس معلوم عند خاصّة أصحابه وثقات أهله، وسنذكر حال ولادته والخبار التي سمعناها بذلك، وامتحن المؤمنون بل كافّة الناس بغيبته، وشوه جعفر بن علي إلى مال أخيه وحاله، فدفّع أن يكون له ولد، وأعان بعض الفواعنة على قبض جورلي أخيه) <sup>(2)</sup> .

وقال الفخر الورلي الشافعي . نسابة القون الخامس . المتوفّي سنة 606:

(أمّ الحسن العسكري الامام (عليه السلام) فله ابنان وبنتان، أمّا الابنان فأحدهما صاحب الزمان (عجلّ الله تعالى فوجه الشريف) والثاني موسى، روج في حياة أبيه) <sup>(3)</sup> .

ويقول نسابة القون السادس المروزي الارورقاني: (إنّ جعفر كان كذاباً ووّصفه

---

(1) أبي نصر البخاري، سر السلسلة العلويّة: ص 39 - 40.

(2) المجدي في أنساب الطالبين: ص 130.

(3) الفخر الورلي، الشوة المبركة في أنساب الطالبية: ص 78 . 79.

الصفحة 292

(1) بذلك لآته أنكر ولادة الامام المهدي ((عج)) .

ويقول النسابة جمال الدين أحمد المعروف بابن عنبّة، والمتوفّي سنة 828 هـ:

(أمّا علي الهادي فيلقّب العسكري لمقامه بسرّ من رأى، وكانت تسمّى العسكر، وامه أم ولد، وكان في غاية الفضل ونهاية النبل، أشخصه المتوكّل إلى سرّ من رأى فأقام بها إلى أن توفّي، وأعقب من رجلين، هما:

الامام أبو محمّد الحسن العسكري (عليه السلام)، وكان من الزهد والعلم على أمر عظيم، وهو والد الامام محمّد

(2) المهدي) .

وذكر النسابة أبو الحسن محمّد الحسيني اليماني الصنعاني الزيدي، وهو نسابة معروف في القون الحادي عشر، ذكر

(3) المهدي المنتظر بأنّه من أبناء العسكري واسمه محمّد .

ويقول محمّد أمين السويدي (المتوفّي سنة 1246):

(محمّد المهدي، وكان عمره عند وفاة أبيه خمس سنين، وكان مروع القامة حسن الوجه والشعر، أفنى الانف، صحيح

(4) الجبهة) .

(5) وأخير يقول محمّد ويس الحيوري السوري: (فالحسن العسكري أعقب محمّد المهدي صاحب السرداب) .

(6) وقال على هامش هذه العبارة: (ولد في النصف من شعبان سنة 255 هـ، وأمّه فوجس) .

فهذه هي اعترافات علماء الفن ولادة الثاني عشر، الغائب المنتظر، فلا يحق لاحد

---

(1) الفخري في أنساب الطالبين: ص 8.

(2) عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب: ص 180.

(3) روضة الالباب لمعرفة الانساب: ص 105.

(4) سبائك الذهب: ص 78.

(5) الدرر البهية في الانساب الحيرية والويسية: ص 73 ، طبع حلب . سوريا 1405 هـ.

(6) هامش الدرر البهية: ص 73 . 74.

الصفحة 293

أن ينقض كلام هؤلاء، وخصوصاً من لا خوة له ولا علم ولا رواية بعلم الانساب لا من قريب ولا من بعيد كأحمد الكاتب.

### حديث الغيبين:

نوّن الفقهاء والمحدثون الثقات في موسوعاتهم الحديثية هذا الحديث ابتداءً من عصر الغيبة والي يومنا هذا، فلقد نقل ذلك الكليني والطوسي والنعمانى والطوي والمجسسي وغيرهم.

يقول ثقة الاسلام الكليني: عن عبيد بن زرارة عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: "للقاتم غيبتان يشهد في أحدهما المواسم يرى الناس ولا يرونه"<sup>(1)</sup>.

وقال أيضاً: عن إسحاق بن عمار قال: قال أبو عبدالله (عليه السلام): "للقاتم غيبتان، إحداهما قصوة، والآخرى طويلة، الغيبة الاولى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة شيعته، والآخرى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة مواليه"<sup>(2)</sup>.

وفي الحديث الثالث شوح الامام حال الناس في هاتين الغيبتين وموقفهم منها، يقول الشيخ الكليني بسنده عن أبي عبدالله (عليه السلام): "لصاحب هذا الامر غيبتان، إحداهما يرجع منها إلى أهله، والآخرى يقال هلك في أي واد سلك"، قلت: كيف نضع إذا كان كذلك؟ قال: "إذا ادّعاها مدّع فاسألوه عن أشياء يجيب فيها مثله"<sup>(3)</sup>.

وتحدّث الشيخ الطوسي عن حديث الغيبتين، ونقلها في موسوعته (الغيبة)، يقول الشيخ الطوسي بسنده عن أبي عبدالله (عليه السلام)، قال: "إنّ لصاحب هذا الامر غيبتين إحداهما أطول من الآخرى، حتّى يقال: مات، وبعض يقول: قتل، فلا يبقى على أمره إلا نفر يسير من أصحابه، ولا يطلّع أحد على موضعه وأمره ولا خوه إلا المولى الذي يلي أمره".  
وعلق الشيخ الطوسي على هذا الحديث فقال: (فهذا الخبر صريح فيما نذهب إليه في صاحبنا لأنّ له غيبتين:

(1) الكافي: ج 1، ص 400، كتاب الحجّة، باب الغيبة، ح 12.

(2) الكافي: ج 1، ص 401، كتاب الحجّة، باب الغيبة، ح 19.

(3) الكافي: ج 1، ص 401، كتاب الحجّة، باب الغيبة، ح 20.

الصفحة 294

الاولى: كان يعرف فيها أخباره ومكاتباته.

- والثانية: أطول، انقطع ذلك فيها، وليس يطلع عليه أحد إلا من يختصة، وليس كذلك لابي الحسن موسى (عليه السلام)).
- واستوأ الشيخ الطوسي أحاديث الغيبين وما حملت من ألفاظ دلّت على أنّ للمهدي غيبتين.
- فقد نُقل عن أبي عبدالله (عليه السلام) مخاطباً حُزْم بن حبيب: "يا حُزْم، إنّ لصاحب هذا الامر غيبتين يظهر في الثانية، إنّ جاعك من يقول إنّّه نفّض يده من وّاب قوه فلا تصدّقه" (2).
- ونقل الشيخ الطوسي حديث آخر لابي عبدالله (عليه السلام) حيث قال: "أما إنّ لصاحب هذا الامر فيه غيبتين، واحدة قصوة والاخرى طويلة" (3).
- ونقل الشيخ أيضاً عن أبي عبدالله (عليه السلام) قوله: "إنّ لصاحب هذا الامر غيبتين، إحداهما تطول حتّى يقول بعضهم مات، ويقول بعضهم قتل، ويقول بعضهم ذهب، حتّى لا يبقى على أمره من أصحابه إلا نفر يسير لا يطلع موضعه أحد من ولده ولا غيره إلا المولى الذي يلي أمره" (4).
- ونقل الشيخ النعماني في كتابه الغيبة فقال: عن إسحاق بن عمّار الصوفي، قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السلام) يقول: "للقائم غيبتان إحداهما طويلة والاخرى قصوة، فالأولى يعلم بمكانه فيها خاصّة من شيعته، والاخرى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصّة مواليه في دينه" (5).

(1) الغيبة للطوسي: ص 41.

(2) الغيبة للطوسي: ص 261.

(3) الغيبة للطوسي: ص 103.

(4) الغيبة للطوسي: ص 102.

(5) الغيبة للنعماني: ص 170، باب 10، ح 1.

الصفحة 295

- (1) ونقل عن الامام الباقر (عليه السلام) قوله: "إنّ لصاحب هذا الامر غيبتين...."، إلخ (1).
- ويقول النعماني متحدثاً عن الباقر (عليه السلام) أنه قال: "إنّ للقائم غيبتين يقال له في إحداهما هلك، ولا يورى في أي واد سلك" (2).
- ولقد نقل النعماني مجموعة من الاحاديث التي تدلّ على أنّ للامام الحجة غيبتين، إحداهما طويلة والاخرى قصوة (3).
- ونقل الطوي في دلائل الامامة عن هشام بن الحكم قال: لصاحب هذا الامر غيبتان، إحداهما أطول من الاخرى (4).
- فهذه هي أحاديث الغيبين وغوها، نقلت من الائمة المعصومين (عليهم السلام)، ونقلها الكليني المعاصر للغيبة، والطوسي والنعماني والطوي، ونقلها من أصحاب الامام الباقر (عليه السلام): إواهيم بن عمر اليماني، ومحمّد بن مسلم الثقفي وغوهم، ومن أصحاب الصادق (عليه السلام): إسحاق بن عمّار الصوفي، وحُزْم بن حبيب وعبيد بن زرارة، والمفضل ابن عمر، وزرارة بن أعين، وهشام بن الحكم، وعبدالاعلى مولى آل سام.

كلّ هؤلاء تسالموا على نقل حقيقة حديث الغيبتين الذي أنكره أحمد الكاتب<sup>(5)</sup> ، ولم يكتفِ بالانكار، بل كذب على القرئ بأنّ هذا الحديث أوّل من نقله هو النعماني، فقال:

(إنّ الاستشهاد بالغيبتين قد ابتدأه النعماني في منتصف القرن الرابع الهجري، بعد انتهاء عهد النّواب الخاصين، ولم يشر إليه من سبقه من المؤلّفين حول الغيبة الذين اكتفوا بالاشارة إلى الغيبة الواحدة)<sup>(6)</sup> .

(1) الغيبة للنعماني: ص 171، باب 10، ح 3.

(2) الغيبة للنعماني: ص 173، باب 10، ح 8.

(3) الغيبة للنعماني: ص 171 و 172 و 175، باب 10، ح 5 و 6 و 15.

(4) دلائل الامامة: ص 293 ، باب ما ورد من الاخبار في وجوب الغيبة.

(5) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 199.

(6) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 199.

الصفحة 296

فلا أوري، هل يعلم الكاتب بأنّ سنة وفاة الكليني (329 هـ) معاصرة للغيبة الصغرى، والذي استشهد بحديث الغيبتين كما بيّناه أم لا؟

### التوقيعات الصاورة من امام العصر والزمان:

غُيِّبَ الامام المهدي كما تغيبّ الغيوم الشمس، وتحقّق الحاجز المصحّ به والمعلوم عند المسلمين بينهم وبين إمامهم، ولكن بقي هناك بصيص أمل للاتصال والمتابعة عبر قناة النّواب الاربعة الذي اعترف به الكاتب بنفسه عندما قال بحقهم: (انفقت عامّة الاثني عشرية على الاخذ من النّواب الاربعة وميزوهم عن غورهم)<sup>(1)</sup> .

ومرّر الامام المغيبّ عبر هؤلاء الثقات توجيهاته إلى الامّة وتوصياته، يقول الشيخ الكليني: عن إسحاق بن يعقوب، قال: سألت محمّد بن عثمان العموي (رضي الله عنه) أن يوصل لي كتاباً قد سألت فيه عن مسائل أشكلت عليّ فورد في التوقيع بخط هولانا صاحب الزمان (عج). ذلك الخط الذي يقول عنه أحد أصحاب الائمة هو نفس الخط الذي كان يخرج عن العسكري<sup>(2)</sup> ، وأجاب الامام المهدي عن مسائل إسحاق بن يعقوب، وكذلك أجاب عن الكثير من المسائل التي رفعها إليه

الاصحاب عن طريق النّواب، وقد بلغت التواقيع عند الشيخ الصدوق وحده ثلاثة وأربعين توقيعاً، ووضع لها باباً خاصاً سماه ذكر التوقيعات الواردة عن القائم، ولم يناقش الكاتب لا أسانيد هذه التوقيعات ولا متونها، واكتفى بوصفها بأنّها إشاعات، ولكن من أين هذه الاشاعات، هل من رجال أسانيد هذه المتون الثقات؟ أم من النّواب الاربعة المنفق على جلالتهم وقورهم؟ كل ذلك أهمله الكاتب، ولم يحمل طرف المسؤولية عن تلك الاشاعات.

الاختلاف في اسم أمّ الامام وولادته:



من عجيب الأدلة التي اعتمدها الكاتب على عدم وجود الامام المهدي، هو الاختلاف الحاصل كما واه في اسم أم الامام، أو

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 229 - 230.

(2) الغيبة للطوسي: ص 216.

الصفحة 297

الاختلاف في سنة ولادته<sup>(1)</sup>، وما شابه ذلك، وهذا من استدلالات الفريق الذي يتعلّق بالقشة لاثبات مدعاه. ولو سلّمنا للكاتب، ولم نتبع ما اشتهر من الروايات وتظافر بأن اسم ام الامام هو (نوجس)، وأن سنة ولادته هي (255 هـ) في النصف من شعبان، والذي اعترف به ابن خلكان في وفيات الاعيان<sup>(2)</sup>، وغره. كما تقدّم .. فلو تركنا كل ذلك، وسلّمنا للكاتب أنه يوجد اختلاف تاريخي في اسم ام الامام وسنة ولادته، فهل هذا يدل على عدم وجوده؟ فإن كان ذلك، فعليه أن يلتزم بكلّ لوزم كلامه هذا، عليه أن يلتزم بعدم وجود رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لأنهم اختلفوا في ولادته، هل هو يوم الاثنين لليلتين خلتا من شهر ربيع الاول، أو بعد ثمان ليال خلون من شهر ربيع الاول، وكذلك اختلف السنة والشيعه حول وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم). وعليه أيضاً أن يلتزم بعدم وجود الصديقة الطاهرة فاطمة الزهراء (عليها السلام) سيده نساء العالمين، لان السنة أنفسهم اختلفوا في زمن ولادتها، ولم يكن الاختلاف بالايام أو بالاشهر، بل فاق ذلك بكثير. وعليه أن يلتزم بعدم وجود أمير المؤمنين علي (عليه السلام)، لأنهم اختلفوا في ولادته، فهل ولد يوم 13 رجب أم يوم 23 رجب. وعليه أن يلتزم بعدم وجود الحسن السبط، لأنهم اختلفوا في ولادته، هل كانت يوم الثلاثاء منتصف شهر رمضان سنة (2 هـ) أم سنة (3 هـ). وعليه أن يلتزم بعدم وجود الحسين (عليه السلام)، فإنهم اختلفوا في ولادته. وعليه أن يلتزم بعدم وجود الامام الكاظم (عليه السلام) لأنهم اختلفوا في اسم أمه، هل هي حميدة وهو المشهور، أو نباتة<sup>(3)</sup>. ولو استؤنا التريخ على مبنى أحمد الكاتب، وهو الاختلاف في اسم الامّ أو ولادة

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 210 - 211.

(2) وفيات الاعيان: ج 4، ص 176، ح 562.

(3) عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب: ص 177.

الصفحة 298

الشخص، وجعلنا ذلك دليلاً لعدم وجود الشخص، فلا يبقى لنا من أئمة المسلمين وعظماء الاسلام أحد<sup>(1)</sup>.

(1) دفاع عن الكافي: ج 1، ص 531.

الصفحة 299

## الفصل الخامس

### نظرية الشورى في مواجهة

### التحديات

الصفحة 300

الصفحة 301

#### سند الشورى الوثائقي

يقول عمر بن الخطاب: (لا يفترن امرؤ أن يقول: إنما كانت بيعة أبي بكر فلتة وتمت، ألا إنها قد كانت كذلك، ولكن وقى الله شوها! فمن بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي يبايعه تغرة أن يقتلاً) <sup>(1)</sup>.

طالعنا كتب الحديث والتاريخ بهذا السند الوثائقي الذي يعبر عن مسألتين مهمتين:

الأولى: أن بيعة أبي بكر لم تكن عن مشورة، كما قال الدلوودي في معنى فلتة: (يعني من غير مشورة) <sup>(2)</sup>.

الثانية: لم تكن الشورى نظرية سياسية مطروحة آنذاك كما يدل عليه قول عمر في بيعة أبي بكر: (فلتة... ولكن وقى الله

شوها)، ولم تكن معروفة عند عمر بن الخطاب الذي خالفها بتصريحاته مراراً وتكراراً، يقول ابن الاثير وأحمد بن حنبل وابن

الجوزي والذهبي: إن عمر قال: (لو كان أبو عبيدة حياً لوليته) <sup>(3)</sup> ، وقال أيضاً: (لو كان معاذ بن جبل حياً لوليته) <sup>(4)</sup> ، وقال: (لو كان سالم حياً ما جعلتها شورى) <sup>(5)</sup>.

(1) صحيح البخاري: كتاب المارقين من أهل الردة والكفر، باب رجم الحبلى من الزنا، ج 6442؛ مسند أحمد: ج 1، ص 393؛ سيرة ابن هشام: ج 4، ص 308 - 309؛ تاريخ الطبري: ج 2، ص 446.

(2) فتح الباري: ج 14، ص 117، طبعة دار الفكر.

(3) الكامل في التاريخ: ج 3، ص 65؛ صفة الصفوة: ج 1، ص 367؛ سير أعلام النبلاء: ج 1، ص 10؛ مسند أحمد: ج

1، ص 18، رقم 109.

(4) صفة الصفوة: ج 1، ص 367.

إذن، إذا كانت الشورى كنزوة سياسية غائبة فضلاً عن كونها نظرية سياسية، فلماذا طرحها عمر للساحة؟ ولماذا أكدها وشدّد عليها بقوله: (فمن بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه توةً أن يقتلاً)، كل ذلك يبين لنا أنّ الخليفة الثاني كان يعيش أزمة، وكان خائفاً من شيء يدور خلف الكواليس، فما هو هذا الشيء الذي سبب رُق الخليفة الثاني في مسألة الخلافة ياتوى؟

أجاب على ذلك ابن حجر العسقلاني عندما ذكر أنّ عبدالرحمن بن عوف جاء إلى ابن عباس في موسم الحجّ، وكان يتعلمّ عنده الوآن، فقال له: (لو سمعت ما قاله أمير المؤمنين . يعني عمر بن الخطّاب . إذ بلغه أنّ فلانا قال: لو قد مات عمر لبايعت فلاناً، فما كانت بيعة أبي بكر إلاّ فلتة<sup>(1)</sup> . فهمّ عمر أن يخطب الناس رداً على هذا القول، فنهيته لاجتماع الناس كلهم في الحجّ، وقلت له: إذا عدت المدينة فقل هناك ما تريد، فإنّه أبعد عن إثارة الشغب... فلما رجوا من الحجّ إلى المدينة، قام عمر في خطبته فقال: لا يفترونّ امرؤ أن يقول: إنّما كانت بيعة أبي بكر فلتة، وتمت، ألا إنّها قد كانت كذلك، ولكن وقى الله شوها! فمن بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه توةً أن يقتلاً)<sup>(2)</sup> .

إذن، هذا الكلام الاخير الذي تناقلته كتب الحديث والتاريخ السنّية، والذي سنّ فيه الخليفة الثاني مبدأ الشورى كنظرية سياسية، كان رداً على فلان الذي قال: (لو مات عمر لبايعت فلانا)<sup>(3)</sup> .

وهنا يبرز سؤال، من هو فلان القائل؟ ومن هو فلان الذي إذا مات عمر يبايعه القائل؟

أمّا القائل: (لو مات عمر لبايعت فلانا)، فقد صوّح به ابن حجر العسقلاني بقوله:

(1) فتح الباري: ج 14، ص 109، باب 31؛ ارشاد الساري: ج 14، ص 339، كتاب الحدود، باب 30.

(2) صحيح البخاري: كتاب المحلّيين من أهل الودّة والكفر، باب رجم الحبلى من الوّنا، ح 6442؛ مسند أحمد: ج 1، ص

56، ح 393؛ سورة ابن هشام: ج 4، ص 308 . 309؛ تزيخ الطوي: ج 2، ص 446.

(3) ارشاد السلي: ج 14، ص 339، كتاب الحدود، باب 30.

وجدت في الانساب للبلاوي بإسناد قوي من رواية هشام بن يوسف عن معمر، عن الوهي، بالاسناد المذكور في

(1) الاصل، ولفظه: قال عمر بلغني أنّ الوبيير قال: لو مات عمر... .

وأما السؤال الاخر، وهو من هذا الذي يبايعه الوبيير؟ هل هو من أمثال سالم ومعاذ وأبي عبيدة، الذين صوّح عمر بأنهم لو

كانوا أحياءً لولاهم منصب الخلافة، أم رجل آخر ليس من أمثال هؤلاء؟

الجواب على ذلك: لو كان هذا الرجل من أمثال هؤلاء، لما لجأ الخليفة الثاني إلى سنّ الشورى كطريق جديد للخلافة؛ لانّ

عمر بنفسه صوّح: (لو كان أبو عبيدة أو سالم أو معاذ أحياء لوليتهم).

إذن، الرجل له منهج غير منهج هؤلاء، وغير منهج الخليفة الثاني، ولحد الان لم نتعرف على اسمه ونسبه، والبعض أطلق المسألة باسم فلان واكتفى، ولم يحاول، أو لم يرغب في أن يتعرف عليه، ولكن ابن حجر العسقلاني صوّح بهذه الحقيقة المرة على البعض، بأنّ ذلك الرجل الذي كان الزبير يريد مبايعته بعد موت عمر هو علي بن أبي طالب (عليه السلام)، واليك كلام ابن حجر:

وجدت في الانساب للبلاذوي بإسناد قوي من رواية هشام بن يوسف عن معمر، عن الزهري، بالاسناد المذكور في الاصل، ولفظه: قال عمر بلغني أنّ الزبير قال: لو مات عمر لبايعنا علياً<sup>(2)</sup>.

فحصل من كلّ ذلك: طرح الشورى بديلاً للنص لايقاف الزبير عما ينويه في مسألة الخلافة، وأخذت هذه النظرة منذ ذلك الوقت تدبّ في جسم الأمة الاسلامية سنين وسنين، ولكنها فشلت؛ لأنها لم تكن متركزة على أصل في الاسلام، وصوّح بقائلها الدكتور أحمد محمود صبحي بقوله: (أما من الناحية الفكرية فلم يقدم أهل السنة نظرية متماسكة في السياسة تحدد مفاهيم البيعة والشورى وأهل الجبل والعقد،

(1) المصدر نفسه.

(2) (رشاد السلي: ج 14، ص 339، كتاب الحدود، باب رقم 30.

الصفحة 304

فضلاً عن هوة ساحقة بين النظرية والتطبيق، أو بين ما هو شعوي وبين ما يجري في الواقع<sup>(1)</sup>.

إذن، سند الشورى الوثائقي هو الخوف من وصول علي (عليه السلام) إلى سدّة الحكم. وهو الذي رآده الكاتب. أن يكون تشويحاً للأمة لقبول نظرية الشورى ورفض الامامة الالهية.

### إفلاس الشورى من الوثائق

بعد أن أفلست الشورى. كنظرية سياسية للحكم. من أي مستند وثائقي، لا من منشئها وهو الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، حيث قال: (لو كان سالم حياً ما جعلتها شورى)<sup>(2)</sup>، ولا من الفكر السائد عند الصحابة آنذاك، حيث يقول عثمان بن عفان لعبدالله بن عباس: (ولقد علمت إنّ الامر لكم، ولكن قومكم دفعوكم عنه واخترولكم نونه)<sup>(3)</sup>.

بحيث وصل الامر بالصحابة أن واجعوا عمر بن الخطاب ويسألوه على أن ينصّ على من يخلفه<sup>(4)</sup>؛ نتيجة للعقيدة الراسخة لديهم حول مسألة الخلافة بالنص لا بالشورى.

فبعد كلّ هذا الوضوح الذي لم يستطع أحمد الكاتب إخفاءه، راح يبحث عن عبدالله بن سبأ ليلعق هذه النظرية التي آمن بها الصحابة عليه، ويخرج بنتيجة تقول: (إنّ نظرية النص نظرية دخيلة على المجتمع الاسلامي)، ولكن عندما سمع بأن السيد العسكري<sup>(5)</sup> قد شمّر سواعده في البحث عن هذا الرجل، وأثبت للعالم بأنّ هذا

---

(1) الزيدية: ص 31 - 32.

( 2 ) خلافة الرسول بين الشورى والنص: ص 36، نقلاً عن طبقات ابن سعد: ج 3، ص 248.

( 3 ) شوح نهج البلاغة: ج 9، ص 9.

( 4 ) الكامل في التاريخ: ج 3، ص 65.

( 5 ) عبدالله بن سبأ وأساطير أخى: ج 1 و ج 2.



شخصاً مختلقاً، تودّد أحمد الكاتب نتيجة لذلك من تعليق الأمر على عبدالله بن سبأ، فقال: (وسواء كان عبدالله بن سبأ شخصيّة حقيقية أم أسطورية). فهل تعقل كلمة (سواء كان) هنا بعد أن رتبّ على وجوده بقوله: (أول تطوّر ظهر في صفوف الشيعة على يد المدعو عبدالله بن سبأ) <sup>(1)</sup>.

ولنترك ذلك إلى القارئ، ونعود مع الكاتب لأنّه رجع بعد اقتناعه بعدم وجود عبدالله بن سبأ، إلى القول بالوصية السياسية ثانياً، وقال: (إنّ هذا القول . أي القائلين بالوصية السياسية . كان ضعيفاً ومحصوراً في جماعة قليلة من الشيعة في عهد الامام علي (عليه السلام)، وإنّ الامام نفسه قدر فضه بشدة، وزجر القائلين به) <sup>(2)</sup>.

وما هذه الكلمات إلاّ اجترار لما تقدّم، والإقناع الفكري المونكز لدى الصحابة هو الوصية السياسية، واللا لِمَا كانوا واجعون عمر بن الخطّاب ويسألونه على أن ينصّ على من يخلفه في الحكم <sup>(3)</sup> بعد أن نصّ أبو بكر نفسه على عمر.

وبعد أن نظر الكاتب إلى يديه الخالية من الوثائق التي تدعم فكره، توجّه إلى قضية نشوء التشيع ليتخلص من الشواهد العليّة المتقدّمة، وتابع في كلامه هنا المستثوقين وأتباعهم أمثال جولد تسيهر وطه حسين وأحمد أمين وغوهم، وقال: (إنّ التشيع نشأ بعدما تولّى يزيد الحكم من قبل أبيه)، وقال: (إنّ ذلك التيار وجد في تولية معاوية لابنه يزيد من بعده أرضاً خصبة للنمو والانتشار) <sup>(4)</sup>.

وهذه الفكرة الجديدة، بل حتّى الالفاظ استعملها أحمد الكاتب من أسياده المستثوقين وأذناهم، ولكن لم تقف تلك الفكرة أمام الحقيقة الساطعة، ألا وهي أنّ الأرض الخصبة التي نما ونشأ التشيع فيها، كانت على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأمّا ما بعد ذلك، فقد واجه التشيع حرباً شعواء من قبل طلاب الدنيا وحكامها، وهذه

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 33.

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 33.

(3) الكامل في التاريخ: ج 3، ص 65.

(4) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 33.

الحقيقة ترجمتها لنا كتب الحديث والتاريخ والتفسير، حيث يقول السيوطي في الدر المنثور: إنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال لعلي: "أنت وشيعتك يا علي، وموعدي وموعدكم الحوض، إذا جاءت الأمم للحساب تدعون غواً محجلين" <sup>(1)</sup>.

فهذه النفحات الرساليّة من فم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) هي التي بذرت بذرة التشيع، بحيث نما ونشأ وتووع في ذلك العهد، وتصدّى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بنفسه تقليد أولئك أوسمة الشرف لأنهم شايعوا وبايعوا علي بن أبي طالب (عليه السلام) وجعلهم الله تعالى خير البرية، يقول الطوي في تفسيره: عن محمد بن علي، قال: لما تولت الآية (إنّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية)، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "أنت وشيعتك يا علي" <sup>(2)</sup>.

أضف إلى ذلك، أنّ هذه الحقيقة نقلها وتسالم عليها ابن عساكر، وابن حجر، والخوارزمي، والحاكم الحسكاني، والشبلنجي، والقنذري الحنفي وغيرهم <sup>(3)</sup>.

إلى هنا لم يحصل أحمد الكاتب على أي دعم لأكاذيبه فلجأ إلى مواقف الائمة (عليهم السلام)، ولكن بطريقة إنشائية خالية من أي دليل، لأنّه لم يجد موقفاً واحداً للائمة (عليهم السلام) خلاف نظرية النص والوصية، كيف ذلك وهم في طليعة المدافعين عن هذه النظرية، وهي حقهم المغصوب؟! فقال الكاتب في هذا المجال: (والمشكلة الرئيسية التي واجهت تيار الامامة السياسية هي عدم تبني الامامين الحسن والحسين له، واعزال الامام علي بن الحسين عن السياسة) <sup>(4)</sup>.

بالإضافة إلى اعتراف الكاتب بأنّ تيار الامامة السياسية كان على عهد الامامين

---

(1) الدر المنثور: ج 8، ص 589.

(2) جامع البيان: ج 15، ص 265.

(3) ( تزيخ دمشق: ترجمة الامام علي، ج 42، ص 334 . 335 ; الصواعق المحرقة: ج 2، ص 467 . 468; المناقب للخوارزمي: ص 112 / 121، 122 ; شواهد التنزيل: ج 2، ص 459 . 474 ، أورد هنا 23 حديثاً مع تخريجاتها; نور الابصار: ص 70; ينابيع المودة: ج 2، ص 357، ح 21.

(4) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 33.

---

الصفحة 307

الحسن والحسين (عليهما السلام) وليس كما قال: إنّه نشأ في ظروف متأخّرة . بالإضافة إلى ذلك . لم يستطع أن يدعم مقولته هذه بأي مصدر، بل اكتفى بالتعبير الانشائي الخالي من أي وثيقة، والسبب الرئيسي في ذلك هو عدم وجود أي نص يصوّح بهذا الادّعاء، بل قامت النصوص من الائمة (عليهم السلام) على خلاف ذلك، فكيف لم يتبنّ الحسن (عليه السلام) تيار الامامة السياسيّة وهو القائل مخاطباً المسلمين: "فوض عليكم الحجّ والعبوة واقامة الصلاة...والولاية لنا أهل البيت، وجعلها لكم باباً لتفتحوا به أبواب الفوائض" <sup>(1)</sup>.

فهل من المعقول أنّه لا يتبنّى تيار الولاية السياسيّة وهو يجعلها فريضة من الفوائض، بل باباً لكلّ الفوائض؟! أمّا الامام الحسين (عليه السلام) فقد تصدّى وتبنّى تيار الولاية الذي أدىّ به إلى الشهادة هو وأنصله وأهل بيته. وأمّازين العابدين (عليه السلام)، فقد جعل أولي الامر أئمة الناس، وأوجب على الناس طاعتهم بقوله: "إنّ أولي الامر الذين جعلهم الله عزّ وجلّ أئمة للناس، وأوجب عليهم طاعتهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ثم الحسن، ثمّ الحسين ابنا علي بن أبي طالب، ثمّ انتهى الامر إلينا" <sup>(2)</sup>.

فكيف يعوّل الواقع السياسي وهو ينصبّ نفسه ولي أمر المسلمين، وخليفة علي والحسن والحسين؟!

وهذا غييض من فييض من كلمات الائمة (عليهم السلام) حول موضوع الامامة والولاية، وتجاهل الكاتب ذلك لا ينفي الحقيقة بقدر ما يثير غبار في أذهان القوّاء سوعان ما ينجلي بمجرد اليقظة إلى أهداف هؤلاء وما يكونونه للاسلام.

ثم لما جعل الانوال عنواناً لزين العابدين (عليه السلام)، راح يبحث عن قائد جديد للشيعة، ليقول إن الامامة ليست من الله، فقال: (إنّ القائلين بالوصية السياسية التفرّاً حول

(1) ينابيع المودة: ج 3، ص 364 - 365؛ الامالي للطوسي: ص 654 - 655 / 1355.

(2) كمال الدين: ص 299 - 300.

الصفحة 308

محمد بن الحنفية باعتباره وصي أمير المؤمنين أيضاً<sup>(1)</sup>.

ولكنه نسي أو تناسى أنّ لواء بعض الشيعة إلى محمد بن الحنفية للطلب بثأر الحسين (عليه السلام) كان اضطرراً لأنهم خاطبوا. كما يقول المسعودي. زين العابدين على أن يكون إماماً لهم وقائداً في ثورتهم التي ينوون القيام بها، فرفض زين العابدين (عليه السلام)، وإليك نص المسعودي في ذلك: (وكتب المختار كتاباً إلى علي بن الحسين السجاد يريد على أن يبايع له ويقول بإمامته ويظهر دعوته.... فأبى أن يقبل الامام)<sup>(2)</sup>.  
وسر عدم قبول الامام (عليه السلام) دعوة القيادة هذه أنه بالامس القريب كان مع أبيه الحسين (عليه السلام) ويسمعه حينما يستنهضهم من دون جنوى، فاضطرّ أولئك بعد رفض الامام إلى أن يستمنوا شوعية ثورتهم من بيت علي بن أبي طالب، لعلم المسلمين بأنّ الوصية السياسية فيهم، فلجأوا إلى محمد بن الحنفية.

### أحاديث صريحة بالامامة والخلافة ليست من طرق الشيعة

ورأد الكاتب أن يتجاهل كلّ الحقائق التي تنور في فلك الحديث والتاريخ، والتي نصّت على كون أمير المؤمنين إماماً بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وخليفة ووصياً، ولكن تجاهله هذه العروة ليس بإطلاق شعار الضعف والتوهين بالروايات، بل تحت شعار: (جاءت من طرق الشيعة)، فقال حول موضوع الامامة: (إنّ الامامية استشهدوا بأحاديث صريحة بالخلافة والامامة ولكن من طرق الشيعة)<sup>(3)</sup>.  
وإليك مجموعة من الاحاديث الصريحة بالامامة والخلافة، ولكن لا من طريق الشيعة ومصايرهم، بل من طرق السنة ومصايرهم:

قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "إنّ هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا"<sup>(4)</sup>.

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 33.

(2) مروج الذهب: ج 3، ص 87.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 67.

(4) تزيخ الطوي: ج 2، ص 63؛ والكامل في التاريخ: ج 2، ص 62 - 64؛ والسورة الحليّة: ج 1، ص 461؛ وشوح



نهج البلاغة: ج13، ص210 و244؛ وتفسير الخزن: ج3، ص333؛ ومعالم التنزيل: ج3، ص400؛ ومختصر تليخ دمشق لابن عساكر: ج17، ص310-311.

الصفحة 309

وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "إنّ علياً مني وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن بعدي" (1).

أضف إلى ذلك حديث الغدير، الذي تناقلته السنّة، والذي قال أبو الطفيل زُيد: سمعته من رسول الله، ووافقه زيد، وأضاف: وإنه ما كان في الوحات أحد إلاّ رآه بعينه وسمعه بأذنه (2)، وعبر عنه الذهبي بأنّه حديث صحيح (3). وغير ذلك من الأحاديث، أمثال حديث المتولة المتواتر (4).

فهل هذه طرق شيعيّة يا أستاذ؟!

ثمّ عندما وجد الكاتب أنّ أحاديث الامامة والخلافة ليست منحوسة بطرق الشيعة فقط، راح يلوخّ بشعار التضعيف والاختلاق أو التأويل القسوي المخالف لظاهر رادة المعنى السياسي (5).

ولا أعلم أنّ لكلمات رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا" التي نقلها الطوي وتسالم عليها السنّة في التليخ والحديث. كما تقدّم. لا أعلم لها تأويلاً قسرياً، فتأويلها يحطّ من معناها السياسي الواد، وأما تهمة التضعيف والاختلاق فلا معنى لها، لأنّ هذه الكلمات وغوها جاءت في واث من لا يرى المعنى السياسي لعلي خلفاً لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فكيف يضع أو يخلّق حديثاً خلاف مبانيه وتوجّهاته. وأما حديث الغدير الذي حاول الكاتب أن يلتفّ عليه بتعريف معنى كلام السيّد

(1) مسند أحمد: ج4، ح19426؛ وسنن الترمذي: ج5، ح3712؛ ومصنّف ابن أبي شيبة: فضائل علي، ج7، ص504، ح58؛ والاحسان بترتيب صحيح ابن حبان: ج6، ص269، ح6938.

(2) سنن النسائي: ج5، ح8464.

(3) البداية والنهاية: ج5، ص228؛ وقال: قال شيخنا الذهبي هذا حديث صحيح.

(4) مسند أحمد: ج1، ح1493 و1512؛ صحيح البخاري: فضائل علي، رقم3503؛ صحيح مسلم: فضائل علي، ح

2404؛ مصنّف ابن أبي شيبة: فضائل علي: ج7، ص496، ح11-15.

(5) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص67.

الصفحة 310

الموتضى، فهذا الحديث سدّ باب البحث فيه العلامة الاميني في كتابه (الغدير في الكتاب والسنّة والادب)، ولم يتوكّ شلدة ولا ولدة تعلّقت في هذا البحث إلاّ أحصاها، فحيّى الله الاقلام الحقّة التي خدمت الاسلام والعلم بالتحقيق والتقيب المجرد عن النوافع، سوى البحث العلمي المحض الخادم لطلاب الحقيقة والموضوعية.

ثمّ هل من الانصاف أن ينسف واث أمة بالكامل، قائم على أساس النص والوصية بكلمتين (الجعل والاختلاق) كما يقول

أحمد الكاتب، من دون أن يبيّن مواضع الجعل والاختلاق، أو التعريف أو التأويل القسوي.

أضف إلى حديث الغدير تهنئة عمر لعلي بقوله: (هنيئاً لك يابن أبي طالب، أصبحت مولى كل مؤمن ومؤمنة) <sup>(1)</sup>، وبادر أبو بكر وعمر والصحابة إلى تهنئة أمير المؤمنين بالولاية والامورة من دون أن يبحثوا في دلالة كلمة مولى <sup>(2)</sup>. وكذلك، كلمات علماء المسلمين أمثال الحسن بن إواهم بن زولاق (ت 387) (حيث قال: (إن رسول الله استخلف أمير المؤمنين) <sup>(3)</sup>).

وجعل أبو الحسن الواحدي (ت 468) نفسه مسؤولاً عن هذه الولاية <sup>(4)</sup>، ويقول أبو حامد الغوالي (ت 505): (لكن أسفوت الحجة وجهها وأجمع الجماهير على متن الحديث من خطبته في يوم غدیر خم باتفاق الجميع.... فقال عمر: (بخ بخ لك يا أبا الحسن، لقد أصبحت هولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة)، فهذا تسليم ورضاً وتحكيم، ثم بعد هذا غلب الهوى لحب الولاية، وحمل عمود الخلافة وعقود البنود، وخفقان الهوى في قعقة الروايات، واشتباك لدحام الخيول، وفتح الامصار، ساقهم كأس الهوى، فعانوا إلى الخلاف الأول فنبوه وراء ظهرهم، واشتروا به ثمناً قليلاً، فبئس

(1) مسند أحمد: ج 4، ح 18011; تفسير الرازي: ج 12، ص 42; تذكرة الخواص: ص 36.

(2) تزيخ بغداد: ج 8، ص 284، ر 4392; ذخائر العقبى: ص 125.

(3) (المقوي في الخطط: ج 2، ص 222/389.

(4) الغدير: ج 1، ص 680.

ما يشترون) <sup>(1)</sup>. كل ذلك يعد تحدياً لنظرية الشورى المستحدثة، كما سؤى ذلك في البحوث اللاحقة.

## النص أم الشورى في فكر الصحابة؟

إنّ المتتبع للفكر السائد آنذاك يجد مسألة النص من المسائل المفروغ عنها، ولهذا تعجب أمير المؤمنين (عليه السلام) عندما سمع بذلك التدبير، وقال: "أومنهم من ينكر حقاً؟!".

فلو لم يكن الفكر السائد هو النص والوصية لما اعترف عمر بكثرة اللغط، وارتفاع الاصوات في السقيفة <sup>(2)</sup>، ولما أطلق كلمته المشهورة لابن عباس عندما قال له: (يابن عباس، أتتري ما منع قومكم منكم بعد محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)؟....<sup>(3)</sup> كرهوا أن يجمعوا لكم النبوة والخلافة).

ومتى كانت كراهية العرب ورضاهما هو المصدر لوضع الحكم الالهي؟! فهل قبلت العرب الاسلام وحابة صدر، ولم تضع على رأس رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الوفت، ولم تحاصره في شعب أبي طالب مع أنصلاه، ولم تحلّبه في بدر والاحزاب وغوها؟! فهذا فكر الخليفة الثاني في مسألة النص، وسأل ابن عباس مرة، قال له: (مزال ابن عمك زعم أن رسول

الله قد نصّ عليه).

إذن، كلمات أمير المؤمنين (عليه السلام)، وكلمات عمر وغیره من الصحابة . كما سنلاحظ . تبين أنّ النص هو الفكر الاسلامي الاصيل في الخلافة السياسية لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، أما باقي الصحابة فإليك كلماتهم:

عثمان بن عفان: قال يوماً لابن عباس: (ولقد علمت أن الامر لكم، ولكن قومكم دفعوكم عنه واختلوه دونكم) <sup>(4)</sup> .

(1) سر العالمين: ص 20.

(2) فتح البلري في شوح صحيح البخري: ج 14، ص 111، طبعة دار الفكر.

(3) تزيخ الطوي: ج 3، ص 288.

(4) شوح نهج البلاغة: ج 9، ص 9.

الصفحة 312

ابن عباس: جاء في معوض كلام ابن عباس لعمر عندما قاله له: (إنّ القوم كرهوا أن يجمعوا لكم النبوة والخلافة)، قال له ابن عباس: (وأما قولك: إنهم أخوا أن تكون لنا النبوة والخلافة، فإن الله عز وجل وصف قوما بالكراهية، فقال: (ذ لك بأنهم كرهوا ما أتول الله فأحبط أعمالهم) <sup>(1)</sup>). فجعّل ابن عباس الامر مولا من الله تعالى، وليس أولوية كما يقول الكاتب.

سلمان الفارسي: يقول: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: "إنّ وصيي وموضع سوّي وخير من أتوك من بعدي، ينجز عدتي ويقضي ديني علي بن أبي طالب" <sup>(2)</sup> .

أبو أيوب الانصاري: يقول: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول لفاطمة: "أما علمت أن الله عز وجل اطّلع على أهل الأرض فاختر منهم أباك فبعثه نبياً، ثم اطّلع الثانية فاختر بعلك، فلوحي إلي فأنكحته واتخذته وصياً" <sup>(3)</sup> .

بريدة: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: "كلّ نبي وصي وورث، وإنّ وصيي وورثي علي بن أبي طالب" <sup>(4)</sup> .

أمّ الخير بنت الحريش البرقية: وقفت تحرض أهل الكوفة على قتال معاوية فقالت: (هلموا رحمكم الله إلى الامام العادل والوصي الوفي والصديق الاكبر) <sup>(5)</sup> .

عمرو بن حمق القواصي: قال لامير المؤمنين (عليه السلام): (والله يا أمير المؤمنين، إنّي ما أحببتك ولا بايعتك على قباة بيني وبينك، ولا رادة مال تؤتينه، ولا سلطان ترفع ذكوي به، ولكنني أجبتك لخصال خمس: إنك ابن عم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ووصيّه...) <sup>(6)</sup> .

محمد بن أبي بكر: بعث رسالة إلى معاوية يصف فيها أمير المؤمنين بقوله: (هو

(1) تاريخ الطبري: ج 3، ص 288.

(2) مجمع الزوائد: ج 9، ص 113; كنز العمال: ج 11، ص 610، ح 32952.

(3) مجمع الزوائد: ج 8، ص 253؛ الفصول المهمة: ص 296.

(4) مناقب ابن المغزلي: ص 141، ج 238؛ ميزان الاعتدال: ج 2، ص 273.

(5) بلاغات النساء: ص 37 . 38.

(6) شوح نهج البلاغة: ج 3، ص 181 . 182.

الصفحة 313

(1) ورث رسول الله ووصيّه... .

(2) ومن لقب علياً (عليه السلام) بالوصي أبو نر، وحذيفة بن اليمان، وحجر بن عدي، وأبو الهيثم بن التيهان، وغيرهم ، ولهذا يقول اليعقوبي: (كان المهاجرون والانصار لا يشكّون في علي) (3) . وأكثر من ذلك، ونتيجة للعقيدة الراسخة في مسألة النص في فكر الصحابة، اضطرّ البعض منهم أن واجع عمر بن الخطّاب ويسأله أن ينص علي من يخلفه (4) .

### أهل البيت (عليهم السلام) ونظريّة النص

يقف أهل البيت في طليعة المدافعين والعاملين لتوكيز نظريّة النص في الفكر الاسلامي، ابتداءً من أولّ مظلوم في الاسلام، وانتهاءً بالحسن العسكري (عليه السلام) وولده القائم (عجل الله تعالى وجه الشريف)، يقول أمير المؤمنين (عليه السلام) في هذا المجال مخاطباً الأمة التي خلفت عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وراءها: "الله الله، لا تتسوا عهد نبيكم إليكم في أمري" (5) .

وسار ولده الامام الحسن (عليه السلام) وثاني أئمّة أهل البيت (عليهم السلام) على هذا المنوال، فقال معوقاً بنفسه: "أنا ابن النبي، وأنا ابن الوصي" (6) .

(7) وركّز ذلك المفهوم عندما قال بعد وفاة أبيه: "علي خاتم الاوصياء" .

وطالب الأمة الاسلامية بالانصياع لاهل البيت (عليهم السلام) لانهمّ الاوآء والقادة لهذا

(1) مروج الذهب: ج 3، ص 21؛ وقعة صفين: ص 118.

(2) تزيخ اليعقوبي: ج 2، ص 165 . 183؛ وقعة صفين: ص 94 . 119.

(3) تزيخ اليعقوبي: ج 2، ص 124.

(4) الكامل في التزيخ: ج 3، ص 65.

(5) الطوسي، الاحتجاج: ج 1، ص 183.

(6) ذخائر العقبى: ص 239.

الدين بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فقال مخاطباً إياهم: "اتقوا الله فينا، فإننا امرؤكم" (1).

واحتج ثالث أئمة أهل البيت الحسين بن علي (عليهما السلام) بحديث الغدير، الذي يثبت الخلافة بالنص لا بالشورى على أمة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، مطالباً إياهم بحفظ حقوق أهل هذا البيت التي غضبت (2).

وكذلك منهج زين العابدين (عليه السلام) في الدفاع عن هذا الحق المغصوب لم يختلف عن منهج آبائه الذين سبقوه، بل بنفس الأسلوب راح الامام (عليه السلام) ينبه الأمة من سباتها بقوله: "وذهب آخرون إلى التقصير في أمرنا، واحتجوا بمتشابهة القرآن، فتأولوا برأئهم.... فإلى من يؤع خلف هذه الأمة، وقد درست أعلام هذه الملة، ودانت الأمة بالفوقة والاختلاف، يكفر بعضهم بعضاً، والله تعالى يقول: (لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَوَفَّوْا وَأَخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ)، فَمَنْ الْمُؤْتَوِّقُ بِهِ عَلَى إِبْلَاحِ الْحِجَّةِ وَتَأْوِيلِ الْحُكْمِ إِلَّا أَعْدَالُ الْكِتَابِ وَأَبْنَاءُ أُمَّةِ الْهُدَى وَمَصَابِيحِ الدَّجَى، الَّذِينَ احْتَجَّ اللَّهُ بِهِمْ عَلَى عِبَادِهِ، وَلَمْ يَدْعِ الْخَلْقَ سِوَى مَنْ غَيْرِ حِجَّةٍ؟ هَلْ تَعْرِفُونَهُمْ أَوْ تَجِدُونَهُمْ إِلَّا مَنْ فُوعِ الشَّجَرَةِ الْمَبْرُكَةِ وَبَقَايَا الصَّفْوَةِ الَّذِينَ أَذْهَبَ اللَّهُ عَنْهُمْ الرَّجْسَ وَطَهَّرَهُمْ تَطْهِيراً؟" (3).

واستمر أئمة الهدى ومصابيح الدجى على هذا المسلك في الدفاع عن حقهم وبأساليب مختلفة، توعاً ترة، واحتجاجاً آخرى، والمتصفح للتراث الحديثي والتاريخي يجد هذا بوضوح عند أهل البيت (عليهم السلام)، يقول الصادق (عليه السلام): "أترون أن الوصي منا يوصي إلى من يريد؟ لا، ولكنه عهد من رسول الله لرجل فوجل، حتى ينتهي الأمر إلى صاحبه" (4).  
ويجيب الامام الصادق (عليه السلام) على سؤال المفضل عن تفسير قوله تعالى: (وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ)، قال: "يعني بذلك الامامة، جعلها الله في عقب الحسين إلى يوم

(1) الصواعق المحرقة: ص 137، طبعة مصر، 1312 هـ.

(2) كتاب سليم: ج 2، ص 791؛ الغدير: ج 1، ص 397 . 398.

(3) الصواعق المحرقة: ج 2، ص 443 . 444، في تفسير الآية (واعتصموا بحبل الله جميعاً).

(4) الكافي: ج 1، ص 337 . 334، ح 2، باب 60.

### القيامة.

ولم يكتف المفضل بهذا الجواب، بل راح يسأل عن السر وراء جعل الامامة في ولد الحسين (عليه السلام) دون ولد الامام الحسن (عليه السلام)، وهما سبطا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وسيدا شباب أهل الجنة، فأجابه الصادق (عليه السلام): "إن موسى وهارون كانا نبيين مرسلين أخوين، فجعلها الله في صلب هارون دون صلب موسى، ولم يكن لاحد أن يقول: لم فعل الله ذلك؟ فإن الامامة خلافة الله عزوجل، ليس لاحد أن يقول لم جعلها الله في صلب الحسين دون صلب الحسن؟

لأنّ الله هو الحكم في أفعاله، لا يُسأل عن فعله وهم يسألون" (1).

وهل هناك أوضح من هذا الدفاع عن المنهج الرسالي في الخلافة والامامة؟!

وهكذا سار الامام موسى الكاظم (عليه السلام) في دفاعه عن منصبه الذي نصّبه الله فيه، فقال للرشيد: "أنا إمام القلوب، وأنت امام الجسوم" (2).

وأما علي بن موسى الرضا فقد ذكر لاهل نيشابور حديث السلسلة الذهبية: "لا إله إلا الله حصني، فمن دخل حصني أمن من عذابي". وذكر لهذا الحديث تلك السلسلة الذهبية. آباءه الطاهرين. التي يقول عنها أحمد بن حنبل: (لو قأت هذا الاسناد على مجنون لوى من جنته) (3).

فعندما ذكر الرضا (عليه السلام) ذلك لاهل نيشابور، أخرج رأسه من راحلته وقال لهم: "بشروطها، وأنا من شروطها" (4). بل أكثر من ذلك جعل الامام الرضا (عليه السلام) طاعته مفروضة على الناس، فقال له أحدهم يوماً: طاعتك مفروضة؟ فقال: "نعم"، ورأد ذلك الرجل أن يعرف أنّ هذه الطاعة هي نفس تلك الطاعة التي امتلكها علي بن أبي طالب (عليه السلام)، فقال له: مثل طاعة

---

(1) بحار الانوار: ج 12، ص 66، باب 3، ح 12.

(2) الصواعق المحرقة: ج 2، ص 592.

(3) مناقب آل أبي طالب: ج 4، ص 341 . 342.

(4) نقله في مجلة للسنة الاولى ص 415 عن صاحب تزيخ نيسابور; عيون أخبار الرضا: ج 1، ص 145.

علي بن أبي طالب؟ فقال: "نعم" (1).

ويتعجب الامام من بعض أصحابه الذين يريدون أن يحدّثوا تكليف الامام في إظهار أمره، فقال له الحسين بن مهوان: قد أتانا ما نطلب إن أظهرت هذا القول، قال: "تريد ماذا؟ أتريد أن أذهب إلى هارون فأقول له: إني إمام وأنت لست شيء" (2). إذن، النص والوصية هو المنهج الذي سار عليه أئمة أهل البيت (عليهم السلام) في توعية الأمة وتعيينها بأئمتها وأمرائها، ولا يسع المجال هنا لذكر أقوال وتقويات أئمة أهل البيت (عليهم السلام) في هذا الخصوص، والتي ملأت كتب الشيعة والسنة المتوجمة لحياتهم.

## الفكر السياسي الاموي

المنتبّع للحدّث السياسية المتداعية بعد عهد الخلفاء الاربعة يجد أن الفكر السياسي العام قائم على أساس الوصاية والنص بالخلافة (الارض لله وأنا خليفة الله) (3).

وهذه الدعوة لم تكن اعتباطية وشعراً طُرح من دون جوى، بل كان لهذا المصطلح (خليفة الله) الاثر الكبير في نفوس الناس، وفي لتكرات الفكر السياسي الموروث من أحاديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولهذا ادعى الامويون أن الله هو الذي نصبهم في أماكنهم التي اغتصوها من أهل البيت (عليهم السلام)، وكما قال الحجاج بن يوسف: (إن أمير المؤمنين عبدالملك بن مروان استخلفه الله في بلاده ورتضاه إماماً على عباده...)<sup>(4)</sup> .

وتشبَّت الامويون بهذه المصطلحات لما لها من امتيازات خاصة في الفكر الاسلامي توفد من يحملها بالدعم الشرعي والشعبي، وعلى مختلف الاصعدة والمايدين، ولهذا يقول الوليد بن يزيد في بيعته: (استخلف الله خلفاءه على منهاج نبوته حين قبض نبيه)<sup>(5)</sup> .

---

(1) الكافي: ج 1، ص 243; مسند الامام الرضا: ج 1، ص 103، ج 39.

(2) كشف الاستار: ج 1، ص 432.

(3) أنساب الاشراف: ج 4، ص 117.

(4) الامامة والسياسة لابن قتيبة: ج 2، ص 25.

(5) تزيخ الطوي: ج 5، ص 529.

---

الصفحة 317

ويوضّح هذا الادعاء، وهذا الاستخلاف، أن المسألة لم تكن شوري، بل هي نص إلهي على خلافة المسلمين بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

وبتّ الامويون دعواتهم في الامصار ليلبغوا بهذا الدستور الاسلامي الصحيح الذي صوفوا مصاديقه وأبقوا المفهوم على حاله، يقول روح بن زنباع الجذامي لاهل المدينة حين أبطوا عن بيعة يزيد: (إنا لا ندعوكم إلى لحم وجذام وكلب، ولكننا ندعوكم إلى قویش ومن جعل الله له هذا الامر واختصّه به، وهو يزيد بن معاوية)<sup>(1)</sup> .

فعرّف ابن زنباع مصاديق مفهوم النص والوصية؛ ليحوّل الشرعية من أهل بيت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى يزيد الذي كوّه القويب والبعيد.

واعترف أحمد الكاتب بهذا الفكر السياسي الاموي، وقال: (إنّ الامويين كانوا يقولون للمسلمين: إنّ الله اختلهم للخلافة وآتاهم الملك)<sup>(2)</sup> .

وراح الامويون يلصقون مفهوم العصمة بهم، وأطلق الحجاج لقب المعصوم على عبدالملك بن مروان، وقال في رسالة وجهها إليه: (لعبد الله عبدالملك أمير المؤمنين وخليفة رب العالمين، المؤيد بالولاية، المعصوم من خطل القول وزلل الفعل بكفالة الله الواجبة لنوي أمره)<sup>(3)</sup> .

فالفكر السياسي الاموي قائم على مفاهيم الوصية والنص والعصمة من الله تعالى، لما لتلك المفاهيم من شوعية اكتسبتها من أحاديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

إذن، ليس للشورى نصيب في الفكر السياسي الاسلامي في عصوره الأولى.

أمّا الفكر العباسي فكان يقوم على مفهوم النصّ والوصية من علي (عليه السلام) إلى ابنه محمد بن الحنفية، وإلى أبي هاشم. فكلّ تلك الافكار كانت مبنية على مفاهيم الولاية والنص والعصمة، فأين مبدأ الشورى الذي يقوّه أحمد الكاتب دستوراً

للمسلمين؟ ولا يتوقّع أحد أن الامويين

(1) البيان والتبيين: ج 1، ص 392.

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 47.

(3) العقد الفريد: ج 5، ص 25.

الصفحة 318

والعباسيين طرّحوا مفهوم النص والوصية اعتباراً، بل كان أمراً مَرُوساً ليكسوا الشرعية بحرف المصداق فقط، وإبقاء هذه المفاهيم على حالها.

ولمّا لم يجد الكاتب في كلّ الافكار السياسية التي طرّحت ابتداءً من الخلفاء الاربعة والي الفكر الاموي، ثم العباسي. عندما لم يجد منفذاً راح يعلّق أخطاءه المنهجية على العصمة، ويجعل ذلك المفهوم رد فعل من قبل الشيعة إلى ما طرّحه الامويون، فقال: (وربما كان ادعاء العصمة للامام. من أهل البيت. رد فعل من بعض الشيعة على قيام الامويين بتعيين من بعدهم) (1).

وهذا القول يمكن تصديقه إذا كانت العصمة مدعاة من قبل الشيعة لاهل البيت (عليهم السلام)، أمّا إذا كانت العصمة ثابتة لهم بنص القرآن، وباعتراف المفسرين السنة والشيعة، فيكون قول أحمد الكاتب زخرفاً.

يقول الولي في تفسيره لاية التطهير: (إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا)، يقول: (إنّ الرجس قد يزول عيناً ولا يطهر المحل، فقله تعالى (ليذهب عنكم الرجس) أي يزيل عنكم الذنوب (ويطهركم) أي يلبسكم خلع الكرامة) (2).

و(ال) في كلمة (الرجس) لا يمكن أن تكون عهدية لخلو ما سبق من الايات من أي غلام حول الرجس، فهي إما جنسية أو استوائية، وهذا المعنى شامل لنفي جميع أنواع الرجس صغراً أو كبيراً. فالعصمة ثابتة لاهل البيت بنص القرآن.

أمّا أهل البيت التي عنّتهم الاية فهم: فاطمة وعلي والحسن والحسين (عليهم السلام)، وصوّح بذلك التومذي ومسلم والحاكم الحسكاني والحاكم في مستتركه والهيثمي (3).

ومن بعدهم من ولدهم بدليل قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "يخرج رجل من أهل بيتي..."

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 47.

(2) تفسير الفخر الرازي: ج 25، ص 181.

(3) سنن التومذي: ج 5، ص 657، ح 3871؛ مسند أحمد: ج 6، ح 25969؛ صحيح مسلم: ح 2424؛ شواهد



التتويل: ج2، ص62; المستترك على الصحيحين: ج3، ص172، ح4748; مجمع الزوائد: ج9، ص167.



ويقصد به المهدي المنتظر (عج) ثاني عشر الائمة (عليهم السلام).

فالعصمة بنص القرآن ثابتة ومصاديقها بنص رسول الله مشخصة وليست هي ادعاء للشيععة أمام الامويين، كما قال الكاتب.

أضف إلى ذلك قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهرون معصومون"<sup>(1)</sup>.

### نظريّة الامامة العباسية

من الأمور المهمة التي اعتمد عليها الكاتب في نظرية الشورى هي المعارضة العباسية؛ لان الامر لو كان نصاً لما حدثت هذه المعارضة وبهذا الحجم، وسنتطرق إلى هذه المسألة بالتفصيل، فنقول:

قبل التعرف على أوصياء بني العباس لا بد من تنقيح مسألة مهمة تركز عليها مسألة الوصية في بني العباس، ألا وهي تحديد شعرات الفكر العباسي الاوّل الذي انطلق لاستلام السلطة، فما هو الشعار المعبر عن ذلك الفكر الذي طرحه العباسيون، والتفت فصائل المقاومة حوله بمجرد سماعه.

وبمطالعة الرواية التريخيّة نجد أنّ أوّل شعار طرح لاستنهاض الناس ضد الامويين هي الدعوة للرضا من آل محمد، وهذا الشعار كان واضح المعاني في الفكر الاسلامي، ولا يشك أحد أنّ آل محمد هم ابنا علي: الحسن والحسين، وكان هذا الشعار يؤلّف الفصائل ويجمعها لتحقيق الهدف، لان كلمة أهل البيت هي السحر الذي يؤلّف قلوب مختلف طبقات الشعب، ويجمعهم حول الراية السوداء<sup>(2)</sup>.

ولهذا يعتذر أبو مسلم الخراساني الممهّد الاوّل للدولة العباسية بعد القتل والتشريد لال الرسول يعتذر بقوله: (وزويت الامر عن أهله ووضعت في غير محلّه)<sup>(3)</sup>.

(1) ينابيع المودة: ج 3، ص 384، باب 94.

(2) الامام الصادق والمذاهب الاربعة: جلد 1، ج 1، ص 532.

(3) تزيخ بغداد: ج 10، ص 206 . 207.

وواضح معنى (زويت الامر عن أهله ووضعت في غير محلّه)، بأنّه استنهاض الناس للرضا من آل محمد، ثم بعد ذلك وعندما استتبت الأمور تغيّرت المصاديق لذلك الشعار، وادعى العباسيون الوصاية من طريق أبي هاشم بن محمد بن الحنفية، وقد لاقت هذه القصة بعض القبول في بعض المناطق الاسلامية كما يقول أحمد أمين.

ولكن لو استجوبنا التزيخ، كيف ادعى العباسيون الوصاية من أبي هاشم. أجاب ابن أبي الحديد عن أبي جعفر الاسكافي

حيث قال: (لَمَّا مات علي أمير المؤمنين (عليه السلام) طلب محمد بن الحنفية من أخويه الحسن والحسين موآته من العلم، فدفعأ إليه صحيفة لو أطلعاه على غيرها لهلك، وكان في هذه الصحيفة ذكر لدولة بني العباس، فصوَح ابن الحنفية لعبدالله بن العباس بالامر وفصله له) <sup>(1)</sup>.

إذن، توجد صحيفة من موآث علي (عليه السلام) عند محمد بن الحنفية، اطلعَ عليها عبدالله ابن العباس، ويبقى سؤال يقول: كيف وصلت هذه الصحيفة لبني العباس ليجعلوها وثيقة مهمة من وثائق الدولة العباسية الرسمية؟ والجواب على ذلك: أنّ هذه الصحيفة وصلت إليهم من طريق أبي هاشم عبدالله ابن محمد بن الحنفية، الذي نهض بالثورة ضدّ الامويين، فلقد قيل: إنّ عبدالله هذا اجتمع مع محمد بن علي بن عبدالله بن العباس ومعاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب، وعبدالله بن الحرث بن نوفل بن الحرث بن عبدالمطلب، وهؤلاء الثلاثة هم الذين حضروا وفاة أبي هاشم هذا، وأطلعهم على أهداف ثورته <sup>(2)</sup>.

وبعد أن توفي أبو هاشم هذا، ادعى كل من محمد بن علي ومعاوية بن عبدالله بن جعفر الوصاية منه، وهذا الادعاء يكشف عن أمور:

1 . أنّ أبا هاشم لم يوص لآحد منهما، والإلما اختلفا في ذلك، وخصوصاً أنّ عبدالله بن الحرث بن نوفل كان حاضراً ذلك الاجتماع ولم يؤيد أحداً.

---

(1) شرح نهج البلاغة: ج 7، ص 149 - 150.

(2) الحياة السياسية للامام الرضا: ص 29.

2 . إنّ هؤلاء اطلعوا على تلك الصحيفة من هذا الطريق، ولهذا ادعى كل واحد منهم الوصاية، ليكون له السبق في تأسيس تلك الدولة الموعودة.

إلى هنا تبيّن أنّ موآث علي (عليه السلام) كان فيه صحيفة، ذكرت دولة بني العباس، وصرّحاً بذلك عندما قال داود بن علي وهو والي مكة آنذاك من قبل أخيه السفّاح، قال: (إنّ الله ما كان بينكم وبين رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) خليفة إلّا علي (عليه السلام) وأمير المؤمنين هذا الذي خلفي) <sup>(1)</sup>، يعني السفّاح.

إلى هنا نجد أنّ العباسيين ورثوا الخلافة من صحيفة لموآث علي، اطلعَ عليها محمد ابن الحنفية، ثم ولده أبو هاشم، ثم سوت في ولد ابن الحنفية، ومن ثمّ إلى العباسيين الذين ادعوا الوصاية من أبي هاشم، وهذه الصحيفة وإن كانت هي إنباء عن غيب، لكن حاول العباسيون غش المسلمين بأنّها وصية جاءت من علي بن أبي طالب (عليه السلام).

ولكن بقي سؤال: إذا كانت من علي بن أبي طالب (عليه السلام) وهي كما وعمون وصية، فلماذا سوت في بني العباس ولم تسر في ولد الحسن والحسين (عليهما السلام)؟ فلا بدّ للعباسيين أن يجيبوا عن هذا التساؤل.

ولم يجد العباسيون طريقاً لذلك إلا من خلال تغيير سلسلة الوصاية، وحذف اسم علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وتعديل

البنود، فهَدَّ هارون الرشيد أبا معاوية الضير وهو أحد محدثي المرجئة، وقال له: (هممت أنه من يثبت خلافة علي فعلت به وفعلت)، ولم يقف العباسيون عند هذا الحد، بل أسسوا فرقة الراوندية، أسسها المهدي، وجعلت هذه الفرقة العباس هو الامام بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ثم لعبدالله بن العباس ثم... حتى يصل الامر إليه <sup>(2)</sup>.

إذن، عدلَّ البند، وجعل مصدر السلسلة العباس بن عبدالمطلب؛ حتى لا يطالب أبناء الحسن والحسين بالخلافة والوصية، ونحن هنا لا نريد من البحث أكثر من ذلك، وإلا فقد بقي من الكلام مزيد.

---

(1) مروج الذهب: ج 3، ص 282؛ تاريخ الطبري: ج 6، ص 84؛ تاريخ اليعقوبي: ج 3، ص 97.

(2) فرق الشيعة: ص 62 . 63؛ تزيخ ابن خلون: ج 3، ص 218؛ مروج الذهب: ج 4، ص 236.

---

الصفحة 322

إلى هنا نجد أن الفكر العباسي قائم على الوصية والنص، ولهذا قال أحمد الكاتب: (فقاموا . العباسيون . بالانسحاب من الفكر الشيعي القديم وتعديل نظريتهم السياسية، وذلك بإعادة صياغة مصدر الشوعية لنظامهم الوليد استنادا إلى أولوية جدّهم العباس بن عبدالمطلب) <sup>(1)</sup>.

فوقع أحمد الكاتب في شباك النص والوصية الذي طرده طيلة مدة بحثه وإن حاول أن يضيف كلمة "أولوية جدّهم العباس"، فهذه الكلمة لا تنفع؛ لاننا علمنا بأن السلسلة التي غوّها العباسيون كانت سلسلة وصاية ونص السابق على اللاحق، ولهذا قال أحمد الكاتب: (انسحب العباسيون من الفكر الشيعي القديم)، ولو سألنا أحمد الكاتب: ما هو الفكر الشيعي القديم؟ فإنه لن يستطيع أن يجيب بأكثر مما أجاب به أبو مسلم الخراساني بقوله: (وزويت الامر عن أهله ووضعته في غير محلّه) <sup>(2)</sup>.

فأهله هم الحسن والحسين وأولاد الحسين (عليهم السلام)، واحداً بعد واحد، والفكر الشيعي القديم هو النص والوصية لهم، كما نقلته كتب الشيعة وتسالمت عليه أقطاب الفكر الشيعي كاوا عن كابر.

إذن، الامامة العباسية كانت قائمة على مسألة النص والوصية، وهذا يبرز لنا مدى التفكير الاسلامي بمسألة الخلافة المحملة بتبعات النص، ولذلك حاول العباسيون استغلال ذلك.

### موقف بعض الحسنيين

لقد تبين فيما مضى أن الفكر العباسي قائم على أساس النص والوصية، كما رأينا في السلسلة المدعاة، سواء كانت من علي بن أبي طالب أو من العباس، المهم أن الفكرة واحدة، وهي ادعاء الوصاية والنص لا الشورى والانتخاب والاولوية، كما يحاول الكاتب إثبات ذلك، هذا بالنسبة للفكر السياسي العباسي.

---

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 42.

(2) تزيخ بغداد: ج 10، ص 206 . 207.

أما بالنسبة لبعض الحسينيين الذين حاول أحمد الكاتب أن يستفيد من موقفهم المعروض لاهل البيت (عليهم السلام)، فأضاف لبعض الكلمات التي وردت على لسان أحد الحسينيين كلمة (ليس) ليحرّف المعنى الكلّي للرواية، حيث إن قول عبدالله بن الحسن: (لنا في هذا الامر ما ليس لغيرنا) <sup>(1)</sup>، وهو يؤكّد مسألة النص والوصية، فأضاف أحمد الكاتب له كلمة (ليس) ليحرّف معناه، ويستفيد منه كموقف حسني مؤيد للشورى، وقال: إن عبدالله بن الحسن يقول: (ليس لنا في هذا الامر ما ليس لغيرنا) <sup>(2)</sup>. وحتى لو كانت هناك معارضة فلا تنفع الكاتب لانّها تدعو إلى الامامة، فهذا إواهم بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي (عليهما السلام) يدعو إلى إمامة أخيه محمّد كما يقول الاشعري <sup>(3)</sup>، مع أنّ محمداً لم يحصل على ذلك عن طويقة بيعة حتى تفسّر الامامة بهذا الطويق، وكذلك قال السيد الخوئي: (إن عبدالله بن الحسن قد نصب نفسه للامام) كما تقدم.

إذن، موقف بعض الحسينيين لم ينفع أحمد الكاتب أبداً وإن حاول أن يحرّف في بعض المورّد. كما ذكرنا سابقاً. أو يضع عنواناً باسم المعارضة الحسينية <sup>(4)</sup>، ليوهم القارئ بأنّ الامامة كانت لها معارضة شديدة.

وفي ختام هذا الكلام نقول: إنّ التريخ قد ظلم الحسينيين في مواقفهم، وإن وقف البعض أمام الائمة (عليهم السلام). كما وقف أولاد الائمة أمثال جعفر الكذاب. ففي الحسينيين الحسن المثني الذي كان كما يقول المفيد: (جلاً جليلاً، رئيساً، فأضلاً، ورعاً، كان يلي صدقات أمير المؤمنين في وقته.... إلى أن قال: ومضى ولم يدع الامامة ولا ادعاها له مدّع) <sup>(5)</sup>. وغوه من الحسينيين الذين كانت لهم مواقف مشرّفة مع الائمة (عليهم السلام)، وكان

(1) بصائر الدرجات: ص 153.

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 31.

(3) المقالات والفرق: ص 76.

(4) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 44.

(5) معجم رجال الحديث: ج 4، ص 301 . 302، رقم 2761.

بعضهم رواة حديث أمثال عبدالعظيم الحسيني وغوه، ولدينا كلام كثير ليس هنا محلّه.

### العدو يعترف بإمامة أهل البيت (عليهم السلام)

لا توجد شهادة أوثق وأدق وأصدق من شهادة العدو، لأنّ العدو يسعى دائماً إلى أن يجعل من يعاديه صغواً في أعين الناس، كما اعترف المأمون بذلك عندما قال: (ولكننا نحتاج إلى أن نضع منه . الامام الرضا . قليلاً قليلاً) <sup>(1)</sup>.

إذن، فالعدو خير شاهد عندما يعترف لنا بإمامة أهل البيت (عليهم السلام)، ولنأتى إلى أعداء الائمة، أمثال المنصور وابن

مؤنس والوشيد والمأمون وأبي مسلم الخراساني الذين جرّوا سيوفهم لتحجيم نور الائمة (عليهم السلام) داخل المجتمع

الاسلامي، يقول المنصور: (قتلت من نويّة فاطمة ألفاً أو يزيدون، وتوكت سيدهم وولاهم وامامهم جعفر بن محمد) (2).

فهل يحتاج هذا النص إلى شوح واستدلال على اعتقاد المنصور بأنّ الامام هو جعفر بن محمد عند الشيعة الامامية؟!!

أمّا ابن مؤنس فقد أطلق تلك العبلة التي بيّنت موقع الامام الرضا (عليه السلام) في قلوب المسلمين، فقال للمأمون سواً.

والرضا (عليه السلام) جالس إلى جانبه .: (يا أمير المؤمنين هذا الذي بجانبك والله صنم يعبدون الله) (3).

وكذلك المأمون عندما أراد أن يمرّر المخطّط على الرضا (عليه السلام) ويجعله جسواً شوعياً لمنصبه، يقول المسعودي

وابن الاثير: (إنّه صوّح بموقع الامام في قلوب الناس) (4).

والوشيد يشكو لعظيم الوامكة يحيى بن خالد غمّه وحيوته في أمر الامام موسى الكاظم (عليه السلام)، وصوّح له يحيى

هذا بموقع الامام، فقال: (إنّ الكاظم أفسد علينا قلوب

---

(1) شرح شافية أبي فراس: ص 473; دلائل الامامة: ص 198 ذكر معجزاته (عليه السلام).

(2) الادب في ضل التشيع: ص 63 . نقلاً عن شوح القصيدة الشافية: ص 161.

(3) مسند الامام الرضا: ج 1، ص 86 / باب ما وقع بينه وبين المأمون.

(4) مروج الذهب: ج 4، ص 34; الكامل لابن الاثير: ج 6، ص 326.

الصفحة 325

(1) الناس).

ولا تجد أصوح من كلام أبي مسلم الخراساني، عندما صوّح برسالته الموجهة إلى المنصور، فقال: (إنّ أخاك أموني أن

أجرّد السيف وأخذ بالظنة، وأقتل على التهمة، ولا أقبل المعذرة، فهتكت بأمره حرّمت حتم الله صونها، وسفكت دماء فؤض

الله حقنها، وزويت الامر عن أهله ووضعت في غير محلّه) (2).

والمنتبع لكتب التاريخ والحديث يجد الكثير من الشطحات التي اعترف بها الاعداء بإمامة أهل البيت (عليهم السلام)، وما

هي إلا وثيقة دامغة بحق كل من يدعي أن الامامة والخلافة منصب شاعر تشغله المهاترات الكلامية واللغزول تقاع

الاصوات، كما عبّر بذلك عمر عن اجتماع السقيفة) (3).

## اتهام لا محلّ له

عاد الكاتب من جديد لاتهام الفكر الامامي بإسقاط الشورى كمنظويّة سياسية للحكم، وقال: (يقوم الفكر الامامي بإسقاط

الشورى طويلاً لا اختيار الامام، ويحلّ محلّها النص...) (4).

فلم تكن هناك شورى حتّى يسقطها الفكر الامامي، بل كان الفكر الاسلامي مستسلماً لفكرة النص والوصية آنذاك.

فأين الشورى ممّا خرّجه الطوي، وقال: إنّ الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال لعلي: "إنّ هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا" (5)!

وأين الشورى وأمير المؤمنين يناشد بحديث الغدير الذي نُصّبَ به ولياً على

(1) الغيبة للطوسي: ص 20.

(2) تزيخ بغداد: ج 10، ص 206 . 207 ; البداية والنهاية: ج 10، ص 74.

(3) فتح البلي في شوح صحيح البخاري: ج 14، ص 111، طبعة دار الفكر.

(4) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 63.

(5) تزيخ الطوي: ج 2، ص 63 ; الكامل في التزيخ: ج 2، ص 62 . 64 ; السوة الحليّة: ج 1، ص 461.

الصفحة 326

المسلمين؟ وأين الشورى واثنًا عشر بديراً يشهدون لعليّ بأنة ولي بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) (1)؟ وأين

الشورى والرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) يصوّح بقوله: "يكون اثنا عشر أمواً كلهم من قویش" (2)؟ وأين الشورى وعمر

يقول: (لو كان سالم حياً لما جعلتها شورى) (3)؟ وأين الشورى وعمر يقول: (بيعة أبي بكر فلتة)؟

فأي شورى ينادي بها أحمد الكاتب، هل هي التي وقف على رأسها صهيب الرومي فينتظر النتيجة لمدة ثلاثة أيام والإ

ضُربت أعناقهم؟ (4)

هذه هي الشورى في التزيخ والفكر الاسلامي.

أمّا النص والوصية فتملك من الوصيد في الفكر ما لا تملكها مسألة مطلقاً، وكيف لا تملك هذا الوصيد ورسول الله يقول

لعلي: "أنت منّي بمقرلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي" (5)، وكذلك يقول: "علي منّي وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن

بعدي" (6)، وهنأ عمر أمير المؤمنين بقوله: (هنيناً لك يابن أبي طالب، أصبحت مولى كل مؤمن ومؤمنة) (7).

فلم يكن للشورى أي رصيد . كما وضّحنا فيما سبق . حتّى يسقطها الفكر الامامي، كما يقول الكاتب.

(1) مسند أحمد: ج 1، ح 642 و672 و953 و964; سنن النسائي، كتاب الخصائص: ح 8542.

(2) صحيح البخاري: كتاب الاحكام، باب الاستحلاف، ح 6796.

(3) طبقات ابن سعد: ج 3، ص 248 . نقلاً عن خلافة الرسول بين الشورى والنص: ص 36.

(4) الكامل في التزيخ: ج 3، ص 67.

(5) مسند أحمد: ج 1، ح 1466 و1493 ; صحيح البخاري: فضائل علي، ح 3503 ; صحيح مسلم: ح 2404; مصنف

ابن أبي شيبة: ج 7، ص 496، ح 14.

(6) مسند أحمد: ج 4، ص 19426 ; سنن الترمذي ج 5، ح 3712.

### النتيجة النهائية

تعتبر الامامة السياسية ركزة من مرتكبات الفكر الاسلامي الاصيل لما لها من تأكيدات حصلت عليها من الوان والسنة، ولذا نجد كل من له طوح سياسي للوصول إلى سدة الحكم ينشبت بتلك الركزة، فلقد تشبث الامويون بها، فرفعها معاوية كشعار يقول: (الارض لله وأنا خليفة الله)، وأطلق عبدالملك بن مروان كلمته المشهورة بحق السلطان، حيث قال: (هو ظل الله في الارض).

وهذه الصفات هي صفات الامام القائم بالحق والموصى إليه، فراد معاوية وعبدالملك وأمثالهما أن يشوشوا الفكر الاسلامي بهذه العبارات بتعريف مصاديقها، ولكنهم فشلوا في كسب الامامة والسيطرة على شوعية الحكم بلقب الوصي أو الامام. وكذلك ادعاها العباسيون بعدما عدلوا في حلقات الوصية كما اتضح سابقا، حتى وصل الامر إلى أن يخزوا الفوق، كالواندية التي ادعت أن رسول الله قد قبض، وأن أحق الناس بالامامة بعده العباس بن عبدالمطلب<sup>(1)</sup>. وفشل العباسيون كما فشل الامويون. من قبل. في كسب امتيازات المصطلح، وصوح بفشلهم هذا الدكتور أحمد محمود صبحي عندما قال: (ذلك المثل الاعلى للعدالة والمسواة الذي انتظوه الناس من العباسيين قد أصبح وهماً من الالهام، فشراسة المنصور والوشيد وجشعهم وجور أولاد علي بن عيسى وعبثهم بأموال المسلمين يذكرونا بالحجاج وهشام ويوسف الثقفي، وعم الاستيلاء أواد<sup>(2)</sup> الشعب).

ونستطيع أن نفهم من واسة كل تلك الادعاءات أن الجميع يسعى للحصول على امتياز الامامة ليكسب الشوعية والخلافة لعموم المسلمين، وهذا يوجح لنا عمق هذه الفكرة في الذهن الاسلامي، بحيث لم يستطع الكاتب أن يجد طويقا لتأويل هذا التكالب على هذا المصطلح إلا الانكار، فأخطأ في تشخيص الموقف عندما جعل من

(1) المقالات والفرق: ص 180.

(2) نظرية الامامة للدكتور أحمد محمود صبحي: ص 381.

ادعاء الحركات المختلفة للامامة من قبل السلطات ترة، والانتهازيين أخرى، جعل من هذا الادعاء دليلا على عدم وجود الوصية السياسية، ولكن نجد أن كل من له طوح في السيطرة والتحكم في امور المسلمين ادعى الوصية والامامة؛ لما لها من شوعية مرتكزة في أذهان المسلمين، استحدثها من أقوال الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وأقوال الامام علي (عليه السلام) والحسن والحسين (عليهما السلام)، فمفهوم الامامة والوصية ومصاديقها ثابتة على حالها، وإن انحرفت الادعاءات في تشخيص



المصداق هنا وهناك، وجاء الكاتب من بعد ذلك الانحراف ليجعل نفي الامامة هو السبيل الوحيد لتفسير الادّعاءات الكثيرة والمتكررة للامامة والوصاية.

الصفحة 329

## الفصل السادس

### افتراءات أحمد الكاتب

### على أركان نظرية

### الامامة الالهية

الصفحة 330

الصفحة 331

### نظرية الامامة الالهية

تعتمد نظرية الامامة على النص كركن رئيسي لها ثمّ العصمة لهذا الامام المنصوص عليه، وتوجم الشيخ الاشعري هذا الكلام بقوله: **وَإِنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) نَصَّ عَلَيْهِ وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ وَعَيْنَهُ، وَقَدْ أَلَمَّتْهُ إِمَامَتُهُ وَأَقَامَهُ وَنَصَبَهُ لَهُمْ عِلْمًا وَعَقْدًا لَهُ عَلَيْهِمْ إِمْرَةٌ الْمُؤْمِنِينَ، وَجَعَلَهُ وَصِيَّةً وَخَلِيفَةً وَوَزِيرًا فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ، وَأَعْلَمَهُمْ أَنَّ مَثَلَهُ مِنْهُ مَثَلُ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا إِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ، وَإِذَا جَعَلَهُ نَظِيرَ نَفْسِهِ فِي حَيَاتِهِ وَأَنَّهُ أَوْلَى بِهِمْ بَعْدَهُ، كَمَا كَانَ هُوَ أَوْلَى بِهِمْ مِنْهُمْ بِأَنْفُسِهِمْ، إِذْ جَعَلَهُ فِي الْمَبَاهِلَةِ كَنَفْسِهِ يَقُولُ اللهُ تَعَالَى (وَأَنْفُسُكُمْ وَأَنْفُسَكُمْ)<sup>(1)</sup> ، ولقول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لبني وليعة: "لَتَنْتَهَنَّ يَا بَنِي وَليعة أَوْ لَابِعْتَنَّ إِلَيْكُمْ رَجُلًا كَنَفْسِي"، فمقام النبي لا يصلح من بعده إلا لمن هو كنفسه، والامامة من أجل الأمور بعد الوسالة، إذ هي فرض من أجل فائض الله، وأنه لا بد مع ذلك من أن تكون تلك الامامة دائمة جارية في عقبه إلى يوم القيامة، تكون في ولده من ولد فاطمة بنت رسول الله، ثم في ولد ولده، منها يقوم مقامه أبا رجل منهم معصوم من الذنوب،**

ظاهرٌ من العيوب، نقيٌّ، مؤاً من الافات والعاهات في الدين والنسب والمولد، يؤمن منه العمد والخطأ والزلل، منصوص عليه من الامام الذي قبله، مشار إليه بعينه واسمه، وأن الامامة جلية في عقبه على هذا السبيل، ما اتصل أمر الله ونهيه واثم العباد التكليف<sup>(2)</sup> .

(1) آل عمران: 61.

(2) المقالات والوق: ص 17.

الصفحة 332

ولكل قوة من هذه القوات حجة عليها قامت من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

فأما مسألة النص على أمير المؤمنين (عليه السلام)، فيكفي حديث الغدير الذي تناقلته الالسن من مختلف المشرب والطبقات، واحتج به أمير المؤمنين على القوم بقوله: "أنشدكم الله من سمع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول يوم غدير خم: من كنت هولاه فعلي هولاه، لما قام وشهد"، فقام اثنا عشر بويًا شهوا بذلك<sup>(1)</sup> .

واحتج به الامام الحسن (عليه السلام) بقوله: "وقدرؤه وسمعه حين أخذ بيد أبي بغدير خم، وقال لهم: من كنت هولاه فعلي هولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه"<sup>(2)</sup> .

وكذلك احتج به الحسين (عليه السلام) أمام سبعمائة رجل في الحج فيهم مئتا رجل من أصحاب النبي والتابعين<sup>(3)</sup> ، وقال: "أنشدكم الله أتعلمون أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) نصبه يوم غدير خم فنادى له بالولاية"<sup>(4)</sup> .

وأما قوة: (وجعله وصية وخليفته ووزوه) فقد نقل الطوي في تزيخه حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا"<sup>(5)</sup> .

وأما أنه أولى بهم بعده، فقول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "إن علياً مني وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن ومؤمنة بعدي"<sup>(6)</sup> .

وأما أنه بمتولة هارون من موسى، فقد دل عليه قول الرسول: "أنت مني بمتولة

(1) مسند أحمد: ج 1، ح 642 و672 و953 و964؛ سنن النسائي: الخصائص، ح 8542؛ البداية والنهاية: ج 5، ص 229 في نحو عشرين طريقاً.

(2) ينابيع المودة: ج 3، ص 369، باب 90؛ الغدير للاميني: ج 1، ص 398.

(3) الغدير: ج 1، ص 399.

(4) سليم بن قيس الهلالي: ج 2، ص 791، ح 26.

(5) تزيخ الطوي: ج 2، ص 63؛ الكامل في التزيخ: ج 2، ص 62-63؛ السوة الحلبية: ج 1، ص 461؛ شوح نهج

البلاغة: ج 13، ص 210 و244؛ وصححه مختصر تزيخ دمشق: ج 17، ص 310-311؛ معالم التنزيل: ج 3، ص

400؛ تفسير الخزن: ج 3، ص 333.

(6) مسند أحمد: ج 4، ح 19426؛ سنن الترمذي: ج 5، ح 3712؛ مصنف بن أبي شيبة، فضائل علي: ج 7، ص 504، ح 58؛ الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان: ج 6، ص 269، رقم 6938.

الصفحة 333

هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي" (1).

وأما أنّ الامامة دائمة جلية في عقبه إلى يوم القيامة تكون في ولده من ولد فاطمة، فقد دلّت عليها أحاديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "إنّ الله اختار من صلبك يا حسين تسعة أئمة تاسعهم قائمهم، وكلهم في الفضل والموتلة عند الله سواء" (2).

وكذلك قوله: "أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهرون معصومون" (3).

وأما تشخيص هؤلاء التسعة الذين نصّ عليهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فلقد شخصهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بأسمائهم ابتداءً بعلي، وانتهاءً بالمهدي (4).

أضف إلى ذلك، نص السابق على اللاحق، وهذا ما حفلت به كتب الشيعة الامامية، ولكثرة تلك النصوص عمد فقهاء الشيعة ومحدّثوهم إلى تخصيص أبواب باسم الاشارة والنص على الائمة واحداً بعد واحد، وبمراجعة بسيطة للكافي أو غيره يجد القارئ نفسه أمام سيل من النصوص والوصايا التي دلّت على إمامة كل واحد من الائمة (5).

وأما مسألة العصمة، فقد نصّ عليها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بقوله: "أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهرون معصومون" (6)، وغير ذلك من الاحاديث الكثيرة التي نصّت على عصمة أهل البيت (عليهم السلام)، وتوزّعت هذه الاحاديث وأمثالها على حديث الثقلين (7) الذي نصّ رسول الله فيه على عدم افراقهم عن كتاب الله

(1) صحيح مسلم، فضائل علي: ح 2404؛ مصنف ابن أبي شيبة، فضائل علي: ج 7، ص 496، ح 14.

(2) ينابيع المودة: ج 3، ص 395، باب 94.

(3) ينابيع المودة: ج 3، ص 384، باب 94.

(4) ينابيع المودة: ج 3، ص 281، باب 76.

(5) الكافي: أبواب الاشارة والنص على الائمة (عليهم السلام).

(6) ينابيع المودة: ج 3، ص 384، باب 94.

(7) سنن الترمذي: ج 5، ح 3788.

الصفحة 334

الذي لا يأتيه الباطل أبداً، وأكد ابن حجر هذه الحقيقة بقوله: (وفي أحاديث الحث على التمسك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع متأهل منهم للتمسك به إلى يوم القيامة، كما أنّ الكتاب العزيز كذلك) (1).

أضف إلى ذلك آية التطهير التي نصّت على عصمتهم وطهرتهم من كل رجس، وتناقلت هذه الحقيقة الكتب المعتمدة في

الاسلام، واختصت تلك الفضيلة بهم، كما قال الخطيب البغدادي والسيوطي (2).

إذن، كل تلك الفوات كانت مستندة إلى أقوال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) التي تناقلتها كتب التاريخ والحديث. فنظرية الامامة نظرية موافقة للعقل والنقل، كما صوّح بذلك الحواجي بقوله: (إعلم . أيدك الله . إن الله جل اسمه قد يسر لعلماء الشيعة من وجوه الأدلة العقلية والسمعية على صحة إمامة أهل البيت ما يثبت الحجة على مخالفيهم، فالعقليات دالة على الاصل من وجوب الحاجة إلى الامام في كل عصر، وكونه على صفات معلومة (كالعصمة) ليميز بها من جميع الأمة ليست موجودة في غير من أشار إليه. والسمعيات منها القوان الدال في الجملة على إمامتهم وفضلهم على الانام) (3).

وبالإضافة إلى النص والعصمة، ظهرت عند الائمة معاجز كثيرة وكرامات دلت على مواقعهم عند الله تعالى. وعندما لم يجد الكاتب أي ثغرة في نظرية الامامة؛ للوثائق النبوية على كل قوتها، راح يشوش ذهن القارئ بإضافة كلمات لا تمت إلى نظرية الامامة بصلة، فقال: (ينتقل الفكر الامامي من القول بضرورة العصمة في الامام مطلق الامام، إلى ضرورة النص) (4).

(1) الصواعق المحرقة: ج 2، ص 442.

(2) تريح بغداد: ج 10، ص 277؛ الدر المنثور: ج 6، ص 603.

(3) الاستتصار: ص 3.

(4) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 65.

الصفحة 335

إنّ الفكر الامامي لم يقل: إنّ العصمة في مطلق الامام، بل قال: إنّ العصمة في الامام المنصوب المعين والمنصوص عليه، والذي حصل على ذلك الوسام وتلك الترجة من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومن آبائه، فكلمة (مطلق الامام) عند الكاتب أراد منها المعنى الذي روج له الامويون، ذلك المعنى الذي يشمل كل من أتى إلى الحكم بأي طريقة أو أسلوب، وظهرت منه الاخطاء، وظهر منه الزلل والاعتداء والظلم، فأراد الكاتب أن يضرب التشيع بأن بعض الائمة يظهر منهم الغلط والزلل والظلم، فكيف ينعنون بالعصمة والنص؟ وأراد من هذا الطويق توهين نظرية الامامة، ونسي أحمد الكاتب أنّ الامويين هم الذين رفعوا شعار مطلق الامام، وطالبوا المسلمين بطاعة خلفائهم طاعة مطلقة. كما قال أحمد الكاتب ذلك بنفسه (1). وليس أئمة أهل البيت (عليهم السلام).

### النص والتعيين في الفكر الاسلامي

بعد أن دلّ القوان الكريم على عصمة أهل البيت بنص آية التطهير، وباعتراف المفسرين من الفويقين، نجد أن مفاهيم العصمة والنص والتعيين هي الركزة الاساسية في الفكر الاسلامي، ولهذا حاول الامويون سرق هذه المفاهيم والصاقها بهم،

يقول يزيد مؤبناً أباه معاوية: (إنّ معاوية بن أبي سفيان كان عبداً من عبيد الله، أكرمه الله واستخلفه وخولة ومكنّ له.... وقد قلّنا الله عزّ وجلّ ما كان إليه) <sup>(2)</sup>.

فالخلافة لمعاوية من الله تعالى كما يقول يزيد، وإنّ الله قلّده إياها.

وبهذا نطق الوليد بن يزيد بقوله: (استخلف الله خلفاءه على منهاج نبوته حين قبض نبيّه) <sup>(3)</sup>.

وراح الحجاج يطلق صفة العصمة على أموره عبدالملك بن مروان، حين قال له في رسالة موجهة إليه: (لعبداً الله عبدالملك

أمير المؤمنين وخليفة رب العالمين، المؤيّد

---

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 50.

(2) الامامة والسياسة: ج 1، ص 174.

(3) تزيخ الطوي: ج 5، ص 529.



بالولاية، المعصوم من خطل القول وزلل العقل....<sup>(1)</sup> .

فهذه المفاهيم كانت متداولة في الفكر الاسلامي آنذاك، ولكن حُرقت مصاديقها الاساسية وهم أهل البيت (عليهم السلام)، يقول ابن عباس: (قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهرون معصومون"<sup>(2)</sup> .

وكذلك عن أبي هروية: (سأل رسول الله عن قول الله عز وجل: (وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ)، قال: "جعل الامامة في عقب الحسين يخرج من صلبه تسعة من الائمة، ومنهم مهدي هذه الامة"<sup>(3)</sup> .

وأكد هذه المفاهيم أئمة أهل البيت (عليهم السلام)، يقول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام): "إنما الطاعة لله عز وجل ولرسوله، ولولاية الامر، وإنما أمر بطاعة أولي الامر لانهم معصومون مطهرون لا يأمرهم بمعصية"<sup>(4)</sup> .  
وأكد السجّاد هذه الحقيقة بقوله: "الامام منا لا يكون إلا معصوما، وليست العصمة في ظاهر الخلق لتعريف"<sup>(5)</sup> .  
وصوّح الصادق (عليه السلام) بذلك فقال: "الانبياء وأوصيؤهم لا ذنوب لهم لانهم معصومون مطهرون"<sup>(6)</sup> .

وهذه المفاهيم من صلب الفكر الاسلامي، وغالط الكاتب هنا عندما جعلها من مبتدعات القرون الثاني وقال: (هذه المفاهيم التي كانت تتبلور في مطلع القرون الثاني الهجري)<sup>(7)</sup> .

(1) العقد الفريد: ج 5، ص 25.

(2) ينابيع المودة: ج 3، ص 384، باب 94.

(3) كفاية الاثر: ص 86.

(4) بحار الانوار: ج 25، ص 200.

(5) معاني الاخبار: ص 132.

(6) بحار الانوار: ج 25، ص 199.

(7) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 51.

فكيف تتبلور في القرون الثاني الهجري وقد نطق بها القوان في آية التطهير، ورسوله في أحاديثه، وصوّح بها أمير المؤمنين والسجّاد والصادق (عليهم السلام)، وتناقلها الصحابة أمثال سلمان وجابر وغوهم، وسوقها الامويون أمثال معاوية وي زيد، فكل ذلك تجاهله الكاتب ولم يشر إليه.

ولكي يدعم الكاتب موقفه استعرض كلمات هشام بن الحكم حول الامامة والعصمة، ومناظراته، ورأى من هذا الاستعراض

أن يجعل من هشام بن الحكم هو المخترع لتلك المفاهيم، ولكن اشتبه على الكاتب، وخطب بين أمرين:

الأول: موقع هذه المفاهيم من الفكر الاسلامي.

الثاني: الاستدلال عليها.

أمّا الامر الاول، فإنّ هذه المفاهيم كانت مرافقة لرسالة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، لانها المكملة لها، ونطق بها رسول الانسانية، وصوّح بها الائمة، وقال بها الصحابة، وسيقها الامويون، ثم العباسيون، ولكن في زمن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لم تحتج هذه المفاهيم إلى استدلال ونظر، بل كانت واضحة للعيان.

وأما الامر الثاني، فإنه بعدما حدث لامة ما حدث من نهب التواتر وتزوير الحقائق، ورفع العصا أمام المعرضين، بعد كلّ ذلك احتاجت هذه المفاهيم إلى من يفتق الكلام بها ويستدل عليها، وكان هشام بن الحكم أهلاً لذلك، فقد قال العلامة الحلي مؤجماً لهشام: (فتق الكلام في الامامة وهذب المذهب بالنظر) <sup>(1)</sup>.

إذ الاحداث الساخنة وما وافقها من سياسات جعلت كلّ واحد يجرّ النار إلى قوصه فاحتاجت تلك المفاهيم إلى من يفتق الكلام فيها، ويستدلّ عليها، ويوهنها، فانوى لذلك العمل التلميذ البلوع الوفي للامة هشام بن الحكم. فخط أحمد الكاتب بين الامويين، فجعل هذه المفاهيم من مخترعات هشام بن الحكم.

(1) خلاصة الاقوال: ص 288 - 289، رقم 1061.

الصفحة 338

## العصمة

وحاول الكاتب أن ينفذ إلى نظرية الامامة من زاوية العصمة ليطلق شعره بأنّ أهل البيت لم يكونوا يؤمنون بهذا المبدأ من قبل <sup>(1)</sup>. وقبل التعرف على موقف أهل البيت (عليهم السلام) لابدّ وألا من التعرف على موقف القوان منها، وموقف الفكر الاسلامي من هذا المصطلح، ثم نتعرف على موقف أهل البيت (عليهم السلام) من هذا الركن الاساسي لنظرية الامامة، ثم الحكم النهائي بناءً على ذلك.

## العصمة في ضوء القوان

قال تعالى: (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا) <sup>(2)</sup>، استدلّت الشيعة على عصمة أئمتهم بهذه الآية، وذلك من خلال هذه المقدمات:

إنّما: أوى أوات الحصر والتوكيد على الاطلاق، وهذا ما نطق به النحاة.

يريد: الإرادة هنا حسب ما قسموها قسمان: تكوينية وتشريعية.

يقول علي المشكيني في اصطلاحات الأصول: (تنقسم الإرادة إلى:

## تكوينية:

وهي رادة الشخص صور الفعل عنه بنفسه من نون تخلل رادة غوه في صدره، كما في رادة الله تعالى خلق العالم، وإيجاد الأرض والسماء، وكل ادتك أكلك وشوبك وصلاتك وصيامك، ويسمى هذا القسم بالإرادة التكوينية.

## تشريعية:

هي رادة الشخص صور الفعل من غوه بلادته واختيله، كما في رادة الله تعالى صور العبادات والواجبات من عباده باختيلهم وإرادتهم، لا مجرد حصولها بأعضائهم، وصورها بأبدانهم بنون تخلل القصد منهم، وكما في رادتك صور الفعل من ابنك وخادمك بلا إجمار منك وإجمار، ويسمى هذا بالإرادة

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 80.

(2) الاخاب: الاية 33.

الصفحة 339

(1) التشريعية

وتفسير الاية بالإرادة التشريعية، وكما يقول السيد محمد تقي الحكيم، يتنافى مع نص الاية بالحصص المستفاد من كلمة (إنما)، إذ لا خصوصية لاهل البيت في تشريع الاحكام لهم، وليست لهم احكام مستقلة عن احكام بقية المكلفين، والغاية من تشريعه للاحكام إذهاب الوجس عن الجميع، لا عن خصوص اهل البيت، على أنّ حملها على الإرادة التشريعية يتنافى مع اهتمام النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بأهل البيت، وتطبيق الاية عليهم بالخصوص (2).

أمّا من هم أهل البيت المقصودون في الاية؟ تقول عائشة: خرج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) غداة، وعليه موط موحل من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء علي فأدخله، ثم قال: (إنما يريد الله ليذهب عنكم الوجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) (3).

وأما من ناحية السند، يقول الحاكم النيسابوري: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه) (4).

وتقول أم سلمة: في بيتي تولت هذه الاية: (إنما يريد الله ليذهب عنكم الوجس أهل البيت)، قالت: فرسل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى علي وفاطمة والحسن والحسين (رضوان الله عليهم) وقال: "اللهم هؤلاء أهل بيتي".

وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجه) (5).

وقال علي بن أبي طالب (عليه السلام): "كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يأتينا كلّ غداة فيقول: الصلاة رحمة الله الصلاة، (إنما يريد الله ليذهب عنكم الوجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) (6).

(1) اصطلاحات الأصول: ص 29.

(2) الاصول العامة للفقهاء المقلن: ص 150.



(3) صحيح مسلم: ح 2424.

(4) المستترك على الصحيحين: ج 3، ص 59، ح 4707.

(5) المستترك على الصحيحين: ج 3، ص 158 . 159، ح 4705.

الصفحة 340

(1) تَطْهِيرًا .

فالعواد من أهل البيت هم: علي وفاطمة والحسن والحسين، وبهذا قال أبو سعيد الخوري<sup>(2)</sup> وجابر بن عبدالله الانصلي<sup>(3)</sup> ووائلة بن الاسقع<sup>(4)</sup> وأنس بن مالك<sup>(5)</sup> وسعد بن أبي وقاص<sup>(6)</sup> وعبدالله بن عباس<sup>(7)</sup> وأبو الحمراء خادم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)<sup>(8)</sup> .

وأما المقصود من رآلة الوجس، يقول الطباطبائي: (رآلة كل هئية خبيثة في النفس تخطئ حق الاعتقاد والعمل، فتطبق على العصمة الالهية التي هي صور علمية نفسانية تحفظ الانسان من باطل الاعتقاد وسيئ العمل)<sup>(9)</sup> . وبهذا استدلت الشيعة على عصمة أهل البيت في هذه الآية، وللاسف لم نجد الكاتب يتطوق لا من قريب ولا من بعيد لهذا الاستدلال، وناقش الشيعة أي دعوى خلاف ذلك بالادلة العلمية، مستقبليين رآء الطرف الاخر بروح الحرية في الطرح، والانصياح للعلم والبحث العلمي.

أضف إلى ذلك، استدلال الشيعة بآيات أخر، مثل: (قَالَ إِنِّي جَاعِلٌ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمَنْ نُرِيَّتِي قَالَ لَا يُنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ)<sup>(10)</sup> ، وقوله تعالى: (وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى وَهَانَ رَبَّهُ كَذَلِكَ لَنَصَوَّفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ كَانَ مِنْ عِبَادِنَا

(1) أمالي المفيد: ص 318، المجلس 38، ح 4.

(2) الدر المنثور: ج 6، ص 604.

(3) شواهد التنزيل: ج 2، ص 29.

(4) المستترك على الصحيحين: ج 3، ص 159، ح 4706.

(5) مسند أحمد: ج 3، ح 13317 ; سنن الترمذي: ج 5، ص 31.

(6) المستترك على الصحيحين: ج 3، ص 159، ح 4708; خصائص النسائي: ص 48.

(7) مسند أحمد: ج 1، ح 3052.

(8) الدر المنثور: ج 6، ص 603.

(9) الموزان: ج 16، ص 317 . 318.

(10) البقرة: الآية 124.

الصفحة 341

هذا بالنسبة للنقل القَوَانِي، أما العقل فلقد استدلَّ على هذا المورد السيِّدَ المرتضى والعلامة الحلِّيَّ وغيرهما<sup>(2)</sup> . ومن أراد فليرجع إلى مصابوهم المشار إليها.

### العصمة في حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)

أما بالنسبة لموقف أهل البيت (عليهم السلام) من العصمة، فلقد طالعتنا كتب الحديث بالكثير من الروايات التي صرَّحوا فيها بلفظ العصمة، ونسوها إلى أنفسهم:

#### 1 . موقف رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من العصمة:

صوَّح رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بعصمته وعصمة نبيِّه وولده، فعن ابن عباس، عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: "أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهَّرون معصومون"<sup>(3)</sup> . وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) متحدثاً عن الخلفاء من بعده علي وأبنائه: "فإنهم خوة الله عز وجل وَّصفوته، وهم المعصومون من كلِّ ذنب وخطيئة"<sup>(4)</sup> .

وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في حديث الثقلين الذي أخرجه مسلم والترمذي وأحمد بن حنبل والزَّار والحاكم وابن كثير<sup>(5)</sup> ، وغيرهم كثير جداً . ليس محلُّ بحثه هنا . وبألفاظ مختلفة بلسان: "إنِّي ترك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلُّوا بعدي، كتاب الله

(1) يوسف: الآية 24.

(2) الذخوة: ص 430؛ الباب الحادي عشر: ص 41 . 42.

(3) كمال الدين: ص 266، ح 28؛ عيون أخبار الرضا: ج 1، ص 64، ح 30.

(4) عيون أخبار الرضا: ج 1، ص 62، ح 211.

(5) صحيح مسلم: ح 2408؛ سنن الترمذي: ج 5، ح 3788؛ مسند أحمد: ج 5، ح 12068؛ البحر الرُّخار المعروف

بمسند الزَّار: ج 3، ص 89، ح 864؛ المستترك على الصحيحين: ج 3، ص 160 . 161، ح 4711؛ البداية والنهاية: ج

5، ص 228؛ تزيخ اليعقوبي: ج 2، ص 102.

يقول ابن حجر: (ومرَّ له طرق مبسوطة في حادي عشر السنة، وفي بعض تلك الطرق أنَّه قال ذلك بحجة الوداع بعرفة، وفي أخرى أنَّه قاله بالمدينة في مرضه، وقد امتلات الحجة بأصحابه، وفي أخرى أنَّه قال ذلك بغدير خم، وفي أخرى أنَّه قال

ذلك لما قام خطيباً بعد انصرافه من الطائف.

ثم قال: ولا تنافي، إذ لا مانع من أنه كرر عليهم ذلك في تلك المواطن وغيرها اهتماماً بشأن الكتاب العزيز والعزة

(1)  
الطاهرة).

وأما دلالة الحديث على عصمة أهل البيت:

أ. لاقتوانهم بالكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وتصريحه بعدم افتراقهم عنه، ومن البديهي أن صدور أية مخالفة للشريعة سواء كانت عن عمد أم سهو أم غفلة تعتبر افتراقاً عن القرآن في هذا الحال، وإن لم يتحقق انطباق عنوان المعصية عليها أحياناً، كما في الغافل والساهي، والمدار في صدق عنوان الافتراق عنه عدم مصاحبته لعدم التقييد بأحكامه، وإن كان معنوياً في افتراقه عنه، والحديث صريح في عدم افتراقهما حتى يردا الحوض.

ب. ولأنه اعتبر التمسك بهم عاصماً عن الضلالة دائماً وأبداً، كما هو مقتضى ما تفيد كلمة (لن) التأبيدية.

ج. على أن تجويز الافتراق عليهم بمخالفة الكتاب وصور الذنب منهم تجويز للكذب على الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) الذي أخبر عن الله عز وجل بعدم وقوع افتراقهما، وتجويز الكذب عليه متعمداً في مقام التبليغ والأخبار عن الله في الأحكام وما رجع إليها من موضوعاتها وعللها مناف لافتراض العصمة في التبليغ، وهي مما أجمعت عليها كلمة المسلمين على الإطلاق، حتى نفاة العصمة عنه بقول مطلق.

يقول الشوكاني بعد استواضه لمختلف مبانيهم في عصمة الأنبياء: وهكذا وقع الإجماع على عصمتهم بعد النبوّة من تعمد

الكذب في الأحكام الشريعة لدلالة

(1) الصواعق المحرقة: ج 2، ص 440.

الصفحة 343

المعززة على صدقهم، وأما الكذب غلطاً فمنعه الجمهور، وجوزّه القاضي أبو بكر).

ولا إشكال أن الغلط لا يتأتى في هذا الحديث، لآصوار النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) على تبليغه في أكثر من موضع، وإلزام الناس بمؤداه، والغلط لا يتكرر عادة، على أن الأدلة العقلية على عصمة النبي. والتي سبقت الاشارة إليها من استحالة الخطأ عليه في مقام التبليغ، وكلما يصدر عنه تبليغ، كما يأتي. تكفي في دفع شبهة القاضي أبي بكر، وتمنع من احتمال الخطأ في دعواه عدم الافتراق (1).

هذه سيرة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في طرح مسألة العصمة للأمة، وللاسف لم نجد الكاتب تطرق إليها

أيضاً.

## 2. العصمة في حديث علي (عليه السلام) وأبنائه (عليهم السلام):

وأما موقف علي (عليه السلام) وأبنائه (عليهم السلام) من مصطلح العصمة، فيقول الكليني: إن أمير المؤمنين (عليه السلام)

قال: "إن الله تبارك وتعالى طهرنا وعصمنا، وجعلنا شهداء على خلقه وحجة في أرضه، وجعلنا مع القرآن، وجعل القرآن

معنا، لا نفرقه ولا يفرقنا" (2) .

وقال الصدوق، عن أمير المؤمنين علي (عليه السلام): "أما الطاعة لله عزّ وجلّ ولرسوله ولولاة الامر، وانما أمر بطاعة أولي الامر لانهم معصومون مطهرون لا يأمرّون بمعصية" (3) .

ونقل ابن أبي الحديد في شرحه عن أمير المؤمنين قوله: "وانما ينبغي لاهل العصمة والمصنوع إليهم في السلامة أن يرحموا أهل الذنوب والمعصية" (4) .

واستدلّ الامام الحسن (عليه السلام) على عصمته بأية التطهير .

يقول الحاكم: قال الحسن (عليه السلام): "وأنا من أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس

---

(1) الاصول العامة للفقهاء المقارن: ص 167 .

(2) الكافي: ج 1، ص 147، باب الائمة شهداء الله على خلقه، ح 5 .

(3) علل الشرائع: ج 1، ص 149 . 150 .

(4) شوح نهج البلاغة: ج 9، ص 59، الخطبة 140 .

الصفحة 344

وطهروهم تطهروا" (1) .

وقال الامام زين العابدين (عليه السلام): "الامام منّا لا يكون إلا معصوماً، وليست العصمة في ظاهر الخلقة فيعرف بها، ولذلك لا يكون إلا منصوصاً" (2) .

وقال أيضاً في دعائه بعرفة: "وأسألك بحق نبيك محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأتوسل إليك بالائمة الذين اختوتهم لربك، وعصمتهم عن معاصيك" (3) .

وقال الامام الصادق (عليه السلام): "المعصوم هو الممتنع بالله من جميع محرم الله" (4) . وقد عدّ الامام الصادق (عليه السلام) عشر خصال للامام، منها العصمة، بل أولها (5) .

وتحدّث الامام الصادق (عليه السلام) عن الانبياء وأوصيائهم فقال: "الانبياء وأوصيائهم لا ذنوب لهم لانهم معصومون مطهرون" .

وتحدّث الامام الرضا (عليه السلام) عن العصمة والمعصوم، فقال: "الامام المطهّر من الذنوب والموأمن العيوب.... فهو معصوم مؤيّد...." (6) .

ونقول مودة أخرى للأسف، إن الكاتب لم يتطرق إلى ذلك أيضاً .

وعبر الائمة عن العصمة بألفاظ أخرى، وهذا منهج آخر للائمة في التعبير عن الامام المعصوم، يقول الامام أمير المؤمنين (عليه السلام): "إنه لا ينبغي أن يكون الوالي على الفوج والدماء والمغانم وإمامة المسلمين البخيل ولا الجاهل... ولا الجافي..."

والحائف للدول... ولا المرتشي ولا المعطل للسنة... (7) .

وقال الامام (عليه السلام): "أيها الناس، إن أحقّ الناس بهذا الامر أقوامهم عليه وأعلمهم بأمر

(1) المستدرک علی الصحیحین: ج 3، ص 172.

(2) معاني الاخبار: ص 132، باب معنى العصمة، ح 1.

(3) مصباح المتعبد وسلاح المتعبد: ص 636.

(4) معاني الاخبار: ص 132، باب معنى العصمة، ح 2.

(5) الخصال: ج 2، ص 498، باب العشوة، ح 5.

(6) الكافي: ج 1، ص 258، باب نادر في فضل الامام وصفاته; عيون أخبار الرضا: ج 2، ص 197، ح 1.

(7) نهج البلاغة: ص 247 . 248، خطبة رقم 131.

الصفحة 345

الله فيه" (1).

وكذلك قال الامام الحسين (عليه السلام) مخاطباً أهل الكوفة: "قلعمري، ما الامام إلا العامل بالكتاب، الحابس نفسه على الله، القائم بالقسط، والدائن بدين الله" (2).

وقال الامام الباقر (عليه السلام) متحدّثاً على لسان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) حول شروط الحاكم، قال: "قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): لا تصلح أمتي إلا لرجل فيه ثلاث خصال: ورع يحجزه عن معاصي الله، وحلم يملك به غضبه، وحسن الولاية على من يلي حتى يكون له كالوالد الوحيم" (3).

فهذه الحدود التي وضعها أئمة أهل البيت، مثل "أعلمهم بأمر الله، الحابس نفسه على الله، ورع يحجزه..."، وما إلى ذلك ممّا ذكره الاثمة، فهي أسوار تحيط بالامام وتجعله معصوماً من كل الذنوب والمعاصي، هذه الاسوار أوقعت الكاتب في فخ عندما نظر إليها، وبحث عن كلمة العصمة فيها فلم يجدها (4)، قال: إنّ الاثمة لا يؤمنون بالعصمة، حاذفاً الأحاديث التي نقلناها أولاً وفيها ألفاظ العصمة.

فلانمة منهجان لطرح مفهوم العصمة خلط الكاتب بينهما:

المنهج الاوّل: التصريح بلفظ المعصوم والعصمة في أحاديثهم.

المنهج الثاني: ذكر الحدود التي تحيط بالامام وتجعله معصوماً من دون أن يذكروا لفظ العصمة.

وطالعتنا السنّة المطهّرة والكتب الحديثية بكلا المنهجين، فحذف الكاتب المنهج الاوّل ولم يشر إليه، واستدل بالمنهج الثاني على عدم عصمة أهل البيت مغالطاً ومشوّساً لأذهان القوّاء، ولكن عندما أحس في نفسه أن المطالع النبّه لا تنطلي عليه هكذا أباطيل، راح يفتش عن الطرق التي اتبعها الاثمة (عليهم السلام) في تربية الناس وتعليمهم،

(1) نهج البلاغة: ص 329 - 330، خطبة رقم 173.

(2) الإرشاد: ج 2، ص 39.

(3) الكافي: ج 1، ص 470، باب 104.

(4) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 80 . 85.

الصفحة 346

فنقل كلمة الامام أمير المؤمنين (عليه السلام) في قوله: "فإني لست في نفسي بفوق أن أخطئ، ولا آمن ذلك من فعلي إلا أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به مني".

وبهذا الحديث نفى الكاتب العصمة عن الامام علي (عليه السلام) <sup>(1)</sup>، متناسياً دور الامام في الأمة، ذلك الدور الذي يقوم على التربية والتعليم، وإلا إذا كان الامر كما يقول الكاتب يكون الامام علي (عليه السلام) مرتكباً كل الذنوب بلا استثناء. وحاشاه. لانه الذي يقول: "اللهم اغفر لي الذنوب التي تهتك العصم، اللهم اغفر لي الذنوب التي تتول النقم، اللهم اغفر لي الذنوب التي تحبس الدعاء، اللهم اغفر لي الذنوب التي تتول البلاء..." <sup>(2)</sup>، وراح الامام يعدد الذنوب التي يجب التحوذ والاستغفار منها معلماً البشرية طريقة الكلام مع الله عز وجل، وروبيهم على السير في هذه الحياة تجنباً لكل تلك الذنوب، فإذا لم يحمل كلام الامام على تعليم الأمة وتربيتها. وهكذا سار أصحاب الائمة على هذا المنهاج. فتحل الكثرة بالاسلام، لان الامام علي (عليه السلام) معروف عند الخاصة والعامة. من مهده إلى لحدده. وكيف لا تحدث الكثرة بالاسلام إذا حملنا ذلك على ما حمله الكاتب، وهذا الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: "إنه ليغاف على قلبي، وإني لاستغفر بالنهار سبعين مرة". وكذلك أبو الحسن موسى (عليه السلام) يقول: "ربي عصيتك بلساني، ولو شئت وغرتك لأخرستني، وعصيتك ببصوي، ولو شئت وغرتك لأكمتني، وعصيتك بسمعي ولو شئت وغرتك لأصممتني، وعصيتك بيدي..."، إلخ.

ثم راح الكاتب يتكئ بعد أن تكسر كل ما اعتمد عليه، على أحاديث لا سند لها ولا قيمة علمية فيها، وأسانيد تحمل بين طياتها المهمل والمجهول.

ومن مصاديق ذلك، ما ذكر من احتجاج الزهراء (عليها السلام) على علي (عليه السلام) في أمر المزرعة التي باعها وأنفق أموالها، واستدلّ باحتجاج الزهراء (عليها السلام) على نفي عصمة الامام <sup>(3)</sup>، ولم يذكر الكاتب سند هذه الرواية الذي تزوّج بين المهمل وبين الضعيف، أمثال

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 81.

(2) دعاء كميل.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 82.

الصفحة 347

عبدالمك بن عمير بن سويد، الذي ضعّفه أحمد بن حنبل، وجعله يحيى بن معين مخلطاً، وقال أبو حاتم بأنه ليس

(1) بحافظ .

فهذا سند الرواية التي نفت العصمة عن علي (عليه السلام)، والتي اعتمد عليها الكاتب.

ثمّ راح يضعف الرواية التي تحدّثت عن العصمة من خلال سندها فقال: (الريان بن الصلت ضعيف) <sup>(2)</sup> . مع أنّ النجاشي قال عنه: (ثقة صدوق) <sup>(3)</sup> ، وقال الطوسي: (ثقة) <sup>(4)</sup> .

أمّا ما ذكره من المهمّين في الرواية فهم من مشايخ الصدوق الذي توضّى عنهم، كما يقول السيّد الخوئي، ولم يميّز المهمّ عند القدماء وهو ما عنونه الرجاليون ولم يضعّفوه... وكان ابن داود يعنون المهمّ كالمموح، وكان القدماء يعملون بالمهمّ كالمموح <sup>(5)</sup> .

ثمّ راح يعتمد على علي بن محمّد بن الجهم . الذي كان يلعن أباه لانه سماه علياً، كما حدثنا التريخ بذلك <sup>(6)</sup> . لنفي موضوع العصمة، لأنّ الاخير نقل رواية ظاهراً يدلّ على أنّ الامام الرضا تحدّث عن عصمة الانبياء، ولم يتحدّث عن عصمة الائمة، وهذا الاستدلال مثل الذي قبله، لأنّ الامام سئل عن عصمة الانبياء ولا، ولم يسأل عن عصمة الائمة حتّى يتحدّث عنها في هذا الحديث، أضف إلى ذلك أنّه تحدّث الامام الرضا نفسه عن العصمة قائلاً: "الامام المطهر من الذنوب والمؤمن العيوب... فهو معصوم مؤيّد..." <sup>(7)</sup> .

(1) تهذيب الكمال: ج 18، ص 373، ر 3546.

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 85.

(3) رجال النجاشي: ص 165، رقم 437.

(4) رجال الطوسي: 415.

(5) كليّات علم الرجال: ص 120 . 123.

(6) معجم رجال الحديث: ج 11، ص 297، رقم 7970.

(7) الكافي: ج 1، ص 258، باب نادر في فضل الامام وصفاته; عيون أخبار الرضا: ج 2، ص 197، ح 1.

ولقد اعترف الكاتب بأنّ الامام الرضا كان يتحدّث عن الامامة بصراحة، وليس هي من صنع المتكلّمين فقال: (كان . الامام الرضا . يتحدّث عن الامامة بصراحة وجرأة، ولم يكن يخشى الخليفة العباسي المأمون...) <sup>(1)</sup> . فتلاشى قوله: إنّ الامامة من صنع المتكلّمين.

## معرفة الامام بالنص عليه

لقد حفلت كتب الشيعة بالنصوص المتواترة والكثيرة، والتي دلّت على قيادة أهل البيت للمجتمع الاسلامي، وجاءت هذه النصوص من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عليهم واحداً بعد الاخر في أحاديث كثيرة، عبّر عنها الشيخ المفيد

بالمقارنة بقوله: (فإن قيل: ما الدليل على إمامة كل واحد من هؤلاء المذكورين؟

الجواب: الدليل على ذلك أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) نصّ عليهم نصاً مواتزاً بالخلافة، مثل قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): "ابني هذا الحسين إمام ابن إمام أخو إمام أبو أئمة تسعة، تاسعهم قائمهم، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً"<sup>(2)</sup>.

ونقلت كتب الحديث الشيعية المعنوية إمامة أولئك بالنص المتواتر، وخصّصت لذلك أبواباً خاصة تحت اسم الاشارة والنص على إمامة كل واحد من الأئمة<sup>(3)</sup>، وهذا جلي لكل من راجع كتب الحديث المعنوية لديهم، ولكن للأسف غشّ أحمد الكاتب القرئ عندما قال: (تعترف نظرية الامامة بعدم وجود النص على عدد من الأئمة)<sup>(4)</sup>.

وبعد أن علم الكاتب أن هذا الكلام لا ينطلي على العقول المتحررة والنوّة والمطالعة والباحثة عن الحقيقة، راح يبحث عن نظرية المعاجز ليفنّد نظرية الامامة من خلالها، وقال: (إن لجوء الامامة للمعاجز نتيجة عدم النصوص على الأئمة)، وهذا

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 83.

(2) النكت الاعتقادية: ص 43 . 45.

(3) الكافي: أبواب الاشارة والنص على الأئمة (عليهم السلام).

(4) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 68.





الكلام ثبت بطلانه فيما تقدّم، لأنّ النصّ على الامام ثابت عند الامامية، بالإضافة إلى أنّ المعجز قد حصل لاولياء المتقين، كما حدّثنا به التريخ، فضلاً عن الائمة الذين يمتلكون مميزات ومؤهلات بنصّ القوان الكريم، ولهذا قال الشيخ المفيد: (فإن قيل: ما الطريق إلى معرفته (الامام الحجّة) حين ظهوره بعد استتله؟

الجواب: الطريق إلى ذلك المعجزة على يده) <sup>(1)</sup>.

وكلام الشيخ المفيد هذا لا يعني عدم وجود نصّ على الامام المهدي فلجأ إلى المعجز، ولهذا قال قبل هذا الكلام: (فإن قيل: ما الدليل على إمامة كلّ واحد من هؤلاء المذكورين؟

الجواب: الدليل على ذلك أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) نصّ عليهم نصّاً متواتراً بالخلافة...

فإن قيل: ما الطريق إلى معرفته (الامام الحجّة) حين ظهوره بعد استتله؟

الجواب: الطريق إلى ذلك المعجزة على يده) <sup>(2)</sup>.

وهذا يدل على أنّ النصّ عليهم ثابت بالتواتر، وأنّ المعجز لمعرفة الامام المهدي لطول غيبته على الناس، فاختلف على أحمد الكاتب الامر، وقال: إنّ المعجز هو طريق الامامية بعد فقدان النصوص.

وراح الكاتب يفتش التريخ عن شواهد لذلك، فلم يجد، فلجأ إلى علم الغيب وقال: (إنّ هشام بن الحكم قد بنى قوله بإمامة الصادق على دعوى علم الامام بالغيب) <sup>(3)</sup>.

وسرّ كلامه هذا، أنّه اعتمد على مناظرة واحدة لهشام بن الحكم، استدعى الامر أن يستدلّ هشام في بعض فروعها بعلم الامام بالغيب، ولكن نسي أنّ هشام بن الحكم له كتاب حول النصّ على الائمة سماه (الوصية والورد على منكريها)، كما ذكر ذلك السيّد الخوئي <sup>(4)</sup>، فكلّام أحمد الكاتب أنّ هشام بن الحكم بنى على الغيب في

(1) النكت الاعتقاديّة: ص 43 - 45.

(2) النكت الاعتقاديّة: ص 43 . 45.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 69.

(4) معجم رجال الحديث: ج 19، ص 271، رقم 13329.

الامامة كلام خال من البحث والتحقيق، بل لم يكتف بذلك، فاتهم هشام بأنّه لم يتحدّث إلا عن دليل المعجز، وعلم الامام بالغيب <sup>(1)</sup>، ونسي أنّ له كتاباً كاملاً باسم النصّ على الائمة أسماه (الوصية والورد على منكريها)، ثمّ راح يتهم المتكلمين الاوائل للشيعة بأنّ أمر النصّ لم يكن معتمداً عندهم <sup>(2)</sup>.

ولو سألنا أحمد الكاتب: من هم المتكلمون الاوائل للشيعة؟ لاجاب: أنّ منهم محمد بن خليل المعروف بالسكاك، صاحب هشام بن الحكم، وكان متكلماً على حدّ قول أحمد الكاتب <sup>(3)</sup>، وذكر أحمد الكاتب نفسه أنّ له كتاباً أسماه (الامامة والورد على من

أبى وجوب الامامة بالنص<sup>(4)</sup> ، و صوّح بهذا الكتاب لهذا المتكلم الامامي كل من العلامة الحلي، والشيخ المفيد، والصدوق، والكشي والطوسي<sup>(5)</sup> ، فلعلّ أحمد الكاتب نسي كلامه في (ص 51) واتهم المتكلمين الاوائل للشيعة في (ص 69) وقال: (بل إنّ أمر النص لم يكن معتمداً عند المتكلمين الاوائل).

وكذلك من المتكلمين الاوائل هشام بن الحكم، وهو أيضاً له كتاب حول مسألة النص على الائمة سماه (الوصية والود على منكوبها) كما يقول السيد الخوئي<sup>(6)</sup> .  
فكلام الكاتب قائم على أساس الكذب والافتراء.

وبعد عجزه التام وتخبطه في طرح المواضيع راح يتهم السجّاد (عليه السلام) بعدم النص عليه، مع أن الثابت تاريخياً أنّ السجّاد (عليه السلام) نصّ عليه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، كما صوّح بذلك الكليني والطوسي<sup>(7)</sup> ، أضف إلى ذلك قول السجّاد نفسه: "ثمّ انتهى الامر إلينا".

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 69.

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 69.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 51

(4) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 52.

(5) رجال النجاشي: ص 328، رقم 889؛ الفهرست للطوسي: ص 207، رقم 595.

(6) معجم رجال الحديث: ج 19، ص 271، رقم 13329.

(7) الكافي: ج 1، ص 594 . 595، ح 4؛ الغيبة للطوسي: ص 91.

الصفحة 351

(1) و صوّح بذلك الشيخ الصدوق .

وبهذا يتضح أنّ بحث الكاتب قائم على الشعرات الفلغة والتعريف والتروير والقطع الذي يقوم به للحقائق، والكذب والافتراء الذي طال حتّى الائمة (عليهم السلام).

### الامامة في ولد الحسين (عليه السلام)

لقد اتفقت الكتب الشيعيّة وبعض الكتب السنيّة الحديثيّة على أن الامامة سرية في ولد الحسين (عليه السلام)، وأشار إلى تلك الحقيقة المقدسي الشافعي، والقنوزي الحنفي، والخوارزمي، والحموثيني الشافعي، وغيرهم من أهل السنّة، وكذلك الكليني والصدوق وغيرهم من علماء الشيعة ومحدثيهم.

وتناقلت هذه الحقيقة ألسن الصحابة والفقهاء والمؤلفين من لسان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ومن أمير المؤمنين

علي (عليه السلام)، ومن بعده من ولده.

فقد نقل الخوارزمي هذه الحقيقة عن سلمان الفارسي والحسين بن علي، كما قال القنوزي في يبايعه، عن الحسين (عليه السلام): "دخلت على جدِّي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فأجلسني على فخذه، وقال لي: إنَّ الله اختار من صلبك يا حسين تسعة أئمةٍ تأسعهم قائمهم، وكلهم في الفضل والموتلة عند الله سواء" (2).

واتفق سلمان مع الحسين في نقله هذا بقوله: دخلت على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وإذا الحسين على فخذه وهو يقبل عينيه ويلثم فاه وهو يقول: "أنت سيدّ، ابن سيدّ، ابن إمام، أبو أئمةٍ، أنت حجةٌ، ابن حجةٍ، أبو حجج تسعة من صلبك، تأسعهم قائمهم" (3).

وانضمَّ ابن عباس إلى نقل هذه الحقيقة، كما يقول الحموي الشافعي، الذي نقل عن ابن عباس عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): "أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهرون معصومون".

(1) كمال الدين: ص 299، باب 31، ح 2.

(2) يبايع المودة: ج 3، ص 395، باب 94.

(3) الخصال: ج 2، ص 595، ح 38، أبواب الاثني عشر؛ كمال الدين: 250، باب 24، ح 9.

الصفحة 352

وأكد الكليني هذه الحقيقة على لسان الباقر (عليه السلام) بقوله: "يكون تسعة أئمة بعد الحسين بن علي تأسعهم قائمهم" (1)، وكذلك قول الامام الصادق (عليه السلام): "يكون تسعة أئمة بعد الحسين بن علي تأسعهم قائمهم". وهذه الحقيقة حملتها إلينا الاسانيد الصحيحة التي تجاهلها الكاتب، ونذكر هنا سناً واحداً من الكافي كدليل على ذلك: سند الحديث: علي بن إواهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن سعيد بن غزوان، عن أبي بصير.

أمّا علي بن إواهيم فهو ثقة في الحديث ثبت معتمد صحيح المذهب كما يقول الحلّي (2). وأمّا أبيه إواهيم بن هاشم القمي من الذين اتفق الاصحاب على وثاقته (3). وأمّا ابن أبي عمير فهو جليل القدر عظيم الموتلة عندنا وعند المخالفين (4)، وأمّا سعيد ابن غزوان فقال عنه النجاشي: ثقة.

وأما أبو بصير الذي قال عنه ابن الغضاوي: عندي ثقة. كما يقول السيّد الخوئي.

أضف إلى ذلك العشرات من الاحاديث التي نقلت عن رسول الله (5) وعن أمير المؤمنين (6)، والتي آمن بها الصحابة، أمثال جابر بن عبدالله (7) وسلمان الفارسي (8)، وغيرهم، أكدت هذه الحقيقة أنّ الائمة (عليهم السلام) من ولد الحسين (عليه السلام).

وسأل أبو هرويرة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عن قول الله عزّ وجلّ: (وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي رِجْلِكَ)

(1) أصول الكافي: ج 1، ص 599، باب 126، ح 15.

(2) خلاصة الاقوال: ص 187، ر 556.

- (3) فلاح السائل: ص 284.
- (4) خلاصة الاقوال: ص 239.
- (5) ينابيع المودة: ج 3، ص 395، باب 94، ح 45.
- (6) الكافي: ج 1، ص 525، باب 126.
- (7) كمال الدين: ص 293، ح 3.
- (8) الخصال: ج 2، ص 955، ح 38، باب الاثني عشر.

الصفحة 353

عقبه قال: "جعل الامامة في عقب الحسين يخرج من صلبه تسعة من الائمة ومنهم مهدي هذه الامة"<sup>(1)</sup>.

وصوح بذلك علي بن الحسين بقوله: "فينا تولت (وجعلها كلمة باقية في عقبه) الامامة في عقب الحسين بن علي بن ابي طالب إلى يوم القيامة"<sup>(2)</sup>.

أضف إلى ذلك أنّ ابن أبي الحديد ذكر أنّ المهدي من ولد الحسين (عليه السلام)<sup>(3)</sup>.

وكذلك قال المقدسي الشافعي، عندما روى عن علي (عليه السلام) قوله في المهدي: "من ولد الحسين، ألا فمن تولّى غره لعنه الله"<sup>(4)</sup>.

ولم يذكر الكاتب أي مناقشة لاسانيد ومتون هذه الاحاديث تحت عنوان الوراثة العمودية، واكتفى بالقول بأن الامامية استدلوا على ذلك بأية (أولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله)<sup>(5)</sup>، ولم يذكر المستدل بهذه الاية، ولكن نقل الصدوق أنّ الباقر وولده الصادق استدلا بهذه الاية في إمامة علي بن الحسين<sup>(6)</sup>، من جملة الاستدلالات على إمامة زين العابدين (عليه السلام)، وذكر الشيخ الصدوق روايات الاستدلال بأسانيد صحيحة، تركها أحمد الكاتب خوفاً من صحتها، واليك الاسانيد:

السند الاوّل: قال الصدوق: وعنه . أي عن سعد بن عبدالله . عن أحمد وعبدالله ابني محمد بن عيسى، عن أبيهما، عن عبدالله بن المغوة، عن عبدالله بن مسكان، عن عبدالرحيم القصير، ثم ذكر الاستدلال.

فأمّا سعد بن عبدالله الاشعوي، فيقول الحلّي بحقه: (جليل القدر، واسع الاخبار،

(1) كفاية الاثر: ص 86.

(2) كمال الدين: ص 303، ح 8.

(3) شوح نهج البلاغة: ج 1، ص 281 . 282 ، شوح الخطبة رقم 16.

(4) عقد الدرر: ص 132، باب 4، فصل 2.

(5) الانفال: آية 75.

(6) الامامة والتبصوة من الحرة: ص 47 . 49.

الصفحة 354

كثير التصانيف، ثقة، شيخ هذه الطائفة وفتيها (1) .

وأما أحمد بن محمد بن عيسى بن عبدالله، فهو شيخ قم ووجهها وفتيها من غير مدافع (2) . وذكر أخاه عبدالله السيد الخوئي في معجمه (3) ، وحسنه المامقاني (4) .

وأما محمد بن عيسى بن عبدالله، فهو شيخ القميّين باعتراف الحلّي (5) ، ووثقه المامقاني في تنقيحه (6) .

وأما عبدالله بن المغيرة، فهو ثقة ثقة لا يعدل به أحد من جلالته ودينه وورعه (7) .

وأما عبدالله بن مسكان، فهو ثقة عين عند النجاشي (8) . وعبدالرحيم القصير حسنه المامقاني في نتائجه (9) .

فتجاهل أحمد الكاتب هذا السند لما في رجاله من مدح وإطراء من قبل علماء الرجال.

وأما السند الثاني: سعد بن عبدالله بن أبي خلف الاشعري، عن محمود بن عيسى ابن عبيد، عن حماد بن عيسى، عن

عبدالاعلى بن أيمن، عن الصادق (عليه السلام).

فأما سعد، فقد تقدّم في السند الاول، وأما محمد بن عيسى بن عبيد، فيقول النجاشي بحقه: (جليل في أصحابنا، ثقة، عين،

كثير الرواية، حسن التصانيف) (10) ،

---

(1) خلاصة الاقوال: ص 156، رقم 453.

(2) خلاصة الاقوال: ص 61، رقم 67.

(3) معجم رجال الحديث: ج 10، ص 311 . 312، رقم 7128.

(4) تنقيح المقال: ج 1، ص 22، ر 1426.

(5) خلاصة الاقوال: ص 257، رقم 881.

(6) تنقيح المقال: ج 1، ص 143، رقم 11211.

(7) خلاصة الاقوال: ص 199، رقم 619.

(8) رجال النجاشي: ص 214، رقم 559.

(9) تنقيح المقال: ج 1، ص 86، رقم 6575.

(10) رجال النجاشي: ص 333، رقم 896.

وقبل روايته العلامة الحلّي (1) .

وأما حماد بن عيسى، فقد عبر عنه الكشي بقوله: (أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، وأقروا له بالفقه) (2) ، وقال

النجاشي بحقه: (ثقة في حديثه صدوقاً) (3) .

وأما عبدالاعلى بن أعين، فيقول الشيخ المفيد عنه: (هو من فقهاء أصحاب الصادقين (عليهما السلام) والاعلام والرؤساء

المأخوذ عنهم الحلال والحرام والفتيا والاحكام الذين لا يطعن عليهم، ولا طريق إلى ذم واحد منهم) (4) .

فهذه الاسانيد التي استدلت بها الشيعة على إمامة زين العابدين بآية: (أُولُوا الْأَرْحَامَ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ) <sup>(5)</sup>، والتي استغرب الكاتب من الاستدلال بها واستهواً به <sup>(6)</sup>.

واستدلالات الشيعة لم تقتصر على ذلك فقط، بل وردت روايات كثرة تناقلتها كتب الشيعة بالقبول والتسليم لما تحمل من صحّة في مضمونها وسندها.

كلّ ذلك أهمله الكاتب، وأطلق شعرات بعبيرات إعلامية لا تنطلي على الباحثين والمحقّقين للموضوع.

### استنوار الامامة إلى يوم القيامة

يقول الترمذي وأحمد بن حنبل بسنديهما عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، قال: "إني ترك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض

(1) خلاصة الاقوال: ص 241 - 242، رقم 821.

(2) خلاصة الاقوال: ص 124 - 125، ر 323.

(3) رجال النجاشي: ص 142، رقم 370.

(4) معجم رجال الحديث: ج 9، ص 254، رقم 6221.

(5) الانفال: آية 75.

(6) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 72.

الصفحة 356

وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض... فانظروا كيف تخلفوني فيهما" <sup>(1)</sup>.

وهذا الكلام له دلالات ودلالات، منها أنّ العزّة معصومة من الخطأ والزلل، لانّها لا تفتوق عن القوّان، فمن جورّ عليهم الخطأ جورّ على القوّان الخطأ والاشتباه. ومنها أنّهم مع القوّان إلى يوم الورد، وهذه الحقيقة اعترف بها ابن حجر وقال: (وفي أحاديث الحث على التمسك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع متأهل منهم للتمسك به إلى يوم القيامة، كما أن الكتاب الغرير كذلك) <sup>(2)</sup>.

وهذا ما يؤكّد استنوار الامامة فيهم إلى يوم القيامة، وبهذه الحقيقة نطق الباقر (عليه السلام) بقوله في تفسير قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ) <sup>(3)</sup>، قال: "إنّهم الائمة من ولد علي وفاطمة إلى أن تقوم الساعة" <sup>(4)</sup>.

وكذلك قال الرضا (عليه السلام): "إنّ الائمة من ولد علي وفاطمة إلى أن تقوم الساعة" <sup>(5)</sup>.

بالاضافة إلى العشوات من أمثال هذه الاحاديث التي ملات كتب الشيعة، واتفقت عليها الامامية.

فلا طريق للكاتب في إنكار استتوار الامامة إلى يوم القيامة، إلا إنكار هذه الاحاديث وما قبلها كحديث الثقلين، ولكن أنى له ذلك وقد تسالم على حديث الثقلين مسلم والترمذي وأحمد واليعقوبي<sup>(6)</sup> وغيرهم.

(1) سنن الترمذي: ج 5، ص 3788; مسند أحمد: ج 3، ص 17.

(2) الصواعق المحرقة: ج 2، ص 442.

(3) النساء: آية 59.

(4) كمال الدين: ص 213، ح 6.

(5) مسند الرضا: ج 1، ص 108، ح 61.

(6) صحيح مسلم: ج 4، رقم 2408; سنن الترمذي: ج 5، رقم 3788; مسند أحمد: ج 3، ح 10747; تزيخ اليعقوبي:

ج 2، ص 102.

الصفحة 357

### هل معرفة الامام عند عموم الشيعة؟

الذي يظهر من بعض الروايات أن الموقف يحتم على الامام كتمان أمره ولو استئزم ذلك عدم معرفة الشيعة به، وهذا ما صوّح به الامام موسى بن جعفر (عليه السلام) عندما سأله أحد أصحابه، قال له: جعلت فداك، شيعتك وشيعة أبيك ضلال. أي لا يعرفونك. فألقي إليه وأدعهم إليك، فقد أخذت عليّ بالكتمان، قال (عليه السلام): "من أنست منهم رشداً فألق عليه وخذ عليه بالكتمان، فإن أذاعوا فهو الذبح، فإن أذاعوا فهو الذبح"<sup>(1)</sup>.

والجوّ الحاكم في هذه الرواية هو جوّ الأهاب السائد في عصر الامام موسى بن جعفر، وصوّح الكليني واصفاً هذا

الأهاب (إنّ أبا جعفر المنصور كان له بالمدينة جواسيس ينظرون إلى من اتفقت شيعة جعفر (عليه السلام) فيضوبون

عنفه)<sup>(2)</sup>.

فالامام في الرواية أعلاه قسّم شيعته إلى قسمين:

الأول: من أنست منه رشداً.

الثاني: من لم تؤنس منهم رشداً.

أما القسم الأول، فأولئك صوّح لهم الائمة بهوية الامام اللاحق، وبعض الامور الأخرى التي يتحملونها بأمانة من نون شك،

وكلّ الروايات التي تنصّ على الائمة والصحيحة تدلّ على أن ذلك الرجل الذي تحمل هذا النص هو من أولئك الذين أنس منهم

رشداً، ولهذا نجد أن الائمة يصوّحون بهوية الامام اللاحق للبعض، مثل قول الباقر (عليه السلام) لأصحابه: "هذا خير البرية"،

وأشار إلى الصادق (عليه السلام)<sup>(3)</sup>.

وهذا القسم كان يعرف الامام جيّداً، ولكن في بعض الحالات يشتبه عليه بداية إمامة اللاحق بعد وفاة السابق، وسبب هذا الاشتباه بُعدُه عن محل إقامة الامام السابق الذي توفّي، وهذا ما نصّ عليه الصادق (عليه السلام) عندما سأله أحد أصحابه:

أفيسع

(1) معجم رجال الحديث: ج 19، ص 299 - 300.

(2) الكافي: ج 1، ص 413، ح 7.

(3) الكافي: ج 1، ص 367، باب 7، ح 5.

الصفحة 358

الناس إذا مات العالم ألا يعرفوا الذي بعده؟ فقال: الامام (عليه السلام): "أما أهل هذه البلدة . يعني المدينة . فلا وأما غيرها من البلدان فبقدر مسوهم"<sup>(1)</sup> .

إذن، القسم الأوّل يعرفون الامام جيّداً، وعدم معرفتهم في بعض الحالات ليس بالامام كما اشتبه أحمد الكاتب، بل ببداية إمامته، كما نصّ الصادق على ذلك.

وأما القسم الثاني (من لم تؤنس منهم رشداً)، فهم عوام الشيعة، فلوئلك لا يستبعد منهم حتىّ عدم معرفتهم بالامام، فضلاً عن بداية إمامته، لما يؤزم من معرفتهم محذور ذبح الامام، كما نصّ على ذلك موسى بن جعفر (عليه السلام)<sup>(2)</sup> ، فهم يعرفون الامام من الشوع العام، من نون امتلاك النص الصريح، لأنّ معنى هذا الامتلاك تعويض الامام للخطر، وهذا ما صوّح به الصادق (عليه السلام) لعبد الاعلى عندما تكلم الامام عن صفات صاحب الامر، فسأله عبد الاعلى: هل هذه الصفات مستورة مخافة السلطان؟ قال: "لا يكون في ستر إلا وله حجة ظاهرة، إن أبي استودعني ما هناك فلما حضوته الوفاة قال: ادع لي شهوداً، فدعوت أربعة من قوبش فيهم نافع مولى عبدالله بن عمر، قال: اكتب، هذا ما أوصى به يعقوب بنبيه: (يا بنى إن الله اصطفى لكم الذين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون)، وأوصى محمد بن علي إلى جعفر بن محمد، وأموه أن يكفنه في بوده الذي كان يصلّي فيه الجمعة، وأن يعممه بعمامته وأن يربع قوه ويرفعه ربع أصابع، ثم يخلي عنه، فقال: اطووه، ثم قال للشهود: انصرفوا رحمكم الله، فقلت بعدما انصرفوا: ما كان في هذا يا أبت أن يشهد عليه؟ فقال: إنّي كوهت أن تغلب، وأن يقال أنه لم يوص، فرددت أن تكون لك الحجة، فهو الذي إذا قدم الرجل البلد قال من وصي فلان، قيل: فلان"<sup>(3)</sup> .

فالباقر (عليه السلام) وبتصريح الصادق (عليه السلام) يوضح إمامة ولده بأمر عامة . أي بمجرد الوصية . خشية عليه،

ولكن هذا البيان ليس للجميع على حدّ سواء، بل للخاصة

(1) الكافي: ج 1، ص 442، باب 89، ح 3.

(2) معجم رجال الحديث: ج 19، ص 299 - 300.

(3) الكافي: ج 1، ص 440، باب 89، ح 2.



بيان آخر من نوع: "هذا خير الروية"<sup>(1)</sup>.

ولم يستطع أحمد الكاتب أن يميّز بين هذين القسمين من الشيعة، كما ميّرت رواية موسى بن جعفر بينهم، فاتهم عامة الشيعة بالجهل بالامام اللاحق، ووضع ذلك تحت عنوان (ماذا يفعل الشيعة عند الجهل بالامام؟)<sup>(2)</sup> وراح تحت هذا العنوان ينقل روايات لا علاقة لها بجهل الشيعة للامام، من قبيل قول الولي للامام: إن أصبحت وأمسيت لا أرى إماماً أأتم به ما أصنع؟ قال الامام: "فأحبّ من تحبّ وابتغض من تبغض حتى يظوه الله عزّ وجلّ".

وهذه الرواية لا علاقة لها بجهل الشيعة بالامامة، بل هي ناظرة إلى زمن الغيبة، أي غيبة الامام الثاني عشر، وكلمة (لا أرى) واضح معناها أي (لا أشاهد)، وليس معناها (لا أعرف)، كما حمل ذلك الكاتب، ولهذا أجابه الامام: فأحبّ من كنت تحبّ وابتغض من كنت تبغض، وقبينة "حتى يظوه الله عزّ وجلّ" واضحة لا تحتاج إلى بيان بأن الرواية ناظرة إلى الغيبة، ولهذا نقل الشيخ الصدوق هذه الرواية في كمال الدين تحت باب إخبارات الصادق (عليه السلام) عن الغيبة، أي غيبة الامام الثاني عشر<sup>(3)</sup>، وكذلك وضعها الكليني في باب الغيبة<sup>(4)</sup>.

فالرواية بعيدة كلّ البعد عما اعتقده الكاتب من جهل السائل بالامام، وعمّ ذلك وقال بجهل الشيعة بالامام. ولما لم يجد الكاتب ما يسند كلامه راح يزور الروايات، ويحذف منها بعض الكلمات ليستقيم المعنى على ما يريد، فلقد زور كلام الصادق (عليه السلام) عندما نقل الكلام من كمال الدين، يقول أحمد الكاتب: (يقول الصادق: "كيف أنتم إذا بقيتم دهوراً من عركم لا تعرفون الامام؟" قيل: فإذا كان ذلك فكيف نصنع؟... قال: "تمسّكوا بالاول

(1) الكافي: ج 1، ص 367، باب 7، ح 5.

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 74.

(3) كمال الدين: ص 314، باب إخبارات الصادق عن الغيبة.

(4) الكافي: ج 1، ص 396، باب 31 في الغيبة.

حتى يستبين لكم"<sup>(1)</sup>.

فحذف الكاتب كلمة من هذه الرواية، وهي أنّ الامام لم يقل: (تمسّكوا بالاول)، بل قال: "تمسّكوا بالامر الاول"، أي تمسّكوا بما جاءكم من أهل البيت حول هذا الموضوع. موضوع الامامة. وأنّ هناك اثني عشر إماماً، الثاني عشر هو الذي لا تعرفونه، أي لا تتصلون به مباشرة، فأراد الكاتب من حذفه كلمة "الامر" أن يشوّش ذهن القارئ بأنّ الامام يوصي بالتمسّك بالامام الاول عند الجهل بالامام اللاحق. الثاني. ولكن عندما أضيفت كلمة "الامر"، صار واضحاً بأنّ الامام يأوهم بالتمسّك<sup>(2)</sup> باثني عشر إماماً وإن غاب الثاني عشر.

أضف إلى ذلك، أنّ الرواية ناظرة إلى زمن الغيبة، ولا علاقة لها بجهل الشيعة بالامام اللاحق بعد فقد السابق، فالرواية

ناظرة إلى غيبة الثاني عشر المشخص عند الشيعة نسبه، فلا يجهلونه، ولكن لا يرونه حتى يأخذون معالم دينهم كما تعودوه من الائمة السابقين، فأمرهم الصادق (عليه السلام) أن يتمسكوا بأمر دينهم التي حصلوا عليها من الائمة السابقين، والتي في طبيعتها إمامة الثاني عشر حتى يظهروه الله تعالى.

وراح الكاتب يسوق أحاديث وروايات لا علاقة لها بجهل الشيعة للامام مطلقاً، بل هي روايات خاصة بالغيبة، ووضعها العلماء في أبواب الغيبة، فلعلّ الكاتب غفل عن ذلك.

### ضرورة وجود العالم الرباني المفسر للقوان

استغوب أحمد الكاتب تحت هذا العنوان قول الشيعة بأنّ علياً قِيمَ القوان، كما جاء في رواية الكافي، وشهد بذلك منصور بن حازم، فقال: (فأشهد أنّ علياً كان قِيمَ القوان) (3)، فاستغوب الكاتب ذلك، ورفض هذا المنصب لعلي (عليه السلام) بين طيات بحثه، فلنترك استدلالات الشيعة وأحاديثهم في هذا الخصوص، ولنأت إلى العامة لنرى هل

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 74.

(2) كمال الدين: ص 327، ح 39، باب 33.

(3) الكافي: ج 1، ص 245، باب 8.

الصفحة 361

هذا الاستغواب في محلّه أم لا؟

يقول النسائي: (لما رجع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عن حجة الوداع وتول غدير خم، أمر بوحاف فقمن، ثم قال: "كأني دعيت فأجبت، إنّي قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعوتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يفتورا حتى يردا علي الحوض" (1).

وكلمة "لن يفتورا" تدل على أنّ كلّ ما عند أهل البيت هو القوان بعينه، والإلجاز الكذب على رسول الله وحاشاه من ذلك، ومصاديق أهل البيت أوضح من أن نقيم الاستدلال عليها، أضف إلى ذلك أنّ علياً (عليه السلام) نفسه نطق بهذه الحقيقة وقال: "إنّ الله تبرك وتعالى طهرنا وعصمنا وجعلنا شهداء على خلقه وحجته في أرضه، وجعلنا مع القوان وجعل القوان معنا، لا نفرقه ولا يفلقنا" (2).

ولا نجد في التلخيص كلّهُ أنّ رجلاً وقف بوجه علي وأبنائه ورد كلامهم، ألا يكون ذلك دليلاً على أنه قِيمَ القوان؟ فلماذا لا يكون قِيمًا للقوان وهو القائل:

"ما تزلت آية إلا وقد علمت فيما تزلت وأين أتزلت وعلى من تزلت، إن ربي وهب لي لساناً طلقاً وقلياً عوّلاً" (3).

وقال ابن ماجه عن ابن جنادة، قال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: "علي منّي وأنا منه، ولا يؤدي (4)

عَني إِلاَّ عليّ " .

والمورد لا يخصّص الولد، فعلي يؤدّي كلّ ما أداه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، والقوان صلب الشريعة التي أداها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) للناس، ولا يؤدّي للناس بعد رسول الله بنص الحديث إلاّ عليّ (عليه السلام). ومن زلوية أخى أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يؤدّي القوان بلا خطأ أو اشتباه، ومن غير المعقول أن ينصب للناس من يخطئ ويشتبّه، ويدعوهم إلى

---

(1) السنن الكبرى للنسائي: ج 5، ص 45، ح 8148.

(2) الكافي: ج 1، ص 247، ح 5.

(3) مناقب الخوارزمي: ص 90؛ الطبقات الكبرى: ج 2، ص 257.

(4) سنن ابن ماجه: ج 1، ح 119، باب الفضائل.



طاعته، وإلا كان ذلك توكيهاً في اتباع الخطأ، وهو محال على رسول الانسانية.

ويقول البخاري: إن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال لعلي: "أما ترضى أن تكون مني بمثولة هارون من موسى" (1). وهل يستطيع الكاتب أو غيره أن يقول: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ليس بقيم على القرآن، فإذا كان كذلك، وعلي منه بمثولة هارون من موسى، أفلا يكون قيماً على القرآن بعده؟!

ويقول الترمذي: قال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): "أنا دار الحكمة وعلي بابها" (2).

فلماذا هذا الاستغراب وهذه الجعجة، وهذا تأثر المسلمين أعم من كونه شيعياً أو سنياً يصح بهذه الحقائق لامير

المؤمنين؟!

وبعد أن أفلس الكاتب من إيجاد الخدشة بعلي من هذا الجانب، راح يؤجج نار حقه بين المسلمين بدعوى أن معنى علي قيم القرآن: (عدم استطاعة المسلمين التعامل مع القرآن والاستفادة منه مباشرة) (3).

وهذا ما لم يقله علي ولا أبناؤه ولا أتباعه، ومعنى قيمومة علي أنه (عليه السلام) عالم بجميع الاحكام دقيقها وجليلها، الظاهر منها والباطن، وكل ما ورد في القرآن، وصح بهذه الحقيقة هو بقوله: "ما تزلت آية إلا وقد علمت فيما تزلت، وأين تزلت، وعلي من تزلت، إن ربي وهب لي لساناً طلقاً وقلباً عقولاً" (4).

وفوق واضح بين عدم استطاعة المسلمين التعامل مع القرآن، وبين علم أمير المؤمنين بالقرآن، فإراد الكاتب أن يخلط بين

المعنيين ليؤجج الفتنة.

وراح الكاتب يحرف استدلالات الشيعة على أنها دالة على عدم استطاعة المسلمين التعامل مع القرآن والاستفادة منه

مباشرة، وهذا تروير منه وتحريف

(1) صحيح البخاري: كتاب الفضائل، باب مناقب أمير المؤمنين، ج 3503.

(2) سنن الترمذي: ج 5، ص 596، ج 3723.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 60.

(4) مناقب الخوارزمي: ص 90؛ الطبقات الكبرى: ج 2، ص 257.

لكلمات كبار علماء التشيع وفقهائهم.

ونذكر هنا مقالاً واحداً للموتضى، ذكوه الكاتب دليلاً على عدم استطاعة المسلمين التعامل مع القرآن مباشرة، وقول

الموتضى هو:

(لابد من أن يكون الامام عالماً بجميع الاحكام، حتى لا يشذ عليه شيء منها، والا لزم ذلك أن يكون قد كلف القيام بما لا

سبيل له إليه... أما الذي يدل على وجوب كون الامام عالماً بجميع الاحكام فهو أنه قد ثبت أن الامام إمام في سائر الدين،

ومتولّ للحكم في جميعه جليله ودقيقه، ظاهره وغامضه، وليس يجوز أن لا يكون عالماً بجميع الدين والاحكام<sup>(1)</sup> .

وهذه العبرة نقلها أحمد الكاتب ليستدلّ بها على أن المسلمين لا يستطيعون التعامل مع القرآن مباشرة، وواضح الحقد الدفين لاثرة الفتنة بين المسلمين عند الكاتب، وهذه العبرة لا علاقة لها بما ذكر، بل تؤكد أن الامام عالم بجميع الاحكام، فالذي يختلف فيه المسلمين فالمرجع لهم فيه الامام (عليه السلام)، والذي لا يختلفون فيه واضح يتعاملون به مباشرة مع القرآن وإن كان المعنى الدقيق للقرآن عند أمير المؤمنين وعترته. فلقد خلط الكاتب بين مسألتين:

الأولى: عدم استطاعة المسلمين التعامل مع القرآن والاستفادة منه مباشرة.

الثانية: الاحاطة الكاملة بمعاني القرآن، دقيقه وجليله، ظاهره وغامضه.

أما بالنسبة إلى المسألة الأولى، فقول الشيعة واضح في قوة المسلمين على التعامل مع القرآن والاستفادة منه، فالائمة يأمرّون شيعتهم بالرجوع إلى القرآن في معرفة الحديث الصحيح من غوه، يقول الصادق (عليه السلام): "كلّ شيء مودود إلى الكتاب والسنة، وكلّ حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف"<sup>(2)</sup> .

فكيف يأمر الامام شيعته بالرجوع إلى القرآن لمعرفة صحّة الحديث وكذبه، وكيف ينقل الشيعة ذلك في موسوعاتهم الحديثية المعتمدة وهم يقولون بعدم استطاعة

---

(1) نقلها أحمد الكاتب في ص 61 عن الشافعي للمرتضى: ص 14 - 15.

(2) الكافي: ج 1، ص 121، باب 22 الاخذ بالسنة وشواهد الكتاب، ح 3.

الصفحة 364

المسلمين التعامل مع القرآن.

نعم، الاحاطة الدقيقة والكاملة بمعاني ومعرف القرآن اختصّ بها أهل البيت (عليهم السلام)، ونسوها لانفسهم، ولم يقف أحد بوجههم ويرد ذلك عليهم، يقول أمير المؤمنين (عليه السلام): "ما تولت آية إلاّ وقد علمت فيما تولت وأين أتولت وعلى من تولت، إني ربّي وهب لي لساناً طلقاً وقلبا عقولاً"<sup>(1)</sup> .

وعدم اعتراض أي من المسلمين عليه يثبت هذه الحقيقة، أضف إلى ذلك قوله (عليه السلام): "وجعلنا مع القرآن وجعل القرآن معنا، لا نفرقه ولا يفرقنا"<sup>(2)</sup> .

وكيف يفرقون القرآن وقد جعلهم الله ورسوله أحد الثقلين على لسان الصادق الامين: "إني تركت فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتي أهل بيتي"<sup>(3)</sup> ، واستدلال الشيعة حول الاحاطة الكاملة بالقرآن، وليس التعامل المطلق مع القرآن. ومما يؤكد قول الشيعة ما نقله سعيد بن المسيّب بقوله: (كان عمر بن الخطاب يتعوذ بالله من معضلة ليس لها أبو الحسن)<sup>(4)</sup> .

فلماذا يتعوذ؟ ألم يكن القرآن بين يديه ورجع إليه ويخرج ما يريد؟! ولهذا كان الامام علي (عليه السلام) يقول: "سلوني"

بمء فمه، ولم يقل ذلك أحد من الصحابة، كما صوّح بهذا سعيد بن المسيّب<sup>(5)</sup> .

## الفاضل والمفضول أو أفضليّة الامام

ونتيجة للمؤهلات الذاتية والروائية . كالعصمة والعلم وغيرهما . يوجّه الامام وسام الافضلية على غيره، يقول الشيخ

الطوسي: (الامام يجب أن يكون أفضل من

(1) مناقب الخوارزمي: ص 90; الطبقات الكبرى: ج 2، ص 257.

(2) الكافي: ج 1، ص 247، ح 5.

(3) السنن الكوى: ج 5، ص 45، ح 8148 (12).

(4) ينابيع المودة: ج 2، ص 405، ح 66.

(5) ينابيع المودة: ج 2، ص 405، ح 67.

الصفحة 365

رعيته في الظاهر، والدليل ما تقرّر في عقول العقلاء من قبح جعل المفضول رئيساً وإماماً في شيء بعينه على الفاضل، ألا ترى أنه لا يحسن منّا أن نعقد لمن كان لا يحسن الكتابة إلا ما يحسنه المبتدئ المتعلم الرياسة في الكتابة على من هو في الحدق بها والقيام بحدودها بمتولة ابن مقلة حتى نجعله حاكماً عليه فيها وإماماً له في جميعها، وكذلك لا يحسن أن نقدم رئيساً في الفقه وهو لا يقوم من علوم الفقه إلا بما يتضمّنه بعض المختصات على ما هو في الفقه بمتولة أبي حنيفة، وهذه الجملة لا يدخل على أحد فيها شبهة لأنها معلومة بالضرورة، ومن نزع فيها لا يحسن مكالمته<sup>(1)</sup>.

واستدلال الشيعة هذا ينبع من فيوضات رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في هذا المجال عندما قال: "من ولى رجلاً وهو يعلم أنّ غيره أفضل منه فقد خان الله في أرضه"<sup>(2)</sup>.

وعندما خلص أحمد الكاتب إلى هذا البحث لم يستطع أن يتكلم حرفاً واحداً عليه لما فيه من موافقته للنقل والعقل، واكتفى بنقل كلمات المفيد والطوسي في هذا الخصوص<sup>(3)</sup>.

### هل طفولة بعض الاثمة مشكلة واجهت الشيعة؟

مما لا شكّ فيه أن بعض الاثمة (عليهم السلام) توفي أبؤهم وهم نون سن البلوغ، ولكن هل هذه مشكلة حقا أم لا؟

بإثرتها بعد عشرات السنين من حياة الاثمة، التشويش على أذهان الناس، والانتقاص من مذهب التشيع.

وقبل كلّ شيء، فالشيعة تعرض اعتقادها على القرآن الكريم ل ترى هل حصل هذا بنص القرآن، وأن الله نصب لقيادة الناس

من هو نون سن البلوغ أم لا؟

قال تعالى بحق يحيى (عليه السلام): (وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا)<sup>(4)</sup>، وَقَالَ تَعَالَى بِحَقِّ عِيسَى (عليه السلام):

(1) تلخيص الشافعي: ج 1، ص 205 - 207.

(2) الامامة وأهل البيت: ج 1، ص 68.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 62 . 63.

(4) مريم: الآية 12.

الصفحة 366

(1) قَالُوا كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابُ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا .  
قال الرلي في الحكم الذي أعطي ليحيى: إنه النبوة (2) . وذلك لأن الله تعالى قد أحكم عقله في صباه، وأوصى إليه، ذلك لأن الله تعالى بعث يحيى وعيسى (عليهما السلام) وهما صبيان.  
إذن، مسألة تقليد منصب النبوة والقيادة والحكم لمن هو صبي لا ضير فيه بنص القرآن.  
ولما كانت الامامة الالهية تحوي مجرى النبوة، وأن أمر الامامة ليس بيد أحد، بل بيد الله تعالى يضعه حيث يشاء، كما يقول أبو بصير: كنت عند الصادق (عليه السلام)، فذكروا الاوصياء وذكرت إسماعيل، فقال: "لا والله يا أبا محمد، ما ذاك إلينا، وما هو إلا إلى الله عز وجل يقول واحدا بعد واحد" (3) .  
ويقول الامام الصادق (عليه السلام) لاحد أصحابه: "أترؤن الموصي منا يوصي إلى من يريد؟ لا والله، ولكن عهد من الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) لرجل فوجل حتى ينتهي الامر إلى صاحبه" (4) .  
إذن، وبعد ما تقدّم، فلا ضير أن يكون الجواد أو غيره من الائمة (عليهم السلام) بأعمار معينة ويستلمون الحكم والقيادة للشريعة.

يقول الشيخ المفيد: (إن كمال العقل لا يستتكر لحجج الله تعالى مع صغر السن، قال الله سبحانه: (قَالُوا كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابُ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا)، فَخَبَرَ عَنِ الْمَسِيحِ (عليه السلام) بالكلام في المهد، وقال في قصة يحيى (عليه السلام): (وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمُ صَبِيًّا)، وَقَدَّ أَجْمَعَ جَمْهُورُ الشَّيْعَةِ مَعَ سَائِرٍ مِنْ خَالِفِهِمْ عَلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله وسلم) دعا علياً (عليه السلام) وهو صغير السن، ولم يدع الصبيان غيره، وباهل بالحسن والحسين (عليهما السلام) وهما طفلان، ولم ير مباحل قبله ولا بعده باهل بالاطفال، وإذا كان

(1) مريم: الآية 29 - 30.

(2) تفسير الفخر الرلي: ج 21، ص 164.

(3) الكافي: ج 1، ص 337، ح 1.

(4) الكافي: ج 1، ص 337، ح 2.

الصفحة 367

الامر على ما ذكرناه من تخصيص الله تعالى حججه على ما شرحناه، بطل ما تعلق به هؤلاء القوم .

وقال أيضاً: (أجمع أهل التفسير إلا من شذ منهم في قوله: (وشهد شاهد من أهلها إن كان قميصه قد من قبل فصدفت وهو من الكاذبين وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين)؛ أنه كان طفلاً صغوا في المهد أنطقه الله تعالى حتى وأ يوسف (عليه السلام) من الفحشاء ورأى عنه التهمة)<sup>(2)</sup> .

إذن، مسألة تصدي من هو دون سن البلوغ أمر واقع ولا مانع منه لحجج الله تعالى أبداً.

وبعد الفواغ من جواب القوان على ذلك، نأتي إلى قناء القوان، الذين لم يفرقوا القوان، ولن يفرقهم حتى يردوا على

رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الحوض بنص الصادق الامين (صلى الله عليه وآله وسلم)، يقول صفوان بن يحيى:

عندما أشار الامام الرضا (عليه السلام) إلى الجواد (عليه السلام) ونصبه ودل عليه، وهو ابن ثلاث سنين، قلت للامام: جعلت

فداك، هذا ابن ثلاث سنين، فقال: "وما يظوه من ذلك، فقد قام عيسى بالحجة وهو ابن ثلاث سنين"<sup>(3)</sup> .

وقد قيل للجواد: إن الناس ينكرون عليك حادثة سنك، فقال: "وما ينكرون من ذلك وقد قال الله تعالى لنبيه: (قل هذه سبيلي

أدعوا إلي الله على بصوة أنا ومن اتبعني)، فوالله ما اتبعه حينئذ إلا علي وله تسع سنين، وأنا ابن تسع سنين"<sup>(4)</sup> .

فقد اتفق القوان وقنوه على رد تلك الشبهات، فكل ذلك أهمله الكاتب ولم يشر إليه، ولم يناقشه بكلمة واحدة.

ثم رد الشيخ المفيد الشبهة التي طعمت بالاية: (وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح

---

(1) الفصول المختارة: ص 316.

(2) الفصول المختارة: ص 275.

(3) الكافي: ج 1، ص 382، ح 10.

(4) الكافي: ج 1، ص 447، ح 8.

---

الصفحة 368

فإن أنستهم رثداً فادفوا إليهم أموالهم)<sup>(1)</sup> ، فقال: هذا كلام يروم الضعفة ويوقع الشبهة لمن لا بصوة له، ويروع

بظاوه قبل الفحص عن معناه، والعلم بباطنه وحجية القول فيه.

إن الاية التي اعتمدها هؤلاء القوم في هذا الباب، خاصة وليست بعامة، بدلالة توجب خصوصها، وتدل على بطلان الاعتقاد

لعمومها، وذلك أن الله سبحانه وتعالى قد قطع العذر في كمال من أوجب له الامامة، ودل على عصمته من نصبه للرئاسة، وقد

وضح بالوهان القياسي، والدليل السمعي، إمامة هذين الامامين فوجب ذلك خروجهما من جملة اليتام الذين توجه نهرهم

(الكلام)<sup>(2)</sup> .

وراح يسوق الايات التي خصصت بدليل العقل والنقل والاجماع، فقال:

(كما أوجب العقل خصوص قوله تعالى: (والله على كل شئ قدير)، وقام الدليل على عدم العموم في قوله تعالى: (وأوتيت

من كل شئ)، (وفتحنا عليهم أبواب كل شئ)، وكما خص الاجماع قوله تعالى: (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى



وثلث ورباع) فأورد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بغير هذا الحكم ممن انتظمه الخطاب<sup>(3)</sup> .

فأبطل الشيخ المفيد عمدة الاستدلال على الشيعة بالقوآن الكريم، حيث أورد عليهم آيات تدلّ في ظاهرها على العموم، ولكن خصّصت ترة بالدليل العقلي، وأخرى بالدليل الشوعي، وثالثة بالاجماع، فهذا لم يذكره الكاتب، بل ذكر فقط قول الشيخ المفيد: (إنّ الخصوص قد يقع في القول ولا يصحّ وقوعه في عموم العقل، والعقل موجب لعموم الائمة بالكمال والعصمة، فإذا دلّ الدليل على إمامة هذين النفسين . الجواد والهادي . وجب خصوص الآية فيمن عداهما بلا لرتياب)<sup>(4)</sup> .

(1) النساء: الآية 6.

(2) ( الفصول المختلة: ص 149 . 150 .

(3) ( الفصول المختلة: ص 150 . 151 .

(4) ( أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 113 . 114 .

الصفحة 369

وجعل هذا الكلام من مبتدعات الشيخ المفيد، ولم ينقل رد الشيخ المتقدّم، والسرّ في عدم نقله لكلام الشيخ كاملاً، هو إيقاع السامع في فخ نصبه الكاتب له، بأنّ نظرية الامامة من صنع المتكلمين، ولهذا ذكر رد المفيد العقلي، ولم يذكر النصوص التي استدللّ بها المفيد، وأهمّل كلّ ربود الشيعة على هذه الشبهة بطريقها النقلي والعقلي.

وراح الكاتب يتهم الشيخ المفيد بعدم مراجعة التريخ<sup>(1)</sup> ، وخالف باتهامه هذا واقع الشيخ المفيد الذي ألف في التريخ عدّة مؤلّفات، مثل الإرشاد، والجمال، والتولريخ الشوعية، والمواج، إضافة إلى مؤلّفاته الحديثية والكلامية، وقد اتفق علماء الرجال السنّة والشيعة . عدا أحمد الكاتب . على تضلّع الشيخ المفيد بالتريخ، ووصفوه بأنه صاحب التصانيف الكثوة، ومن أراد فليرجع إلى أي كتاب رجالي ليعرف مكانة الشيخ المفيد في التريخ الاسلامي<sup>(2)</sup> .

وأشكل الكاتب على كلام الشيخ (والعقل موجب لعموم الائمة بالكمال والعصمة)، وذلك بنفي موضوع العصمة والامامة بدون ذكر مصدر لكلامه هذا، بل وضعه في خانة الاعلام الخالي من التوثيق. والشيعة لا يؤثّر عليها من يطلق الشعرات، فلقد تعودت على هذا التيار من قديم الزمان، لانّ التهمة من هذا التيار مصداق لقول الشاعر: واذا أنتك مذمة من ناقص واستعار الكاتب إشكال الشيعة على السنّة، بأنّ أخبار الاحاد لا تخصّص القوآن في مسألة (بوضيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف) فأشكل الشيعة على السنّة، لماذا أخرجتم ولد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من عموم هذه الآية بخبر واحد ينقضه القوآن ويؤده اتفاق آل محمد<sup>(3)</sup> .

(1) ( أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 114 .

(2) ( تريخ الاسلام: وفيات سنة 413، ص 332؛ العبر: ج 2، ص 225؛ دول الاسلام: ج 1، ص 216؛ مواء الجنان: ج

3، ص 22.

استعار أحمد الكاتب هذا الاشكال من الشيعة ليشكل عليهم بأن أخبار الاحاد لا تخصّص القرآن، ومن قال لك بأن أخبار الاحاد تخصّص القرآن؟ فالشيعة لا تستدل بأخبار الاحاد، ولا بالادلة العقلية والفلسفية الظنية، بل تستدل وكما يقول الشيخ المفيد: (بدليل العقل ووهان القياس وتواتر الاخبار)<sup>(1)</sup> ، وما قاله الكاتب بأن الخبر الضعيف لا يخصّص القرآن تتمسك به الشيعة على خصومهم، وتعلّمه الكاتب منهم، وأشكل به عليهم.

## الفصل السابع

### حديث الخلفاء اثنا عشر

### حديث الخلفاء اثنا عشر كلّهم من قريش

أكدت النظرية الامامية الاثنا عشرية هذا الحديث الذي نقلته كتب المسلمين، وتسالموا عليه، وجعلت هذا النقل حجة عليهم، وطالبتهم بإعطاء مصداق حقيقي لهذا الحديث.

ولم يجهد الكاتب نفسه بإعطاء مصداق لذلك، بل نفى هذه النظرية من الاساس، وقال: (إن الاحاديث السنية بالذات لا تحوهم في اثني عشر)<sup>(1)</sup> .

وعلى الباحث أن يستقوى التريخ في إثبات قضية ونفيها، فلو استنتقنا التريخ حول هذه المسألة لوجدنا البخاري يقول في صحيحه بسنده إلى جابر بن سمرة، قال: سمعت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: "يكون اثنا عشر أمراً، فقال كلمة لم

أسمعها، فقال أبي إنّه قال: كلهم من قريش" (2).

وقال مسلم في صحيحه، بسنده عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، قال: "لا زال الاسلام عزواً إلى اثني عشر خليفة"، ثم قال كلمة لم أفهمها، فقلت: لاي ما قال؟ فقال: "كلهم من قريش" (3).

وكذلك نقل مسلم الحديث بلفظ قريب، وبسند آخر عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "لا زال هذا الامر عزواً إلى اثني عشر خليفة... كلهم من قريش" (4).

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 206.

(2) صحيح البخاري: كتاب الاحكام، باب الاستخلاف، ح 6796.

(3) صحيح مسلم: ح 1821، كتاب الامرة.

(4) المصدر السابق.

الصفحة 374

ونقله أيضاً بسند ثالث ولفظ: "لا زال الدين قائماً حتّى تقوم الساعة ويكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش" (1).

وروى التومذي، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "يكون من بعدي اثنا عشر أمراً... كلهم من قريش" (2).

وتسالم الفريقان على هذه النظرية الاثني عشوية التي نطق بها لسان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

واليك جملة من المصادر التي نقلت هذا الحديث:

1 . صحيح البخاري: ج 4، ص 164، كتاب الاحكام، باب الاستخلاف.

2 . صحيح مسلم: ج 12، ص 202 و ج 13، ص 319، دار الكتب العلمية بيروت.

3 . سنن التومذي: ج 4، ص 501.

4 . سنن أبي داود: ج 4، ص 106، رقم 4279 . 4281.

5 . مسند أحمد: ج 5، ح 90 و 93 و 97 و 100 و 106 و 107.

6 . المعجم الكبير للطواني: ج 2، ص 238، رقم 1996.

7 . مستترك الحاكم: ج 3، ص 618.

8 . حلية الاولياء: ج 4، ص 333.

9 . البداية والنهاية: ج 1، ص 153.

10 . الحوي للفتوي: ج 2، ص 85.

11 . مشكاة المصابيح للتروزي: ج 3، ص 327، رقم 5983.

12 . السلسلة الصحيحة للانبلي: حديث رقم 376.

13 . كنز العمال: ج 12، ص 32، ح 33848 و 33858 و 33861.

14 . فوائد السمطين: ج 2، ص 145، ح 42.

(1) صحيح مسلم: ح 1821، كتاب الامارة.

(2) سنن الترمذي: ج 4، ص 434، ح 2223.

الصفحة 375

15 . ينابيع المودة: ج 3، ص 104، باب 707.

16 . صحيح مسلم بشوح النووي: ج 12، ص 201.

17 . شوح ابن الجوزية لسنن أبي داود: ج 11، ص 363، رقم 4259.

18 . عون المعبود، شوح سنن أبي داود: ج 11، ص 362، ح 4259.

19 . فتح الباري: ج 13، ص 211.

كلّ هذه المصادر وغورها خوّجت ولادة النظرية الاتني عشوية من لسان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومن كتب الفكر الاسلامي المعتمدة، ومن رآد أن يستوعب هذا الحديث بكلّ أبعاده، فلراجع إحقاق الحق<sup>(1)</sup> ، حيث استعرض المؤلف ما ورد في كتب العامة لهذا الحديث، ثم ذكر الصحابة الالوين له، فكل ذلك أنكره أحمد الكاتب وجعل ميلاد النظرية الاثنا عشوية في القون الالابع.

### مصاديق حديث "الخلفاء اثنا عشر"

ولو سألنا الفكر الاسلامي عن مصاديق هذا الحديث، انشعب القوم إلى قسمين:

القسم الالول: تخبّط في طوح مصادق حقيقي لهذا الحديث، بحيث انتهى إلى عدّ يزيد بن معاوية من مصاديقه.

قال ابن كثير: الخلفاء الالربعة . أبو بكر وعمر وعثمان وعلي . وعمر بن عبدالغريز وبعض بني العباس، واستنظر أن

(2)

المهدي منهم .

(3)

وجعل ابن القيم الجوزية معاوية ويؤيد ابنه من مصاديق أولئك الخلفاء .

وقال القاضي الدمشقي: (الخلفاء الالربعة، ومعاوية، ويؤيد بن معاوية، وعبدالملك ابن مروان وأولاده الالربعة . الوليد

وسليمان ويؤيد وهشام . وعمر بن عبدالغريز).

فلقد عدّ يزيد منهم، متناسيا أن الحديث يحمل صفات خاصة لتلك المصاديق،

(1) إحقاق الحق: ج 13، ص 1 - 48.

(2) تفسير ابن كثير: ج 2، ص 24، تفسير الالاية 12 من سورة المائدة.

(3) عون المعبود شوح سنن أبي داود: ج 11، ص 244 ، شوح حديث 4271.

منها أنّ الدين لا يقوم إلاّ بهم، وهم القيمون على دين الله، أما يزيد فهو شرب للخمر بالاتفاق، يقول عنه سعيد بن المسيّب: (كانت سنوات يزيد شوّماً، في السنة الأولى قتل الحسين بن علي وأهل بيت رسول الله، وفي الثانية استباح حرم رسول الله وانتهكت حرمة المدينة، وفي الثالثة سفكت الدماء في حرم الله وحرقت الكعبة)<sup>(1)</sup>.

وأخيراً أجمل الرأي السنّي في إعطاء مصداق لهذا الحديث السيوطي، بفشل هذه النظرية في تحديد معنى محدد لذلك الحديث، فقال: (لم يقع إلى الان وجود اثني عشر)<sup>(2)</sup>.

وأشار الدكتور أحمد محمود صبحي إلى ذلك، أي باعترافه بعجز النظرية السنّية عن إعطاء نظرية سياسية متماسكة، فقال: (أما من الناحية الفكرية فلم يقدم أهل السنة نظرية متماسكة في السياسة)<sup>(3)</sup>.  
إذن، حديث الخلفاء اثنا عشر، مجرد ألفاظ لا يمثله مصداق على أساس النظرة السنّية له.

القسم الثاني: أعطى مصاديق واضحة لحديث الخلفاء اثنا عشر، وهم أئمة أهل البيت (عليهم السلام)، ولم يحتج هذا القسم إلى عناء البحث والتحقيق لإثبات ذلك، لأن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد أشار إليهم في أحاديث عديدة، منها ما نقله الترمذي وأحمد بن حنبل وابن حجر والحاكم النيسابوري وغيرهم، حيث نقلوا حديث الثقلين الذي قال فيه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "إني ترك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتي أهل بيتي... لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض"<sup>(4)</sup>.

وهذا الحديث المتسالم عليه، قد ترجم مصاديق "الخلفاء اثنا عشر" لما في ذلك

(1) تاريخ اليعقوبي: ج 2، ص 240.

(2) الحوي للفتوي: ج 2، ص 85.

(3) الأيديّة: ص 35 . 37.

(4) سنن الترمذي: ج 5، ص 662، ح 3786؛ الصواعق المحرقة: ج 2، ص 653؛ المستترك على الصحيحين: ج 3، ص 160 . 161، ح 4711.

الحديث من صفات لا تجتمع بأيّ كان إلاّ أن يكون قوينا للوآن، ومن تلك الصفات: "لازال الاسلام عزواً"، "لازال الدين قائماً"، "لازال هذا الامر عزواً"، "يكون لهذه الامة اثنا عشر قيماً"، "فجرة آلدين وقيمومته اقتونت بولئك الاثني عشر الذين ذكروهم الحديث.

(1) ونقل أيضاً هذا الاتجاه أحاديث عن رسول الله تشخص مصاديق ذلك الحديث فنقل الكليني حديث الوح بسند صحيح<sup>(1)</sup>، والذي قال فيه جابر بن عبدالله الانصاري: دخلت على فاطمة (عليها السلام) وبين يديها لوح فيه أسماء الاوصياء، فعددت اثني عشر اسماً، آخوهم القائم، ثلاثة منهم محمد، وأربعة منهم علي صلوات الله عليهم<sup>(2)</sup>.

وذكر الكليني بسنده عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفي، عن أبي جعفر قال: "أقبل أمير المؤمنين (عليه السلام) ومعه الحسن بن علي... حتى ذكر الائمة الاثني عشر جميعاً"<sup>(3)</sup>.  
وروى الكليني والصدوق بسند صحيح<sup>(4)</sup> النص على الائمة من قبل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ابتداءً بعلي وانهاءً بالمهدي المنتظر.

ونقل هذه الحقيقة الشيخ الصدوق في كمال الدين أيضاً<sup>(5)</sup>، والقنوزي الحنفي في ينابيع المودة<sup>(6)</sup>، ونقلها الخوّاز في كفاية الاثر<sup>(7)</sup>.

نقل الصدوق بسنده عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: "الائمة بعدي اثنا عشر، أولهم علي ابن أبي طالب، وآخوهم القائم، فهم خلفائي وأوصيائي وأوليائي، وحجج الله على أمتي بعدي، المقرّ بهم مؤمن، والمنكر لهم كافر"<sup>(8)</sup>.

---

(1) المهدي المنتظر في الفكر الاسلامي: ص 87.

(2) الكافي: ج 1، ص 598، باب 126، ح 9.

(3) الكافي: ج 1، ص 591، باب 126، ح 1.

(4) المهدي المنتظر في الفكر الاسلامي: ص 91.

(5) كمال الدين: 294، باب 28، ح 4.

(6) ينابيع المودة: ج 3، ص 384، باب 94.

(7) كفاية الاثر: ص 10 . 22.

(8) من لا يحضوه الفقيه: ج 4، ص 132، باب الوصية من لدن آدم، ح 5.



وقال النعماني بسنده إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: "إنَّ من أهل بيتي اثني عشر محدثًا"<sup>(1)</sup>.  
ونقل المفيد بسنده عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: "وإنَّ لذلك ولادة من بعدي، علي بن أبي طالب، وأحد عشر  
من ولده"<sup>(2)</sup>.

وكذلك نقل المفيد قول الامام علي بسنده: "أنا وأحد عشر من صلبي أئمة محدثون"<sup>(3)</sup>.  
واستجاد العلامة الحلبي من كتاب الارشاد هذا المعنى، فنقل في كتابه المستجاد من الارشاد قول رسول الله (صلى الله عليه  
وآله وسلم): "أنا وأحد عشر من صلبي أئمة محدثون"<sup>(4)</sup>.

فبعد أن اتفق السنة والشيعية على حديث "الخلفاء اثنا عشر"، أنكوا الكاتب بلا بحث ولا تحقيق، فقال:  
(دليل الاثني عشريّة دليل متأخر، بدأ المتكلمون يستخدمونه بعد أكثر من نصف قرن من الحوة، أي في القرن الرابع  
الهجري)<sup>(5)</sup>.

بينما شاهدنا أنّ دليل الاثني عشريّة اتفق على نقله السنة والشيعية، وأن تسمية الخلفاء اثنا عشر من قبل رسول الله (صلى  
الله عليه وآله وسلم) نقلها الكليني المعاصر للغيبة الصغرى، واستدلّ به المفيد وغيره من أقطاب الفكر الشيعي، وليس دليلاً  
متأخراً كما يقول الكاتب الذي عودنا على شعراته الاعلامية الخالية من التوثيق.  
أضف إلى ذلك السورة الشخصية لحياة أولئك البررة، والتي نقلها علماء الرجال من السنة والشيعية، تؤكد بأنهم الاجدر في  
تمثيل مصداق الحديث الذي أنكوه الكاتب وجعله من مبتدعات القرن الرابع الهجري.

(1) الغيبة للنعماني، ص 66 - 67، باب 4، ح 6.

(2) الارشاد: ج 2، ص 345 . 346.

(3) الارشاد: ج 2، ص 346.

(4) المستجاد من الارشاد: ص 258.

(5) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 200.

وأخوفاً، يقول الشهيد الصدر:

(إنَّ هذا الحديث ليس انعكاساً لواقع، وإنما هو تعبير عن حقيقة ربانية نطق بها من لا ينطق عن الهوى، فقال: "إن الخلفاء  
بعدي اثنا عشر"، وجاء الواقع الامامي الاثنا عشري ابتداءً من الامام علي وانتهاءً بالمهدي ليكون التطبيق الوحيد المعقول لذلك  
الحديث النبوي الشريف)<sup>(1)</sup>.

مع أنّ أصل الحديث، وكما ثبت بالتحقيق ليس "كلهم من قريش"، بل "كلهم من بني هاشم"، يقول القنذوزي الحنفي: (عن  
جابر بن سموة، قال: كنت مع أبي عند النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فسمعتنه يقول: "بعدي اثنا عشر خليفة"، ثم أخفى

صوته، فقلت لابي: مالذي أخفى صوته؟ قال: قال: "كلهم من بني هاشم". وعن سماك بن حرب مثل ذلك (2).

وبعد أن علم أحمد الكاتب بمصادر حديث "الاثني عشر"، وعلم بمصاديق ذلك الحديث، وأنّ كلامه لا ينطلي على القارئ، أراد أن يلتف على تلك المصاديق باتهام سليم بن قيس الهلالي بهذا الطرح، حتّى يضعف كتاب سليم، ويقضي على تلك المصاديق المطروحة، ولكن الكاتب أخطأ في ذلك، لأنّ نظريّة الاثني عشرية قام عليها الفكر الاسلامي. أعم من كونه شيعي أو سني. وتحديد مصاديق تلك النظرية جاء إلينا من غير طويق سليم. كما سيتضح في البحث اللاحق.

## النص على الاثني عشر إماماً من غير طويق سليم

عندما عجز الكاتب من إيجاد أي ثغرة في نظرية الامامة الاثني عشرية، راح يفتش عن أصولها، وجعل الوكن الاساسي لهذه النظرية كتاب سليم بن قيس الهلالي (الثقة)، ومن ثمّ راح يبحث عن المضعفين لكتاب سليم (3)، ولكنّه لم يستوى التريخ جيداً، ولا التريخ الروائي حول هذه النظرية، ولو سلمنا. جدلاً. بضعف كتاب سليم،

(1) بحث حول المهدي: ص 67.

(2) ينابيع المودة: ج 3، ص 290، ح 4.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 204 - 205.

الصفحة 380

فإنّ نظرية الاثني عشرية والنص على الائمة جاء بطرق وكتب مختلفة، ولم يكن فيها سليم، واليك بعضها:

1. مختصر إثبات الوجعة للفضل بن شاذان:

قال محمد بن إسماعيل: ثمّ قال حماد بن عيسى: قد ذكرت هذا الحديث. حديث التشخيص. على الائمة بالاسماء عند وولاي

أبي عبدالله (عليه السلام)، فبكى وقال: "صدق سليم، فقد روى لي هذا الحديث أبي عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن أبيه

الحسين بن علي، قال: سمعت هذا الحديث من أمير المؤمنين" (1).

فهذا طويق آخر غير طويق سليم، لم يتوصّل إليه الكاتب، وبعبرة أدق: أهمله، حتّى يشوش ذهن القارئ.

2. ذكر الطوسي في الاحتجاج هذا الحديث عن أمير المؤمنين (عليه السلام) برواية مسعدة ابن صدقة (2).

3. ذكر هذا الحديث ابن أبي الحديد في شوح نهج البلاغة عن أبان، عن الامام الباقر (عليه السلام) (3).

4. إعلام الوری (4).

5. تفسير العياشي (5).

6. تذكرة الخواص، عن الشعبي، عمّن سمع علياً (6).

فهذه المصادر وغوها نقلت حديث الائمة اثنا عشر وأسماءهم من غير طويق سليم.



(1) مختصر إثبات الرجعة؛ ص 1، ونقلته عن مجلة تراثنا عدد 10، تحقيق مختصر إثبات الرجعة.

(2) الاحتجاج: ج 1، ص 626.

(3) كتاب سليم بن قيس: ج 3، ص 974.

(4) اعلام الوری: ص 275.

(5) تفسير العياشي: ج 1، ص 246.

(6) تذكرة الخواص: ص 142.

الصفحة 381

ولقد ورد حديث الاثني عشرية من غير طويق سليم في أصل عباد العصفوي (ت 150 هـ) حيث جاء فيه: عباد بن عمرو، عن أبي حمزة، قال: سمعت علي بن الحسين (عليه السلام) يقول: "إن الله خلق محمداً وعلياً وأحد عشر من ولده من نور عظمته، فأقامهم أشباحاً في ضياء نوره يعبدونه قبل خلق الخلق، يسبحون الله ويقدمونه وهم الاثمة من ولد رسول الله" (1).  
أضف إلى ذلك ما نقله الكليني في النص على الاثمة الاثني عشر من قبل الصادق (عليه السلام)، ولم يكن في الطويق سليم بن قيس (2).

ونقل هذه الحقيقة الرقي في محاسنه، فأتى على الاثمة واحداً واحداً على لسان الامام أمير المؤمنين، ولم يكن سليم في طويقه (3).

ونقل ذلك الشيخ الطوسي في (غيبته).

ولقد كتم أبو سلمة حديث الاوصياء والخلفاء وأسماءهم، بناءً على وصية من عائشة، وكشف ذلك لامير المؤمنين بعد وفاتها عندما طالبه بذلك، كما روى ذلك الحرّاز (4). كل هذه الحقائق مرّ عليها الكاتب من دون التفات.

### هل توجد روايات تقول: الاثمة ثلاثة عشر؟

انتقد الكاتب علماء الشيعة بأنهم لم يبحثوا المسائل بحثاً علمياً، واتهم البعض بأنهم بعيدون عن الواقع، وكان هو بانتقاده أولى عندما بنى نظريته على أغلاط النساخ، والتأويلات القسوية للاحاديث، وراح يتتبع عوّات النساخ ويدونها ويعتمد عليها من دون أي مطالعة لما كتبه العلماء بحقها، وأخذ يطلق الشعارات الاعلامية بناءً على

(1) الاصول الستة عشر: ص 15، أصل عباد العصفوي.

(2) الكافي: ج 1، ص 244 . 245، كتاب الحجّة، باب فوض طاعة الاثمة، ح 15.

(3) المحاسن للرقبي: ج 2، ص 59 . 60 / 1170.

(4) كفاية الاثر: ص 189 . 190، باب ما روي عن عائشة من النصوص.

تلك الاغلاط، فقال: (برزت.... روايات تقول بأنّ الاثمة ثلاثة عشر)<sup>(1)</sup> .

ونسب تلك الروايات إلى ثقة الاسلام الكليني الذي تَوَنَّ أبواباً كثيرة في كتابه لاثبات إمامة الاثني عشر، فلكي نوقف القارئ والكاتب على هذه الروايات سنعرضها ليتبين زيف هذه الدعوى.

الرواية الأولى: رواها الكليني بسنده إلى أبي سعيد العسوي، عن عمرو بن ثابت، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر، قال: "قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): إني واثنان عشر من ولدي، وأنت يا علي زر الأرض، يعني أوتادها وحبالها"<sup>(2)</sup> .  
وكما هو واضح فإنّ الكليني رواها عن أبي سعيد العسوي، وهذا الرجل له أصل من الاصول، كما صوّح بذلك صاحب النريعة، وبمراجعة ذلك الاصل نجد الرواية بنفسها موجودة، ولكن بهذا الشكل:

عن عمرو، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "إني وأحد عشر من ولدي وأنت يا علي زر هذه الأرض . يعني أوتادها وحبالها أوتد الله الأرض أن تسيخ بأهلها، فإذا ذهب الاحد عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها"<sup>(3)</sup> .

فهذه الرواية الأولى من أصلها الذي اعتمد عليه الكليني وليس فيها ما يشير إليه الكاتب، وما وقع في الكافي هو من أغلاط النسخ.

الرواية الثانية: أيضاً رواها الكليني، عن أبي سعيد العسوي، عن أبي جعفر، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "من ولدي اثنا عشر نقيباً نجباء مفهمون، آخوهم القائم بالحق يملأها عدلاً كما ملئت جوراً"<sup>(4)</sup> .  
ومادام أصل العسوي بأيدينا، بحثنا عن الحقيقة هناك، فوجدنا الرواية بالاصل تقول:

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 204.

(2) الكافي: ج 1، ص 599، ح 17، باب 126.

(3) الأصول الستة عشر: أصل عباد العسوي، ص 16.

(4) الكافي: ج 1، ص 600، باب 126، ح 18.

عن أبي جعفر قال: "قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): من ولدي أحد عشر نقيباً نجباء محدّثون مفهمون، آخوهم القائم بالحق يملؤها عدلاً كما ملئت جوراً"<sup>(1)</sup> .  
فهي تدل على إمامة اثني عشر وليس ثلاثة عشر.

الرواية الثالثة: رواها الكليني، محمّد بن الحسين، عن ابن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر، عن جابر، قال: دخلت على فاطمة (عليها السلام) وبين يديها لوح فيه أسماء الاوصياء من ولدها، فعددت اثني عشر آخوهم القائم، ثلاثة منهم محمّد وثلاثة منهم علي<sup>(2)</sup> .

وبرجعة بسيطة إلى ما نقله الصدوق في كمال الدين وتحت عنوان خبر الوح، حيث ذكر عدّة طرق لهذا الخبر،

وبرجعة لسند نفس الرواية نجد أنّ الاختلاف يزول، يقول الشيخ الصدوق: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى العطار، قال:

حدّثنا أبي، عن محمد بن الحسين، عن ابن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر.

وحدّثنا الحسين بن أحمد بن إدريس، قال: حدّثنا أبي عن أحمد بن محمد بن عيسى، وإبراهيم بن هاشم، جميعاً عن الحسن بن

محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر، عن جابر قال: دخلت على فاطمة (عليها السلام) وبين يديها لوح فيه أسماء

الأوصياء فعددت اثني عشر آخوهم القائم، ثلاثة منهم محمّد وأربعة منهم علي<sup>(3)</sup>.

فاللألفاظ الواردة في رواية الكافي المشوّشة لمعنى الرواية هي:

1. من ولدها.

2. وثلاثة منهم علي.

ولا توجد هذه الألفاظ عند الشيخ الصدوق، وقد نقل ذلك بسندين كلاهما ينتهي إلى الحسن بن محبوب، ويتفقان مع الكليني

في النقل بهذا الوجه، كما في المخطّط أدناه:

(1) الأصول الستة عشر: أصل عباد العصفري، ص 15.

(2) الكافي: ج 1، ص 598، باب 126، ح 9.

(3) عيون أخبار الرضا: ج 1، ص 52، ح 7; كمال الدين: 294، باب 28، ح 4.

الصفحة 384



إذن، طريق الصدوق وطريق الكليني واحد إلى ابن محبوب، وما نقله الصدوق هو الادق، وأمّا ما نقله النساخ لكتاب الكافي فقد أضافوا إليه.

وقد نقل الشيخ الصدوق طرقاً عديدة لخبر الوح وصلت إليه، ومن أراد المزيد فليراجع.

الرواية الرابعة: رواها الكليني عن ابن سماعة، عن علي بن الحسين بن رباط، عن ابن أذينة، عن زرارة، قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: "الاثنا عشر الامام من آل محمد، كلهم محدث من ولد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومن ولد علي، فرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وعلي هما الوالدان"<sup>(1)</sup>.

نقل المفيد هذه الرواية من الكافي بهذا الشكل:

(1) الكافي: ج 1، ص 596 - 597، باب 126، ح 7.

الصفحة 385

"الاثنا عشر الائمة من آل محمد، كلهم محدث، علي بن أبي طالب وأحد عشر من ولده، ورسول الله وعلي هما الوالدان"<sup>(1)</sup>. ونقلها الشيخ الصدوق عن الكليني أيضاً، فقال: "اثنا عشر إماماً من آل محمد، كلهم محدثون بعد رسول الله، وعلي بن أبي طالب منهم"<sup>(2)</sup>.

ومن الواضح أنّ الشيخ المفيد والصدوق نقلوا الرواية من الكافي من دون ذلك الاشتباه الذي وقع فيه النساخ بعد المفيد والصدوق.

فمثل هذه الروايات اعتمدها الكاتب وجعلها ركناً لنفي نظرية الامامة الاثني عشرية.

ولو سلّمنا بوجود هذه الروايات في المرتبة الثانية، فهل تقف أمام الزايف الامامي القائم على أنّ الائمة اثنا عشر؟ ولماذا لا يبحثها الكاتب سندياً؟ أضف إلى ذلك، وعلى حد تعبير السيد العسكري الذي أخضع هذه الروايات للمنهج العلمي الذي اعتمدنا عليه، قال:

(إنّ فقهاء مدرستهم . مدرسة أهل البيت . لم يسوا أي جامع من جوامع الحديث لديهم بالصحيح كما فعلته مدرسة الخلفاء، حيث سمّت بعض جوامع الحديث لديهم بالصحيح، ولم يحجروا بذلك على العقول، ولم يوصنوا باب البحث العلمي في عصر من العصور، وإنّما يعرضون كلّ حديث في جوامعهم على قواعد رواية الحديث لأنّ رواة تلك الاحاديث غير معصومين عن الخطأ والنسيان اللذين يعرضان على كلّ بشر لم يعصمه الله...)، إلخ<sup>(3)</sup>.

إذن، ما اعتمد عليه الكاتب كان من أغلاط النساخ، وكان علماء الشيعة ملتفتين إلى ذلك قبل ولادة أحمد الكاتب، وأخضعوه للبحث العلمي، وهو ما لم يذكره الكاتب حتّى بالاشارة.

(1) الارشاد: ج 2، ص 347.

(2) عيون أخبار الرضا: ج 1، ص 60، ح 25؛ الخصال: ج 2، ص 566، باب الاثني عشر، ح 49.

الصفحة 386

الصفحة 387

## الفصل الثامن

### التسوّع في الاحكام من دون بحث ورواية

الصفحة 388

الصفحة 389

#### ثورة التّوّابين ومشكلة القيادة

يقول الكاتب: (نتيجة للفواغ القيادي فقد انتخب الشيعة في الكوفة بعد مقتل الحسين سليمان بن صود الخوازي زعيماً

(1) لهم .

ورأد الكاتب من هذا الكلام أن يوجد سنداً يدعم مقولته السابقة بأحوال الامام زين العابدين، ولكن المتتبع للاحداث وبنظرة شمولية لذلك الوضع، يجد أنّ سليمان بن صود الخوازي من الذين كاتوا الحسين ليبياعوه، ولكنه عجز عن نصرته ودعمه، وبعدهما قتل الحسين تولدت لدى الشيعة ردة فعل عنيفة جداً، هُوتّ ضمائرهم، وأخنوا يلومون أنفسهم في عدم نصوة الامام (عليه السلام).

أضف إلى ذلك أنّ يزيد وبعده مقتل الحسين لم يتوكّ حرمة إلاّ وانتهكها، فأخذ الشعور بالندم يدبّ في ضمير الامة الاسلامية، وأحست أنّها مقصوة بحق أئمتها وقادتها، ورأدت أن تعبر عن نقصورها ذلك، وتعيد زمام المباووة بالقيام بعمل معين، ولا يوجد عمل ينقذهم إلاّ الثورة على الواقع الفاسد الذي يعيشونه، ولكن من يقودهم لذلك العمل؟ علي بن الحسين بالامس القريب كان مع أبيه، ويصكّ مسامعه استنهاض أبيه لهم بدون إجابة، وعلى رغم هذا الشعور فقد

كتب سليمان بن صود إلى علي بن الحسين ليبياع له، ويقول بإمامته ويظهر دعوته<sup>(2)</sup> ، فأبى الامام (عليه السلام) ؛ لما يحمل من نظرة شمولية

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 29.

(2) مروج الذهب: ج 3، ص 83.

الصفحة 390

للاوضاع آنذاك، والتي أدت بالناس إلى التخلي عن أبيه الحسين (عليه السلام)، فاضطرّ سليمان إلى أن يكتب إلى محمد بن الحنفية<sup>(1)</sup> ، لاكتساب الشرعية لما يقوم به من عمل، ولما يمثلّه محمد من موقع في هذا البيت القيادي في الأمة. وما كتابة سليمان إلى محمد بن الحنفية إلا خير شاهد على المركز الذي يحتله بيت علي بن أبي طالب في فكر الأمة، ولم يتصدّ ابن الحنفية للامر، بل لجأ إلى زين العابدين فأذن له الامام في ذلك، وخوج محمد بن الحنفية وأنصله من الامام وهم يقولون: (أذن لنا زين العابدين)<sup>(2)</sup> . وقامت الثورة، وسميت بثورة التوابين، لأنهم قالوا: (ما لنا من توبة مما فعلنا إلا أن نقتل أنفسنا في الطلب بدمه)<sup>(3)</sup> .

إذن، ما استفاده الكاتب من هذا الموقف ليس إلا تحريفاً لنصوص الأدلة، أضف إلى ذلك ما قاله المسعودي: (لم تكن إمامة محمد بن الحنفية إلا بعد أن أبى علي بن الحسين (عليهما السلام) قبول كتاب سليمان بن صود الخواعي، وبعد اللاحاح المستمر رفض الامام، فتوجّه سليمان إلى محمد بن الحنفية ليكتب له ويمده بالشرعية)<sup>(4)</sup> .

### عقيدة المختار بن أبي عبيدة الثقفي

بعد أن خوج المختار للطلب بدم الحسين رافعاً هذا الشعار، وبعد أن كتب إلى زين العابدين<sup>(5)</sup> ليمدّه بالشرعية السياسية كما يقول المسعودي، بعد كلّ ذلك نجد أن بعض التهم قد الصقت بالمختار، أمثال ادعائه النبوة وتزول الوحي عليه<sup>(6)</sup> . تلك الشعرات، وهذه التهم تدعو الباحث إلى التأمل، فكيف يطلب إمداده بالشرعية

(1) نفس المصدر السابق.

(2) معجم رجال الحديث: ج 18، ص 100 . 101، ر 12156.

(3) تليخ بغداد: ج 1، ص 216.

(4) المسعودي، مروج الذهب: ج 3، ص 87 بتصوّف.

(5) مروج الذهب: ج 3، ص 87.

(6) الفرق بين الفرق للبيهقي: ص 33.

الصفحة 391

وهو نبي يوحى إليه؟ وهذا هو الذي ألجأنا إلى لراسة عقيدة المختار كي نستوضح موقفه العقيدي والسياسي.  
وبمطالعة النشاط السياسي لتلك الفترة المربكة في حياة الأمة الاسلامية نجد ثلاث أخواب سياسية يحاول كل منها الاطاحة  
بلاخر:

الأول: التجمعات الشيعية.

الثاني: الدولة الاموية.

الثالث: حركة ابن الزبير وأنصره.

ومن الواضح جداً أن التهم التي الصقت بالمختار كانت بعد وفاته، أمثال أنه زعيم الحركة الكيسانية؛ لأنه من المعلوم أن  
هذه الحركة ولدت بعد وفاة محمد بن الحنفية، والمختار توفي قبل محمد بن الحنفية<sup>(1)</sup>.  
إذ كيف يكون زعيماً لحركة لم تولد بعد؟! إذ كل ما الصق بالمختار كان بعد وفاته، وهذا واضح لا يختلف عليه اثنان، ولا  
يتناطح عليه عزان، ويؤيد ذلك شكوى الحكم بن المختار بعد وفاة أبيه إلى الامام الصادق (عليه السلام) من تلك التهم التي  
أصقت بأبيه<sup>(2)</sup>.

ولكن نتساءل: من الصق هذه التهم بالمختار؟

وبعودة إلى النشاطات السياسية التي تملس في تلك الفترة نجد أن الدولة الاموية التي كانت إحدى التيارات السياسية العاملة  
آنذاك، والتي ثار المختار عليها وانتزع الحكم منها في بعض المناطق، نجدها جندت مروقياً للنيل من هذه الشخصية التي  
جوعتها المنون، وأفضل وسيلة للنيل من الرجل في أي مجتمع من المجتمعات رمية بعقائد تخالف عقائد المجتمع السائدة، وبما  
أن المجتمع كان إسلامياً، رموه بادعاء النهوة وتزول الوحي عليه<sup>(3)</sup>.

(1) معجم رجال الحديث: ج 18، ص 101.

(2) معجم رجال الحديث: ج 18، ص 95

(3) الفوق بين الفوق: ص 33.

واستطاعت الدولة الاموية أن تحجم هذه الشخصية، وتوطر ثورتها بإطار خاص، لا يتعدى تحقيق المطامع الشخصية لذلك  
التأثر البطل.

أضف إلى ذلك، النشاط السياسي الفعّال الذي قام به ابن الزبير ضد هذه الشخصية الاسلامية التي انتوت الحكم من  
الزبوريين، حتى قاتل المختار مصعب بن الزبير، الذي سيطر الاخير على الحكم، ولقد رجم الزبوريون هذا الموقف ضد  
المختار عندما بعث ابن الزبير أخاه عروة إلى محمد بن الحنفية يقول له: (إنني غير تاركك أبداً حتى تبايعني أو اعيدك في  
الحبس، وقد قتل الله الكذاب الذي كنت تدعي نصوته)<sup>(1)</sup>.

فتحجيم شخصية المختار وتأطوها بإطار ضيق إجتماع عليه المتضادان، الدولة الاموية والزبوريون، ورموه بالتهم

والاباطيل، وحاولوا إخفاء حقيقة ثورته؛ لأنّ في حقيقة ثورته الاعتراف بإمامة زين العابدين عندما كتب إليه، كما يقول المسعودي، وهذا الاعتراف يدين كلا الطرفين، يدين الدولة الاموية لاستلامها مقاليد السلطة في المجتمع الاسلامي مع وجود أئمة الحق ومصابيح الدجى "الذين جعلهم الله عزّ وجلّ أئمة للناس وأوجب عليهم طاعتهم"<sup>(2)</sup> ، كما يقول الامام زين العابدين (عليه السلام).

ويدين الزبيريين الذين يدعون الناس إليهم، ويحاولون كمّ الاقواء بالنار والحديد، كما هو واضح في تهديدهم لمحمد بن الحنفية، إما بالبيعة أو بالحبس<sup>(3)</sup> .

إذن، عقيدة المختار اجتمع على تشويهها الاعداء . الامويون والزبيريون . لان تلك العقيدة رأت نصرة أهل البيت (عليهم السلام) وإرجاع الحق إليهم، ولقد وقى بعض هذه الاهداف، وقال بحقّة الامام الصادق (عليه السلام): "ما امتشطت فينا هاشمية ولا اختضبت حتى بعث إلينا المختار برؤوس الذين قتلوا الحسين (عليه السلام)" ، وهذه الرواية صحيحة السند كما يقول السيد الخوئي<sup>(4)</sup> .

---

(1) الطبقات الكبرى: ج 5، ص 680 / 79.

(2) كمال الدين: ص 299 . 300.

(3) الطبقات الكبرى: ج 5، ص 680 / 79.

(4) معجم رجال الحديث: ج 18، ص 94.

ونهى الامام الباقر (عليه السلام) عن سبّ المختار، وقال: "لا تسوّا المختار، فإنه قتل قتلنا وطلب بئرنا، وزوج رامنا، وقسم فينا المال"<sup>(1)</sup> .

إذن، عقيدة المختار عقيدة واضحة، لا غبار عليها، لخصها السيد محمد صادق آل بحر العلوم بقوله: (الذي انعقد عليه اتفاق الامامية صحة عقيدة المختار، كما هو مذكور في كتبهم الرجالية والتاريخية، وكتب الحديث، وما نيز به من القذائف، فهو مفتعل عليه وضعته أعدؤه تشويهاً لسمعته، وقد دعا له الامام السجاد علي بن الحسين (عليهما السلام)، وشكوه الامام الباقر (عليه السلام) على صنيعه، وأطواه وتوخم عليه هو وابنه الصادق (عليهما السلام)، وتواتر الثناء عليه والذم عنه من علماء الشيعة)<sup>(2)</sup> .

إذن، لن يستطيع الكاتب أن يتفق مع الامويين والزبيريين لتشويه هذه العقيدة، بعد أن انعقد اتفاق الامامية على صحتها، وإن حاول تشويش الاذهان في الجملة.



كانت نظرية الامامة واضحة في الفكر الاسلامي بما لا يقبل الشك، ووضح هذه النظرية نتيجة لما حملته من موروث نصي عليها من قبل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ومن قبل ائمة أهل البيت، ولهذا نجد كلاً من الامويين والعباسيين ادعوا الامامة كما يقول الكاتب، فكلّ يحاول جر هذا المفهوم لمصاديقه التي يؤيدها، وأما المصاديق الحقيقية له فقد فرضت عليها الظروف الموضوعية في بعض الاحيان التكتم وعدم إذاعة السر، لما يواجهونه من محن من طغاة العصر، ونتيجة لوضوح فكرة الامامة وغموض مصداقها في بعض الاحيان، وعدم الايمان بالمصاديق الاموية والعباسية لذلك المفهوم نجد الجميع يسأل عن الامام، وتُمدّ الاعناق إلى البيت العلوي في كل فترة وكل عصر، ولهذا نجدهم تلة لا يؤمنون بموت إمام، ويتمسكون به حتى بعد وفاته، كما حدث للبعض مع الامام الصادق (عليه السلام) عندما توفي، ولم يتشخص عند أولئك المصداق الذي

(1) معجم رجال الحديث: ج 18، ص 94.

(2) هامش فوق الشيعة للنوبختي: ص 41، هامش رقم 1.

الصفحة 394

يمثل الامامة، فتمسكوا بالامام الصادق وقالوا: إن الامام لم يموت، وسموا النلووسية. والبعض الاخر نجده يتمسك ببعض ابناء الائمة الذين يحملون بعض المواصفات مثل أكبر ولده، أو ما شابه ذلك، ويجعلونه الامام مع رفضه لهذا الموقع.

والبعض الاخر نجدهم يتمسكون حتى بأبناء الائمة الذين توفروا في حياتهم، فكل ذلك نتيجة لغموض المصداق لديهم؛ لما فرضته الظروف، وخصوصاً في زمن الامام الصادق (عليه السلام) الذي تحدث عنه محمد أبو زهرة فقال: (فلاريب من وجود التقية في عصر الصادق ومن بعده، وهي كانت مصلحة للشيعة، وفيها مصلحة الاسلام، لانها كانت مانعة من الفتن المستورة).<sup>(1)</sup>

ولكن رغم تلك الظروف نجد في كل عصر وزمان تلة من المؤمنين يحملون فكرة الامامة مشعلاً وهاجاً، ويعرفون مصداقها الحقيقي باسمه ونسبه، وصور الائمة لهم في ذلك، كما قال الامام الكاظم (عليه السلام) لهشام بن سالم مع مجموعة من الشيعة، قال له: "سل تُخبر، ولا تدع، فإن أدعت فهو الذبح".<sup>(2)</sup>

فهذا هو الواقع الذي عاشه الشيعة مع ائمتهم على مر العصور، وأكثر من ذلك فلقد كان المنصور يبعث جواسيسه بمعينة الاموال حتى يسلموها إلى الامام الصادق (عليه السلام) ليتمكن المنصور من قتله بهذه الطريقة، كما حدث بذلك ابن المهاجر.<sup>(3)</sup>

فهذه هي الظروف التي تحكم الائمة في بعض الاحيان في طرح ما يؤمنون به داخل الساحة الاسلامية، وعلى أساس هذا الواقع يجب حراسة تحركات الائمة وتصورات الشيعة في بعض الاوقات، فلم يعط الكاتب لهذا الواقع أي أهمية في رواسته، وأكثر من ذلك راح يكذب على الامامية بقوله: (وكان الاماميون قد التفتوا حوله)<sup>(4)</sup> أي

---

(1) الامام الصادق: ص 243 - 244 بتصرّف.

(2) ( الإرشاد: ج 2 ، ص 222 ; بصائر الورجات: ص 250 . 252 ; رجال الكشي: ترجمة هشام بن سالم، ص 282 .  
283 ، رقم 502 .

(3) مناقب ابن شهر آشوب: ج 4 ، ص 239 . 240 .

(4) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 87 .



اسماعيل ابن الامام الصادق (عليه السلام).

ولكن التزيخ حدث بخلاف ذلك تماماً، يقول النوبختي: (إن الامامية لازالوا ثابتين على إمامة أبي عبدالله جعفر بن محمد في أيام حياته غير نفر يسير) <sup>(1)</sup>.

وأولئك نفر الذين حسبهم الكاتب جميع الامامية قد اختلطت عليهم الحسابات، أما الامامية أمثال هشام بن سالم، وعبدالله بن أبي يعفور، وعمر بن يزيد الساوي، ومحمد بن النعمان أبي جعفر الاحول مؤمن الطاق، وعبيد بن زرارة، وجميل بن رواج، وأبان بن تغلب، وهشام بن الحكم، وغورهم من وجه الشيعة وأهل العلم منهم والنظر والفقاه. كما يقول النوبختي. قد ثبتوا على إمامة موسى بن جعفر، وحتى أولئك نفر اليسير الذين جعلهم الكاتب العمود الفقوي لنظريته، حتى أولئك بعدما تبين الحق وتوفي الامام الصادق (عليه السلام) وورث الكاظم الامامة وأبطلت الدعوى التي أثرت عانوا إلى القول بإمامة موسى بن جعفر، كما صرح بذلك النوبختي، واجتمعوا جميعاً على إمامة موسى بن جعفر <sup>(2)</sup>.

وكما قلنا. نتيجة لخفاء المصداق. تعلق بعض الشيعة بإسماعيل ابن الامام الصادق (عليه السلام)، بنون دليل عليه، سوى علاقة الوالد بولده، من قبيل تقبيل الامام لاسماعيل في حالة وفاته، وبعض الادعية مثل قول الامام: "سألت الله في إسماعيل أن يبقيه بعدي" <sup>(3)</sup>.

وهذه دعوى لا تسقط من فم أي أب، فضلاً عن الامام الصادق، فهذا المدح والحب ولد. مع غموض الشخص الخلف من بعد الصادق (عليه السلام). عند البعض الذين لم يكونوا مقربين من الامام هذا التشويش، ولهذا قالوا: إن أباه أشار إليه بالامامة <sup>(4)</sup>، ولم

(1) فرق الشيعة: ص 75.

(2) فوق الشيعة: ص 89.

(3) رجال الكشي: ترجمة عبدالله بن شريك، ص 217، رقم 391.

(4) فوق الشيعة: ص 79.

يقولوا نص عليه، وقد اعترف الكاتب أيضاً بعدم وجود نص عليه <sup>(1)</sup>، ورغم كل ذلك قالوا الامام الصادق (عليه السلام) هذه الشبهة عند البعض، فأقول جنمان ابنه إسماعيل عدّة مرات ودعا المشيعين للنظر إلى وجهه والتأكد من وفاته، وقد اعترف بذلك أحمد الكاتب نفسه <sup>(2)</sup>.

وفعل الامام هذا تقوياً لهم بأن الامام من بعده ليس إسماعيل كما توهموا، ولم يقف الامر عند هذا الحد، بل التف عليهم أبو الخطاب الذي لعنه الامام الصادق <sup>(3)</sup>، وتحول الامر من إمامة إسماعيل إلى نوبة أبي الخطاب نفسه <sup>(4)</sup>، ثم ساد الهوج والهوج فيهم.

أما وجه الشيعة، وأهل العلوم منهم . كما يقول النوبختي . والنظر والفقهاء ثبتوا على إمامة موسى بن جعفر بعد أبيه، حتى  
رجع إلى مقالته عامّة من كان قال بإمامة عبدالله بن جعفر .<sup>(5)</sup>

وكان ذلك نتيجة للمنهاج الذي وضعه الامام الصادق (عليه السلام) لاصحابه في التعرف على من بعده، بحيث قسمهم إلى  
قسمين: قروا من المدينة وبعثوا عنها، فأما أولئك الذين في المدينة وهم من المقربين لن يجهلوا الامام بعد أبيه، على حدّ تعبیر  
الامام، وأما أولئك الذين بعثوا عن محل إقامة الامام، لعلهم يجهلون الامام من بعد أبيه، فسأله محمد بن مسلم في شأن أولئك  
البعيدين من إقامة الامام إذا قدموا المدينة، ما هي مواصفات الامام؟ قال: يعطى السكينة والوقار والهيبة<sup>(6)</sup> .  
وهذه المواصفات تميّز الامام الكاظم (عليه السلام) عن غيره من ولد الصادق (عليه السلام)، لانّ الكشيّ قال بحق عبدالله  
الافطح: (ظهر منه من الاشياء التي لا ينبغي أن تظهر من

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 89.

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 87.

(3) معجم رجال الحديث: ج 14، ص 248

(4) فرق الشيعة: ص 81.

(5) فرق الشيعة: ص 89.

(6) الامامة والتبصوة من الحوة: ص 88.

الصفحة 397

(1) الامام . ويقول المفيد: (كان متهماً بالخلاف على أبيه في الاعتقاد)<sup>(2)</sup> .

فالسكينة والوقار والهيبة لم تكن مواصفات عبدالله الافطح، حتى يقول الكاتب: (أجمع فقهاء الشيعة ومشايخهم على  
إمامته)<sup>(3)</sup> . فأين هذا الاجماع من قول النوبختي: (هشام بن سالم، وعبدالله بن أبي يعفور، وعمر بن يزيد الساوي، ومحمد بن  
النعمان أبي جعفر جعفر الاحول مؤمن الطاق، وعبيد بن زرارة، وجميل بن رواج، وأبان بن تغلب، وهشام بن الحكم،  
وغورهم من وجه الشيعة وأهل العلم منهم والنظر والفقهاء، ثبتوا على إمامة موسى بن جعفر حتى رجعت إلى مقالته عامّة من  
كان قال بإمامة عبدالله بن جعفر، فاجتمعوا جميعاً على إمامة موسى بن جعفر)<sup>(4)</sup> . فحدث تعرض بين قول النوبختي هذا،  
وقول أحمد الكاتب: (أجمع فقهاء الشيعة ومشايخهم على إمامة عبدالله)، وحلّ التعارض هذا لا يحتاج إلى كلام.

وبعد إفلاس الكاتب من كلّ ذلك، راح يتهم الصفار والكليني والمفيد والكشي بالقول بأنّ أقطاب النظرية الامامية كهشام بن  
سالم ومحمد بن النعمان ذهبوا في البداية إلى إمامة عبدالله الافطح<sup>(5)</sup> ، مع أنّ أولئك الذين ذكروهم الكاتب لم يقولوا هذا، بل نقولوا  
رواية أنّ هؤلاء ذهبوا إلى عبدالله الافطح ليسألوه عن مسائل، ليبطلوا جلوسه مكان أبيه فسألوه فخرجوا منه ووروا على  
موسى بن جعفر (عليه السلام)<sup>(6)</sup> .

ثمّ راح الكاتب يتكلّم في (ص 89) بكلام يناقض كلامه المتقدّم في (ص 88)، أي بصفحة واحدة، فقال في (ص 88): أجمع

فقهاء الشيعة ومشايخهم على إمامة عبدالله الافطح. وفي (ص 89) قال: كاد أن يحظى بإجماع الشيعة.

(1) رجال الكشي: ترجمة عمّار بن موسى الساباطي، ص 254، رقم 472.

(2) الإرشاد: ج 2، ص 210.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 88.

(4) فرق الشيعة: ص 89.

(5) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 88.

(6) الكافي: ج 1، ص 412 . 413، ح 7.

الصفحة 398

فهذا التناقض والاضطراب ينم عن ضعف في نواصة الواقع نواصة متكاملة تمّ إصدار حكم بحقّه.

### إسماعيل في نظر الشيعة

لم تنظر الشيعة إلى إسماعيل بأنه إمام من أئمة أهل البيت (عليهم السلام)، كما يقول الشيخ المفيد:

(أنّه ليس أحد من أصحابنا يعترف بأنّ أبا عبدالله (عليه السلام) نصّ على ابنه إسماعيل، ولا روئي ذلك في شاذ من

الايخبار، ولا في معروف منها، وإتّما كان الناس في حياة إسماعيل يظنون أنّ أبا عبدالله (عليه السلام) ينصّ عليه لانه أكبر

وُلّاده، وبما كانوا يرونه من تعظيمه، فلما مات إسماعيل رحمه الله زالت ظنونهم وعلّموا أنّ الامامة في غيره).

وفتّش الشيخ عن وجود نصّ أو خبر على إمامة اسماعيل، ولم يجد، وقال: (لا يوجد أثر ولا خبر يعرفه أحد من نقلة

(1) الشيعة).

فكان إسماعيل رجلاً محترماً، من وُلّاد الامام، ومن البيت العلوي، ولهذا كانت وفاته أمراً عادياً عند أصحاب الامام جعفر

بن محمّد، لانه سئل عن إمامة إسماعيل فنفاها في حياته أكثر من مرة (2).

ولكن بعض المتصيدين بالماء العكر، أراد أن يدخل إلى السور الذي ضوبه أئمة أهل البيت (عليهم السلام) على الامامة من

هذا الطويق، والبعض الآخر استعزوا مغفلين مدح الامام الصادق (عليه السلام) لولده كدليل على الامامة، مع أنّ الامام

الصادق (عليه السلام) نفى إمامة إسماعيل أكثر من مرة (3).

وأكثر من ذلك عندما توفي إسماعيل كشف الامام عن وجهه حتّى لا يدعوا حياته، وراح يقبله مورا وتكورا.

(1) الفصول المختارة: ج 2، ص 308 - 309.

(2) هامش فوق الشيعة: ص 75، رقم 1.

(3) المصدر السابق.

ووجد الكاتب ضالته في موقف هؤلاء من دون أن ينقل أي نص لهم على إمامة إسماعيل، بل أطلق عبارة اعلامية قال

فيها: (سببت وفاة إسماعيل هوة في الفكر الامامي) <sup>(1)</sup>.

ولو سألنا النوبختي عن هذه الهوة لقال: (إن القائلين بإمامة جعفر بن محمد لم زالوا ثابتين على إمامته أيام حياته غير نفر

<sup>(2)</sup> يسير).

فهذه الهوة المدعاة لم يصدق بها ولا نقلها أي شخص سوى الكاتب، وقد نسجها من خياله وقدمها للقارئ لكي يشوش الحقيقة

ويضيعها.

### الإمامة الالهية

لفظ الامام من الالفاظ القوانية التي وردت في القوان الكريم، ونسبها إلى بعض أنبياء الله تعالى بقوله: (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ

رَبَّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ نَبِيِّيَ قَالَ لَا يَبَالُ عُهُدِي الظالمين) <sup>(3)</sup>.

فالامامة مفهوم قواني أعطي لإبراهيم (عليه السلام)، وتساءل نبي الله إبراهيم (عليه السلام) عن مواصفات من يشغل هذا

المنصب، فأجابه تعالى (لَا يَبَالُ عُهُدِي الظالمين)؛ فأطلقت كلمة الظالمين هنا ولم تحدد، فشملت كل أنواع الظلم للنفس وللغير،

فتدل الآية على عصمة ذلك الشخص الذي يحمل هذا المفهوم <sup>(4)</sup>.

وثبت ذلك المفهوم لامير المؤمنين (عليه السلام) بنص القوان الكريم: (إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ

الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ) <sup>(5)</sup>، وأتفق أنها تولت في علي (عليه السلام)، والبراد من كلمة (وليكم) من كان متحققا

بتدبيركم، والقيام

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 106.

(2) فرق الشيعة: ص 75.

(3) البقرة: 124.

(4) تفسير الوري: ج 4، ص 31 . 42.

(5) المائدة: آية 55.

بأموركم، وثبت أن المعني بـ (الذين آمنوا) أمير المؤمنين، وفي ثبوت هذين الوصفين . كما يقول الشيخ الطوسي . دلالة على

كونه إماماً لنا <sup>(1)</sup>.

وكذلك ثبتت إمامته (عليه السلام) بنصوص رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من قبيل: "من كنت مولاه فعلي مولاه،

(2)

(3)

(4)

اللهم وال من والاه وعاد من عاداه" ، "إنّ علياً منّي وأنا منه وهو وليكم بعدي" ، "أنت ولي كلّ مؤمن بعدي ومؤمنة" ،  
"إنّ هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا"<sup>(5)</sup> ، إلى غير ذلك من العشرات، بل المئات من الأحاديث النبويّة  
الشريفة التي توجت أمير المؤمنين (عليه السلام) إماماً للمسلمين، وخليفة لرسول ربّ العالمين، ونقلتها كتب الخاصة والعامة  
على السواء.

وأما سويان هذه الامامة في ولد أمير المؤمنين علي (عليه السلام) فجاء أيضاً على لسان رسول الله (صلى الله عليه وآله  
وسلم) ونقلته كتب الشيعة والمنصفين من السنّة.

فلقط خاطب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الحسين (عليه السلام) بقوله: "أنت سيّد ابن سيّد أخو سيّد، أنت إمام ابن  
إمام أخو إمام، أنت حجّة ابن حجّة أخو حجّة، وأنت أبو حجج تسعة، تاسعهم قائمهم"<sup>(6)</sup> .  
وكذلك قول سيد البشر: "إنّ الله اختار من صلبك يا حسين تسعة أئمّة، تاسعهم خاتمهم وكلهم في الفضل والمقالة عند الله  
سواء"<sup>(7)</sup> .

وصوّح أئمّة أهل البيت بهذه الحقيقة، يقول السجّاد (عليه السلام): "فينا قلت (وجعلها كلمةً - -"

(1) تلخيص الشافعي: ج 2، ص 10.

(2) مسند أحمد: ج 1، ح 642 و 672 و 953 و 964؛ سنن النسائي: كتاب الخصائص، ح 8542؛ البداية والنهاية: ج 5،  
ص 229 . 232.

(3) مسند أحمد: ج 4، ح 19426؛ سنن الترمذي: ج 5، ح 3712؛ مصنف بن أبي شيبة، فضائل علي: ج 7، ص 504،  
رقم 58.

(4) المستترك على الصحيحين: ج 3، ص 143 . 144، ح 4652.

(5) تزيخ الطوي: ج 2، ص 63؛ الكامل في التزيخ: ج 2، ص 62 . 64؛ السورة الحليّة: ج 1، ص 461.

(6) ينابيع المودّة: ج 3، ص 394، باب 94، ح 44؛ مقتل الحسين للخوارزمي: ص 212 . 213، ح 7.

(7) ينابيع المودّة: ج 3، ص 395، باب 94.

الصفحة 401

بأقية في عقبه)، والامامة في عقب الحسين بن علي بن أبي طالب إلى يوم القيامة"<sup>(1)</sup> .

وكذلك قال أبو جعفر (عليه السلام): "يكون تسعة أئمّة بعد الحسين بن علي، تاسعهم قائمهم"<sup>(2)</sup> . وروى الكافي هذا الحديث

بسند صحيح جداً.

إذن، الامامة لعلي بنص القرآن، ولولده بنص رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

ولم ينقل الكاتب هذه النصوص للقرئ ليطلع على حقيقة الامر، واكتفى بالاشارات إلى ذلك من دون تعليق<sup>(3)</sup> .

## الإمامة في مواجهة الظروف الموضوعية

حملت الإمامة امتيازات خاصة حصلت عليها من إشارات القرآن، وتأكيدات رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومن هذه الامتيازات قول خزيمة بن ثابت: إنني سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: "أهل بيتي يفوقون بين الحق والباطل، وهم الأئمة الذين يُقْتدى بهم"<sup>(4)</sup>، وقال أبو ذر: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: "الامر لعليّ بعدي، ثمّ للحسن والحسين، ثمّ في أهل بيتي من ولد الحسين"<sup>(5)</sup>. ونتيجة لذلك هنأ عمر بن الخطاب علي بن أبي طالب بقوله: (بخّ يخ لك يابن أبي طالب أصبحت هولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة) عندما قلد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) علي بن أبي طالب (عليه السلام) وسام الولاية.

وبقيت هذه الفكرة في أذهان الصحابة والمؤمنين، ولكن وبعد أن أقصي من يمثلها بالقوة نتيجة: (كوه العرب أن تجتمع النوة والخلافة في بيت واحد) على حدّ تعبير عمر بن الخطاب<sup>(6)</sup>، ظلّت هذه الفكرة عوضاً لقاصمة السياسة من الامويين

(1) كمال الدين: ص 303، ح 8.

(2) الكافي: ج 1، ص 599، باب 126، ح 15.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 58.

(4) الاحتجاج: ج 1، ص 197.

(5) الخصال: ج 2، ص 544، باب الاثني عشر، ح 5.

(6) الكامل لابن الاثير: ج 3، ص 63، سورة عمر سنة 23؛ تزيخ الطوي: ج 3، ص 289.

والعباسيين وغيرهم، ليحصلوا على امتيازاتها، واستمرّ أئمة أهل البيت (عليهم السلام) رغم الاقصاء المتعمد يدافعون عن هذا المنصب مستغلين ظروف الدولة.

فالإمامة كانت ولا زالت واضحة في الفكر الاسلامي، ولكن مصداقها ترة يدافع ويعلم نفسه، وأخرى يكتم ذلك؛ للظروف التي تحيط به، فعلي (عليه السلام) أعلن نفسه للأمة، واستنكر على أولئك المتربصين بهذا المنصب عملهم، وقال: "أومتهم من ينكر حقنا"، وراح يعاتب الأمة على ما فعلوه بقوله: "فيا عجب! ومالي لا أعجب من خطأ هذه الفوقة على اختلاف حجمها في دينها، لا يقتصون أثر نبي، ولا يقتنون بعمل وصي"<sup>(1)</sup>.

وصوّح أمير المؤمنين (عليه السلام) بالخلافة بقوله: "ولا تصلح الإمامة والخلافة إلاّ فينا"<sup>(2)</sup>، وراح يناشد البيريين بحقه، كما حدّث بذلك أحمد بن حنبل والنسائي والثومذي وابن ماجه وابن كثير<sup>(3)</sup>، واستمرّ أمير المؤمنين (عليه السلام) بالمطالبة العلنية، ولكن أحكمت الدولة قبضتها على الأمة، ولم تنفع الاحتجاجات آنذاك.

فجاء من بعده ولده الحسن، وطالب بمنصب أبيه أيضاً، وخاطب الناس بكون علي خاتم الاوصياء، ثمّ راح (عليه السلام)



يطالبهم بممّوات هذا المنصب وهي الطاعة له، فقال لهم: "ألا تعلمون أنني إمامكم مفوض الطاعة عليكم"<sup>(4)</sup>، وناشد عدي بن حاتم الأمة بهذا النمط من الخطاب بقوله: (ألا تجيبون إمامكم وابن بنت نبيكم)<sup>(5)</sup>.

وجاء الحسين بن علي ليطالب الأمة علناً بحفظ الحقوق، فناشدها بحديث الغدير الذي أثبت الخلافة لعلي وأولاده من بعده<sup>(6)</sup>، وانتفض على الوضع القائم بثورة توت

(1) نهج البلاغة: ص 143، الخطبة 88.

(2) الاحتجاج: ج 1، ص 353.

(3) مسند أحمد: ج 1، ح 642 و 672 و 953؛ سنن النسائي: رقم 8542؛ سنن الترمذي: ج 5، ح 3713؛ سنن ابن ماجه:

ج 1، ح 116 و 121.

(4) كمال الدين: ص 296 . 297، باب 29، ح 2.

(5) شرح نهج البلاغة: ج 16، باب 31، ص 38.

(6) كتاب سليم: ج 2، ص 791، ح 26.

الصفحة 403

في روع المناطق الاسلاميّة، توت بشعراتها التي حملتها زينب ووصية علي بن الحسين (عليهما السلام)، ولكن وبعد أن استقرّ الامر ليزيد مدّة من الزمن، ادعى كما ادعى أبيه من قبل، بأنه خليفة الله، وراح يحرب مصاديق الامامة الالهية التي طوحها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولكن شيئاً فشيئاً صار المصداق مكتوماً، وصلت الامامة كما يقول الحسين ابن عبد الوهاب: (صلت الامامة في عصر الامام مكتومة مستورة إلا من اتبعه من المؤمنين)<sup>(1)</sup>.

وهكذا راح الائمة (عليهم السلام) من ولد علي (عليه السلام) ينظرون إلى الموقف، وإلى الظروف التي تحيط بهم.

وبدأ الطغاة يبتؤون العيون، وخصوصاً أبا جعفر المنصور، كما يقول الكليني، فلقد بثّ جواسيسه في المدينة ينظرون إلى من

تتفق شيعة جعفر عليه فيضوبون عنقه<sup>(2)</sup>، ولام هشام بن سالم نفسه عندما كلم رجلاً من بني مخزوم بالامامة وظلّ خائفاً<sup>(3)</sup> للجراء المحيطة بالامام الصادق .

وتسابق كلّ من الامويين والعباسيين بهذه السياسات الراهبية للحصول على هذا المنصب، فراح العباسيون يعدون سلسلة

الوصاية بحيث جعلوا جزها يوتي من علي بن أبي طالب (عليهما السلام)، ولكن عندما علموا أنّ أولاد علي الحسن

والحسين وأولادهم أحقّ منهم بالمطالبة، عدلوا هذا البند، وجعلوا الجذر يوتي من العباس مباشرة، والظروف هي التي كانت

تحدّد موقف الامام، فتزلة يعلن إمامته ويدافع عنها وأخرى يكتم أمره ويأمر أصحابه بعدم إذاعة السرّ، لضعف الناصر، وقلة

العدد.

هذه هي الظروف التي عاشتها الامامة، ولا بدّ أن تؤخذ في الحساب عندما تبحث هذه المسألة، وكلّ من حاول أن يحدّد

موقف الامام بدون هذا الواقع وبدون تلك المقدمات تصيح رواسته ناقصة غير موصلة إلى نتيجة سليمة، وبهذا وقع أحمد

الكاتب عندما رأى أنّ بعض الاثمة أمروا أصحابهم بعدم إذاعة السر، وبعضهم عمل على خلاف ذلك، راح يشكك بنظرية الامامة الالهية، ناسياً أنّ فكرة الامامة لم تختف من الفكر الاسلامي قط، والذي حصل أنّ هذا الامام أو ذلك أخفى نفسه خوفاً على الموقع الذي يشغله في الاسلام، وعندما علم الكاتب أنّ القرئ ليس غافلاً عن هذه الظروف راح يبحث عن زاوية أخرى، وهي البيت العلوي وشخصياته الذين نقل التاريخ عن مواقفهم ببعض الروايات التي أسىء فهمها، وجعلها ضربة جديدة لنظرية الامامة، والشخصية المقصودة هي شخصية زيد بن علي بن الحسين (عليه السلام)، وما دار من حوار بين زيد وبين مؤمن الطاق، فقال الكاتب: (إنّ زيدا قد هوجئ بالامامة، واستعوب أن يكون الامام السجاد والزيد قد أخبر مؤمن الطاق ولم يخوه)<sup>(1)</sup>، ولكن الكاتب تناسى قول زيد في الامامة: وما نقله حول إمامة الاثني عشر لولده يحيى، وعندما سأله ولده هل أنت منهم، قال: (لا، ولكني من العترة)، ولهذا تحم عليه الصادق (عليه السلام)، وأخبر أصحابه أنّ زيدا "كان مؤمناً وكان عرفاً، وكان عالماً، وكان صدوقاً، أما إنه لو ظفر لوفى"<sup>(2)</sup>، فهذه الصفات والالقب التي حلها زيد من الامام الصادق (عليه السلام) تتم عن وفاء زيد وروايته بالامر، والسر الذي أدّى بالكاتب وغره من المؤلفين إلى القول الخاطئ بحق زيد هو ذلك الحوار الذي دار بين زيد (عليه السلام) وبين مؤمن الطاق، فلقد كان حوراً تلفة السوية التامة في مسألة الامامة، ولم يتوصل مؤمن الطاق إلى القصد الحقيقي لزيد، ولأجل أن يقف القرئ على حقيقة الامر ننقل ذلك الحوار بالكامل، وللثوات الجمّة التي تحتويها هذه المقابلة.

تقول الرواية: (إنّ زيدا بعث إلى مؤمن الطاق .وهو الذي يتكلم . فقال لي: يا أبا جعفر، ما تقول إن طوقك طلق منا، أتخرج معه؟ قال: فقلت له: إن كان أباك أو أخاك خرجت معه. قال: فقال لي: فأنا لريد أن أخرج أجاهد هؤلاء القوم فأخرج معي. قال: قلت: لا، ما أفعل جعلت فداك. قال: فقال لي: أترغب بنفسك عني؟ قال:

قلت له: إنّما هي نفس واحدة، فإن كان الله في الأرض حجة فالمتخلف عنك ناج والخارج معك هالك وإن لا تكن لله في الأرض حجة فالمتخلف عنك والخارج معك سواء. قال: فقال لي: يا أبا جعفر، كنت أجلس مع أبي على الخوان فيلقمني البضعة السمينة ويورد لي اللقمة الحرة حتى تود شفقة علي، ولم يشفق علي من حر النار، إذ أخوك بالدين ولم يخونني به؟

فقلت له: جعلت فداك من شفقتك عليك من حرّ النار لم يخوك، خاف عليك أن لا تقبله فتدخل النار، وأخونني أنا، فإن قبلت نجوت، وإن لم أقبل لم يبال أن أدخل النار..... فقال زيد: أما والله، لئن قلت ذلك لقد حدثني صاحبك . الامام الصادق (عليه السلام) . بالمدينة أتني أقتل وأصلب بالكناسة، وأن عنده لصحيفة فيها قتلي وصلبي<sup>(1)</sup> .  
وحملت هذه الرواية ثورات عديدة:

الثورة الأولى: اعتراف صريح وواضح بأن الفكر الامامي قائم على مسألة الامامة الالهية، وهذا الاعتراف في زمن الامام الصادق (عليه السلام)، وعلم الصادق (عليه السلام) بذلك وعدم رده يفند قول الكاتب بأن الامامة فكرة حادثة.  
الثورة الثانية: قول زيد بن علي: (لقد حدثني صاحبك بالمدينة أنني اقتل واصلب بالكناسة، وأن عنده صحيفة فيها قتلي وصلبي)، وهو اعتراف من زيد (عليه السلام) بإخبار الصادق له عن المغيبات، وبفس هذا الاخبار نكتشف أن زيد مكانة عند الصادق (عليه السلام)، وإلا لما أخوه بهذا الخبر خوفاً من أن ينتشر ويقتل زيد غير هذه القتلة التي أخبر بها الصادق، فيكذبوا الصادق (عليه السلام) عندها ويسقطوه من أعين الناس.

الثورة الثالثة: عدم إحاطة مؤمن الطاق بمقولة زيد (كنت أجلس مع أبي علي الخوان فيلقمني البضعة السمينة...)، فهذا استنكار واضح من قبل زيد بن علي على مؤمن الطاق، بأنه كيف أن السجّاد لا يخونني بالامامة ويخوه، كلا بل أخونني أي بالامامة وأنا خراج أجاهد هؤلاء بأمر إمامي الذي أخونني حتى يقتلي وصلبي، ولم يخونني بالامامة؟ أي أخونني حتى في الجزئيات، فكيف لا يخونني بالكلّيات، وهذا ما

(1) معجم رجال الحديث: ج 7، ص 347.

الصفحة 406

(1) ذهب إليه السيّد الخوئي .

(2) مع أن زيدا نفسه قال: (الائمة اثنا عشر...)، وان (جعفر إمامنا في الحلال والحرام) .

وعندما أغلقت كلّ النوافذ أمامه راح يتشبّه بعلم الغيب لكي يخرج من مرقه، وعندما بحث ولم يجد رواية واحدة صريحة ينفي فيها أحد الائمة علم الغيب عن نفسه، لجأ إلى تروير الاحاديث، فقال: (وكانت النظرية الامامية في البداية تقوم على موضوع علم الائمة بالغيب كطريق لاثبات ارتباط الامام بالله، ولكن الامام الصادق كان دائماً ينفي علمه بالغيب ويقول بصراحة: "يا عجباً لأقوام زعمون أن نعلم الغيب")<sup>(3)</sup> .

وحاول الكاتب النفوذ إلى نظرية الامامة من هذا الطريق، مستدلاً بحديث يدل بظاوه على نفي الامام العلم بالغيب، وهذا الحديث جاء عن الصادق (عليه السلام) قائلاً: "ويا عجباً لأقوام زعمون أن نعلم الغيب"<sup>(4)</sup> .

ولم يتوك الامام الصادق (عليه السلام) الفوصة لاحمد الكاتب وغوه كي يستغلّ هذا الحديث، فذكر الصادق (عليه السلام) في ذيل هذا الحديث مباشرة، وعندما قام من مجلسه، ذكر لاصحابه بعدما سألوه: لماذا هذا القول؟ قال لهم: إنّ لديه علم الكتاب كلّه، وأنّ الذي جاء بعرض بلقيس إلى سليمان علمه علم من الكتاب، وإن نسبة علم هذا إلى علم الامام كقدر قطرة من المطر في

ولكن .وللاسف .قطع أحمد الكاتب هذا القسم من الحديث، ونقل صدر الحديث الذي نطق به الامام في مجلس عام، فالكاتب لم يوس أجواء الرواية والحديث، بل أخذ المقطع الذي ينفعه من دون رويّة ورواسة، بالاضافة إلى أنه غير أمين في

(1) معجم رجال الحديث: ج 7، ص 355.

(2) معجم رجال الحديث: ج 7، ص 347.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 77.

(4) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 77.

(5) بصائر الوجات: ص 230 . 231، ح 5.

الصفحة 407

نقله للاحاديث.

ثمّ يقول الكاتب: (إنّ الامام الصادق كان دائماً ينفّي علمه بالغيب) (1).

فلو تفضّل علينا الكاتب ونقل لنا رواية واحدة خالصة تدلّ على أنّ الامام نفى عنه علم الغيب الذي أعطاه الله لنبيه، وعلمه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى أوصيائه، وبما أنّه لم يجد ذلك استشهد بالرواية أعلاه التي يلف صورها جو التقية، وأما ذيلها بعدما انفضّ المجلس . كما تقول الرواية . ففيه تصريح الامام لاصحابه بمقدار علمه.

ثمّ راح أحمد الكاتب يستدلّ برواية تقول: إنّ الامام أخبر أصحابه بأنّ عليهم عينا، ولم ير أولئك الاصحاب ذلك العين، فقال الكاتب معقّباً على الرواية بأنّها تحمل التناقض في نفسها، لانّ الامام يخوهم عن العين وأصحابه لم يشاهدوه، وراح يشنع على الشيعة بذلك، ونسي الكاتب أنّ الرواية ضعيفة بإراهيم بن إسحاق الاحمر الذي يقول النجاشي بحقّه: (ضعيفاً في حديثه مموهاً) (2)، وكذلك قال الطوسي: (ضعيفاً في حديثه، متهماً في دينه) (3).

ونحن هنا نريد أن ننبّه الكاتب على أنّ الباحث عليه أن يطمئن للروايات التي يستدلّ بها، وليس من قصدنا تضعيف الرواية، لانه على فوض صحّة الرواية، فإنّه لا يوجد فيها أي تناقض، لانّ إخبار الامام بأنّ عليهم عينا لا يستلزم معرفتهم به، أضف إلى ذلك أنّها معرّضة بجم غفير من الروايات التي حفلت بها كتب الشيعة، والتي تصوّح بأنّ الأئمة لهم علم خاص ورثوه من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، كما صوّح بذلك الامام الصادق (عليه السلام) (4).

ثمّ شنّ الكاتب هجومه الجديد على الشيعة حول مسألة التقية، وجعلها ظاهرة

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 77.

(2) رجال النجاشي: ص 19، رقم 21.

(3) معجم رجال الحديث: ج 1، ص 204 . 206 / 102.

حديثاً في الاسلام أطلقها الامامية<sup>(1)</sup> . وسنلاحظ ذلك في بحث مستقل إن شاء الله تعالى.

### الوكالة منهج الأئمة للاتصال بشيعتهم

اعتمد أئمة أهل البيت منهجاً في الاتصال بالشيعة في مختلف بقاع الارض، وهو منهج الوكالة، أو ما يسمّى اليوم بالسفولة، وهذا المنهج ليس هو بالجديد المبتكر، فهو وسيلة الاتصال القديمة والحاضرة لكل دولة وعاياها البعيدين عنها، يقول أحمد بن إسحاق: قلت للامام الهادي: يا سيدي أنا أغيب وأشهد، ولا يتهيأ لي الوصول إليك إذا شهدت في كل وقت، فقول من نقبل وأمر من نمتل؟

فأجابه الامام: "هذا أبو عمرو الثقة الامين، ما قاله لكم فعني يقول، وما أداه إليكم فعني يؤدي"<sup>(2)</sup> .

وأبو عمرو هذا هو عثمان بن سعيد العمري، وهو وكيل الامام الهادي والعسكري (عليهما السلام) المهدي (عج)، والذي يقول السيد الخوئي بحقه: (و الروايات في مدحه وجلالته متظافرة)<sup>(3)</sup> . وأما الكاتب فيقول بحق تلك الروايات: (ضعيفة سنداً ومتناً)<sup>(4)</sup> .

فهو والسيد الخوئي في وثيقة العمري على طرفي نقيض، واتهم العمري باستصحاب الوكالة، بينما نجد الشيعة عندما يتوفى الامام السابق، يسألون اللاحق عن وضع الوكلاء، فبالرغم من التوثيق الذي أصوه الهادي بحق أبي عمرو عثمان بن سعيد العمري، جاء السائل إلى العسكري مباشرة يسأله بهذا السؤال، وهو عمّن نأخذ وممن نقبل؟ فأجابه العسكري (عليه السلام) بنفس جواب الهادي (عليه السلام):

"هذا أبو عمرو الثقة الامين، ثقة الماضي وثقتي في المحيا والممات، فما قاله لكم فعني"

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 78.

(2) الغيبة للطوسي: ص 215.

(3) معجم رجال الحديث: ج 11، ص 112، رقم 7591.

(4) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 226 . 227.

يقول، وما أداه إليكم فعني يؤدي"<sup>(1)</sup> .

ولهذا كان عبدالله بن جعفر والشيعة يسألون العمري بحق التوثيقين الصارين من الهادي والعسكري أن يخروهم بخبر الامام الحجّة<sup>(2)</sup> .

فتجاهل الكاتب كل تلك الاستفسارات والتأكيدات من قبل الشيعة على الوكيل، وصير هذا المنصب للمستصحبين، كل من يستصحب الوكالة السابقة فهي له، متناسياً متابعات الشيعة الدقيقة حتى للخط الصادر من الامام، ومقلنته بالخطوط القديمة، خوفاً من التروير والتلاعب، ولهذا يقول أحدهم:

(3) كانت تخرج من عثمان وابنه محمد توقيعات بالخط الذي كان يخرج في حياة الحسن العسكري

كل ذلك تجاهله الكاتب، ورمى الشيعة بأنهم يتعلقون بالوكلاء لانهم يخبرونهم عن الغيب، بينما نجد الكثير من التوقيعات تتعلق بمسائل شوعية وعقائدية وما إلى ذلك.

(4) ولم يكتف بذلك، بل نفى ومن دون مناقشة أي نص حول وكالة محمد بن عثمان بن سعيد العمري

بينما نجد العسكري (عليه السلام) يقول: "إن عثمان بن سعيد العمري وكيلى، وإن ابنه محمد وكيلى ابني مهديكم"

(5) بالاضافة إلى قول الامام المهدي (عج): "محمد بن عثمان العمري فإنه ثقتي وكتابه كتابي"

---

(1) الغيبة للطوسي: ص 215.

(2) الغيبة للطوسي: ص 215.

(3) الغيبة للطوسي: ص 216.

(4) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 227.

(5) الغيبة للطوسي: ص 216.

(6) كمال الدين: ص 440، باب التوقيعات.



ولم يناقش الكاتب ذلك لا سنداً ولا متناً، بل اكتفى بعبارة إعلامية تنفي نص الوكالة لمحمد بن عثمان العمري، والعجيب أنه قال: (لم يذكر المؤرخون الشيعة أي نص مباشر عليه من المهدي) <sup>(1)</sup>.

بينما نجد المهدي (عج) يقول . وكما نقل ذلك الصدوق وهو مؤرخ شيعي : "محمد ابن عثمان العمري فإنه تفتي وكتابه كتابي" <sup>(2)</sup>.

وبعد ذلك اتهم العمري بأذنه يزور كلمات الامام المهدي بخط يده، مع اتفاق كل الرجاليين على وثاقته وجلالته وعظمته. ولم يقف الاتهام عند العمري، بل اتهم كل الوكلاء من دون بحث وتحقيق بالكذب والتزوير مع عظمتهم وجلالتهم، يقول السيد الخوئي بحق أحدهم وهو الحسين بن روح: (وشهوة جلالته وعظمته أغنتنا عن الاطالة في شأنه) <sup>(3)</sup>.

وقد اعترف الكاتب بنفسه بأن الشيعة قد التفوا حول هؤلاء الثقات، وأخذوا معالم دينهم منهم، واعتبروهم الواسطة بينهم وبين الامام بقوله: (وعامة الشيعة يميزون أولئك النواب الاربعة عن بقية المدعين المذمومين) <sup>(4)</sup>.

ولم يعطنا الكاتب تقسواً موضوعياً عن هذا الالتفاف حول هؤلاء الثقات، فلقد ناقض نفسه بنفسه، فهل يلتف عامة الشيعة حول مزورين زعمه يبحثون عن مكاسبهم الخاصة؟ خصوصاً إذا علمنا إن عامة الشيعة وكما اتضح سابقاً يسألون الامام عن حال الوكيل باستمرار، والائمة يبيئون لشيعتهم الموقف، فلقد بين الائمة موقفهم من: علي بن أبي حنزة البطائني، وزيايد بن مروان القندي، وعثمان بن عيسى الرواسبي <sup>(5)</sup>، ولعنوهم، وأمروا شيعتهم بالابتعاد عنهم وطردهم من مجالسهم، وكذلك

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 227.

(2) كمال الدين: ص 440، باب التوقيعات.

(3) معجم رجال الحديث: ج 5، ص 236، رقم 3397.

(4) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 329 . 330.

(5) الغيبة للطوسي: ص 213.

على الطرف الاخر وثقوا عثمان وابنه والحسين بن روح والسعوي علي بن محمد، وأمروا شيعتهم بالالتفاف حولهم وهم ثقات مأمونون على الدين والدنيا.

### حديث: من جاءكم يريد أن يفوق الجماعة

لقد اشتبه على الكاتب الامر، وخصم نفسه بنفسه، عندما نقل هذا الحديث عن الامام الرضا (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام)، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، قال: "من جاءكم يريد أن يفوق الجماعة ويغصب الامة أمرها ويتولى من" <sup>(1)</sup>

غير مشورة، فاقتلوه، فإن الله قد أذن ذلك" .

وبالرغم من وضوح الامر في هذا الحديث الذي يختص فيما لم يتزل فيه قرآن، فالامامة ليست مورداً لهذا الحديث مطلقاً. ونحن لا نريد أن نؤول الحديث، ولكن نريد من الكاتب أن يعطينا جواباً على هذا السؤال، وهو: إن هذا الحديث نسب إلى النبي بهذا الاسناد:

محمد بن عمر بن محمد بن سلم بن الواء الجعابي، حدثني أبو محمد الحسن بن عبدالله بن محمد بن العباس الوري التميمي، قال: حدثني سيدي علي بن موسى الرضا (عليه السلام)، قال: "حدثني أبي موسى بن جعفر، قال: حدثني أبي محمد بن علي، قال: حدثني أبي علي بن الحسين، قال: حدثني أبي الحسين بن علي، قال: حدثني أبي علي بن أبي طالب (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ."

هذا سند الحديث الذي نقله الكاتب. وبنفس هذا السند نقلت هذه الاحاديث عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم):  
الاول: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "من مات وليس له إمام من ولدي مات ميتة جاهلية"<sup>(2)</sup> .

الثاني: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "الائمة من ولد الحسين (عليه السلام)، من أطاعهم فقد أطاع الله،

---

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 102.

(2) عيون أخبار الرضا: ج 1، ص 63، ح 214.

---

الصفحة 412

ومن عصاهم فقد عصى الله عز وجل، هم العروة الوثقى، وهم الوسيلة إلى الله عز وجل"<sup>(1)</sup> .

الثالث: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في قول الله عز وجل: (وقوهم إهم مسؤولون)، قال: "عن ولاية علي

(عليه السلام)"<sup>(2)</sup> .

وهذه الاحاديث الثلاثة وردت بنفس إسناد حديث "من جاءكم يريد أن يفوق الجماعة"، وهي واضحة لا تقبل التأويل بأن الامامة في ولد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من الحسين (عليه السلام)، ومن جهلهم فقد مات ميتة جاهلية، فإما أن ينكر الكاتب هذه الاحاديث ويومئها بالجعل والاختلاق والوضع، فعليه أن ينكر ما استدلل به، لأن السند واحد، وإما أن يقر بهذه الاحاديث التي لا تقبل التأويل والمماثلة، ويؤول الحديث الذي ذكره حول الشورى، فلا طويق ثالث لديه.

إذن، إن الرواد من حديث "من جاءكم يريد أن يفوق الجماعة" ناظر إلى كل مورد لم يقول فيه قرآن، ولم يوجد فيه نص، فهو ناظر إلى أمور الناس الاخرى غير الامامة والولاية التي نصّها الله ورسوله والائمة من بعده، واحداً بعد آخر، وقد تقدم أن ابن عباس حاجج عمر عندما قال عمر له: (إن العرب كوهت لكم أن تجتمع فيكم النوبة والخلافة)، فأجابه ما مضمونه: إن أمر الولاية والخلافة ممّا أتوله الله، ومن كره ما أتوله الله فمصوبه معروف، ومحدّد في كتابه العزيز. كما تقدّم.

---

(1) المصدر السابق.



## الفصل التاسع

### جهل الكاتب بمورد التقيّة وعلم الائمة بالغيب

#### موقف الوان من التقيّة

قال تعالى: (لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ نُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ الْمَصِيرُ) (1).

قال الطوي في تفسير هذه الاية: (إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً)، قَالَ: (إِلَّا أَنْ تَكُونُوا فِي سُلْطَانِهِمْ فَتَخَافُوهُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَتُظْهِرُوا لَهُمْ الْوَالِيَةَ بِالسُّنَّتِمْ وَتَضْمُرُوا لَهُمُ الْعَدَاةَ).

وقد حدّث عن عكرمة ومجاهد في قوله: (إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً)، أَي مَأْ لَمْ يَهْرُقْ دَمُ مُسْلِمٍ وَلَمْ يَسْتَحِلْ مَالَهُ.

وعن الضحّاك وابن عباس: التقيّة باللسان، ومن حمل على أمر يتكلم به وهو لله معصية، فتكلم مخافة على نفسه وقلبه مطمئن بالايمن فلا إثم عليه، إنّما التقيّة باللسان) (2).

قال الورّي بعد أن ذكر ستة أحكام للتقيّة في تفسير هذه الاية: ظاهر الاية يدل على أنّ التقيّة إنّما تحل مع الكفار الغالبيين، إلاّ إنّ مذهب الشافعي أنّ الحال بين المسلمين إذا شاكلت الحالة بين المسلمين والمشركين حلت التقيّة محاماة عن النفس.

وقال أيضاً: التقيّة جأزة لصون النفس، ثمّ تساءل الورّي بقوله: (وهل هي جأزة لصون المال)؟ فحكم بالجواز احتمالاً

اعتماداً على قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): "حرمة مال المسلم كحرمة

دمه"، وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): "من قُتِلَ دون ماله فهو شهيد"، ثم جعل الوري التقيّة جأزة للمؤمنين إلى يوم القيامة، وقال: (لأنّ دفع الضرر عن النفس واجب بقدر الامكان) <sup>(1)</sup>.

ثمّ جاء القوطبي، فنقل قول الحسن البصري (التقيّة جأزة للانسان إلى يوم القيامة) <sup>(2)</sup>.

وقال تعالى: (مَنْ كَفَرَ بِاللّٰهِ مِنْ بَعْدِ اِيْمَانِهٖ اِلَّا مَنْ اُكْرِهَ وَقَلْبُهٗ مُطْمَئِنٌّ بِالْاِيْمَانِ وَلٰكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صِرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللّٰهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) <sup>(3)</sup>.

واتفق الشافعي في أحكامه <sup>(4)</sup> وابن الجوزي في زاده <sup>(5)</sup> والقوطبي في جامعه على دلالة الآية على مورد التقيّة، ونحن نكتفي بذكر كلام القوطبي، ومن أراد الاسوّادة فليرجع إلى ما أثنونا إليه من المصادر.

قال القوطبي مفسّراً للآية: (هذه الآية تزلت في عمار بن ياسر في قول أهل التفسير، لانه قلب بعض ما ندبوه إليه)، ونقل قول ابن عباس: وأما عمار فأعطاهم ما رأوا بلسانه مكّوها، فشكا ذلك إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فقال له رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "كيف تجد قلبك؟" قال: مطمئناً بالايمان، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "فإن عانوا فعد" <sup>(6)</sup>.

وقال تعالى: (وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ اِيْمَانَهٗ أَتَفْتَلُوْنَ رِجَالًا اَنْ يَقُوْلَ رَبِّيَ اللّٰهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِّنْ رَبِّكُمْ وَاَنْ يَّكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهٗ وَاِنْ يَّكُ صَادِقًا يَّصُبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يُعَذِّبُكُمْ اِنَّ اللّٰهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مَسْرُوفٌ كَاذِبًا) <sup>(7)</sup>.

قال الوري مفسّراً الآية: (إنّ تعالى حكى عن ذلك المؤمن أنه كان يكتُم إيمانه،

والذي يكتُم كيف يمكنه أن يذكر هذه الكلمات مع فوعون؟ ولهذا السبب حصل هنا قولان:

الأول: أن فوعن لما قال: زروني أقتل موسى، لم يصوح ذلك المؤمن بأنه على دين موسى، بل أنهم أنه مع فوعن وعلى دينه، إلا أنه زعم أن المصلحة تقتضي ترك قتل موسى، لأنه لم يصدر عنه إلا الدعوة إلى الله، والاثبات بالمعجزات القاهرة، وهذا لا يوجب القتل، والاقدام على قتله يوجب الوقوع في السنة الناس بأقبح الكلمات.

الثاني: أن مؤمن آل فوعن كان يكتم إيمانه أولاً، فلما قال فوعن (زروني أقتل موسى) زال الكتمان وأظهر كونه على دين موسى وشافه فوعن بالحق<sup>(1)</sup>.

المهم من القولين أن الرجل كتم إيمانه، وهذا يكفي لاثبات التقية التي اتبعها الرجل خوفاً على نفسه.

وقال تعالى: (وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ)<sup>(2)</sup>.

وكل مورد يتخلص العبد فيه من إلقاء نفسه في التهلكة أي يظهر خلاف ما يكتم هو مصداق الآية، وهذه هي التقية، وهذا

المعنى يصدق على الآيات: (لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا آتَاهَا)<sup>(3)</sup>، (وَيُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ)<sup>(4)</sup>، (أَدْفَعْ بِأَلْتِي هِيَ أَحْسَنُ)<sup>(5)</sup>.

وقال تعالى أيضاً: (أَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرْتُمْ إِلَيْهِ)<sup>(6)</sup>.

(1) التفسير الكبير: ج 27، ص 53.

(2) البقرة: آية 195.

(3) الطلاق: آية 7.

(4) البقرة: آية 185.

(5) فصلت: الآية 34.

(6) الانعام: آية 119.

والاضطرار يحصل من كل المواقع والجهات، فقد يقع العبد مضطراً أمام الظالم، فيكون مستثنى، وعليه إظهار خلاف ما

يكتم.

فهذا هو جواب القوان الكريم حول موقفه من التقية.

### مصاديق التقية في التاريخ

أما المولد التي حدثت فيها التقية في زمن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأجرهم عليها، فهي كثيرة جداً، منها أن

النبي أرسل مجموعة من المسلمين لقتل كعب بن الاشرف، فقالوا: يا رسول الله، أتأذن لنا أن ننال منك؟ فأذن لهم<sup>(1)</sup>.

ويقول الطوي: (إن الحجاج بن غلاط السلمي وبعد فتح المسلمين لخبير استأذن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)

للذهاب إلى مكة لجمع أمواله، وأذن له النبي، فلما قرب من مكة رأى رجالاً من المشركين يتصيدون الأخبار، ولم يعلموا بإسلامه، فسأوه عن ذلك، فقال لهم: وعندي من الخبر ما يسوكم، قال: فالتاطوا بجنبي ناقتي يقولون: إيه يا حجاج، قال: قلت: هزيمة لم تسموا بمتلها قط، وأخوهم بأن المسلمين قد هُزموا في خيبر، وأسر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، مع علمه بأن المسلمين فتحوا خيبر<sup>(2)</sup>.

ويقول البخاري نقلاً عن عائشة: (إن رسول الله استأذن عليه رجل للدخول عليه، فقال: "اذهبوا له، فبئس ابن العشيرة". أو . بئس أخو العشيرة"، فلما دخل الآن له الكلام، فقلت له: يا رسول الله . والكلام لعائشة . قلت ما قلت، ثم أُلنت له في القول؟ فقال (صلى الله عليه وآله وسلم): "أي عائشة، إن شرّ الناس متولة عند الله من تركه أو ودعه الناس اتقاء فحشه"<sup>(3)</sup> . ونقل البخاري رواية أخرى تدلّ على التقية من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)<sup>(4)</sup>.

(1) ابن العربي، أحكام القرآن: ج 2، ص 1257.

(2) تزيخ الطوي: ج 2، ص 305، حوادث سنة 7 هـ؛ الكامل لابن الاثير: ج 2، ص 223.

(3) صحيح البخاري: ج 8، ص 38، كتاب الادب، باب الموراة مع الناس؛ سنن أبي داود: ج 4، ص 251، ح 4791.

(4) صحيح البخاري: كتاب الادب، باب الموراة مع الناس، 5780.

الصفحة 419

أضف إلى ذلك ما نطق به رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من أحاديث تكشف عن واءة من يكتم أرواً ويظهر خلافه خوفاً من خطر محتمل، مثل: رُفِعَ عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه"<sup>(1)</sup>، وحديث "لا ضرر"<sup>(2)</sup>.  
فالتقية محاطة بهذا الحجم الغفير من الايات والروايات، التي لا يستطيع أحد إنكلها، لنقلها في أمهات الكتب السنية والشيعية، وتسالم عليها فحول الفقهاء والمحدثين من الطرفين.

### التقية عند أئمة أهل البيت (عليهم السلام)

يقول الامام علي (عليه السلام): "وأموك أن تستعمل التقية في دينك..... وتصون بذلك من عرف من أوليائنا، فإن ذلك أفضل من أن تتعرض للهلاك.... وإياك وإياك أن تترك التقية التي أموتك بها..."، إلخ<sup>(3)</sup>.  
لقد تحدّث الباقر (عليه السلام) عن التقية معاتباً لكميت على قوله:

ة والأمور إلى المصائر

فالان صوت إلى أمي

وبعد اعتذار الكميت عن قوله هذا بقوله: نعم، قد قلت ذلك، ما أردت به إلى الدنيا، لقد عرفت فضلكم.

(4)

فأجابه الامام (عليه السلام): "أما إن قلت ذلك تقيّة، إنّ التقيّة لتحلّ".

وتحدّث الامام الصادق (عليه السلام) عن التقيّة بقوله مخاطباً أبا عمر الاعجمي: "يا أبا عمر، إنّ تسعة أعشار الدين في التقيّة، ولا دين لمن لا تقيّة له"<sup>(5)</sup>.

ويقول الكليني، بسنده عن معمر بن خلاد، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن القيام

(1) كنز العمال: ج 4، ص 233، ح 10307.

(2) من لا يحضوه الفقيه: ج 4، ص 243، ح 777.

(3) الامام الصادق، محمّد أبوزهرة: ص 241 . 242.

(4) الاغانى: ج 17، ص 25.

(5) الكافي: ج 2، ص 225، باب التقيّة، ح 2.

الصفحة 420

للملّة، فقال: قال أبو جعفر (عليه السلام): "التقيّة من ديني ودين آبائي، ولا إيمان لمن لا تقيّة له"<sup>(1)</sup>.  
وغير ذلك من الاحاديث التي نقلها الشيعة في كتب الحديث المعروفة عندهم تحت باب التقيّة.  
ونُسب للامام السجّاد قوله:

إني لاكتم من علمي جواهره	كيلا يرى الحقّ ذو جهل فيفتننا
وقد تقدّم في هذا أبو حسن	إلى الحسين وأوصاه قبله الحسن
فربّ جوهر علم لو أوح به	لقليل لي أنت ممن يعبد الوثنا
ولاستحلّ رجال مسلمون دمي	يروون أقبح ما يأتونه حسنا

### التقيّة في الفكر الاسلامي

ونقصد بالفكر الاسلامي هو ما دار في أذهان الصحابة والتابعين من أقوال وآراء حول هذه المسألة، فهذا ابن عباس يصرّح بأنّ التقيّة باللسان من حمل على أمر يتكلّم به وهو معصية الله، فيتكلّم به مخافة الناس وقلبه مطمئن بالإيمان، فإنّ ذلك لا يضره، إنّما التقيّة باللسان.

ثمّ قال ابن عباس: (التكلّم باللسان والقلب مطمئن بالإيمان)<sup>(2)</sup>.

ويقول عبدالله بن مسعود: (ما من ذي سلطان يريد أن يكلفني كلاماً يورأ عنيّ سوطاً أو سوطين إلا كنت متكلماً به)، وأيد

ابن حزم كلام عبدالله بن مسعود هذا بقوله: (لا يعرف له من الصحابة مخالف) <sup>(3)</sup> .

ويقول حذيفة بن اليمان راداً على من قال له: إنك منافق! فقال: (لا، ولكني أشترى ديني ببعضه ببعض; مخافة أن يذهب كله) <sup>(4)</sup> .

(1) الكافي: ج 2، ص 228، باب التقيّة، ح 12.

(2) الجامع لاحكام القرآن: ج 4، ص 57، في تفسير الاية 28 من سورة آل عمران.

(3) المحلّي: ج 8، ص 336، مسألة 1409.

(4) المبسوط للسرخسي: 46 / 24.

الصفحة 421

ويقول جابر بن عبدالله الانصاري: (لا جناح عليّ في طاعة الظالم إذا أكرهني عليها) <sup>(1)</sup> .

وبالتقيّة رآ ابن عمر الخطر عنه من الحجاج مستعيناً بحديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "لا ينبغي للمؤمن أن يذلّ نفسه"، فيقول . ابن عمر . سألت الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وكيف يذلّ نفسه؟ قال: "يتعصّ من البلاء لما لا يطيق" <sup>(2)</sup> .

وكذلك فعل مسروق بن الاجدح عندما بعث معاوية بن أبي سفيان بتمائيل من صفر تباع برّض الهند، فمر بها على مسروق فقال: (والله لو أتى أعلم أنه يقتلني لوقتتها، ولكني أخاف أن يعذبني فيفتنني) <sup>(3)</sup> .

وقد حدّثنا التريخ أنّ الوليد بن عبد الملك الاموي (86 . 96 هـ، 705 . 715 م) كان يبيّن جواسيسه بين الخلق ليأتوه بالاخبار، وذات يوم جلس رجل منهم في حلقة رجاء بن حياة، فسمع بعضهم يقول في الوليد، فرفع ذلك إليه، فقال: يار جاء أذكر بالسوء في مجلسك ولم تغير، فقال: ما كان ذلك يا أمير المؤمنين، فقال له الوليد: قل: الله الذي لا إله إلا هو، قال: الله الذي لا إله إلا هو، فأمر الوليد بالجاسوس فضوبه سبعين سوطاً، فكان الجاسوس يلقي رجاء فيقول: يار جاء بك يسقى المطر وسبعون سوطاً في ظهري، فيقول رجاء: سبعون سوطاً في ظهرك خير لك من أن تقتل رجلاً مسلماً.

فنكر رجاء أوراً كان واقعاً، مخافة هدر دم رجل مسلم من قبل حاكم ظالم، فالفكر الاسلامي مليء بهذه الحوادث، وتلك

المواقف والاقوال للصحابة والتابعين حول مسألة التقيّة.

أمّا أئمة المذاهب، أمثال مالك وأبي حنيفة، فقد بايعا المنصور وقالوا: ليس على مكروه يمين بعدما خرجوا عليه.

(1) المبسوط للسرخسي: 47 / 24.

(2) كشف الاستار عن زوائد الزّار على الكتبة الستة: ج 4، ص 112، ح 3323.

(3) السرخسي، المبسوط: 46 / 24.

الصفحة 422

وأخيراً يقول اجنتس جولد تسيهر: (ولم تتضح هذه النظرية للشيعة في مبدأ الامر، غير أن من عداهم من المسلمين أخذوا بها استناداً على الآية القوانية: (إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ يَقَاةً)<sup>(1)</sup> .

### الشيعة والتقية

لقد عانى أئمة أهل البيت (عليهم السلام) وشيعتهم على مرّ التاريخ مختلف ألوان التعذيب والقتل والتشريد الوحشي، ووصل الامر إلى عدم قبول شهادة الشيعي ومحاصرتة اقتصادياً، كما أمر معاوية عماله فقال: (أن برئت الذمة ممن يروي شيئاً في فضائل علي وأهل بيته، وأن لا يجيزوا للشيعة شهادة، وأن يمحو كل شيعي من ديوان العطاء، وينكأوا به ويهدموا دره)<sup>(2)</sup> . هذه الوثيقة التي ظلت وصمة عار على جبين الامويين على مرّ التاريخ والتي يوم القيامة، حيث سنتّ محلبة الشيعة وقتلهم وتشريدهم ومحاصرتهم اقتصادياً واجتماعياً، كما حدث مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأصحابه عندما حُصروا في شعب أبي طالب، وبدأ مسلسل القتل والاعدامات، فقتل حجر بن عدي وعمرو بن الحمق القرّاعي وغوهم في حياة معاوية، ثمّ جاء ابنه يزيد ليعلن بصراحة كوفه وعدم إيمانه، فراح في ثلاث سنوات من حكمه، الاولى قتل فيها الحسين وأصحابه، والثانية أغار على المدينة، والثالثة على مكة، فكانت أسوأ سنين في الاسلام، وطرد الشيعة في كل مكان، ولرتكب تلك الجريمة البشعة بقتل سيّد الشهداء وريحانة الرسول وسبطه أبي عبدالله (عليه السلام) مع ثلّة من المسلمين الذين نصروا للاسلام وللحسين (عليه السلام).

وفي عهد زين العابدين (عليه السلام) لم يتحصّن من الوضع شيء، بل زادت المحنة والفتن، حتّى قال الحسين بن عبدالوهاب: (وصلت الامامة في عصر الامام زين العابدين مكتومة مستورة إلاّ من اتبعه من المؤمنين)<sup>(3)</sup> .

(1) العقيدة والشريعة في الاسلام: ص 202.

(2) شوح نهج البلاغة: ج 11، ص 44 . 45.

(3) عيون المعجزات: ص 67.

واستمرّ الامويون في عدائهم لائمة أهل البيت وشيعتهم، وما إن ضعفت دولتهم ليتنفّس الشيعي وامامه الصعداء، حتى جاء العباسيون الذين ناوا بشعرات أهل بيت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، في بداية الامر لكسب الشرعية والسيطرة على الناس، وبعد أن استتب لهم الامر لجأوا إلى سياسات القتل والتعذيب بحق الشيعة، يقول أحمد محمود صبحي: (لكن ذلك المثل الاعلى للعدالة والمسواوة الذي انتظره الناس من العباسيين قد أصبح وهماً من الأوهام، فشواسة المنصور والرشيد وجشعهم، وجور أولاد علي بن عيسى وعبثهم بأموال المسلمين يذكّرنا بالحجاج وهشام ويوسف بن عمرو الثقفي، وعم الاستيلاء أواد الشعب بعد أن استفتح أبو عبدالله المعروف بالسقّاح وكذلك المنصور بالاسواف في سفك الدماء على نحو لم يعرف من

قبل) .

وبالطبع إنّ هذا الاسراف في القتل نصيب الشيعة منه حصّة الاسد، فقد قتل أبو مسلم (600/000) ستمائة ألف من المسلمين، وهذا الاعتراف قد كُشف النقاب عنه عندما أراد المنصور أن يقتل أبا مسلم، فقال المنصور له: أخونني عن ستة مئة ألف من المسلمين قتلتم صواً، فأجابه أبو مسلم بقوله: لتستقيم دولتكم<sup>(2)</sup> .

حتّى وصل الامر بالائمة أن يحزروا أصحابهم من التصريح بأسمائهم، وهذا ما قاله الامام موسى بن جعفر لاحدهم: "سل تخبر، ولا تدع، فإن أدعت فهو الذبح"<sup>(3)</sup> .

وظلّ هشام بن سالم يلوم نفسه عندما كلم رجلاً بالامامة خائفاً لأظهار الامر، كما يقول السيد الخوئي<sup>(4)</sup> .

وراح المنصور يبيتّ جواسيسه في المدينة ينظرون إلى من تنفق شيعة جعفر عليه وأورهم بضوب عنقه، كما يقول الكليني<sup>(5)</sup> . هذا من ناحية المطردة والقتل والتشريد.

(1) نظرية الامامة: ص 381.

(2) طبيعة الدعوة العباسية: ص 245 ، عن العيني في دولة بني العباس والطولونيين والاشيدين ص 30.

(3) الكافي: ج 1، ص 413، ح 7.

(4) معجم رجال الحديث: ج 19، ص 298.

(5) الكافي: ج 1، ص 412، ح 7.

الصفحة 424

أما من ناحية الحصار الاقتصادي، فقد نصت وثيقة معاوية على حذف اسم الشيعي من ديوان العطاء وهدم دره<sup>(1)</sup> . ويكفيك قول الاصفهاني في مقاتل الطالبين، حيث قال: (العلويّات كن يتداولن الثوب الواحد من أجل الصلاة)<sup>(2)</sup> .

فلاجل تلك المطردة والقتل وهذا الحصار والتجويع، التجأ أهل البيت (عليهم السلام) إلى بنود القوّان وما قامت عليه السنّة؛ ليفعلوا بنداً من بنودها وضع للاضطراب، ولكن هذا الاضطراب أصبح دستورا للشيعة في حياتهم لما لاقوه من التشريد والقتل، ولهذا قال محمّد أبوزهرة شراحاً حديث الامام الصادق (عليه السلام) "التقية ديني ودين آبائي"، قال: (مبدؤنا ومبدأ آبائنا، وقد اتخذناه على أنّه دين لكي نمتنع من الجهد بما زاه في حكّام الزمان حتّى لا تكون فتنة وفساد كبير، إذ النفوس ليست مهياًة للنصرة)<sup>(3)</sup> .

واعترف أبوزهرة بهذا الضغط عندما قال: (فليس هناك من ريب في أنّه كان للتقية في عصر الامام الصادق (عليه السلام) وما جاء بعده، وهي كانت مصلحة للشيعة وفيها مصلحة الاسلام، لانّها كانت مانعة من الفتن المستورة)<sup>(4)</sup> .

وهذا الخوف والحالة الطرئة هي حياة الشيعة على مرّ التاريخ، ففعلوا هذا البند وجعلوه يعيش معهم من دون كل المسلمين، فشنّ أعدوهم والذين لا ينظرون في بحوثهم إلا إلى ما يويدون إثباته، لا ينظرون إلى الواقع المرير الذي عاشته الشيعة على مرّ التاريخ، فوموا الشيعة بتهمة الغشّ والنفاق، فقال من لا دين له، ولا موضوعية في بحوثه: (التقية على ما عليه الشيعة غشّ



ولكن صاحب هذا الكلام يؤمن بهذا العش في مواقع الاضطار والاكراه، فالتقيّة التي تقول بها الشيعة قال بها الاحناف، وصحّوا التقيّة في مورد الاكراه في الصلاة،

---

(1) شرح نهج البلاغة: ج 11، ص 44 - 45.

(2) مقائل الطالبين: ص 479.

(3) الامام الصادق: ص 243 . 244.

(4) المصدر نفسه.

(5) الشيعة وتحريف القآن: ص 35.



- وحتى في الزنا وأكل الميتة وشرب الخمر <sup>(1)</sup> ، وكتب الفقه الحنفي مليئة بمورد تجويز النقيّة في حالات الاكراه <sup>(2)</sup> .
- وقالت بها الشافعيّة، قال النووي: (إنّ يمين المكوه غير لازمة عند مالك والشافعي وأبي ثور، وأكثر العلماء) <sup>(3)</sup> .
- وقال الشافعي: (إذا استكوه الرجل المرأة أقيم عليه الحدّ، ولم يقم عليها لأنها مستكوهة) <sup>(4)</sup> . فلماذا لا يقام عليها الحدّ؟ ما ذلك إلا للاكراه والخوف.
- وقال بالنقيّة الفقه المالكي، يقول مالك بن أنس: (ما من كلام يورأ عنّي سوطين من سلطان إلا كنت متكلماً به) <sup>(5)</sup> .
- وقال بالنقيّة الفقه الحنبلي، يقول ابن قدامة: (وإنما أبيح له فعل المكوه عليه دفعا لما يتوعدّه به من العقوبة فيما بعد) <sup>(6)</sup> .
- فإذا كان الحنبلي والمالكي والشافعي والحنفي يقولون بالنقيّة، فيظهر من الاخ الذي قال: (إنّ النقيّة غش في الدين) أنه ليس من المسلمين، أضف إلى ذلك أنّ كلاً من الفقه الظاهري والفقه الطوي والفقه الزيدي ورأي المعتزلة والخوارج، كلهم قالوا <sup>(7)</sup> بالنقيّة .
- وكان أهل المدينة قد استفتوا مالك بن أنس في الخروج مع محمد ذي النفس الزكية، وقالوا: (إنّ في أعناقنا بيعة لابي جعفر، فقال: إنّما بايعتم مكوهين، وليس على

(1) المبسوط للسرخسي: 24 / 48 - 51، كتاب الاكراه.

- (2) الهداية: ج 3، ص 275 ; شرح فتح القدير: ج 8، ص 165 ; الباب: ج 4، ص 107 ; النتف في الفتوي: ج 2، ص 696 ، وغوها.
- (3) (المجموع شرح المهذب: 3 / 18).
- (4) الأم: ج 6، ص 155.
- (5) المدونة الكوي: ج 3، ص 29، ح 6 ، كتاب الايمان بالطلاق وطلاق المويض.
- (6) المغني: ج 8، ص 262.
- (7) دفاع عن الكافي: ج 2، ص 628 . 634.

- مكوه يمين، وأسوع الناس إلى محمد وژم مالك يمينه) <sup>(1)</sup> .
- ويقول ابن حزم: (وقد أباح الله عزّ وجلّ كلمة الكفر عند النقيّة) <sup>(2)</sup> .
- وفي حديث لابي الورداء: (إنّا لنكشّر في وجه قوم وإنّ قلوبنا تلعنهم) <sup>(3)</sup> .
- فالشيعنة لم يكونوا وحدهم القائلين بالنقيّة، بل الفكر الاسلامي من محدثين وفقهاء وعلماء آمنوا بهذا البند في حالات مخصوصة، وبما أنّ تلك الحالات المخصوصة كانت هي الحياة الطبيعية للشيعنة على مرّ التاريخ، فاضطروا إلى أن يتعايشوا جنباً إلى جنب مع النقيّة لحفظ دماءهم وأموالهم وأعراضهم. كل ذلك تجاهله الكاتب وشنع على التشيع في مورد النقيّة وجعلها

من مدعيات الشيعة لتفسير ظاهرة التناقض بين أقوال الائمة من أهل البيت وسوتهم العلنية على حدز عمه<sup>(4)</sup>.

## الائمة وعلم الغيب

شع الكاتب . كما فعل الذين من قبله . على الشيعة في قولهم إن الائمة يعلمون الغيب، ولم يميز الكاتب أي أنواع العلم بالغيب يعلمه الائمة (عليهم السلام)، بل أطلق الكلمة من دون تحديد، ومن المعلوم أن علم الغيب له قسمان:

القسم الاول: اختص الله تعالى به.

القسم الثاني: أطلع الله رسوله وأوليائه عليه.

ومن شواهد القسم الاول، قوله تعالى: (قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ)<sup>(5)</sup> وَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ<sup>(6)</sup> و(عِنْدَهُ مَفَاتِحَ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ)<sup>(7)</sup>.

(1) الكامل في التاريخ: ج 5، ص 532.

(2) ( الفصل في الملل والاهواء والنحل: ج 3، ص 111.

(3) تفسير المنار: ج 3، ص 281.

(4) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 78.

(5) النمل: الآية 65.

(6) يونس: الآية 20.

(7) الانعام: الآية 59.

الصفحة 427

ومن شواهد القسم الثاني قوله تعالى: (ذَٰلِكَ مَن أَنبَأَ الْغَيْبَ نُوْحِيهِ إِلَيْكَ)<sup>(1)</sup> و(عَالَمِ الْغَيْبِ فَلَا يَظْهَرُ عَلَيَّ غَيْبَهُ أَحَدًا إِلَّا مَن رَّزَقْنِي مِنْ رَّسُولِي)<sup>(2)</sup>.

وغير ذلك من الشواهد التي تؤكد علم الغيب، الذي أطلع الله رسوله ومن رتضى من الاولياء عليه، واتفق المسلمون قاطبة،

شيعة وسنة، على أن القسم الاول اختص الله تعالى به، ولم يطلع عليه أحد، بينما اتفقوا على اطلاع الانبياء والاولياء على

القسم الثاني.

يقول الرلي: (فثبت أن الله تعالى قد يطلع غير الرسل على شيء من الغيب)<sup>(3)</sup>.

ويقول ابن حجر الهيتمي في هذا الباب: (لا منافاة بين قوله تعالى: (قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ)<sup>(4)</sup>

وقوله: (عَالَمِ الْغَيْبِ فَلَا يَظْهَرُ عَلَيَّ غَيْبَهُ أَحَدًا) وبين علم الانبياء والاولياء بجزئيات من الغيب، فإن علمهم إنما هو بإعلام من

الله تعالى وهذا غير علمه الذي تؤد به تعالى شأنه من صفاته القديمة الازلية الدائمة الابدية المؤهة عن التغيير)<sup>(4)</sup>.

وقال النيسابوري صاحب التفسير: (إن امتناع الكرامة من الاولياء إما لان الله ليس (معاذ الله) أهلاً لأن يعطي المؤمن ما يريد، وإما لان المؤمن ليس أهلاً لذلك، وكل منهما بعيد، فإن توفيق المؤمن لمعرفته لمن أشرف المواهب منه تعالى لعبده)<sup>(5)</sup> .  
وقال ابن أبي الحديد: (إننا لا ننكر أن يكون في نوع من البشر أشخاص يُخبرون عن الغيوب، وكله مستند إلى البلي جل شأنه بإقدره وتمكينه وتهيئة أسبابه)<sup>(6)</sup> .

فالفكر الاسلامي لا ينكر مسألة إطلاع أولياء الله ورسوله على بعض الغيوب التي علمها الله لهم، وما أثبتته الائمة لانفسهم من العلم هو القسم الثاني الذي أذعن

---

(1) آل عمران: الآية 44.

(2) الجن: الآية 25 . 26.

(3) تفسير الوري: ج 30، ص 149.

(4) مقتل الحسين للمؤم: ص 53.

(5) مجلة وآثنا، العدد: 37، ص 26.

(6) شوح نهج البلاغة: ج 5، باب 58، ص 12.

---

الصفحة 428

المسلمون بإمكانه لاولياء الله، وهذا ما قالت به الشيعة.

يقول الامام علي (عليه السلام): "سلوني قبل أن تفقدوني، سلوني فإنّ عندي علم الاولين والآخرين، أما والله لو ثني لي الوساد لحكمت بين أهل التوراة بتوراتهم، وبين أهل الانجيل بإنجيلهم، وأهل الزبور بزبورهم، وأهل القآن بقآانهم"<sup>(1)</sup> .

ويقول أبو عبدالله: "إني لأعلم ما في السموات وما في الارض، وأعلم ما في الجنة وما في النار، وأعلم ما كان وما يكون،

قال الولوي: ثمّ سكت هنيئة فوأي أنّ ذلك كبير على من سمعه منه فقال: علمت ذلك من كتاب الله عزّ وجل، يقول (فيه تبياناً)<sup>(2)</sup> "لكلّ شيء".

وغير ذلك من الروايات التي حفلت بها كتب الشيعة، والتي لا تحتاج إلى إثبات السند فيها، لآتها من الموضوعات الخرجية

وليست من الاحكام، يقول السيّد الجلاي: (إنّ اعتبار السند وحاجته إلى النقد الوجالي بتوثيق الرواة أو جرحهم إنّما هو لآرم

في مقام إثبات الحكم الشوعي للتعبد به، لانّ طريق اعتبار الحديث توصلأ إلى التعبد به متوقف على اعتبلره سندياً بيّناً

القضايا الاعتقادية، والموضوعات الخرجية لا يمكن التعبد بها لانها ليست من الاحكام الشوعية)<sup>(3)</sup> .

وهذه الروايات التي أثبتت علم الائمة بالغيب ولم نجد أحداً في التريخ استكر عليهم ذلك، لهي خير شاهد على علمهم

بالغيب الذي أطلع الله أولياءه عليه وأنكوه الكاتب، وقد قام السيّد الجلاي ببحث مستقل حول علم الائمة بالغيب نشر في مجلة

آآنا، ومن رآد الاطلاع أكثر فلراجع)<sup>(4)</sup> .

(1) الارشاد: ج 1، ص 35.

(2) الكافي: ج 1، ص 319 . 320، باب 48.

(3) مجلة اثنا: عدد 37، ص 37.

(4) المصدر السابق.

الصفحة 429

## الفصل العاشر

### الحركات والفرق ومدى

### اعتماد المؤلف عليها

الصفحة 430

الصفحة 431

### سر نشوء الحركة الكيسانية

نشأت الكيسانية بشعار أموي ودعم زبوي وتوسيع عباسي.

أمّا الشعار الأموي فهو الحرب الشعواء التي حاولوا فيها إسقاط شخصية المختار ابن أبي عبيدة الثقفي في المجتمع

الإسلامي، لما لاقوه من هذا الرجل من بأس شديد أذاقهم المرّ وسهرّ عيونهم، فنسوه إلى العقائد الباطلة والاقوال الفاسدة،

فاستفاد الكاتب من الأمويين، ولم يبحث الموضوع بحثاً كاملاً، وأطلق العبارة التي نسب فيها المختار إلى قيادة الكيسانية<sup>(1)</sup>،

مع أنّ الكيسانية نشأت بعد وفاة محمد بن الحنفية، والمختار قتل ومحمد بن الحنفية حيّ كما يقول السيد الخوئي<sup>(2)</sup>، فكيف

تنسب الحركة لوعيم قتل قبل نشوئها؟ نعم الشعار الذي روّج له الأمويون لاسقاط المختار هو الذي مهدّ الطريق لهذه الفوّة.

وأمّا الدعم الزبوي لتحجيم شخصية المختار وتأطوؤها بإطار ضيقّ فلا يخرج عن المصالح الشخصية لهذا الرجل، حتى لا

تتكشف الحقائق التي نادى بها، وإلا لو كشفت الحقائق وأنّ المختار طلب من زين العابدين (عليه السلام) القيادة والامامة<sup>(3)</sup>.

لو انكشفت تلك الحقائق . لما كان للزبيريين شعار يرفعونه وهم في بداية دعوتهم، فحللوا طمس الواقع بالتهديد والوعيد، كما فعلوا ذلك مع محمد بن الحنفية، وهدتوه إما أن يبايع أو

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 33 - 34.

(2) معجم رجال الحديث: ج 18، ص 101.

(3) مروج الذهب: ج 3، ص 87.

الصفحة 432

(1) يودع الحبس، وقالوا له: (قد قتل الله الكذاب . المختار . الذي كنت تدعي نصرته) .

وجاء العباسيون لوسخروا فكرة الكيسانية، وبعدواً منهجها ويضيفوا ويحذفوا، فجعلوا من تلك الحركة قاعدة شعبية لمحمد ابن الحنفية . الذي هو ربي من تلك الحركة لانها ولدت بعد وفاته (2) . وقالوا: عندما حضرته الوفاة أوصى إلى ابنه عبدالله (أبي هاشم)، وكما يقول ابن خلدون:

وأخرون زعمون أنّ أبا هاشم لما مات برّض السواة منصوراً من الشام أوصى إلى محمد بن علي بن عبدالله بن العباس، وأوصى محمد إلى ابنه إبراهيم المعروف بالامام، وأوصى إبراهيم إلى أخيه عبدالله ابن الحرثية الملقب بالسفاح، وأوصى هو إلى أخيه عبدالله، أي جعفر الملقب بالمنصور، وانتقلت في ولده بالنص واحداً بعد الآخر إلى آخرهم، وهذا هو مذهب الهاشميين القائمين ببوله بني العباس (3) .

وسرّ تسيخ العباسيين لهذه الفكرة هو الشرعية التي تمدهم بها هذه السلسلة الطويلة من الوصايا التي توهبهم لاستلام الحكم وقيادة المسلمين .

إذن، كان دور العباسيين مهماً جداً في تسيخ هذه الفكرة؛ لان الكيسانية كانت تقول: إن الامامة في ابن الحنفية وتريته (4) . وهذا بند وثائقي ينفع العباسيين في المطالبة بالحكم، والشوعية للقيادة. وهذا البند من البنود الفرعومة للكيسانية.

إذن، سرّ نوع هذه الحركة هو الشعار الاموي، والدعم الزبيري، والتأصيل العباسي لهذه الحركة في المجتمع الاسلامي، فقد اتحد الازداد في فكرة واحدة هدفها متشعب يخدم الجميع.

(1) الطبقات الكبرى: ج 5، ص 680 / 79.

(2) معجم رجال الحديث: ج 18، ص 101.

(3) مقدمة ابن خلدون: ص 199 . 200.

(4) الفصول المختارة: ص 296.

الصفحة 433

لقد وقف مجموعة من الشيعة على إمامة الامام موسى الكاظم مدّة من الزمن، وتراجع البعض عن هذا الوقف، وعاد إلى الحقّ والقول بإمامة الرضا (عليه السلام)، مثل عبدالرحمن بن الحجاج<sup>(1)</sup> ورفاعة بن موسى<sup>(2)</sup>، وغوهم. والمهم هنا في هذه السطور أن نتعرّف على السبب الذي أدّى بهؤلاء إلى الوقف، وتحدّث العلماء عن خلفيات هذا الامر، واجتمعوا على سببين لذلك:

الأوّل: عدم معرفة البعض بالنص على إمامة الرضا (عليه السلام) من قبل أبيه، وجهلهم به، وهذا فوّض على الامام الكاظم (عليه السلام) من قبل الرشيد، الذي أنهى حياة الامام مسموماً بسجنه، بحيث وصل الامر بالناس أن يقولوا له . أي للرشيد : نحن أولياء من واليت وأعداء من عاديت<sup>(3)</sup> . فتمسك الواقفون بالقول: إنّ الامام الكاظم (عليه السلام) دخل دار الرشيد ولم يخرج منها، وقد علمنا إمامته وشككنا في موته، فلا نحكم في موته إلاّ بتعين<sup>(4)</sup> .

الثاني: الطمع وحبّ الدنيا وحطامها. يقول الكشي: كان بدء الواقفة أنّه اجتمع (30/000 ) ثلاثون ألف دينار عند الاشاعة لركاة أموالهم، وما كان يجب عليهم فيها، فحملوه إلى وكيلين لموسى بن جعفر (عليه السلام) بالكوفة، أحدهما حيان السّواج، وآخر كان معه، وكان موسى (عليه السلام) في الحبس، فاتخذوا بذلك دوراً وعقراً، واشتروا الغلات، فلما مات موسى (عليه السلام) وانتهى الخبر إليهما أنكروا موته، وأدّاعا في الشيعة أنّه لا يموت لانه القائم، فاعتمدت عليهما طائفة من الشيعة، وانتشر قولهما في الناس، حتّى كان عند موتهما أوصيا يدفع المال إلى

(1) معجم رجال الحديث: ج 9، ص 316.

(2) معجم رجال الحديث: ج 7، ص 197.

(3) الغيبة: ص 23.

(4) ( فوق بين فوق: ص 46.

ورثة موسى (عليه السلام) واستبان للشيعة أنّهما إنّما قالوا ذلك حرصاً على المال<sup>(1)</sup> .

وهذا ما يؤيدّه أنّ بعض الواقفة قد وقف على الكاظم، مع أنّه قد روى قبل الوقف حديث "الائمة اثنا عشر"، مثل علي بن أبي حمزة البطائني<sup>(2)</sup> فغوّته الدنيا، فنسى ذلك الحديث، ولم يكمل الاثني عشر الذين نقل النص عليهم، ووقف على الامام الكاظم (عليه السلام)؟

وتجاهل الكاتب تلك الاسباب، واعتمد على أناس خصموا أنفسهم قبل أن يقفوا على إمامة الكاظم (عليه السلام)، أمثال علي بن أبي حمزة البطائني، الذي روى عن يحيى بن القاسم بن جعفر الصادق (عليه السلام).... عن رسول الله (صلى الله عليه

وآله وسلم) قال: "الائمة بعدي اثنا عشر، أولهم علي بن أبي طالب، وآخوهم القائم، هم خلفائي وأوصيائي وأوليائي وحجج الله على أمتي بعدي" (3).

وكذلك روى عن الامام الباقر (عليه السلام) سمعه من مولى لابي جعفر (عليه السلام) يقول: "منّا اثنا عشر محدثاً، السابع من ولدي القائم" (4). فكيف يروي ويقف عند الكاظم (عليه السلام).

ثمّ راح الكاتب ينسب أناساً إلى الوقف أمثال محمد بن إسحاق بن عمار الصوفي التغلبي، ونسبة هذا الرجل إلى الوقف فيها كلام، لأنّ الرواية التي نسبته إلى الوقف ضعيفة كما يقول السيد الخوئي، لا يمكن الاستدلال بها على شيء، لأنّ في سندها جرير بن حزم، وهو مجهول (5).

ثمّ كذب على القرئ حينما ذكر رجالاً ونسبهم إلى الوقف، أمثال عبدالرحمن بن الحجاج ورفاعة بن موسى وغوهم، ولم يذكر تراجعهم عن هذا القول، والوهوع إلى

---

(1) رجال الكشي: ص 459، رقم 871.

(2) معجم رجال الحديث: ج 11، ص 225.

(3) المصدر السابق.

(4) الغيبة للنعماني: باب ما ورد في أنّ الائمة اثنا عشر إماماً، ص 57.

(5) معجم رجال الحديث: ج 15، ص 72.

---

الصفحة 435

(1) إمامة الوضا (عليه السلام)، كما سجّل ذلك التريخ (1).

وأيضاً ذكر في أولئك الواقفين من كان قد شهد وصية الامام موسى بن جعفر إلى ولده الوضا (عليه السلام)، مثل يحيى بن الحسين بن زيد (2).

وون الكاتب في سجّل الواقفية أناساً لم يتحقق من وقفهم، ولم يثبت ذلك، بل أرسله لرسال المسلمات. وبعد كل هذا الدجل والكذب، جعل سبب الوقف. كما يدعي. وجود روايات وصفها بالكثرة تدلّ على مهوية الكاظم (عليه السلام) (3).

ولكن تلك الاخبار التي أحصاها الشيخ الطوسي. ولم تكن كثرة كما يقول. كلّها أخبار آحاد، وقال الشيخ الطوسي بحقها:

(أخبار آحاد لا يعضدها حجة، ولا يمكن ادعاء العلم بصحتها، ومع هذا فالرواة لها مطعون عليهم لا يوثق بقولهم

(4) ورواياتهم).

فهذا كلام شيخ الطائفة والرجالي المعروف لم يطلّع عليه الكاتب، وهذا ما يثبت تسوّعه في الاحكام، أضف إلى ذلك، أن

(5) سبب الوقف هذا كذبه كل من الكشي والبغدادي.

استغلال الفرق المنحرفة كأداة لضرب التشيع



استغل أحمد الكاتب الفوق المنحرفة عن الاسلام والخرجة في بعض تعاليمها عنه، كأداة لضرب التشيع، وحاول أن يستفيد من المعالجات غير الصحيحة، ومن التطوّف والتعصّب لبعض مؤلّفي الفوق، وراح يكيّد للتشيع ورجاله وأئمته. والحقيقة أنّ بحث الفوق ونشوءها من البحوث اليتيمة من التحليل والاستنتاج،

(1) معجم رجال الحديث: ج 9، ص 316 وج 7، ص 197.

(2) عيون أخبار الرضا: ج 2، ص 42، ح 1؛ معجم رجال الحديث: ج 1، ص 290، ح 281.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 93.

(4) الغيبة: ص 29.

(5) رجال الكشي: ص 459، رقم 871؛ الفوق بين الفوق: ص 46.

الصفحة 436

أضف إلى ذلك، أنّ مؤلّفي الفوق كالوا بمكيالين عندما تحدّثوا عن الفوقين (السنة والشيعية)، فلقد عدّوا الكاملية من فوق الشيعة وهم يكفّرون علي بن أبي طالب<sup>(1)</sup>، وعُدّت البيانية (أصحاب بيان الهندي) من فوق الشيعة، وهم يكتبون إلى الباقر (عليه السلام): (أسلم تسلم وتوتقي في سلّم، وتبح تغنم، فإنك لا توري أنّي يجعل الله النوبة والوسالة، وقد اعذر من أنذر)<sup>(2)</sup>. فالكاملية التي تكفّر أمير المؤمنين، والبيانية التي ادعت النوبة لشخص، لا يمكن عدها من فوق الشيعة أبداً وإن فعل بعض المتطوّفين وغير المنصفين ذلك.

ولكن عندما نجدهم يتحدّثون عن الفوق الاخرى، نجدهم يتحدّثون بلهجة تشير إلى أنّ هذه الفوق مندسة في السنة ولا علاقة لهم بها.

وقبل عدّ هذه الفرقة من السنة أو من المندسين فيهم، وعدت تلك الفرقة من الشيعة، لا بد من القيام قبل هذه المرحلة ببحث مستقلّ نبيّن فيه أسباب نشوء هذه الفوق وتاريخها وعدد القائلين بها وهوياتهم الشخصية حتى يتضح الانتماء الحقيقي لهذه الفوق.

### أسباب نشوء الفوق

عندما انطلق الاسلام بشعار (إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم) جوبه من قبل تيارات عديدة كالجاهلية العربية، والنصرى، واليهود، والمجوس، وغوهم من الحركات والتيّرات التي لا يروق لها شعار المساواة، ومحو الطبقيّة، والذي يعصف بالفوق ويطيح بالقوى التي سيطرت على المجتمعات بعوامل القوّة ترة والوراثة اخرى، فخاضوا حروبا دموية، راح ضحيتها خوة الصحابة والمسلمين الذين آمنوا بتلك الشعرات ودافعوا عنها.

دستوراً للناس، وتسلى الغني والفقير في الحقوق والواجبات والمعاملة، وأصبحت المواجهة العسكرية غير قاهرة على قمع التيار الجلف للاسلام، بعد كل ذلك تغيرت أساليب تلك التيارات في المواجهة، فبدلاً من المواجهة العسكرية، عدلوا إلى الحقد الدفين، ذلك الوركين الذي تتصاعد الابخوة منه بين الحين والآخر، ينتظر الانفجار ليقضي على الاسلام وأهله وحملته، فدخل أولئك في الاسلام، دخلوا يحملون الدين ظاهراً، وذلك الوركين من الحقد باطنياً، واستنشقا النفس الاول عندما التحق رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بالرفيق الاعلى، وعندما أقرت القاعدة المبتدعة للخلافة التي تقول على لسان عمر: (إن العرب كوهت أن تجتمع النبوّة والخلافة في بيت واحد) (1).

هذه القاعدة التي أقصت الخليفة الشرعي، وجاءت بخليفة عينته المهاترات الكلامية واللفظ وارتفاع الاصوات كما اعترف الخليفة الثاني بذلك.

وخوفاً من أن يظهر زيف هذه القاعدة وأمثالها، وتظهر الحقيقة، صرت الأوامر بإلغاء تدوين الحديث ومنعه، وسُمح لبعض تلك التيارات أن تتحدث للناس وتبين لهم ما دفنوه قبل ذلك، وهكذا حتى وصل الامر إلى عثمان بن عفان الذي طرد القريب أبو ذر، وقرب الطريد، كل هذا رفع معنويات تلك التيارات التي لم تقف مكتوفة الايدي، بل أظهرت بين الحين والآخر أبخوة بركان حقدتها الدفين، فمثل حكم الجاهلية برقى صورها معاوية بن أبي سفيان بعد أن مهد له من تقدم عليه، فعمل على تقنين أمة الاسلام عندما استلم دفة الحكم، فرسل مواسيله إلى طلحة والزبير وأضابهم ليقفوا بوجه علي (عليه السلام)، وفشل في ذلك بعد أن أخذ أمير المؤمنين (عليه السلام) وأنصله تلك الوسائل، فلم يجد بداً إلا أن يجهز الجيوش الشامية التي فتحت عينها على اسلام معاوية وأمثاله، وقرّر أن يواجهه بنفسه من خلال الحرب، ودرت تلك المعرك الطاحنة، ولما انجلت الغوة وأصبح النصر لعلي كقاب قوسين أو أدنى، استغل معاوية العقول الخاوية في معسكر الامام، ورفع المصحف، وتراجع المغفلون معلنين الصلح من دون موافقة إمامهم علي بن أبي طالب (عليه السلام) على ذلك، وحدّثوا لانفسهم

حكماً لم يكن مقولاً من قبل القيادة الالهية، وفرض عليها ذلك لقلّة الأناصر، وصال الامام (عليه السلام) بيد جذاء من غير فائدة تذكر، وأخيراً استنوت نتائج الصلح بخدعة عمرو بن العاص المعروفة، فوفض هؤلاء الذين أجبروا الامام على الصلح وأجبروه على من يمثلهم في ذلك، رفضوا الاحكام وقالوا: لا حكم إلا لله، وانشقوا عن المسلمين، وكفروا علياً (عليه السلام)،

واستعنوا لمواجهة الخليفة الشرعي وقتاله قبل مواجهتهم لمعاوية، فعملوا على زعزعة الاستقرار في معسكر الامام، عندها توصل معاوية إلى سلاح جديد فتأك يفوق سلاح الحرب، ألا وهو سلاح فوق الذي سماه البعض بالاسلحة الجرثومية القاتلة، كما سيوضح فيما بعد.

ففتّرت الجاهلية العربية بهذا السلاح الجديد بقيادة معاوية، فجمع فقهاء قصر الحراء وعلماءه، وأمرهم بإنشاء مصانع جديدة لا لصنع السيوف لقتال أعداء الاسلام، بل لصنع الاحاديث للقضاء على الاسلام، وبدأت الحرب الجديدة التي "اتخذت من الوان سلاحاً، ومن السنة مؤاساً، ومن الايمان أداة، ومن الفكر قاعدة لها، ومن الاسلام راية تخفق في سمائها، ومن العقول والقلوب ساحة، وأما أوت هذه الحرب فجنش من المفسرين والوءاء والمتكلمين والقضاة والفقهاء ورجال الدين، وما بقي من الصحابة ولأدهم قادة لهذا الجيش <sup>(1)</sup>.

فأصبحت المعركة الجديدة معركة عقائد الحق مع عقائد الباطل، فزغ قون الشيطان . الجبر . الذي يجعل الانسان مسواً في كلّ الحوادث الواقعة له خرها وشورها، وأول من قال به معاوية، ودعا إليه ودافع عنه <sup>(2)</sup>.  
وزغ قون الشيطان الثاني . الاجاء . الذي هو توير واضح لاغتصاب حق الامامة بوسائل التديليس والاغتيال، وأساليب التريغيب والتريهيب، كما يقول الدكتور محمود إسماعيل الذي أضاف:  
إنّ شوخ هذا المذهب خصوا وعاية الامويين الوائل وأقاموا إلى جانبهم في

---

(1) الانتفاضات الشيعة: ص 97 - 98.

(2) الحركات السرية: ص 31 . 48.

(1) عاصمتهم دمشق <sup>(1)</sup>.

ويقول هاشم معروف الحسني: فكان الجبر والاجاء سلاحين فتاكين، وإن صحّ تعبيري فهما حرب جرثومية على الامة وطمس معالم الاسلام الصحيح، وتحجيم نور الائمة داخل الشعب المسلم الذي لم يطلع على إسلامه الحقيقي أبداً.  
أضف إلى ذلك سلاح التصوف الذي لجأ فيه المتدينون ظاهراً إلى الغرات والكهوف، وتكوا الحكام يعيشون بالارض فساداً، وبدأ هنا الاسلام باستواد الافكار من الهند والصين وفرنس <sup>(2)</sup>.  
فتحطم المجتمع أمام هذه الاسلحة التي أصبحت فوقاً فيما بعد، وذلك من خلال البعض الذي وجد فيها ضالته المنشودة، لأنهم سئموا الحروب وآثروا السلامة والعافية من جواء ما لاقوه من أهوال.... وانصرفوا لأمرهم الداخلية نون نظر إلى نوعيّة السلطة <sup>(3)</sup>.

ولم يقف البيت الاموي وأنصلوه عند حد الجبر والاجاء والتصوف، بل لجوا إلى سلاح فتاك آخر يضوب صميم الاسلام، وهو سلاح الغلو والمغالاة، وبوزوا له الصحابي الذي لا يحق لاحد الود عليه، والواد عليه كالواد على رسول الله، والواد على رسول الله كالواد على الله، وهكذا حتّى وصل الامر إلى كفر من يرد على الصحابي وإخواجه من داوة الاسلام باسم

عدالة الصحابي الذي منحه معاوية وأنصله ومريوه حصانة دبلوماسية يتحرك فيها داخل المجتمع الاسلامي، ويكفي في تسمية الشخص صحابي أنه رأى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم). وإن استحي البعض في هذا الزمان، فعدّل في النظرية بعض التعديلات . فهدم معاوية وأنصله المتمثلين بالجاهلية العربية لكان الاسلام، وضعضع الصف الاسلامي، وصال آل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بيد جذاء لحفظ مصالح الاسلام والمسلمين من هذه الافكار، فحصدوا أصحابهم حملة الاسلام

(1) الحركات السريّة: ص 31 - 48.

(2) الانتفاضات الشيعية عبر التاريخ: ص 98 . 99.

(3) الحركات السويّة: ص 35 . 36.

الصفحة 440

المحمّدي الاصيل من ذلك، لأنهم وكما يقول محمود إسماعيل:

أقدر المسلمين على فهم الاسلام، وأكثرهم إخلاصاً لمبادئه، وأشدّهم حرصاً على تطبيق تعاليمه، وقد ورثوا مأثرة التفقه في الدين والاحاطة بأصناف العلوم من إمامهم الأوّل علي بن أبي طالب (1).

فتحصين بعض المسلمين بأفكار الاسلام الصحيحة لا يروق لمعاوية وأنصله رواد الجاهلية العربية، ولا إلى النصلي والمجوس واليهود وأتباعهم، فأعدّوا العدة لحرب جديدة لا تختلف عن سابقتها إلا من ناحية الموقع والمان، حرباً ضدّ الاسلام وموقعه الجديد، أصحاب أئمة أهل البيت (عليهم السلام)، فاختلف عبد الله بن سبأ الزعوم، ولم يكفي هذا في المواجهة لأنّ التشيع نبض في قلوب الصحابة والخلاص من أنصار رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قبل إسلام هذا الرجل على فرض وجوده، واستنوت المواجهة بين أئمة أهل البيت وأصحابهم وأنصلهم من جهة، وبين الجاهلية العربية المتمثلة بمعاوية وأنصله واليهودية المتمثلة بكعب، والنصوانية المتمثلة بسوسن، الذي يعتبر أول من نطق بالقدر، والمجوسية متمثلة بمجموعة من أولئك الذين دخلوا الكوفة وعرفوا بحموا الديلم (2).

واتحد الجميع لهدف واحد، وهو القضاء على الاسلام وبمختلف الطرق، فحدّوا دماغ الامة الاسلامية أئمة أهل البيت وأصحابهم، واستنوتوا لضوب هذا الدماغ، وشلّ أعضاء هذا الدين الالهي، ولم يقتصروا على تحديد الشخصيات فقط، بل خطّوا حتى لمواقع الانطلاق حتى يوسم ذلك الموقع بأي فكرة يطلقونها، فاختروا الائمة من الشخصيات وأصحابهم، واختروا الكوفة وبعض المناطق التي وسمت بالتشيع لاهل البيت، فتغلغل أنصار أولئك في أصحاب الائمة وفي داخل الكوفة التي قطنها النصواني في الحوة ورعايا الفوس، والتي أصبحت مصدر إشعاع للعالم الاسلامي.

فجاء سوسن النصواني الذي نطق بالقدر وقد أظهر الاسلام وعنه أخذ معبد

(1) الحركات السريّة: ص 67.



الجهني، وأخذ غيلان من معبد<sup>(1)</sup>، وعاد بعد أن بثّ هذه الفكرة إلى نصوانيته، وكذلك ابن كلاب الذي يقول عنه أبو العباس البغوي:

دخلنا على فثيون النصواني وكان في دار الروم من الجانب الغربي، فجرى الحديث إلى أن سألته عن ابن كلاب، فقال: رحم الله عبدالله (اسم ابن كلاب) كان يجيئني فيجلس إلى تلك الأروية وأشار إلى ناحية من البيعة، وعني أخذ هذا القول، ولو عاش لنصّونا المسلمين<sup>(2)</sup>.

فهذا النصواني كان يعدّ العدة للدخول إلى الأمة الإسلامية من خلال بعض الحاقدين على الإسلام، وبثّ الأفكار فيها. وأمّا اليهود الذين بثّوا دعواتهم أمثال المغيرة بن سعيد الذي بين الامام الصادق (عليه السلام) مصدر أفكاره عندما قال: "لعن الله المغيرة بن سعيد، ولعن الله يهودية كان يختلف إليها"<sup>(3)</sup>.

فآمن هذا اللعين بأفكار يهودية لم يقول الله بها سلطان، حتّى وصل به الامر أن يدعي النبوة<sup>(4)</sup>. فهل يعد من يعتقد بذلك من فوق المسلمين.

وتصدّى له ولغوه أئمة أهل البيت (عليهم السلام) ولعنوهم وطروهم من حظوة الإسلام لافكلهم الهدامة التي استوروا من النصري واليهود والمجوس، فهؤلاء وأمثالهم ليسوا من الإسلام كما ذكرت نصوص أئمة أهل البيت، فكيف يعدون من فوقهم.

ككيف يعد أبو الخطاب على رأس فرقة من المسلمين، وهو يدعي أنّه إله<sup>(5)</sup>، وقد لعنه الامام الصادق (عليه السلام) بقوله: "اللهم العن أبا الخطاب.... اللهم أذقه حر الحديد".

وأمر أصحابه أن يتجنّبوا أتباع أبي الخطاب، فلا يقاعوهم ولا يواكلوهم ولا

(1) المقالات الفرق: ص 132.

(2) الفهرست لابن النديم: ص 230.

(3) رجال الكشي: ص 255، رقم 403.

(4) المقالات والفرق: ص 55.

(5) معجم رجال الحديث: ترجمة محمد بن أبي زينب أبو الخطاب الاسدي.

(1) يشلوروه، فقال: "لا تقاعوهم ولا تواكلوهم ولا تشلوروه ولا تصافوهم ولا تولثوهم"<sup>(1)</sup>.

ودعاهم الصادق (عليه السلام) إلى التوبة عندما قال: "ويلكم تولثوا إلى الله فاتكم كافرون مشركون"<sup>(2)</sup>.

ومن أولئك الغلاة الذين ادّعوا النبوة ولعنهم الامام الصادق (عليه السلام): نزيح بن موسى<sup>(3)</sup>، وبيان النهدي، والمغيرة بن

سعيد الذي كان يدسّ أعوانه في حلقة درس الباقر، وكما حدثنا الصادق (عليه السلام) بقوله:

"كان المغوة بن سعيد يتعمد الكذب على أبي، ويأخذ كتب أصحابه، وكان أصحابه المستترون بأصحاب أبي يأخذون الكتب من أصحاب أبي فيدفعونها إلى المغوة، فكان يدس فيها الكفر والزندقة ويسندها إلى أبي، ثم يدفعها إلى أصحابه فيأمرهم أن يبيئوها في الشيعة، فكلما كان في كتب أصحاب أبي من الغلو، فذاك مما دسه المغوة بن سعيد في كتبهم"<sup>(4)</sup>.

إذن، الغلو كان من اليهود الذين كان يختلف إليهم المغوة هذا<sup>(5)</sup>، وكذلك أبو منصور العجلي الذي لعنه الباقر (عليه السلام) وتوأم منه، وصائد النهدي الذي جعله الامام الصادق (عليه السلام) من مصاديق قوله تعالى: (هل أنبئكم على من تتول الشياطين تتول على كل أفك أثيم)<sup>(6)</sup>.

ومحمد بن نصير النموي، الذي كان يحلل محرم الله، وادعى أنه نبي أرسله

(1) المصدر السابق.

(2) رجال الكشي: ترجمة بشار الاشوي.

(3) المقالات والوق: ص 189.

(4) رجال الكشي: ترجمة المغوة بن سعيد.

(5) المصدر نفسه

(6) معجم رجال الحديث: ج 9، ص 47، رقم 5767.

الصفحة 443

(1) الهادي (عليه السلام) فلغنه الامام وتوأم منه وطرده .

(2) والعبوتائي الذي لم يكن يندب بشيء، كان يظهر الغلو مرة والنصب أخرى كما يقول السيد الخوئي .

وتوأم العسكري من هذه الفوق حتى لا تحسب على الشيعة فقال:

"إني أوأ إلى الله من أبي نصير الفهري وابن باب القمي، فأوأ منهم، وإني محزون . مخاطبا أحد أصحابه . ومخزون أني ألغنها عليهما لعنة الله، يغرم ابن بابي أنني بعثته نبياً... ويله لعنه الله.... ولعن من يقبل منه"<sup>(3)</sup>.

وسمح العسكري (عليه السلام) لأصحابه إن قدروا عليه أن يقتلوه ويشدخوارأسه . حسب تعبير الرواية . وللاسف الشديد،

فكل هذا التوأم وهذا اللعن، لم يكن كافياً ليقيم المؤلفون والباحثون في الموضوع بفصل التشيع عن هذه الفوق المنحرفة، حتى

وصل النور إلى أحمد الكاتب لرفع هذا الانحراف ويحمله على حساب أئمة أهل البيت، وعلى حساب الشيعة من غير بحث

وتحقيق، حاله في ذلك حال حاطب ليل.

ما هي حكاية الفوق بعد وفاة العسكري (عليه السلام)

تحدث بعض كتآب الفوق بعد وفاة العسكري (عليه السلام) بحديث أشبه بالاسطورة والقصة الخيالية عندما قالوا: إن الشيعة

انقسمت إلى ثلاث عشوة فرقة، ومنهم من أكد هذه الاسطورة فقال بعشرين فرقة، وبالرغم من المدة الزمنية الطويلة الفاصلة بين وفاة العسكري ومؤلفي الفرق، لم نجدهم تحدثوا على لسان أصحاب تلك الفرق، ولم يذكروا عددهم، ولا حتى رؤسائهم في بعض الاحيان مما يضع علامة استفهام أمام هذا العدد الخيالي لتلك الفرق.

نعم، إن الجمهور من الشيعة قالوا بإمامة القائم المنتظر، وأثبتوا ولادته، كما قال ذلك

---

(1) معجم رجال الحديث: ج 17، ص 300.

(2) معجم رجال الحديث: ج 2، ص 358.

(3) معجم رجال الحديث: ج 5، ص 112، رقم 3090.

---

الصفحة 444

(1)

المفيد .

ولكنّ القرئ والمطالع حتى لو آمن بأن الجمهور قالوا بإمامة الامام الحجة من بعد أبيه، فإنه يتساءل عن هذا الحجم الهائل من الفرق وما هي أخیلهم؟

يقول الشيخ المفيد: انقطعت أخیلهم تماماً واندثرت عام 373 هـ، فلم يبق لهم أثر، وعلى حدّ تعبير الشيخ: أصبحوا حكاية عن سلف، ورأجيف بوجود قوم منهم لا تثبت (2).

مائة سنة فقط اندثرت فيها 13 فرقة، وعلى قول البعض 20 فرقة، حقاً إنها أسطورة، لان بين وفاة العسكري وكلام الشيخ المفيد ما يقرب من مائة سنة، أدت إلى اندثار الفرق وأصحابها وأقوالها، علماً إن مائة سنة في حساب اندثار الفرق لا قيمة لها تذكر، فلا بدّ من واسة جديدة تضع أمامها عقول الناس في تسطير الحروف وتعداد الفرق، تبين من خلالها مدى صحّة هذا الكلام، ومدى تحقّقه في التريخ، وخصوصاً إن البعض يعد الشخص الواحد فرقة كاملة بمجرد أنه قال كلاماً ما، فمائة سنة اندثرت بها كلّ الفرق إلا أولئك القائلين بوجود ولد للعسكري (عليه السلام)، تجعل من العاقل يشكك فيما نقل إليه من أحداث في تريخه الاسلامي الذي أستهدف من قبل العديد من التيارات المغوضة والتوين غير الموضوعي وغير المبتني على أساس صحيح.

---

(1) الفصول المختارة: ص 318.

(2) الفصول المختارة: ص 321.

---

الصفحة 445



## الفصل الحادي عشر

### كشف الحقائق

الصفحة 446

الصفحة 447

#### الشيعة أول من كتب في الاحكام السلطانية

لقد توهم الكاتب مرة أخرى عندما نسب إلى الفكر الشيعي الانغوال السياسي عن الساحة من دون تنظير، ونسب إليهم ذلك من دون بحث وتحقيق، بينما لو تتبع جيداً في التريخ لوجد أن الشيعة سبقت السنة في التنظير والكتابة في الاحكام السلطانية. بعد غياب الامام الثاني عشر، وغياب القيادة الالهية، لم تغب الشيعة عن مسوح الاحداث، بل راح فقهُؤهم ينظرون إلى هذه الغيبة وإلى تلك الفترة، ويحدّون الموقف السياسي من الحكّام والسلاطين مستلهمين تعاليم ذلك التنظير من أئمّتهم، وسبقوا كلّ المذاهب بذلك، فقد وضعوا لشيعتهم دساتير للتعامل مع السلطان ومع الحياة السياسية آنذاك. فهذا شيخ القميين أبو الحسن محمّد ابن الحسن بن أحمد بن داود القميّ المتوفى سنة 368 هـ قد وضع رسالة في عمل السلطان، وهو استاذ الشيخ المفيد<sup>(1)</sup>. وكذلك الشيخ أبو عبدالله البوشنجي الحسين بن أحمد بن المغرة، حيث كتب رسائل حول طريقة التعامل مع السلطان، ثمّ كتب المفيد والمرتضى والطوسي في هذا الموضوع قبل أن يبدأ الملوردي المتوفى سنة 450 هـ وغوره من السنة بكتابة الاحكام السلطانية.

فكيف انزل الفكر الشيعي عن الساحة وهو من مطلع الغيبة إلى يومنا هذا يُنظر

(1) الذريعة في تصانيف الشيعة: ج 15، ص 345، الطبعة الثانية.

الصفحة 448

للشيعي كيفية التعامل مع زمانه وفي مختلف الظروف، وسواء كان السلطان عادلاً أو جاًراً.

#### الشيعة والصراع السياسي

اتهم أحمد الكاتب الشيعة بالانغوال السياسي، ولم يكن هذا الاتهام مبنياً على أساس واضح، إلا لأنهم آمنوا بغيبة الامام

المهدي المنتظر (عج)، وهذا الاتهام نفسه يوجّه إلى أحمد الكاتب، لأنه يؤمن بوجود رجل يخلص البشرية ويصلي عيسى خلفه، كما جاءت النصوص الصريحة بذلك، وإنّ اختلاف إيمان الكاتب مع إيمان الشيعة بشخص محمد بن الحسن العسكري لا يضر في أصل الانتظار، فكلّ منتظره وإن اختلفت الجزئيات، وانتظار الكاتب هذا كانتظار الشيعة، فيكون على مبنى الكاتب نفسه أنّه منغل سياسياً لأنه اتهم التشيع بسبب الانتظار بالانزوال السياسي، فبحثه يكون فضولاً في الكلام.

أضف إلى ذلك أنّ الولاة والحكّام على مرّ العصور واختلاف شرائط الزمان يضعون الشيعة في صدر قائمة المعرضين لسياساتهم، وهذا ما حدث منذ وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وإلى يومنا هذا، وهذا التصوّف ينمّ عن علم تلك الحكومات بأنّ التشيع له روح خاصة ونظرة عميقة إسلامية صحيحة لا تفسح المجال لأي كان بالتسلق وقيادة المسلمين.

يقول الدكتور علي الوردي في كتابه وعاظ السلاطين: (إنّ التشيع في وضعه الواهن أشبه بالوكان الخامد وكان ثأراً ثمّ خمد على مرور الأيام، وأصبح لا يختلف عن غوه من الجبال الواسية إلاّ بوهته والدخان المتصاعد منه، والوكان الخامد رغم هوائه الظاهر يمتاز عن الجبل الاصم بكونه يحوي في باطنه على نار متأجّجة لا يبري أحد متى تنفجر مرة أخرى). وأضاف يقول: (إنّ عقيدة الامامية التي آمن بها الشيعة جعلتهم لا يفترون عن انتقاد الحكّام ومعلضتهم والشغب عليهم في كلّ مرحلة من مراحل تزيخهم

الصفحة 449

(الطويل).

ويقول أحمد أمين: (والسياسي إذا نظر إلى العلويين رأهم إمّا ثوراً إنّ ظهوراً أو متأمّرين على قلب النولة إن اختنوا)<sup>(1)</sup>. وللاسف حكم الكاتب على التشيع وعلى علمائه من دون اطلاع على الواقع العملي للشيعة، حيث دوت ثوراتهم في كلّ زمان ومكان، وليس هنا مكان البحث عن تلك الثورات.

### الغيبية وفقهاء الشيعة

حاول الكاتب إيجاد حالة من الازباك عند فقهاء الشيعة نجمت من غيبية الامام المنتظر (عليه السلام)، وبمرور سريع للحالة الاسلامية بعد وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى يومنا هذا، نجد أنّ التشيع كان في غنى عن تلك الحالة، أمّا غوه فقد وقع فيها، وذلك بعد غيبية رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عن المجتمع والتحاقه بالرفيق الاعلى انقسم المسلمون إلى قسمين:

قسم قال: إنّ الشيعة قد بلغت إلى المجتمع بالكامل ولا تحتاج رسالة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى قيمٍ عليها اختصّه رسول الله بأحكامها.

والقسم الاخر قال: لقد خصّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) علياً وأبناءه بمسائل الدين وهم المكملّين لشريعته من

وساروا جميعاً في الحياة، فأما القسم الاول فلرطم بواقع لا تشريع له، فاضطرواً ولبعض الوقت الاستنجد بإمام القسم الثاني لتوضيح تشريع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حول هذه الوقائع، ولكن هذا اللجوء لم يكن لجعل ذلك الامام مصوراً للتشريع، بل جعلوه يتمتع بموقع تشريعي ولفرة من الوقت.

وما إن سرت عجلة الحياة حتى وجوا أنفسهم أمام جمع غفير من الوقائع لا تشريع لها عندهم. وليس لا تشريع لها في الاسلام الذي هو رسالة للدين والدنيا معاً. فلم يجدوا بداً للجوء إلى وسائل تسعفهم في ذلك، فلجأوا إلى الاستحسان الذي

(1) ضحى الاسلام: ص 278.

الصفحة 450

يقول عنه الشافعي: (من استحسَن فقد شَوَّع) (1).

ولم يسد الاستحسان كلَّ التغيّيات، فلجأوا إلى القياس الذي شوَّهوا وغرَّبوا في القول به.

ويكفي أن يطَّلع الانسان على أى موسوعة أصولية ليعرف مدى التشعب والتباين في الإراء (2).

ثم لجأوا إلى عدالة الصحابي، ففتحوا باباً جديداً في التشريع سميَّ باب عدالة الصحابي وهوَّه فيها من كل عيب وندس وخطأ، واختلفوا في ذلك أيضاً، فذهب قوم إلى أن مذهب الصحابي حجة مطلقاً، وآخر إلى أنه حجة إن خالف القياس، وثالث

إلى أن الحجة في قول أبي بكر وعمر خاصة... ورابع إلى أن الحجة في قول الخلفاء الراشدين إذا اتفقوا. وقال الغوالي: (إن

جميع هذه الاقوال باطلة) (3).

ولم تقف سلسلة المستجدات الخالية من التشريع، فلجأوا إلى المصالح المرسلة التي رفضها الشافعي بقوله: (إنه لا استنباط

بالاستصلاح، ومن استصلح فقد شَوَّع كمن استحسَن، والاستصلاح كالاستحسان متابعة للهوى) (4).

وهذه الحوة التي وقع فيها الفكر السنِّي نتجت من إيمانه السابق بإكمال التشريع، وعدم وجود من خصه رسول الله (صلى

الله عليه وآله وسلم)، بحيث أدت به إلى اتباع مختلف الوسائل لسدّ النقص الحاصل عندهم، مثل فتح الزوائع وسدها وما إلى

ذلك.

أما القسم الثاني، وهم الشيعة، فقد استغنوا عن كل تلك الوسائل، لان النص قام على تنصيب إمام بعد وفاة رسول الله (صلى

الله عليه وآله وسلم)، يعطي. الامام. للامّة ما تحتاجه من تشريع اختص به لكل المستجدات الحادثة، واستنوت الامامة

بالنصوص المتوازية والادلة القطعية، واحداً يكمل الاخر، والكل ينقلون عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وكما يقول

(1) فلسفة التشريع الاسلامي: ص 174.

(2) الاصول العامة للفقهاء المقلن: ص 320.

(3) الاصول العامة للفقهاء المقلن: ص 439.

(4) مصادر التشريع: ص 74.

الامام الصادق (عليه السلام): "حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدّي، وحديث جدّي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)" (1).

فأسسوا منهاجاً متكاملًا للفقهاء الشيعي على مدى قرونين من الزمان، واستعدوا لمسألة الغيبة التي طالما تحدثوا عنها، فوضعوا القواعد العامّة للفقهاء كالأصحاب، والرواة الشيعية، وقاعدة اليد، والترجيح بين الروايات، والعمل بخبر الواحد، وغير ذلك من القواعد الموثقة في مروياتهم، والتي قدّمت من قبلهم للفقهاء الشيعي ليبورحوا الاجتهاد عليها.

وبعد أن تمّت الغيبة، وتورّم الفقه الشيعي بآثار من الاحاديث والروايات والقواعد العامّة والخاصة، وعلى مدى قرونين من الزمن، وبعد انتقال دستور القيادة من الائمة إلى العلماء والفقهاء الذين اتفقوا جميعاً على انتقال مراسم القيادة إليهم، وإن اختلفوا في مساحة هذا الانتقال سعةً وضيقاً، بعد كل ذلك، جاء الفقيه الشيعي ليمرّس دوره كقائد للامام، فوجدوا ذاتاً ضخماً لا حاجة له معه بالروح إلى وسائل جديدة تؤدّي إلى الالباك والحرة، فهو يحتاج فقط إلى الوجود إلى ذلك التواتر واستخراج الحكم الشوعي أو الوظيفة للمكلف في مختلف الوقائع، ولقد تحدّث الشيخ الطوسي عن عودة ذلك التواتر فقال:

(أمّا بعد، فإنّي لا أزال أسمع معاشراً مخالفاً منا من المتفهم والمتمسكين إلى علم الفروع يستحقرون فقه أصحابنا الامامية ويستنزرونه وينسبونهم إلى قلة الفروع وقلة المسائل، ويقولون: إنهم أهل حشو وأهل مناقضة، وإن من ينفي القياس والاجتهاد (بالمعنى الخاص) لا طريق له إلى كثرة المسائل ولا التوزيع على الاصول، لأنّ جلّ ذلك وجمهره مأخوذ من هذين الطريقتين، وهذا جهل منهم بمذاهبنا، وقلة تأمل لاصولنا، ولو نظروا في أخبارنا وفقهنا لعلموا أنّ جلّ ما ذكره من المسائل موجودة في أخبارنا).

(1) وسائل الشيعة: ج 27، ص 83، باب 8؛ الكافي: ج 1، ص 53.

ثمّ أضاف: (وأما ما كثروا به كتبهم من مسائل الفروع فلا فروع من ذلك إلاّ أنّه مدخل في أصولنا ومخرج على مذاهبنا، لا على وجه القياس، بل على طريقة توجب علماً يجب العمل به ويسوغ الوصول إليها من البناء على الاصل ورواة الذمة وغير ذلك) (1).

إذن، فالشيعة لم يقفوا في حيرة ولرباك نتيجة الغيبة كما حدث لغوهم بعد وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

### صلاحيات الفقيه الشيعي

لقد توهم الكثير من الكتاب والمؤلفين عندما شاهدوا ومن بداية الغيبة إلى يومنا هذا انخراط فقهاء الشيعة في التوجه السياسي، توهموا بتعليق ذلك بالتخلّي عن النظرة الامامية (الامامة، النص، الوصية) أو على الاقل التزلزل عن بعض تلك

الشروط، ولكن هذا الكلام خال من الدقة تماماً، ونابع من عدم فهم الوظيفة الأساسية لفقهاء الامامية وصلحاياتهم، والعمل مع الدولة لا يعني شوعية تلك الدولة، ولهذا نجد علماء الطراز الامامي الاول ارسوا أصالة الفكر السياسي الشيعي بقواعد وجوب حفظ النظام، مع أنهم لم يعطوا الشوعية للحكومات.

فلفقد حمل الفكر الشيعي الامامي للفقهاء دساتير للعمل مع الحكومتين العادلة والظالمة، فوسالة الامام علي (عليه السلام) إلى مالك الاشر تعتبر برنامج عمل مع الحكومة العادلة، وفي مقابل ذلك رسالة الامام الصادق (عليه السلام) لعبدالله النجاشي التي هي برنامج عمل مع الحكومة الظالمة، وهذا الذي أعطى للفكر الشيعي أسبقية في التحدث والكتابة في الاحكام السلطانية، وكيفية التعامل مع السلطان، فنجد الحسن بن أحمد ابن المغيرة البوشنجي أبا عبدالله، وهو شيخ بعض مشايخ النجاشي، وشيخ القميين محمد بن الحسن بن أحمد بن داود القمي (المتوفى سنة 368 هـ) أستاذ الشيخ المفيد،

(1) المبسوط: ج 1، ص 1.

الصفحة 453

نجدهم قد صنفوا وكتبوا كتباً خاصة في التعامل مع السلطان (1).

بالإضافة إلى الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين فله كتاب باسم "السلطان" (2).

وهكذا المفيد والموتضى والطوسي، فهؤلاء كتبوا للعمل مع السلطان كتباً خاصة.

يقول أحمد عنایت: كان متكلمو الشيعة وفقهؤهم قد بذلوا ذكاءً ملحوظاً في أفضل جزء من تزيخ التشيع في إيجاد طرق عملية للتوافق مع حكام العصر، وذلك حتى يضمنوا بقاء أتباعهم وأمنهم (3).

ولهذا تقول دروينا كرافولكس المستشوقة الالمانية: إن الامامية الاثني عشرية من بين الشيعة اتخذوا موقفاً معتدلاً تجاه الاكثورية السنية الموجودة في السلطة من خلال الخلافة، فقد وافقوا على التعايش والخضوع للخلافة السنية القائمة (4).

فانخراط فقهاء الشيعة كان الهدف منه ليس الغاء (الامامة، النص، العصمة) كما تصور الكاتب، بقدر ضرورة الانخراط لاغراض مختلفة، ولهذا يقول فؤاد إواهيم:

وتظهر لنا التطورات اللاحقة أن انخراط قسم من علماء الشيعة في الدولة الصفوية لم يتم بمغول عن وعي الامامة

الالهية... ولذلك لا تغدو مشاركة العلماء في الدولة الصفوية في عهودها الاولى كونها استجابة لظروف خرجية موضوعية

تقتضي تحصيل سيورة وصيرورة الجماعة الشيعية هنا، والذي من شأنه توير التوسل بالدولة والتماهي فيها (5).

ولقد أخطأ أحمد الكاتب عندما جعل تدخل الفقيه الشيعي في بعض مناحي الحياة

(1) الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ج 15، ص 345.

(2) الفهرست للطوسي: ص 237، رقم 710.

(3) الفكر الاسلامي المعاصر: ص 59.

(4) مجلة الاجتهاد: عدد 3، ربيع 1989، ص 115، وهي مجلة تعنى بقضايا الدين والمجتمع، تصدر عن دار الاجتهاد

بيروت.

(5) الفقيه والدولة: ص 146.



تَاجِعاً مِنْهُ عَن نَّظَرِيَّةِ الْإِمَامَةِ الْإِلَهِيَّةِ الَّتِي وَبِتصوَرَةٍ تَحصرُ كُلَّ الصَّلاحياتِ بِالْإِمَامِ بونِ غوهِ .  
 وَهذِهِ النُّظْرَةُ خاطئةٌ غَيْرُ مَبْنِيَّةٍ عَلى تَحقيقِ عِلْمِي لصالحياتِ الفقيهِ الشيعيةِ ماضياً وَحاضراً، فَلقد وَرَدتِ رَواياتٌ مِنْ أئمةِ  
 أَهلِ البَيْتِ تَجيزُ لِلْفُقهاءِ التَّدخُلَ وَالقيامَ بِبعضِ الوِظائِفِ، وَاتَّفَقَ كُلُّ العُلَماءِ عَلى هَذا التَّدخُلِ، وَإِنْ اختلفوا فِيهِ سَعَةً وَضيقاً .  
 وَمِنْ تِلْكَ الرَواياتِ، حَدِيثُ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) حَيْثُ قالَ: "انظروا إِلى رَجُلٍ مِنْكُمْ قَد رَوَى حَدِيثَنَا وَنَظَرَ فِي  
 حَلالِنا وَحِرامِنا، وَعَرفَ أَحكامِنا، فَلِوَضوِءِ بِهِ حَكماً، فَإِنِّي قَد جَعَلتُهُ عَلَيمِكُمْ حاكِماً"<sup>(1)</sup> .

وَمَشهُورَةٌ أَبِي خَدِيجَةَ الَّتِي قالَ الْإِمَامُ الصَّادِقُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فِيها: "اجعَلوا بَينَكم رَجُلًا قَد عَرفَ حَلالِنا وَحِرامِنا، فَإِنِّي قَد  
 جَعَلتُهُ عَلَيمِكُمْ قاضِياً"<sup>(2)</sup> .

وَكَذلِكَ قولُ الْإِمَامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): "إِياكُمْ إِذا وَقَعَتِ بَينَكم خِصومةٌ أَوْ زادى بَينَكم فِي شَئٍ مِنَ الاِخْذِ وَالعِطاءِ أَنْ تَحاکموا  
 إِلى أَحَدٍ مِنَ هَؤُلاءِ الفِساءِ، اجعَلوا بَينَكم رَجُلًا مِنْكُمْ مِمَّنْ قَد عَرفَ حَلالِنا وَحِرامِنا، فَإِنِّي قَد جَعَلتُهُ قاضِياً، وَأِياكُمْ أَنْ يَتَحاکمَ  
 بَعْضُكُمْ بَعْضاً إِلى السُّلطانِ الجائرِ"<sup>(3)</sup> .

وَغَيرَ ذلِكَ مِنَ الاَحاديثِ الشَريفةِ لِأهلِ البَيْتِ، وَالَّتِي عَدَّها الاِستاذُ هادِي مَعرِفَةٍ إِلى خِمسَةِ عَشَرَ حَدِيثاً<sup>(4)</sup> .  
 وَهذِهِ الاَحاديثُ وَغَراها هِيَ الَّتِي حَدَّدتِ صَلاحياتِ الفقيهِ الشيعيِّ زَمَنِ الغِيبَةِ، وَتَلقَّاهَا كُلُّ مِنَ المَفيدِ، وَالموتَضَى،  
 وَالطوسِي، وَأَبو الصَّلاحِ الحَلبيِّ، وَالقاضيِ ابْنِ وَاجٍ، وَمُحمَّدُ بنُ إِبرِيسِ الحَلبيِّ، وَالعَلَمَةُ الحَلبيُّ، وَجمالُ الدِّينِ مَقَدادُ بنُ عَبْدِاللهِ  
 السَّيوريِّ، وَالشَّهِيدُ الأوَّلُ، وَالمُحَقِّقُ الكوكبيُّ، وَالشَّهِيدُ الثَّانيُّ، وَالإردبيليُّ، وَبِهاءُ الدِّينِ العَالمِيُّ،

(1) وسائل الشيعة: ج 18، ص 99، باب 11، ح 1.

(2) وسائل الشيعة: ج 18، ص 99، باب 11، ح 6.

(3) وسائل الشيعة: ج 18، ص 100، باب 11.

(4) ولاية الفقيه أبعادها وحدودها: ص 47 . 100.

وَجَعَفَرُ كاشِفِ العِطاءِ، وَمُحمَّدُ حَسَنِ النَجمِيِّ، وَغَراهُمُ مِنَ الفُقهاءِ، تَلقَّوها بِالقبولِ، وَعَلى أَساسِ ذلِكَ حَدَّوْا صَلاحياتِ الفقيهِ  
 الشيعيِّ فِي عَصْرِ إِقصاءِ المَعصومِ عَن مَنصبِهِ وَعَصْرِ الغِيبَةِ.

قالَ الشَّيخُ المَفيدُ: (فأَمَّا إِقامةُ الحُدودِ فَهو إِلى سُلطانِ الاِسلامِ المَنصوبِ مِنَ قَبْلِ اللهُ تَعالَى، وَهُمُ أئمةُ الهِدى مِنَ آلِ مُحَمَّدٍ  
 (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) أَوْ مِنَ نَصَبِهِ لِذلِكَ مِنَ الاِبراءِ وَالْحُكَّامِ، وَقَد فَوَّضوا النَظَرَ فِيهِ إِلى فُقهاءِ شِيعَتِهِمُ مَعَ الاِمكانِ).

وَأَضافَ: (إِنَّ لِلْفُقهاءِ مِنَ شِيعَةِ آلِ مُحَمَّدٍ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) أَنْ يَجْمَعوا بِإِخوانِهِمُ.... وَلَهُمُ أَنْ يَقضُوا بَينَهُمُ بِالْحَقِّ  
 وَيَصِلحوا بَينَ المَختَلِفِينَ...)<sup>(1)</sup> .

وَقالَ الشَّيخُ الطوسِي فِي النَهايةِ: (فأَمَّا الحُدودُ، فَلِيسَ يَجوزُ لِأَحَدٍ إِقامَتُها إِلاَّ لِسُلطانِ الزُمانِ المَنصوبِ مِنَ قَبْلِ اللهُ تَعالَى، أَوْ

من نصّبه الامام لاقامتها.... وأما الحكم بين الناس والقضاء في ذلك فقد فوّضوا ذلك إلى فقهاء شيعتهم في حال لا يتمكنون فيه من توليه بأنفسهم).

وقال في المبسوط: (وأما الحكم بين الناس والقضاء بين المختلفين فلا يجوز أيضاً إلاّ لمن أذن له سلطان الحق في ذلك، وقد فوّضوا ذلك إلى فقهاء شيعتهم في حال لا يتمكنون فيه من توليته بنفوسهم، فمن تمكّن في إنفاذ حكم أو إصلاح بين الناس أو فصل بين المختلفين فليفعل ذلك، وله بذلك الاجر والثواب ما لم يخف على نفسه، ولا على أحد من أهل الايمان ويأمن الضرر فيه، فإن خاف شيئاً من ذلك لم يجز له التعرّض لذلك على حال).

وقال السيّد المرتضى: (جاءت الرواية الصحيحة لمن هذه حاله أن يقيم الحدود ويقطع السواق ويفعل كل ما اقتضت الشريعة فعله من هذه الامور)<sup>(2)</sup>.

ويقول أبو الصلاح الحلبي (المتوفى سنة 447 هـ) متحدثاً عن الفقيه: (فهو نائب عن ولي الامر في الحكم، ومأهول له لثبوت الاذن منه ومن آبائه لمن كان بصفته في

(1) المقنعة: كتاب الامر بالمعروف، ص 810.

(2) الرسائل: ج 2، ص 89.

ذلك، ولا يحل له القعود عنه)<sup>(1)</sup>.

وقال سلاّر: (ومن تولّى من قبل ظالم وكان قصده إقامة الحق، أو اضطر إلى التولي، فليتعهد بتنفيذ الحق ما استطاع، وليقضي حق الاخوان)<sup>(2)</sup>.

وقال القاضي ابن الواج (المتوفى سنة 481 هـ): (أن يقيم الحدود إذا استخلفه السلطان الجائر وجعل إليه إقامة الحدود بشرط أن يعتقد أنه من قبل الامام العادل المهدي (عج) في ذلك، وأن يفعل ذلك بإذنه لا بإذن السلطان الجائر)<sup>(3)</sup>.

فسلاّر وابن الواج وغوهم، وإن شوّعوا للاستثناء أي في حالة تولية السلطان الجائر للفقيه ذلك، ولكن هذا التشريع مبني على أنّ الفقيه له إذن من ولي الامر في القيام بتلك الاعمال، ويستطيع في حالة المكنة أن ينفذ تلك التشريعات بواسطة ذلك الاذن العام من الامام.

واستمرّ محمد بن إدريس الحلبي، والمحقق الحلبي، والعلامة الحلبي على هذا المنوال، وأن هناك صلاحيات مّمنوحة للفقيه الشيعي للتدخّل في الحياة العامة)<sup>(4)</sup>.

وأما جمال الدين مقداد بن عبدالله السيوري (المتوفى سنة 826 هـ) فقد قال: (لابدّ من إقامة الحدود مطلقاً اعتماداً على روايات، مثل: العلماء ورثة الانبياء، وغوها)<sup>(5)</sup>.

واتفق الازديلي مع سلاّر وابن الواج في مسألة تولي الفقيه من قبل الظالم بالاستناد على مبدأ الاذن من قبل إمام الحق لا من قبل السلطان الجائر)<sup>(6)</sup>.



وأكد حقيقة تدخل الفقيه الشيعي محمد باقر السبزواري، فقال: (إن الأكثر على أن للمولى أن يقيم الحد على عبده في زمان الغيبة، وربما يُلوح من كلام بعضهم

(1) الكافي في الفقه: ص 423.

(2) الراسم: ص 264.

(3) المهذب: ج 1، ص 342.

(4) السوائر: ج 2، ص 24؛ شوائع الاسلام: ج 1، ص 391؛ تذكرة الفقهاء: ص 459.

(5) كنز العرفان: ص 597.

(6) مجمع الفائدة والوهان: ج 7، ص 550.

الصفحة 457

(1) اشتراط الفقاهة<sup>(1)</sup>.

وقال: (وأما إقامة الحدود فلامام أو من يأذن له، وهل لفقهاء الشيعة في حال الغيبة ذلك؟ محكي في المنتهى عن الشيخين أنهما جزما بجواز ذلك)<sup>(2)</sup>.

أما كاشف الغطاء فقد سمح للمجتهد تولي إقامة الحدود في زمان الغيبة، وأعطى الضوء الاخضر لكل واحد في إقامة فريضة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مع عدم الضرر، وفي حالة إجبار الفقيه الشيعي من قبل سلطان الجور على تولي بعض الامور، يقوم بذلك نيابة عن الامام لا عن الحاكم، كما هو عليه سائر وادين الواج والارديلي وغوهم<sup>(3)</sup>.

وقال صاحب الجواهر (فقد قيل والقائل الاسكافي والشيخان والديلمي والفاضل والشهيدان والمقداد وابن فهد والكوكي والسبزواري والكاشاني وغوهم على ما حكي عن بعضهم: يجوز للفقهاء العرفين بالاحكام الشرعية عن أدلتها التفصيلية العنول، إقامة الحدود في حال غيبة الامام (عليه السلام)، كما لهم الحكم بين الناس مع الامن من ضرر سلطان الوقت، ويجب على الناس مساعدتهم على ذلك، كما يجب مساعدة الامام (عليه السلام) عليه، بل هو المشهور، بل لا أجد فيه خلافاً إلا ما يحكى عن ظاهر ابني زهرة وإبريس)<sup>(4)</sup>.

إن، الفكر الشيعي الفقهي يسمح بتدخل الفقيه في الحياة، وإن اختلفوا في حدود هذا التدخل سعة وضيقة، وهذا التدخل مستوحى من كلام الائمة (عليهم السلام) للفقيه ودوره في الحياة، وأعطى للفكر الشيعي مرونة التعامل في كل الظروف. فلقد حمل تشريعات تصدي الفقهاء لمناصب الحكم والتدخل في الشؤون الحياتية العامة وحمل أيضا تشريعات استثنائية في حالة تسلط الظلام وإجبار الفقهاء على

(1) كفاية الاحكام: ص 83.

(2) كفاية الاحكام: ص 83.

(3) كشف الغطاء: ص 421.

(4) جواهر الكلام: ج 21، ص 393 . 394.

الصفحة 458

التصدّي لبعض الامور، وقد قيل بحق هذه المرونة:

كان متكلمو الشيعة وفقهؤهم قد بذلوا ذكاءً ملحوظاً في أفضل جزء من تريخ التشيع في إيجاد طرق عملية للتوافق مع حكّام العصر، وذلك حتّى يضمنوا بقاء أتباعهم وأمنهم<sup>(1)</sup>.

ولكنّ هذا التدخّل لم يكن بمغول عن وعي الامامة الالهية وشروط الامام، وما غير ذلك كما يتصور أحمد الكاتب، ولهذا يقول نبيل إواهيم:

فالامامة وشروطها ومواصفاتها كانت نصب أعين الفقهاء في زمن الغيبة عندما استوحوا مسألة تدخّل الفقيه الشيعي في مناحي الحياة من قبل أئمتهم (عليهم السلام).

ثمّ جاء الشيخ الزاقي ليحوّل ذلك التّراث الضخم من الحدود والصلاحيات إلى نظرية ولاية الفقيه، وقال: (كلّ ما كان للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والامام (عليه السلام) فيه الولاية فللفقيه أيضاً ذلك، إلاّ ما أخرجه الدليل من إجماع أو نص أو غوهما)<sup>(2)</sup>.

ثمّ أضاف: (إنّ كلّ فعل متعلق بامور العباد في دينهم أو دنياهم ولا بد من الاتيان به، ولا مفر منه، إما عقلاً، أو عادة من جهة توقّف أمور العباد والمعاش لوحد أو جماعة عليه، واناطة انتظام أمور الدين أو الدنيا، أو شوعاً من جهة ورود أمر به اجماع أو نفي ضرر أو إضرار أو عسر أو حرج أو إفساد على مسلم أو دليل آخر... أو ورود الاذن فيه من الشلوع، ولم يجعل وظيفة لمعين واحد أو جماعة، ولا لغير معين، أي واحد لا بعينه، بل علم لابدية الاتيان به أو الاذن فيه، ولم يعلم المأمور ولا المأنون فيه، فهو وظيفة الفقيه، وله التصوّف فيه والاتيان به)<sup>(3)</sup>.

واستدلّ كما استدلت علماء الطائفة من قبل بالروايات والاحاديث التي ذكرنا جملة منها فيما تقدم.

(1) الفكر الاسلامي المعاصر: ص 59.

(2) عوائد الايام: ص 187.

(3) عوائد الايام: ص 188.

الصفحة 459

وقال أخيراً بوضوح قاطع: (الفقهاء هم الحكّام في زمان الغيبة والنواب من الائمة).

وأخيراً استلم السيّد الخميني هذا التّراث من أسلافه الذين سبقوه والذين لم تسنح لهم الفوصة من إقامة الدولة لقلّة العدد وضعف الناصر وجور حكّام الزّمان وسلطين الوقت.

استلم ذلك التّراث بعد استكمال الواسة النظويّة عليه فقال:

(فولاية الفقيه . بعد تصوّر أطراف القضية . ليست أمراً نظرياً يَحْتَاجُ إلى وهان، ومع ذلك دلت عليها بهذا المعنى الواسع روايات) (1) .

وأحكم السيّد الخميني هذه المسألة حتّى في حالة مزاحمة الفقهاء، فجعل المزاحمة أمراً تتكوّن العقول ومخالفاً لطريقة العقلاء، ولازم هذا الوجه قيام الدليل الاجتهادي على عدم جواز المزاحمة وبطلان تصوّف الزاحم وحرّمته، وإن أحرزنا من الأدلّة أنّ الولاية بلا قيد ثابتة للفقيه، لكن احتملنا سبق أحد من الفقهاء موجب لسقوط ولاية غيره حال تصديّه تستصحب ولايته الثابتة قبل تصديّ الآخر... فليس لاحد من الفقهاء الدخول فيما دخل فيه فقيه آخر (2) .

وأقام دولة على ذلك التّواث الذي وصفه الكاتب بالانحلال السياسي، وما إن قامت تلك الدولة حتّى تجنّد لها طلاب الدنيا وعبدة الشيطان لتحديد صلاحيّاتها ومسؤوليّاتها وبمختلف الوسائل، وآخر هذه الوسائل أقلام من غرر بهم. المهم إنّ كلّ ما ذكرنا لم يتم بمغول عن وعي الامامة الالهية وشروطها التي نسبها الكاتب إلى فقهاء الشيعة وعلمائها بدون بحث ولا تحقيق.

### الشيعة والنظريّة الاعلامية

خالف أحمد الكاتب أبسط مقومات الامامية التي اعترف بها هو في كلّ مورد كتابه، وهي السوية التامة في طرح نشاطاتهم وأنظمتهم وأفكلهم، ولكنّه عندما

(1) البيع: ج 2، ص 467.

(2) البيع: ج 2، ص 518.

الصفحة 460

شاهد أنّ مؤلّفِي الفوق دائماً يُؤكّدون بذهاب الجمهور إلى الامام الجديد، وخصوصاً بعد وفاة العسكري، فقد قال المفيد: إنّ الجمهور ذهبوا إلى القول بإمامة ابنه المنتظر (1) ، عندما شاهد ذلك، علّله ببور الاعلام الشيعي في تكريس ذلك (2) ، ولكنّه نسي أنّه في كلّ مورد من مورد كتابه كان يتحدث عن السوية التامة التي لفت نظرية التشيع من وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى وفاة العسكري وبعد ذلك وإلى يومنا هذا، حتّى إنّه وضع عنواناً بارزاً أسماه (سوية نظرية الامامة) (3) ، ولكنّه نسي ذلك في (ص 263) وأشاد ببور الاعلام في تثبيت نظرية الامامة، وبالخصوص إمامة المهدي المنتظر.

ولو تتبعنا النور الاعلامي الشيعي على مرّ التلزيخ نجده معطلاً تماماً، ليس وحده فقط، بل عطّل تنوين الحديث في الاسلام قاطبة حتّى لا يأخذ الاعلام الشيعي دوره بالظهور، وهذا ما حدث في العصور الاولى من صدر الاسلام، ثمّ جاء عثمان لينفي أبا ذر إلى الوبذة، ويخمد صوتاً إعلامياً ينادي باسم الاسلام، واستلم معاوية من بعده الخلافة، وفتح ملفاً خاصاً لدفن الاحياء وحرقتهم بمجرد إذاعة كرامة أو نشر فضيلة لال بيت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وجاء من بعده يزيد الذي أصبح

اسمه كافياً لوصم التريخ بالعمري والعار، وتتابع حكّام الجور في قتل وتشريد أئمة أهل البيت (عليهم السلام) وشيعتهم، بحيث وصل الامر إلى أن يتجنّب الناس حتّى السلام على العلويين، وذلك عندما دخل إراهيم بن هومة المعاصر للمنصور إلى المدينة، وأتاه رجل من العلويين فسلم عليه، فقال له إراهيم: تتحّ عنّي ولا تشطّ بدمي<sup>(4)</sup>، فالسلام وحده على من ينتسب للبيت العلوي كان جريمة لمعاقبة الناس، ووصل الامر إلى أن منصور بن الزورقان العمري قال أبياتاً من الشعر أدت به إلى أن يُنبش قوه وتحرق عظامه<sup>(5)</sup>. ونُفي أحمد

(1) الفصول المختارة: ص 318.

(2) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 263.

(3) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 75.

(4) تريخ بغداد: ج 6، ص 127.

(5) زهرة الادب: ج 3، ص 705.

الصفحة 461

ابن أبي نعيم لنفس السبب، ودفن سديف حياً لانه قال:

بعد التباعد والشحناء والاحن

إنّا لنامل أن توتد الفُتنا

(1) فينا كأحكام قوم عابدي وثن

وتتفضي نولة أحكام قادتها

لقد ضلّ الكاتب الرأى العام وكذب عليه عندما جعل الاعلام الشيعي الاخطبوط في تكريس نظرية الامامة، بينما نجد أصحاب الائمة أنفسهم يطلبون من الائمة أن تحرق الوسائل التي يبعثونها إليهم، فهذا جعفر بن محمد الأشعث يطلب من الامام أن يحرق كتبه إذا وأها مخافة أن تقع في يد غوه<sup>(2)</sup>.

فأى إعلام يتحدّث عنه الكاتب والعسكري يقول لأصحابه: "ألا لا يسلمنّ عليّ أحد، ولا يشير إليّ بيده، ولا يومئ، فإنكم لا تؤمنون على أنفسكم"<sup>(3)</sup>.

وأى إعلام هذا، والعسكري لا يسمّى باسمه من قبل أصحابه، لأنّ الحديث عن العسكري يكفي لحكم الاعدام على العسكري وعلى المتحدّث، ولهذا كانوا يسمونه بالوجل، كما يقول الإردبيلي: وكلّمأ ورد "عن الرجل" فالظاهر أنه العسكري<sup>(4)</sup>.

وانعكست هذه السوية التامة حتّى على أدب الدعاء عند التشيع، وأبرز العسكري ذلك عندما قال متحدثاً عنّ الامة. من دون

تشخيص أولئك الظلمة ::

(5) "ولي القيام بأمرهم فاسق كلّ قبيلة، فلا ذائد ينودهم عن هلكة، ولا راع ينظر إليهم بعين الوحمة..."، إلخ

ونتيجة للضغط على التشيع وأهله، تجنّب الرواة ذكر مروياتهم، وهذا ما اعترف به حامد حنفي داود عندما قال:

(1) العمدة لابن رشيقي: ج 1، ص 74.

(2) كشف الغمّة: ج 3، ص 92 ; مسند الامام الرضا (عليه السلام): ج 1، ص 187، رقم 298 ; عيون أخبار الرضا (عليه السلام): ص 537.

(3) بحار الانوار: ج 50، ص 269.

(4) جامع الرواة: ج 2، ص 461 . 462.

(5) مهج الدعوات: ص 68.

الصفحة 462

(فإننا لا نستبعد أنّه . البخري . حاول الرواية عن رجال البيت النوي واستعصى ذلك عليه بسبب ما كان يضربه الحكّام حول أفراد هذا البيت من سياج منيع ليحولوا بينهم وبين اتصال طلابّ العلم بهم، ونحن نعرف مدى اضطهاد الحكّام لهم وحقدهم عليهم)<sup>(1)</sup> .

ولم يقف الامر عند هذا الحد، بل قاسى الشيعة أنواع العذاب والحصار سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، فقد استعمل المتوكل عمر بن الفوج الراجي على مكّة والمدينة، ومنع هذا الرجل كلّ طالبي أن يسأل غوه، حتّى في معيشتهم، وبلغ بهم الحال إذا سمع الوالي أحداً أحسن إليهم نكلّ به ليكون عوة لغوه.

وكتب المنتصر إلى عمّاله: من كان بينه وبين أحد من الطالبين خصومة فاقبل قوله بدون بيّنة، ولا تقبل لطالبي بيّنة أو قولاً<sup>(2)</sup> .

وحثّى في العصور المتأخّرة، فهذا فوح الحنفي يكفرّ الشيعة واستباح دمهم تاووا أم لا، وعلى أساس ذلك قتلُ رُبعون ألف شيعي<sup>(3)</sup> .

وفي عام 407 قتل المعز بن باديس بأفريقيا خلقاً كثراً من الشيعة، ونهبت دورهم، وانتهكت أحوالهم، وحاصروهم حتّى قتلوهم عن آخوهم، كما حدّث ابن الاثير بذلك<sup>(4)</sup> .

وفي تركيا قتل السلطان سليم (المتوفى 926 ) من الشيعة خلقاً كثراً، وأمر بقتل كلّ من ينتسب إليهم، على حدّ تعبير طبيب الجيش التوكي<sup>(5)</sup> .

هذا الاعلام الشيعي الذي جعله الكاتب ركناً أساسياً لتوكيز النظرية الشيعية، ولعوري أصبح هذا الرجل كحاطب ليل في طوحه، حيث خالف أهم مقوّمه من

(1) الامام الصادق والمذاهب الاربعة: المقدمة، ص 18.

(2) الخطط للمقروزي: ج 4، ص 153.

(3) الامام الصادق والمذاهب الاربعة: مج 1 و 2، ص 242.

(4) المصدر السابق نقلاً عن الكامل في الترخ: ج 9، ص 123، الطبعة الأولى.

(5) مصباح السلي وزهة القري: ص 123 . 124.

الصفحة 463

مقومات التشيع وهي السرية للإهاب الذي لاوه على طول مسوة تليخهم الطويلة.

### النتيجة النهائية التي توصل إليها الكاتب

بعد أن فشل أحمد الكاتب من تجريد أئمة أهل البيت (عليهم السلام) من منصب الامامة الالهية، وفشل في إيجاد أي ثغرة في إمامة المهدي المنتظر، وبعد الخطأ المنهجي الذي ارتكبه من حواء ربط قضايا فقهية بمسألة الغيبة، وجعل الاختلاف فيها من الآثار السلبية لها، بعد كل ذلك توصل إلى نظرية تقول بشورى الامة على نفسها<sup>(1)</sup>، ولكنه فشل في إعطاء أي آلية لهذه الشورى، وراح يطلق شعارات إعلامية بعيدة عن الواقع، مثل: إثواف الامة على الامام وراقبته ومحاسبته واعطائه من الصلاحيات بقدر ما تشاء وحسب ما تشاء.

فبعد أن نفى الامام والعصمة والنص، ونفى دور الفقيه والنائب، والقيادة، والدولة، عين مكانها الامة، وجعلها تعطي وتمنع، ولم يتفضل علينا بمصداق واحد في الترخ البشوي لهذه الامة التي تعطي وتمنع، وأي أفاد هذه الامة الذين يقومون بذلك، وكم عددهم، كل ذلك لم يبيئه الكاتب، بل اكتفى بالعبارات الاعلامية الفلغة والبعيدة عن الواقع. أضف إلى ذلك، أن شورى الامة على نفسها لا يستلزم إلغاء الامام والعصمة والنص، فيوجد من علماء الشيعة من قال بشورى الامة على نفسها من دون أن ينفي كل ما نفاه أحمد الكاتب.

يقول الشيخ محمد مهدي شمس الدين: نظرية الشورى (لاية الامة على نفسها) لا دور فيها للفقيه، ودوره المستشار والمفتي، ويتمتع بموقع تشريعي وليس مصدر للشوعية<sup>(2)</sup>.

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص 441.

(2) الفقيه والدولة: لقاء مع محمد مهدي شمس الدين، ص 434.

الصفحة 464

واشتهبه الكاتب أيضاً عندما تصوّر الفقيه ذلك الغاصب لحق الامة المتسلط على حقوقها، وسر توأسته كلها هو هذا الاشتباه الفضيع الذي هياً للكاتب الاعراض على دكتاتورية الفقيه الديني، ولكن هذا كلام فراغ، وكما يقول السيد فضل الله: "الفقيه يحكم الدولة من خلال المؤسسات وليس حكماً استبدادياً بحيث رى نفسه ظل الله في الارض". كما اشتبه به الكاتب، وقدم دليلاً على ذلك عندما قال: إن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال في آخر حياته: "إنكم لا تمسكون علي بشيء ما أحلت إلا ما حل الله، وما حرمت إلا ما حرم الله".

وقال الامام علي (عليه السلام): "لا تكلموني بما تكلمون به الجبارة".

وأضاف يقول: فالفقيه في الدولة ينطلق من خلال القانون وأهل الخبرة، وليس له أن يحكم رأيته بالمعنى الذاتي <sup>(1)</sup>.  
إذن، مشكلة الكاتب هي دكتاتورية الفقيه لما يحمل من صلاحيات، وهذه الدكتاتورية نسجها الكاتب في خياله، لان الفقيه له مواصفات تتناقض تماماً مع تلك الدكتاتورية، وفي حالة بروزها هناك آلية لمتابعة ذلك.

---

(1) الفقيه والدولة: حوار مع السيد محمد حسين فضل الله، ص 445.



## مصادر الكتاب

1 . القوآن الكريم.

### حرف الالف

- 2 . إراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون أو الموشد المبدي لفساد طعن ابن خلدون في أحاديث المهدي (عج)، أحمد بن محمد بن الصديق، نشر مطبعة الترقى . دمشق، 1347 هـ.
- 3 . الاتحاف بحب الاثواف، عبدالله بن محمد بن عامر الشولوي، نشر منشورات الرضي . قم، 1363 هـ، الطبعة الثانية.
- 4 . إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات، محمد بن الحسن الحر العاملي (ت1104 هـ)، نشر دار الكتب الاسلاميّة . طهران، 1364 هـ، الطبعة الثالثة.
- 5 . إثبات الوصيّة للإمام علي بن أبي طالب، علي بن الحسين بن علي الهذلي المسعودي (ت 346 هـ)، نشر مؤسسة الصدر . قم 1417 هـ . 1996 م.
- 6 . الاحتجاج، أحمد بن علي بن أبي طالب الطوسي (من علماء القرن السادس)، تحقيق اواهيم البهاوي والشيخ محمد هادي، نشر دار الأسوة . اوان . قم 1416 هـ، الطبعة الثانية.
- 7 . الاحسان بترتيب صحيح ابن حيّان، علي بن بلبان الفارسي، تحقيق مكتب

- البحوث والرواسات في دار الفكر، نشر دار الفكر . بيروت، 1417 هـ . 1996 م، الطبعة الأولى.
- 8 . إحقاق الحق وإرهاق الباطل، نور الدين الحسيني الوعشي التسوي، نشر منشورات مكتبة آية الله العظمى الوعشي النجفي . قم.
- 9 . الاحكام السلطانيّة والولايات الدينيّة، علي بن محمد بن حبيب الموردي (ت450 هـ)، تحقيق أحمد مبلك البغدادي، نشر دار ابن قتيبة . الكويت، 1409 هـ . 1989 م، الطبعة الأولى.
- 10 . الاحكام في أصول الاحكام، علي بن أبي علي بن محمد الامدي، نشر دار الكتب العلمية . بيروت، 1405 هـ . 1985 م، الطبعة الأولى.
- 11 . أحكام القوآن، الامام الشافعي (ت 204 هـ)، تحقيق جمعة البيهقي النيسابوري، نشر دار الكتب العلميّة . بيروت،



1400 هـ . 1980 م .

- 12 . أحكام القوآن، محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي المالكي (ت 504 هـ)، تحقيق علي محمد البجلوي، نشر دار المعرفة . بيروت .
- 13 . أخبار الدول وآثار الأول في التلرخ، أحمد بن يوسف القوماني، تحقيق د. فهمي سعيد ود. أحمد خطيط، نشر عالم الكتب . بيروت، 1412 هـ . 1992 م، الطبعة الأولى .
- 14 . الاختصاص، محمد بن محمد بن النعمان المفيد (ت 413 هـ)، تحقيق علي أكبر الغفلي، مؤسسة الاعلمي . بيروت، 1402 هـ . 1982 م .
- 15 . اختيار معرفة الرجال المعروف رجال الكشي، محمد بن الحسن بن علي الطوسي (ت 460 هـ)، تحقيق حسن المصطوي، نشر جامعة مشهد .
- 16 . الادب في ظل التشيع، عبدالله نعمة، نشر دار التوجيه الاسلامي . بيروت، 1400 هـ . 1980 م، الطبعة الثانية .
- 17 . الاستبصار فيما اختلف من الاخبار، محمد بن الحسن الطوسي (ت 460 هـ)، تحقيق محمد جعفر شمس الدين، نشر دار التعارف . بيروت، 1412 هـ . 1991 م .

الصفحة 467

- 18 . الاستبصار في النص على الائمة الاطهار، أبو الفتح محمد بن علي بن عثمان الكواجي، نشر دار الاضواء . بيروت 1405 هـ . 1985 م، الطبعة الثانية .
- 19 . إسعاف الراغبين في سوة المصطفى / مطوع بهامش نور الابصار، محمد بن علي الصبان، نشر دار الفكر . بيروت .
- 20 . أسنى المطالب في مناقب سيدنا علي بن أبي طالب، محمد بن محمد الجزري الشافعي، تحقيق د. محمد هادي الاميني، نشر مكتبة الامام أمير المؤمنين العامة . إوان / إصفهان 1400 هـ .
- 21 . لرشاد السلي لشوح صحيح البخلي، أحمد بن محمد الشافعي العسقلاني، تحقيق محمد عبدالغيز الخالدي، نشر دار الكتب العلمية بيروت، 1416 هـ . 1996 م، الطبعة الأولى .
- 22 . الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، محمد بن محمد بن نعمان الشيخ المفيد (ت 413 هـ)، تحقيق مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لاحياء التراث، نشر المؤتمر العالمي لالفة الشيخ المفيد، 1413 هـ، الطبعة الأولى .
- 23 . إوام الناصب في إثبات الحجة الغائب، الشيخ علي الزدي الحاوي، نشر مكتبة الوضي . قم، 1404 هـ، الطبعة الثانية .
- 24 . الأصول الستة عشر، نخبة من الرواة، نشر دار الشبستوي . قم، 1405 هـ، الطبعة الثانية .
- 25 . اصطلاحات الأصول، ميرزا علي المشكيني، نشر مؤسسة الهادي . قم 1413 هـ، الطبعة الخامسة .
- 26 . الأصول العامة للفقہ المقرن، محمد تقي الحكيم، نشر مؤسسة آل البيت للطباعة والنشر 1979 م، الطبعة الثانية .

27 . أصول الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، تحقيق محمد جواد الفقيه والدكتور يوسف البقاعي، نشر دار الاضواء . بيروت، 1413 هـ . 1993 م، الطبعة الأولى.

28 . إعلام الوري بأعلام الهدى، الفضل بن الحسن الطوسي أبو علي (من أعلام

الصفحة 468

القرن السادس)، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت لأحياء التراث . قم، 1417 هـ، الطبعة الأولى.

29 . الاعلام، خير الدين الزرگلي، نشر دار العلم للملايين . بيروت، 1990 م، الطبعة التاسعة.

30 . الأم، محمد بن إريس الشافعي (ت 204 هـ)، نشر دار المعرفة . بيروت 1393 هـ 1973 م، الطبعة الثالثة.

31 . الامام الصادق والمذاهب الاربعة، أسد حيدر، نشر دار الكتاب العربي . بيروت 1390 هـ . 1969 م، الطبعة الثانية.

32 . الامامة والتبصوة من الحوة، علي بن الحسين بن بابويه القمي والد الشيخ الصدوق (ت 329 هـ)، تحقيق مؤسسة

الامام الهادي (عليه السلام) / الحوزة العلمية . قم، نشر دار الموقضى . بيروت 1985 م، الطبعة الأولى.

33 . الامامة والسياسة، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276 هـ)، تحقيق طه محمد مؤني، نشر مؤسسة الحلبي .

القاهرة 1387 هـ . 1967 م.

34 . الامامة وأهل البيت، د. محمد بيومي مهوان، نشر مركز الغدير للدراسات الاسلامية . قم 1415 هـ . 1995 م،

الطبعة الثانية.

35 . الامالي، محمد بن علي بن الحسين بن موسى ابن بابويه القمي (ت 381 هـ)، تحقيق ونشر قسم الدراسات الاسلامية

مؤسسة البعثة . قم، 1417 هـ، الطبعة الأولى.

36 . الامالي، محمد بن الحسن الطوسي (ت 460 هـ)، تحقيق قسم الدراسات الاسلامية . مؤسسة البعثة، نشر دار الثقافة .

قم 1414 هـ، الطبعة الأولى.

37 . الامالي، محمد بن محمد بن نعمان الشيخ المفيد (ت 413 هـ)، تحقيق حسين الاستاد ولي وعلي أكبر الغفلي، نشر

دار المفيد . بيروت 1414 هـ . 1993 م، الطبعة الثانية.

38 . إمواطورية العرب، الجوال السير جون جلوب، ترجمة خوي حماد، نشر

الصفحة 469

دار الكتاب العربي . بيروت، 1966 م، الطبعة الأولى.

39 . الانتفاضات الشيعية عبر التاريخ، هاشم معروف الحسني، نشر دار التعارف بيروت، 1410 هـ . 1990 م.

40 . أوائل المقالات، محمد بن محمد بن نعمان الشيخ المفيد (ت 413 هـ)، نشر دار المفيد . بيروت 1414 هـ . 1993 م،

الطبعة الثانية.

## حرف الباء

- 41 . الباب الحادي عشر، العلامة الحلبي، تحقيق د. مهدي محقق، نشر مؤسسة انتشارات اسنانه قدس رضوى . مشهد 1410 هـ، الطبعة الأولى.
- 42 . الباعث الحثيث لشرح اختصار علوم الحديث، أحمد محمد شاکر، نشر مؤسسة الكتب الثقافية . بيروت 1408 هـ، الطبعة الثالثة.
- 43 . بحار الاقوال، محمد باقر المجلسي، نشر دار إحياء التراث العربي بيروت، 1403 هـ . 1983م، الطبعة الثالثة.
- 44 . بحث حول المهدي، محمد باقر الصدر، نشر دار التعارف . بيروت، 1399 هـ . 1979 م، الطبعة الثانية.
- 45 . البحر الوخار المعروف بمسند الزار، أحمد بن عمرو بن عبدخالق الزار (ت 292 هـ)، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، نشر مكتبة العلوم والحكم . المدينة المنورة 1418 هـ . 1997 م، الطبعة الأولى.
- 46 . البداية والنهاية، اسماعيل بن كثير الدمشقي (ت 774 هـ)، تحقيق مكتب تحقيق التراث، نشر دار إحياء التراث العربي . بيروت 1431 هـ . 1993 م.
- 47 . البدر الزاهر في صلاة الجمعة والمسافر، تقورات أبحاث السيد البروجردي بقلم الشيخ منتظري، نشر مكتبة آية الله المنتظري، الطبعة الثالثة، 1416 هـ.
- 48 . الوهان، المتقي الهندي، نشر مطبعة الخيام . قم، 1399 هـ.
- 49 . بصائر الراجات، محمد بن الحسن بن فروخ الصفار (ت 290)، تحقيق محسن الصفحة 470
- كوجه باغى التروى، نشر مكتبة آية الله العظمى الرعشي النجفي . قم 1404 هـ.
- 50 . بلاغات النساء، أحمد بن أبي طاهر أبو الفضل المعروف بابن طيفور (ت 380 هـ)، نشر مكتبة بصوتي . قم.
- 51 . بلغة الفقيه، محمد آل بحر العلوم، تحقيق حسين بن محمد تقي آل بحر العلوم، نشر مكتبة الصادق . طهوان، 1403 هـ . 1984 م، الطبعة الرابعة.
- 52 . البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، نشر دار الجبل . بيروت 1410 هـ . 1990 م.
- 53 . البيان في أخبار صاحب الزمان (مطوع مع أحاديث المهدي من مسند أحمد)، عبدالله بن محمد بن يوسف الكنجي الشافعي (ت 658 هـ)، أعدّه محمود جواد الحسيني الجليلي، نشر مؤسسة النشر الاسلامي . قم 1415 هـ، الطبعة الخامسة.

## حرف التاء

- 54 . تزيخ ابن خلون، عبدالرحمن ابن خلون (ت 808 هـ)، تحقيق د. سهيل زكار، نشر دار الفكر . بيروت، 1408 هـ .  
1988 م، الطبعة الثانية.
- 55 . تزيخ التشريع الاسلامي، محمد الخضوي بيك، المكتبة التجريّة الكوي . مصر، 1390 هـ . 1970 م، الطبعة  
التاسعة.
- 56 . تزيخ حصر الاجتهاد، الشيخ آقا يزرك الطهواني، تحقيق محمد علي الانصلي، نشر مدرسة الامام المهدي . إوان،  
خوانسار، 1401 هـ .
- 57 . تزيخ الخلفاء، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، نشر دار الجيل . بيروت، 1408 هـ .  
1988 م.
- 58 . تزيخ الاسلام ووفيات المشاهير والاعلام، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق د. عمر عبدالسلام تدوي، نشر  
دار الكتاب العربي . بيروت 1413 هـ . 1993 م، الطبعة الأولى.
- 59 . تزيخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق مصطفى  
الصفحة 471
- عبدالقادر عطا، نشر دار الكتب العلميّة بيروت، 1417 هـ . 1997 م، الطبعة الأولى.
- 60 . تزيخ الطوي (المعروف بتزيخ الأمم والملوك)، محمد بن جرير الطوي، نشر مؤسسة الاعلمي . بيروت، 1409 هـ  
1989 م، الطبعة الخامسة.
- 61 . تزيخ مدينة دمشق، علي بن الحسين بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق علي شوي، نشر دار الفكر . بيروت،  
1417 هـ . 1996 م، الطبعة الأولى.
- 62 . تزيخ اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب الكاتب (ت 292 هـ)، علّق عليه محمد صادق بحر العلوم،  
نشر المكتبة الحيدريّة . النجف 1394 هـ . 1974 م، الطبعة الرابعة.
- 63 . تبصوة الولي فيمن رأى القائم المهدي، هاشم البهواني، تحقيق ونشر مؤسسة المعرف الاسلاميّة . قم، 1411 هـ،  
الطبعة الأولى.
- 64 . تحف العقول، ابن شعبة الحواري .
- 65 . تذكرة الفقهاء، الحسن بن يوسف بن علي بن مطهر الحلّي (ت 726 هـ)، نشر المكتبة الوضويّة لاهياء الاثار  
الجعويّة.
- 66 . تذكرة الخواص، سبط ابن الجوزي (ت 654 هـ)، نشر الشريف الوضي . قم، 1418 هـ . 1376 ش.
- 67 . التثريف بالمنن في التعريف بالفتن، علي بن موسى بن جعفر بن طلوس (ت 664 هـ)، تحقيق مؤسسة صاحب

الامر، نشر مؤسسة صاحب الامر . إوان، 1416 هـ، الطبعة الأولى.

68 . تطوّر الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، أحمد الكاتب، دار الجديد، الطبعة الأولى . بيروت 1998.

69 . تفسير البغوي المسمّى معالم التّويل، الحسين بن مسعود الوء البغوي (ت 516 هـ)، تحقيق خالد عبدالرحمن

ومروان سوار، نشر دار المعرفة . بيروت 1415 هـ . 1995 م، الطبعة الرابعة.

الصفحة 472

70 . تفسير الخزن المسمّى لباب التّويل في معاني التّويل، علي بن محمّد بن إواهيم البغدادي الشهير بالخن (ت 725

هـ)، تحقيق عبدالسلام محمّد علي شاهين، نشر دار الكتب العلميّة . بيروت 1415 هـ . 1995 م، الطبعة الأولى.

71 . تفسير العيّاشي، محمّد بن مسعود العيّاشي، تحقيق هاشم الرسولي، نشر المكتبة العلميّة الاسلاميّة . طهوان.

72 . تفسير الوآن الحكيم، الشهير بتفسير المنار، محمّد رشيد رضا، نشر دار المعرفة . بيروت 1414 هـ . 1993 م.

73 . تفسير الوآن العظيم، اسماعيل بن كثير القوشي دمشقي (ت 774 هـ)، قدم له الدكتور يوسف عبدالرحمن الموعشي،

نشر دار المعرفة . بيروت 1412 هـ . 1991 م.

74 . التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، فخر الدين الوري (ت 604 هـ)، نشر دار الكتب العلميّة . بيروت 1411 هـ . 1990

م، الطبعة الأولى.

75 . تريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852 هـ)، تحقيق عادل مرشد، نشر مؤسسة الرسالة . بيروت،

1416 هـ . 1996 م، الطبعة الأولى.

76 . تصنيف نهج البلاغة، لبيب بيضون، نشر مكتبة الاعلام الاسلامي . إوان، 1408 هـ، الطبعة الثانية.

77 . تلخيص الشافي، أبو جعفر الطوسي (ت 460 هـ)، تحقيق حسين بحر العلوم، نشر منشورات الغزي . قم، 1393 هـ

. 1974 م، الطبعة الثالثة.

78 . التنبية والاشراف، علي بن الحسين المسعودي (ت 345 هـ)، تحقيق عبدالله إسماعيل الصلوي، نشر دار الصلوي .

القاهرة.

79 . تنقيح المقال في علم الرجال، العلامة المامقاني.

80 . التنقيح، تقرير بحث السيّد الخوئي، علي الغروي التوزي، طبع قم، 1410 هـ، الطبعة الثالثة.

81 . تهذيب الاحكام، محمّد بن الحسن الطوسي، تحقيق حسن الموسوي

الصفحة 473

الخراساني، نشر دار الكتب الاسلاميّة . طهوان، 1365 ، الطبعة الرابعة.

82 . تهذيب تزيخ دمشق، علي بن الحسين بن هبة الله الشافعي المعروف بابن عساكر (ت 571 هـ)، تحقيق الشيخ

عبدالقاد بوان، نشر دار احياء الوآث العربي . بيروت، 1407 هـ . 1988 م، الطبعة الثالثة.

- 83 . تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبي الحجاج يوسف النزي (ت 742 هـ)، تحقيق الدكتور بشّار عواد معروف، نشر مؤسسة الرسالة . بيروت، 1413 هـ . 1992 م، الطبعة الأولى 84 . تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852 هـ)، نشر دار الفكر . بيروت، 1404 هـ . 1984 م، الطبعة الأولى.

### حرف الثاء

- 85 . الثاقب في المناقب، محمّد بن علي الطوسي المعروف بابن حنّـة، تحقيق نبيل رضا علوان، نشر دار الزهراء . بيروت، 1411 هـ . 1991 م، الطبعة الأولى.
- 86 . ثواب الاعمال وعقاب الاعمال، الشيخ الصدوق، تحقيق علي أكبر الغفلي، نشر مكتبة الصدوق طهوان.

### حرف الجيم

- 87 . جامع الاحكام الشوعية، عبدالاعلي الموسوي السيزوري، نشر مطبعة الاداب . النجف.
- 88 . الجامع لاحكام القوان، محمّد بن أحمد الانصلي القوطي، نشر دار إحياء التّـاّث العربي . بيروت، 1405 هـ . 1985 م.
- 89 . جامع البيان عن تأويل آي القوان، محمّد بن جرير الطوي (ت 210 هـ)، نشر دار الفكر . بيروت 1408 هـ . 1988 م.
- 90 . جامع الرواة، محمّد بن علي الأردبيلي، نشر مكتبة المصطفي قم.

الصفحة 474

- 91 . الجامع الصحيح أو سنن التّـومّـذي، محمّد بن عيسى بن سورة التّـومّـذي (ت 297 هـ)، تحقيق كمال يوسف الحوت، نشر دار الكتب العلميّة . بيروت، 1408 هـ . 1987، الطبعة الأولى.
- 92 . جامع كوامات الاولياء، يوسف بن إسماعيل النبهاني، تحقيق إراهيم عطوة عوض، نشر دار الفكر . بيروت، 1412 هـ . 1992 م.
- 93 . الحوح والتعديل، عبدالرحمن بن أبي حاتم، نشر دار الكتب العلميّة . بيروت، الطبعة الأولى.
- 94 . جواهر الكلام في شوح شوائع الاسلام، محمّد حسن النجفي، تحقيق عباس القوّجاني، نشر دار إحياء التّـاّث العربي . بيروت، الطبعة السادسة.

### حرف الحاء

- 95 . الحلوي للفتوى، عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي (ت 911 هـ)، نشر دار الكتب العلميّة . بيروت 1408 هـ . 1988 م .
- 96 . الحركات السويّة في الاسلام، د. محمود إسماعيل، دار القلم . بيروت، 1973م، الطبعة الأولى.
- 97 . حلية الاولياء وطبقات الاصفياء، أحمد بن عبدالله الاصفهاني أبو نعيم (ت 430 هـ)، نشر دار الكتب العلميّة . بيروت.
- 98 . الحياة السياسيّة للإمام الرضا (عليه السلام)، جعفر مرتضى العاملي، نشر جماعة المدرسين في الحوزة العلميّة . قم، 1403 هـ، الطبعة الثانية.

### حرف الخاء

- 99 . خاتمة مستترك الوسائل، حسين النوري الطوسي (ت 1320 هـ)، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت لاحياء التراث، 1416 هـ، الطبعة الأولى.
- 100 . الخواجج والخواجج، قطب الدين الونداني، تحقيق ونشر مؤسسة الامام  
الصفحة 475

المهدي . قم، 1409 هـ، الطبعة الأولى.

- 101 . الخصال، محمد بن علي بن الحسين الصدوق (ت 382 هـ)، تقديم أحمد فهوري زنجاني، نشر انتشارات علميّة اسلاميّة . اوان.
- 102 . خلاصة الاقوال في معرفة الرجال، الحسن بن يوسف بن المطهر الاسدي العلامة الحلبي (ت 726 هـ)، تحقيق جواد قيومي، نشر مؤسسة نشر الفقاهة، 1417 هـ الطبعة الأولى.

### حرف الدال

- 103 . الدر المنثور في التفسير المأثور، عبدالرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، نشر دار الفكر . بيروت 1403 هـ . 1983 م، الطبعة الأولى.
- 104 . الدرر البهيّة في الانساب الحيدريّة والاويسية، طبع حلب . سوريا، 1405هـ.
- 105 . دفاع عن الكافي، ثامر هاشم حبيب العميدي، نشر مركز الغدير للدراسات الاسلاميّة . قم 1416 هـ . 1995 م، الطبعة الأولى.
- 106 . دلائل الامامة، محمد بن جرير بن رستم الطوي، نشر دار الذخائر . قم، 1383 هـ . 1963 م.

107 . نول الاسلام، الحافظ الذهبي (ت 746 )، نشر مؤسسة الاعلمي . بيروت، 1405 هـ . 1985م.

## حرف الذال

108 . ذخائر العقبى في مناقب نوي القوبى، أحمد بن محمد الطوي المكّي (ت694 هـ)، تحقيق أكرم البوشي، نشر مكتبة الصحابة . جدّة 1415 هـ . 1985م.

109 . الذخوة في علم الكلام، الشريف المرتضى (ت 436 هـ)، تحقيق أحمد

الصفحة 476

الحسيني، نشر مؤسسة النشر الاسلامي . قم 1411 هـ، الطبعة الأولى.

110 . النريعة إلى أصول الشريعة، مرتضى علم الهدى، انتشارات جامعة طهوان، 1346.

111 . النريعة إلى تصانيف الشيعة، آقا بزرگ الطهواني، نشر دار الكتب العلمية إسماعيليان نجفي . قم، الطبعة الثانية.

## حرف الواو

112 . رجال الطوسي، محمد بن الحسن الطوسي (ت 460 هـ)، تحقيق محمد صادق بحر العلوم، نشر دار الذخائر . قم

1411 هـ، الطبعة الثانية.

113 . رجال النجاشي، أحمد بن علي بن أحمد النجاشي الاسدي (ت 450 هـ)، تحقيق موسى الشبوي الونجاني، نشر

مؤسسة النشر الاسلامي . قم 1413 هـ، الطبعة الرابعة.

114 . الوسائل، روح الله الموسوي الخميني، نشر مؤسسة إسماعيليان . قم.

115 . رسائل الشؤيف المرتضى، تقديم وإشواف السيد أحمد الحسيني، اعداد مهدي رجائي، نشر مؤسسة النور للمطوعات .

بيروت.

116 . روح المعاني في تفسير القوان العظيم والسبع المثاني، محمود الالوسي البغدادي، تحقيق محمود شكوي الالوسي،

نشر دار إحياء التراث العربي . بيروت 1405 هـ . 1985 م، الطبعة الرابعة.

117 . روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات، الميرزا محمد باقر الموسوي الخوانسلي، منشورات مكتبة

إسماعيليان . قم، 1390 هـ.

118 . الروضة البهيّة في شوح اللمعة الدمشقيّة، زين الدين العاملي (ت 965 هـ)، نشر مؤسسة الاعلمي . بيروت.

119 . روضة الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، تحقيق محمد جواد الفقيه، نشر دار الاضواء . بيروت، 1413 هـ . 1992

م، الطبعة الأولى.



## حرف الزاي

- 120 .زاد المسير في علم التفسير، عبدالرحمن بن علي بن محمد الجزي (ت 597 هـ)، نشر المكتب الاسلامي . بيروت 1407 هـ . 1987 م، الطبعة الرابعة.
- 121 . الأيديّة، د. أحمد محمود صبحي، دار النهضة العربية . بيروت 1411 هـ . 1991 م، الطبعة الثالثة.
- 122 . زهر الاداب وثمر الالباب، إواهيم بن علي الحصري (ت 453 هـ)، تحقيق د. زكي مبرك، نشر دار الجيل . بيروت.

## حرف السين

- 123 . سبائك الذهب في معرفة أنساب العرب، محمد أمين السويدي، منشورات الشؤيف الوضي . قم، الطبعة الثانية.
- 124 . السوائر، محمد بن منصور بن أحمد بن إريس الحلّي (ت 598 هـ)، نشر مؤسسة النشر الاسلامي . قم، 1417 هـ، الطبعة الرابعة.
- 125 . سرّ السلسلة العلوية، سهل بن عبدالله بن داود أبي نصر البخري، قدم له محمد صادق بحر العلوم، نشر الشؤيف الوضي . قم، 1413 هـ، الطبعة الأولى.
- 126 . سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القرويني (ت 275 هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، نشر دار احياء التّواث العربي . بيروت 1395 هـ . 1975 م.
- 127 . سنن أبي داود، سليمان بن الاشعث السجستاني الازدي (ت 275 هـ)، راجعه وضبطه محمد محي الدين عبدالحميد، نشر دار الفكر . بيروت.
- 128 . السنن الكوى، أحمد بن شعيب النسائي أبي عبدالرحمن، تحقيق د. عبدالغفار سليمان البغدادي وسيّد كسروي حسن، نشر دار الكتب العلميّة . بيروت، 1411 هـ . 1991، الطبعة الأولى.
- 129 . السنن الكوى، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت 458 هـ)، نشر دار

الفكر . بيروت، 1416 هـ . 1996 م، الطبعة الأولى.

- 130 . السنن الوردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراتها (سنن الداني)، عثمان بن سعد المؤي الداني (ت 444 هـ)، تحقيق رضا الله بن محمد بن إريس المبل كفوري، نشر دار العاصمة . الرياض، 1416 هـ . 1995 م، الطبعة الأولى.

- 131 . السيادة العويّة والشيعية والاسرائيليات في عهد بني أمية، فان فلوتن، ترجمة د. حسن إراهيم ومحمد زكي، نشر مكتبة النهضة المصرية القاهرة، 1965، الطبعة الثانية.
- 132 . سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748 هـ)، تحقيق شعيب الانزوط، نشر مؤسسة الرسالة . بيروت، 1412 هـ . 1992 م، الطبعة الثامنة.
- 133 . السورة الحليّة في سورة الامين المأمون، علي بن وهان الدين الحلبي (ت 1044 هـ)، نشر دار المعوفة . بيروت.
- 134 . السورة النبويّة، ابن هشام (ت 218 هـ)، تحقيق عمر عبدالسلام تدموي، نشر دار الكتاب العربي . بيروت، 1409 هـ . 1989 م، الطبعة الثانية.

### حرف الشين

- 135 . الشافي في الامامة، علي بن الحسين الموسوي (الشريف المرتضى)، تحقيق السيّد عبدالوهره الحسيني الخطيب، نشر مؤسسة الصادق . طهوان، 1410 هـ، الطبعة الثانية.
- 136 . الشجرة المباركة في أنساب الطالبية، الفخر الوري، تحقيق مهدي الوجائي، نشر مكتبة آية الله العظمى الورعشي النجفي . قم، 1409 هـ، الطبعة الأولى.
- 137 . شرح فتح القدير للعاجز الفقير، محمد بن عبدالواحد المعروف بابن همام الحنفي (ت 681 هـ)، نشر دار إحياء التراث العربي . بيروت.
- 138 . شوائع الاسلام في مسائل الحلال والحرام، جعفر بن الحسن الحلّي، تحقيق الصفحة 479
- عبدالحسين محمد علي بقال، نشر مؤسسة المعارف الاسلامية، 1415 هـ، الطبعة الأولى.
- 139 . شرح شافية أبي فاس في مناقب آل الرسول ومثالب بني العباس، محمد بن أمير الحاج الحسيني، تحقيق صفاء الدين البصوي، نشر مؤسسة الطباعة والنشر . طهوان، 1416 هـ، الطبعة الأولى.
- 140 . شوح العقيدة الطحاوية، علي بن علي بن محمد الدمشقي (ت 722 هـ)، تحقيق عبدالله عبدالمحسن التركي وشعيب الانزوط، نشر مؤسسة الرسالة . بيروت 1408 هـ . 1978 م، الطبعة الأولى.
- 141 . شوح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، تحقيق محمد أبو الفضل إراهيم، نشر دار الجيل . بيروت، 1407 هـ . 1987 م، الطبعة الأولى.
- 142 . الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، نشر دار المعارف . القاهرة.
- 143 . شواهد التوقييل لقواعد التفضيل، عبيدالله بن عبدالله بن أحمد المعروف بالحاكم الحسكاني، تحقيق محمد باقر المحمودي، نشر مجمع إحياء الثقافة الاسلامية . إوان 1411 هـ . 1990 م، الطبعة الأولى.

- 144 . الشبعة في المزان، محمد جواد مغنية، نشر دار الجواد . بيروت، ودار التيار الجديد . بيروت 1409 هـ . 1989 م ،  
الطبعة العاشرة.
- 145 . الشبعة وتحريف القوان، محمد مال الله، نشر شركة الشوق الاوسط للطباعة . عمان/ الاردن، 1405 هـ، الطبعة  
الثانية.

### حرف الصاد

- 146 . صحيح البخري، محمد بن إسماعيل البخري، تحقيق الدكتور مصطفى ديبب البغا، نشر دار ابن كثير . دمشق،  
1414 هـ . 1993 م، الطبعة الخامسة.
- 147 . صحيح بن حبان بتوتيب ابن بلبان، علي بن بلبان الفلسي (ت 739 هـ)،



- تحقيق شعيب الإرئووط، نشر مؤسسة الرسالة . بيروت 1418 هـ . 1995 م، الطبعة الثالثة.
- 148 . صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشوي (ت 261 هـ)، نشر دار ابن حزم . بيروت، 1416 هـ . 1995 م، الطبعة الأولى.
- 149 . الصحيفة السجادية، الامام زين العبادين.
- 150 . صفوة الصفوة، أبو الفوج ابن الجوزي (ت 597 هـ)، تحقيق محمود فاخوري، نشر دار المعرفة . بيروت.
- 151 . الصلة بين التصوف والتشيع، كامل مصطفى الشبيبي، نشر دار الاندلس . بيروت، 1982 م، الطبعة الثالثة.
- 152 . الصواعق المحرقة على أهل الوفض والضلال والزندقة، أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي، تحقيق عبدالرحمن التركي وكامل محمد الخواط، نشر مؤسسة الرسالة . بيروت، 1417 هـ . 1997، الطبعة الأولى.

### حرف الضاد

- 153 . ضحى الاسلام، أحمد أمين، نشر دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة العاشرة.

### حرف الطاء

- 154 . الطبقات الكبرى، محمد بن سعد المعروف بابن سعد، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، نشر دار الكتب العلمية بيروت، 1410 هـ . 1990 م، الطبعة الأولى.
- 155 . طبيعة الدعوة العباسية، د. فاروق عمر، نشر مكتبة الفكر العربي . بغداد.

### حرف العين

- 156 . عبدالله بن سبأ وأساطير أخرى، السيد مرتضى العسكري، نشر دار الزهراء

. بيروت، الطبعة الخامسة.

- 157 . العبر في خبر من غبر، الحافظ الذهبي (ت 746 هـ)، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، نشر دار الكتب العلمية . بيروت.
- 158 . عدّة الأصول، الطوسي، الطبعة الحجرية.

- 159 . عقد الدرر في أخبار المنتظر، يوسف بن يحيى بن علي المقدس الشافعي، تحقيق د. عبدالفتاح محمد الحلو، انتشارات مسجد مقدّس صاحب الزّمان . قم، 1416 هـ، الطبعة الأولى.
- 160 . العقد الفريد، عبّوبه الاندلسي، شوح أحمد أمين وأحمد الزّين وإبراهيم الأبيلي، نشر مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنشر . القاهرة 1385 هـ . 1965 م.
- 161 . العقيدة والشريعة في الإسلام، اجناس جولد تسيهر، ترجمه وعلّق عليه د. محمد يوسف موسى ود. علي حسن عبدالقادر والأستاذ عبدالغزيز عبدالحق، نشر دار الكتب الحديثة . مصر، الطبعة الثانية.
- 162 . علل الشّوائع، محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القميّ (ت 381 هـ)، تحقيق حسين الاعلمي، نشر مؤسسة الاعلمي . بيروت 1408 هـ . 1988 م، الطبعة الأولى.
- 163 . عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، أحمد بن علي الحسيني (المعروف بابن عنبه) (ت 828 هـ)، نشر مؤسسة أنصليان . قم، 1417 هـ . 1996 م.
- 164 . العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، الحسن بن رشيق (ت 456 هـ)، محمّد محيي الدين عبدالحميد، نشر مطبعة السعادة . مصر، 1383 هـ . 1963 م، الطبعة الثالثة.
- 165 . عوائد الايّام، المولى أحمد الواقفي، نشر مكتبة بصوتي . قم، 1408 هـ، الطبعة الثالثة.
- 166 . عون المعبود شوح سنن أبي داود، ابن القيمّ الجوزيّة، نشر دار الكتب العلمية . بيروت.
- 
- الصفحة 482
- 167 . عيون أخبار الرضا (عليه السلام)، محمّد بن علي بن الحسين ابن بابويه القميّ (ت 381 هـ)، نشر مؤسسة الاعلمي . بيروت، 1404 هـ . 1984 م، الطبعة الأولى.
- 168 . عيون المعجزات، حسين عبدالوهاب (من علماء القون الخامس)، نشر منشورات الشّريف الوضي . قم 1414 هـ . 1372 م، الطبعة الأولى.

### حرف الغين

- 169 . الغدير في الكتاب والسنة والادب، عبدالحسين أحمد الاميني النجفي، تحقيق مركز الغدير للدراسات الاسلاميّة . قم، نشر مركز الغدير للدراسات الاسلاميّة . قم، 1416 هـ . 1995 م، الطبعة الأولى.

### حرف الفاء

- 170 . فتح البلي بشوح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عبدالغزيز بن عبدالله بن باز، نشر

دار الفكر . بيروت 1411 هـ . 1991 م .

- 171 . فتح القدير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، نشر عالم الكتب .  
172 . الفتن، نعيم بن حماد بن معاوية المروزي (ت 229 هـ)، تحقيق مجدي بن منصور بن سيد الشوري، نشر دار الكتب العلمية . بيروت، 1418 هـ . 1997 م، الطبعة الأولى .  
173 . فوح البلدان، أبو الحسن البلاذري، تحقيق رضوان محمد رضوان، نشر دار الكتب العلمية . بيروت، 1398 هـ . 1978 م .  
174 . الفخري في أنساب الطالبين، إسماعيل بن الحسين المروزي الارورقاني، تحقيق مهدي الوجائي، نشر مكتبة آية الله العظمى الموعشي النجفي . قم، 1409 هـ، الطبعة الأولى .  
175 . فائد السمطين، إراهيم بن محمد الجويني الخواساني (ت 730 هـ)، تحقيق محمد باقر المحمودي، نشر مؤسسة المحمودي . بيروت، 1400 هـ . 1980 م، الطبعة

الصفحة 483

الأولى .

- 176 . فوج المهموم في تزيخ علماء النجوم، علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن طلوس (ت 664 هـ)، نشر الرضي . قم، 1363 هـ .  
177 . فوق الشيعة، الحسن بن موسى النوبختي (من أعلام القرن الثالث)، تحقيق محمد صادق بحر العلوم، نشر مكتبة الفقيه . قم، 1388 هـ . 1969 م، الطبعة الرابعة .  
178 . الفوق بين الفوق وبين الفوق الناجية منهم، عبدالقاهر البغدادي (ت 429 هـ)، نشر دار الافاق الجديدة . بيروت 1978، الطبعة الثالثة .  
179 . الفصل في الملل والاهواء والنحل، علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري، تحقيق د . محمد إراهيم نصر ود . عبدالرحمن عموة، نشر دار الجيل . بيروت .  
180 . الفصول المختارة، محمد بن محمد بن نعمان الشيخ المفيد (ت 413 هـ)، تحقيق علي مير شويبي، نشر دار المفيد . بيروت 1414 هـ . 1993، الطبعة الثانية .  
181 . الفصول المهمة في معرفة أحوال الأئمة (عليهم السلام)، علي بن محمد بن أحمد المالكي المشهور بابن الصباغ (ت 855)، نشر مطبعة العدل . النجف .  
182 . الفقه على المذاهب الخمسة، محمد جواد مغنية، نشر مؤسسة الصادق . طهوان، 1374 هـ، الطبعة الثالثة .  
183 . الفقيه والدولة في الفكر السياسي الشيعي، فؤاد إراهيم، دار الكنوز الادبية . بيروت، 1998 م، الطبعة الأولى .  
184 . الفكر السياسي الاسلامي المعاصر، أحمد عنايت، ترجمة د . إراهيم الدسوقي، نشر مكتبة مدبولي . القاهرة .

- 185 . فلاح السائل ونجاح المسائل في عمل اليوم والليلة، علي بن موسى بن جعفر السيّد ابن طولوس، تحقيق غلام حسين المجيدي، نشر مكتب الاعلام الاسلامي . قم 1419 هـ . 1377 ش، الطبعة الأولى.
- 186 . فلسفة التشريع في الاسلام، صبحي المحمصاني، الطبعة الثالثة.
- 187 . الفهرست، ابن النديم محمّد بن اسحاق.

الصفحة 484

- 188 . الفهرست، محمّد بن الحسن الطوسي (ت 460 هـ)، تحقيق جواد القيومي، نشر مؤسسة النشر الاسلامي . قم 1417 هـ، الطبعة الأولى.

### حرف القاف

- 189 . قاموس الرجال، محمّد تقي التسوي، نشر المطبعة العلمية . قم، 1388 هـ.
- 190 . قرب الاسناد، عبدالله بن جعفر الحموي (من أعلام القرن الثالث الهجري)، تحقيق مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لاحياء التّراث . قم، نشر مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لاحياء التّراث . قم، 1413 هـ الطبعة الأولى.

### حرف الكاف

- 191 . الكافي في الفقه، أبو الصلاح الحلبي (ت 374 هـ)، تحقيق رضا استادي، نشر مكتبة الامام أمير المؤمنين (عليه السلام) . إصفهان.
- 192 . الكامل في التاريخ، عز الدين أبي الحسن علي بن أبي كرم المعروف بابن الاثير، نشر دار صادر . بيروت، 1402 هـ . 1982 م.
- 193 . كتاب الاغانى، علي بن الحسين أبي الفوج الاصفهاني (ت 356 هـ)، تحقيق ونشر مكتب تحقيق دار إحياء التّراث العربي . بيروت، 1415 هـ . 1994 م، الطبعة الأولى.
- 194 . كتاب البيع، روح الله الخميني الموسوي، نشر مؤسسة إسماعيليان . قم، 1410 هـ، الطبعة الرابعة.
- 195 . كتاب الغيبة، محمّد بن الحسن الطوسي (ت 460 هـ)، قدم له: آغا بزرك الطهراني، نشر مكتبة نينوى الحديثة . طهران.
- 196 . كتاب سليم بن قيس الهلالي، سليم بن قيس الهلالي (ت 76 هـ)، تحقيق محمّد باقر الانصلي الزنجاني، نشر الهادي . قم، 1415 هـ الطبعة الأولى.
- 197 . كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، أحمد بن علي المقزوي (ت 845 هـ)،

- تحقيق د. سعيد عبدالفتاح عاشور، نشر مطبعة دار الكتب المصرية 1973 م، الطبعة الثالثة.
- 198 . كتاب الغيبة، محمد بن إبراهيم النعماني، تحقيق علي أكبر الغفري، نشر مكتبة الصدوق . طهوان.
- 199 . الكشّاف عن حقائق غوامض التتويل وعيون الاقوال في وجه التأويل، محمود بن عمر بن محمد الؤمخثري (ت 538 هـ)، تحقيق محمد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية . بيروت 1415 هـ . 1995، الطبعة الأولى.
- 200 . كشف الاستار عن وجه الكتب والاسفار، أحمد بن الحسين الخوانسازي (ت 1359 هـ)، نشر مؤسسة آل البيت لاحياء التراث . قم 1409، الطبعة الأولى.
- 201 . كشف الغطاء عن مبهمات شريعة الغوّاء، الشيخ جعفر كاشف الغطاء، انتشارات مهوي . إصفهان.
- 202 . كشف الغمّة ومعرفة الائمة، علي بن عيسى بن أبي الفتح الاربلي، نشر دار الاضواء . بيروت.
- 203 . كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، الحسن بن يوسف (العلامة الحلّي) (ت 726 هـ)، منشورات شكوري . قم، 1413 هـ، الطبعة الثانية.
- 204 . كفاية الاثر في النص على الائمة الاثني عشر، علي بن محمد بن علي الخوّاز من علماء القرن الرابع، تحقيق عبداللطيف الحسيني الخوئي، نشر مطبعة الخيام . قم 1401 هـ.
- 205 . كفاية الاحكام، محمد باقر بن مؤمن السيزوري (ت 1090 هـ)، نشر مهوي . إصفهان.
- 206 . كمال الدين وتمام النعمة، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق (ت 381 هـ)، تحقيق حسين الاعلمي، نشر مؤسسة الاعلمي . بيروت، 1412 هـ . 1991 م، الطبعة الأولى.
- 207 . الكنى والاسماء، محمد بن أحمد بن حماد الولاوي (ت 310 هـ)، نشر دار

- الكتب العلمية . بيروت، 1420 هـ . 1999 م، الطبعة الأولى.
- 208 . كنز العمّال في سنن الاقوال والافعال، علاء الدين المنقي بن حسام الدين الهندي، تحقيق بكري حياتي وصفوة السقّاء، نشر مؤسسة الرسالة . بيروت، 1409 هـ . 1989 م.
- 209 . كليّات في علم الرجال، جعفر السبحاني، نشر مؤسسة النشر الاسلامي . قم، 1409 هـ، الطبعة الثانية.

### حرف اللام

- 210 . اللباب في شرح الكتاب، عبدالغني الغنيمي الدمشقي الميداني (ت 1298 هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، نشر دار الحديث . بيروت 1399 هـ . 1979 م، الطبعة الرابعة.
- 211 . لسان العرب، ابن منظور (ت 711 هـ)، نشر دار إحياء التراث العربي . بيروت، (1408 هـ . 1988 م)، الطبعة



- 212 . لسان المزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852 )، نشر مؤسسة الاعلمي . بيروت، 1390 هـ . 1971 م، الطبعة الثانية.
- 213 . اللعة دمشقية في فقه الامامية، الشهيد الاول، تحقيق محمد تقي مروليد وعلي أصغر مروليد، نشر دار التراث . بيروت، 1410 هـ . 1990 م، الطبعة الأولى.

### حرف الميم

- 214 . المبسوط، محمد بن أحمد السوخسي (ت 483 هـ) نشر دار المعرفة . بيروت، 1398 هـ . 1978 م، الطبعة الثالثة.
- 215 . المبسوط في فقه الامامية، محمد بن الحسن الطوسي (ت 460 هـ)، نشر المكتبة الرضوية لاهياء الاثار الجعفرية .
- 
- الصفحة 487
- 216 . مجمع الفائدة والوهان في شوح لشاد الازهان، أحمد المقدس الازديلي، تحقيق مجتبي العواقي وغوه، نشر مؤسسة النشر الاسلامي . قم، 1409 هـ، الطبعة 217 . المجموع، شوح المهذب، محي الدين شرف النووي (ت 676 هـ)، نشر دار الفكر . بيروت.
- 218 . مجلة الاجتهاد، مجلة تعنى بقضايا الدين والمجتمع تصدر عن دار الاجتهاد . بيروت، العدد الثالث.
- 219 . مجلة واثنا، نشوة فصلية تصورها مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لاهياء التراث، العدد الرابع [37] السنة التاسعة/ شوال 1414 هـ.
- 220 . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي (ت 807 هـ)، نشر دار الكتب العلمية . بيروت 1408 هـ . 1988 م.
- 221 . المجدي في أنساب الطالبين، علي بن محمد بن علي العمري (من أعلام القرن الخامس)، تحقيق أحمد المهوي الدامغاني، نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي . قم، 1409 هـ، الطبعة الأولى.
- 222 . المحاسن، أحمد بن محمد بن خالد الوقفي (ت 280 هـ)، تحقيق مهدي الوجيه، نشر المجمع العالمي لاهل البيت . قم، 1416 هـ، الطبعة الثانية.
- 223 . المحاسن والمسئول، إواهيم بن محمد البيهقي، نشر دار صادر . بيروت، 1390 هـ . 1970.
- 224 . محاضرات تليخ الأمم الاسلامية، محمد الخضوي بيك، نشر المكتبة التجريبية الكوي . مصر، 1382 هـ، الطبعة الثامنة.
- 225 . المحلى، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت 456 هـ)، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، نشر دار الافاق الجديدة . بيروت.

226 . مختصر تليخ دمشق لابن عساكر، محمد بن مكرم المعروف بابن منظور (ت 711 هـ)، تحقيق سكينه الشهابي، نشر دار الفكر . دمشق 1408 هـ . 1988م، الطبعة الأولى.

الصفحة 488

227 . الموننة الكوى، مالك بن أنس الاصبجي (ت 179 هـ)، نشر مطبعة السعادة . مصر .

228 . هراء الجنان وعوة اليقضان، عبدالله بن أسعد بن علي بن سليمان الياضي (ت 768 هـ)، وضع حواشيه خليل

المنصور، نشر دار الكتب العلمىة . بيروت، 1417 هـ . 1997 م، الطبعة الأولى.

229 . الواسم العلوىة في الاحكام النبوىة، حنوة بن عبدالعزيز الديلمي، تحقيق محسن الحسيني الاميني، نشر المعاونة

الثقافية للمجمع العالمي لاهل البيت . قم، 1414 هـ.

230 . مروج الذهب ومعادن الجوهر، علي بن الحسين بن علي المسعودي، تحقيق عبدالامير المهنا، نشر مؤسسة الاعلمي .

بيروت، 1411 هـ . 1991 م، الطبعة الأولى.

231 . المسائل الفقهية، السيد محمد حسين فضل الله، دار الملاك . بيروت، 1417 هـ . 1996 م، الطبعة السادسة.

232 . المسائل العكروية، محمد بن محمد بن النعمان الشيخ المفيد (ت 413 هـ)، تحقيق على أكبر الالهي الخواساني، نشر

دار المفيد . بيروت 1414 هـ . 1993 م، الطبعة الثانية.

233 . المسائل المنتخبة، أبو القاسم الموسوي الخوئي، نشر دار الزهراء . بيروت، 1402 هـ . 1982 م، الطبعة الواحدة

والعشرون.

234 . المستجاد من كتاب الارشاد، الحسن بن يوسف (العلامة الحلبي) (ت 726 هـ)، تحقيق محمود البوري، نشر مؤسسة

المعرف الاسلامىة . قم، 1417 هـ، الطبعة الأولى.

235 . مشترك الوسائل، حسين النوري الطوسي، نشر مؤسسة إسماعيليان . قم.

236 . المشترك على الصحيحين، أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، نشر

دار الكتب العلمىة بيروت، 1411 هـ . 1990م،

الصفحة 489

الطبعة الأولى.

237 . المستصفي، محمد بن محمد الغوالي (ت 505 هـ)، نشر دار الفكر . بيروت.

238 . مسند الامام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبي عبدالله الشيباني (ت 241 هـ) اعداد ورتيب رياض عبدالله

عبدالهادي، نشر دار احياء الؤااث العربي . بيروت، 1414 هـ . 1993 م، الطبعة الثانية.

239 . مسند الامام الرضا (عليه السلام)، جمعه وحققه عزيز الله العطردي، نشر المؤتمر العالمي للامام الرضا (عليه

السلام) 1406 هـ.

- 240 . مسند الامام الهادي (عليه السلام)، جمعه ورتبه الشيخ عزيز الله العطردي، نشر المؤتمر العالمي للامام الرضا (عليه السلام). قم، 1410 هـ.
- 241 . مسند الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (ت 204 هـ)، نشر دار المعرفة . بيروت.
- 242 . مشرق الانوار في فوز أهل الاعتبار، الشيخ حسن العوي الحزوي، الطبعة الأولى.
- 243 . مصابيح السنّة، الحسين بن مسعود بن محمد الفواء البغوي (ت 516 هـ)، تحقيق د. يوسف عبدالرحمن الوعشلي ومحمد إواهيم سمره وجمال حمدي الذهبي، نشر دار المعرفة . بيروت، 1407 هـ . 1987 م، الطبعة الأولى.
- 244 . مصادر التشريع الاسلامي لمن لا نصّ فيه، عبدالوهاب خلاف، نشر مطابع دار الكتاب العربي . مصر.
- 245 . مصباح المتهدج، الشيخ الطوسي (ت 460 هـ)، نشر مؤسسة فقه الشيعة . بيروت 1411 هـ . 1991 م، الطبعة الأولى.
- 246 . المصنّف في الاحاديث والاثار المعروف بمصنّف ابن أبي شيبة، عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (ت 235 هـ)، تحقيق سعيد محمد اللحام، نشر دار الفكر . بيروت 1414 هـ . 1994 م.
- 247 . مصنّف عبدالرزاق، عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت 211 هـ)، تحقيق
- 
- الصفحة 490
- حبيب الرحمن الاعظمي.
- 248 . مطالب السؤل في مناقب آل الرسول، محمد بن طلحة بن محمد بن الحسن الشافعي (ت 652 هـ)، نشر دار الكتب التجريّة . النجف الاشرف.
- 249 . معراج الأصول، جعفر بن الحسن بن يحيى (المحقّق الحليّ) (ت 676 هـ)، نشر مؤسسة آل البيت . قم، 1403 هـ، الطبعة الأولى.
- 250 . معالم المترستين، السيّد مرتضى العسكري، نشر مؤسسة البعثة . قم، 1412 هـ، الطبعة الأولى.
- 251 . معاني الاخبار، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق (ت 281 هـ) قدم له الشيخ حسين الاعلمي، تعليق علي أكبر الغفري، نشر مؤسسة الاعلمي . بيروت، 1410 هـ . 1990 م، الطبعة الأولى.
- 252 . معجم أحاديث الامام المهدي، مؤسسة المعرف الاسلاميّة . قم، نشر مؤسسة المعرف الاسلاميّة . قم، 11419 هـ، الطبعة الأولى.
- 253 . المعجم الاوسط، سليمان بن أحمد الطواني (ت 360 هـ)، تحقيق أيمن صالح شعبان وسيّد أحمد إسماعيل، نشر دار الحديث . القاهرة 1417 هـ . 1996 م، الطبعة الأولى.
- 254 . معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، أبو القاسم الموسوي الخوئي، نشر دار الوهاء . بيروت، 1403 هـ . 1983 م، الطبعة الثالثة.

- 255 . المعجم الكبير، سليمان بن أحمد الطراني (ت 360 هـ)، حمدي عبدالمجيد السلفي، نشر دار إحياء التراث العربي . بيروت، 1406 هـ . 1986 م، الطبعة الثانية.
- 256 . المغني، عبدالله بن أحمد بن قدامة، نشر دار الفكر . بيروت 1404 هـ 1983 م، الطبعة الأولى.
- 257 . مقاتل الطالبين، أبو الفوج الاصفهاني (ت 356 هـ)، تحقيق أحمد صقر، نشر مؤسسة الاعلمي . بيروت 1408 هـ . 1987 م، الطبعة الثانية.
- 258 . المقالات والفرق، سعد بن عبدالله الاشعوي (ت 301 هـ)، تحقيق د. محمد الصفحة 491
- 
- جواد مشكور، نشر مطبعة حيوي . طهوان.
- 259 . مقتل الحسين (عليه السلام)، الموفق بن أحمد المكي الخوارزمي (ت 568 هـ)، تحقيق محمد السملوي، نشر أنوار الهدى . قم 1418 هـ، الطبعة الأولى.
- 260 . مقتل الحسين أو حديث كربلاء، عبدالرزاق الموسوي المقوم، قدم له محمد حسين المقوم، منشورات الشريف الرضي . قم، 1414 هـ . 1372 ش، الطبعة الأولى.
- 261 . مقدمة ابن خلدون، عبدالرحمان بن محمد بن خلدون، نشر مؤسسة الاعلمي . بيروت.
- 262 . من تزيخ الادب العربي، طه حسين، دار العلم للملايين . بيروت، 1991 م، الطبعة الخامسة.
- 263 . المقنعة، محمد بن محمد بن نعمان المفيد (ت 413 هـ)، تحقيق ونشر مؤسسة النشر الاسلامي . قم، 1417 هـ، الطبعة الرابعة.
- 264 . المناقب، الموفق بن أحمد بن محمد المكي الخوارزمي (ت 568 هـ)، مالك المحمودي، نشر مؤسسة النشر الاسلامي . جامعة المتوسين . قم 1417 هـ، الطبعة الثالثة.
- 265 . مناقب آل أبي طالب، محمد بن علي بن شواشوب، تحقيق يوسف البقاعي، نشر دار الاضواء . بيروت، 1412 هـ . 1991، الطبعة الثانية.
- 266 . مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، علي بن محمد الواسطي الشهير بابن المغزلي (ت 483 هـ)، نشر دار مكتبة الحياة . بيروت.
- 267 . من تزيخ الالحاد في الاسلام، عبدالرحمن بوي.
- 268 . منتخب الاثر في الامام الثاني عشر، لطف الله الصافي الكلبايگاني، نشر مؤسسة السيدة المعصومة . قم، 1419 هـ، الطبعة الأولى.
- 269 . من لا يحضوه الفقيه، الشيخ الصدوق (ت 381 هـ)، تحقيق حسن الموسوي الخواساني، نشر دار التعارف . بيروت 1401 هـ . 1981 م.

- 270 . مهج الدعوات ومنهج العبادات، علي بن موسى بن جعفر بن طلووس (ت 664 هـ)، نشر مؤسسة الاعلمي . بيروت، 1414 هـ . 1994 م، الطبعة الأولى.
- 271 . المهدي المنتظر في الفكر الاسلامي/ اصدارات مركز الرسالة . قم، نشر مركز الرسالة . قم، 1417 هـ، الطبعة الأولى.
- 272 . المهذب، عبدالغزيز بن الواج الطرابلسي (ت 481 هـ)، نشر مؤسسة النشر الاسلامي . قم، 1406 هـ.
- 273 . مزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748 هـ)، تحقيق علي محمد البجلوي، نشر دار الفكر . بيروت.
- 274 . المزان في تفسير القرآن، محمد حسين الطباطبائي، نشر مؤسسة الاعلمي . بيروت، 1411 هـ . 1991 م، الطبعة الأولى.

### حرف النون

- 275 . الننف في الفتوي، علي بن الحسين بن محمد السعدي الحنفي (ت 461 هـ)، تحقيق د. صلاح الدين الناهي، مطبعة الارشاد . بغداد 1975م.
- 276 . النجم الثاقب في أحوال الامام الحجة الغائب، الشيخ حسن الطوسي النوري، تحقيق ياسين الموسوي، نشر أنوار الهدى . قم، 1415 هـ . الطبعة الأولى.
- 277 . الزواع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم، نقي الدين المقوزي، تحقيق د. حسين مؤنس، نشر دار المعرف . القاهرة.
- 278 . نظرية الامامة لدى الشيعة الاثني عشرية، د. أحمد محمود صبحي، نشر دار النهضة العربية . بيروت 1411 هـ . 1991 م.
- 279 . نقض الوشيعة في نقد عقائد الشيعة، محسن الامين العاملي، نشر مطبعة الانصاف . بيروت 1370 هـ . 1951، الطبعة الأولى.
- 280 . النكت الاعتقادية، محمد بن محمد بن نعمان الشيخ المفيد (ت 413 هـ)، تحقيق رضا المختري، نشر دار المفيد . بيروت 1414 هـ . 1993م، الطبعة الثانية.

- 281 . النهاية أو الفتن والملاحم، اسماعيل ابن كثير أبي الفداء (ت 774 هـ)، تحقيق الدكتور طه محمد الزيني، نشر دار الكتب الحديثية . مصر، الطبعة الأولى.

- 282 . النهاية في غريب الحديث والاثر، المبرك بن محمد ابن الاثير الجزري(ت 606 هـ)، علق عليه صلاح بن محمد بن عويضة، نشر دار الكتب العلميّة . بيروت 1418 هـ . 1997 م، الطبعة الأولى.
- 283 . نهج البلاغة، جمعه محمدّ الوضي بن الحسن الموسوي، ضبط الدكتور صبحي الصالح، نشر دار الاسوة . طهوان، 1418 هـ، الطبعة الثانية.
- 284 . نهج الحق وكشف الصدق، الحسن بن يوسف المطهر الحلّي، علق عليه الشيخ عين الله الحسني الاموي، نشر منشورات دار الهجرة . قم 1407 هـ، الطبعة الأولى.
- 285 . نور الابصار في مناقب آل بيت النبي المختار، مؤمن بن حسن الشبلنجي، تحقيق عبدالولث محمد علي، نشر دار الكتب العلميّة . بيروت، 1418 هـ . 1997 م، الطبعة الأولى.

### حرف الهاء

- 286 . الهداية شوح بداية المبتدي، علي بن أبي بكر الوشداني الوغنياني (ت593هـ)، نشر مطبعة مصطفى البابي الحلبي . مصر .

### حرف الواو

- 287 . وسائل الشيعة، محمد بن الحسن الحرّ العاملي، تحقيق محمد السوري والشيخ أبي الحسن الشواني، نشر دار إحياء التراث العربي . بيروت.
- 288 . وفيات الاعيان وأبناء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن خلكان (ت 681 هـ)، تحقيق د. احسان عباس، نشر دار صادر . بيروت، 1397 هـ . 1977 م.
- 289 . وقعة صفين، نصر بن مزاحم المنقوي (ت 212 هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد

الصفحة 494

- هارون، نشر منشورات مكتبة آية الله العظمى الوعشي النجفي . قم 1382 هـ، الطبعة الثانية.
- 290 . الولاية والقضاء، أبو عمر محمد بن يوسف الكندي، صححه رفن گست، نشر دار الكتاب الاسلامي . القاهرة.
- 291 . ولاية الفقيه/ أبعادها وحدودها، محمد هادي معرفة، معهد الشهيد مطهري للدراسات الاسلامية العالية.

### حرف الياء

- 292 . يناديع المودّة لنوي القوي، سليمان بن إبراهيم القنوزي الحنفي (ت 1294 هـ)، تحقيق سيّد علي جمال أشرف الحسيني، نشر دار الأُسوة للطباعة والنشر اوان . قم، 1416 هـ الطبعة الأولى.
- 293 . الواقيت والجواهر في بيان عقائد الاكابر، عبدالوهاب بن أحمد بن علي الشواني (ت 973 هـ)، نشر دار إحياء التّراث العربي . بيروت، 1418 هـ . 1997م، الطبعة الأولى.